



AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT





المحلى

تصنيف الامام الجليل ، المحدث ، الفقيه ، الاصولى ، قوي المعارضة
شديد المعارضة ، بليغ العبارة ، بالغ الحجة ، صاحب التصانيف
المنوعة فى المعقول والمنقول ، والسنة ، والفقه ، والاصول
والخلاف ، مجدد القرن الخامس ، نحر الاندلس
أبى محمد على بن احمد بن سعيد بن حزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

الجزء الاول

على نشره وتصحيحه للمرة الأولى سنة ١٣٤٧ هـ

ادارة الطباعة المنيرية

لصاحبها ومالكها محمد بن عبد الله الدمشقي

بتحقيق الاستاذ الشيخ احمد محمد شاكر القاضي الشرعى

حقوق الطبع محفوظة لها

مطبعة النهضة شارع عبد الباقى ببصرة

بدر بن

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على محمد وآله

قال على بن أحمد بن سعيد بن حزم رضى الله عنه :

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد خاتم النبيين والمرسلين وسلم تسليماً
ونسأل الله تعالى أن يصحبنا العصمة من كل خطأ وزلل ويوفقنا للصواب في كل قول
وعمل . آمين آمين *

﴿ أما بعد ﴾ وفقنا الله وإياكم لطاعته فانكم رغبتم أن نعمل للسائل المختصرة
التي جمعناها في كتابنا المرسوم بالجلي شرحاً مختصراً أيضاً تقتصر فيه على قواعد
البراهين بغير اكثار، ليكون مأخذها سهلاً على الطالب والمبتدئ ودرجاً له الى التبصر
في الحجاج ومعرفة الاختلاف وتصحيح الدلائل المؤدية الى معرفة الحق مما تنازع
الناس فيه والاشراف على أحكام القرآن والوقوف على جمهرة السنن الثابتة عن رسول الله
ﷺ وتمييزها مما لم يصح والوقوف على الثقات من رواة الاخبار وتمييزهم من غيرهم
والتنبيه على فساد القياس وتناقضه وتناقض القائلين به . فاستخرت الله عز وجل على
عمل ذلك واستعنته تعالى على الهداية الى نصر الحق وسألته التأييد على بيان ذلك
وتقريره وأن يجعله لوجهه خالصاً وفيه محضاً . آمين . آمين . رب العالمين *

وليعلم من قرأ كتابنا هذا أننا لم نحتاج إلا بخبر صحيح من رواية الثقات مسند
ولا خالفنا إلا خبراً ضعيفاً فبيننا ضعفه أو منسوخاً فأوضحنا نسخته . وما توفيقنا إلا
بالله تعالى *

﴿ التوحيد ﴾

١ - مسألة - قال أبو محمد رضى الله عنه : أول ما يلزم كل أحد ولا يصح الاسلام
إلا به أن يعلم المرء بقلبه علم يقين وإخلاص لا يكون لشيء من الشك فيه أثر وينطق

بلسانه ولا بد بأن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . برهان ذلك : ما حدثناه عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد ابن على نا مسلم بن الحجاج نا أمية بن بسطام نا يزيد بن زريع نا روح عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » * وقد روى معنى هذا مسنداً معاذ وابن عباس وغيرهم . قال الله تعالى : (ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين) وهو قول جميع الصحابة وجميع أهل الاسلام . وأما وجوب عقد ذلك بالقلب فلقول الله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) . والاخلاص فعل النفس . وأما وجوب النطق باللسان فان الشهادة بذلك المخرجة للدم والمال من التحليل الى التحريم كما قال رسول الله ﷺ — لا تكون إلا باللسان ضرورة *

٢- مسئلة - قال أبو محمد : وتفسير هذه الجملة - هو أن الله تعالى إله كل شيء دونه، وخالق كل شيء دونه . برهان ذلك : أن العالم بكل ما فيه ذو زمان لم ينفك عنه قط ولا يتوهم ولا يمكن أن يخلو العالم عن زمان . ومعنى الزمان هو مدة بقاء الجسم متحركاً أو ساكناً ومدة وجود العرض في الجسم ، واذ الزمان مدة كما ذكرنا فهو عدد معدود ويزيد بمروره ودوامه والزيادة لا تكون البتة الا في ذي مبدأ ونهاية من أوله الى ما زاد فيه . والعدد أيضاً ذو مبدأ ولا بد والزمان مركب بلا شك من أجزائه وكل جزء من أجزاء الزمان فهو بيقين ذو نهاية من أوله ومنتهاه، والكل ليس هو شيئاً غير أجزائه وأجزاءه كلها ذات مبدأ فهو كله ذو مبدأ ضرورة . فلما كان الزمان لا بد له من مبدأ ضرورة وكان العالم كله لا ينفك عن زمان والزمان ذو مبدأ فالما يتقدم ذا المبدأ فهو ذو مبدأ ولا بد ، فالعالم كله جوهره وعرضه ذو مبدأ واذ هو ذو مبدأ فهو محدث ، والمحدث يقتضى محدثاً ضرورة اذ لا يتوهم أصلاً ولا يمكن محدث إلا وله محدث فالعالم كله مخلوق وله خالق لم يزل وهو ملك كل ما خلق فهو إله كل ما خلق ومختصره لا إله الا هو *

٣- مسئلة - قال أبو محمد : هو الله لا إله الا هو وانه تعالى واحد لم يزل ولا يزال .

برهان ذلك : أنه لما صح ضرورة أن العالم كله مخلوق وأن له خالقاً وجب أن لو كان الخالق أكثر من واحد أن يكون قد حصرهما العدد ، وكل معدود فذو نهاية كما ذكرنا وكل ذى نهاية فمحدث . وأيضاً فكل اثنين فهما غيران وكل غيرين فهما أوفى أحدهما معنى ماصار به غير الآخر ، فعلى هذا كان يكون أحدهما ولا بد مركبا من ذاته ومما غير به الآخر ، وإذا كان مركبا فهو مخلوق مدبر فبطل كل ذلك وعاد الامر الى وجوب أنه واحد ولا بد وأنه بخلاف خلقه من جميع الوجوه والخلق كثير محدث فصيح أنه تعالى بخلاف ذلك وأنه واحد لم يزل اذ لو لم يكن كذلك لكان من جملة العالم تعالى الله عن ذلك . قال تعالى (ليس كمثله شيء) . وقال تعالى (ولم يكن له كفواً أحد) *

٤- مسألة - وأنه خلق كل شيء لغير علة أوجبت عليه أن يخلق . برهان ذلك : أنه لو فعل شيئاً مما فعل لعله لكانت تلك العلة إما لم تزل معه وإما مخلوقة محدثة ولا سبيل الى قسم ثالث ، فلو كانت لم تزل معه لوجب من ذلك شيان ممتنعان : أحدهما أن معه تعالى غيره لم يزل فكان يبطل التوحيد الذى قد أبنا برهانه آنفاً ، والثانى أنه كان يجب اذ كانت علة الخلق لم تزل أن يكون الخلق لم يزل لأن العلة لا تفارق المعلول ولو فارقت لم تكن علة له ، وقد أوضحنا آنفاً برهان وجوب حدوث العالم كله . وأيضاً فلو كانت ههنا علة موجبة عليه تعالى أن يفعل ما فعل لكان مضطراً مطبوعاً أو مديراً مقهوراً لتلك العلة وهذا خروج عن الألوية ، ولو كانت العلة محدثة لكانت ولا بد إما مخلوقة له تعالى وإما غير مخلوقة ، فإن كانت غير مخلوقة فقد أوضحنا آنفاً وجوب كون كل شيء محدث مخلوقاً فبطل هذا القسم ، وإن كانت مخلوقة وجب ولا بد أن تكون مخلوقة لعلة أخرى أو لغير علة ، فإن وجب أن تكون مخلوقة لعلة أخرى وجب مثل ذلك في العلة الثانية وهكذا أبداً ، وهذا يوجب وجوب محدثين لانهاية لعدددهم وهذا باطل لما ذكرنا آنفاً وبأن كل ما خرج الى الفعل فقد حصره العدد ضرورة بمساحته أو بزمانه ولا بد وكل ما حصره العدد فهو متناه . فبطل هذا القسم أيضاً وصح ما قلناه والله تعالى الخد . وإن قالوا : بل خلقت العلة لا للعلة ، سئلوا : من أين وجب أن يخلق الاشياء لعلة ويخلق العلة لا لعلة ؟ ولا سبيل الى دليل *

٥- مسألة - وأن النفس مخلوقة . برهان هذا : أننا نجد الجسم في بعض أحواله لا يحسن شيئاً وإن المرء اذا فكر في شيء ما فانه كلما تخلى عن الجسد كان أصح لفهمه وأقوى لادراكه ، فعلمنا أن الحساس العالم الذاكر^(١) هو شيء غير الجسد ونجد الجسد اذا تخلى منه ذلك الشيء موجوداً بكل أعضائه ولا حس له ولا فهم إما بموت وإما باغماء وإما بنوم ، فصح أن الحساس الذاكر هو غير الجسد وهو المسمى في اللغة نفساً وروحاً وقال الله تعالى ذكره : (الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها فيمسك التي قضى عليها الموت ويرسل الأخرى الى أجل مسمى) فكانت النفوس كما نص تعالى كثيرة وكذلك وجدناها نفساً خبيثة وأخرى طيبة ونفساً ذات شجاعة وأخرى ذات جبن وأخرى عالة وأخرى جاهلة ، فصح يقيناً أن لكل حي نفساً غير نفس غيره ، فاذا تيقن ذلك وكانت النفوس كثيرة مركبة من جوهرها وصفاتها فهي من جملة العالم وهي مالم ينفك قط من زمان وعدد فهي محدثة مركبة وكل محدث مركب مخلوق . ومن جعل شيئاً مما دون الله تعالى غير مخلوق فقد خالف الله تعالى في قوله : (خلق كل شيء) وخالف ما جاءت به النبوة وما أجمع عليه المسلمون وما قام به البرهان العقلي^(٢) *

٦- مسألة - وهي الروح نفسه برهان ذلك : أنه قد قام البرهان كما ذكرنا بأن ههنا شيئاً مدبراً للجسد هي المحلى الحساس المخاطب ولم يتم برهان قط بأنهما شيئان فكان من زعم بأن الروح غير النفس قد زعم بأنهما شيئان وقال مالا برهان له بصحته وهذا باطل قال تعالى (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) فمن لا برهان له فليس صادقاً ، فصح أن النفس والروح اسمان لمسمى واحد . حدثنا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر نا أبو داود السجستاني نا أحمد بن صالح نا عبد الله بن وهب نا أخبرني يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة - في حديث ذكره - ان رسول الله ﷺ قال لبلال « إكلأ

(١) في النسخة اليمنية « الدال » وما هنا أصح

(٢) في النسخة اليمنية « برهان العقل »

لنا الليل فغلبت بلالا عيناها فلم يستيقظ النبي ﷺ ولا بلال ولا أحد من أصحابه حتى ضربتهم الشمس فكان رسول الله ﷺ أو لهم استيقاظاً فقال: يا بلال (فقال) (١) أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسك أبى أنت وأمى يا رسول الله » وذكر الحديث . وقال الله تعالى : (الله يتوفى الأنفس حين موتها) الى قوله (أجل مسمى) وحديثنا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر نا أبو داود نا علي بن نصر هو الجهمضي نا الأسود بن شيبان نا خالد بن سمير (٢) نا عبد الله بن رباح حدثني أبو قتادة الانصارى في حديث ذكر فيه نوم رسول الله ﷺ حتى طلعت الشمس أن رسول الله ﷺ قال « ألا إنا نحمد الله (أنا) (٣) لم نكن فى شيء من أمر (٤) الدنيا يشغلنا عن صلاتنا ولكن أرواحنا كانت بيد الله عز وجل فأرسلها أنى شاء » فعبر رسول الله ﷺ بالأنفس وبالأرواح عن شيء واحد (٥) ولا يثبت عنه عليه السلام فى هذا الباب خلاف لهذا أصلاً . والله تعالى تتأيد *

(١) لفظ «فقال» سقط من الاصل وزدناه من أبى داود فيكون قوله « أخذ بنفسى » من كلام بلال لا من المرفوع وهو الصواب قال شارح أبى داود : (فقال يا بلال) والعتاب محذوف أو مقدر أى لم تمت حتى فاتتنا الصلاة (فقال) أى بلال معتذرا (أخذ بنفسى) اه وفي صحيح مسلم فى هذا الحديث : « ففرع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أى بلال فقال بلال أخذ بنفسى » الخ وهو صريح فى أنه كلام بلال

(٢) بضم السين المهملة مضغرا كما ضبطه الذهبي فى المشتبه

(٣) الزيادة من أبى داود

(٤) فى أبى داود : « من أمور الدنيا »

(٥) ظهر لك أن التعبير الاول هو من بلال وليس مرفوعاً فلا حجة فيه لما أراده المؤلف . والامر أهون من هذا فان العرب يعبرون كثيراً عن النفس بالروح ، قال الراغب الأصفهاني فى المفردات : « وجعل الروح اسماً للنفس قال الشاعر فى صفة النار

فقلت له ارفعها اليك وأحيها بروحك واجعلها لها فيئة قدرا

٧- مسألة - والعرش مخلوق برهان ذلك قول الله تعالى : (رب العرش العظيم) .
وكل ما كان مربوباً فهو مخلوق *

٨- مسألة - وانه تعالى ليس كمثل شىء ولا يتمثل في صورة شىء مما خلق . قد مضى الكلام في هذا ولو تمثل تعالى في صورة شىء لكانت تلك الصورة مثلاً له وهو تعالى يقول : (ليس كمثل شىء) *

٩- مسألة - وان النبوة حق . برهان ذلك : أن ما غاب عنا أو كان قبلنا فلا يعرف الا بالخبر عنه . وخبر التواتر يوجب العلم الضروري ولا بد من ورود خبره في نقل التواتر داخله أو شك لوجب أن يدخل الشك هل كان قبلنا خلق أم لا اذ لم نعرف كون الخلق موجوداً قبلنا إلا بالخبر ومن بلغ ههنا فقد فارق المعقول ، وبقول التواتر المذكور صح أن قوماً من الناس أتوا أهل زمانهم يدكرون أن الله تعالى خالق الخلق أوحى اليهم يأمرهم بانذار قومهم بأوامر ألزمهم الله تعالى إياها ، فسلوا برهاناً على صحة ما قالوا فأتوا بأعمال هي خلاف لطبائع ما في العالم لا يمكن البتة في العقل أن يقدر عليها مخلوق حاشا خالقها الذي ابتدعها كما شاء كقلب عصاً حية تسعى وشق البحر لعسكر جازوا فيه وغرق من اتبعهم وكاحياء ميت قد صح موته وكابراء أمم ولد أعشى وكناقة خرجت من صخرة وكانسان رمى في النار فلم يحترق وكاشباع عشرات من الناس من صاع شعير وكنبعان الماء من بين أصابع إنسان حتى روى العسكر كله . فصحة ضرورة ان الله تعالى شهد لهم بما أظهر على أيديهم بصحة ما أتوا به عنه وانه تعالى صدقهم فيما قالوه *

وذلك لكون النفس بعض الروح كتسمية النوع باسم الجنس نحو تسمية الانسان بالحيوان . وجعل اسماً للجزء الذي تحصل به الحياة والتحريك واستجلاب المنافع واستدفاع المضار وهو المذكور في قوله : « ويسئلونك عن الروح » وقال ابن الانباري : « الروح والنفس واحد غير أن الروح مذكر والنفس مؤنثة عند العرب » وقال في اللسان : « النفس الروح » . قال ابن سيده : وبينهما فرق ليس من غرض هذا الكتاب ثم ذكر شواهد على استعمال النفس بمعنى الروح واستعمالها بمعاني آخر لم نر الاطالة بذكرها

١٠- مسألة - وان محمد بن عبد الله بن عبد المطلب رسول الله الى جميع الانس والجن كافرهم ومؤمنهم برهان ذلك: انه عليه السلام أتى بهذا القرآن المتقول اليما بأنهم ما يكون من نقل التواتر وأنه دعا من خالفه الى أن يأتوا بمثله فمعجزوا كلهم عن ذلك وأنه شق له القمر قال الله عز وجل : (اقربت الساعة وانشق القمر، وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ، وكذبوا واتبعوا أهواءهم وكل أمر مستقر » ولقد جاءهم من الانبياء ما فيه مزدجر ، حكمة بالغة فما تغني النذر) . وحن الجذع اذ فقد حنيناً سمعه كل من حضره وهم جموع كثيرة ، ودعا اليهود الى تمني الموت ان كانوا صادقين وأخبرهم أنهم لا يتمنونه فمعجزوا كلهم عن تمنيه جهاراً ، ودعا النصراني الى مباہلته فأبوا كلهم . وهذان البرهانان المذكوران جميعاً في نص القرآن كما ذكر فيه تعجيزه جميع العرب عن أن يأتوا بمثله أولهم عن آخرهم . ونبع لهم الماء من بين أصابعه « وأطعم ميتين من الناس من صاع شعير وجدى ، وأذعن ملوك اليمن والبحرين وعمان لامره لايات التي صحت عندهم عنه، فزولوا عن ملكهم كلهم طوعاً دون رهبة أصلاً، ولا خوفاً من أن يغزوه ولا برغبة رغبهم بها بل كان فقيراً يتباً . وهناك قوم يدعون النبوة كهصاحب صنعاء وكصاحب اليمامة كلاهما أقوى جيشاً وأوسع منه بلاداً فما التفت لهم أحد غير قومهما وكان هو أضعفهم جنداً وأضعفهم بلداً وأبعدهم من بلاد الملوك داراً » فدعا الملوك والفرسان الذين قد ملؤوا جزيرة العرب - وهي نحو شهرين في نحو ذلك - الى اقامة الصلاة وأداء الزكاة واسقاط الفخر والتعجب والتزام التواضع والصبر للقصاص في النفس فما دونها من كل حقير أو رفيع دون أن يكون معه مال ولا عشيرة تنصره بل اتبعه كل من اتبعه مدعناً لما بهرهم من آياته، ولم يأخذ قط بلدة عنوة وغلبة الا خيبر ومكة فقط . وفي القرآن العظيم (يا أيها الناس إني رسول الله اليكم جميعاً) وقال تعالى (يا معشر الجن والانس) . وقال تعالى (قل أوحى الى أنه استمع نفر من الجن فقالوا إنا سمعنا قرآناً عجيباً يهدى الى الرشداً فآمننا به) الى قوله (وأنا منا المسلمون ومنا القاسطون فمن أسلم فأولئك تحروا رشداً وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً) وقال تعالى (ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين) *

١١- مسألة - نسخ عز وجل بملته كل ملة وألزم أهل الارض جنهم وانسهم اتباع

شريعتي التي بعثت بها ولا يقبل من أحد سواها وإنه عليه السلام خاتم النبيين لا نبي بعده برهان ذلك : قول الله تعالى (ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين) . حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور نا وهب بن مسرة (١) ثنا محمد ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الله بن إدريس عن المختار بن فلفل عن أنس بن مالك قال « قال رسول الله ﷺ : إن النبوة والرسالة قد انقطعت ، فخرج الناس فقال : قد بقيت مبشرات وهن جزء من النبوة » *

١٢ - مسألة - إلا أن عيسى بن مريم عليه السلام سينزل وقد كان قبله عليه السلام أنبياء كثيرة من سمي الله تعالى ومنهم من لم يسم والايان بجميعهم فرض . برهان ذلك : ما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا الوليد بن شجاع وهارون بن عبد الله وحجاج بن الشاعر قالوا حدثنا حجاج - وهو ابن محمد - عن ابن جريج قال أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول سمعت النبي ﷺ يقول : « لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين الى يوم القيامة » . قال : فينزل عيسى بن مريم ﷺ فيقول أميرهم : تعال صل لنا . فيقول : لا . إن بعضكم (٢) على بعض أمراء تكرمة الله هذه الأمة . وذكر الله تعالى في القرآن آدم ونوحاً وإدريس وإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب ويوسف وموسى وهارون وداود

(١) مسرة بفتح الميم والسين وتشديد الراء وفي نسخة (ميسرة) وهو خطأ ووهب هذا هو أبو الحزم التميمي كان حافظاً للفقهِ والحديث والعلل فاضلاً ورعاً . أخذوا عليه حقوة في الكلام في القدر . حدث بمسند أبي بكر بن أبي شيبة مات في شعبان سنة ٣٤٦ وأما تلميذه أحمد بن محمد بن الجسور فإن في نسخة من الاصل (الخصور) وفي سائر الاصول (الجسور) وفي تذكرة الحفاظ (أبو عمر أحمد ابن الجسور) قاله في الرواة عن وهب وهو الصواب وسيأتي كذلك صحيحاً (٢) في الاصل (بعضهم) وصححه من صحيح مسلم

وسليمان ويونس واليسع وإلياس وزكريا ويحيى وأيوب وعيسى وهوداً وصالحاً وشعيباً ولوطاً . وقال تعالى : (ورسلاً قد قصصناهم عليك من قبل ورسلاً لم نقصصهم عليك) وقال تعالى : (يريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً أولئك هم الكافرون حقاً) *

١٣ - مسألة - وأن جميع النبيين وعيسى ومحمداً عليهم السلام عبيد الله تعالى مخلوقون ناس كسائر الناس مولودون من ذكر وأنثى إلا آدم وعيسى فإن آدم خلقه الله تعالى من تراب بيده لا من ذكر ولا من أنثى وعيسى خلق في بطن أمه من غير ذكر . قال الله عز وجل عن الرسل عليهم السلام أنهم قالوا : (إن نحن إلا بشر مثلكم ولكن الله يمتحن على من يشاء من عباده) وقال تعالى : (إنا خلقناكم من ذكر وأنثى) . وقال تعالى : (إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب) . وقال تعالى : (ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي) . وقال تعالى عن جبريل عليه السلام أنه قال لمريم عليها السلام : (انما أنا رسول ربك لا هب لك غلاماً زكياً قالت أنى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر ولم أك بغياً قال كذلك قال ربك هو على هين) . وقال تعالى : (ومريم ابنت عمران التى أحصنت فرجها فنفخنا فيه من روحنا) .

١٤ - مسألة - وأن الجنة حق دار مخلوقة للمؤمنين ولا يدخلها كافر أبداً قال تعالى : « وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين » . وقال تعالى : (ونادى أصحاب النار أصحاب الجنة أن أفيضوا علينا من الماء أو مما رزقكم الله قالوا ان الله حرمهما على الكافرين) *

١٥ - مسألة - وأن النار حق دار مخلوقة لا يدخل فيها مؤمن . قال تعالى : (لا يصلها إلا الأشقى الذى كذب وتولى وسيجزيها الأتقى) ■

١٦ - مسألة - يدخل النار من شاء الله تعالى من المسلمين الذين رجحت كبائرهم وسيئاتهم على حسناتهم ثم يخرجون منها بالشفاعة ويدخلون الجنة . قال عز وجل : (ان يجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريماً) . وقال تعالى : (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً وان كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين) . وقال تعالى : (فأما من

نقلت موازينه فهو في عيشة راضية . وأما من خفت موازينه فأمه هاوية . وما أدراك ماهيه نار حامية) . حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو غسان المسمعي ومحمد بن المنفي قالنا ثناء معاذ - هو ابن هشام الدستوائي - ثنا أبي عن قتادة ثنا أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال « يخرج من النار من قال لا إله الا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة » ثم يخرج من النار من قال لا إله الا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن برة ، ثم يخرج من النار من قال لا إله الا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة * »

١٧ - مسألة - لا تقضى الجنة ولا النار ولا أحد من فيهما أبدا . برهان ذلك : قول الله عز وجل تخبرنا عن كل واحدة من هاتين الدارين ومن فيهما : (خالدين فيها أبداً) و (خالدين فيها ما دامت السموات والأرض الا ما شاء بك عطاء غير محمود) حدثنا عبد الله بن يوسف بن نايمي ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن عيسى بن عمرو بن الجلودى ثنا ابراهيم بن سفيان ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالنا ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدرى قال : قال رسول الله ﷺ « يجاء بالموت (١) يوم القيامة كأنه كبش أملح فيقال : يا أهل الجنة هل تعرفون هذا ؟ فيشربون وينظرون ويقولون نعم . هذا الموت ، ويقال : يا أهل النار هل تعرفون هذا ؟ فيشربون وينظرون فيقولون نعم هذا الموت . فيؤمر به فيذبح ثم يقال : يا أهل الجنة خلود فلا موت » ويا أهل النار خلود فلا موت . ثم قرأ رسول الله ﷺ (وأنذرهم يوم الحسرة إذ قضي الأمر وهم في غفلة وهم لا يؤمنون) وأشار بيده الى أهل الدنيا « (٢) زاد أبو كريب في روايته بعد كبش أملح : « فيوقف بين الجنة والنار » وقال عز وجل في أهل الجنة (لا ينوون فيها الموت إلا الموتة الأولى) وقال في أهل النار (لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها) . وبالله تعالى التوفيق .

(١) في الاصل « يجيء الموت » وهو خطأ

(٢) في مسلم « الى الدنيا » وفي النسخة اليمنية « الى أهل النار »

١٨ - مسألة - وأن أهل الجنة يأكلون ويشربون ويطؤون ويلبسون ويتلذذون ولا يرون بؤساً أبداً وكل ذلك بخلاف ما في الدنيا لكن ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وحوار العين حق نساء مطهرات خلقهن الله عز وجل لاهؤمنين. قال تعالى (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وحوار عين كأمثال اللؤلؤ المكنون جزاء بما كانوا يعملون). وقال تعالى (ولباسهم فيها حرير). وقال تعالى (وحلوا أساور من فضة وسقاهم ربهم شرابا طهوراً). حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن عيسى ثنا إبراهيم بن محمد ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « قال الله عز وجل : أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، مصداق ذلك في كتاب الله تعالى (فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون) » (وبه الى مسلم) حدثني الحسن الحلواني ثنا أبو عاصم عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول قال رسول الله ﷺ « يأكل أهل الجنة فيها ويشربون ولا يتغوطون ولا يمتخطون ولا يبولون ولكن طعامهم ذلك جشاء كشرح المسك يلهمون التسبيح والحمد كما يلهمون النفس » وهذا نص على أنه خلاف ما في الدنيا *

١٩ - مسألة - وأهل النار يعذبون بالسلاسل والأغلال والقطران وأطباق النيران أكلهم الزقوم وشربهم ماء كاللؤلؤ والحميم نعوذ بالله من ذلك. وقال تعالى (سراويلهم من قطران). وقال تعالى (أنا أعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالا وسعيراً) وقال تعالى (يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها) وقال تعالى (إن شجرة الزقوم طعام الأثيم) وقال تعالى (في سموم وحميم) وقال تعالى (وان يستغيثوا يغاثوا بماء كاللؤلؤ يشوى الوجوه) *

٢٠ - مسألة - وكل من كفر بما بلغه وصح عنده عن النبي ﷺ أو أجمع عليه المؤمنون مما جاء به النبي عليه السلام فهو كافر كما قال الله تعالى (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم) *

٢١- مسألة - وان القرآن الذي في المصاحف بأيدي المسلمين شرقا وغربا فما بين ذلك من أول أم القرآن الى آخر المعوذتين كلام الله عز وجل ووحيه أنزله على قلب نبيه محمد ﷺ من كفر بحرف منه فهو كافر . قال تعالى (فأجره حق يسمع كلام الله) وقال تعالى (نزل به الروح الأمين على قلبك) وقال تعالى (وكذلك أوحينا إليك قرآنا عربيا) . وكل ما روى عن ابن مسعود من أن المعوذتين وأم القرآن لم تكن في مصحفه فكذب موضوع لا يصح وانما صحت عنه قراءة عاصم عن زر بن حبیش عن ابن مسعود وفيها أم القرآن والمعوذتان *

٢٢ - مسألة - وكل ما فيه من خبر عن نبي من الأنبياء أو مسخ أو عذاب أو نعيم أو غير ذلك فهو حق على ظاهره لا رمز في شيء منه . قال تعالى : (قرآنا عربيا) وقال تعالى (تبينا لنا لكل شيء) وأنكر تعالى على قوم خالفوا هذا فقال تعالى : (يحرفون الكلم عن مواضعه) *

٢٣ - مسألة - ولا سر في الدين عند أحد . قال الله عز وجل : (ان الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا) وقال تعالى : (لتبيننه للناس ولا تكتمونه) *

٢٤ - مسألة - وان الملائكة حق ، وهم خلق من خلق الله عز وجل مكرمون كلهم رسل الله . قال الله تعالى : (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب) . وقال تعالى : (بل عباد مكرمون) وقال تعالى : (جاعل الملائكة رسلا أولى أجنحة) *

٢٥ - مسألة - خلقوا كلهم من نور وخلق آدم من ماء وتراب وخلق الجن من نار . حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن عيسى ثنا ابراهيم بن محمد ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد بن حميد ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « خلقت الملائكة من نور وخلق الجن من نار وخلق آدم مما وصف لكم » . وقال تعالى : (ولقد خلقنا الانسان من سلاية من طين) *

٢٦ - مسألة - والملائكة أفضل خلق الله تعالى ، لا يعصى أحد منهم في صغيرة

ولا كبيرة وهم سكان السماوات . قال الله تعالى : (لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون) وقال تعالى : (لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله ولا الملائكة المقربون) . فهذا تفضيل لهم على المسيح عليه السلام وقال تعالى : (ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً) . ولم يقل تعالى على كل من خلقنا . ولا خلاف في أن بنى آدم أفضل من كل خلق سوى الملائكة فلم يبق إلا الملائكة ، وإسجاده تعالى الملائكة لآدم على جميعهم السلام سجود تحية فلو لم يكونوا أفضل منه لم يكن له فضيلة في أن يكرم بأن يحويه . وقد تقصينا هذا الباب في كتاب «الفصل» غاية التقصى والحمد لله رب العالمين . وقال تعالى : (وترى الملائكة حافين من حول العرش) ■

٢٧- مسألة - وأن الجن حق وهم خلق من خلق الله عز وجل فيهم الكافر والمؤمن يروننا ولا نراهم يأكلون وينسلون ويموتون . قال الله تعالى : (يا معشر الجن والانس) . وقال تعالى : (والجان خلقناه من قبل من نار السموم) . وقال تعالى حاكياً عنهم أنهم قالوا : (وأنا منا المسلمون ومنا القاسطون فمن أسلم فأولئك تحروا رشداً وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً) . وقال تعالى : (إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم) . وقال تعالى : (أفتتخذونه وذريته أولياء من دوني) . وقال تعالى : (كل من عليها فان) . وقال تعالى : (كل نفس ذائقة الموت) . حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور وعبد الله بن ربيع قال أحمد أخبرنا وهب بن مسرة نا محمد بن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة ، وقال عبد الله : نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا هناد بن السرى ، ثم اتفق ابن أبي شيبة وهناد قالا : نا حفص بن غياث عن داود الطائى عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تستنجوا بأعظام ولا بالروث فانهما زاد اخوانكم من الجن » *

٢٨- مسألة - وأن البعث حق وهو وقت ينقضى فيه بقاء الخلق في الدنيا فيموت كل من فيها ثم يحيى الموتى يحيى عظامهم التى في القبور وهى رميم ويعيد الأجسام كما كانت ويرد اليها الأرواح كما كانت ويجمع الأولين والآخرين في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة بحاسب فيه الجن والانس فيوفى كل أحد قدر عمله . قال

الله تعالى : (ذلك بأن الله هو الحق وأنه يحيى الموتى وأنه على كل شيء قدير وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من فى القبور) . وقال تعالى : (قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم) . وقال تعالى : (يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون) . وقال تعالى : (قل إن الأولين والآخرين لمجموعون الى ميقات يوم معلوم) . وقال تعالى : (فى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة) . وقال تعالى : (اليوم تجزى كل نفس بما كسبت لا ظلم اليوم إن الله سريع الحساب) *

٢٩.. مسألة - وأن الوحوش تحشر. قال الله تعالى : (وإذا الوحوش حشرت) . وقال تعالى : (وما من دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم ما فرطنا فى الكتاب من شيء ثم الى ربهم يحشرون) . حدثنا عبد الله بن يوسف . نا أحمد ابن فتح . نا عبد الوهاب بن عيسى . نا أحمد بن محمد . نا أحمد بن على . نا مسلم ابن الحجاج . نا قتيبة بن سعيد . نا اسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لتؤذن الحقوق الى أهلها يوم القيامة حتى يقاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء » *

٣٠.. مسألة - وأن الصراط حق وهو طريق يوضع بين ظهرائى جهنم فينجو من شاء الله تعالى ويهلك من شاء . حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا يعقوب بن ابراهيم بن سعد ثنا أبى عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال فى حديث : « ويضرب الصراط بين ظهري جهنم » وقال عليه السلام فى هذا الحديث أيضا : « وفى جهنم كالليب مثل شوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان ؟ فانها مثل شوك السعدان غير أنه لا يعلم قدر (١) عظمها الا الله عز وجل تخطف الناس بأعمالهم فمنهم يعنى الموبق

(١) فى صحيح مسلم طبع بولاق ج ١ : ص ٦٥ « لا يعلم ما قدر » وما هنا

نسخة بهامش طبعة الاستانة ج ١ : ص ١١٣

بعمله (١) ومنهم الخردل (٢) حتى ينجى « ، وذ كر باقي الخبر * -

٣١- مسألة - وأن الموازين حق توزن فيها أعمال العباد تؤمن بها ولا ندرى كيف هي . قال الله عز وجل : (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين) . وقال تعالى : (والوزن يومئذ الحق) . وقال تعالى : (فأما من ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية وأما من خفت موازينه فأما هاهوية وما أدراك ما هاهوية نار حامية) *

٣٢- مسألة - وأن الخوض حق من شرب منه لم يظماً أبداً . ثنا عبد الله ابن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد ابن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمى عن أبي عمران الجوفى عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال : « قلت يا رسول الله ما آتية الخوض ؟ قال : والذي نفسى بيده (٤) لا نيته أكثر من عدد نجوم السماء وكواكبها (ألا) (٤) في الليلة المظلمة المصححة آتية الجنة من شرب منها لم يظماً آخر ما عليه يشخب فيه ميزابان من الجنة من شرب منه لم يظماً عرضه مثل طوله ما بين عمان الى أيلة ماؤه أشد بياضاً من اللبن وأحلى من العسل » *

٣٣- مسألة - وإن شفاعة رسول الله ﷺ في أهل الكباثر من أمته حق فيخرجون من النار ويدخلون الجنة . قال الله عز وجل : (من ذا الذي يشفع عنده إلا باذنه)

(١) في مسلم طبع بولاق « فمنهم المؤمن يقي بعمله » وفي طبعة الاستانة نسخ مختلفة منها ما ذكره المؤلف هنا وقد انتقده العلامة الامير الصنعاني وذكر في هامش النسخة اليمنية لفظ مسلم كما في طبعة بولاق ، وقد ظهر لك أن النسخ مختلفة وسيأتي بهذا اللفظ في المسئلة ٨٣

(٢) الخردل المصروع المرعى وقيل المقطع تقطعه كلاليب الصراط حتى يهوي في النار قاله في اللسان . والذي في مسلم في الطبعتين بدل ذلك « المجازى » وهو واضح

(٣) في صحيح مسلم ج ٢ : ص ٢٠٩ بولاق « والذي نفس محمد بيده »

(٤) زيادة من صحيح مسلم

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو غسان المسمعي ثنا معاذ — يعني ابن هشام الدستوائى — ثنا أبي عن قتادة ثنا أنس بن مالك أن نبي الله ﷺ قال : « لكل نبي دعوة دعاها لأمته واني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة » * وبه الى مسلم : ثنا نصر بن علي ثنا بشر — يعني ابن المفضل — عن أبي مسلمة — هو سعيد بن يزيد — عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ « أما (١) أهل النار الذين هم أهلها فانهم لا يموتون فيها ولا يحيون ولكن ناس أصابتهم النار بذنوبهم أو قال بخطاياهم فأماهم الله اماتة حتى اذا كانوا في أذن بالشفاعة فجيء (٢) بهم ضبائر ضبائر (٣) فبشوا على أنهار الجنة ثم قيل يا أهل الجنة أفيضوا عليهم فينبتون نبات الحبة تكون في حميل السيل » *

٣٤ - مسئلة - وان الصحف التي تكتب فيها أعمال العباد الملائكة حق تؤمن بها ولا ندرى كيف هي . قال الله عز وجل (اذ يتلقى المتلقين عن اليمين وعن الشمال قعيد ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد) وقال عز وجل (انا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون) وقال تعالى (وكل انسان أئزمناء طائره في عنقه ونخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا اقرأ كتابك) *

٣٥ - مسئلة - وان الناس يعطون كتبهم يوم القيامة ، فالؤمنون انفازون الذين لا يعذبون يعطونها . بأيامهم والكفار بأشملهم (٤) والمؤمنون أهل الكبار وراء ظهورهم قال الله عز وجل : (فاما من أوتي كتابه بيمينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا وينقلب الى أهله مسرورا وأما من أوتي كتابه وراء ظهره فسوف يدعو ثبورا

(١) زيادة عن صحيح مسلم ج ١ : ص ٦٨ بولاق

(٢) في الاصل « فيجيء » وهو خطأ

(٣) يعني جماعات

(٤) جمع شمال كشمائل وشمل قال أبو النجم : يأنى لها من أيمن وأشمل

(م ٣ - ج ١ الحلى)

ويصلى سعيراً انه كان في أهله مسروراً انه ظن أن لن يحور) . وقال تعالى :
(وأما من أوتي كتابه بشماله فيقول يا ليتني لم أوت كتابيه ، ولم أدر ما حسابيه ، ياليتها
كانت القاضية ، ما أغني عني ماليه ، هلك عني سلطانيه ، خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه
ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعاً فاسلكوه ، انه كان لا يؤمن بالله العظيم ، ولا يحض على
طعام المسكين) *

٣٦ - مسألة - وان على كل انسان حافظين من الملائكة يحصيان أقواله وأعماله
قال عز وجل : (اذ يتلقى المتلقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد ، ما يلفظ من قول الا
لديه رقيب عتيد) *

٣٧ - مسألة - ومن هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة فان عملها كتبت له عشرة .
ومن هم بسيئة فان تركها لله تعالى كتبت له حسنة . فان تركها بغلبة أو نحو ذلك لم
تكتب عليه . فان عملها كتبت له سيئة واحدة * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد
ابن فقيح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن
الحجاج ثنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق اخبرنا معمر بن همام بن منبه هذا ما حدثنا
ابو هريرة عن رسول الله ﷺ (فذكر أحاديث منها (١)) قال (قال رسول الله
ﷺ (٢)) « قال الله عز وجل اذا تحدث عبدي بأن يعمل حسنة فأنا أكتبها له حسنة
ما لم يعمل فاذا عملها فانما أكتبها بعشر أمثالها واذا تحدث بأن يعمل سيئة فأنا أغفرها
له ما لم يعملها فاذا عملها فانما أكتبها له بمثلها ، وقال رسول الله ﷺ : قالت الملائكة رب
ذاك عبدك يريد أن يعمل سيئة - وهو أبصر به - فقال ارقبوه فان عملها فاكتبوها له بمثلها
وان تركها فاكتبوها له حسنة انما تركها من جرأى (٣) ، وقال رسول الله ﷺ : اذا
أحسن أحدكم اسلامه فكل حسنة يعملها تكتب بعشر أمثالها الى سبعائة ضعف
وكل سيئة تكتب (له) (٤) بمثلها حتى يلقى الله عز وجل » *

(١) و (٢) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ : ص ٤٧ - ٤٨ بولاق

(٣) أى من أجلى

(٤) الزيادة من صحيح مسلم

٣٨ - مسألة - ومن عمل في كفره عملاً سيئاً ثم أسلم، فإن تهادى على تلك الاساءة حوسب وجوزي في الآخرة بما عمل من ذلك في شركه واسلامه، وإن تاب عن ذلك سقط عنه ما عمل في شركه. ومن عمل في كفره أعمالاً صالحة ثم أسلم جوزي في الجنة بما عمل من ذلك في شركه واسلامه، فإن لم يسلم جوزى بذلك في الدنيا ولم ينتفع بذلك في الآخرة* حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن حاتم بن ميمون وإبراهيم ابن دينار واللفظ له قالنا حجاج - هو ابن محمد - عن ابن جريج قال أخبرني يعلى بن مسلم أنه سمع سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس «ان ناساً من أهل الشرك قتلوا فأكثرُوا وزوافاً أكثرُوا، ثم أتوا محمداً ﷺ (١) فقالوا ان الذى تقول وتدعو (اليه) (٢) الحسن (٣) ولو تخبرنا أن لما عملنا كفارة فنزلت : (والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التى حرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاماً) (٤) يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً الا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً)» فلم يسقط الله عز وجل تلك الاعمال السيئة الا بالايمان مع التوبة مع العمل الصالح* وبه الى مسلم حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن منصور عن أبي وائل عن ابن مسعود قال «قال أناس لرسول الله ﷺ يا رسول الله أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية قال : أما من أحسن منكم في الاسلام فلا يؤاخذ بها ومن أساء أخذ بعمله في الجاهلية والاسلام»* وبه الى مسلم حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود (قال قلنا يا رسول الله) (٥) أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية ؟

(١) هذا لفظ مسلم وفي الاصل « وأتوا النبي صلى الله عليه وسلم »

(٢) زيادة من صحيح مسلم

(٣) في الاصل «لو» بحذف الواو

(٤) في مسلم الى هنا ولم يذكر باقي الآيات

(٥) الزيادة من صحيح مسلم

فقال « من أحسن في الاسلام لم يؤخذ^(١) بما عمل في الجاهلية ومن أساء في الاسلام أخذ بالاول والآخر ■■ وبه الى مسلم حدثنا حسن الحلواني ثنا يعقوب - هو ابن ابراهيم بن سعد - ثنا أبي عن صالح - هو ابن كيسان - عن ابن شهاب أخبرنا عروة بن الزبير أن حكيم بن حزام أخبره^(٢) أنه قال رسول الله ﷺ : « أي رسول الله أرأيت أمورا كنت أتخشت بها في الجاهلية من صدقة أو عتاقة أو صلة رحم أفيها أجر ؟ فقال رسول الله ﷺ : أسلمت على ما أسلفت من خير ■■ فازذكروا قول الله عز وجل (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) وقوله عليه السلام لعمر و بن العاص ■■ ان الاسلام يهدم ما كان قبله ، وان الهجرة تهدم ما كان قبلها ، وإن الحج يهدم ما كان قبله ■■ قلنا : ان كلامه عليه السلام لا يعارض كلامه ولا كلام ربه . ولو كان ذلك - وقد أعاد الله من هذا - لما كان بعضه أولى من بعض ولبطلت حجة كل أحد بما يتعلق به منه ، وكذلك القرآن لا يعارض القرآن ولا السنة قال عز وجل (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) فاما قوله تعالى (ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) فنعم هذا هو نفس قولنا : ان من انتهى غفر له ، وأما من لم ينته عنه فلم يقل الله تعالى انه يغفره له فبطل تعليقهم بالآية . وأما قوله عليه السلام « ان الاسلام يهدم ما كان قبله ■■ فحق وهو قولنا لان الاسلام اسم واقع على جميع الطاعات ، والتوبة من عمل السوء من الطاعات ، وكذلك قوله عليه السلام في الهجرة انما هي التوبة من كل ذنب ، كما صح عنه عليه السلام : « المهاجر من هجر ما نهى عنه » حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا محمد بن يوسف الفربري ثنا البخاري ثنا آدم (بن أبي اياس)^(٣) ثنا شعبه عن عبد الله بن أبي السفر واسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عبد الله بن عمرو بن العاصي عن النبي

(١) في الاصل « من أحسن منكم في الاسلام ولم يؤخذ » وهو خطأ

صححهناه عن مسلم

(٢) في الاصل « أخبر ■■

(٣) زيادة من البخاري

ﷺ قال « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه » * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث عن داود^(١) عن الشعبي عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين قالت « قلت يا رسول الله ان^(٢) ابن جدعان كان في الجاهلية يصل الرحم ويطعم المسكين فهل ذلك^(٣) نافعه ؟ قال : لا ينفعه إنه لم يقل يوماً رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين » * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن عيسى ثنا إبراهيم بن محمد ثنا مسلم ثنا زهير بن حرب ثنا يزيد بن هرون ثنا همام بن يحيى عن قتادة عن أنس قال قال رسول الله ﷺ : « ان الله لا يظلم مؤمناً حسنة ، يعطي بها في الدنيا ويجزي بها في الآخرة . وأما الكافر فيعطى^(٤) بحساب ما عمل بها لله في الدنيا حتى اذا أفضى الى الآخرة لم تكن له حسنة يجزي بها » *

٣٩ - مسألة - وان عذاب القبر حق ومساءلة الارواح بعد الموت حق ولا يحيا أحد بعد موته الى يوم القيامة * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن عيسى ثنا إبراهيم بن محمد ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن بشار بن عثمان العبدى ثنا محمد بن جعفر - هو غندر - ثنا شعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن البراء بن عازب عن النبي ﷺ قال « (يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت) قال نزلت في عذاب القبر يقال^(٥) له من ربك فيقول ربني الله ونبيي محمد » * وبه الى مسلم ثنا عبيد الله بن عمر القواريري ثنا حماد بن زيد ثنا بديل عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة قال : « اذا خرجت روح المؤمن

(١) هو ابن أبي هند . من هامش الاصل

(٢) في مسلم بحذف « ان »

(٣) في مسلم « ذاك »

(٤) في مسلم ج ٢ : ص ٣٤٥ « فيطعم »

(٥) في مسلم ج ٢ : ص ٣٥٨ « فيقال »

تلقاها (١) ملكان يصعدانها ويقول أهل السماء روح طيبة جاءت من قبل الأرض صلى الله عليك وعلى جسد كنت تعمريه، فينطلقوا به الى ربه ثم يقول انطلقوا به الى آخر الأجل. قال وان الكافر اذا خرجت روحه يقول أهل السماء روح خبيثة جاءت من قبل الأرض فيقال انطلقوا به الى آخر الاجل. قال أبو هريرة: فرد رسول الله ﷺ ربطة (٢) كانت عليه على أنفه ■ وقال الله تعالى (كنتم أمواتاً فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم) فصح أنهما حيأتان وموتان فقط، ولا ترد الروح الا لمن كان ذلك آية، كمن أحياه عيسى عليه السلام وكل من جاء فيه بذلك نص وهو قول من روى عنه في ذلك قول من الصحابة رضي الله عنهم * حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا اسماعيل ابن اسحاق ثنا عيسى بن حبيب ثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله ابن يزيد المقرئ ثنا جدي محمد بن عبد الله ثنا سفیان بن عيينة عن منصور بن عبد الرحمن عن أمه صفية بنت شيبة قالت ■ دخل ابن عمر المسجد فأبصر ابن الزبير مطروحاً قبل أن يصلب، فقيل له هذه أسماء فقال اليها وعزاها، وقال ان هذه الجثث ليست بشيء وان الارواح عند الله عز وجل، فقالت له أسماء وما يمنعني وقد أهدي رأس زكريا (٣) الي بغى من بغايا بني اسرائيل « ولم يرو أحد أن في عذاب القبر رد الروح الى الجسد الا المنهال بن عمرو وليس بالقوى *

٤٠ - مسألة - والحسنات تذهب السيئات بالموازنة ■ والتوبة تسقط السيئات والقصاص من الحسنات. قال الله عز وجل (وأنى لغفار لمن تاب) وقال تعالى (ان الحسنات يذهبن السيئات) * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد

(١) في الاصل « اذا أخرجت روح المؤمن تلقاه » وصححه من مسلم ج ٢ ص ٣٥٨

(٢) الربطة - بالياء المثناة التحتية - الملاة او الثوب الرقيق. قال

الا زهري : لا تكون الربطة الابيضاء

(٣) هنا بهامش الاصل مانصه « المعروف في كتب التفسير والآثار

أن يحيى هو الذي أهدي رأسه الى البغي وأما زكريا فانه نشر بالمنشار في بطن الشجرة فكانه سقط لفظ (يحيى) وان الاصل يحيى بن زكريا

ثنا اسماعيل عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ان رسول الله ﷺ قال « أتدرون ما المفلس قالوا المفلس فينا من لادرهم له ولا متاع فقال ان المفلس من أمتى من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي قد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا (وضرب هذا) (١) فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فان فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار » وقال عز وجل (اليوم تجزى كل نفس بما كسبت) *

٤١ - مسألة - وأن عيسى عليه السلام لم يقتل ولم يصلب ولكن توفاه الله عز وجل ثم رفعه اليه . وقال عز وجل (وما قتلوه وما صلبوه) وقال تعالى (انى متوفيك ورافعك الى) وقال تعالى عنه أنه قال (وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم فلما توفيتنى كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شيء شهيد) وقال تعالى (الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها) فالوفاة قسمان : نوم وموت فقط . ولم يرد عيسى عليه السلام بقوله (فلما توفيتنى) وفاة النوم فصح أنه انما عنى وفاة الموت ، ومن قال انه عليه السلام قتل أو صلب فهو كافر مرتد حلال دمه وماله لتكذيبه القرآن وخلافه الاجماع .

٤٢ - مسألة - وأنه لا يرجع محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أصحابه رضي الله عنهم الا يوم القيامة اذا رجع (الله) المؤمنين والكافرين للحساب والجزاء . هذا اجماع جميع أهل الاسلام المتيقن قبل حدوث الروافض المخالفين لاجماع أهل الاسلام المبطلين للقرآن المكذبين بصحيح سنن رسول الله ﷺ المجاهر بن بتوليد الكذب المتناقضين في كذبهم أيضاً ، وقال عز وجل . (وكنتم أمواتاً فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم) وقال تعالى (ثم انكم يوم القيامة عند ربكم تختصمون) فادعوا من رجوع على رضى الله عنه ما لا يعجز أحد عن أن يدعى مثله لعمر أو لعثمان أو لمعاوية رضى الله عنهم أو لغير هؤلاء - اذالم يبال بالكذب

والدعوى بلا برهان لا من قرآن ولا من سنة ولا من اجماع ولا من معقول
وبالله تعالى التوفيق *

٤٣ - مسألة - وان النفس حيث رآها رسول الله ﷺ ليلة أمرى به أرواح
أهل السعادة عن يمين آدم عليه السلام وأرواح أهل الشقاء عن شماله عند
سماء أهل الدنيا (١) لا تنفى ولا تنتقل الى أجسام آخر لكنها باقية حية
حساسة عاقلة في نعيم أو نكد الى يوم القيامة فترد الى أجسادها للحسنات وللجزاء
بالجنة أو النار حاشى أرواح الأنبياء عليهم السلام وأرواح الشهداء فانها الآن ترزق
وتنعم . ومن قال بانتقال النفس الى أجسام آخر بعد مفارقتها هذه الاجساد فقد
كفر. برهان هذا * ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب
ابن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا حرملة بن يحيى
ثنا ابن وهب انا يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال
كان أبوذر يحدث أن رسول الله ﷺ قال « فرج سقف بيتى وأنا بمكة فنزل جبريل
(عليه السلام) (٢) ففرج صدرى ثم غسله من ماء زمزم ثم جاء بطست (٣) من ذهب
ممتلىء حكمة وإيماناً فأفرغها فى صدرى ثم أطبقه ثم أخذ بيدى فخرج بي الى السماء
الدنيا فلما جئنا السماء الدنيا (٤) قال جبريل (عليه السلام) (٥) لخازن السماء الدنيا افتح
قال من هذا قال جبريل قال هل معك أحد قال نعم معي محمد (ﷺ) (٦) قال
فأرسل اليه قال نعم ففتح (٧) فلما علونا السماء الدنيا فاذا رجل عن يمينه أسودة وعن

(١) كذا بالاصل بزيادة لفظ « أهل »

(٢) زيادة من مسلم ج ١ : ص ٥٩

(٣) بالسین المهملة وفي الاصل بالمعجمة وهو تصحيف

(٤) هذا لفظ صحيح مسلم وفي الاصل « فخرج بنا الى السماء فلما جئنا الى

السماء الدنيا »

(٦ و ٥) الصلاة فى الموضعين ليست مذكورة فى صحيح مسلم ولكنها فى الاصل

(٧) فى الاصل « فافتح » وهو خطأ

يساره أسودة فإذا نظر قبل يمينه ضحك وإذا نظر قبل شماله بكى قال فقال مرحباً بالنبي الصالح والابن الصالح فقلت (١) يا جبريل من هذا قال هذا آدم (ﷺ) (٢) وهذه الاسودة (التي) (٣) عن يمينه وعن شماله نسّم بفيه فأهل (٤) البمين أهل الجنة والاسودة التي عن شماله أهل النار فإذا نظر قبل يمينه ضحك وإذا نظر قبل شماله بكى (قال) (٥) ثم عرج (٦) بي جبريل (ﷺ) (*) حتى أتى السماء الثانية « قال أنس: فذكر أنه وجد في السماوات آدم وادريس وعيسى وموسى وإبراهيم (صلوات الله عليهم) (*) ولم يثبت كيف منازلهم (٧) غير أنه (ذكر أنه) (٨) قد وجد آدم في السماء الدنيا وإبراهيم في السماء السادسة. وذكر الحديث. ففي هذا الخبر مكان الارواح وأن أرواح الانبياء في الجنة *

وأما الشهداء فإن الله عز وجل يقول (ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أموات بل أحياء ولكن لا تشعرون) وقال تعالى (ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون فرحين بما آتاهم الله من فضله) ولا خلاف بين مسلمين (٩) في أن الانبياء عليهم السلام أرفع قدراً ودرجة وأتم فضيلة عند الله عز وجل وأعلى كرامة من كل من دونهم ، ومن خالف في هذا فليس مسلماً * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن عيسى ثنا إبراهيم بن محمد ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق

(١) في مسلم « قال قلت » (٢) الصلاة في المواضع الثلاثة ليست في صحيح

مسلم ولكنها في الاصل (٣) زيادة من مسلم

(٤) في الأصل « وأهل »

(٥) زيادة من مسلم

(٦) في الاصل « خرج » وهو خطأ

(٧) في الاصل « فلم يثبت منازلهم »

(٨) زيادة من مسلم

(٩) كذا في الاصل

(م ٤ - ج ١ المحلى)

ثنا معمر عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا مات الرجل عرض عليه مقعده بالفدأة والعشي إن كان من أهل الجنة فالجنة (١) وإن كان من أهل النار فالنار ثم يقال له هذا مقعدك الذى تبعث اليه يوم القيامة» ففى هذا الحديث ان الارواح حساسة عالمة مميزة بعد فراقها الاجساد . وأما من زعم أن الارواح تنقل الى أجساد آخر فهو قول أصحاب التناسخ ، وهو كفر عند جميع أهل الاسلام . والله تعالى التوفيق *

٤٤ - مسألة - وإن الوحي قد انقطع منذ مات النبي صلى الله عليه وسلم . برهان ذلك أن الوحي لا يكون الا الى نبي وقد قال عز وجل : (ما كان محمد أباً أحد من رجالكم لكن رسول الله وخاتم النبيين) *

٤٥ - مسألة - والدين قد تم فلا يزداد فيه ولا ينقص منه ولا يبدل . قال تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) وقال تعالى : (لا تبدل لكلمات الله) والنقص والزيادة تبديل *

٤٦ - مسألة - قد بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم الدين كله وبين جميعه كما أمره الله تعالى : قال تعالى : (وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله) وقال تعالى : (لتبين للناس ما نزل اليهم) *

٤٧ - مسألة - وحجة الله تعالى قد قامت واستبان لكلى من بلفته النذارة من مؤمن وكافر وبر وفاجر . قال الله عز وجل : (لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغي) وقال تعالى : (إيهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة) ■

٤٨ - مسألة - والامر بالمعروف والنهي عن المنكر فرضان على كل أحد - على قدر طاقتة - باليد فمن لم يقدر فبلسانه فمن لم يقدر فقلبه وذلك أضعف الايمان ليس وراء ذلك من الايمان شيء . قال عز وجل : (ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف

(١) فى الاصل ■ فن أهل الجنة « وهو خطأ صححناه من صحيح مسلم

وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) وقال تعالى : (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان بقت احدهما على الاخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء الى أمر الله) * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن المثنى قال ابن أبي شيبة ثنا وكيع عن سفيان الثوري وقال ابن المثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة ثم اتفق سفيان وشعبة كلاهما عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال قال أبو سعيد الخدرى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من رأى منك منكرًا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان » * و به الى مسلم حدثنا عبد بن حميد ثنا يعقوب بن ابراهيم بن سعد ثنا أبي عن صالح ابن كيسان عن الحارث - هو ابن الفضيل الخطمي - عن جعفر بن عبد الله بن عبد الحكم عن عبد الرحمن بن المسور بن مخزومة عن أبي رافع - هو مولى رسول الله ﷺ - عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال : « ما من نبى بعثه الله في أمة قبلى إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسفته ويقتدون بأمره ثم انها تخلف من بعدهم خلوف يقولون مالا يفعلون ويفعلون مالا يؤمرون ، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ومن جاهدهم بلسانه (فهو مؤمن) (١) ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن وليس وراء ذلك من الايمان حبة خردل »

قال على : لم يختلف أحد من المسلمين في أن الآيتين المذكورتين محكمتان غير منسوختين ، فصح أن ما عارضهما أو عارض الاحاديث التى فى معناها هو المنسوخ بلا شك *

٤٩ - مسألة - فمن عجز لجهله أو عتمته (٢) عن معرفة كل هذا فلا بد له أن يعتقد بقلبه ويقول بلسانه - حسب طاقته بعد أن يفسر له - : لا اله الا الله محمد رسول الله

(١) سقط من الاصل واكملناه من صحيح مسلم ج ١ : ص ٢٩
 (٢) كذا فى النسخة اليمنية وفى المصرية « وعميته » وكلاهما لا معنى له والصواب فيما يبدو لى « أو محجته » كما هو ظاهر من سياق الكلام

كل ما جاء به حق وكل دين سواه باطل * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أمية بن بسطام ثنا يزيد بن زريع ثنا روح عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله » . وقال عز وجل (ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين) *

٥٠ - مسألة - وبعد هذا فإن أفضل الانس والجن الرسل ثم الانبياء - على جميعهم من الله تعالى ثم منا أفضل الصلاة والسلام - ثم أصحاب رسول الله ﷺ ثم الصالحون . قال تعالى (جاعل الملائكة رسلاً) . وقال تعالى : (الله يصطفى من الملائكة رسلاً ومن الناس) وهذا لاخلاف فيه من أحد، وقال عز وجل (لا يستوى من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقتلوا وكلا وعد الله الحسنى) * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود السجستاني ثنا مسدد ثنا أبو معاوية - هو محمد بن خازم (١) الضرير - ثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ « لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدكم ولا نصيفه » * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود السجستاني ثنا عمرو بن عون ومسدد قالوا ثنا أبو عوانة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن عمران بن الحصين قال قال رسول الله ﷺ « خير أمتي القرن الذين (٢) بعثت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ثم يظهر قوم يشهدون ولا يستشهدون ويندرون ولا يوفون ويحربون ولا يؤمنون ويفشو فيهم السمن » . هكذا

(١) بالخاء والزاي المعجمتين

(٢) في أبي داود المطبوع في الهند مع شرحه عون المعبود ج ٤ ص ٣٤٦ « الذي »

حدثناه عبد الله بن ربيع « بحر بن » بجاء غير منقوطة وراء مرفوعة و باء منقوطة واحدة من أسفل (١) ورويناه من طرق كثيرة « يخونون » بالحاء المنقوطة من فوق وواو بعدها نون ، ومن خان فقد حرب (٢) *

٥١ - مسألة - وإن الله تعالى خالق كل شيء سواء لا خالق سواء . قال الله عز وجل : (خالق كل شيء) وقال تعالى : (هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه) وقال تعالى : (خلق السماوات والأرض وما بينهما) *

٥٢ - مسألة - ولا يشبهه عز وجل شيء من خلقه في شيء من الأشياء قال عز وجل : (ليس كمثل شيء وهو السميع البصير) وقال تعالى (ولم يكن له كفواً أحد) *

٥٣ - مسألة - وأنه تعالى لا في مكان ولا في زمان بل هو تعالى خالق الأزمنة والامكنة . قال تعالى (خلق كل شيء فقدره تقديراً) وقال تعالى : (خلق السماوات والأرض وما بينهما) والزمان والمكان فهما مخلوقان ، قد كان تعالى دونهما ، والمكان إنما هو للأجسام ، والزمان إنما هو مدة كل ساكن أو متحرك أو محمول في ساكن أو متحرك ، وكل هذا مبعد عن الله عز وجل *

٥٤ - مسألة - ولا يحل لأحد أن يسمى الله عز وجل بغير ما سمي به نفسه ولا أن يصفه بغير ما أخبر به تعالى عن نفسه . قال عز وجل : (والله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه) فمنع تعالى أن يسمى إلا بأسمائه الحسنى وأخبر أن من سماه بغيرها فقد ألحد ، والأسماء الحسنى بالالف واللام لا تكون إلا معودة ولا معروف في ذلك إلا ما نص الله تعالى عليه ، ومن ادعى زيادة على ذلك كلف البرهان على ما ادعى ولا سبيل له إليه ، ومن لا برهان له فهو كاذب في قوله ودعواه .

(١) هكذا في النسخة المصرية وهو ظاهر وفي اليمنية « وراء غير مرفوعة و باء غير منقوطة واحدة من أسفل » زيادة « غير » مرتين وهو خطأ و « بحر بن » من حربه بحربه حرباً كطلبه يطلبه طلباً إذا سلب ماله
(٢) رواية أبي داود في النسخ التي بأيدينا « يخونون » بالحاء والنون

قال عز وجل : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) *

٥٥ - مسألة - وان له عز وجل تسعة وتسعين اسماً مائة غير واحد، وهى اسماءه الحسنى، من زاد شيئاً من عند نفسه فقد أُلْحِدَ في اسمائه، وهى الاسماء المذكورة في القرآن والسنة * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن أيوب وهام بن منبه قال أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة وقال هام عن أبي هريرة - ثم اتفقا - عن رسول الله ﷺ أنه قال : « ان لله تسعة وتسعين اسماً مائة الا واحداً من أحصاها دخل الجنة » زاد هام في حديثه « انه وتر يحب الوتر ». وقد صح أنها تسعة وتسعون اسماً فقط ولا يحل لاحد أن يجيز أن يكون له اسم زائد لانه عليه السلام قال ■ مائة غير واحد ■ فلو جاز أن يكون له تعالى اسم زائد لكانت مائة اسم، ولو كان هذا لكان قوله عليه السلام « مائة غير واحد » كذباً ومن أجاز هذا فهو كافر . وقال تعالى (هو الله الذى لا إله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون، هو الله الخالق البارئ المصور له الاسماء الحسنى) وقد تفحصنا كثيراً منها بالاسانيد الصحاح فى كتاب « الايصال » والحمد لله رب العالمين *

٥٦ - مسألة - ولا يحل لاحد أن يشتق لله تعالى اسماً لم يسم به نفسه . برهان ذلك أنه تعالى قال (والسماء وما بناها) وقال (وأكيد كيداً) وقال تعالى : (خير الماكرين) (ومكر وا ومكر الله) . ولا يحل لاحد أن يسميه البناء ولا الكياد ولا الماكر ولا المتجبر ولا المستكبر، لاعلى أنه المجازى بذلك ولا على وجه أصلاً، ومن ادعى غير هذا فقد أُلْحِدَ في اسمائه تعالى وتناقض وقل على الله تعالى الكذب وما لا برهان له به . وبالله تعالى التوفيق *

٥٧ - مسألة - وان الله تعالى ينزل كل ليلة الى سماء الدنيا، وهو فعل يفعله عز وجل ليس حركة ولا نقلة . برهان ذلك * ما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج

ثنا يحيى بن يحيى قرأت على مالك بن أنس عن ابن شهاب عن أبي عبد الله (١) الاغر
 و (عن) (٢) أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ان رسول الله ﷺ قال: «يتنزل
 الله كل ليلة الى السماء الدنيا (٣) حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول من يدعوني (٤)
 فأستجيب له ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرنى فأغفر له ■ قال مسلم وحدثناه
 قتيبة بن سعيد ثنا يعقوب — هو ابن عبد الرحمن القارى — عن سهيل بن أبي صالح عن
 أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال « ينزل الله الى السماء (٥) الدنيا كل ليلة
 حين (٦) يمضي ثلث الليل (الأول) (٧) فيقول أنا الملك أنا الملك من ذا الذي
 يدعونى فأستجيب له من ذا الذي يسألنى فأعطيه من ذا الذي يستغفرنى فأغفر له
 فلا يزال كذلك حتى يضيء الفجر » قال مسلم وحدثناه اسحاق بن منصور ثنا أبو
 المغيرة ثنا الازاعي ثنا يحيى — هو ابن ابي كثير — ثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن
 ثنا أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا مضى شطر الليل أو ثلثاه
 ينزل الله (تبارك وتعالى) (٨) الى السماء الدنيا فيقول هل من سائل يعطى هل من داع
 يستجاب له هل من مستغفر يغفر له حتى ينفجر الصبح »

قال على: فالرواية عن أبي سلمة عن أبي هريرة من طريق الزهرى «اذا بقى ثلث
 الليل الآخر» ومن طريق يحيى بن أبي كثير « اذا مضى شطر الليل أو ثلثاه» ومن طريق
 أبي صالح عن أبي هريرة « اذا مضى ثلث الليل الأول الى أن يضيء الفجر » وهكذا رواه
 ابن أبي شيبة وابن راهويه عن جرير عن منصور عن ابى اسحاق السبيعي عن الأغر عن أبي

(١) فى الاصل « عميد الله » وهو خطأ صححناه من صحيح مسلم ٢١٠ :

(٢) الزيادة من صحيح مسلم

(٣) فى مسلم ■ يتنزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة الى السماء الدنيا ■

(٤) فى الاصل « يدعيني » وهو خطأ

(٥) فى مسلم « السماء ■

(٦) فى الاصل « حتى » وهو خطأ

(٧ و ٨) الزيادة من مسلم

هريرة وأبي سعيد الخدري ، وأوقات الليل مختلفة باختلاف تقدم غروب الشمس عن أهل المشرق وأهل المغرب ، فصح أنه فعل يفعله البارئ عز وجل من قبول الدعاء في هذه الاوقات ، لا حركة ۝ والحركة والنقلة من صفات الخلقين حاشى لله تعالى منها *

٥٨ - مسألة - والقرآن كلام الله وعلمه غير مخلوق . قال عز وجل (ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم) فأخبر عز وجل أن كلامه هو علمه وعلمه تعالى لم يزل غير مخلوق

٥٩ - مسألة - وهو المكتوب في المصاحف والمسموع من القارئ والمحفوظ في الصدور والذي نزل به جبريل على قلب محمد ﷺ - : كل ذلك كتاب الله تعالى وكلامه القرآن حقيقة لا مجازاً ، من قال في شيء من هذا انه ليس هو القرآن ولا هو كلام الله تعالى فقد كفر ، خلافة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم واجماع أهل الاسلام . قال عز وجل (فأجره حتى يسمع كلام الله) وقال تعالى (وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون) وقال تعالى (بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ) وقال تعالى (في كتاب مكنون لا يمسه الا المطهرون تنزيل من رب العالمين) وقال تعالى (بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم) وقال تعالى (نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين) * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا القعني عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر قال « نهى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن الى ارض العدو » ولا يحل لاحد أن يصرف كلام الله تعالى وكلام رسول الله ﷺ الى المجاز عن الحقيقة بدعواه الكاذبة . والله تعالى التوفيق *

٦٠ - مسألة - وعلم الله تعالى حق لم يزل عز وجل عليا بكل ما كان أو يكون مما دق أو جل لا يخفى عليه شيء . قال عز وجل (وهو بكل شيء عليم) وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه شيء ، وقال تعالى (يعلم السر وأخفى) والاخفى من السر ۝ وما لم يكن بعده (١)

٦١ - مسألة - وقدرته عز وجل وقوته حق لا يعجز عن شيء ، ولا عن كل ما يسأل عنه السائل من محال أو غيره مما لا يكون أبداً . قال عز وجل (أَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً) * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي ثنا معن بن عيسى ثنا عبد الرحمن بن أبي الموالي سمعت محمد بن المنكدر يحدث عبد الله بن الحسن قال حدثني جابر بن عبد الله قال ■ كان رسول الله ﷺ يعلم أصحابه الاستخارة - فذكر الحديث وفيه - اللهم انى أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك . وقال عز وجل (لو أردنا أن نتخذ لهواً لاتخذناه من لدنا ان كننا فاعلين) وقال تعالى (لو أراد الله أن يتخذ ولداً لأصطفى مما يخلق ما يشاء) وقد أخبر عز وجل أنه قادر على ما لا يكون أبداً . قال عز وجل (عسى ربه ان يطلقكن أن يعدله أزواجا خيرا منكن) وقال تعالى (والله على كل شيء قدير) وقال تعالى (انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون) ولولم يكن تعالى كذلك لكان متناهي القدرة ، ولو كان متناهي القدرة لكان محدثا ، تعالى الله عن ذلك ، وهو تعالى مرتب كل ما خلق ، وهو الذي أوجب الواجب وأمكن الممكن وأحل المحال ، ولو شاء أن يفعل كل ذلك على خلاف ما فعله ، لما أعجزه ذلك ، ولـكان قادراً عليه ، ولولم يكن كذلك لـكان مضطراً لا مختاراً . وهذا كفر من قاله ^(١) . قال عز وجل (وربك يخلق ما يشاء ويختار)

٦٢ - مسألة - وان لله عز وجل عزاً وعزة وجلالا وكراما ويديا ويديا ووجها وعينا وأعيينا وكبرياء ، وكل ذلك حق لا يرجع منه ولا من علمه تعالى وقدره وقوته الا الى الله تعالى ، لا الى شيء غير الله عز وجل أصلا ، مقر من ذلك مما في القرآن وما صح عن رسول الله ﷺ . ولا يحل أن يزاد في ذلك ما لم يأت به نص من قرآن أو سنة صحيحة . قال عز وجل (ذو الجلال والاكرام) وقال تعالى (يد الله فوق أيديهم)

(١) هذه المسألة كلها مغالطات من المؤلف ■ ظاهر ذلك بأدنى نظر

(لما خلقت بيدي) و (مما عملت أيدينا أنعاما) (انما نطعمكم لوجه الله) (ولتصنع على عيني) (إنك بأعيننا) . ولا يحل أن يقال « عينين » لانه لم يأت بذلك نص ولا أن يقال « سمع وبصر ولا حياة » لانه لم يأت بذلك نص ، لكنه تعالى سميع بصير حي قيوم * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني احمد بن يوسف الازدي ثنا عمر بن حفص بن غياث ثنا أبي ثنا الاعمش ثنا أبو اسحاق — هو السديعي — عن أبي مسلم الأغر أنه حدثه عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة قالا (جميعا) (١) قال رسول الله ﷺ « العزازره والكبرياء رداؤه » — يعني الله تعالى — * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أنا اسحق بن ابراهيم أنا الفضل بن موسى ثنا محمد بن عمرو ثنا أبو سلمة — هو ابن عبد الرحمن ابن عوف — عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ — في حديث خلق الله تعالى الجنة والنار — « أن جبريل قال لله تعالى : وعزتك لقد خشيت أن لا يدخلها أحد » ولو كان شيء من ذلك غير الله تعالى لكان إما لم يزل وأما محدثا ، فلو كان لم يزل لكان مع الله تعالى أشياء غيره لم تزل ، وهذا شرك مجرد ، ولو كان محدثا لكان تعالى بلا علم ولا قوة ولا قدرة ولا عز ولا كبرياء قبل أن يخلق كل ذلك ، وهذا كفر وقال تعالى (انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) وقال تعالى (والله أخرجكم من بطون أمماتكم لا تعلمون شيئا) وقال تعالى (ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون) وقال تعالى (وذروا الذين يلحدون في أسمائهم) فصح أنه لا يحل أن يضاف اليه تعالى شيء ، ولا أن يخبر عنه بشيء ، ولا أن يسمى بشيء الا ما جاء به النص . ونقول : إن لله تعالى مكرًا وكيدًا . قال تعالى (أفأمنوا مكر الله) وقال تعالى (وأكيد كيدا) وكل ذلك خلق له تعالى . وبالله تعالى التوفيق *

٦٣ - مسألة - وأن الله تعالى يراه المسلمون يوم القيامة بقوة غير هذه القوة . قال

(١) انظر « جميعا » ليس في صحيح مسلم ٢ : ٢٩٢

عز وجل (وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة) * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا ابن أبي شيبة - هو أبو بكر - ثنا جرير ووكيع وأبو أسامة كلهم عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله أنه سمع رسول الله ﷺ يقول - ونظر الى القمر - « انكم سترون ربكم كما ترون هذا لا تضامون في رؤيته ■ ولو كانت هذه القوة لكانت لا تقع الا على الألوان ، تعالى الله عن ذلك وأما الكفار فإن الله عز وجل قال (انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون)

٦٤ - مسألة - وان الله تعالى كلم موسى عليه السلام ومن شاء من رسله . قال تعالى (وكلّم الله موسى تكليماً) (انى اصطفتك على الناس برسالتى ^(١)) وبكلامى) (تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله)

٦٥ - مسألة - وان الله تعالى اتخذ ابراهيم ومحمدا صلى الله عليهما وسلم خليلاين . قال عز وجل (واتخذ الله ابراهيم خليلاً) * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج (حدثنا محمد بن بشار العبدى) ^(٢) ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن اسماعيل بن رجاء ^(٣) قال : سمعت عبد الله بن أبي الهذيل يحدث عن أبي الاحوص قال ^(٤) سمعت عبد الله بن مسعود (يحدث) ^(٥) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ■ لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ، ولكنه أخى وصاحبى ، وقد اتخذ الله صاحبكم خليلاً *

(١) بالافراد والمراد به المصدر أى بارسالى إياك وهى قراءة نافعة وابن كثير وأبى جعفر وابن محيصة وقرأ باقى الاربعة عشر « برسالاتى » بالجمع
(٢) هذا نقلناه من مسلم ٢ : ٣٣٠ وفى الاصل بدله « ثنا محمد بن المثنى » وهو خطأ ، فان ابن المثنى روى هذا الحديث عن محمد بن جعفر عن شعبة باسناد آخر ولفظ آخر ، وأما هذا الاسناد وهذا اللفظ اللذان هنا فهما رواية محمد بن بشار وحده ، وانظر الاسانيد فى صحيح مسلم
(٣) فى الاصل « اسماعيل بن أبى رجاء » وهو خطأ ^(٤) ليست فى صحيح مسلم
(٥) فى الاصل « يقول » وصححهناه من مسلم

٦٦ - مسألة - وان محمداً ﷺ أسرى به ربه بجسده وروحه، وطاف في السماوات سماء سماء، ورأى أرواح الانبياء عليهم السلام هنالك. قال عز وجل (سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى) ولو كان ذلك رؤيا منام ما كذبه في ذلك أحد كما لا نكذب نحن كافريناً في رؤيا يذكرها. وقد ذكرنا رؤيته عليه السلام للانبياء عليهم السلام قبل فأغنى عن اعادته

٦٧ - مسألة - وان المعجزات لا يأتى بها أحد إلا الانبياء عليهم السلام. قال عز وجل (ما كان لرسول أن يأتى باية الا باذن الله) وقال تعالى (وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر) وقال تعالى حاكياً عن موسى عليه السلام انه قال (أولو جئتكم بشيء مبين قال فأت به ان كنت من الصادقين فأتى عصاه) وقال تعالى (فذا نك برهانا من ربك الى فرعون وملئه) فصيح أنه لو أمكن أن يأتى أحد - ساحر أو غيره - بما يحيل طبيعة أو يقلب نوعاً، لما سعى الله تعالى ما يأتى به الانبياء عليهم السلام برهاناً لهم ولا آية لهم، ولا أنكر على من مى ذلك سحراً، ولا يكون ذلك آية لهم عليهم السلام. ومن ادعى أن احالة الطبيعة لا تكون آية الا حتى يتحدى فيها النبي صلى الله عليه وسلم الناس فقد كذب وادعى ما لا دليل عليه أصلاً، لا من عقل ولا من نص قرآن ولا سنة، وما كان هكذا فهو باطل، ويجب من هذا أن حنين الجذع واطعام النفر الكثير من الطعام اليسير حتى شبعوا وهم مئون من صاع شعير ونبعان (١) الماء من بين أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم وارواء الف وأربعمائة من قدح صغير تضيق سعة عن شبر - ليس شيء من ذلك آية له عليه السلام، لأنه عليه السلام لم يتحد (٢) بشيء من ذلك أحداً*

٦٨ - مسألة - والسحر حيل وتخيل لا يحيل طبيعة أصلاً. قال عز وجل (يخيل اليه من سحرهم أنها تسمى) فصيح أنها تخيلات لا حقيقة لها، ولو أحال

(١) هذا مصدر لم يذكره الا صاحب مختار الصحاح ونقله شارح القاموس عن شيخه، واستعمله المؤلف ايضا في الاحكام في الاصول (ج ٢ ص ١٩) (٢) بالحاء والذال المهملتين من التحدي، وفي الاصل (لم يتخذ) بالمجتمتين وهو خطأ

الساحر طبيعة لكان لا فرق بينه وبين النبي — صلى الله عليه وسلم — وهذا كفر ممن أجازه *

٦٩ - مسألة - وأن القدر حق، ما أصابنا لم يكن ليخطئنا، وما أخطأنا لم يكن ليصيبنا. قال الله عز وجل (ما أصاب من مصيبة في الارض ولا في أنفسكم الا في كتاب من قبل أن نبرأها) *

٧٠ - مسألة - ولا يموت أحد قبل أجله، مقتولا أو غير مقتول، قال الله عز وجل (وما كان لنفس أن تموت الا بأذن الله كتاباً مؤجلاً) وقال تعالى (فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) وقال تعالى (قل لو كنتم في بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتل الى مضاجعهم) *

٧١ - مسألة - وحتى يستوفى رزقه ويعمل بما يسرله، السعيد من سعد في علم الله تعالى، والشقي (١) من شقى في علمه تعالى : حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي (٢) ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبي وأبو معاوية ووكيع قالوا ثنا الاعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله بن مسعود (قال) (٣) حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق « ان أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون (في ذلك) (٤) علة مثل ذلك، ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك، ثم يرسل (الله تعالى) (٥) الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه، وأجله، وعمله « وشقى أو سعيد « فوالذي لا إله غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها الا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وان أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها الا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها »

٧٢ - مسألة - وجميع أعمال العباد — خيرها وشرها — كل ذلك مخلوق

(١) في النسخة اليمنية « والشر » وهو خطأ (٢) في اليمنية « احمد بن مسلم » وهو خطأ (٣ و ٤ و ٥) الزيادة في المواضع الثلاثة من مسلم ٢ - ٢٩٧

خلقه الله عز وجل ، وهو تعالى خالق الاختيار والارادة والمعرفة في نفوس عباده . قال عز وجل (خلقكم وما تعملون) وقال تعالى (انا كل شيء خلقناه بقدر) وقال تعالى (خلق السماوات والارض وما بينهما) *

٧٣ - مسألة - لا حجة على الله تعالى ، والله الحجة القائمة على كل أحد . قال تعالى (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) وقال تعالى (قل فإله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين) *

٧٤ - مسألة - ولا عذر لأحد بما قدره الله عز وجل من ذلك ، لا في الدنيا ولا في الآخرة ، وكل أفعاله تعالى عدل وحكمة . لان الله تعالى واضح كل موجود في موضعه ، وهو الحاكم الذى لا حاكم عليه ولا معقب لحكمه . قال تعالى (فعال لما يريد) *

٧٥ - مسألة - الايمان والاسلام شيء واحد . قال عز وجل (فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين) وقال تعالى (يمنون عليك أن أسلموا قل لا تمنوا علي اسلامكم بل الله يمن عليكم أن هداكم للايمان ان كنتم صادقين) *

٧٦ - مسألة - كل ذلك عقد بالقلب وقول باللسان وعمل بالجوارح يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية . وقال عز وجل (فاما الذين آمنوا فزادتهم ايماناً) حدثنا عبد الله ابن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد ابن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبيد الله بن معاذ بن معاذ العنبري ثنا أبي ثنا كهمس التميمي (١) عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر قال قال لى (٢) عبد الله بن عمر : حدثني أبي عمر بن الخطاب قال ■ بينما نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم اذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد حتى جلس الى رسول الله ﷺ وقال يا محمد اخبرني عن الاسلام

(١) في الاصلين ■ النخري ■ وهو خطأ (٢) في النسخة الميمنية « عبيد الله » وهو خطأ

فقال رسول الله ﷺ (الاسلام) (١) أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلا قال : صدقت فأخبرني عن الايمان، قال : أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره، قال صدقت - وذكر باقى الحديث - وفيه أن رسول الله ﷺ قال : يا عمر أتدرى من السائل، قلت الله ورسوله أعلم قال : فإنه جبريل عليه السلام أتاكم يعلمكم دينكم * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا عبد الله بن محمد ثنا ابو عامر العقدي ثنا سليمان بن بلال عن عبد الله ابن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « الايمان بضع وستون (٢) شعبة والحياة شعبة من الايمان » * وبه الى البخارى : ثنا قتيبة ثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو « أن رجلا سأل رسول الله ﷺ أي الاسلام خير، قال : تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف » * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا أحمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن رباح ثنا الليث عن ابن الهاد عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر عن رسول الله ﷺ قال للنساء « ما رأيتم من ناقصات دين وعقل (٣) أغلب لذى لب منكن : قالت (امرأة) (٤)

(١) زيادة من مسلم (١: ١٧)

(٢) في الاصلين « بضة وسبعون » وهو خطأ في موضعين، لان الصحيح من روايات البخارى بضع ب دون التاء. قال ابن حجر : ووقع في بعض الروايات بضة بناء التأنيث ويحتاج الى تأويل اه، ثم إن رواية البخارى « وستون » لا « وسبعون » ولم تختلف الطرق عن أبي عامر العقدي في ذلك، وتابعه يحيى الحماني ورواه مسلم من طريق سهيل عن ابن دينار « بضم وستون أو بضع وسبعون » (٣) كذا في الاصلين وفي صحيح مسلم (ج ١ ص ٣٥) « عقل ودين » (٤) ليست لفظة « امرأة » في صحيح مسلم وانما زادها المؤلف لانه اختصر الحديث

يا رسول الله وما نقصان العقل والدين؟ قال: أما نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل فهذا نقصان العقل. وتمكث الليالي ما تصلى وتفطر في رمضان فهذا نقصان الدين.

(قال على) قال الله عز وجل (ان الدين عند الله الاسلام) فصح أن الدين هو الاسلام، وقد صح أن الاسلام هو الايمان، فالدين هو الايمان، والدين ينقص بنقص الايمان ويزيد. وبالله تعالى التوفيق *

٧٧ - مسألة - من اعتقد الايمان بقلبه ولم ينطق به بلسانه دون تقيده فهو كافر عند الله تعالى وعند المسلمين. ومن نطق به دون أن يعتقده بقلبه فهو كافر عند الله وعند المسلمين. قال الله تعالى عن اليهود والنصارى انهم يعلمون رسول الله ﷺ كما يعلمون أبناءهم (١) وقال تعالى (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا) وقال تعالى (اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) *

٧٨ - مسألة - ومن اعتقد الايمان بقلبه ونطق به بلسانه فقد وفق، سواء استدل أو لم يستدل، فهو مؤمن عند الله تعالى وعند المسلمين. قال الله تعالى (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) ولم يشترط عز وجل في ذلك استدلالا، ولم يزل رسول الله ﷺ منذ بعثه الله عز وجل الى أن قبضه يقاتل الناس حتى يقرؤا بالاسلام ويلتزموه ولم يكلفهم قط استدلالا، ولا سألهم هل استدلوا أم لا، وعلى هذا جرى جميع الاسلام الى اليوم. وبالله تعالى التوفيق *

٧٩ - مسألة - ومن ضيع الاعمال كلها فهو مؤمن عاص ناقص الايمان لا يكفر * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا يعقوب بن ابراهيم

(١) لم يرد المؤلف لفظ التلاوة بل أراد معنى الآية

ابن سعد ثنا أبي عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد اللبني ان أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال في حديث طويل «حتى اذا فرغ الله من قضائه (١) بين العباد وأراد أن يخرج برحمته من أراد من أهل النار أمر الملائكة أن يخرجوا من النار من كان لا يشرك بالله شيئاً ممن أراد الله عز وجل أن يرحمه ممن يقول لا إله الا الله» *

٨٠ - مسألة - واليقين لا يتفاضل ، لكن إن دخل فيه شيء من شك أو جحد بطل كله . برهان ذلك أن اليقين هو اثبات الشيء ، ولا يمكن أن يكون اثبات أكثر من اثبات ، فان لم يحقق الاثبات صار شكاً ■

٨١ - مسألة - والمعاصي كبائر فواحش (٢) وسيئات صغائر ولم ، والهم مغفور جملة ، فالكبائر الفواحش هي ما توعد الله تعالى عليه بالنار في القرآن أو على لسان رسوله ﷺ ، فمن اجتنبها غفرت له جميع سيئاته الصغائر . برهان ذلك قول الله عز وجل (الذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللهم ان ربك واسع المغفرة) والهم هو الهم بالشيء وقد تقدم ذكرنا الاثر في أن من هم بسيئة فلم يعملها لم يكتب عليه شيء * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا سعيد بن منصور ثنا أبو عوانة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ «ان الله تجاوز لأمتي (٣) عما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا أو يعملوا به» وقال الله عز وجل (ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم) . وبالضرورة نعرف أنه لا يكون كبيراً الا بالاضافة الى ما هو أصغر منه ، لا يمكن غير هذا أصلاً ، فاذا كان العقاب بالغاً أشد ما يتخوف فالموجب له هو كبير بلا شك ، وما لا توعد فيه بالنار فلا يلحق في العظم ما توعد فيه بالنار فهو الصغير بلا شك إذ لا سبيل الى قسم ثالث *

(١) في مسلم ■ من القضاء بين العباد ■

(٢) كذا بالنسخة المصرية وفي اليمينية (مسئلة والمعاصي كبائر فواحش هي)

الح . والذي هنا أحسن (٣) في صحيح مسلم ١ : ٤٧ « ما حدثت » بحذف « عن »

٨٢- مسألة - ومن لم يجتنب الكبائر حوسب على كل ما عمل، ووازن الله عز وجل بين أعماله من الحسنات وبين جميع معاصيه التي لم يتب منها ولا أقيم عليه حدها : فمن رجحت حسناته فهو في الجنة، وكذلك من ساوت حسناته سيئاته. قال الله عز وجل (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين) وقال تعالى (فأما من ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية) ومن تساوت فهم أهل الاعراف. قال الله عز وجل (إن الحسنات يذهبن السيئات) ولا خلاف في أن التوبة تسقط الذنوب* حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني إسماعيل بن سالم أخبرني هشيم ثنا خالد عن أبي قلابة عن أبي الاشعث الصنعاني عن عبادة بن الصامت قال «أخذ علينا رسول الله ﷺ كما أخذ على النساء : أن لا نشرك بالله شيئا ولا نسرق ولا ننزني ولا نقتل أولادنا ولا يعضه (١) بعضنا بعضا فمن وفى منكم فأجره على الله ومن أتى منكم حدا فأقيم عليه فهو كفارة له (٢) ومن ستره الله عليه فأمره الى الله أن شاء عذبه وأن شاء غفر له» *

٨٣ - مسألة - ومن رجحت سيئاته بحسناته فهم الخارجون من النار بالشفاعة على قدر أعمالهم. قال الله عز وجل (وأما من خفت موازينه فأمه هاوية وما أدراك ما هي نار حامية) وقال عز وجل (من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) وقال تعالى (اليوم تجزى كل نفس بما كسبت)* حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ثنا أبي عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال في

(١) أى لا يرميه بالعضية وهي الهتان والكذب. وقد عضه يعضه - بفتح الضاء فيهما - عضها - بأسكانها - قاله ابن الاثير، فبابه اذن «منع» وفي القاموس واللسان أنه يأتي أيضا من باب «فرح». والعضه والعضية القالة القبيحة والنميمة (٢) في مسلم ٣٩ : ٢ «فهو كفارته»

حديث طويل^(١) « ويضرب الصراط بين ظهري جهنم، فأكون أنا وأمتي أول من يجيز ولا يتكلم يومئذ الا الرسل، ودعوي الرسل يومئذ اللهم سلم سلم . وفي جهنم كالليب مثل شوك السعدان، غير أنه لا يعلم ما قدر عظمها الا الله عز وجل، تحطف الناس بأعمالهم فمنهم (يعنى) الموبق بعمله ومنهم الخردل حتى ينجى^(٢) » وبه الى مسلم ثم أبو غسان المسمعى ومحمد بن المثني قالا ثنا معاذ - وهو ابن هشام الدستوائى - أخبرنا أبى عن قتادة ثنا أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يخرج من النار من قال لا إله الا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة، ثم يخرج من النار من قال لا إله الا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن برة » ثم يخرج من النار من قال لا إله الا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة »

(قال على) وليس قول الله عز وجل (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) وقول النبي ﷺ في حديث عبادة الذى ذكرناه آنفا « ان شاء غفر له وان شاء عذبه » بمعارض لما ذكرناه، لانه ليس في هذين النصين الا أنه تعالى يغفر ما دون الشرك لمن يشاء، وهذا صحيح لا شك فيه، كما أن قوله تعالى (ان الله يغفر الذنوب جميعا) وقوله تعالى في النصارى حاكيا عن عيسى عليه السلام انه قال (ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك أنت العزيز الحكيم قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) ليس بمعارض لهذين النصين، وليس فى شىء من هذا انه قد يغفر ولا يعذب من رجحت سيئاته على حسناته والمبين لاحكام هؤلاء مما ذكرناه هو الحاكم على سائر النصوص المجملة، وكذلك تقضى هذه النصوص على كل نص فيه : من فعل كذا حرم الله عليه الجنة، ومن قال لا إله الا الله مخلصا حرم الله عليه النار، وعلى قوله تعالى (ومن يقتل مؤمنا متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها) ومعنى كل هذا أن الله يحرم الجنة عليه حتى يقتص منه، ويحرم النار عليه أن يخلد فيها أبداً، وخالداً فيها مدة حتى تخرجه الشفاعة، اذ لا بد من جمع النصوص كلها . والله التوفيق *

(١) مضمي بعضه فى المسئلتين ٣٠ و ٧٩ ورواه مسلم بطوله ج اص ٦٤ .. ٦٥

طبع بولاق (٢) انظر هامش المسئلة ٣٠

٨٤ - مسألة - والناس في الجنة على قدر فضلهم عند الله تعالى ، فأفضل الناس أعلامهم في الجنة درجة . برهان ذلك قوله تعالى (والسابقون السابقون أولئك المقربون في جنات النعيم) ولو جاز أن يكون الأفضل انقص درجة لبطل الفضل ولم يكن له معنى ولا رغب فيه راغب ، وليس للأفضل معنى إلا أمر الله تعالى بتعظيم الأرفع (١) في الدنيا وترفيه منزلته في الجنة ■

٨٥ - مسألة - وهم الأنبياء ثم أزواجهم ثم سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجميعهم في الجنة . وقد ذكرنا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لو كان لأحدنا مثل أحد ذهباً فأنفقه ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه ، وقد ذكرنا أن أفضل الناس أعلامهم درجة في الجنة ، ولا منزلة أعلى من درجة الأنبياء عليهم السلام فمن كان معهم في درجاتهم فهو أفضل من دونهم وليس ذلك إلا لنسائهم فقط . وقال تعالى (لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى) وقال عز وجل (إن الذين سبقتم منكم من الحسنى أولئك عنها مبعدون ، لا يسمعون حسيسها وهم فيها اشتبهت أنفسهم خالدون ، لا يحزنهم الفزع الأكبر) فجاء النص أن من صحب (٢) النبي صلى الله عليه وسلم فقد وعده الله تعالى الحسنى . وقد نص الله تعالى (إن الله لا يتخلف الميعاد) وصح بالنص كل من سبق له من الله تعالى الحسنى فإنه مبعد عن النار لا يسمع حسيسها وهو فيها اشتبه خالد لا يحزنه الفزع الأكبر . وهذا نص ما قلنا ، وليس المناقون ولا سائر الكفار : من أصحابه عليه السلام ولا من المضافين إليه عليه السلام ■

٨٦ - مسألة - ولا تجوز الخلافة إلا في قريش ، وهم ولد فهر بن مالك بن النضر بن كنانة الذين يرجعون بأنسب آبائهم إليه * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أحمد بن (عبد الله بن) (٣) يونس ثنا عاصم بن محمد

(١) في اليمينية ■ الأفضل (٢) في اليمينية « بأن كل من صحب »

(٣) الزيادة من صحيح مسلم ٧٩ : ٢

ابن زيد (١) بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه قال : قال عبد الله بن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يزال هذا الامر في قریش ما بقي من الناس اثنان » (قال على) هذه اللفظة لفظه الخبر ، فان كان معناه الأمر فحرام أن يكون الامر في غيرهم أبداً ، وان كان معناه معنى الخبر كلفظه فلا شك في أن من لم يكن من قریش فلا أمر له وان ادعاه ، فعلى كل حال فهذا خبر يوجب منع الامر عن سواهم *

٨٧ - مسألة - ولا يجوز الامر لغير بالغ ولا لجنون ولا امرأة ، ولا يجوز أن يكون في الدنيا الا امام واحد فقط ، ومن بات ليلة وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية ، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، ولا يجوز التردد بعد موت الامام في اختيار الامام اكثر من ثلاث . برهان ذلك * ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن عطاء بن السائب عن أبي ظبيان عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « رفع القلم عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يبلغ وعن المبتلى حتى يعقل » (٢) (قال على) الامام انما جعل ليقم للناس الصلاة يأخذ صدقاتهم ويقم حدودهم

(١) وقع في صحيح مسلم طبع بولاق بمصر « يزيد » وهو خطأ
(٢) هذا الحديث رواه ابو داود في باب « المجنون يسرق أو يصيب حدا » ولفظه من هذا الطريق : « عن ابي ظبيان قال أتى عمر بامرأة قد خجرت فأمر برجمها ، فرأى على رضى الله عنه فأخذها فخلى سبيلها » فأخبر عمر قال ادعوا لى عليا فجاء على رضى الله عنه فقال يا أمير المؤمنين لقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المعتوه حتى يبرأ . وإن هذه معتوهة بنى فلان لعلى الذى أناها أناها وهى في بلائها . قال : فقال عمر لأدري . فقال على عليه السلام وأنا لا أدري » ورواه أيضا عن ابي ظبيان عن ابن عباس بالفاظ أخر ليس فيها « وعن المبتلى حتى يعقل » كما هنا ورواه من حديث الأسود عن عائشة مختصراً ولفظه : « رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن المبتلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر » فلعل المؤلف رواه من حفظه بالمعنى

ويعضى أحكامهم ويجاهد عدوهم. وهذه كلها عقود ولا يخاطب بها من لم يبلغ أو من لا يعقل * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة ثنا الليث - هو ابن سعد - عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال ■ على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة * و به الى مسلم ثنا وهب بن بقية الواسطي ثنا خالد بن عبد الله الواسطي عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « إذا بويح خليفتين فاقتلوا الآخر منهما » * و به الى مسلم ثنا عبيد الله بن معاذ العنبري ثنا أبي ثنا عاصم - هو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر (عن زيد ابن محمد) (١) عن نافع عن عبد الله بن عمر قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » * حدثنا أحمد بن محمد الجسوري ثنا وهب بن مسرة ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي داود الطيالسي عن عبيدة (٢) بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بكرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لن يفاح قوم أسندوا أمرهم الى امرأة » * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة ثنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي (٣) عن ثوبان

(١) حذف من الأصل وزدناه من صحيح مسلم . وزيد هذا هو أخو عاصم بن محمد الراوى عنه (٢) في أحد الأصلين « عقبه » وفي الآخر « عتيبة » وكلاهما خطأ، وعتيبة هذا هو ابن عبد الرحمن بن حوشن الغطفى الجوشنى أبو مالك وثقه ابن معين وابن سعد والنسائي وابن حبان . وأبوه ثقة وثقه ابن سعد وأبو زرعة والمجلى وكان صهر أبي بكرة على ابنته . وهذا الحديث موجود فى مسند الطيالسى بصحيفة ١١٨ رقم ٨٧٨ . ورواه أيضا البخارى فى الصحيح فى كتاب « الفتن » عن عثمان بن الهيثم عن عوف عن الحسن عن أبي بكرة بمعناه (٣) بفتح الحاء المهملة واسم عمرو بن مرثد

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك (١) » فصح أن أهل كل عصر لا يجوز أن يخلوا من أن يكون فيهم قائل بالحق، فإذا صح اجتماعهم على شيء فهو حق مقطوع بذلك، اذا تيقن أنه لا مخالف في ذلك وقطع به ، وقد صح يقينا أن جميع أهل الاسلام رضوا بقاء الستة — اذ مات عمر رضى الله عن جميعهم — ثلاثة أيام يرتؤون في امام ، فصح هذا وبطل ما زاد عليه، اذ لم تبحه سنة ولا إجماع . والله تعالى التوفيق . ثم تدبرنا هذه القصة فوجدنا عمر رضى الله عنه قد ولى الامر أحد الستة المعينين أيهم اختاروا لانفسهم فصح يقيناً أن عثمان كان الامام ساعة موت عمر في علم الله تعالى، باسناد عمر الامر اليه بالصفة التي ظهرت فيه من اختيارهم اياه ، فارتفع الاشكال وصح أنهم لم يبقوا ساعة فكيف ليلة دون امام ، بل كان لهم امام معين محدود موصوف معهود اليه بعينه وان لم تعرفه الناس بعينه مدة ثلاثة أيام (٢)

(١) رواه مسلم في كتاب الامارة (٢ : ١٠٥ — ١٠٦) عن سعيد بن منصور وأبي الربيع العتكي وقتيبة بهذا اللفظ وقال في آخره ■ وليس في حديث قتيبة : وهم كذلك « فكان اذن على ابن حزم اما أن يحذفها — وقد رواه من طريق قتيبة — واما أن يرويه من أحد الطريقين الآخرين

(٢) هذه مغالطة ظاهرة من أبي محمد فان حصر عمر استخلافه في ستة ترك لهم اختيار واحد منهم لا يكون تعييناً له مطلقاً ولو وصفه بأوصاف تنطبق عليه . ثم إن الواقع أن عمر لم يصف خليفته بأوصاف ترشد به اليه ، بل جعل الشورى للستة الذين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنهم من أهل الجنة . ونصحهم وحذرهم الفتنة ثم قال « وما أظن أن يلى الا أحد رجلين على أو عثمان فان ولى عثمان فرجل فيه لبن وان ولى على فقيه دعاية، وأحر به أن يحملهم على طريق الحق » ثم وصف الباقيين بما فهم من فضل . وأجلهم ثلاثاً للشورى ولم يخالفه الصحابة رضوان الله عليهم ، لأنه أميرهم أمر بمصلحة المسلمين وطاعته في أعناقهم ، فليس هذا اجماعاً ولا تشريماً . بل هو من المصالح المرسله التي يجوز لأولى الامر الفصل فيها وتحديد بها ما يروونه خيراً للمسلمين . ولو أن عمر جعل أمداً للشورى أكثر من

٨٨-مسئلة- والتوبة من الكفر والزنى وفعل قوم لوط والحرواكل الاشياء المحرمة كالخنزير والدم والميتة وغير ذلك: تكون بالندم والاقلاع والعزيمة على أن لاعودة أبدا واستغفر الله تعالى . هذا أجماع لاخلاف فيه . والتوبة من ظلم الناس في أعراضهم وأبشارهم وأموالهم لا تكون الا برد أموالهم اليهم ورد كل ما تولد منها معها أو مثل ذلك ان فات فان جهلوا في المساكين ووجوه البر مع الندم والاقلاع والاستغفار وتحللهم من أعراضهم وأبشارهم، فان لم يمكن ذلك فالامر الى الله تعالى . ولا بد للظالم من الانتصاف يوم القيامة يوم يقتص للشاء الجماء من القرناء . والتوبة من القتل أعظم من هذا كله، ولا تكون الا بالقصاص، فان لم يمكن فليكثر من فعل الخير ليرجح ميزان الحسنات * حدثنا عبد الله ابن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد ابن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام الدارمي ثنا مروان - يعني ابن محمد الدمشقي - ثنا سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن أبي ادريس الخولاني عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى عن الله تعالى أنه قال ■ يا عبادي انما هي أعمالكم أحصيتها لكم ثم أوفيكم اياها، فمن وجد خيرا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن الا نفسه » * وبه الى مسلم ثنا قتيبة بن سعيد ثنا اسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ■ أتدرون من المفلس؟ قالوا المفلس فينا من لادرهم له ولا متاع . فقال عليه السلام : ان المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي قد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا، فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته، فان فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار، لتؤذن الحقوق الى أهلها يوم القيامة

ثلاث لما اعترضه واحد منهم . ولو رأى ذلك أولو الرأي من المسلمين ما كان عليهم من بأس . وأخيرا نعجب لابن حزم كيف رضى لنفسه أن يداور ويحاول اثبات انهم كانوا في الثلاثة الايام لهم امام معين محدود موصوف بعينه وكيف يكون اماما قبل أن يختاروه وأن يكلوا اليه أمورهم ، ولا بيعة له في أعناقهم

حتى يقاد للشاة الجلاء من الشاة القرناء (١) *

(قال على) : هذا كله خبر مفسر مخصص لا يجوز نسخه ولا تخصيصه بعموم خبر آخر *

٨٩ - مسألة - وأن الدجال سيأتى وهو كافر أعور ممخرق (٢) ذو حيل * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا محمد بن عيسى ثنا إبراهيم بن محمد (٣) ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن قتادة قال سمعت أنس بن مالك يقول إن النبي ﷺ قال : « ما من نبي الا وقد أندر أمته الأعور الكذاب ألا إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور مكتوب بين عينيه ك ف ر » وبه الى مسلم ثنا سرج بن يونس ثنا هشيم عن اسماعيل ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن المغيرة بن شعبة قال : « ما سأل أحد النبي ﷺ عن الدجال أكثر مما سألته عنه (٤) قال وما سؤالك عنه قال (قلت) انهم يقولون معه جبال من خبز ولحم ونهر من ماء قال : هو أهون على الله من ذلك » * ثنا

(١) من قوله (لتؤذن) حديث آخر في صحيح مسلم رواه بهذا الاسناد وكان على المؤلف أن يبين هذا أو يشير اليه . وأصل الجلع الحسار الشعر عن جاني الرأس ثم استعمل بمعنى ما لا قرن له . قال الازهرى : « وهذا يبين أن الجلاء من الشاة والبقر بمنزلة الجماء التي لا قرن لها » وقال ابن سيده : « وعز جلاء جاء على التشبيه بجراح الشعر »

(٢) كتب في الاصل المصرى « محرق » بدون ضبط والصواب كما فى النسخة اليمنية « ممخرق » بضم الاولى وفتح الثانية واسكان الخاء وكسر الراء . قال فى اللسان : « الممخرق المموه وهى المخرقة مأخوذة من مخاريق الصبيان » وقد ورد وصف الدجال بالمخرقة بمعنى التوبه

(٣) فى اليمنية : « عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج » وللمؤلف إسنادان الى مسلم من طريق عبد الوهاب بن عيسى هما هذان (٤) لفظ « عنه » ليس فى صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٧٨
(م ٢ - ج ١ - الحلى)

عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود السجستاني ثنا موسى بن اسماعيل نا جرير نا حميد بن هلال عن أبي الدهماء قال سمعت عمران بن حصين يحدث قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من سمع بالدجال فليأمن عنه فوالله ان الرجل ليأتيه وهو يحسب أنه مؤمن فيتبعه مما يبعث به من الشبهات أو لما يبعث به من الشبهات قال هكذا قال نعم » *

٩٠ - مسألة - والنبوة هي الوحي من الله تعالى بأن يعلم الموحى اليه بأمر ما يعلمه لم يكن يعلمه قبل . والرسالة هي النبوة وزيادة وهي بعثته الى خلق ما بأمر ما — هذا ما لا خلاف فيه — والخضر عليه السلام نبى قد مات ومحمد صلى الله عليه وسلم لاني بعده قال الله عز وجل حاكياً عن الخضر (وما فعلته عن أمري) فصحت نبوته وقال تعالى (ولكن رسول الله وخاتم النبيين) *

٩١ - مسألة - وان ابليس باق حتى قد خاطب الله عز وجل معترفا بذنبه مصرأ عليه موقناً بأن الله عز وجل خلقه من نار وأنه تعالى خلق آدم من تراب وأنه تعالى أمره بالسجود لآدم فامتنع واستخف بآدم فكفر . قال تعالى حاكياً عنه أنه قال (أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين) وأنه قال (أنظرني الى يوم يبعثون) وأنه قال : (فما أغويتني لأقعدن لهم صراطك المستقيم) . وقال تعالى : (وكان من الكافرين) *

مسائل من الاصول

٩٢ - مسألة - دين الاسلام لازم لكل أحد لا يؤخذ الا من القرآن أو ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اما برواية جميع علماء الامة عنه عليه الصلاة والسلام وهو الاجماع واما بنقل جماعة عنه عليه الصلاة والسلام وهو نقل الكافة . واما برواية الثقات واحداً عن واحد حتى يبلغ اليه عليه الصلاة والسلام ولا مزيد *

قال تعالى (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى) وقال تعالى : (اتبعوا

ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء) وقال تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) فان تعارض فيما يرى المرء آيتان أو حديثان صحيحان أو حديث صحيح وآية فالواجب استعمالها جميعاً لان طاعتها سواء في الوجوب فلا يحل ترك أحدها للآخر ما دمنا نقدر على ذلك . وليس هذا الا بأن يستغنى الاقل معاني من الاكثر فان لم تقدر على ذلك وجب الاخذ بالزائد حكماً لانه متيقن وجوبه ولا يحل ترك اليقين بالظنون . ولا اشكال في الدين قد بين الله تعالى دينه ، قال تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) وقال تعالى (تبينا لك كل شيء) *

٩٣ - مسألة - الموقف والمرسل لا تقوم بهما حجة ، وكذلك ما لم يروه إلا من لا يوثق بدينه وبحفظه . ولا يحل ترك ما جاء في القرآن أو صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لقول صاحب أو غيره سواء كانت هو راوي الحديث أو لم يكن . والمرسل هو ما كان بين أحد روايته أو بين الراوى وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لا يعرف ، والموقف هو ما لم يبلغ به الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم *
برهان بطلان الموقف - قول الله عز وجل (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) فلا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولا يحل لاحد أن يضيف ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لانه ظن وقد قل تعالى (وان الظن لا يبغي من الحق شيئاً) وقال تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) *
وأما المرسل ومن في روايته من لا يوثق بدينه وحفظه فلقول الله تعالى (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم) فأوجب عز وجل قبول نذارة النافر للتفقه في الدين وقال (يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فاتم نادمين) وليس في العالم إلا عدل أو فاسق فحرم تعالى علينا قبول خبر الفاسق فلم يبق الا العدل وصح أنه هو المأمور بقبول نذارته *

وأما المجهول فلسنا على ثقة من أنه على الصفة التي أمر الله تعالى معها بقبول نذارته وهي التفقه في الدين فلا يحل لنا قبول نذارته حتى يصح عندنا فقهاء في الدين وحفظه لما ضبط عن ذلك وبرائه من الفسق . وبالله تعالى التوفيق ■

ولم يختلف أحد من الامة في أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث الى الملوك رسولا - رسولا واحداً - الى كل مملكة يدعوهم الى الاسلام واحداً واحداً الى كل مدينة واني كل قبيلة كصنعاء والجنند^(١) وحضرموت وتباه ونجران والبحرين وعمان وغيرها ، يعلمهم احكام الدين كلها ، واقترض على كل جهة قبول رواية اميرهم ومعلمهم ، فصح قبول خبر الواحد الثقة عن مثله مبلغا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم *

ومن ترك القرآن أو ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقول صاحب أو غيره سواء كان راوي ذلك الخبر أو غيره فقد ترك ما أمره الله تعالى باتباعه لقول من لم يأمره الله تعالى قط بطاعته ولا باتباعه ، وهذا خلاف لأمر الله تعالى * وليس فضل الصاحب عند الله بموجب تقليد قوله وتأويله لأن الله تعالى لم يأمر بذلك ، لكن موجب تعظيمه ومحبته وقبول روايته فقط لأن هذا هو الذي أوجب الله تعالى *

٩٤ - مسألة - والقرآن ينسخ القرآن والسنة تفسخ السنة والقرآن^(٢) *

قال عز وجل (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) وقال تعالى (لتبين للناس ما نزل اليهم) وقال تعالى (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى)

(١) بفتح حين بلد باليمن

(٢) ما ذهب اليه من نسخ القرآن بالسنة حكى قولاً للشافعي وحكى كثيرون عنه انه لا ينسخ الكتاب بالسنة جزماً كما في المحلي على جمع الجوامع وقال ابن تيمية - : يتوجه الاحتجاج بآية (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) على انه لا ينسخ القرآن إلا قرآن كما هو مذهب الشافعي وهو أشهر الروايتين عن الامام احمد وعليها عامة أصحابه اه ودليله جلي وهو ان الظني الدلالة لا يساوي قطعها فلا يقوى على نسخه وقد نقل الرازي وغيره عن أبي مسلم الاصفهاني ان النسخ غير واقع في التنزيل ورد كل آية قيل بنسخها الى انها محكمة كما تراه مبسوطاً في مواضع من تفسيره والمسألة مبسوسة في مواضع آخر

يوحى) وأمره تعالى أن يقول (ان اتبع الا ما يوحى الى) وقال تعالى (ولو تقول علينا بعض الاقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين فما منكم من أحد عنه حاجزين) وصح ان كل ما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعن الله تعالى قاله والنسخ بعض من أبعاض البيان وكل ذلك من عند الله تعالى *

٩٥ - مسألة - ولا يحل لأحد أن يقول في آية أو في خبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثابت : - هذا منسوخ وهذا مخصوص في بعض ما يقتضيه ظاهر لفظه ، ولا أن لهذا النص تأويلا غير مقتضى ظاهر لفظه ، ولا أن هذا الحكم غير واجب علينا من حين وروده الا بنص آخر وارد بأن هذا النص كما ذكر أو باجماع متيقن بأنه كما ذكر أو بضرورة حس موجبة انه كما ذكر والا فهو كاذب *

برهان ذلك قول الله عز وجل (وما أرسلنا من رسول الا ليطاع باذن الله) وقال تعالى (وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم) وقال تعالى (بلسان عربي مبين) وقال تعالى (وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه) وقال تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) فقله تعالى (وما أرسلنا من رسول الا ليطاع) موجب طاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل ما أمر به ، وقوله تعالى (أطيعوا الله) موجب طاعة القرآن ، ومن ادعى في آية أو خبر نسخاً فقد أسقط وجوب طاعتهما فهو مخالف لأمر الله في ذلك . وقوله تعالى (وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم) موجب أخذ كل نص في القرآن والاخبار على ظاهره ومقتضاه ، ومن حمله على غير مقتضاه في اللغة العربية فقد خالف قول الله تعالى وحكمه وقال عليه عز وجل الباطل وخلاف قوله عز وجل ، ومن ادعى ان المراد بالنص بعض ما يقتضيه في اللغة العربية لا كل ما يقتضيه فقد أسقط بيان النص وأسقط وجوب الطاعة له بدعواه الكاذبة وهذا قول على الله تعالى بالباطل ، وليس بعض ما يقتضيه النص بأولى بالاعتصار عليه من سائر ما يقتضيه ، وقوله تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) موجب للوعيد على من قال : لا تجب على موافقة أمره ، وموجب أن جميع النصوص على الوجوب ، ومن ادعى تأخير الوجوب مدة ما فقد أسقط وجوب طاعة الله ووجوب ما أوجبه

عز وجل من طاعة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم في تلك المدة، وهذا خلاف لأمر الله عز وجل ، فلذا شهد لدعوى من ادعى بعض ما ذكرنا قرآن أو سنة ثابتة اما باجماع أو نقل صحيح فقد صح قوله ووجب طاعة الله تعالى في ذلك ، وكذلك من شهدت له ضرورة الحس، لانها فعل الله تعالى في النفوس ، والا فهي أقوال مؤدية الى ابطال الاسلام وابطال جميع العلوم وابطال جميع اللغات كلها وكفى بهذا فساداً وباللّٰه تعالى التوفيق ■

٩٦ - مسألة - والاجماع هو ما يتيقن ان جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرفوه وقالوا به ولم يختلف منهم أحد كتيقننا انهم كلهم رضى الله عنهم صلوا معه عليه السلام الصلوات الخمس كما هي في عدد ركوعها وسجودها أو علموا انه صلاها مع الناس كذلك وانهم كلهم صاموا معه أو علموا انه صام مع الناس رمضان في الحضر وكذلك سائر الشرائع التي تيقنت مثل هذا اليقين والتي من لم يقر بها لم يكن من المؤمنين. وهذا ما لا يختلف أحد في انه اجماع وهم كانوا حينئذ جميع المؤمنين لا مؤمن في الارض غيرهم ومن ادعى ان غير هذا هو اجماع كلف البرهان على ما يدعى ولا سبيل اليه *

٩٧ - مسألة - وما صح فيه خلاف من واحد منهم أو لم يتيقن ان كل واحد منهم رضى الله عنهم عرفه ودان به فليس اجماعاً ، لان من ادعى الاجماع ههنا فقد كذب وقفا ما لا علم له به ، والله تعالى يقول (ولا تقف ما ليس لك به علم) *

٩٨ - مسألة - ولو جاز أن يتيقن اجماع أهل عصر بعدهم أو لهم عن آخرهم على حكم نص لا يقطع فيه باجماع الصحابة رضى الله عنهم لوجب القطع بأنه حق وحجة وليس كان يكون اجماعاً *

أما القطع بأنه حق وحجة فلما ذكرناه قبل باسناده من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ■ لن تزال طائفة من أمتي ظاهرة على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله ■ . فصح من هذا انه لا يجوز البتة أن يجمع أهل عصر ولو طريقة عين على خطأ ، ولا بد من قائل بالحق فيهم . وأما انه ليس اجماعاً فلأن أهل كل عصر بعد عصر الصحابة رضى الله عنهم ليس جميع المؤمنين وانما هم بعض المؤمنين ، والاجماع انما هو اجماع جميع المؤمنين لا اجماع بعضهم ، ولو جاز أن يسمى اجماعاً ما خرج عن

الجملة واحد لا يعرف أيوافق سائرهم أم يخالفهم لجاز أن يسمى اجماعاً ما خرج عنهم فيه اثنان وثلاثة وأربعة وهكذا أبداً الى أن يرجع الامر الى أن يسمى اجماعاً ما قلّه واحد وهذا باطل ولكن لا سبيل الى تيقن اجماع جميع أهل عصر بعد الصحابة رضى الله عنهم كذلك بل كانوا عدداً ممكناً حصره وضبطه وضبط أقوالهم في المسألة وبالله تعالى التوفيق . وقال بعض الناس يعلم ذلك من حيث يعلم رضا أصحاب مالك وأصحاب أبي حنيفة وأصحاب الشافعى بأقوال هؤلاء « قل على » وهذا خطأ لانه لا سبيل أن يكون مسألة قال بها أحد من هؤلاء الفقهاء الا وفي أصحابه من يمكن أن يخالفه فيها وان وافقه في سائر أقواله *

٩٩ - مسألة - والواجب اذا اختلف الناس أو نازع واحد في مسألة ما أن يرجع الى القرآن وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا الى شىء غيرها ولا يجوز الرجوع الى عمل أهل المدينة ولا غيرهم *

برهان ذلك قول الله عز وجل (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فصح انه لا يحل الرد عند التنازع الى شىء غير كلام الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وفى هذا تحريم الرجوع الى قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لان من رجع الى قول انسان دونه عليه السلام فقد خالف أمر الله تعالى باراد اليه والى رسوله لا سيما مع تعليقه تعالى ذلك بقوله (ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) ولم يأمر الله تعالى بالرجوع الى قول بعض المؤمنين دون جميعهم ، وقد كان الخلفاء رضى الله عنهم كأبى بكر وعمر وعثمان بالمدينة وعماهم باليمن ومكة وسائر البلاد وعمل عمر بالبصرة والكوفة ومصر والشام . ومن الباطل المتيقن الممتنع الذى لا يمكن أن يكونوا رضى الله عنهم طووا علم الواجب والحلال والحرام عن سائر الامصار واختصوا به أهل المدينة فهذه صفة سوء قد أعاذهم الله تعالى منها وقد عمل ملوك بنى أمية باسقاط بعض التكبير من الصلاة وبتقديم الخطبة على الصلاة فى العيدين حتى فشا ذلك فى الارض فصح انه لا حجة فى عمل أحد دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم *

١٠٠ - مسألة - ولا يحل القول بالقياس في الدين ولا بالرأى (١) لان أمر

الله تعالى عند التنازع بارد الى كتابه والى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم قد صح
فن رد الى قياس والى تعليل يدعيه أو الى رأى فقد خالف أمر الله تعالى المعلق
بالإيمان ورد الى غير من أمر الله تعالى بالرد اليه وفي هذا ما فيه ■ قال على ■ وقول الله
تعالى (ما فرطنا في الكتاب من شيء) وقوله تعالى (تبيناً لكل شيء) وقوله تعالى (لتبين
للناس ما نزل اليهم) وقوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) ابطال للقياس والرأى
لانه لا يختلف أهل القياس والرأى انه لا يجوز استعمالها ما دام يوجد نص وقد شهد
الله تعالى بان النص لم يفرط فيه شيئاً وان رسوله عليه الصلاة والسلام قد بين للناس
كل ما نزل اليهم وان الدين قد كل فصيح ان النص قد استوفى جميع الدين فاذا كان
ذلك كذلك فلا حاجة بأحد الى قياس ولا الى رأيه ولا الى رأى غيره *

ونسأل من قال بالقياس هل كل قياس قاسه قانس حق أم منه حق ومنه باطل
فان قال كل قياس حق أحال لان المقاييس تتعارض ويبطل بعضها بعضاً ومن المحال
أن يكون الشيء وضده من التحريم والتحليل حقاً معاً وليس هذا مكان نسخ ولا
تخصيص كالاخبار المتعارضة التي ينسخ بعضها بعضاً ويخصص بعضها بعضاً ، وان
قال منها حق ومنها باطل قيل له ففرقنا بماذا تعرف القياس الصحيح من الفاسد ولا
سبيل لهم الى وجود ذلك أبداً واذا لم يوجد دليل على تصحيح الصحيح من القياس
من الباطل منه فقد بطل كله وصار دعوى بلا برهان فان ادعوا أن القياس قد أمر الله
تعالى به سئلوا أين وجدوا ذلك فن قالوا : قال الله عز وجل (فاعتبروا يا أولى الابصار)
قيل لهم ان الاعتبار ليس هو في كلام العرب الذي به نزل القرآن الا التعجب قال
الله تعالى عز وجل (وان لكم في الانعام لمبة) أي لعجباً وقال تعالى (لقد كان

(١) فسر المصنف الرأى في بعض رسائله بانه الحكم في الدين بغير نص بل
بما يراه المقتضى احوط واعدل في التحليل والتحريم والايجاب (قال) ومن وقف على
هكذا الحد وعرف مامعنى الرأى اكتفى في ايجاب المنع منه بغير برهان اذ هو
قول بلا برهان اه وكان حدوث الرأى في القرن الاول قرن الصحابة والقياس في
القرن الثانى اه من حاشية الاصل منسوباً للسيد محمد بن اسمعيل الامير علامة اليمن

في قصصهم عبرة) أى عجب ومن العجيب أن يكون معنى الاعتبار القياس ويقول الله تعالى لنا قيسوا ثم لا يبين لنا ماذا نقيس ولا كيف نقيس ولا على ماذا نقيس . هذا ما لا سبيل اليه لانه ليس فى وسع أحد أن يعلم شيئاً من الدين الا بتعليم الله تعالى له اياه على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال تعالى (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) فان ذكروا أحاديث وآيات فيها تشبيه شىء بشىء وأن الله قضى وحكم بأمر كذا من أجل أمر كذا قلنا لهم كل ما قاله الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك فهو حق لا يحل لاحد خلافه وهو نص به نقول ، وكل ما تريدون أن تشبهوه في الدين وأن تعالوه مما لم ينص عليه الله تعالى ولا رسوله عليه الصلاة والسلام فهو باطل ولا بد وشرع لم يأذن الله تعالى به وهذا يبطل عليهم فهو يلهم بذكر آية جزاء الصيد و «أرايت لو مضمضت» و (من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل) . وكل آية وحديث موهوا بإرادته هو مع ذلك حجة عليهم على ما قد بيناه في كتاب « الاحكام لاصول الاحكام » وفي كتاب « النكت » وفي كتاب « الدرر » وفي كتاب « النسخة » (١) *

(قال على) وقد عارضناهم في كل قياس قاسوه بقياس مثله وأوضح منه على أصولهم لتريهم فساد القياس جملة فهو منهم موهون بأن قالوا أنتم دائماً تبطلون القياس بالقياس وهذا منكم رجوع الى القياس واحتجاج به وأنتم في ذلك بمنزلة المحتج على غيره بحجة العقل ليبطل حجة العقل و بدليل من النظر ليبطل به النظر ■

(قال على) قتلنا هذا شغب سهل افساده والله الحمد ونحن لم نحتج بالقياس في إبطال القياس ومماذ الله من هذا لكن أريناكم أن أصلكم الذى أثبتموه من تصحيح القياس يشهد بفساد جميع قياساتكم ولا قول أظهر باطلا من قول أ كذب نفسه وقد نص تعالى على هذا فقل تعالى (وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه قل فلم يعذبكم بذنوبكم) فليس هذا تصحيحاً لقولهم أنهم أبناء الله وأحباؤه ولكن الزام لهم ما يفسد به قولهم ولسنا في ذلك كمن ذكرتم ممن يحتج في ابطال حجة العقل

(١) في اليمينية « النبذ »

(٨ - ج ١ - المحلى)

بحجة العقل لكن فاعل ذلك مصحح لقضيته العقلية التي يحتاج بها فظهر تناقضه من قريب ولا حجة له غيرها فقد ظهر بطلان قوله ، وأما نحن فلم نحتاج قط في ابطال القياس بقياس نصحه ، لكن نبطل القياس بالنصوص وبراهين العقل ثم نزيد بياناً في فساد منه نفسه بأن نرى تناقضه جملة فقط ، والقياس الذي نعارض به قياسكم نحن نقر بفساده وفساد قياسكم الذي هو مثله أو اضعف منه ، كما نحتاج على أهل كل مقالة من معتزلة ورافضة ومرجئة وخوارج ويهود ونصارى ودهرية من أقوالهم التي يشهدون بصحتها فترهيم تفاسدها وتناقضها ، وأنتم تحتجون عليهم معنا بذلك ، ولسنا نحن ولا أنتم ممن يقر بتلك الاقوال التي نحتاج عليهم بها ، بل هي عندنا في غاية البطلان والفساد ، وكاحتماجنا على اليهود والنصارى من كتبهم التي بأيديهم . ونحن لانصححها بل نقول انها محرقة مبدلة ، لكن انريهم تناقض أصولهم وفرعهم لاسيما وجميع أصحاب القياس مختلفون في قياساتهم ، لا تكاد توجد مسألة الا وكل طائفة منهم تأتي بقياس تدعى صحته تعارض به قياس الاخرى وهم كلهم مقرون بمجموع ، على أنه ليس كل قياس صحيحاً ولا كل رأى حقاً ، فقلنا لهم ، فها تواتر حد القياس الصحيح والرأى الصحيح الذي يتميزان به من القياس الفاسد والرأى الفاسد وها تواتر حد العلة الصحيحة التي لا تقبلون إلا عليها من العلة الفاسدة فلما جأوا (١) *

(قال على) وهذا مكان إن زم^(٢) عليهم فيه ظهر فساد قولهم جملة ، ولم يكن لهم الى جواب يفهم سبيل أبداً ، والله تعالى التوفيق ، فان اتوا في ذلك بنص قلنا النص حق والذي تريدون أنتم اضافته الى النص بأرائكم باطل وفي هذا خولقتهم ، وهكذا أبداً فان ادعوا أن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على القول بالقياس قيل لهم ، كذبتم بل الحق أنهم كلهم

(١) العلة الصحيحة هي ما دل عليها التعليل للحكم بها في نص الكتاب او السنة بأي حروف التعليل المعروفة في اللغة أو بتعليق الحكم على الوصف المناسب للتعليل . والعلة الفاسدة ما لم يأت تعليل الحكم بها في كتاب ولا سنة كالشبهة والدوران ونحوهما من مسالكها الباطلة اه عن الامير الصنعاني

(٢) معنى زم شد قال في اللسان « زم الشيء يزمه زما فانزم شدة »

أجمعوا على ابطاله ، برهان كذبهم أنه لا سبيل لهم الى وجود حديث عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم انه أطلق الامر بالقول بالقياس أبداً الا في الرسالة المكذوبة الموضوعية على عمر رضى الله عنه فان فيها : واعرف الاشباه والامثال وقس الامور . وهذه رسالة لم يروها الا عبد الملك بن الوليد بن معدان عن أبيه وهو ساقط بلا خلاف (١) وأبوه أسقط منه أو من هو مثله في السقوط فكيف وفي هذه الرسالة

(١) في الميزان عبد الملك بن الوليد بن معدان عن عاصم بن أبي النجود قال يحيى بن معين صالح وقال أبو حاتم ضعيف وقال ابن حبان يقلب الاسانيد لا يحل الاحتجاج به وقال البخارى فيه نظر اهـ من حاشية الاصل وكتب فيها ايضا : تأمل القول بان كتاب عمر الى أبي موسى كتاب مكذوب وقد شرحه ابن القيم في كتابه اعلام الموقعين اهـ ولا يلزم من شرحه صحته فان المدار في الصحة على الرجال لا على الشروح *

قال أبو الاشبال عفا الله عنه : أما عبد الملك فقد اختلف في شأنه كما ترى وانفرد ابن حزم بتضعيفه الى النهاية وانما هو متوسط ، وأما أبوه فقال ابن حبان في الثقات : « الوليد بن معدان الصفي يروى عن ابن عمر روى عنه ابنه عبد الملك يعتبر بحديثه من غير رواية ابنه » نقله ابن حجر في اللسان وقال : « انفرد بحديث عمر في كتابه الى أبي موسى » واسناد رسالة عمر ذكره ابن القيم في اعلام الموقعين ج ١ ص ٩٨ هكذا : « قال أبو عبيد ثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان وقال ابو نعيم عن جعفر بن برقان عن معمر البصرى عن ابي العوام . وقال سفيان بن عيينة ثنا ادريس ابو عبد الله بن ادريس قال أتيت سعيد بن أبي ردة فسألته عن رسل عمر بن الخطاب التي كان يكتب الى ابي موسى الأشعري وكان ابو موسى قد أوصى الى أبي ردة فأخرج اليه كتباً فرأيت في كتاب منها » وذكر الرسالة بنصها ثم قال : « قال أبو عبيد قلت لكثير هل اسنده جعفر قال لا . وهذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول وبنوا عليه أصول الحكم والشهادة والحاكم والمفتى أحوج شيء اليه والى تأمله والتفقه فيه » وذكرها المبردي في أول كتابه الكامل بدون إسناد وشرحها . ورواها الدارقطني في سننه ص ٥١٢ واسناده : « حدثنا ابو جعفر محمد بن سليمان بن محمد النعماني ثنا عبد الله بن

نفسها اشياء خالفوا فيها عمر رضى الله عنه منها قوله فيها: والمسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجلودا في حد او ظنينا في ولاء أو نسب . وهم لا يقولون بهذا يعني جميع الحاضرين من أصحاب القياس حنفهم وشافعيهم ومالكهم وان كان قول عمر — لو صح في تلك الرسالة — في القياس حجة فقوله في ان المسلمين عدول كلهم الا مجلودا في حد حجة وان لم يكن قوله في ذلك حجة فليس قوله في القياس حجة لو صح فكيف ولم يصح*

واما برهان صحة قولنا في اجماع الصحابة رضى الله عنهم على ابطال القياس فانه لا يختلف اثنان في ان جميع الصحابة مصدقون بالقرآن وفيه (اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي) وفيه (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فمن الباطل المحال ان يكون الصحابة رضى الله

عبد الصمد بن ابي خداش ناعيسى بن يونس نا عبيد الله بن أبي حميد عن أبي المليح الهذلي قال كتب عمر بن الخطاب . الخ قال شارحه « في اسناده عبيد الله ابن أبي حميد وهو ضعيف وأخرجه التميمي في المعرفة أخبرنا ابو عبد الله الحافظ ثنا ابو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن اسحاق الصفاي ثنا محمد بن عبد الله ابن كنانة ثنا جعفر بن برقان عن معمر البصري عن أبي العوام البصري قال كتب عمر فذكره . . وخبر هذه الاسانيد فيما نرى اسناد سفيان بن عيينة عن ادريس — وهو ادريس بن يزيد بن عبد الرحمن الاودي وهو ثقة — أن سعيد بن أبي بردة بن أبي موسى أراه الكتاب وقرأه لديه وهذه وجادة جيدة في قوة الاسناد الصحيح ان لم تكن اقوى منه فالقراءة من الكتاب اوثق من التلقى عن الحفظ . وقد نقلها ايضا ابن الجوزي في سيرة عمر بن الخطاب ص ١٣٥ « عن ابي عبد الله بن ادريس — وهو ادريس بن يزيد — قال اتيت سعيد بن ابي بردة فسألته عن رسائل عمر بن الخطاب التي كان يكتب بها الى أبي موسى وكان أبو موسى قد اوصى الى ابي بردة قال فاخرج الى كتباً فرأيت في كتاب منها الخ

عنهم يعلمون ههنا ويؤمنون به ثم يردون عند التنازع الى قياس او رأي (١)
 هذا ما لا يظنه بهم ذو عقل فكيف وقد ثبت عن الصديق رضي الله عنه أنه قال :
 أي أرض تقلني أو أي سماء تظلني ان قلت في آية من كتاب الله برأي أو بما لا أعلم (٢)
 وصح عن الفاروق رضي الله عنه أنه قال : اتهموا الرأي على الدين وان الرأي منا هو
 الظن والتكلف . وعن عثمان رضي الله عنه في فتيا أفتى بها إنما كان رأيا رأيت من شاء أخذ
 ومن شاء تركه ، وعن علي رضي الله عنه : لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف
 أولى بالمسح من أعلاه (٣) *

وعن سهل بن حنيف رضي الله عنه : أيها الناس اتهموا رأيكم على دينكم . وعن ابن
 عباس رضي الله عنهما من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار ، وعن ابن مسعود
 رضي الله عنه : سأقول فيها بجمهد رأيي فان كان صوابا فإن الله وحده وان كان خطأ فني ومن
 الشيطان والله ورسوله بريء ، وعن معاذ بن جبل في حديث يبتدع كلاما ليس من كتاب الله

(١) يقال عليه هم اذا ردوه الى قياس له علة منصوصة في كتاب أو سنة
 فقد ردوا الى الله تعالى والرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقد ذكر العلامة
 ابن القيم رحمه الله أن عمل الصحابة بالقياس والرأي متواتر تواتراً معنوياً في عدة
 قضايا ذكر منها شطراً واسماً اه . عن الامير الصنعاني (بحاشية الاصل)

(٢) هذا أثر خاص بتفسير القرآن والنزاع في الاحكام أخرج أبو عبيد في
 فضائله وعبد بن حميد عن ابراهيم التيمي قال : سئل أبو بكر عن الاب ما هو
 فقال أي سماء تظلني وأي أرض تقلني اذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم فكلامه
 في تفسير لفظة لغوية جهل معناها فليس من محل النزاع في ورد ولا اصدار إذ
 النزاع الحاق فرع بأصل في حكمه لمشاركته في علة منصوصة لافي تفسير لفظة لغوية
 وقد اتفق لعمر كما اتفق لأبي بكر في الآية فاخرج عبد بن حميد وابن الانباري
 في المصاحف عن أنس قال قرأ عمر (وفاكهة وأبا) قال هذه الفاكهة قد عرفناها
 فما الاب قال قد نهينا عن التكلف اه . عن الامير الصنعاني

(٣) تمامه « لكني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسح على أعلاه »
 فكأنه قال : لولا النص لمسحنا برأينا أسفل الخف ففيه اثبات للرأي لولا
 النص اه أمير

عز وجل ولا من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإياكم وإياه فإنه بدعة وضلالة . وعلى هذا النحو كل رأى روي عن بعض الصحابة رضى الله عنهم لا على أنه إلزام ولا أنه حق لكنه إشارة بعفو أو صلح أو تورع فقط لا على سبيل الإيجاب (١) وحديث معاذ الذي فيه أجتهد رأيي ولا آلو لا يصح لأنه لم يروه أحد الا الحارث بن عمرو وهو مجهول لا ندرى من هو عن رجال من أهل حمص لم يسمهم عن معاذ وقد (٢) تقصينا أسانيد هذه الاحاديث كلها فى كتابنا المذكور والله تعالى الحمد ■

حدثنا احمد بن قاسم حدثنا أبي قاسم بن محمد حدثنا جدي قاسم بن اصبع أخبرنا محمد بن اسماعيل الترمذي حدثنا نعيم بن حماد أخبرنا عبد الله بن المبارك أخبرنا عيسى بن يونس بن أبي اسحق السديعى عن حريز بن عثمان عن عبد الرحمن ابن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك الاشجى قال قال رسول الله ﷺ ■ تقترق أمتى على بضع وسبعين فرقة أعظمهم فتنه على أمتى قوم يقيسون الامور بأرائهم (٣) فيحلون الحرام ويحرمون الحلال (٤) « قال على » والشرعية كلها إما

(١) يقال : وقع للصحابة الخلاف فى ميراث الجد والحكم بالرأى لانهم لم يحدوا فيه نصا وغير ذلك من الآراء التى حكموا بها اه . أمير (٢) حديث معاذ رواه أبو داود والترمذى وقال « لا نعرفه الا من هذا الوجه وليس اسناده عندي بمتصل ■ . انظر شرح أبي داود ج ٣ ص ٣٣٠ وجامع بيان العلم لابن عبد البر القري ج ٢ ص ٥٥ (٣) هذا فى قوم يخالفون صرائح النصوص بقياساتهم فان قوله فيحلون الحرام ويحرمون الحلال دال على انهم يفعلون ذلك فيما ثبت النص فيهما على خلاف ما قالوه لانه كان حلالا وحراما ولا يتصف بذلك الا عن نص وكون الاصل الحل هو عن نص وهو ما ذكره المصنف من قوله تعالى (خلق لكم ما فى الارض جميعا) اه امير وأقول المصنف حكم فى الفصل بوضع هذا الحديث (٤) هذا الحديث رواه أيضا ابن عبد البر فى جامع بيان العلم وفضله ج ٢ ص ٧٦ : ■ حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا عبيد بن عبد الواحد بن شريك قال حدثنا نعيم بن حماد قال حدثنى عيسى بن

فرض يعصى من تركه، واما حرام يعصى من فعله، وإما مباح لا يعصى من فعله ولا من تركه، وهذا المباح ينقسم ثلاثة أقسام اما مندوب اليه يؤجر من فعله ولا يعصى من تركه، واما مكروه يؤجر من تركه ولا يعصى من فعله، واما مطلق لا يؤجر من فعله ولا من تركه ولا يعصى من فعله ولا من تركه . وقال عز وجل (خلق لكم ما فى الارض جميعاً) وقال تعالى (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فصيح ان كل شىء حلال الا ما فصل تحريمه فى القرآن أو السنة ■

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا احمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى

يونس عن حريز بن عثمان ■ الح وليس فيه ذكر لعبد الله بن المبارك بن نعيم وعيسى وهو الصواب لان الحديث معروف أنه من رواية نعيم عن عيسى . ونسبه الهيثمي في مجمع الزوائد الى الطبراني في الكبير والبراز . ورجال اسناد الحديث ثقات كلهم الا أنه حديث ضعيف جداً أخطأ فيه نعيم واليك ما قاله أئمة الحديث . قال ابن حجر فى التهذيب « قال أبو زرعة الدمشقي قلت لدهيم حدثنا نعيم بن حماد عن عيسى بن يونس عن حريز بن عثمان عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تفرق امتي على بضع وسبعين فرقة . الحديث . فقال . هذا حديث صفوان بن عمرو وحديث معاوية يعنى ان اسناده مقلوب . قال أبو زرعة وقلت لابن معين فى هذا الحديث فأنكره . قلت فمن أين يؤتى قال شبه لهم . وقال محمد بن علي المروزي سألت يحيى ابن معين عنه فقال ليس له اصل قلت فنعيم قال ثقة قلت كيف يحدث ثقة يبطل قال شبه له وقال ابن عدي بعد ان اورد هذا الحديث من رواية سويد ابن سعيد عن عيسى هذا اما يعرف بنعيم بن حماد رواه عن عيسى بن يونس فتسلكم الناس فيه ثم رواه رجل من اهل خراسان يقال له الحكم بن المبارك ثم سرقه قوم ضعفاء ممن يعرفون بسرقة الحديث . وقال عبد الغني بن سعيد المصرى كل من حدث به عن عيسى بن يونس غير نعيم بن حماد فاما اخذه من نعيم وبهذا الحديث سقط نعيم عند كثير من اهل العلم بالحديث الا ان يحيى بن معين لم يكن ينسبه الى الكذب بل كان ينسبه الى الوهم »

حدثنا احمد بن محمد حدثنا احمد بن على حدثنا مسلم بن الحجاج أخبرني زهير بن
خرب حدثنا يزيد بن هرون حدثنا اربيع بن مسلم القرشي عن محمد بن زياد عن
أبي هريرة ان رسول الله ﷺ خطب فقال « أيها الناس ان الله قد فرض عليكم (١)
الحج فحجوا فقال رجل أ كل عام يا رسول الله فسكت حتى أعادها ثلاثا (٢) فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ذروني ما تركتكم
فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤلهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا أمرتكم بشيء
فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه » *

■ قال على « فجمع هذا الحديث جميع أحكام الدين أولها عن آخرها ففيه ان
ماسكت عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يأمر به ولا نهى عنه فهو مباح وليس حراماً
ولا فرضاً وان ما أمر به فهو فرض وما نهى عنه فهو حرام وان ما أمرنا به فإنما يلزمنا
منه ما نستطيع فقط وأن نفعل مرة واحدة تؤدي ما ألزمنا ولا يلزمنا تكراره فأى حاجة
باحد الى قياس أو رأى مع هذا البيان الواضح (٣) ونحمد الله على عظم نعمه *

(فان قال قائل لا يجوز ابطال القول بالقياس إلا حتى توجدونا تحريم القول به

(١) في صحيح مسلم قد فرض الله عليكم الحج

(٢) في صحيح مسلم حتى قالها ثلاثاً

(٣) قلت أما مع النص على الحكم فلا قائل بالقياس وليكنه من المعلوم
يقيناً أنه لم يأت في كل حادثة نص بحكمها فانه من المعلوم يقيناً أنها اتفقت قضايا
اختلف فيها الصحابة لادم النص وهم أعرف الناس بالنصوص فانهم اختلفوا في
مسائل من الموارث كبراث الجد ومسائل العول ومسألة بيع أمهات الاولاد
وهذه مسائل لا تنحصر في التنوع من الطلاق والعدد وحكموا فيها بتحديلاً ومخرجا
بالآراء وقد صرح المصنف رحمه الله أنه وقع الرأي في القرن الاول وهو قرن
الصحابة فكيف يقول فأى حاجة للقياس على أننا حققنا لك أن القياس على
العلة المنصوصة هو من النص فالرجوع اليه عند التنازع رجوع الى الله ورسوله
صلى الله عليه وآله وسلم وليس هذا القياس من ضرب الامثال في الدين بل
هو من الدين اه السيد محمد الامير

نصاً في القرآن. قلنا لهم: قد أوجدنا لكم البرهان نصاً بذلك وبأن لا يرد التنازع الا الى القرآن والسنة فقط، وقال تعالى (اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء) وقال تعالى (فلا تضربوا لله الامثال ان الله يعلم وأنتم لا تعلمون) والقياس ضرب أمثال في الدين لله تعالى . ثم يقال لهم: ان عارضكم الروافض بمثل هذا فقالوا لكم: لا يجوز القول بابطال الالهام ولا بابطال اتباع الامام الا حتى توجدوا لنا تحريم ذلك نصاً، أو قال لكم ذلك أهل كل مقالة في تقليد كل انسان بعينه. بماذا تنفصلون؟ بل الحق انه لا يحل أن يقال على الله تعالى انه حرم أو حلل أو أوجب الا بنص فقط. والله تعالى التوفيق *

١٠١ - مسألة - وأفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليست فرضاً الا ما كان منها بياناً لامر فهو حينئذ امر، لكن الاتساع به عليه الصلاة والسلام فيها حسن ■ برهان ذلك هذا الخبر الذي ذكرنا آنفاً من أنه لا يلزمنا شيء الا ما أمرنا به أو نهانا عنه وان ما سككت عنه فعمو ساقط عنا، وقال عز وجل (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) ■

١٠٢ - مسألة - ولا يحل لنا اتباع شريعة نبي قبل نبينا صلى الله عليه وسلم قال عز وجل (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) ■

حدثنا احمد بن محمد بن الجسور حدثنا وهب بن مسرة حدثنا محمد بن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا هشيم أخبرنا سيار عن يزيد الفقير أخبرنا جابر ابن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: « أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلى ■ نصرت بأرعب مسيرة شهر وجعلت لى الارض مسجدا وطهورا، فأبمارجل من أمتى أدركته الصلاة فليصل ■ وأحلت لى الغنائم ولم تحل لأحد قبلى، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث الى قومه خاصة وبعثت الى الناس عامة (١) » فاذا صح أن الأنبياء عليهم السلام لم يبعث أحد منهم الا الى قومه خاصة فقد صح أن شرائعهم

(١) الحديث رواه البخاري ومسلم والنسائي

لم تلزم الا من بعثوا اليه فقط، واذا لم يبعثوا اليها فلم يخاطبونا قط بشيء ولا أمرونا ولا نهونا، ولو أمرونا ونهونا وخاطبونا لما كان لدينا صلى الله عليه وآله وسلم فضيلة عليهم في هذا الباب. ومن قال بهذا فقد كذب هذا الحديث وأبطل هذه الفضيلة التي خصه الله تعالى بها. فاذا قد صح أنهم عليهم السلام لم يخاطبونا بشيء فقد صح يقيناً أن شرائعهم لا تلزمنا أصلاً. وبالله تعالى التوفيق.*

١٠٣ - مسألة - ولا يحل لاحد أن يقلد أحداً لاجباً ولا ميتاً وعلى كل أحد من الاجتهاد حسب طاقته، فمن سأل عن دينه فاتماً يريد معرفة ما ألزمه الله عز وجل في هذا الدين، وفرض عليه إن كان أجهل البرية أن يسأل عن أعلم أهل موضعه بالدين الذي جاء به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فاذا دل عليه سألته، فاذا افتاه قال له: هكذا قال الله عز وجل ورسوله؟ فإن قال له نعم أخذ بذلك وعمل به أبداً، وإن قال له هذا رأي أو هذا قياس أو هذا قول فلان وذكر له صاحباً أو تابعاً أو قفياً قديماً أو حديثاً أو سكت أو انتهره أو قال له لا أدري، فلا يحل له أن يأخذ بقوله ولكنه يسأل غيره.

برهان ذلك قول الله عز وجل (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) فلم يأمرنا عز وجل قط بطاعة بعض أولي الأمر، فمن قلد عالماً أو جماعة علماء فلم يطع الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا أولى الأمر، واذا لم يرد الى من ذكرنا فقد خالف أمر الله عز وجل ولم يأمر الله عز وجل قط بطاعة بعض أولي الأمر دون بعض (١)*

(١) كلام المصنف رحمه الله مبنى على أن المراد بأولى الأمر العلماء وهو احد اقوال السلف في تفسير الآية، ولكنه اخرج ابن ابى شيبه والبخاري ومسلم وابن جرير وابن ابى حاتم عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من اطاعى فقد اطاع الله ومن اطاع اميرى فقد اطاعنى ومن عصانى فقد عصى الله ومن عصى اميرى فقد عصانى» وفي الآية احاديث مرفوعة بنحوه وآثار عن السلف مختلفة منهم من فسرهم بالعلماء ثم على كلام المصنف المراد استرووا العلماء عن احكام الكتاب والسنة وان الفتيا

فان قيل : فان الله عز وجل قال (فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) وقال تعالى : (ليتفقوا في الدين ولينذروا قومهم) . قلنا : نعم ولم يأمر الله عز وجل أن يقبل من النافر للتفقه في الدين رأيه ، ولا أن يطاع أهل الذكر في رأيهم ولا في دين يشرعونه لم يأذن به الله عز وجل وانما أمر تعالى بأن يسأل أهل الذكر عما يعلمونه في الذكر الوارد من عند الله تعالى فقط لاعمن قاله من لا سمع له ولا طاعة ، وانما أمر الله تعالى بقبول نذارة النافر للتفقه في الدين فيما تفقه فيه من دين الله تعالى الذي أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا في دين لم يشعره الله عز وجل . ومن ادعى وجوب تقليد العالمى للمقتى فقد ادعى الباطل وقال قولاً لم يأت به قطن نص قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا قياس ، وما كان هكذا فهو باطل لانه قول بلا دليل ، بل البرهان قد جاء بابطاله ، قال تعالى ذاما لقوم قالوا (انا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا) والاجتهاد انما معناه بلوغ الجهد في طلب دين الله عز وجل الذى أوجبه على عباده ، وبالضرورة يدرى كل ذى حس سليم أن المسلم لا يكون مسلماً إلا حتى يقر بأن الله تعالى الهة لا إله غيره وأن محمداً هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الدين اليه والى غيره ، فاذا لاشك في هذا فكل سائل في الارض عن نازلة في دينه فانما يسأل عما حكم الله تعالى به في هذه النازلة ، فاذا لاشك في هذا ففرض عليه أن يسأل اذا سمع فتياً : أهذا حكم الله وحكم رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ وهذا لا يعجز عنه من يدرى ما الاسلام ولو أنه كما جلب من فوقوا ^(١) وبالله تعالى التوفيق *
١٠٤ - مسألة - واذا قيل له - اذا سأل عن أعلم أهل بلده بالدين : هذا صاحب حديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا صاحب رأى وقياس فليسأل صاحب

معناها رواية الكتاب والسنة ، وقبول رواية العالم ليس تقليداً له بل من العمل بخبر الآحاد الذي تعبد الله بالعمل به العباد وهو العمل بالظن المستفاد من اخبار الآحاد ، وفي قوله لم يأمر الله بطاعة بعض اولى الامر دون بعض ايهام انه لا يقبل فتوى العالم الواحد حتى تكون اجماعاً وهو خلاف ما قرره كما لا يخفى اه السيد محمد الامير رضى الله عنه وانظر ما كتبناه تعليقا على الاحكام المؤلف (ج ٤ ص ١٣) (١) هكذا في الاصل ولعله من قاف وهو على ما يزعمون الجبل المحيط بالدنيا والمراد المبالغة في بعد ما بينهما

الحديث ولا يحل له أن يسأل صاحب الرأى أصلاً*

برهان ذلك قول الله عز وجل (اليوم أكملت لكم دينكم) وقوله تعالى (لتبين للناس ما نزل إليهم) فهذا هو الدين ، لا دين سوى ذلك ، والرأى والقياس ظن والظن باطل*

حدثنا احمد بن محمد بن الجصور حدثنا احمد بن سعيد حدثنا ابن وضاح حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا مالك عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إياكم والظن فان الظن أكذب الحديث » (حدثنا) يونس بن عبد الله حدثنا يحيى بن مالك بن عائذ اخبرنا ابو عبد الله بن ابى حنيفة اخبرنا ابو جعفر احمد بن محمد بن سلامة الطحاوى حدثنا يوسف بن يزيد القراطيسى اخبرنا سعيد بن منصور اخبرنا جرير بن عبد المجيد عن المغيرة ابن مقسم عن الشعبي قال : السنة لم توضع بالقياس . (حدثنا) محمد بن سعيد ابن نبات اخبرنا اسماعيل بن اسحق البصرى اخبرنا احمد بن سعيد بن حزم اخبرنا محمد بن ابراهيم بن حيون الحجازى اخبرنا عبد الله بن احمد بن حنبل قال سمعت ابى يقول : الحديث الضعيف احب الينا من الرأى (حدثنا) حمام بن احمد اخبرنا عباس بن اصغ حدثنا محمد بن عبد الملك بن ايمن حدثنا عبد الله ابن احمد بن حنبل قال : سألت ابى عن الرجل يكون يبلد لا يجد فيه الا صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيمہ واصحاب رأى ، فتنزل به النازلة من يسأل ؟ فقال ابى : يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأى ، ضعيف الحديث اقوى من رأى ابى حنيفة*

١٠٥ - مسألة - ولا حكم للخطأ ولا النسيان الا حيث جاء فى القرآن او السنة لها حكم *

قال تعالى (ليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وقال تعالى (ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطأنا)*

١٠٦ - مسألة - وكل فرض كلفه الله تعالى الانسان فان قدر عليه لزمه ، وان عجز عن جميعه سقط عنه ، وان قوي على بعضه وعجز عن بعضه سقط عنه ما عجز عنه

ولزمه ما قدر عليه منه سواء اقله او اكثره

برهان ذلك قول الله عز وجل : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) وقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وقد ذكرناه قبل باسناده . وبالله تعالى التوفيق *

١٠٧ - مسألة - ولا يجوز ان يعمل أحد شيئاً من الدين مؤقتاً بوقت قبل وقته، فان كان الاول من وقته والاخر من وقته لم يجوز أن يعمل قبل وقته ولا بعد وقته * لقول الله تعالى (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وقال تعالى (تلك حدود الله فلا تعتدوها) والاوليات حدود فمن تعدى بالعمل وقته الذى حده الله تعالى له فقد تعدى حدود الله *

حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا احمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا احمد بن محمد اخبرنا احمد بن علي اخبرنا مسلم بن الحجاج اخبرنا اسحق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - عن ابي عامر العقدي حدثنا عبد الله بن جعفر الزهرى عن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن قال : سألت القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق فقال اخبرتنى عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « من عمل عملاً ليس عليه امرنا فهو رد » *

قال على : ومن امره الله تعالى ان يعمل عملاً في وقت سماه له فعمله في غير ذلك الوقت - اما قبل الوقت واما بعد الوقت - فقد عمل عملاً ليس عليه امر الله تعالى ولا امر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فهو مردود باطل غير مقبول ، وهو غير العمل الذى امر به ، فان جاء نص بأنه يجوز في وقت آخر فهو وقته ايضاً حينئذ . وانما الذى لا يكون وقتاً للعمل فهو ما لانص فيه . وبالله تعالى التوفيق *

١٠٨ - مسألة - والمجتهد الخطيئ افضل عند الله تعالى من المقلد المصيب . هذا في أهل الاسلام خاصة ، واما غير اهل الاسلام فلا عذر له بمجتهد المستدل ولا المقلد ، وكلاهما هالك *

برهان هذا ما ذكرناه آنفاً باسناده من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « اذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله اجر » وذم الله التقليد جملة ، فالمقلد عاص والمجتهد مأجور ،

وليس من اتبع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقلداً لانه فعل ما امره الله تعالى به ، وانما المقلد من اتبع من دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه فعل ما لم يأمره الله تعالى به ، وأما غير أهل الاسلام فان الله تعالى يقول (ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين) *

١٠٩ - مسألة - والحق من الاقوال في واحد منها وسائرهما خطأ . والله تعالى التوفيق ■

قال الله تعالى (فماذا بعد الحق الا الضلال) ، وقال تعالى (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيراً) وذم الله الاختلاف فقال (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا) وقال تعالى (ولا تنازعوا فتفشلوا) وقال تعالى (نبيناً لكل شيء) فصح أن الحق في الاقوال ما حكم الله تعالى به فيه ، وهو واحد لا يختلف ، وأن الخطأ ما لم يكن من عند الله عز وجل . ومن ادعى أن الاقوال كلها حق وأن كل مجتهد مصيب فقد قال قولاً لم يأت به قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا معقول ، وما كان هكذا فهو باطل ، ويبطله أيضاً قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر » فنص عليه الصلاة والسلام أن المجتهد قد يخطئ ، ومن قال : ان الناس لم يكفوا الا اجتهدهم فقد أخطأ ، بل ما كفوا الا اصابة ما أمر الله به قال الله عز وجل (اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء) فافترض عز وجل اتباع ما أنزل اليك وأن لا تتبع غيره وأن لا تنعدي حدوده ، وانما أجر المجتهد المخطئ أجر واحد على نيته في طلب الحق فقط ، ولم يأنم اذا حرم الاصابة ، فلو أصاب الحق اجر أجراً آخر كما قال عليه السلام ■ إنه اذا أصاب أجر أجراً ثانياً * ■

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد اخبرنا ابراهيم بن احمد الفربري حدثنا البخاري حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ حدثنا حيوة بن شريح حدثنا يزيد ابن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحرث عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ■ اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر * ■

ولا يحل الحكم بالظن أصلاً (١) لقول الله تعالى (ان يتبعون الا الظن وان الظن لا يغني من الحق شيئاً) ولقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « اياكم والظن فان الظن اكذب الحديث » وبالله تعالى التوفيق *

(١) اقول هذا النفي في انه لا يحل الحكم بالظن مشكل غاية الاشكال وقد أن أن نحقق البحث للناظرين دفعاً للاغترار بكلام هذا المحقق رحمه الله فنقول :
الظن لفظ مشترك بين معان يطلق على الشك كما صرح أئمة اللغة في القاموس :
الظن التردد والراجح بين طرفي الاعتقاد الغير الجازم انتهى فهذا اطلاقاً. ويطلق على اليقين كما في قوله تعالى (الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم وانهم اليه راجعون) مع قوله في صفة المؤمنين (وهم بالاخرة هم يوقنون) لانه لا بد من اليقين في الايمان بالاخرة ويطلق على التهمة كما في قوله تعالى (وما هو علي الغيب بظنين) فيمن قرأه بالظاء المشالة اي بتهمة كما قال أئمة التفسير. واذا عرفت هذا عرفت ان المذموم من الظن هو ما كان بمعنى الشك وهو التردد بين طرفي الامر ، فطرفاه مستويان لا راجح فيهما، فهذا يحرم العمل به اتفاقاً وهو الذي هو اكذب الحديث ، وهو الذي لا يغني من الحق شيئاً ، وهو بعض الاثم الذي اراد تعالى (ان بعض الظن اثم) وذلك لما تقرر في الفطرة وقررت الشريعة ان لا عمل الا براجح يستفاد من علم او ظن . واما الظن الذي بمعنى الطرف الراجح فهو متعبد به قطعاً بل اكثر الاحكام الشرعية دائرة عليه : وهو البعض الذي ليس فيه اثم ، المفهوم من قوله تعالى (ان بعض الظن اثم) فان خبر الاحاد معمول به في الاحكام وهو لا يفيد بنفسه الا الظن . والمصنف (ابن حزم) تقدم له ان الجاهل يسأل العالم عن الحكم فيما يعرض له فاذا افتاه وقال هذا حكم الله ورسوله عمل به أبداً ، ومعلوم ان هذه رواية آحادية من العالم بالمعنى ولا تفيد الا الظن وقد أوجب قبولها ، وكذلك امر الله باشهاد ذوي عدل فان شهدا وجب على الحاكم الحكم بما شهدا به ، وشهادتهما لا تفيد الا الظن ، بل كونهما ذوي عدل لا يكون الا بالظن ، بل قال صلى الله عليه وسلم « انكم تختصمون الي » الى قوله « فانما اقطع له قطعة من نار » وهذا صريح انه صلى الله عليه وآله وسلم حكم بالظن الحاصل عن البينة اذ لو كان بالعلم لما كان المحكوم به قطعة من نار ، لانه يجوز ان البينة التي حكم بها باطلة في

كتاب الطهارة

بسم الله الرحمن الرحيم . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم
 ١١٠ - مسألة - الوضوء للصلاة فرض لا تجزئ الصلاة الا به لمن وجد الماء .
 هذا اجماع لا خلاف فيه من أحد ، وأصله قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا

نفس الامر ، وفي حديث ابن مسعود في سجود السهو « اذا كنت في صلاة فشككت في ثلاث أو أربع واكثر ظنك على أربع » الحديث ، فاعتبر الظن في اشرف العبادات وحديث الطبراني والحاكم « قال الله : انا عند ظن عبدي بي فليظن بي ما شاء » وحديث « لا يعمون أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله » أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه . فهذا كله عمل بالظن الراجح الصادر عن اماره صحيحة ، وأما ما صدر لا عن اماره صحيحة نحو ظن الكفار أنه (لن ينقلب الرسول والمؤمنون) الآية (وظننتم ظن السوء) كنتم قوما بورا (فهذا ظن باطل مستند الى أن الله تعالى لا ينصر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم والمؤمنين ، ومثل ظننتم أن الله لا يعلم كثيراً مما تعملون الذي حكاه الله تعالى عنهم بقوله (ولكن ظننتم أن الله لا يعلم كثيراً مما تعملون وذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم أرداكم فأصبحتم من الخاسرين) فظنهم هذا مستند الى الجهل بعلم الله وإحاطته ، ومنه في قصة الاحزاب في ظن المنافقين (واذا زأغت الابصار وبلغت القلوب الحناجر وتظنون بالله الظنونا) فأنهم ظنوا غلبة الاحزاب للرسول صلى الله عليه وسلم ولذا قالوا (ما وعدنا الله ورسوله الا غرورا) وعكسهم أهل الايمان فأنهم قالوا (هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وما زادهم إلا ايماناً وتسليماً) فهذا البحث بحمد الله تعالى لا تجده في كتاب . وانما هو من فتح الكرم الوهاب وبه يزول الاشكال والاضطراب ، وتعلم أن المصنف أوجز في محل الاطناب « فأخل بما يذكره هو في هذا الكتاب ، فانه لا يزال يستدل فيه باخبار الآحاد وبعموم ألفاظها وألفاظ القرآن ، والكل لا يخرج عن الادلة الظنية » فاعرف قدر هذه الفائدة السنية اه من افادة خاتمة المحققين السيد محمد بن اسماعيل الامير جزاه الله عن الاسلام خيراً

فتم الى الصلاة فغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم الى السكبين) *

١١١ - مسألة - ولا يجزئ الوضوء الا بنية الطهارة للصلاة فرضا وتطوعا لا يجزئ أحدهما دون الآخر ولا صلاة دون صلاة *

برهان ذلك الآية المذكورة . لان الله تعالى لم يأمر فيها بالوضوء الا للصلاة على عمومها ، لم يخص تعالى صلاة من صلاة فلا يجوز تخصيصها ، ولا يجزئ لغير ما أمر الله تعالى به .

وقال أبو حنيفة : يجزئ الوضوء والغسل بلا نية وبنية التبرد والتنظيف . كان حجتهم أن قالوا : انما أمر بغسل جسمه أو هذه الاعضاء فقد فعل ما أمر به ، وقالوا : قسمنا ذلك على ازالة النجاسة فانها تجزئ بلا نية ، ومن قولهم : ان التيمم لا يجزئ الا بنية . وقال الحسن بن حي : الوضوء والغسل والتيمم يجزئ كل ذلك بلا نية وقال أبو يوسف : ان انغمس جنب في بئر ليخرج دلواً منها لم يجزه ذلك من غسل الجنابة ، وقال محمد بن الحسن : يجزيه من غسل الجنابة

قال علي : أما احتجاجهم بأنه أمر بغسل جسمه أو هذه الاعضاء وقد فعل ما أمر ، فكذب بل ما أمر الا بغسلها بنية القصد الى العمل الذي أمره الله تعالى به في ذلك الوجه ، قال الله تعالى : (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) فنفي عز وجل أن يكون أمرنا بشيء الا بعبادته مفردين له نياتنا بدينه الذي أمرنا به فعم بهذا جميع أعمال الشريعة كلها *

حدثنا حماد بن احمد ثنا عبد الله بن ابراهيم ثنا ابو زيد المروي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا الحميدي ثنا سفيان بن عيينة ثنا يحيى بن سعيد الانصاري أخبرني محمد بن ابراهيم التيمي انه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول سمعت عمر بن الخطاب يقول على المنبر سمعت رسول الله ﷺ يقول « انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى » فهذا أيضا عموم لكل عمل ، ولا يجوز أن يخص به بعض الاعمال دون بعض بالدعوى

وأما قياسهم ذلك على ازالة النجاسة فباطل لانه قياس ، والقياس كله باطل ، ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل ، لوجوه : منها أن يقال لهم : ليس قياسكم الوضوء والغسل على ازالة النجاسة بأولى من قياسكم ذلك على التيمم الذى هو وضوء فى بعض الاحوال أيضا ، وكما قسم التيمم على الوضوء فى بعض الاحوال وهو بلوغ المسح الى المرفقين ، فهلا قسم الوضوء على التيمم أنه لا يجزىء كل واحد منهما الا بنية لان كليهما طهر للصلاة *

فان قالوا : ان الله تعالى قال (فتييمموا صعيدا طيبا) ولم يقل ذلك فى الوضوء ، قلنا نعم فكان ماذا ؟ وكذلك قال تعالى (اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا) فصح انه لا يجزىء ذلك الغسل الا للصلاة بنص الآية *

والوجه الثانى أن دعواهم أن غسل النجاسة يجزىء بلا نية باطل ليس كما قالوا . بل كل تطهير لنجاسة أمر الله تعالى به على صفة ما فانه لا يجزىء الا بنية وعلى تلك الصفة نقول رسول الله ﷺ « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » وقد ذكرناه باسناده قبل ، وكل نجاسة ليس فيها أمر بصفة ما فانما على الناس أن يصلوا بغير نجاسة فى أجسامهم ولا فى ثيابهم ولا فى موضع صلاتهم ، فاذا صلوا كذلك فقد فعلوا ما أمروا به . فظهر فساد احتجاجهم وعظم تناقضهم فى الفرق بين الوضوء والغسل وبين التيمم والصلاة وغير ذلك من الاعمال بلا برهان ، واختلافهم فى الجنب ينغمس فى البئر كما ذكرنا بلا دليل

وقال بعضهم : لو احتاج الوضوء الى نية لاحتاجت النية الى نية وهكذا أبدا ، قلنا لهم : هذا لازم لكم فيما أوجبتم من النية للتيمم وللصلاة وهذا محال ، لان النية المأمور بها هي مأمور بها لنفسها لانها القصد الى ما أمر به فقط . وأما الحسن بن حي فانه ينقض قوله بالآية التى ذكرنا والحديث الذى أوردنا *

وقولنا فى هذا قول مالك والشافعي واحمد بن حنبل واسحاق وداود وغيرهم وبالله تعالى التوفيق *

١١٢ - مسألة - ويجزىء الوضوء قبل الوقت وبعده ، وقال بعض الناس : لا يجزىء الوضوء ولا التيمم الا بعد دخول وقت الصلاة ، وقال آخرون : يجزىء الوضوء

قبل الوقت ولا يجزىء التيمم الا بعد الوقت ، وقال آخرون : الوضوء والتيمم يجزيان قبل الوقت *

واحتج من رأى كل ذلك لا يجزىء الا بعد دخول الوقت بقول الله تعالى : (اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين وان كنتم جنبا فاطهروا وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) *

قال على وهذا لاحجة لهم فيه بل هو حجة عليهم كافية ، لأن الله تعالى لم يقل : اذا قمتم الى صلاة فرض ، ولا اذا دخل وقت صلاة فرض فقمتم اليها ، بل قال عز وجل : (اذا قمتم الى الصلاة) فعم تعالى ولم يخص « والصلاة تكون فرضا وتكون تطوعا بلا خلاف ، وقد أجمع أهل الارض قاطبة من المسلمين على أن صلاة التطوع لا تجزىء الا بطهارة من وضوء أو تيمم أو غسل ولا بد ، فوجب بنص الآية ضرورة أن المرء اذا أراد صلاة فرض أو تطوع وقام اليها أن يتوضأ أو يغتسل ان كان جنبا أو يتيمم ان كان من أهل التيمم ثم ليصل « فاذ ذلك نص الآية بيقين فاذا أتم المرء غسله أو وضوءه أو تيممه فقد طهر بلا شك ، واذ قد صحت طهارته فحائز له أن يجعل بين طهارته وبين الصلاة التي قام اليها مهلة من مشى أو حديث أو عمل ، لأن الآية لم توجب اتصال الصلاة بالطهارة لابتنصها ولا بدليل فيها ، واذا جاز أن يكون بين طهارته وبين صلاته مهلة فحائز أن تمتد المهلة ما لم يمنع من تماديها قرآن أو سنة ، وذلك يمتد الى آخر أوقات الفرض ، وأما في التطوع فما شاء *

فصح بنص الآية جواز التطهر بالغسل وبالوضوء وبالتيمم قبل وقت صلاة الفرض ، وانما وجب بنص الآية أن لا يكون شيء من ذلك الا بنية التطهر للصلاة فقط ولا مزيد *

ودليل آخر : وهو أن الصلاة جائزة بلا خلاف في أول وقتها ، فاذ ذلك كذلك فلا يكون ذلك البتة الا وقد صحت الطهارة لها قبل ذلك « وهذا ينتج ولا بد جواز التطهر بكل ذلك قبل أول الوقت *

برهان آخر وهو ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد ابن شعيب (١) ثنا قتيبة بن سعيد عن مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة وراح (٢) فكاثما قدم (٣) بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكاثما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة فكاثما قرب كبشا ، ومن راح في الساعة الرابعة فكاثما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة فكاثما قرب بيضة، فإذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر » . فهذا نص جلي على جواز الوضوء للصلاة والتيمم لها قبل دخول وقتها ، لأن الامام يوم الجمعة لا بد ضرورة من أن يخرج قبل الوقت أو بعد دخول الوقت ، وأي الأمرين كان فتظهر هذا الراجح من أول النهار كان قبل وقت الجمعة بلا شك . وقد علم رسول الله ﷺ أن في انراحمين الى الجمعة المتيمم في السفر والمتوضوء *

واما من فرق بين جواز الوضوء قبل الوقت وجواز التيمم قبل الوقت فمنع منه : فاتهم ادعوا أن حكم الآية يوجب أن يكون كل ذلك بعد الوقت ، وادعوا أن الوضوء خرج بصلاة رسول الله ﷺ يوم الفتح الصلوات كلها بوضوء واحد ، وهذا لاحجة لهم فيه ، لأنه ليس في هذا الخبر أن رسول الله ﷺ توضأ قبل دخول وقت الصلاة ، ولعله توضأ بعد دخول الوقت ثم بقى يصلى بطهارته مالم تنقضى . فاذ هذا ممكن فلا دليل في هذا الخبر على جواز الوضوء قبل دخول الوقت . وبالله تعالى التوفيق *

١١٣ - مسألة - فان خلط بنية الطهارة للصلاة نية لتبرد أو لغير ذلك لم تجزئه الصلاة بذلك الوضوء *

برهان ذلك قول الله تعالى (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء) فمن مزج بالنية التي أمر بها نية لم يؤمر بها فلم يخلص لله تعالى العبادة بدينه ذلك ، واذا لم يخلص فلم يأت بالوضوء الذي أمره الله تعالى به ، فلو نوى مع وضوئه للصلاة أن

(١) هو النسائي

(٢) في النسائي (ج ١ : ص ٢٠٦) « ثم راح »

(٣) في النسائي « قرب »

يعلم الوضوء من يحضرته أجزأته الصلاة به ، لأن تعليم الناس الدين مأمور به . وبالله تعالى التوفيق *

١١٤ - مسألة - ولا تجزى النية في ذلك ولا في غيره من الأعمال إلا قبل الابتداء بالوضوء أو بأى عمل كان متصلاً بالابتداء به لا يحول بينهما وقت قل أم كثر* برهان ذلك أن النية لما صح أنها فرض في العمل وجب أن تكون لا يخلو منها شيء من العمل ، وإذا لم تكن كما ذكرنا فهي إما أن يحول بينها وبين العمل زمان فيصير العمل بلا نية ، وأيضاً فإنه لو جاز أن يحول بين النية وبين العمل دقيقة لجاز أن يحول بينهما دقيقتان وثلاث وأربع وما زاد إلى أن يبلغ الأمر إلى عشرات أعوام ، وإما أن يكون مقارناً للنية فيكون أول العمل خالياً من نية دخل فيه بها ، لأن النية هي القصد بالعمل والارادة به ما افترض الله تعالى في ذلك العمل ، وهذا لا يكون إلا معتقداً قبل العمل ومعه كما ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق *

١١٥ - مسألة - ومن غمس أعضاء الوضوء في الماء ونوى به الوضوء للصلاة أو وقف تحت ميزاب حتى عمها الماء ونوى بذلك الوضوء للصلاة ، أو صب الماء على أعضاء الوضوء للصلاة ، أو صب الماء على أعضاء الوضوء غيره ونوى هو بذلك الوضوء للصلاة أجزأه *

برهان ذلك أن اسم « غسل » يقع على ذلك كله في اللغة التي بها نزل القرآن . ومن ادعى أن اسم الغسل لا يقع إلا على التدلك باليد (١) فقد ادعى ما لا برهان له به . وقولنا هذا قول أبى حنيفة والشافعي وداود . وبالله تعالى التوفيق *

١١٦ - مسألة - وقراءة القرآن والسجود فيه ومس المصحف وذكر الله تعالى جائز كل ذلك بوضوء وبغير وضوء وللجنب والحائض *

برهان ذلك أن قراءة القرآن والسجود فيه ومس المصحف وذكر الله تعالى أفعال

(١) قال الأمير الصنعاني : يقال غسل لفظة تقتضي مباشرة الغاسل فلا يجزى وقوفه تحت ميزاب ولا صب غيره على أعضائه ، فتأمل فإن المصنف أهمل المباشرة وتكلم على الدلك اهـ .

خير مندوب إليها ما جور فاعلمها، فمن ادعى المنع فيها في بعض الاحوال كلف أن يأتي بالبرهان فأما قراءة القرآن فإن الحاضرين من المخالفين موافقون لنا في هذا لمن كان على غير وضوء، واختلفوا في الجنب والحائض، وقالت طائفة: لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن، وهو قول روى عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب رضى الله عنهما وعن غيرهما روى أيضاً كالحسن البصري وقتادة والنخعي وغيرهم، وقالت طائفة: أما الحائض فتقرأ ما شاءت من القرآن، وأما الجنب فيقرأ الآيتين ونحوهما، وهو قول مالك، وقال بعضهم: لا يتم الآية وهو قول أبي حنيفة *

فأما من منع الجنب من قراءة شيء من القرآن فاحتجوا بما رواه عبد الله بن سلمة عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه « أن رسول الله ﷺ لم يكن يحجزه عن القرآن شيء ليس الجنبانية » وهذا لاحجة لهم فيه، لأنه ليس فيه نهى عن أن يقرأ الجنب القرآن، وإنما هو فعل منه عليه السلام لا يلزم، ولا بين عليه السلام أنه إنما يمتنع من قراءة القرآن من أجل الجنبانية، وقد يتفق له عليه السلام ترك القراءة في تلك الحال ليس من أجل الجنبانية وهو عليه السلام لم يصم قط شهراً كاملاً غير رمضان، ولم يزد قط في قيامه على ثلاث عشرة ركعة، ولا أكل قط على خوان، ولا أكل متكئاً. أفيحرم أن يصام شهر كامل غير رمضان، أو أن يتعبد المرء بأكثر من ثلاث عشرة ركعة، أو أن يأكل على خوان أو أن يأكل متكئاً؟ هذا لا يقولونه، ومثل هذا كثير جداً. وقد جاءت آثار في نهى الجنب ومن ليس على طهر عن أن يقرأ شيئاً من القرآن، ولا يصح منها شيء، وقد بينا ضعف أسانيدھا في غير موضع. ولو صحت لكانت حجة على من يبيح له قراءة الآية التامة أو بعض الآية، لأنها كلها نهى عن قراءة القرآن للجنب جملة.

وأما من قال يقرأ الجنب الآية أو نحوها، أو قال لا يتم الآية، أو أباح للحائض ومنع الجنب فأقوال فاسدة لأنها دعاوى لا يعضدها دليل لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا من اجماع ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا من رأى شديد. لأن بعض الآية والآية قرآن بلا شك، ولا فرق بين أن يباح له آية أو أن يباح له أخرى، أو بين أن يمتنع من آية أو يمتنع من أخرى، وأهل هذه الأقوال

يشنعون مخالفة صاحب الذى لا يعرف له مخالف . وهم قد خالفوا ههنا عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وسلمان الفارسي ، ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة رضى الله عنهم *

وأيضاً فإن من الآيات ما هو كلمة واحدة مثل (والضحي) و (مدهامتان) و (والعصر) و (والفجر) ومنها كلمات كثيرة كآية الدين ، فاذ لا شك فى هذا فإن فى إباحتهم له قراءة آية الدين والتي بعدها أو آية الكرسي أو بعضها ولا يتمها ومنعهم إياه من قراءة (والفجر) ليال عشر والشفع والوتر) أو منعهم له من إتمام (مدهامتان) اجباً وكذلك تفريقهم بين الحائض والجنب بأن أمر الحائض يطول . فهو محال . لأنه ان كانت قراءتها للقرآن حراماً فلا يبيحها طول أمرها . وان كان ذلك لها حلالاً فلا معنى للاحتجاج بطول أمرها * حدثنا محمد بن سعيد بن نبات (١) ثنا عبد الله بن نصر عن قاسم بن أصبغ عن محمد بن وضاح عن موسى بن معاوية ثنا ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة قال : لا بأس أن يقرأ الجنب القرآن . وبه الى موسى ابن معاوية ثنا يوسف بن خالد السمتي (٢) ثنا ادريس بن حماد قال : سألت سعيد بن المسيب عن الجنب هل يقرأ القرآن . فقال : وكيف لا يقرؤه وهو فى جوفه . وبه الى يوسف السمتي عن نصر الباهلي قال : كان ابن عباس يقرأ البقرة وهو جنب . أخبرنى محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله (٣) ثنا

(١) بالنون والباء والتاء كما فى الاحكام للمؤلف والمشتبه للذهبي وشرح القاموس . ومحمد بن سعيد هذا هو أبو عبد الله النبائي - بفتح النون - نسبة الى جده مات بعد سنة ٤٠٠ قاله السمعاني *

(٢) بفتح السين المهملة واسكان الميم وبعدها تاء . قيل له ذلك لهيئته وسحته . قال ابن سعد : كان له بصر بالرأي والفتوى والشروط . وقال ابن معين : كذاب زنديق لا يكتب حديثه . وكذلك كذبه الفلاس وأبو داود وضعفه الشافعي وابن قانع والساجي . وقال ابن حبان : كان يضع الاحاديث على الشيوخ . مات سنة ١٨٩ *

(٣) فى الاحكام للمؤلف : « أحمد بن عون » فيحذر .

قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا غندر ثنا شعبة عن حماد بن أبي سليمان قال : سألت سعيد بن جبير عن الجنب يقرأ فلم يره بأساً ، وقل : أليس في جوفه القرآن ؟ وهو قول داود وجميع أصحابنا *

وأما سجود القرآن فانه ليس صلاة أصلاً . لما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد ابن معاوية ثنا احمد بن شعيب ثنا محمد بن بشار ثنا عبد الرحمن بن مهدي و محمد ابن جعفر قالوا ثنا شعبة عن يعلى بن عطاء انه سمع عليا الازدي (١) - وهو على بن عبد الله البارقي ثقة - انه سمع ابن عمر يقول (٢) عن رسول الله ﷺ انه قال « صلاة الليل والنهار مثني مثني » وقد صح عليه السلام انه قال « الوتر ركعة من آخر الليل » فصح ان ما لم يكن ركعة تامة أو ركعتين فصاعداً فليس صلاة . والسجود في قراءة القرآن ليس ركعة ولا ركعتين فليس صلاة . وإذ ليس هو صلاة فهو جائز بلا وضوء وللجنب وللحائض وإلى غير القبلة كسائر الذكر ولا فرق ، إذ لا يلزم الوضوء الا للصلاة فقط ، إذ لم يأت بإيجابه لغير الصلاة قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا قياس *

فان قيل . ان السجود من الصلاة ، وبعض الصلاة صلاة . قلنا - والله تعالى التوفيق - : هذا باطل ، لانه لا يكون بعض الصلاة صلاة الا اذا تمت كما أمر بها المصلي ، ولو ان امرأً كبر وقرأ وركع ثم قطع عما لما قال أحد من أهل الاسلام إنه صلى شيئاً ، بل يقولون كلهم انه لم يصل « فلو أتمها ركعة في الوتر أو ركعتين في الجمعة والصبح والسفر والتطوع لكان قد صلى بلا خلاف *

ثم نقول لهم : ان القيام بعض الصلاة والتكبير بعض الصلاة وقراءة أم القرآن بعض الصلاة والجلوس بعض الصلاة والسلام بعض الصلاة - : فيلزمكم على هذا أن لا تجزوا لاحد أن يقوم ولا أن يكبر ولا أن يقرأ أم القرآن ولا يجلس ولا يسلم الا على وضوء ، فهذا ما لا يقولونه ، فبطل احتجاجهم . والله تعالى التوفيق *

(١) في أحد الاصلين « الاسدي » وهو خطأ صححناه من النسخة الجنبية والنسائي والتهذيب *

(٢) في النسائي : « يحدث » ■

فان قالوا : هذا اجماع ■ قلنا لهم : قد أقررتم (١) بصحة الاجماع على بطلان حجبتكم وافساد علمتكم وبالله تعالى التوفيق (٢)

وأما من المصحف فان الآثار التي احتج بها من لم يجز للجنب مسه فانه لا يصح منها شيء ، لأنها اما مرسله واما صحيفة لا تسند (٣) وإما عن مجهول وإما عن

(١) في النسخة اليمنية ■ قيل فقد أقررتم * ■

(٢) قال البخاري في الصحيح : ■ باب سجود المسلمين مع المشركين . والمشرک نجس ليس له وضوء . وكان ابن عمر رضى الله عنهما يسجد على غير وضوء ■ ثم روى حديث ابن عباس ■ أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد بالنجم وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس ■ قال ابن حجر : « وأما ما رواه البيهقي باسناد صحيح عن الليث عن نافع عن ابن عمر قال لا يسجد الرجل إلا وهو طاهر . فيجمع بينهما بأنه أراد بقوله طاهر الطهارة الكبرى أو الثاني على حالة الاختيار والاول على الضرورة » ثم قال بعد كلام : « ويحتمل أن يجمع بين الترجمة وأثر ابن عمر بأنه يبعد في العادة أن يكون جميع من حضر من المسلمين كانوا عند قراءة الآية على وضوء لانهم لم يتأهبوا لذلك ، واذا كان كذلك فمن بادر منهم الى السجود خوف القوات بلا وضوء وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك استدلل بذلك على جواز السجود بلا وضوء عند وجود المشقة بالوضوء ■ ويؤيده أن لفظ المتن : وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس ■ فسوى ابن عباس في نسبة السجود بين الجميع وفيهم من لا يصح منه الوضوء ، فيلزم أن يصح السجود ممن كان بوضوء ومن لم يكن بوضوء والله أعلم » ثم قال « لم يوافق ابن عمر أحد على جواز السجود بلا وضوء إلا الشعبي أخرجه ابن أبي شيبه عنه بسند صحيح وأخرجه أيضاً بسند حسن عن أبي عبد الرحمن السامى أنه كان يقرأ السجدة سم يسلم وهو على غير وضوء الى غير القبلة وهو يمشى يومئذ ايماء ■ ■ ■

(٣) يشير الى حديث مالك في الموطأ : « عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم : ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم : أن لا يمس القرآن إلا طاهر » . وهذا مرسل وهو قطعة من كتاب كتبه رسول الله

ضعيف ، وقد تقصيناها في غير هذا المكان . وإنما الصحيح ما حدثناه عبد الله بن ربيع قال ثنا محمد بن أحمد بن مفرج^(٤) ناسعيد بن السكن ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا الحكم بن نافع ثنا شعيب عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن ابن عباس أخبره أن أبا سفيان أخبره أنه كان عند هرقل فدعا هرقل بكتاب رسول الله ﷺ الذي بعث به دحية إلى عظيم بصرى فدفعه إلى هرقل فقرأه فإذا

صلى الله عليه وسلم إلى أقيال اليمن وبعث به عمرو بن حزم وبقي بعده عند آل . وروى الدارقطني في السنن والحاكم في المستدرک عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثة الانصارى التابعى الثقة « أن عمر بن عبد العزيز حين استخلف أرسل إلى المدينة يلتزم عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات فوجد عند آل عمرو بن حزم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى عمرو بن حزم في الصدقات ووجد عند آل عمر بن الخطاب كتاب عمر إلى عماله في الصدقات بمثل كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى عمرو بن حزم ، فأمر عمر بن عبد العزيز عماله على الصدقات أن يأخذوا بما في ذينك الكتابين . » وكتاب عمرو بن حزم هذا بحث عن لفظه كله حتى وفقني الله للاهتمام اليه ، فوجدت الحاكم رواه بطوله في المستدرک (ج ١ ص ٣٩٥ طبع الهند) من طريق الحكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده . وروى بعضه بهذا الاسناد النسائي وابن حبان والدارقطني والبيهقي ، وهو اسناد صحيح بينت صحته بيانا شافيا والحمد لله في شرحى على التحقيق لابن الجوزي ج ١ ص ٩٧ في المسئلة رقم ٤٢

(٤) هكذا في النسخة المصرية وهو الصواب ، وفي النسخة « احمد بن محمد ابن مفرج » وهو خطأ وهو محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج ، انظر تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ١٤٠) في ترجمة ابن السكن ولسان الميزان (ج ٥ ص ٣٨٧) . وأما « مفرج » هل هو بالجيم أو بالحاء فهذا موضع نظر ووقع في جميع ما ذكرنا بالحاء الا في النسخة المصرية وفي تذكرة الحفاظ في ترجمة ابن الاعرابي (ج ٣ ص ٦٦) فانه بالجيم . وأنا أميل إلى ترجيح أنه بالجيم فان شارح القاموس لم يذكر في الاعلام من اسمه « مفرج » بالحاء المهملة . وانظر ماسيا في بهامش المسئلة رقم ١١٨

فيه : « بسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسوله (١) الى هرقل عظيم الروم . سلام على من اتبع الهدى (أما بعد) فاني أدعوك بدعاية الاسلام ، أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين فان توليت فان عليك اثم الأريسيين و (يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله فان تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون) » فهذا رسول الله ﷺ قد بعث كتاباً وفيه هذه الآية الى النصارى وقد أيقن أنهم يمسون ذلك الكتاب *

فان ذكرنا ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث عن نافع عن ابن عمر قال : « كان ينهى النبي صلعم أن يسافر بالقرآن الى أرض العدو يخاف أن يناله العدو (٢) » فهذا حق يلزم اتباعه وليس فيه أن لا يمس المصحف جنب ولا كافر ، وانما فيه أن لا ينال أهل أرض الحرب القرآن فقط *

فان قالوا : انما بعث رسول الله ﷺ الى هرقل آية واحدة ، قيل لهم : ولم يمنع رسول الله ﷺ من غيرها وأنتم أهل قياس فان لم تقيسوا على الآية ما هو أكثر منها فلا تقيسوا على هذه الآية غيرها *

فان ذكروا قول الله تعالى : (في كتاب مكنون لا يمسه الا المطهرون) فهذا لاحجة لهم فيه لانه ليس أمراً وانما هو خبر ، والله تعالى لا يقول الا حقاً ، ولا يجوز أن يصرف لفظ الخبر الى معنى الامر إلا بنص جلي أو اجماع متيقن . فلما رأينا المصحف يمس الطاهر وغير الطاهر علمنا أنه عز وجل لم يعن المصحف وانما عني كتاباً آخر . كما أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم ابن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المثني ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن جامع بن أبي راشد عن سعيد بن جبير في قول الله تعالى (لا يمسه الا المطهرون) قال : الملائكة الذين في السماء . حدثنا حماد بن أحمد ثنا

(١) في المصربة « عبد الله رسول الله » وفي الجنية « من محمد رسول الله » وصححه من البخاري (انظر الفتح ١ : ٣٠ - ٤٢)

(٢) رواه أيضاً مالك والبخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه

ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري (١) ثنا عبد الرزاق ثنا يحيى بن العلاء (٢) عن
الاعمش عن ابراهيم النخعي عن علقمة قال : أتينا سليمان الفارسي فخرج علينا من
كنيف له فقلنا له : لو ترضات يا أبا عبد الله ثم قرأت علينا سورة كذا ، فقال سلمان : إنما
قال الله عز وجل (في كتاب مكنون لا يمسه الا المطهرون) وهو الذكر الذي في السماء
لا يمسه الا الملائكة (٣) *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ
ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة
ثنا منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس : انه كان اذا أراد أن
تخذ مصحفا أمر نصرانيا فلتسخه له *

وقال أبو حنيفة : لا بأس أن يحمل الجنب المصحف بعلاقته ولا يحمله بغير
علاقة ، وغير المتوضي ، عندهم كذلك ، وقال مالك : لا يحمل الجنب ولا غير المتوضي
المصحف لا بعلاقة ولا على وسادة ، فان كان في خرج أو تابوت فلا بأس أن يحمله
اليهودى والنصراني والجنب وغير الطاهر *

قل على : هذه تفاريق لا دليل على صحتها لا من قرآن ولا من سنة - لا صحيحة
ولا سقيمة - ولا من اجماع ولا من قياس ولا من قول صاحب ، ولئن كان الخرج
حاجزا بين الحامل وبين القرآن فإن اللوح وظهر الورقة حاجز أيضا بين الماس وبين
القرآن ولا فرق ، وبالله تعالى التوفيق *

(١) بفتح الدال والباء نسبة الى دبر وهي قرية من قرى صنعاء اليمن . وهو
أبو يعقوب اسحق بن ابراهيم بن عباد راوى كتب عبد الرزاق بن همام عنه .
مات سنة ٢٨٥

(٢) يحيى بن العلاء البجلي أبو سلمة . قال احمد بن حنبل : كذاب يضع
الحديث ، وقال ابن معين : ليس بثقة ، وقال وكيع : كان يكذب .

(٣) في الموطأ : « قال مالك أحسن ما سمعت في هذه الآية (لا يمسه الا المطهرون)
أنها بمنزلة هذه الآية التي في عبس وتولى قول الله تعالى (كلا انها تذكرة لمن
شاء ذكره في صحف مكرمة مرفوعة مطهرة بأيدي سفرة كرام بررة) » .

١١٧ - مسألة - وكذلك الاذان والاقامة يجزئان أيضاً بلا طهارة وفي حال الجنابة ■

وهذا قول أبى حنيفة وأصحابه وقول أبى سليمان وأصحابنا، وقال الشافعى : يكره ذلك ويجزىء ان وقع ■ وقال عطاء : لا يؤذن المؤذن الا متوضئاً ، وقال مالك : يؤذن من ليس على وضوء ولا يقيم الا متوضئاً *

قال على : هذا فرق لا دليل على صحته لا من قرآن ولا من سنة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا قياس ، فان قالوا : ان الاقامة متصلة بالصلاة ، قيل لهم : وقد لا تقص ولا يكون بينهما مهلة من حديث بدأ فيه الامام مع انسان يمكن فيه الغسل والوضوء ، وقد يكون الاذان متصلاً بالاقامة والصلاة كصلاة المغرب وغيرها ولا فرق واذا لم يأت نص باليجاب أن لا يكون الاذان والاقامة الا بطهارة من الجنابة وغيرها فقول من أوجب (١) ذلك خطأ ، لانه احداث شرع من غير قرآن ولا سنة ولا اجماع وهذا باطل ، فان قيل : قد صح عن النبي ﷺ انه قال « كرهت أن أذكر الله إلا على طهر (٢) » ، قيل لهم : هذه كراهة لا منع ، وهو عليكم لا لكم لانكم تحيرون الاذان وقراءة القرآن وذكر الله تعالى على غير طهر وهذا هو الذي نص على كراهته في الخبر ، وأنتم لا تكرهونه أصلاً ■ فهذا الخبر أعظم حجة عليكم ، وأما نحن فهو قولنا وكل ما ذكرنا فهو عندنا على طهارة أفضل ، ولا نكرهه على غير طهارة ، لان هذه الكراهة منسوخة على ما نذكره بعد ان شاء الله تعالى *

١١٨ - مسألة - ويستحب الوضوء للجنب اذا أراد الاكل أو النوم ولرد السلام ولذكر الله تعالى وليس ذلك بواجب .

فان قيل : فهلا أوجبتم ذلك كله لقول رسول الله ﷺ « اني كرهت أن أذكر الله

(١) في الجنبة ■ أحب »

(٢) رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه ولفظ أبي داود : « عن المهاجر ابن قنفذ قال : انه أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول فسلم عليه فلم يرد عليه حتى توضأ ثم اعتذر اليه فقال اني كرهت أن أذكر الله تعالى إلا على طهر أو قال على طهارة » واسناده صحيح

إلا على طهر » ولقوله ﷺ لعمر بن الخطاب رضي الله عنه - إذ ذكر له أنه تصيبه الجنابة من الليل - فقال له رسول الله ﷺ « توضأ واغسل ذكرك ثم نم » (١) ولما روته عائشة رضي الله عنها « أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يأكل أو ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة » (١)

قلنا وبالله تعالى التوفيق : أما الحديث في كراهة ذكر الله تعالى إلا على طهر فانه منسوخ بما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريبري ثنا البخاري ثنا صدقة ثنا الوليد بن مسلم ثنا الاوزاعي حدثني عمير بن هانيء حدثني جنادة بن أبي أمية ثنا عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال : « من تعار (٣) من الليل فقال : لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير الحمد لله وسبحان الله (ولا اله الا الله) (٤) والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله (ثم قال) (١) اللهم اغفر لي أو دعا استجيب له، فان توضأ وصلى قبلت صلاته » *

قال علي : فهذه اباحة لذكر الله تعالى بعد الانتباه من النوم في الليل وقبل الوضوء نصاً ، وهي فضيلة ، والفضائل لا تنسخ لأنها من نعم الله علينا ، قال الله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي) وهذا أمر باق غير منسوخ بلا خلاف من أحد . وقال تعالى (ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) فهذا عموم ضمان لا يخيس (٥) . قال الله تعالى (ان الله لا يخلف الميعاد) وقد أيقنا بما ذكرنا قبل من إخباره عليه السلام انه قال « لا تزال طائفة من أمتي على الحق » ، ان جميع

(١) رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن

(٢) رواه مسلم وغيره

(٣) بفتح التاء المثناة والعين المهملة والراء المشددة أي هب من نومه واستيقظ

(٤) الزيادة في الموضعين من البخاري .

(٥) بالحاء المعجمة والسين المهملة . يقال . خاس فلان بوعده يخيس اذا

أخلف ، وخاس بمهده اذا غدر ونكت

الامة لا تغير أصلاً ، وإذا صح ان الامة كلها لا تغير أبداً . فقد أيقنا ان الله تعالى لا يغير نعمه عند الامة أبداً . وبالله تعالى التوفيق .

وأما أمره عليه السلام بالوضوء فهو نذير لما حدثناه حمام قال ثنا عمر بن مفرج (١) قال ثنا ابن الاعرابي قال ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن الأسود بن يزيد عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ ينام جنباً ولا يمس ماء » (٢) . وهذا لفظ يدل على مداومته ﷺ لذلك وهي رضى الله عنها أحدث الناس عهداً بمبىيته ونومه جنباً وطاهراً *

فان قيل : ان هذا الحديث أخطأ فيه سفيان ، لأن زهير بن معاوية خالفه فيه . قلنا بل أخطأ بلا شك (٣) من خطأ سفيان بالدعوى بلا دليل ، وسفيان أحفظ من زهير بلا شك . وبالله تعالى التوفيق *

قال علي : وكان اللازم للقائلين بالقياس أن يقولوا : لما كانت الصلاة وهي ذكر لا تجزى إلا بوضوء أن يكون سائر الذكر كله كذلك . ولكن هذا مما تناقضوا فيه ، ولا يمكنهم ههنا دعوى الاجماع . لما حدثناه عبدالله بن ربيع ثنا عبدالله بن محمد بن

(١) هنا رسم في النسخة الجنية « مفرج » بالحاء المهملة ووضع الناسخ نقطة تحت الحاء خارج دوائرها وهذه علامة التأكيـد بأنها مهمة ، فليراجع هذا فانه موضع نظر مع ما قلناه في هامش المسئلة رقم ١١٦

(٢) رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه

(٣) القول ماقال المؤلف والحديث صحيح ، والمحدثون انما عللوه بتخطئة أبي اسحق - لاسفيان - في ذكر « ولا يمس ماء » ، قال البيهقي « وذلك لان الحفاظ طعنوا في هذه اللفظة وتوهموها مأخوذة عن غير الاسود ، وأن أبا اسحق ربما دلس فأروها من تدليساته ، واحتجوا على ذلك برواية ابراهيم النخعي وعبد الرحمن بن الاسود عن الاسود بخلاف رواية أبي اسحق . ثم ذكر الروايات الاخرى التي فيها انه كان يتوضأ قبل الاكل أو النوم ، ولا منافاة بين هذه الروايات ، فان الوضوء مستحب للجنب قبل الاكل أو النوم ، والترك لبيان الجواز .

عثمان ثنا احمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد ابن سامة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر : انه كان لا يقرأ القرآن ولا يرد السلام ولا يذكر الله الا وهو طاهر*

إلا معاودة الجنب للجنب فالوضوء عليه فرض بينهما* للخبر الذي روينا من طريق حفص بن غياث وابن عيينة كلاهما عن عاصم الأحول عن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ «إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعاود فليتوضأ بينهما وضوءاً» ، هذا لفظ حفص بن غياث ولفظ ابن عيينة «إذا أراد أن يعود فلا يعود حتى يتوضأ»^(١) ، ولم نجد لهذا الخبر ما يخصه ولا ما يخرج به إلى النذب إلا خبراً ضعيفاً من رواية يحيى بن أيوب ، وبإيجاب الوضوء في ذلك يقول عمر بن الخطاب وعطاء وعكرمة وإبراهيم والحسن وابن سيرين*

١١٩ - مسئلة - والبشرائع لا تلزم الا بالاحتلام أو بالانبات للرجل والمرأة أو بانزال الماء الذي يكون منه الولد وان لم يكن احتلام أو بتمام تسعة عشر عاماً كل ذلك للرجل والمرأة أو بالحيض للمرأة*

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب ثنا احمد بن عمرو بن السرح عن ابن وهب أخبرني جرير بن حازم عن سليمان - هو الأعمش - عن أبي ظبيان عن عبد الله بن عباس ، ان علي بن أبي طالب قال لعمر بن الخطاب : أو ما تذكر ان رسول الله ﷺ قال «رفع القلم عن ثلاث ، عن المجنون المغلوب على عقله وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم» والصبي لفظ يعم الصنف كله الذكر والانثى في اللغة التي بها خطبنا . حدثنا حمام

(١) اللفظ الاول نلفظ مسلم في الصحيح (ج ١ - ص ٩٨) وفيه «ثم أراد أن يعود» والحديث رواه أيضاً أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، وفي رواية ابن حبان وابن خزيمة والحاكم والبيهقي زيادة «فانه أنشط للعود» وهذه الزيادة قرينة على صرف الأمر إلى النذب

ابن احمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن (١) ثنا عبد الله ابن روح ثنا يزيد بن هارون ثنا حماد بن سلامة عن عبد الملك بن عمير عن عطية القرظي قال : « لما كان يوم قريظة جعل رسول الله ﷺ من أنبت ضرب عنقه فكنت فيمن لم ينبت فعرضت على رسول الله ﷺ فحلى عني (٢) » *

قل علي لا معنى لمن فرق بين أحكام الانبات ، فأباح سفك الدم به في الأسراء (٣) خاصة ، جملة هنالك بلوغاً ولم يجعله بلوغاً في غير ذلك ، لأن من المحال أن يكون رسول الله ﷺ يستحل دم من لم يبلغ مبلغ الرجل ويخرج عن الصبيان الذين قد صح نهي النبي ﷺ عن قتلهم . ومن الممتنع المحال أن يكون انسان واحد رجلاً بالغاً غير رجل ولا بالغ معاً في وقت واحد *

وأما ظهور الماء في الميظة الذي يكون منه الحمل فيصير به الذكر أباً والانثى أما فبلوغ لا خلاف فيه من أحد *

وأما استكمال التسعة عشر عاماً فاجماع متيقن ، وأصله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورد المدينة وفيها صبيان وشبان وكمهول ، فلتزم الأحكام من خرج عن الصبا الى الرجولة ، ولم يلزمها الصبيان ، ولم يكشف أحداً من كل من حواليه من الرجال : هل احتملت يافلان ؟ وهل أشعرت ؟ وهل أنزلت ؟ وهل حضت يافلانة ؟ — هذا أمر متيقن لاشك فيه ، فصح يميناً أن ههنا سناً إذا بلغها الرجل أو المرأة فهما ممن ينزل أو ينبت أو يحيض ، إلا أن يكون فيهما آفة تمنع من ذلك ،

(١) في الجمنية « ثنا محمد بن عبد الملك بن عمير عن أيمن » وهو خطأ فاحش واضح والصواب ما هنا ، ومحمد هذا هو الحافظ الكبير الامام أبو عبد الله القرطبي ٢٥٢ - ٣٣٠ وترجمته في تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ٥٣)

(٢) الحديث رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والطيالسي وقال الترمذي « حسن صحيح » .

(٣) في اللسان « الاسير المسجون والجمع أسراء وأسارى وأسارى وأسرى »

(م ١٢ - ج ١ - المحلى)

كما بالأطلس (١) آفة منعه من اللحية ، لولاها لكان من أهل اللحي (٢) بلاشك ، هذا أمر يعرف بما ذكرنا من التوقف وبضرورة الطبيعة الجارية في جميع أهل الأرض ولا شك في أن من أكمل تسع عشرة سنة ودخل في عشرين سنة فقد فارق الصبا ولحق بالرجال - لا يختلف اثنان من أهل كل ملة وبلدة في ذلك - وإن كانت به آفة منعه من إنزال المني في أو نوم يقظة ومن إنبات الشعر ومن الحيض *

وأما الحيض فحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا أبو سعيد بن الأعرابي ثنا محمد بن الجارود القطان ثنا عفان بن مسلم ثنا حماد ابن زيد ثنا قتادة عن محمد بن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال : « لا يقبل الله صلاة حائض الا بخمار (٣) » فأخبر عليه السلام أن الحائض تلزمها الاحكام ، وأن صلاتها تقبل على صفة ما ولا تقبل على غيرها *

وقال الشافعي : من استكمل خمس عشرة سنة فهو بالغ « واحتج بأن رسول الله

(١) الأطلس من الذئاب الذي تساقط شعره وهو أخبث ما يكون

(٢) الحى بكسر اللام وضمها وفتح الحاء مقصور ، جمع لحية

(٣) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم . قال أبو داود : « رواه سعيد يعنى ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم » . وقال الحاكم : « حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وأظن انه خلاف فيه على قتادة » ثم رواه من طريق ابن أبي عروبة . وكأنهما يشاران الى تعليل الموصول بالمرسل . وهو تعليل ضعيف فان الطريقين مختلفان وحماد بن سلمة الذي رواه عن قتادة موصولا ثقة امام حجة . وقد أخطأ أبو محمد بن حزم هنا في ذكر حماد بن زيد عن قتادة ، فان الحديث حديث حماد بن سلمة كما هو مصرح به في سنن الترمذي وابن ماجه وعلل الدارقطني ، وكما يفهم من تصحيح الحاكم له على شرط مسلم لان حماد بن سلمة روى له مسلم ولم يرو له البخاري ، وأما ابن زيد فانه روى له الشيخان ولو كان هو لكان الحديث على شرطهما في اصطلاح الحاكم *

ﷺ عرض عليه ابن عمر يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزه ، وعرض عليه يوم الخندق هو ورافع بن خديج وهما ابنا خمس عشرة سنة فأجازهما
قال على : وهذا لا حجة له فيه لوجهين : أحدهما أن رسول الله ﷺ لم يقل
إني أجزتهما من أجل أنهما ابنا خمس عشرة سنة ، فذلك كذلك فلا يجوز لأحد
أن يضيف اليه عليه السلام ما لم يخبر به عن نفسه (١) . وقد يمكن أن يجيزهما يوم
الخندق لأنه كان يوم حصار في المدينة نفسها ، ينتفع فيه بالصبيان في رمي الحجارة
وغير ذلك ، ولم يجزه يوم أحد لأنه كان يوم قتال بعدوا فيه عن المدينة فلا يحضره
إلا اهل القوة والجلد .

والوجه الثاني أنه ليس في هذا الخبر أنهما في تلك الساعة أكلا معاً خمسة
عشر عاماً لا بنص ولا بدليل كما قال الشافعي ، ولا خلاف في أنه يقال في اللغة لمن بقي
عليه من ستة عشر عاماً الشهر والشهران : هذا ابن خمسة عشر عاماً ، فبطل التعلق بهذا
الخبر جملة . والله تعالى التوفيق *

١٢٠ - مسألة - وإزالة النجاسة وكل ما أمر الله تعالى بأزالته فهو فرض

(١) الذي في كتب السير وتراجم الصحابة أنه صلى الله عليه وسلم رد ابن
عمر في غزوة أحد وأجازته في الخندق كما هنا . وأما رافع فقد رثه يوم بدر وأجازته
يوم أحد فشهدا ، انظر الاصابة (ج ٢ ص ١٨٦) وغيرها وقال ابن هشام في السيرة
(٥٦٠) : « وأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ سمرة بن خندب الزاري
ورافع بن خديج أخا بني حارثة وهما ابنا خمس عشرة سنة وكان قد ردهما فقبل
له يارسول الله ان رافعاً رام فأجازه فلما أجاز رافعاً قيل له يارسول الله فان
سمرة يصرع رافعاً فأجازه » وفي تاريخ الطبري (ج ٣ ص ١٣) أنه أمرهما بالمصارعة
فتصارعا فصرع سمرة رافعاً فأجازه . وفيه أيضاً (ج ٣ ص ١٢) : « وكان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قد استصغر رافعاً فقام على خفين له فيهما رفاع وتطاول
على أطراف أصابعه فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم أجازه » . وكل هذا
يؤيد أن سبب الاجازة ليس البلوغ أو السن وإنما هو القوة والقدرة على مخاطر
الحروب ■

هذه المسألة تنقسم أقساما كثيرة يجمعها أن كل شيء أمر الله تعالى على لسان رسوله ﷺ باجتنابه أو جاء نص بتحريمه أو أمر كذلك بفعله أو مسحه ، فكل ذلك فرض يعصى من خالفه ، لما ذكرنا قبل من أن طاعته تعالى وطاعة رسوله ﷺ فرض . وبالله تعالى التوفيق (١) *

١٢١ - مسألة - فما كان في الخف أو النعل من دم أو خمر أو عذرة أو بول أو غير ذلك فقطهرهما بأن يمسحا بالتراب حتى يزول الاثر ثم يصلى فيهما ، فان غسلاهما أجزأه اذا مسهما بالتراب قبل ذلك *

برهان ذلك أن كل ما ذكرنا من الدم والخمر والعذرة والبول حرام والحرام فرض اجتنابه لاختلاف في ذلك ، حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسماعيل الصائغ ثنا سليمان بن حرب الواسطي (٢) ثنا حماد بن سلمة عن أبي نعامة عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال : « كان النبي ﷺ يصلى باصحابه تخلع نعليه فوضعهما عن يساره » تخلع القوم نعالهم ، فلما سلم قال : لم خلعت نعالكم ؟ قالوا : رأيناك خلعت نخلعنا ، فقال : ان جبريل أتاني

(١) يحتاج هنا الى البحث في حكم الصلاة مع وجود النجاسة الحقيقية في الجسد أو الثوب أصححجة هي أم باطلة . أما الآيات والاحاديث فالحق أنها تدل على وجوب التطهر من النجاسات خلافا لمذهب مالك في أنه سنة . ولكن هل هو شرط في صحة الصلاة - والفرق واضح بين الفرض والواجب وبين الشرط - يظهر لما أن المؤلف رحمه الله يميل الى القول بأنه شرط وهو ظاهر القول في المذاهب المعروفة ولكن أين الدليل على الشرطية ؟ لم نر إلا أوامر فقط ، والامر للوجوب ، لا يخالف فيه ، وإما الشرطية لا تثبت إلا بدلائل يدل على أن من صلى وثوبه أو بدنه نجس فصلاته باطل . وهذا ما لم نجد قط بعد التتبع . بل وجدنا الادلة متضاربة على صحة هذه الصلاة . وانظر تحقيق ذلك فيما كتبناه على التحقيق لابن الجوزي في المسئلة رقم ١١٨ *

(٢) بالشين المعجمة والحاء المهملة ، نسبة الى واشع وهم بطن من الازد من قبائل الغطاريين نزلوا البصرة

فأخبرني أن فيهما قدرا . قال عليه السلام اذا جاء أحدكم الى الصلاة فلينظر الى نعليه فان كان فيهما قدر أو أذى فليمسحه وليصل فيهما (١) ■ أبو نعامة هو عبد ربه السعدي ■ وأبو نضرة هو المنذر بن مالك العبدي (٢) كلاهما ثقة *

حدثنا عبد الله بن الربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم . ثنا ابن الاعرابي ثنا ابو داود ثنا احمد بن ابراهيم حدثني محمد بن كثير عن الاوزاعي عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « فمن وطئ الاذى بخفيه فطهورهما التراب » (٣)

(١) الحديث رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن حماد بن سلمة ورواه الدارمي عن حجاج بن منهال وأبي المعان عن حماد بن سلمة . ورواه الحاكم في المستدرک من طريق يزيد بن هرون عن حماد بن سلمة ، وكذلك رواه البيهقي من طريق حماد بن سلمة . ورواه أبو داود السجستاني في سننه عن موسى بن اسمعيل المنقري التبوذكي عن حماد بن زيد عن أبي نعامة . وهذا في رأينا خطأ لاتفاق كل هؤلاء على أنه حماد بن سلمة ، ولأنه لم يذكر في التراجم رواية لحامد ابن زيد عن أبي نعامة بل الراوي عنه حماد بن سلمة وكذلك لم تذكر رواية لموسى بن اسمعيل عن حماد بن زيد بل هو بروى عن حماد بن سلمة . ولعل الخطأ من أبي داود أو من رواة كتابه ، وقد صحح الحاكم الحديث على شرط مسلم ووافقه الذهبي *

(٢) أبو نضرة بفتح النون واسكان الضاد المعجمة . والعبدي بالعين والباء والdal . وفي هامش النسخة اليمنية هنا ما نصه : « في التقريب العوق بفتح المهملة والواو ثم قاف انتهى وكأنه تصحف هنا على النسخ إلا أن الذي في الجامع لابن الاثير العبدي كما هنا فينظر » . وكلاهما صحيح فانه أبو نضرة العبدي ثم العوق كما في تهذيب التهذيب ، والعوق بالعين المهملة والواو المفتوحتين وآخرد قف نسبة الى العوق بطن من عبد القيس ومحلة من محال البصرة قال ابن السمعاني في (النسب) « يشبه أن تكون هذه القبيلة نزلت ذلك الموضع فنسب اليهم » وكذلك قال ياقوت * (٣) في الاصلين بمحذف ■ وطئ ■ وهو خطأ ولنظ ابى داود « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا وطئ الاذى بخفيه فطهورهما التراب » . والحديث

قال علي : وروينا عن عروة بن الزبير فيمن أصاب نعليه الروث ، قال بمسحهما ولا يصلي فيهما ، وعن الحسن البصري انه كان يمسح نعليه مسحا شديدا ويصلي فيهما . وهو قول الاوزاعي وأبي ثور وأبي سليمان (١) وأصحابنا

قال علي : الغسل بالماء وغيره يقع عليه اسم مسح . تقول مسحت الشيء بالماء وبالدهن . فكل غسل مسح وليس كل مسح غسلا ، ولكن الخبر الذي رويناه من طريق أبي داود ثنا احمد بن ابراهيم ثنا محمد بن كثير عن الاوزاعي عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . اذا وطئ أحدكم الاذى بخفه أو نعله فليمسهما التراب . (٢) وهذا زائدا على حديث أبي سعيد الخدري في المسح بيانا وحكما . فواجب أن يضاف الزائد الى الأتقص حكما ، فيكون ذلك استعمالا لجميع الآثار ، لأن من استعمل حديث أبي هريرة لم يخالف خبر أبي سعيد ، ومن استعمل خبر أبي سعيد خالف خبر أبي هريرة

وقال مالك والشافعي لا تجزي إزالة النجاسة حيث كانت الا بالماء حاشا العذرة في المقعدة خاصة والبول في الاحليل خاصة فيزالان بغير الماء ، وهذا مكان تركوا في أكثره النصوص كما ذكرنا في هذا الباب وغيره ، ولم يقيسوا سائر النجاسات على النجاسة في المقعدة والاحليل وهما أصل النجاسات . قال علي : وهذا خلاف لهذه النصوص المذكورة وللقياس *

وقال أبو حنيفة : اذا أصاب الخلف أو النعل روث فرس أو حمار أو أى روث كان فان كان أكثر من قدر الدرهم البغلي لم يجز أن يصلي به . وكذلك ان أصابها عذرة انسان أو دم أو مني فان كان قدر الدرهم البغلي فأقل أجزاء الصلاة به ، فان كان كل ما ذكرنا يابساً أجزاءه أن يحكه فقط نم يصلي به ، وان كان شئ من ذلك رطبا لم تجزه

رواه أيضا ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال « صحيح على شرط مسلم » وصححه النووي أيضا

(١) في التنية « وأبي موسى »

(٢) لم أجد هذا اللفظ في سنن أبي داود

الصلاة به الا أن يغسله بالماء ، فإن أصاب الخلف بول انسان أو حمار أو ما لا يؤكل لحمه فإن كان أكثر من قدر الدرهم البغلي لم تجزه الصلاة به ، ولم يجزه فيه مسح أصلاً ، ولا بد من الغسل بالماء كان يابساً أو رطباً ، فإن كان قدر الدرهم البغلي فأقل جاز أن يصلي به وإن لم يغسله ولا مسحه ، قال : وأما بول الفرس فالصلاة به جائزة ما لم يكن كثيراً فاحشاً ، وكذلك بول ما يؤكل لحمه ، ولم يحد في الكثير الفاحش من ذلك حداً فإن كان فيهما خروء ما لا يؤكل لحمه من الطير أو ما يؤكل لحمه منها وكان أكثر من قدر الدرهم فالصلاة به جائزة ما لم يكن كثيراً فاحشاً ، فإن كان كل ذلك في الجسد لم تجز ازالته الا بالماء ، وأما ما كان من ذلك في الثوب فتجزيء ازالته بالماء وغيره من المائعات كلها !! وهذه أقوال ينبغي حمد الله تعالى على السلامة عند سماعها . وبالله تعالى التوفيق *

وأعجب من ذلك أنهم لم يتعلقوا بالنصوص الواردة في ذلك البتة ، ولا قاسوا على شيء من النصوص في ذلك ، ولا قاسوا النجاسة في الجسد على النجاسة في الجسد وهي العذرة في الخرج والبول في الاحليل ، ولا قاسوا النجاسة في الثياب على الجسد ، ولا تعلقوا في أقوالهم في ذلك بقول أحد من الامة قبلهم ! ويسألون قبل كل شيء : أين وجدوا تغليظ بعض النجاسات وتخفيف بعضها ؟ أي قرآن أو سنة أو قياس ؟ اللهم إلا أن الذي قد جاء في ازالته التغليظ قد خالفوه كالنائ يلع فيه الكلب وكالعذرة فيما يستنجى فيه فقط *

١٢٢ - مسألة - وتطهير القبل والدير من البول والغائط والدم من الرجل والمرأة لا يكون الا بالماء حتى يزول الاثر ، أو بثلاثة أحجار متغايرة - فإن لم ينق فعلي الوتر أبداً يزيد كذلك حتى ينقى ، لا أقل من ذلك ، ولا يكون في شيء منها غائط - أو بالتراب أو الرمل بلا عدد ، ولكن ما أزال الاثر فقط على الوتر ولا بد ، ولا يجزيء أحداً أن يستنجى بيمينه ولا وهو مستقبل القبلة ، فإن بدأ بمخرج البول أجزأت تلك الاحجار بأعيانها لمخرج الغائط ، وإن بدأ بمخرج الغائط لم يجزه من تلك الاحجار لمخرج البول إلا ما كان لا رجيع عليه فقط *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد

ابن محمد ثنا احمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المثني ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن الاعمش ومنصور بن المعتمر كلاهما عن ابراهيم النخعي عن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان الفارسي قال : « قل لنا المشركون : انى أرى صاحبكم يعلمكم كل شىء حتى (يعلمكم) (١) الخراءة فقال سلمان أجل ، انه نهانا أن نستنجى أحدنا بيمينه أو يستقبل (٢) القبلة ونهانا عن الروث والعظام ، وقال : لا يستنجى (٣) أحدكم بدون ثلاثة أحجار » *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصمغ ثنا محمد ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع بن الجراح عن الاعمش عن ابراهيم النخعي عن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان الفارسي « ان بعض المشركين قال له : انى لأرى صاحبكم يعلمكم حتى الخراءة قال أجل » أمرنا أن لا نستقبل القبلة ، ولا نستنجى بأيماننا ، ولا نكتفى بدون ثلاثة أحجار ليس فيهن رجيع ولا عظم » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب ثنا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — ثنا أبو معاوية ثنا الاعمش عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان الفارسي قال : « ان رسول الله ﷺ نهانا أن نستقبل القبلة لغائط أو بول أو نستنجى بأيماننا أو نكتفى بأقل من ثلاثة أحجار » *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا احمد بن سعيد ثنا عبيد (٤) الله بن يحيى بن يحيى ثنا أبي ثنا مالك عن ابن شهاب عن أبي ادريس الخولاني عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « واذا استجمرت فأوتر » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة

(١) لفظ « يعلمكم » زدناه من صحيح مسلم ج ١ - ص ٨٨

(٢) في الاصل « مستقبل » بالميم وصحناه من مسلم *

(٣) هكذا هو في الاصول وفي صحيح مسلم في جميع نسخه ، وله وجه

في العربية *

(٤) بالتصغير وفي النسخة المصرية بالتكبير وهو خطأ *

سمع أنس بن مالك قال: «كان رسول الله ﷺ يدخل الخلاء (١) فأحمل أنا وغلام (٢) إدواة من ماء وعذرة يستنجي بالماء» *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد ثنا اسماعيل - هو ابن جعفر - عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «وجعلت لى الأرض طهوراً ومسجداً» ورويناه أيضاً من طريق جابر مستندا *

وقال أبو حنيفة ومالك: بأي شيء استنجى دون عدد فنقأ أجزاءه ، وهذا خلاف ما أمر به رسول الله ﷺ لأنه نهى أن يكتفى أحد بدون ثلاثة أحجار وأمر بالوتر فى الاستجمار وما نعلم لهم متعلفاً الا أنهم ذكروا أن فيه : ان عمر رضى الله عنه كان له عظم أو حجر يستنجى به ثم يتوضأ ويصلى ، وهذا لا حجة فيه ، لأنه شك : اما حجر واما عظم ، وقد خالفوا عمر فى المسح على العمامة وغير ذلك ، ولو صح لكان لا حجة فى أحد دون رسول الله ﷺ ، لا سيما وقد خالفه سلمان وغيره من الصحابة رضى الله عنهم ، فأخبروا ان حكم الاستنجاء هو ما علمهم اياه رسول الله صلى الله عليه وسلم من ألا يكتفى بدون ثلاثة أحجار » *

فان قيل : امره عليه السلام بثلاثة أحجار هو للغائط والبول معاً ، فوقع لكل واحد منهما أقل من ثلاثة أحجار . قلنا : هذا باطل لان النص قد ورد بأن لا يستنجى بأقل من ثلاثة أحجار ومسح البول لا يسمى استنجاء ، فحصل النص فى الاستنجاء والخراءة أن لا يجزى أقل من ثلاثة أحجار ، وحصل النص مجملاً فى أن لا يجزى

(١) فى النسخة المصرية ■ اذا دخل الخلاء » وما هنا هو الموافق لليمينية

ولصحيح البخاري (ج ١ ص ٢٨) *

(٢) فى النسخة اليمنية « وأنا غلام » بتقديم الواو ، وما هنا هو الموافق

للمصرية وللبخاري ■

أقل من ثلاثة أحجار على البول نفسه وعلى النجوى (١) فصيح ماقلناه *
ومسح البول باليمين جائز ، وكذلك مستقبل القبلة ، لأنه لم يمه عن ذلك فى البول ،
وانما نهى فى الاستنجاء فقط *

وقال الشافعى ثلاث مسحات بحجر واحد ، وأجاز الاستنجاء بكل شيء حاشا
العظم والروث والحمى (٢) والقصب والجلود التى لم تدبغ ، وهذا أيضاً خلاف لأمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالألا يكتفى بأقل من ثلاثة أحجار *
فان قالوا : قسنا على الاحجار ، قلنا لهم : فقيسوا على التراب فى التيمم
ولا فرق . *

فان ذكرنا حديثاً رواه ابن أخى الزهرى مسنداً أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : « اذا تغوط أحدكم فليتمسح ثلاث مرات » * قيل : ابن أخى الزهرى
ضعيف والذي رواه عنه محمد بن يحيى الكنانى وهو مجهول (٣) ولو صح لما كانت فيه حجة
لأنه ليس فيها أن تلك المسحات تكون بحجر واحد ، فزيادة هذا لا تحل *
وأما من قال : ان حديث « من استجمر فليوتر » معارض لحديث الثلاثة
الاحجار . قلنا هذا خطأ * بل كل حديث منها قائم بنفسه ، فلا يجزىء من الاحجار

-
- (١) بفتح النون واسكان الجيم وهو المذرة ■
(٢) بضم الحاء وباليمين . قال فى اللسان . « اللحم الفجم واحدته حممة . والحجم
الرماد والفجم وكل ما احترق من النار » وهو المراد هنا
(٣) هو أبو غسان محمد بن يحيى بن على بن عبد الحميد . روى عنه كثير
وذكره ابن حبان فى الثقات وأخرج له البخارى . قال ابن حجر : « وقال
الحافظ أبو بكر بن مفوز الشاطبى كان أحد الثقات المشاهير يحمل الحديث
والادب والتفسير ومن بيت علم ونباهة . قلت : هذا الكلام راد على ابن حزم
فى دعواه أن أبا غسان مجهول . ولفظ ابن حزم : محمد بن يحيى الكنانى مجهول .
فلعله ظنه آخر » اه كلام ابن حجر وأما ابن أخى الزهرى فهو محمد بن عبد الله
ابن مسلم . وهو ثقة روى له البخارى حديثين . ومسلم استشهداً وكان فى حفظه
شيء ، وأنكروا عليه بعض أحاديث انفرد بها ليس هذا منها *

الا ثلاثة لا رجميع فيها ، ويجزىء من التراب والتر ، ولا يجزىء غير ذلك من كل مالا يسمى أرضاً الا الماء *

فان كان على حجر نجاسة غير الرجميع أجزأ ما لم يأت عنه نهى (١) . ومن جاء عنه ألا يجزىء الا ثلاثة احجار سعيد بن المسيب والحسن وغيرهما *

فان ذكر ذاكر حديثاً رويناه من طريق ابن الحصين الخبراني عن ابي سعيد أو ابي سعد عن ابي هريرة مسنداً : « من استجمر فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج » فان ابن الحصين مجهول وابو سعيد أو ابو سعد الخير كذلك (٢) ■

(١) هذا خلط من المؤلف أن لا يرى جواز الاستجمار بغير جنس الارض اذا كان طاهراً وهو يجزئه بحجر عليه نجاسة ، فان المقصود للشارع التطهير والنظافة لا النجاسة والقدر .

(٢) رواه أبو داود في سننه عن ابراهيم بن موسى الرازي عن عيسى بن يونس عن ثور عن الحصين الخبراني عن أبي سعيد عن أبي هريرة . ورواه ابن ماجه عن محمد بن بشار وعبد الرحمن بن عمر عن عبد الملك بن الصباح عن ثور ابن يزيد عن حصين الحميري عن أبي سعيد الخير عن أبي هريرة . وقال أبو داود بعد روايته : « رواه أبو عاصم عن ثور قال حصين الحميري . ورواه عبد الملك ابن الصباح عن ثور فقال أبو سعيد الخير ، قال أبو داود ، أبو سعيد الخير من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم » . والخبراني بضم الحاء المهملة واسكان الباء الموحدة . وجران بطن من حمير . وحصين هذا ذكره ابن حبان في الثقات وقال الذهبي لا يعرف . وقد أخطأ المؤلف هنا في تسميته « ابن الحصين » . وأما أبو سعيد أو أبو سعد فقد اختلف فيه فظن بعضهم أنهما واحد والصحيح أن راوى هذا الحديث هو أبو سعيد الخبراني الحميري الحمصي وهو مجهول كما قال أبو زرعة . قال ابن حجر في التهذيب ■ الصواب التفريق بينهما فقد نص على كون أبي سعد الخير صحابياً البخاري وأبو حاتم وابن حبان والبقوي وابن قانع وجماء . وأما أبو سعيد الخبراني فتابعي قطعاً ، وانما وهم بعض الرواة فقال في حديثه عن أبي سعيد الخير ولعله تصحيف وحذف »

فان ذكروا حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له : « ابغني احجاراً فأتيته بحجرين وروثة فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال : انها ركس » فهذا لاحجة فيه لانه ليس في الحديث أنه عليه السلام اكتفى بالحجرين ، وقد صح أمره عليه السلام له بأن يأتيه بأحجار ، فالامر باق لازم لابد من إبقائه ، وعلى أن هذا الحديث قد قيل فيه : ان أبا اسحاق دلّسه ، وقد روينا من طريق أبي اسحاق عن علقمة وفيه : « ابغني ثالثاً (١) » ■

فان قيل : انما نهى عن العظم والروث لانهما زاد اخواننا من الجن . قلنا : نعم فكان ماذا ■ بل هذا موجب أن المستنجي بأحدهما عاص مرتين : إحداهما خلافه نص الخبر ، والثاني تقديره زاد من نهى عن تقدير زاده ، والمعصية لا تجزى بدل الطاعة ، ومن قال لا يجزىء بالعظم ولا بالثمين الشافعي وأبوسليمان وغيرهما *

١٢٣ - مسألة - وتطهير البول الذكر - اى ذكر كان فى اى شيء كان - فبان يرش الماء عليه رشاً يزيل أثره ، و بول الاثني يغسل ■ فان كان البول فى الارض - اى بول كان - فبان يصب الماء عليه صباً يزيل أثره فقط *

حدثنا احمد بن محمد بن الجصور ثنا احمد بن الفضل الدينوري (٢) ثنا محمد ابن جرير ثنا عمرو بن على ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا يحيى بن الوليد عن محل (٣)

(١) رواية علقمة هذه رواها أحمد في المسند من طريق معمر عن أبي اسحق عن علقمة عن ابن مسعود في هذا الحديث وفيه : « فألقى الروثة وقال : انها ركس اثنتي بحجر » ورجاله ثقات أثبات . وانظر كلامنا تفصيلاً على هذا الحديث في شرحنا للتحقيق لابن الجوزي في المسئلة رقم ٢٨ ■

(٢) قال ابن الفرضي : « قدم الاندلس سنة ٣٤١ وكان يكتب كتاباً ضعيفاً لزم محمد بن جرير - يعنى الطبري - وخدمه وتحقق به وسمع منه . وكان عنده مناكير ■ . وقال أبو عبد الله محمد بن يحيى « لقد كان بمصر يلعب به الاحداث ويسرقون كتبه وما كان ممن يكتب عنه توفي في المحرم سنة ٣٤٩ » نقل ذلك ابن حجر في اللسان

(٣) بضم الميم وكسر الحاء المهملة وتشديد اللام

ابن خليفة الطائي ثنا أبو السمح قال : « كنت اخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى بحسن أو حسين فبال على صدره فدعا بماء فرشه عليه ثم قال عليه السلام : هكذا يصنع يرش من الذكرو يغسل من الانثى » (١) *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف ثنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة عن أم قيس بنت محصن : « أنها أتت بابن لها صغير لم يأكل الطعام فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم على حجره فبال على ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا عليه السلام بماء فنضجه ولم يغسله » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا موسى بن اسماعيل ثنا همام — هو ابن يحيى — ثنا اسحاق — هو ابن عبد الله بن أبي طلحة — عن أنس بن مالك : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى اعرابياً يبول في المسجد فدعا بماء فصبه عليه » *

قال علي : ليس تحديد ذلك بأكل الصبي الطعام من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) ، ومن فرق بين بول الغلام وبول الجارية أم سلمة أم المؤمنين وعلى بن

(١) رواه أبو داود بلفظ « أتى بحسن أو حسين فبال على صدره فحُثَّتْ أغسله فقال يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام » ورواه الحاكم في المستدرک بلفظ : « فأرادوا أن يغسلوه فقال رشوه رشافته يغسل بول الجارية ويرش بول الغلام » وصححه ووافقه الذهبي ورواه أيضاً البزار والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وقال البخاري « حديث حسن » وأبو السمح هو مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه . قال أبو زرعة « لا أعرف اسمه ولا أعرف له غير هذا الحديث »

(٢) ولكنهم فقهوا ذلك من لفظه وإشارته ، فقد قال في حديث أبي السمح « الغلام » والرواية التي ذكرها المؤلف بلفظ « الذكرو » فيها ضعف من قبل أحمد بن الفضل الدينوري ، وقد روى أحمد والترمذي من حديث علي بن أبي طالب « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بول الغلام الرضيع ينضح وبول الجارية

ابن طالب ، ولا مخالف لهما من الصحابة رضي الله عنهم ، وبه يقول قتادة والزهري ، وقال : مضت السنة بذلك ، وعطاء بن ابي رباح والحسن البصري وابراهيم النخعي وسفيان الثوري والاوزاعي والشافعي واحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وابو ثور وداود بن علي وابن وهب وغيرهم . الا انه قد روى عن الحسن وسفيان التسوية بين بول الغلام والجارية في الرش عليهما جميعاً . وقال ابو حنيفة ومالك والحسن بن حي : يغسل بول الصبي كبول الصبية ، وما نعلم لهم متعلقاً لا من قرآن ولا من سنة ولا من قول صاحب ، نعم - ولا عن احد من التابعين ، الا ان بعض المتأخرين ذكر ذلك عن النخعي ، والمشهور عنه خلاف ذلك ، وقوله عن سعيد بن المسيب : الرش من الرش والصب من الصب من الابل كرها ، وهذا نصاً (١) خلاف قولهم . وبالله تعالى التوفيق *

١٢٤ - مسألة - وتطهير دم الحيض أو أى دم كان سواء دم سمك كان أو غيره اذا كان في الثوب أو الجسد فلا يكون الا بلماء ، حاشا دم البراغيث ودم الجسد ، فلا يلزم تطهيرهما إلا ما لا حرج في غسله على الانسان . فيطهر المرء ذلك حسب ما لا مشقة عليه فيه ■

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالوا جميعاً ثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت « جاءت فاطمة بنت أبي حبيش الى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله اني امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة ؟ قال لا انما ذلك عرق وليست بالحیضة ، فاذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة فاذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي » وهذا عموم منه صلى الله عليه

يفسل ■ وحسنه الترمذي . والمطلق يحمل على المقيد ، وبخاصة للتشديد من الشارع في الاحتراز من البول والتوعد من أجله ، فيجب أن تقتصر على ما ورد ولا نتوسع فيه (١) كذا في المصرية وفي الجنة « أيضا »

وسلم لنوع الدم (١) ولا نبأى بالسؤال اذا كان جوابه عليه السلام قائماً بنفسه غير
مردود بضمير الى السؤال

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريري ثنا
البخارى ثنا محمد بن المثنى ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن هشام بن عروة
حدثني فاطمة - هي بنت المنذر بن الزبير - عن أسماء - هي ابنة أبي بكر الصديق -
قالت « أتت امرأة النبي ﷺ فقالت : أرأيت احدا نا تحيض فى الثوب كيف تصنع
قال : تحته ثم تقرصه (٢) بالماء وتنضجه وتصلى فيه » ■

ويستحب أن تستعمل فى غسل الحيض شيئا من مسك ، حدثنا عبد الرحمن
ابن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريري ثنا البخارى ثنا يحيى ثنا
ابن عبيدة عن منصور بن صفية عن أمه عن عائشة : ■ ان امرأة سألت النبي ﷺ
عن غسلها من الحيض فأمرها كيف تغتسل قال : خذي فرصة من مسك (٣) فتنطهرى

(١) هنا بهامش الجنية مانصه « بل الاظهر أنه يريد دم الحيض . واللام
للعهد الذكرى الدال عليه ذكر الحيضة والسياق فهو كعود الضمير سواء فلا
يتم قوله : وهذا عموم الخ » وهو استدراك واضح صحيح

(٢) قال ابن حجر فى الفتوح . ■ بالفتح واسكان القاف وضم الراء والصاد
المهملتين كذا فى روايتنا . وحكى القاضى عياض وغيره فيه الضم وفتح القاف
وتشديد الراء المكسورة أى تدلك موضع الدم بأطراف أصابعها ليتحلل بذلك
ويخرج ما تشربه الثوب منه »

(٣) الفرصة بكسر الفاء - ويجوز تثليثها - قطعة من صوف أو قطن . والمسك
بكسر الميم معروف ، وفى بعض نسخ البخارى بفتحها وتأوله الشراح كثيرا وكله
تكلف والصواب الكسر ، ويدل عليه ترجمة البخارى على الحديث بقوله « وتأخذ
فرصة ممسكة » ثم رواه من طريق وهيب عن منصور بلفظ « خذي فرصة
ممسكة » وهى الرواية التى أتى بها المؤلف هنا من صحيح مسلم . والروايات
يفسر بعضها بعضا

بها قالت : كيف أتطهر بها؟ قال : سبحان الله تطهري ! فاجتنبذتها الى فقلت تتبّعني بها أثر الدم (١) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا احمد بن سعيد الدارمي ثنا حبان - هو ابن هلال - ثنا وهيب ثنا منصور - هو ابن صفية - عن أمه عن عائشة « ان امرأة سألت النبي ﷺ : كيف أغتسل عند الطهر؟ فقال : خذي فرصة ممسكة فتوضئي بها » ثم ذكر نحو حديث سفیان *

قال علي : أمر رسول الله ﷺ بأن تتطهر بالفرصة المذكورة - وهي القطعة - وأن تتوضأ بها ، وإنما بعثه الله تعالى مبيناً ومعلماً ، فلو كان ذلك فرضاً لعلها عليه السلام كيف تتوضأ بها أو كيف تتطهر ؟ فلما لم يفعل كان ذلك غير واجب مع صحة الاجماع جيلاً بعد جيل على ان ذلك ليس واجباً ، فلم تزل النساء في كل بيت ودار على عهده ﷺ الى يومنا هذا يتطهرن من الحيض ، فما قال أحد إن هذا فرض . ويكفي من هذا كله أنه لم تسند هذه اللفظة الا من طريق ابراهيم بن مهاجر وهو ضعيف ، ومن طريق منصور بن صفية وقد ضعف (٢) وليس من محتج بروايته (٣) فسقط هذا الحكم جملة والحمد لله رب العالمين *

وكل ما أمرنا الله تعالى أو رسوله ﷺ فيه بالتطهير أو الغسل فلا يكون الا بالماء أو بالتراب ان عدم الماء الا أن يأتي نص بأنه بغير الماء فنقف عنده ، لما حدثناه عبد

(١) الرواية في الاصلين . خذي فرصة من مسك فتطهري بها قلت كيف أنطهر قال تطهري بها قلت كيف أنطهر قال سبحان الله تطهري « الخ والذي أخذناه هنا هو رواية البخاري في الصحيح فلعل المؤلف رواه من حفظه فأخطأ فيه (٢) في الجنية « وهو ضعيف ليس » الخ

(٣) أما ابراهيم بن المهاجر فروايته في صحيح مسلم وهو ثقة لا بأس به وثقه ابن سعد وقال ابن حبان هو كثير الخطأ . وأما منصور بن صفية فأبوه عبد الرحمن بن طلحة الحنظلي وأمه صفية بنت شيبه وهو ثقة روى له الشيخان كما ترى ، ولم أجد أحداً ضعفه قبل ابن حزم ولا أرى له حجة في هذا

الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال أبو بكر ثنا محمد بن فضيل عن أبي مالك الاشجعي ، وقال أبو كريب ثنا ابن أبي زائدة - هو يحيى بن زكريا - عن أبي مالك - هو سعد بن طارق - عن ربيعي بن حراش عن حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ « فضلنا على الناس بثلاث » - فذكر فيها - « وجعلت لنا الارض كلها مسجدا وجعلت تربتها لنا طهورا اذا لم نجد الماء » ولا شك في أن كل غسل مأمور به في الدين فهو تطهر وليس كل تطهر غسلا . فصح انه لا تطهر الا بالماء أو بالتراب عند عدم الماء *

وقال أبو حنيفة : دم السمك كثر أو قل لا ينجس الثوب ولا الجسد ولا الماء . ودم البراغيث والبق كذلك . وأما سائر الدماء كلها فان قليلها وكثيرها يفسد الماء . وأما في الثوب والجسد : فان كان في أحدهما منه مقدار الدرهم البغلي فأقل فلا ينجس ويصلي به وما كان منه أكثر من قدر الدرهم البغلي فانه ينجس وتبطل به الصلاة ، فان كان في الجسد فلا يزال الا بالماء ، واذا كان في الثوب فانه يزال بالماء وبأى شيء أزاله من غير الماء . فان كان في خف أو نعل فان كان يابسا أجزأ فيه الحلك فقط ، وان كان رطبا لم يجزىء الا الغسل بأى شيء غسل *

وقال مالك : ازالة ذلك كله ليس فرضا ، ولا يزال الا بالماء . وقال الشافعي :

ازالته فرض ولا يزال الا بالماء *

قال علي : قال الله تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وقال تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وبالضرورة ندري انه لا يمكن الانفكاك من دم البراغيث ولا من دم الجسد ، فاذا ذلك كذلك فلا يلزم من غسله الا ما لا حرج فيه ولا عسر مما هو في الوسع *

وفرق بعضهم بين دم ماله نفس سائلة ودم ماله ليس له نفس سائلة ، وهذا خطأ لانه قول لم يأت به قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا قياس *

وفرق بعضهم بين الدم المسفوح وغير المسفوح وتعلقوا بقوله تعالى (أو دما مسفوحا)

(م ١٤ - ج ١ المحلى)

وقد قال تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير) فعم تعالى كل دم وكل ميتة ، فكان هذا شرعاً زائداً على الآية الأخرى ، ولم يخص تعالى من تحريم الميتة ما لها نفس سائلة مما لا نفس سائلة لها * .

وتعلق بعضهم في الدرهم البغلي بحديث ساقط ، ثم لو صح لكان عليهم . لأن فيه الاعادة من قدر الدرهم . بخلاف قولهم . وقال بعضهم : قيس على الدبر ، ف قيل لهم : فهلا قسموه على حرف الاحليل ومخرج البول وحكمهما في الاستنجاء سواء . وقد تركوا قياسهم هذا إذ لم يروا ازالة ذلك من الجسد بما يزال به من الدبر . وأما من لم ير غسل ذلك فرضاً فالسنن التي أوردناها مخالفة لقوله . وبالله تعالى التوفيق

١٢٥ - مسألة - والمذى تطهيره بالماء يغسل مخرجه من الذكر وينضح بالماء ما مس منه الثوب . قال مالك يغسل الذكر كله ■

حدثنا احمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن عبد الله بن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا يحيى بن يحيى ثنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن سليمان بن يسار عن المقداد بن الاسود « ان على بن أبي طالب أمره أن يسأل الله رسول الله ﷺ عن الرجل اذا دنا من امرأته فخرج منه المذى (١) ، قال فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال اذا وجد أحدكم ذلك فلينضح فرجه (بالماء) (٢) وليتوضأ وضوءه للصلاة حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن مفرج ثنا ابن السكن ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أبو الوليد - هو الطيالسي - ثنا زائدة عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب قال : « كنت رجلاً مذاء فأمرت رجلاً يسأل النبي ﷺ لمسكان ابنته فسأل فقال : توضأ واغسل ذكرك » *

حدثنا حماد بن احمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا

(١) في الموطأ ص (١٤) : ■ اذا دنا من أهله فخرج منه المذى ماذا عليه ؟ قال علي : فان عندي ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أستحي أن أسأله ، قال المقداد : فسألت « النخ
(٢) الزيادة من الموطأ ، وفي اليمنية ■ فليغسل ذكره » وما هنا هو الموافق للموطأ

بكر بن حماد ومحمد بن وضاح قال بكر ثنا مسدد ثنا حماد بن زيد، وقال ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال ثنا اسماعيل بن علية ويزيد بن هرون، ثم اتفق حماد واسماعيل ويزيد كلهم عن محمد بن اسحاق ثنا سعيد بن عبيد بن السباق عن أبيه عن سهل بن حنيف قال حماد في حديثه «كنت ألقى من المذي شدة فسكنت أكثر الغسل منه» ثم اتفقوا كلهم قال: «سألت رسول الله ﷺ عن المذي فقال: يكفيك منه الوضوء» قلت: أرايت ما يصيب ثوبى منه؟ قال: تأخذ كفاً من ماء فتنضح ثوبك حيث ترى أنه أصابه» (١)

قال على: غسل مخرج المذي من الذكر يقع عليه اسم غسل الذكر، كما يقول القائل اذا غسله: غسلت ذكرى من البول، فزيادة ايجاب غسل كله شرع لادليل عليه، وقال بعضهم: في ذلك تقليص (٢) فيقال له: فعانوا ذلك بالقوابض من العقاقير اذن فهو أبلغ *

وهذا الخبر يرد على أبي حنيفة قوله: ان النجاسات لا تزال من الجسد الا بالماء وتزال من الثياب بغير الماء. فان تعلقوا بأن عائشة رضى الله عنها كانت تجيز إزالة دم الحيض من الثوب بالريق، قيل لهم فان ابن عمر كان يجيز مسح الدم من المحاجم بالحصى دون غسل، ولا حجة إلا فيما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم *

١٢٦ - مسألة وتطهير الاناء اذا كان لكتابي من كل ما يجب تطهيره منه بالماء وعلى كل حال اذا لم يجد غيرها - سواء علمنا فيه نجاسة أو لم نعلم - بالماء، فان كان اناء مسلم فهو طاهر، فان تيقن فيه ما يلزم اجتنابه فبأي شيء أزاله كائنا ما كان من

(١) رواه أيضا أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة. قال الترمذي «هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه الا من حديث محمد بن اسحاق في المذي مثل هذا. وقد اختلف أهل العلم في المذي يصيب الثوب. فقال بعضهم لا يجوز الا الغسل، وهو قول الشافعي واسحاق، وقال بعضهم: يجوزئه النضح، وقال احمد أرجو أن يجوزئه النضح بالماء» ج ١ ص ٢٤. وفي اسناد الحديث محمد بن اسحاق وهو قد يدلس ولكنه صرح بالتحديث فهو اذن حجة (٢) هذا القائل هو الطحاوي

الطاهرات الا أن يكون لحم حمار أهلي أو ودكه أو شحمه أو شيئاً منه فلا يجوز أن يطهر الا بالماء ولا بد *

حدثنا يونس بن عبد الله بن مغيث ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن محمد بن بشر ثنا سعيد بن أبي عروبة عن أيوب السختماني عن أبي قلابة عن أبي ثعلبة الخشني أنه قال : « يا بني الله انا بأرض أهل كتاب نحتاج فيها الى قدورهم وأنيتهم » فقال عليه السلام : لا تقر بوها ما وجدتم بدأ » فإذا لم تجدوا بدأ فاعسلوها بالماء واطبخوها واشربوا (١) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عباد وقتيبة قال ثنا حاتم — هو ابن اسماعيل — عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خيبر (ثم ان الله تعالى فتحها عليهم) (٢) فلما أمسى الناس (مساء) (٣) اليوم الذي فتحت عليهم أوقدوا نيراناً كثيرة ، فقال رسول الله ﷺ : ماهذه النيران على اى شيء توقدون » قالوا : على لحم قال : (على) (٤) اى لحم ؟ قالوا (على) (٤) لحم الحمر الإنسية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أهريقوها واكسروها فقال رجل : يا رسول الله اونهريقها ونفسلها (٥) قال : أو ذاك » *

(١) رواه أيضا البخاري ومسلم وغيرها بمعناه

(٢) هذه الجملة ليست من لفظ الحديث في صحيح مسلم وإنما هي من

المؤلف اختصاراً لقصة الفتح

(٣) زيادة من مسلم

(٤) لفظ « على » في الموضعين لم يوجد في صحيح مسلم

(٥) الذي في مسلم « فقال رجل أو يهريقوها ويفسلوها » وفي شرحه

المطبوع بهامشه في الاستانة : هكذا رواية مسلم بالجزم أي وليهريقوها ويفسلوها ، فالفعل مجزوم بلام الامر المحذوفة عند القائلين بمجواز حذفها مطرداً في نحو قولك : قل له يفعل ، وقول الشاعر — محمد فقد تقسك كل نفس — أي لتفقد

قال علي: قد قدمنا أن كل غسل أمر به في الدين فهو تطهير، وكل تطهير فلا يكون إلا بالماء . وبالله تعالى التوفيق *

ولا يجوز أن يقاس تطهير الاناء من غير ما ذكرناه من الحر الاهلية على تطهيره من لحوم الحمر لان النصوص اختلفت في تطهير الآنية من الكلب ومن لحم الحمار فليس القياس على بعضها أولى من القياس على بعض ، لو كان القياس حقاً ، ولا يجوز أن يضاف الى ما حكم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يحكم ، لانه يكون قولاً عليه ما لم يقل ، او شرعاً في الدين ما لم يأذن به الله تعالى . والوقوف عند اوامره عليه السلام أولى من الوقوف عند الدرهم البغلي . وتلك الفروق الفاسدة . وبالله تعالى التوفيق *

١٢٧ - مسألة - فإن وقع في الاناء كلب اى اناء كان واى كلب كان - كلب صيده او غيره صغيراً او كبيراً - فلفرض اهراق ما في ذلك الاناء كأننا ما كان ثم يغسل بالماء سبع مرات ولا بد أولاً من بالتراب مع الماء ولا بد ، وذلك الماء الذى يطهر به الاناء طاهر حلال ، فان اكل الكلب في الاناء ولم يبلغ فيه او أدخل رجله او ذنبه أو وقع بكله فيه لم يلزم غسل الاناء ولا هرق ما فيه البتة وهو حلال طاهر كله كما كان ، وكذلك لو وقع الكلب في بقعة في الارض اوفى يد انسان اوفى مالا يسمى اناء فلا يلزم غسل شيء من ذلك ولا هرق ما فيه . والولوغ هو الشرب فقط ^(١) فلو مس

حتى جعلوا منه قوله تعالى (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا) أي ليقيموا وينفقوا . أو هو مجزوم لوقوعه في جواب أمر محذوف تقديره أو قل لهم أهريقوها واغسلوها يهريقوها وينسلوها اه

(١) كل هذا تغال ومبالغة في التمسك بالظاهر بدون نظراى معاني الشريعة وما يتفق مع المعقول . فما حرم الله شيئاً الا وهو قدر مؤذ ، ولا حكم بنجاسة شيء الا وكان مما تتجنبه الطباع النقية . وازالة النجاسات واجب معقول المعنى فمن العجيب اذن أن يفرق ابن حزم بين أكل الكلب من الاناء وبين شربه ! بل الاعجب أن يفرق بين الشرب وبين وقوع الكلب كله في الاناء !! والكلب قدر بكل حال ، وقد ثبت من الطب الحديث أنه يحمل كثيراً من الامراض

لعاب الكلب او عرقه الجسد او الثوب او الاناء او متاعا ما او الصيد :- ففرض ازالة ذلك بما ازاله ماء كان أو غيره ، ولا بد من كل ما ذكرنا الا من الثوب فلا يزال الا بالماء *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا علي بن حجر السعدي ثنا علي بن مسهر أنا الاعمش عن ابي رزين وابي صالح عن ابي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا ولغ الكلب في اناء احدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرار » *

وبه الى مسلم ثنا زهير بن حرب ثنا اسماعيل بن ابراهيم عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « طهور إناء احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسله سبع مرات اولاهن بالتراب » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا شعبة ثنا أبو التياح عن مطرف ابن عبد الله بن الشخير عن ابن مغفل قال : « أمر (١) رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب ثم قال : ما لهم ولها ؟ فرخص في كلب الصيد و (في) (٢) كلب الغنم وقال عليه السلام : اذا ولغ الكلب في الاناء فاغسلوه سبع مرات والثامنة عفروه بالتراب » (٣) قال علي : فأمر عليه السلام بهرق ما في الاناء اذا ولغ فيه الكلب . ولم يخص شيئاً من شيء : ولم يأمر عليه السلام باحتساب ما ولغ فيه في غير الاناء ، بل نهى عن اضاءة المال ، وقد جاء هذا الخبر بروايات شتى ، في بعضها : « والسابعة بالتراب » وفي بعضها : « احداهن بالتراب » وكل ذلك لا يختلف معناه . لان الاولى هي بلا

الحيثية ينقلها للانسان ، والتوقي منه ضرورى ، وهذا مصدق لما نفهم من معاني الشريعة في هذا الباب . والنظافة من الايمان

(١) الذي في أبي داود « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر » الخ

(٢) زيادة من أبي داود

(٣) رواه أيضا مسلم والنسائي وابن ماجه

شك احدى الغسلات ، وفي لفظة «الاولى» بيان أيتهن هي ، فمن جعل التراب في أولاهن فقد جعله في احدىهن بلا شك واستعمل اللفظتين معاً ، ومن جعله في غير أولاهن فقد خالف أمر رسول الله ﷺ في أن يكون ذلك في أولاهن وهذا لا يحل ، ولا شك ندري أن تعفيره بالتراب في أولاهن تطهير ثامن الى السبع غسلات . وان تلك الغسلة سابقة لسايرهن اذا جعلن . وبهذا تصح الطاعة لجميع الفاظه عليه السلام الماثورة في هذا الخبر ، ولا يجزيء بدل التراب غيره ، لأنه تعدل لحد رسول الله صلى الله عليه وسلم (١)

والماء الذي يغسل به الاناء طاهر . لانه لم يأت نص باجتنابه ، ولا شريعة الا ما أخبرنا بها عليه السلام ، وما عدا ذلك فهو مما لم يأذن الله تعالى به ، والماء حلال شربه طاهر فلا يحرم الا بأمر منه عليه السلام (٢)

وأما ما أكل فيه الكلب أو وقع فيه أو دخل فيه بعض أعضائه فلا غسل في ذلك ولا هرق لأنه حلال طاهر قبل ذلك بيقين — ان كان مما أباحه الله تعالى من المطاعم والمشارب وسائر المباحات — فلا ينتقل الى التحريم والتنجيس الا بنص لا بدعوى *

وأما وجوب ازالة لعاب الكلب وعرقه في أى شيء كان فلا ن الله تعالى حرم كل ذى ناب من السباع ، والكلب ذو ناب من السباع . فهو حرام ، وبعض الحرام حرام بلا شك ، ولعابه وعرقه بعضه فهما حرام ، والحرام فرض ازالته واجتنابه (٣)

(١) ثبت في الطب ان بعض ما في لعاب الكلب من الامراض لا علاج له الا بذلك بالتراب

(٢) معاذ الله أن يكون هذا الماء طاهراً وهو مما دل قوله صلى الله عليه وسلم « طهور اناء أحدكم » على نجاسته بمعناه الظاهر الذي لا يحتاج الى تأويل وهو ماء قدر مستنكر

(٣) اذن أفليس ما أكل منه الكلب من طعام أو وقع فيه من شراب أو دخل فيه بعض أعضائه بقي فيه شيء من لعابه أو عرقه أو نتنه ويحرم تناوله وتجب اراقته لذلك ؟ اللهم غفرا

ولم يجوز أن يزال من الثوب الا بالماء لقول الله تعالى (وثيابك فطهر) وقد قلنا ان التطهير لا يكون الا بالماء وبالتراب عند عدم الماء *

ومن قال بقولنا في غسل ما ولغ فيه الكلب سبعاً أبو هريرة ، كما حدثنا يونس ابن عبد الله ثنا أبو بكر بن احمد بن خالد ثنا أبي ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا اسماعيل - هو ابن عليم - عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : اذا ولغ الكلب في الاناء غسل سبع مرات أولاً من أو احداهن بالتراب والهر مرة ، وروينا عن الحسن البصري : اذا ولغ الكلب في الاناء أهرقه واغسله سبع مرات ، وبه يقول ابن عباس وعروة بن الزبير وطاوس وعمر بن دينار ، وقال الاوزاعي : ان ولغ الكلب في اناء فيه عشرة أقساط ^(١) ابن يهريق كاه ويغسل الاناء سبع مرات احداهن بالتراب ، فان ولغ في ماء في بقعة صغيرة مقدار ما يتوضأ به انسان فهو طاهر ، ويتوضأ بذلك الماء ويغسل لعاب الكلب من الثوب ومن الصيد *

قال علي : قول الاوزاعي هو نفس قولنا ، وبهذا يقول - يعني غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعاً احداهن بالتراب - احمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وأبو عبيد وأبو ثور وداود وجملة أصحاب الحديث *

وقال الشافعي كذلك إلا انه قال : ان كان الماء في الاناء خمسمائة رطل لم يهريق ولولوغ الكلب فيه ، ورأى هرق ما عدا الماء وان كثر ، ورأى أن يغسل من ولوغ الخنزير في الاناء سبعاً كما يغسل من الكلب ، ولم يرد ذلك في ولوغ شيء من السباع ولا غير الخنزير أصلاً *

قال علي : وهذا خطأ لان عموم أمر رسول الله ﷺ في الأمر بهرقه أولى أن يتبع ، واما قياس الخنزير على الكلب خطأ ظاهر - لو كان القياس حقاً - لأن الكلب بعض السباع

(١) في اللسان « كل مقدار فهو قسط في الماء وغيره » وفيه أيضاً ■ والقسط الكوز عند أهل الامصار والقسط مكيال وهو نصف صاع ، والفرق ستة أقساط. المبرد : القسط أربعمائة واحد وثمانون درهما «

لم يحرم إلا بعموم تحريم لحوم السباع فقط ، فكان قياس السباع وما ولغت فيه على الكلب الذى هو بعضها ، والتى يجوز أكل صيدها اذا علمت - : أولى من قياس الخنزير على الكلب ، وكما لم يجوز أن يقاس الخنزير على الكلب في جواز اتخاذه وأكل صيده ، فكذلك لا يجوز أن يقاس الخنزير على الكلب في عدد غسل الاناء من ولوغه ، فكيف والقياس كله باطل *

وقال مالك في بعض أقواله : يتوضأ بذلك الماء وتردد (١) في غسل الاناء سبع مرات ، مرة لم يره ومرة رآه ، وقال في قول له آخر : يهرق الماء ويغسل الاناء سبع مرات ، فان كان لبنا لم يهرق ولكن يغسل الاناء سبع مرات ويؤكل ما فيه ، ومرة قال : يهرق كل ذلك ويغسل الاناء سبع مرات *

قال على : هذه تفاريق ظاهرة الخطأ . لا النص اتبع في بعضها ، ولا القياس اطردها فيها ، ولا قول أحد من الصحابة أو التابعين رضى الله عنهم قلد فيها ■ وروى عنه أنه قال : اني لأراه عظيماً أن يعتمد الى رزق من رزق الله فيهرق من أجل كلب ولغ فيه *

قال على : فيقال لمن احتج بهذا القول : أعظم من ذلك أن تخالف أمر الله على لسان نبيه ﷺ يهرقه . وأعظم مما استعظمتموه أن يعتمد الى رزق من رزق الله فيهرق من أجل عصفور مات فيه بغير أمر من الله يهرقه . فان قالوا : العصفور الميت حرام ، قلنا : نعم لم نخالفكم في هذا ■ ولكن المائع الذى مات فيه حلال ، فتحرىكم الحلال من أجل مماسسته الحرام هو الباطل ، إلا أن يأمر بذلك رسول الله ﷺ فيطاع أمره ■ ولا يتعدى حده ■ ولا يضاف اليه ما لم يقل *

وقال أبو حنيفة : يهرق كل ما ولغ فيه الكلب أى شىء كان كثيراً قل ، ومن توضأ بذلك الماء أعاد الوضوء والصلاوات أبداً ، ولا يغسل الاناء منه إلا مرة *

(١) في التنية « وترجع » وفي المصرية « ويرجع » وكلاهما فيما نظن خطأ ترجح ان صوابه « وتردد » كما يقضى السياق

قال على : وهذا قول لا يحفظ عن أحد من الصحابة ولا من التابعين ، إلا أننا روينا عن إبراهيم أنه قال فيما ولغ فيه السكلب : اغسله ، وقال مرة : اغسله حتى تنقيه ، ولم يذكر تحديداً . وهو قول مخالف لسنة رسول الله ﷺ التي أوردنا ، وكفى بهذا خطأ *

واحتج له بعض مقلديه بأن قال : إن أبا هريرة - وهو أحد من روى هذا الخبر - قد روى عنه أنه خالفه *

قال على : فيقال له : هذا باطل من وجوه ، أحدها : أنه إنما روى ذلك الخبر الساقط عبد السلام بن حرب وهو ضعيف ، ولا مجاهرة أقبح من الاعتراض على ما رواه عن أبي هريرة ابن علية عن أيوب عن ابن سيرين - النجوم الثواقب - بمثل رواية عبد السلام بن حرب (١) ، وثانيها : أن رواية عبد السلام - على

(١) أثر أبي هريرة رواه الطحاوى في معاني الآثار (ج ١ ص ١٣) من طريق عبد السلام بن حرب عن عبد الملك - هو ابن أبي سليمان - عن عطاء عن أبي هريرة ، ورواه الدارقطني في سننه (ص ٢٤ و ٢٥) من طريق اسحق الأزرق وابن فضيل عن عبد الملك ، فبرأ عبد السلام بن حرب من التفرد به ، وعبد السلام ثقة روى له الشيخان ، وأما حكم حفاظ الحديث بالخطأ فيه على عبد الملك بن أبي سليمان قال الدارقطني : « لم يروه هكذا غير عبد الملك عن عطاء » وقال البيهقي في سننه الكبرى (١ : ٢٤٢) « وقد روى حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة فتواه بالسمع كما رواه » وفي ذلك دلالة على خطأ رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة في الثلاث وعبد الملك لا يقبل منه ما يخالف فيه الثقات ■

وقال ابن حجر في الفتح : « ثبت أنه - يعني أبا هريرة - أفتى بالغسل سبعا ، ورواية من روى عنه موافقة لروايته أرحح من رواية من روى عنه مخالفتها ، من حيث الاسناد ومن حيث النظر ، أما النظر فظاهر ، وأما الاسناد فالموافقة وردت من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه ■ وهذا من أصح الاسانيد ■ وأما المخالفة فمن رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء

نحسبها - (١) إنما فيها أنه يغسل الاناء ثلاث مرات ، فأيحصلوا إلا على خلاف السنة وخلاف ما اعترضوا به عن أبي هريرة ، فلا النبي ﷺ اتبعوا ، ولا أبا هريرة الذي احتجوا به قلدوا . وثالثها : أنه لو صح ذلك عن أبي هريرة لما حل أن يعترض بذلك على ما رواه عن النبي ﷺ ، لأن الحجة إنما هي في قول رسول الله ﷺ لا في قول أحد سواه (٢) ، لأن الصحاب قد ينسى ما روى وقد يتأول فيه ، والواجب إذا وجد مثل هذا أن يضعف ما روى عن الصحاب من قوله ، وأن يغلب عليه ما روى عن النبي ﷺ ، لا أن تضعف ما روى عن النبي ﷺ ونقلب عليه ما روى عن الصحاب . فهذا هو الباطل الذي لا يحل ، ورابعها : أنه حتى لو صح عن أبي هريرة خلاف ما روى - ومعاذ الله من ذلك - فقد رواه من الصحابة غير أبي هريرة وهو ابن مغفل ولم يخالف ما روى .

وقال بعضهم : إنما كان هذا إذا أمر بقتل الكلاب ، فلما نهى عن قتلها نسخ ذلك قال علي : وهذا كذب بحت لوجهين ، أحدهما : لأنه دعوى فاضحة بلا دليل ، وقفوا ما لا علم لقائله به . وهذا حرام . والثاني : أن ابن مغفل روى النهي عن قتل الكلاب والامر بغسل الاناء منها سبعا في خبر واحد معاً . وقد ذكرناه قبل . وأيضا : فإن الأمر بقتل الكلاب كان في أول الهجرة ، وإنما روى غسل الاناء منها سبعا أبو هريرة وابن مغفل ، وإسلامهما متأخر *

وقال بعضهم : كان الأمر بغسل الاناء سبعا على وجه التغليظ .

قال علي : يقال لهم : أبحق أمر النبي عليه السلام في ذلك وبما تلزم طاعته فيه أم أمر بباطل وبما لا مؤونة في معصيته في ذلك ؟ فإن قالوا : بحق وبما تلزم طاعته فيه ، فقد أسقطوا شعبهم بذكر التغليظ . وأما القول الآخر فالقول به كفر مجرد لا يقوله مسلم *

عنه ، وهو دون الاول في القوة بكثير « ، وعبد الملك ثقة ثبت حجة أخرج له مسلم « وإنما أنكروا عليه تفرد عن عطاء بنجر الشفمة لاجار ، وما هذا بقادح في صحة روايته ، ولعله أخطأ أو نسي أبو هريرة حين أفتى بالثلاث .

(١) في اليمنية « تحسينها »

(٢) في اليمنية « غيره »

وقال بعضهم : قد جاء أثر بأنه إنما أمر بقتلها لأنها كانت تروع المؤمنين . قيل له : لسنا في قتلها ! إنما نحن في غسل الاناء من ولوغها ، مع أن ذلك الأثر ليس فيه إلا ذكر قتلها فقط ، وهو أيضاً موضوع لآفة من رواية الحسين بن عبيد الله العجلي (١) وهو ساقط ■

وشغب بعضهم فذكر الحديث الذي فيه المغفرة للبغى التي سقت الكلب بخفها قال على : وهذا عجب جداً ، لأن ذلك الخبر كان في غيرنا ، ولا تلزمنا شريعة من قبلنا . وأيضاً : فمن لهم أن ذلك الخف شرب فيه ما بعد ذلك ، وأنه لم يقبل ، وأن تلك البغى عرفت سنة غسل الاناء من ولوغ الكلب ؟ ولم تكن تلك البغى نبية فيحتاج بفعلها ، وهذا كله دفع بأراح ، وخبط يجب أن يستحي منه * ويجزى غسل من غمسه وإن كان غير صاحبه ، لقوله عليه السلام : « فاغسلوه » فهو أمر عام *

قال على : فإن أنكروا علينا التفريق بين ما ولغ الكلب فيه وبين ما أكل فيه أو وقع فيه أو أدخل فيه عضواً من أعضائه غير لسانه . قلنا هم : لا نكرة على من قال ما قال رسول الله ﷺ ، ولم يقل ما لم يقل عليه السلام ولم يخالف ما أمر به نبيه عليه السلام ، ولا شرع ما لم يشرعه عليه السلام في الدين . وإنما النكرة على من أبطل الصلاة بما زاد على الدرهم البغلي في الثوب من دم الدجاج فأبطل به الصلاة . ولم يبطل الصلاة بثوب غمس في دم السمك ، ومن أبطل الصلاة بقدر الدرهم البغلي في الثوب من خرق الدجاج وروث الخيل ، ولم يبطلها بأقل من ربع الثوب من بول الخيل وخرق الغراب ، وعلى من أراق الماء بلغ فيه الكلب ، ولم يرق اللبن إذا ولغ فيه الكلب . وعلى من أمر بهرق خمسمائة رطل غيرأوقية من ماء وقع فيه درهم من لعب كلب ، فإن وقع فيه رطل من لعب الكلب كان طاهراً لا يراق منه شيء (٢) فهذه

(١) الحسين هذا قال الدارقطني : كان يضع الحديث .

(٢) الكلام هنا ناقص سقط منه شيء ويظهر أن صوابه : فإن كان خمسمائة رطل ووقع فيه رطل من لعب الكلب . الخ لأنه يريد بهذا الرد على الشافعية الذين يذهبون إلى أن الماء لا ينجس إذا كان قلتين ، وفسروهما بخمسمائة رطل .

في النكرات حقاً لا ما قلنا . وبالله تعالى تقييد *

١٢٨ - مسألة - فإن ولغ في الاناء الهر لم يهرق مافيه، لكن يؤكل أو يشرب أو يستعمل، ثم يغسل الاناء بالماء مرة واحدة فقط، ولا يلزم إزالة لعابه مما عدا الاناء والثوب بالماء لكن بما أزاله ومن الثوب بالماء فقط *

حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الله الظاهلي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا أحمد بن عمرو البزار ثنا عمرو بن علي الصبري ثنا أبو عاصم الضحاك ابن مخلد ثنا قرة بن خالد عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: « إذا ولغ الكلب في الاناء فاغسله سبع مرات والهر مرة (١) »

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا زيد بن الحباب ثنا مالك بن أنس أخبرني اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الانصاري عن حميدة بنت عبيد بن رافع (٢) عن كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ولد أبي قتادة: « أنها صبت لأبي قتادة ماء يتوضأ به، فجاءت هرة تشرب فأصغى لها الاناء فجعلت أنظر، فقال: أتعجبين يا ابنة أخي! قال رسول الله ﷺ: إنها ليست بنجس إنما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات (٣) »

قال علي: فوجب غسل الاناء ولم يجب اهراق مافيه لأنه لم ينجس، ووجب

(١) هذا الحديث رواه أيضاً الترمذي والدارقطني والحاكم وغيرهم، وقد رجح حفاظ الحديث أن قوله « والهر مرة » موقوف من كلام أبي هريرة، وأوضحنا ذلك فيما علقناه على التحقيق في المسئلة رقم ١٦

(٢) حميدة - بضم الحاء - بنت عبيد - بضم العين - بن رفاع بن رافع بن مالك الانصاري. وأخطأ يحيى الليثي في روايته الموطأ عن مالك فقال « حميدة - بفتح الحاء - بنت أبي عبيدة بن فروة »

(٣) رواه أيضاً الشافعي وأحمد والدارمي وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني وصححه البخاري والعقيلي والدارقطني والبيهقي والحاكم ووافقه الذهبي، وقال الترمذي « حديث حسن صحيح »

غسل اصابه من الثوب ، لأن الهر ذوناب من السباع فهو حرام ، وبعض الحرام حرام ، وليس كل حرام نجسا ، ولا نجس الا ما سماه الله تعالى أو رسوله نجسا ، والحرير والذهب حرام على الرجال وليساً بنجسين ■ وقال الله تعالى : (وثيابك فطهر) .

وقال أبو حنيفة : يهرق ما ولغ فيه الهر ولا يجزىء الوضوء به ، ويفسل الاناء مرة (١) ، وهذا خلاف كلام رسول الله ﷺ من رواية أبي قتادة . وقال مالك والشافعي : يتوضأ بما ولغ فيه الهر ولا يغسل منه الاناء . وهذا خلاف أمر رسول الله ﷺ من رواية أبي هريرة . ومن أمر بفسل الاناء من ولوغ الهر أبو هريرة وسعيد بن المسيب والحسن البصرى وطاوس وعطاء ، إلا أن طاوساً وعطاء جعلاه بمنزلة ما ولغ فيه الكلب . ومن أباح أن يستعمل ما ولغ فيه الهر أبو قتادة وابن عباس وأبو هريرة وأم سلمة وعلى وابن عمر - باختلاف عنه - ، فصح قول أبي هريرة كقولنا نصاً . والحمد لله رب العالمين

١٢٩ - مسألة - وتطهير جلد الميتة أى ميتة كانت - ولو أنها جلد خنزير أو كلب أو سبع أو غير ذلك - : فانه بالدباغ - بأى شيء دبغ - طاهر ، فإذا دبغ حل بيعه والصلاة عليه ، وكان كجلد ما ذكرى مما يحل أكله ■ إلا أن جلد الميتة المذكور لا يحل أكله بحال ، حاشا جلد الانسان ، فانه لا يحل أن يدبغ ولا أن يسلخ ، ولا بد من دفنه وإن كان كافراً . وصوف الميتة وشعرها ووريشها ووبرها حرام قبل الدباغ حلال بعده ، وعظمها وقرنها مباح كاله لا يحل أكله ، (٢) ولا يحل بيع الميتة ولا الانتفاع بعصياها ولا شعماها ■

حدثني أحمد بن قاسم ثنا أبى قاسم بن محمد بن قاسم ثنا جدى قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن اسماعيل الترمذى ثنا الحميدى ثنا سفيان - هو ابن عيينة - ثنا زيد بن أسلم أنه سمع عبد الرحمن بن وعلة المصرى يقول : سمعت ابن عباس يقول : سمعت

(١) هذا النقل خطأ . قال في الهداية : « وسؤر الهرة طاهر مكروه ، وعن أبى يوسف انه غير مكروه »

(٢) في المصرية ■ حرام كله ولا يحل بيعه ■

رسول الله ﷺ يقول : « إنما أهاب دبع فقد طهر » (١) ■

حدثنا حماد بن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس قال : « مر رسول الله ﷺ على شاة لمولاة لميمونة ميتة فقال : أفلا انتفغتم باهابها ! قالوا : وكيف وهي ميتة يا رسول الله ؟ قال : إنما حرم لحمها » (٢) .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا قتيبة بن سعيد ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة (٣) : « ان رسول الله ﷺ مر على شاة ملقاة » فقال : لمن هذه ؟ قالوا : لميمونة ، قال : ما عليها لو انتفغت باهابها ! قالوا انها ميتة ، قال : إنما حرم الله أكلها .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ، وأبو بكر بن أبي شيبه وعمرو الناقد وابن أبي عمر كلهم عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال : « تصدق على مولاة لميمونة بشاة فماتت ، فر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : هلا أخذتم اهابها فدبغتموه فانتفغتم به » فقالوا : انها ميتة ، فقال : إنما حرم أكلها »

حدثنا حماد بن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق أرنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس : « أخبرني ميمونة أن شاة ماتت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا دبغتم إهابها ! »

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا عبيد الله

(١) رواه أيضا مسلم واحمد والنسائي وابن ماجه والترمذى وابن حبان في صحيحه والدارقطني وغيرهم .

(٢) رواه أيضا البخاري ومسلم وأصحاب السنن .

(٣) سقط من اليعنبة ذكر ميمونة وصار فيها من حديث ابن عباس وهو خطأ ■ وما هنا هو الصواب الموافق للمصرية وللمن النسائي (ج ٢ ص ١٩٠-١٩١)

ابن سعيد ثنا معاذ بن هشام الدستوائي حدثني أبي عن قتادة (١) عن الحسن عن الجون بن قتادة عن سلمة بن الحباق: « أن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك دعا بماء من عند امرأة فقالت: ما عندى الا في قربة لى ميتة، قال: أليس قد دبت بها؟ قالت بلى. قال: فان دباغها ذكاتها. »

حدثنا أحمد بن محمد الجسوري ثنا أحمد بن الفضل الدينوري ثنا محمد بن جرير الطبري ثنا محمد بن حاتم ثنا هشيم عن منصور بن زاذان عن الحسن ثنا جون بن قتادة التميمي (٢) قال: « كنا مع رسول الله ﷺ - فقال في حديث ذكره - : فان دباغ الميتة طهورها » قال على : جون وسلمة لها صحبة (٣)

(١) في المصرية « معاذ بن هشام الدستوائي ثنا قتادة » والصواب ما في اليمنية وهو الموافق لسنن النسائي (٢ : ١٩١)

(٢) في اليمنية « التميمي » وهو خطأ . انظر التهذيب والاصابة

(٣) حديث سلمة بن الحباق رواه أيضا ابو داود والبيهقي وابن حبان والحاكم، وقال ابن حجر اسناده صحيح ، ورواه البغوي وابن منده وابن قانع من حديث الحسن بن جون قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم . الخ قال البغوي : « هكذا حدث به هشيم لم يجاوز به جون بن قتادة وليست لجون صحبة » واتفق حفاظ الحديث على أن هشيم أخطأ في هذا الحديث . قال الحافظ ابن حجر : « واعتبر أبو محمد بن حزم بظاهر اسناد هشيم فروى من طريق الطبري عن محمد بن محمد بن حاتم عن هشيم فذكره . وقال : هذا حديث صحيح وجون قد صحت صحبته . وتمقيته أبو بكر بن مفلح فقال : هذا خطأ لجون رجل تابعي مجهول ، لا يعرف من روى عنه الا الحسن ، وروايته لهذا الحديث انما هي عن سلمة بن الحباق ، أخطأ فيه محمد بن حاتم . قلت ولم يصب في نسبته للخطأ فيه الى محمد بن حاتم . وأما قوله ان جونا مجهول فقد قاله أبو طالب والاثرم عن احمد ابن حنبل . وقال أبو الحسن بن البراء عن علي بن المديني : جون معروف وان كان لم يرو عنه الا الحسن ، وعده في موضع آخر في شيوخ الحسن المجهولين . وقد روى جون بن قتادة أيضا عن الزبير بن العوام وشهد معه المجلس » اهـ من الاصابة (ج ١ ص ٢٨٤) باختصار

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا قنينة بن سعيد ثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح عن جابر ابن عبد الله أنه سمع رسول الله ﷺ يقول عام الفتح وهو بمكة : ■ ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة (١) والخنزير والاصنام ، فقيل يا رسول الله : أرأيت شحوم الميتة فإنه يطلى بها السفن وتدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس ؟ قال لا : هو حرام (فقال رسول الله ﷺ عند ذلك) (٢) : قاتل الله اليهود ، ان الله لما حرم عليهم شحومها أجهلوه (٣) ثم باعوه فأكلوا ثمنه .

قال علي : ذهب أحمد بن حنبل الى انه لا يحل استعمال جلد الميتة وان دبغ ■ وذكر ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا محمد ابن قدامة ثنا جرير عن منصور عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن عكيم قال : « كتب اليما رسول الله ﷺ ألا تستنفعوا (٤) من الميتة باهاب ولا عصب ■ .

قال علي : هذا خبر صحيح (٥) ولا يخالف ما قبله ، بل هو حق ، لا يحل أن ينفع من الميتة باهاب الا حتى يدبغ ■ كما جاء في الاحاديث الأخر ، إذ ضم أقواله عليه السلام بعضها لبعض فرض ، ولا يحل ضرب بعضها ببعض ، لانها كلها حق

(١) هنا في اليمينية زيادة « والدم ■ ولا توجد في سنن النسائي (٢ : ١٩٢)

(٢) الزيادة التي بين القوسين من النسائي

(٣) في النسائي « الشحوم جهلوه ■ وأجل الشحم وجملة أذابه واستخرج دهنه ، وجملة أفصح من أجل . قاله في اللسان

(٤) كذا في المصرية وفي اليمينية « تنفعوا ■ وفي النسائي (٢ : ١٩٢)

■ تستمنعوا ■

(٥) كلا ، بل هو حديث مضطرب أو مرسل ، لان عبد الله بن عكيم

— بضم المين وفتح الكاف — ليس صحابيا . ولم يسمعه ابن أبي ليلى منه ، وقد أوفينا الكلام عليه في حواشينا على التحقيق في المسئلة ١٧

(م ١٦ - ج ١ - الحلى)

من عند الله عز وجل . قال الله تعالى: (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى) وقال تعالى: (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيراً) . وروى عن عائشة أم المؤمنين باسناد في غاية الصحة: «دباغ الاديم ذكاته» (١) وهذا عموم لكل أديم ، وعن ابن عباس عن أم المؤمنين ميمونة: انها دبغت جلد شاة ميتة فلم تزل تنبذ فيه حتى بلى . وعن عمر بن الخطاب : دباغ الاديم ذكاته .

وقال ابراهيم النخعي - في جلود البقر والغنم تموت فتدبغ - : إنها تباع وتلبس ، وعن الأوزاعي اباحة بيعها ، وعن سفيان الثوري اباحة الصلاة فيها ، وعن الليث بن سعد اباحة بيعها . وعن سعيد بن جبير في الميتة : دباغها ذكاتها . وأباح الزهري جلود النمر . واحتج بما جاء عن النبي ﷺ في جلد الميتة . وعن عمر بن عبد العزيز وعروة ابن الزبير وابن سيرين مثل ذلك *

وقال أبو حنيفة : جلد الميتة اذا دبغ وعظامها وعصبها وعقبها وصوفها وشعرها ووبرها وقرنها لا بأس بالاتفاق بكل ذلك . وبيعه جائز ، والصلاة في جلدها اذا دبغ جائز ، أى جلد كان حاشا جلد الخنزير *

وقال مالك : لا خير في عظام الميتة ، وهى ميتة ، ولا يصلى فى شئ من جلود الميتة وإن دبغت ، ولا يحل بيعها أى جلد كان ، ولا يستقى فيها ، لكن جلود ما يؤكل لحمه اذا دبغت جائز القعود عليها وأن يغربل عليها . وكره الاستقاء فيها بآخرة لنفسه . ولم يمنع عن ذلك غيره . ورأى جلود السباع اذا دبغت مباحة للجلوس والغرلة . ولم ير جلد الحمار وان دبغ يجوز استعماله ، ولم ير (٢) استعمال قرن (٣) الميتة ولا سننها ولا ظلفها ولا ريشها ، وأباح صوف الميتة وشعرها ووبرها ، وكذلك ان أخذت من حي *

وقال الشافعى : يتوضأ في جلود الميتة اذا دبغت أى جلد كان ، إلا جلد كلب

(١) رواه الدارقطنى مرفوعاً بلفظ : « طهور كل أديم دباغه » وقال « اسناد حسن كلام ثقات » ورواه النسائي وابن حبان والطبراني والبيهقى .

(٢) في اليمينية . ولم يحز .

(٣) في اليمينية « جلد » وما هنا أظهر .

أو خنزير، ولا يطهر بالدباغ لا صوف ولا شعر ولا وبر ولا عظم ولا قرن ولا سن ولا ريش، إلا الجلد وحده فقط *

قال على : أما اباحة أبي حنيفة العظم والعقب من الميتة خطأ، لأنه خلاف الأثر الصحيح الذي أوردنا : « ألا نتفع من الميتة باهاب ولا عصب » وجاء الخبر باباحة الاهاب اذا دبغ « فبقى العصب على التحريم، والعقب عصب بلا شك، وكذلك تفرقه بين جلود السباع والميتات وجلد الخنزير خطأ، لأن كل ذلك ميتة محرم، ولا نعلم هذه التفاريق ولا هذا القول عن أحد قبله .

وأما تفريق مالك بين جلد مايؤكل لحمه وبين جلد ما لا يؤكل لحمه خطأ، لأن الله تعالى حرم الميتة كما حرم الخنزير ولا فرق، قال الله تعالى : (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير) ولا فرق بين كبش ميت وبين خنزير ميت عنده ولا عندنا ولا عند مسلم في التحريم، وكذلك فرقه بين جلد الحمار وجلد السباع خطأ، لأن التحريم جاء في السباع كما جاء في الحمير ولا فرق، والعجب أن أصحابه لا يجيزون الانتفاع بجلد الفرس اذا دبغ « ولحمه اذا ذكى حلال بالنص، ويجيزون الانتفاع بجلد السمك اذا دبغ، وهو حرام لا تعمل فيه الذكاة بالنص، وكذلك منعه من الصلاة عليها اذا دبغت خطأ « لأنه تفريق بين وجوه الانتفاع بلا نص قرآن ولا سنة ولا قول صاحب ولا تابع ولا قياس « ولا نعلم هذا التفريق عن أحد قبله .

وأما تفريق الشافعي بين جلود السباع وجلد الكلب والخنزير خطأ، لأن كل ذلك ميتة حرام سواء، ودعواه أن معنى قوله عليه السلام : « اذا دبغ الاهاب فقد طهر » - : ان معناه عاد الى طهارته خطأ « وقول بلا برهان، بل هو على ظاهره أنه حينئذ طهر « ولا نعلم هذا التفريق عن أحد قبله ■

قال على : أما كل ما كانت على الجلد من صوف أو شعر أو وبر فهو بعد الدباغ طاهر كله لا قبل الدباغ، لأن النبي ﷺ قد علم أن على جلود الميتة الشعر والريش والوبر والصوف، فلم يأمر بازالة ذلك ولا أباح استعمال شيء من ذلك قبل الدباغ، وكل ذلك قبل الدباغ بعض الميتة حرام « وكل ذلك بعد الدباغ طاهر ليس ميتة « فهو حلال حاشا أسكاه، واذا هو حلال فلباسه في الصلاة وغيرها وبيع كل ذلك داخل في الانتفاع

الذى أمر به رسول الله ﷺ ، فان أزيل ذلك عن الجلد قبل الدباغ لم يجوز الانتفاع بشيء منه ، وهو حرام ، إذ لا يدخل الدباغ فيه ، وان أزيل بعد الدباغ فقد طهر ، فهو حلال بعد كسائر المباحات حاشاً أكله فقط *

وأما العظم والريش والقرن فكل ذلك من الحلى بغض الحلى ، والحلى مباح ملكه (١) وبيعه إلا مامنع من ذلك نص ، وكل ذلك من الميتة ميتة ، وقد صح تحريم النبي ﷺ بيع الميتة ، وبعض الميتة ميتة ، فلا يحل بيع شيء من ذلك ، والانتفاع بكل ذلك جائز ، لقوله عليه السلام : « إنما حرم أكلها » فأباح ما عدا ذلك إلا ما حرم باسمه من بيعها والادهان بشحونها ، ومن عصبها ولحمها *

وأما شعر الخنزير وعظمه فخرام كله ، لا يحل أن يمتلك ولا أن ينتفع بشيء منه ، لأن الله تعالى قال : (أولم خنزيرفانه رجس) والضمير راجع الى أقرب مذكور ، فالخنزير كله رجس ، والرجس واجب اجتنابه ، بقوله تعالى : (رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) حاشا الجلد فانه بالدباغ طاهر ، بعموم قوله عليه السلام : « وأما أهاب دبغ فقد طهر » *

قال على : وأما جلد الانسان فقد صح نهى رسول الله ﷺ عن المثلة ، والسلخ أعظم المثلة ، فلا يحل التمثيل بكافر ولا مؤمن ، وصح أمره عليه السلام بالقاء قتلى كفار بدر في القليب ، فوجب دفن كل ميت كافر ومؤمن . والله تعالى التوفيق *

١٣٠ - مسئلة - وإناء الخمر إن تخللت الخمر فيه فقد صار طاهراً يتوضأ فيه ويشرب وإن لم يغسل ، فان أهرقت أزيل أثر الخمر - ولا بد - بأى شيء من الطاهرات أزيل ، ويظهر الاناء حينئذ سواء كان نفاراً أو عوداً أو خشباً أو نحاساً أو حجراً أو غير ذلك .

أما الخمر فمحرمه بالنص والاجماع المتيقن ، فواجب اجتنابها ، قال تعالى : (إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) فإذا تخللت الخمر أو خللت فأنخل حلال بالنص طاهر *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا

(١) فى الجنة « لا مباح أكله وبيعه »

عثمان بن أبي شيبة ثنا معاوية بن هشام ثنا سفيان - هو الثوري - عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ : « نعم الا دام الخيل ^(١) » فعم عليه السلام ولم يخص . واخلى لبس خمرآ . لان الحلال الطاهر غير الحرام الرجس بلا شك ، فاذن لا خمر هنا لك أصلاً ، ولا أثر لها في الاناء ، فليس هنا لك شيء يجب اجتنابه وإزالته ، وأما اذا ظهر أثر الخمر في الاناء فهي هنا لك بلا شك . وإزالتها واجتنابها فرض ، ولا نص ولا إجماع في شيء ما بعينه تزال به . فصيح أن كل شيء أزيلت به فقد أديننا ما علينا من واجب إزالتها . والحمد لله رب العالمين . وإذا أزيلت فلاناء طاهر ، لأنه ليس هنالك شيء يجب اجتنابه من أجله * .

١٣١ مسألة - والمتي طاهر في الماء كن أو في الجسد أو في الثوب ولا تجب إزالته ، والبصاق مثله ولا فرق .

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاغرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري وسفيان بن عيينة كلاهما عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن همام بن الحارث قال : « أرسلت عائشة أم المؤمنين الى ضيف لها تدعوه فقالوا : هو يغسل جنابة في ثوبه ، قالت ولم يغسله ؟ لقد كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ » . فأنكرت رضي الله عنها غسل المني .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا احمد بن جواس ^(٢) الحنفى أبو عاصم ثنا ابو الاحوص عن شبيب بن غرقدة ^(٣) عن عبد الله بن شهاب الخولاني قال : « كنت نازلاً على عائشة فاحتلمت في ثوبي فغمستهما في الماء فرأيتني جارية لعائشة فأخبرتني فبعثت الى عائشة : ما حملك على ما صنعت بشوييك ؟ قلت : رأيت ما يرى النائم في منامه ، قالت : هل رأيت فيهما شيئاً ؟ قلت : لا ، قالت : فلو رأيت شيئاً غسلته . لقد رأيتني واني لأحكه من ثوب رسول الله ﷺ يابساً بظفري . »

(١) رواه أيضاً الترمذى وابن ماجه ، ورواه الترمذى من حديث عائشة

(٢) بالجمع المفتوحة وتشديد الواو وآخره سين مهملة .

(٣) بفتح الفين المعجمة واسكان الراء .

فهذه الرواية تبين كذب من تخرص بلا علم، وقال: كانت تفركه بالماء.

حدثنا حماد ثنا عباس بن اصبع ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا احمد بن زهير بن حرب ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد بن سلمة ثنا حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم عن الاسود بن يزيد ان عائشة قالت: « كنت أفرك المتى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصلى فيه » وقد رواه أيضا علقمة بن قيس والحارث بن نوفل عن عائشة مسنداً ، وهذا تواتر، وصح عن سعد بن أبي وقاص انه كان يفرك المتى من ثوبه ، وصح عن ابن عباس في المتى يصيب الثوب: هو بمنزلة النخام والبراق امسحه باذخرة أو بخرقه ، ولا تغسله ان شئت الا أن تقدره أو تكره أن يرى في ثوبك ، وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأبي ثور وأحمد بن حنبل وأبي سليمان وجميع أصحابهم .

وقال مالك: هو نجس ولا يجرىء الا غسله بالماء ، وروينا غسله عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وأنس وسعيد بن المسيب

وقال أبو حنيفة: هو نجس، فان كان في الجسد منه أكثر من قدر الدرهم البغلى لم يجرىء في ازالته غير الماء . فان كان قدر الدرهم البغلى فأقل أجزأت ازالته بغير الماء ، فان كان في الثوب أو النعل أو الخف منه أكثر من قدر الدرهم البغلى . فان كان رطباً لم يجرىء الا غسله بأى مائع كان . فان كان يابساً أو كان قدر الدرهم البغلى فقل (١) وان كان رطباً أجزأ مسحه فقط ، وروينا عن ابن عمر انه قال: ان كان رطباً فاغسله وان كان يابساً فحته .

قال علي: واحتج من رأى نجاسة المتى بحديث رويناه من طريق سليمان بن يسار عن عائشة: « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفصل المتى وكنت أغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم » . وقالوا: هو خارج من مخرج البول فيمنجس لذلك ، وذكروا حديثاً رويناه من طريق أبي حذيفة عن سفيان الثوري . مرة قال: عن الاعمش ، ومرة قال: عن منصور ، ثم استمر ، عن ابراهيم عن همام بن الحارث

(١) أين جواب الشرط ؟ لعله سقط من النسخ

عن عائشة في النبي : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بحته »
قال علي : وهذا لا حجة لهم فيه . أما الصحابة رضى الله عنهم فقد روينا عن
عائشة وسعد وابن عباس مثل قولنا ، واذا تنازع الصحابة رضى الله عنهم فليس
بعضهم أولى من بعض ، بل الرد حينئذ واجب الى القرآن والسنة . وأما حديث
سليمان بن يسار فليس فيه أمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم بفعله ولا بآزله ولا
بأنه نجس ، وإنما فيه أنه عليه السلام كان يغسله ، وأن عائشة كانت تغسله ، وأفعاله عليه السلام ليست
على الوجوب ، وقد حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا
الفربري ثنا البخاري ثنا مالك بن اسماعيل ثنا زهير - هو ابن معاوية - ثنا حميد ثنا
عن أنس بن مالك : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في القبلة فحكها (١)
بيده ورثى كراهيته لذلك (٢) » . فلم يكن هذا دليلاً عند خصومنا على نجاسة النخامة ،
وقد يغسل المرء ثوبه مما ليس نجساً . وأما حديث سفيان فإما انفرد به أبو حذيفة
موسى بن مسعود النهدي ، بصرى ضعيف مصحف كثير الخطأ ، روى عن سفيان
البواطل ، قال أحمد بن حنبل فيه : هو شبه لاشيء ، كأن سفيان الذي يحدث عنه
أبو حذيفة ليس سفيان الذي يحدث عنه الناس (٣)

- (١) في الاصلين (فحكه) وصححه من البخاري (ج ١ - ص ٦٤)
(٢) في البخاري « فرثى منه كراهية أو رثى كراهيته لذلك وشدته عليه »
(٣) حديث عائشة الذي رواداً أبو حذيفة أخرجه ابن الجارود في المنتقى (ج ١ - ص ٧١)
(ص ٧٢) ونصه : « حدثنا محمد بن يحيى واحمد بن يوسف قال ثنا أبو حذيفة قال ثنا
سفيان عن منصور عن ابراهيم عن همام بن الحارث قال : كان ضيف عند عائشة
رضى الله عنها فأجنب فجعل يغسل ما أصابه ، فقالت عائشة رضى الله عنها : كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بحته » وهو اسناد صحيح كما قال ابن حجر
في التلخيص (ج ١ ص ١٩١) وقال : « وهذا الحديث قد رواد مسلم من هذا
الوجه بلفظ : لقد رأيتني أحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسماً
بظفري . ولم يذكر الأمر » فالحديث له أصل صحيح ، وأبو حذيفة ثقة أخرج
له البخاري ، وقال أبو حاتم « صدوق معروف بالثوري ولكن كان يصحف »

وأما قولهم : إنه يخرج من مخرج البول ، فلاحجة في هذا ، لأنه لاحكم للبول ما لم يظهر ، وقد قال الله تعالى : (من بين فرث ودم لبنا خالصا) فلم يكن خروج اللبن من بين الفرث والدم منجساً له ، فسقط كل ما تعلقوا به . والله تعالى التوفيق *
وقال بعضهم : يفسله رطبا على حديث سليمان بن يسار ، ويحكه يابسا على سائر الأحاديث . قال علي : وهذا باطل ، لأنه ليس في حديث سليمان أنه كان رطبا ، ولا في سائر الأحاديث أنه كان يابسا ، إلا في حديث الخولاني وحده ، فحصل هذا القائل على الكذب والتحكم ، اذ زاد في الاخبار ما ليس فيها
قال علي : وقد قال بعضهم : معنى : « كنت أفركه » أى بلأء . قال علي : وهذا كذب آخر وزيادة في الخبر ، فكيف وفي بعض الأخبار - كما أوردنا - : « يابسا بظفري » . قال علي : ولو كان نجسا لما ترك الله تعالى رسوله ﷺ يصلي به ، ولا خبره كما أخبره إذ صلى بنعليه وفيهما قدر نخلهما . وقد ذكرناه قبل هذا بأسناده . والله تعالى التوفيق *

١٣٢ - مسألة - واذا أحرقت العذرة أو الميئة أو تغيرت فصارت رمادا أو ترابا ، فكل ذلك طاهر . ويتيمم بذلك التراب . برهان ذلك ان الاحكام انما هي على ما حكم الله تعالى بها فيه مما يقع عليه ذلك الاسم الذي به خاطبنا الله عز وجل . فاذا سقط ذلك الاسم فقد سقط ذلك الحكم . وانه غير الذي حكم الله تعالى فيه . والعذرة غير التراب وغير الرماد . وكذلك الحمر غير الخلل . والانسان غير الدم الذي منه خلق . والميئة غير التراب

وقال ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ٢ ص ٥٥) « كان كثير الحديث ثقة ان شاء الله تعالى ، وكان حسن الرواية عن عكرمة بن عمار وزهير بن محمد وسفيان الثوري ، ويذكرون أن سفيان كان تزوج أمه حين قدم البصرة » مات في جمادى الآخرة سنة ٢٢٠ . وكلمة أحمد فيه لعلمها لما جاء به من أحاديث عن سفيان لا يعرفها غيره ، وليس هذا قدحا فيه ، وقد قال أحمد حين سئل عنه - أما من أهل الصدق فنعم . »

١٣٣ - مسألة - ولعاب المؤمنين من الرجال والنساء - الجنب منهم والحائض وغيرهما - ولعاب الخيل وكل ما يؤكل لحمه ، وعرق كل ذلك ودمعه ، وسور كل ما يؤكل لحمه - : طاهر مباح الصلاة به ■

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا علي بن عبد الله ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - ثنا حميد ثنا بكر عن أبي رافع عن أبي هريرة : « أن النبي ﷺ لقيه في بعض طرق المدينة وأبو هريرة جنب (١) » قال فانحنست منه (٢) فذهبت فاغتسلت ثم جئت (٣) فقال : أين كنت يا أبا هريرة ؟ قال : كنت جنباً فكرهت أن أجالسك وأنا على غير طهارة ، قال : سبحان الله ! ان المؤمن لا ينجس ■

قال علي : وكل ما يؤكل لحمه فلا خلاف في انه طاهر ، قل الله تعالى (ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) فكل حلال هو طيب ، والطيب لا يكون نجساً بل هو طاهر ، وبعض الطاهر طاهر بلا شك ■ لأن الكل ليس هو شيئاً غير أعضائه إلا أن يأتي نص بتحريم بعض الطاهر فيوقف عنده كالدم والبول والرجيع ■ ويكون مستثنى من جملة الطاهر ■ ويبقى سائرهما على الطهارة . وبالله تعالى التوفيق ■

١٣٤ - مسألة - ولعاب الكفار من الرجال والنساء - المكتائب وغيرهم - نجس كله ، وكذلك العرق منهم والدمع ، وكل ما كان منهم ، ولعاب كل ما لا يحل أكل لحمه من طائر أو غيره ، من خنزير أو كلب أو هر أو سبع أو فأر ، حاشا الضبع فقط ■ وعرق كل ما ذكرنا ودمعه - : حرام واجب اجتنابه *

برهان ذلك قول الله تعالى (إنما المشركون نجس) وبيقين يجب أن بعض النجس نجس ■ لأن الكل ليس هو شيئاً غير أعضائه ، فإن قيل : ان معناه نجس

(١) في البخاري (ج ١ ص ٤٥) : « وهو جنب »

(٢) في الاصلين « عنه » وصححه من البخاري

(٣) في البخاري : « فذهب فاغتسل ثم جاء » . وانحنس أى مضى مستخفياً

من الخنوس وهو الاتقباض والاستخفاء

الدين ، قيل : هبكم أن ذلك كذلك ، أوجب من ذلك أن المشركين طاهرون ؟
 حاش لله من هذا ، وما فهم قط من قول الله تعالى (إنما المشركون نجس) مع قول
 نبيه صلى الله عليه وسلم « ان المؤمن لا ينجس » ان المشركين طاهرون ، ولا عجب
 في الدنيا أعجب ممن يقول فيمن نص الله تعالى : أنهم نجس : إنهم طاهرون . ثم
 يقول في المنى الذي لم يأت قط بنجاسته نص - : انه نجس ، ويكفى من هذا القول
 سماعه . ونحمد الله على السلامة *

فان قيل : قد أبيع لنا نكاح الكتبايات ووطؤهن ، قلنا : نعم فأبي دليل في
 هذا على أن لعابها وعرقها ودمعها طاهر ؟ فان قيل : انه لا يقدر على التحفظ من
 ذلك ، قلنا : هذا خطأ ، بل يفعل فيما مسه من لعابها وعرقها مثل الذي يفعل اذا مسه
 بولها أو دمها أو مائية فرجها ولا فرق . ولا حرج في ذلك ، ثم هبك أنه لو صح لهم
 ذلك في نساء أهل الكتاب . من أين لهم طهارة رجالهم أو طهارة النساء والرجال من
 غير أهل الكتاب ؟ فان قالوا : قلنا ذلك قياساً على أهل الكتاب ، قلنا : القياس كله
 باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لان أول بطلانه أن عاتهم في
 طهارة الكتبايات جواز نكاحهن ، وهذه العلة معدومة باقرارهم في غير الكتبايات .
 والقياس عندهم لا يجوز إلا بعلّة جامعة بين الحكمين ، وهذه علة مفرقة لا جامعة
 والله تعالى التوفيق (١) *

(١) القول بنجاسة بدن الكافر وعرقه وريقه الخ قول شاذ لم أعرفه روى
 عن أحد من العلماء إلا ما نقله ابن كثير في تفسيره (ج ٤ ص ٣٧٢) عن بعض أهل
 الظاهر ولعله يريد المؤلف « وإلا ما نقله الطبري في تفسيره (ج ١٠ ص ٧٤) عن الحسن
 « لا تصافوهم فمن صافوهم فليقتولوا » ومن العجب العجيب أن ينسب أبو حيان
 في النهر بها مش البحر (ج ٥ ص ٢٧) للطبري القول بنجاسة أعيانهم ! والطبري انما
 ذكره قولاً عن أناس ، وحكى أنه مذنب لابن عباس من غير وجه حميد فذكره
 ذكره ، والمؤلف انما أتى بمغالطات زعمها أدلة ، وقد أباح الله للمؤمنين طعام
 أهل الكتاب ومثوا كلهم ، ولن يخلو هذا من آثارهم . وزواج الكتبايات يدعو
 الى مخالطتهم ثم مخالطة ، مما لا يمكن معه الاحتراز عن ريقهن وعرقهن في بدن

وأما كل ما لا يحل أكله فهو حرام بالنص ، والحرام واجب اجتنابه ، وبعض
الحرام حرام ، وبعض الواجب اجتنابه واجب اجتنابه ، وروينا من طريق شعبة عن
قتادة عن أبي الطفيل قال سمعت حذيفة بن أسيد (١) يقول عن الدجال : « ولا
يسخرله من المطايا الا الحمار فهو رجس على رجس » (٢) وقد قال احمد بن حنبل :
غرق الحمار نجس *

وأما استثناء الضيع فلما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحق ثنا ابن
الاعرابي ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن ميمون بن مهران عن
ابن عباس قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع

لما مؤمن وثوبه وفراشه » والآية ظاهرة في أن المراد نجاستهم المعنوية من جهة
لا اعتقاد الباطل ، وعدم الحرص على الطهارات وانهم ، لا يتحرزون من
النجاسات. قال السيد الأمير الصنعاني فما علقه على هامش المحلى : « وقوله تعالى :
(انما المشركون نجس) ليس المراد به المعنى الشرعي بل الاستقذار وعدم أهليتهم
قربان المسجد الحرام » ولفظ « نجس » في اللغة مشترك بين معان ، والقرائن
هنا تدل أنه أريد به أن المشركين مستقذرون مبعدون عن بيوت الله
لما معهم من نجاسة الاعتقاد والهيبة الاوثان ، فيقصون عن أشرف مكان ، ويبعدون
عن أفضل متعبدات أهل الايمان »

(١) بفتح الهمزة وكسر السين المهملة

(٢) لم اجد هذا اللفظ ، ولكن وجدت حديث حذيفة بن أسيد مرفوعا
في خروج الدجال ، رواه مسلم (ج ٢ ص ٣٦٧) من طريق شعبة عن فرات القزاز
عن أبي الطفيل ، ورواه أبو داود (ج ٤ ص ١٩٢) من طريق أبي الأحوص وهناد
عن فرات عن أبي الطفيل ، ورواه الطيالسي (ص ١٤٣) عن المسعودي عن فرات
عن أبي الطفيل ، فاتفق هذه الطرق يرجح عندي أن ذكر قتادة هنا خطأ من
الناسخين في الاصلين وأن صوابه « فرات القزاز » ، وإن كان قتادة يروي
أيضا عن أبي الطفيل ويروي عنه شعبة .

وعن كل ذي مخلب من الطير» (١) * وبه الى أبي داود ثنا محمد بن عبد الله الخزازي ثنا جرير بن حازم عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي عمار عن جابر بن عبد الله قال : « سألت رسول الله ﷺ عن الضبع ، فقال : هو صيد ويجعل فيه كبش اذا صاده المحرم » (٢) *

١٣٥ - مسألة - وسؤر كل كافر أو كافرة وسؤر كل ما يؤكل لحمه أو لا يؤكل لحمه من خنزير أو سبع أو حمار أهلى أو دجاج مخلى أو غير مخلى - اذا لم يظهر هنالك للعاب ما لا يؤكل لحمه أثر - فهو طاهر حلال ، حاشا ما ولغ فيه الكلب فقط ، ولا يجب غسل الاناء من شيء منه حاشا ما ولغ فيه الكلب والهر فقط *

برهان ذلك : ان الله تعالى حكم بطهارة الطاهر وتنجس النجس وتحريم الحرام وتحليل الحلال ، وذم (٣) أن تتعدى حدوده . فكل ما حكم الله تعالى انه طاهر فهو طاهر ، ولا يجوز أن يتنجس بملاقاة النجس له ، لان الله تعالى لم يوجب ذلك ولا رسوله صلى الله عليه وسلم . وكل ما حكم الله تعالى أنه نجس فانه لا يطهر بملاقاة الطاهر له ، لان الله تعالى لم يوجب ذلك ولا رسوله صلى الله عليه وسلم . وكل ما أحله الله تعالى فانه لا يحرم بملاقاة الحرام له ، لان الله تعالى لم يوجب ذلك ولا رسوله صلى الله عليه وسلم . وكل ما حرمه الله تعالى فانه لا يحل بملاقاة الحلال له ، لان الله تعالى لم يوجب ذلك ولا رسوله صلى الله عليه وسلم . ولا فرق بين من ادعى أن الطاهر يتنجس بملاقاة النجس . وان الحلال يحرم بملاقاة الحرام . وبين من عكس الامر فقال : بل النجس يطهر بملاقاة الطاهر ، والحرام يحل بملاقاة الحلال . وكلا القولين باطل . بل كل ذلك باق على حكم الله عز وجل فيه ، الا أن يأتي نص بخلاف هذا في شيء ما فيوقف عنده ، ولا يتعدى الى غيره . فاذا شرب كل ما ذكرنا في اناء أو أكل أو أدخل فيه عضوا منه أو وقع فيه فسؤره حلال طاهر ولا يتنجس بشيء مما ماسه من الحرام أو النجس ، إلا أن

(١) رواه مسلم (ج ٢ ص ١١٠) وابن ماجه (ج ٢ ص ١٥٣) ونسبه الممتق أيضا للنسائي ولم أجده فيه

(٢) رواه الترمذى والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذى : حسن صحيح

(٣) في الجنية « وحرّم »

يظهر بعض الحرام في ذلك الشيء وبعض الحرام حرام كما قدمنا . حاشى الكلب والهر ، فقد ذكرنا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم . والحمد لله رب العالمين *

وقال أبو حنيفة : إن شرب في الاناء شيء من الحيوان الذي يؤكل لحمه فهو طاهر ، والوضوء بذلك الماء جائز ، الفرس والبقر والضأن وغير ذلك سواء . وكذلك أسار جميع الطير ، وما أكل لحمه ولم يؤكل لحمه منها ، والدجاج المحلى وغيره ، فإن الوضوء بذلك الماء جائز وأكرهه ، وأكل أسارها حلال . قال : فإن شرب في الاناء مالا يؤكل لحمه من بغل أو حمار أو كلب أو هر أو سبع أو خنزير فهو نجس ، ولا يجوز الوضوء به ، ومن توضأ به أعاد أبداً ، وكذلك إن وقع شيء من لعابها في ماء أو غيره ، قال : وهذا ومالا يؤكل لحمه من الطير سواء في القياس ، ولكنني أدع القياس وأستحسن * قال علي : هذا فرق فاسد . ولا نعلم أحداً قبله فرق هذا الفرق ، ولئن كان القياس حقاً ، فلقد أخطأ في تركه الحق ، وفي استحسان خلاف الحق ، ولئن كان القياس باطلاً ، فلقد أخطأ في استعمال الباطل حيث استعمله ودان به *

وقال بعض القائلين : حكم المائع حكم اللحم المماس له .

قال علي : هذه دعوى بلا دليل . وما كان هكذا فهو باطل ، وأيضاً فإن كان أراد أن الحكم لها واحد في التحريم ، فقد كذب ، لأن لحم ابن آدم حرام . وهم لا يجرمون ما شرب فيه أو أدخل فيه لسانه ، وإن كان أراد في النجاسة والطهارة ، فمن له بنجاسة الحيوان الذي لا يؤكل لحمه مادام حياً ؟ ولا دليل له على ذلك ، ولا يكون نجسا إلا ما جاء النص بأنه نجس ، والأفلو كان كل حرام نجسا لكان ابن آدم نجسا * وقال مالك : سؤر الحمار والبغل وكل مالا يؤكل لحمه طاهر كسؤر غيره ولا فرق . قال : وأما ما أكل الجيف - من الطير والسباع - فإن شرب من ماء لم يتوضأ به وكذلك الدجاج التي تأكل النتن ، فإن توضأ به لم يعد إلا في الوقت . فإن شرب شيء من ذلك في لبن فإن تبين في منقاره قدر لم يؤكل ، وأما ما لم يرف منقاره فلا بأس . قال ابن القاسم صاحبه : يتوضأ به إن لم يجد غيره ويتيمم . إذا علم أنها تأكل النتن ، وقال مالك : لا بأس بلعاب الكلب ■

قال علي : إيجابه الاعادة في الوقت خطأ على أصله ، لأنه لا يخلو من أن يكون

أدى الطهارة والصلاة كما أمر * أو لم يؤدهما كما أمر ، فإن كان أدى الصلاة والطهارة كما أمر فلا يحل له أن يصلي ظهرين ليوم واحد في وقت واحد ، وكذلك سائر الصلوات ، وإن كان لم يؤدهما كما أمر فالصلاة عليه أبدا ، وهي تؤدي عنده بعد الوقت *

وقد قال بعض المتعصبين له - اذ سئل بهذا السؤال - فقال : صلى ولم يصل ، فلما أنكر عليه هذا ذكر قول الله تعالى : (وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى) قال أبو محمد علي : وهذا الاحتجاج بالآية في غير موضعها أقبح من القول المموه له بذلك ، لأن الله تعالى أخبر أن رسوله ﷺ لم يرم اذ رمى ، ولكنه تعالى هو رماها ، فهذا البائس الذي صلى ولم يصل ، من صلاها عنه ؟ فلا بد للصلاة - ان كانت موجودة منه - من أن يكون لها فاعل ، كما كان للرمية رام ، وهو الخلاق عز وجل ، اذ وجود فعل لا فاعل له محال وضلال ، وليس من أقوال أهل التوحيد ، وإن كانت الصلاة التي أمر بها غير موجودة منه فليصلها على أصلهم أبدا *

وأما قول ابن القاسم : انه ان لم يجذ غيره يتوضأ به ويقيم اذا علم أنها تأكل للثنتين : فمتناقض لانه إما ماء وإما ليس ماء ، فإن كان ماء فانه لئن كان يجزىء الوضوء به اذا لم يجذ غيره ، فانه يجزىء وان وجد غيره ، لانه ماء ، وان كان لا يجزىء اذا وجد غيره * فانه لا يجزىء اذا لم يجذ غيره ان كان ليس ماء ، لانه لا يعوض من الماء الا التراب ، وادخال النيم في ذلك خطأ ظاهر ، لأن التيمع لا يحل مادام يوجد ماء يجزىء به الوضوء *

وقال الشافعي : سؤر كل شيء من الحيوان - الحلال أكله والحرام أكله - طاهر ، وكذلك لعابه حاشى الكلب والخنزير ، واحتج بقوله هذا بعض أصحابه بأنه قاس ذلك على أسار بنى آدم ولعابهم * فان لحومهم حرام ولعابهم وأسارهم كل ذلك طاهر *

قال علي : القياس كله باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل ، لان قياس سائر السباع على الكلب - الذي لم يحرم إلا أنه من جملة سباعها - وبعموم تحريم الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم لم يحرم كل ذي ناب من السباع فقط فدخل الكلب في جملة هذا النص : ولولاه لكان حلالا - أولى من قياسها على ابن

آدم الذي لا علة تجمع بينه وبينها . لان بنى آدم متعبدون ، والسباع وسائر الحيوان غير متعبدة ، وإنث بنى آدم حلال لذكورهم بالتزويج المباح وبملك اليمين المبيح للوطء ، وليس كذلك انث سائر الحيوان والبان نساء بنى آدم حلال وليس كذلك البان انث السباع والائن . فظهر خطأ هذا القياس بيقين *

فان قالوا : قسناها على الهر ، قيل لهم : وما الذي أوجب أن تقيسوها على الهر دون أن تقيسوها على الكلب ؟ لا سيما وقد قسم التزويج على الكلب ولم تقيسوه على الهر ، كما قسم السباع على الهر . هذا لو سلم لكم أمر الهر . فكيف والنص الثابت - الذي هو أثبت من حديث حميدة عن كبشة - قد ورد مبينا لوجوب غسل الاناء من ولوغ الهر . فهذه مقاييس أصحاب القياس كما ترى . والحمد لله رب العالمين على عظيم نعمه *

١٣٦ - مسألة - وكل شيء مائع - من ماء أو زيت أو سمن أو بان (١) أو ماء ورد أو غسل أو مرق أو طيب أو غير ذلك ، أي شيء كان - : اذا وقعت فيه نجاسة أو شيء حرام يجب اجتنابه أو مينة ، فان غير ذلك لون ما وقع فيه أو طعمه أو ريحه . فقد فسد كله ، وحرم أكاه ، ولم يجز استعماله ولا بيعه . فان لم يغير شيئاً من لون ما وقع فيه ولا من طعمه ولا من ريحه ، فذلك المائع حلال أكله وشربه واستعماله - ان كان قبل ذلك كذلك - والوضوء حلال بذلك الماء . والتطهر به في الغسل أيضاً كذلك . وبيع ما كان جائزاً بيعه قبل ذلك حلال . ولا معنى لتبين أمره ، وهو بمنزلة ما وقع فيه مخاط أو بصاق ، الا أن البائل في الماء التراكد الذي لا يجرى - : حرام عليه الوضوء بذلك الماء والاعتسال به لفرض أو لغيره ، وحكمه التيمم ان لم يجد غيره . وذلك الماء طاهر حلال شر به له ولغيره . ان لم يغير البول شيئاً من أوصافه وحلال الوضوء به والغسل به لغيره (٢) فلو أحدث في الماء أو بال

(١) كذا في الاصلين . والبان شجر له دهن ، والاظهر والانصب أن يكون صوابه « أو لبن »

(٢) هنا بهامش اليمينية ما نصه . هذه المسئلة استوفى المحقق ابن دقيق العيد رحمه الله في شرح الامام البحث فيها مع المصنف وتتبع كلامه فيها . والامام هو كتاب ألفه ابن دقيق العيد في أحاديث الاحكام وشرحه شرحاً وافياً سماه

خارجا منه ثم جرى البول فيه فهو طاهر ، يجوز الوضوء منه والغسل له ولغيره ، الا أن يغير ذلك البول أو الحدث شيئا من أوصاف الماء ، فلا يجوز استعماله أصلا لاله ولا لغيره . وحاشي ما ولغ فيه الكلب ، فانه يهرق ولا بد ، كما قدمنا في بابه ، وحاشي السمن يقع فيه الفأر ميتا أو يموت فيه أو يخرج منه حيا . ذكرّا كان الفأر أو أنثى ، صغيرا أو كبيرا . فانه إن كان ذائبا حين موت الفأر فيه ، أو حين وقوعه فيه ميتا أو خرج منه حيا أهرق كله . ولو أنه الف الف قنطار ، أو أقل أو أكثر . ولم يحل الاتّفاع به . جمد بعد ذلك أو لم يجمد ، وإن كان حين موت الفأر فيه أو وقوعه فيه ميتا جامدا واتصل جموده فان الفأر يؤخذ منه وما حوله ويرمى ، والباقي حلال أكله وبيعه والادهان به ، قل أو كثير . وحاشي الماء فلا يحل بيعه لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك على ما نذكر في البيوع ان شاء الله تعالى .

برهان ذلك : ما ذكرنا قبل من أن كل ما أحل الله تعالى وحكم فيه بأنه طاهر فهو كذلك أبدا ما لم يأت نص آخر بتحريمه أو نجاسته (١) وكل ما حرم الله تعالى أو نجسه فهو كذلك ابدا ما لم يأت نص آخر بإباحته أو تطهيره . وما عدا هذا فهو تعد لحدود الله تعالى . وقال تعالى : (تلك حدود الله فلا تمتدوها) . وقال تعالى : (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام) . وقال تعالى : (قل أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل الله أذن لكم أم على الله تفترون) وصح بهذا يقينا أن الطاهر لا ينجس بملاقة النجس ، وأن

■ الامام ■ قال الادفوي في الطالع السعيد « لو كملت نسخته في الوجود لا غنت عن كل مصنف في ذلك . » ويظهر من كثرة النقول عنه أنه أعم وهو عزيز الوجود لم نسمع بوجوده في عصرنا ، الا أن هذه التعليقة تدل على وجوده بالاقطار اليمنية السعيدة . ونرجو ممن يطلع على كلمتنا هذه من أهل اليمن - بعد طبع الجزء الاول - اذا وحد لديهم هذا الكتاب أو شيء منه أن ينقل ما كتبه ابن دقيق على هذه المسئلة وأن يرسله الينا حبا في خدمة العلم ، لنطبعه في رسالة خاصة نلحقها بالجزء الثاني من المحلى . والتوفيق من الله سبحانه وتعالى .

(١) في اليمنية ■ او النجاسة ■

النجس لا يطهر بملاقاة الطاهر ، وأن الحلال لا يحرم بملاقاة الحرام ، والحرام لا يحل بملاقاة الحلال ، بل الحلال حلال كما كان ، والحرام حرام كما كان ، والطاهر طاهر كما كان والنجس نجس كما كان ، إلا أن يرد نص بأحالة حكم من ذلك ، فسمعاً وطاعة ، وإلا فلا *

ولو تنجس الماء بما يلاقيه من النجاسات ما طهر شيء أبداً ، لأنه كان إذا صب على النجاسة لنفسها يتنجس على قولهم ولا بد ، وإذا تنجس وجب تطهيره ، وهكذا أبداً ، ولو كان كذلك لتنجس البحر والأنهار الجارية كلها ، لأنه إذا تنجس الماء الذى خالطته النجاسة وجب أن يتنجس الماء الذى يماسه أيضاً ، ثم يجب أن يتنجس مامسه أيضاً كذلك أبداً ، وهذا لا مخلص منه *

فإن قالوا في شيء من ذلك : لا يتنجس . تركوا قولهم ورجعوا إلى الحق ، وتناقضوا . وفي إجماعهم معنا على بطلان ذلك وعلى تطهير المخرج والدم في الفم والثوب والجسم — : إقرار بأنه لا نجاسة إلا ما ظهرت فيه عين النجاسة ، ولا يحرم إلا ما ظهر فيه عين المنصوص على تحريمه فقط ، وسائر قولهم فاسد *

فإن فرقوا بين الماء الوارد وبين الذى ترده النجاسة . زادوا في التخليط بلا دليل *

وأما إذا تغير لون الحلال الطاهر — بما مزجه من نجس أو حرام — أو تغير طعمه بذلك ، أو تغير ريحه بذلك ، فإننا حينئذ لا نقدر على استعمال الحلال إلا باستعمال الحرام ، واستعمال الحرام فى الاكل والشرب وفى الصلاة حرام كما قلنا ، ولذلك وجب الامتناع منه ، لا لأن الحلال الطاهر حرم ولا تنجست عينه ، ولو قدرنا على تخليص الحلال الطاهر من الحرام والنجس ، لكان حلالاً بحسبه *

وكذلك إذا كانت النجاسة أو الحرام على جرم طاهر فأزلناها ، فإن النجس لم يطهر والحرام لم يحل ، لكنه زایل الحلال الطاهر ، فقدرنا على أن نستعمله حينئذ حلالاً طاهراً كما كان (١) *

(١) فى المصرية : « كأن كذا كان »

وكذلك اذا استحالت صفات عين النجس أو الحرام ، فبطل عنه الاسم الذي به ورد ذلك الحكم فيه ، وانتقل الى اسم آخر وارد على حلال طاهر - : فليس هو ذلك النجس ولا الحرام . بل قد صار شيئاً آخر ، ذا حكم آخر *

وكذلك اذا استحالت صفات عين الحلال الطاهر ، فبطل عنه الاسم الذي به ورد ذلك الحكم فيه ، وانتقل الى اسم آخر وارد على حرام أو نجس - : فليس هو ذلك الحلال الطاهر ، بل قد صار شيئاً آخر ذا حكم آخر ، كالعصير يصير خمراً ، أو الخمر يصير خلا ، أو لحم الخنزير تأكله دجاجة يستحيل فيها لحم دجاج حلالاً ، وكالماء يصير بولاً ، والطعام يصير عذرة ، والعذرة والبول تدهن بهما الأرض فيعودان ثمرة حلالاً ، ومثل هذا كثير ، وكنقطة ماء تقع في خمر أو نقطة خمر تقع في ماء ، فلا يظهر لشيء من ذلك أثر ، وهكذا كل شيء . والاحكام للاسماء ، والاسماء تابعة للصفات التي هي حد ماهي فيه (١) ، المفرق بين أنواعه *

وأما اباحة بيعه والاستصباح به ، فانما بيع الجرم الحلال . لاما مازجه من الحرام ، وبيع الحلال حلال كما كان قبل . ومن ادعى خلاف ذلك فعليه الدليل *

ومن أجاز بيع المائعات تقع فيها النجاسة والانتفاع بها - : على وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وأبو موسى الأشعري وأبو سعيد الخدري والقاسم وسالم وعطاء والليث وأبو حنيفة وسفيان واسحق وغيرهم *

فان قيل : فان في الناس من يحرم ذلك ، ولا يستجيز أن يأخذه ولو أعطيه بلا ثمن ، فكتمان ذلك غش ، والغش حرام ، والدين النصيحة . قلنا : نعم ، كما أن أكثر الناس لا يستسهل أن يأخذ مائماً وقعت فيه مخطئة مجذوم ، أو ادخل فيه يده ، ولو أعطيه باطلا (٢) ، وهذا عند الجامدين (٣) من خصوصنا لا معنى له ، وليس شيء

(١) في المصرية « التي هي حدود ماهيته »

(٢) كذا في الاصلين ، ولعله يقصد به انه بلا ثمن

(٣) في الجينية « عند الحاضر »

من هذا غشا ، انما الغش ما كان في الدين ، والنصيحة كذلك ■ لافي الظنون الكاذبة
المخالفة لامر الله تعالى *

على أن في القائلين من يقول بأن البصاق نجس من هو أفضل من الارض مملوءة (١)
من مثل من قلده هؤلاء المتأخرون ، كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن
عبد البصير نا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المثني ثنا أبو
عامر العقدي ثنا سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن ربيع بن حراش عن
سلمان — هو الفارسي صاحب رسول الله ﷺ — قال : إذا بصقت (٢) على جلدك
وأنت متوضئ فان البصاق (٢) ليس بطاهر فلا تصلى حتى تغسله ، قال ابن المثني :
وحدثنا مخلد بن يزيد الحراني عن التيمي عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي
قال : البصاق بمنزلة العذرة . ولكن لاحجة في أحد من الناس مع رسول الله ﷺ *
فأما حكم البائل فلما حدثنا أحمد بن القاسم حدثني أبي قاسم بن محمد بن قاسم
ثنا جدي قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح ثنا حامد بن يحيى البلخي ثنا سفيان بن
عيينة عن أيوب — هو السختماني — عن محمد — هو ابن سيرين — عن أبي هريرة أن
رسول الله ﷺ قال : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه » *
حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد
الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن أيوب
عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لا يبولن أحدكم في الماء
الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه » * حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا
أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل
ثنا أبي ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة
قال قال رسول الله ﷺ : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه (٣) » *

(١) كذا في الاصلين ، ولعل الصواب : ممن هو أفضل من ملء الارض من
مثل من قلده الخ

(٢) في المنيمة ■ بزقت ■ و « البزاق »

(٣) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه .

فلو أراد عليه السلام أن ينهى عن ذلك غير البائل لما سكت عن ذلك عجزاً ولا نسياناً ولا تعنيماً لنا بأن يكلفنا علم ما لم يبيده لنا من الغيب (١)، فأما أمر الكلب فقد مضى الكلام فيه ■

وأما السمن فإن حمام بن أحمد ثنا قال ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة

(١) تعالى أبو محمد رحمه الله في التمسك بالظاهر حتى أغرب جداً، وذهب في هذه المسألة مذهباً لا يؤيده عقل ولا يوافقه النقل، وقد رد عليه النووي في المجموع أبلغ رد فقال (ج ١ ص ١١٨ - ١١٩) : « نقل أصحابنا عن داود بن علي الظاهري الأصماني رحمه الله مذهباً عجيباً، فقالوا : انفرد داود بأن قال : لو بال رجل في ماء راكد لم يحجز أن يتوضأ هو منه لقوله صلى الله عليه وسلم ■ لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه » وهو حديث صحيح، قال ويجوز لغيره لأنه ليس بنجس عنده، ولو بال في إناء ثم صبه في ماء أو بال في شط نهر ثم جرى البول إلى النهر ■ قال يجوز أن يتوضأ هو منه، لأنه ما بال فيه بل في غيره ■ قال ولو تغوط في ماء جار جار أن يتوضأ منه ■ لأنه تغوط ولم يبل . وهذا مذهب عجيب وفي غاية الفساد، فهو أشنع ما نقل عنه أن صح عنه رحمه الله . وفساده مقرر عن الاحتجاج عليه، ولهذا أعرض جماعة من أصحابنا المعتنين بذلك الخلاف عن الرد عليه بعد حكايتهم مذهبه، وقالوا : فساده مقرر عن افساده . وقد خرق الاجماع في قوله في الغائط، إذ لم يفرق أحد بينه وبين البول، ثم فرقه بين البول في نفس الماء والبول في إناء يصب في الماء من أعجب الأشياء ! ومن أخصر ما يرد به عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم نبه بالبول على ما في ممناه من التغوط وبول غيره، كما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال في الفأرة تموت في السمن : « ان كان جامداً فالقوها وماحولها » وأجمعوا أن السنور كالقأرة في ذلك، وغير السمن من الدهن كالسمن ■ وفي الصحيح : « اذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله ■ فلو أمر غيره فغسله ■ ان قال داود لا يطهر لكونه ماغسله هو، خرق الاجماع، وان قال يطهر، فقد نظر إلى المعنى وناقض قوله . والله أعلم ■

قال : « سئل رسول الله ﷺ عن الفأرة تقع في السمن قال : اذا كان جامدا فألقيها وما حولها وان كان مائعا فلا تقر به » (١) قال عبد الرزاق : وقد كان معمر يذكره أيضا عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن ميمونة . قال : وكذلك حدثناه ابن عيينة ■

قال علي : الفأرة والحية والدجاجة والحمامة والعرس أسماء كل واحد منها يقع على الذكر في لغة العرب وقوعه على الانثى ■ وفي قوله ﷺ : « ألقيها وما حولها » برهان بأنها لا تكون الامية ، اذ لا يمكن ذلك من الحية ■

فان قيل : فان عبد الواحد بن زياد روى عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة هذا الخبر فقال : ■ وان كان ذائبا أو مائعا فاستصبحوا به أو قال : انتفعوا (٢) به ■ قلنا وبالله تعالى التوفيق : عبد الواحد قد شك في لفظة الحديث ، فصح انه لم يضبطه . ولا شك في أن عبد الرزاق أحفظ لحديث معمر . وأيضا فلم يختلف عن معمر عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة . ومن لم يختلف عليه أحق بالضبط ممن اختلف عليه . وأما الذي نعتمد عليه في هذا فهو أن كلا الروایتين حق ، فأما رواية عبد الواحد فوافقة لما كنا نكون عليه لو لم يرد شيء من هذه الرواية ، لان الاصل اباحة الاتفاف بالسمن وغيره ، لقول الله تعالى : (خلق لكم ما في الارض جميعا) . وأما رواية عبد الرزاق فشرع وارد وحكم زائد ناسخ للاباحة المتقدمة بيقين لا شك فيه . ونحن على يقين من أن الله تعالى لو أعاد حكم المنسوخ وأبطل حكم الناسخ لبين ذلك بيانا يرفع به الاشكال ، قال الله تعالى :

(١) رواه أبو داود (ج ٣ ص ٤٢٩) من طريق عبد الرزاق، وذكره الترمذي معلقا (ج ١ ص ٣٣٢) ونقل عن البخاري انه قال : « هذا خطأ أخطأ فيه معمر قال والصحيح حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة » وحديث ابن عباس عن ميمونة الذي ذكره المؤلف عقب هذا وأشار اليه البخاري رواه البخاري وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه .

(٢) في اليمينية « فاستنفعوا به »

(لتبين للناس منازل اليهم) . فبطل حكم رواية عبد الواحد بيقين لاشك فيه .
وبالله تعالى التوفيق *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا
محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المثني ثنا محمد بن فضيل ثنا عطاء بن السائب
عن ميسرة النهدي (١) عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه - في الفأرة اذا وقعت
في السمن فماتت فيه - قال : ان كان جامدا فاطرحها وما حولها وكل بقيته ، وان كان
ذائبا فاهرقه . قال علي : والمأخوذ مما حولها هو أقل ما يمكن أن يؤخذ وأرقه غلظا ،
لان هذا هو الذى يقع عليه اسم ماحولها ، وأما ما زاد على ذلك فمن المأمور بأكله
والمنهي عن تضييعه *

فان قيل : فقد روى : خذوا مما حولها قدر الكف . قيل : هذا انما جاء
مرسلا من رواية أبي جابر البياضي (٢) - وهو كذاب - عن ابن المسيب فقط ،
ومن رواية شريك بن أبي نمر - وهو ضعيف - عن عطاء بن يسار ، وشريك
ضعيف (٣) ، ولا حجة في مرسل ولورواه الثقات ، فكيف من رواية الضمفاء *
ولا يجوز أن يحكم لغير الفأر في غير السمن ، ولا للفأر في غير السمن ولا لغير الفأرة
في السمن - : بحكم الفأر في السمن ، لأنه لانص في غير الفأر في السمن . ومن المحال
أن يريد رسول الله ﷺ حكما في غير الفأر في غير السمن ثم يسكت عنه ولا يخبرنا به
ويكلمنا الى علم الغيب والقول بما لا نعلم على الله تعالى ، وما يعجز (٤) عليه السلام قط عن أن
يقول لو أراد : اذا وقع النجس أو الحرام في المائع فافعلوا كذا ، حاش لله من أن يدع عليه
السلام بيان ما أمره به تعالى بتبليغه ۝ هذا هو الباطل المقطوع على بطلانه بلاشك *

- (١) هذا منقطع لان ميسرة بن حبيب النهدي متأخر لم يدرك عليا .
(٢) نقل بهامش الجنية عن التقريب . « صدوق يخطئ » وهو خطأ فليس
لابي جابر ذكر في التقريب بل هو في لسان الميزان واممه محمد بن عبد الرحمن
ج ٥ ص ٢٤٤) وهو كذاب كما قال ابن معين وغيره .
(٣) كلاب شريك ثقة روى له الشيخان ووثقه ابن سعد وأبو داود وغيرهما .
(٤) في الجنية « وما عجز »

فان قيل : فانه قد روى أن رسول الله ﷺ سئل عن فأرة وقعت في ودك فقال عليه السلام : « اطرحوها وما حولها إن كان جامداً » قيل : وإن كان مائماً ؟ قال : فانتفعوا به ولا تأكلوه (١) ■ قلنا : هذا لم يروه أحد إلا عبد الجبار بن عمر (٢) ، وهو لا شيء ، ضعفه ابن معين والبخارى وأبو داود والساجى (٣) وغيرهم ، وأيضا فليس فيه الا الفأر في الودك فقط ، وقد قيل : ان الودك في اللغة للسمن والمرق خاصة والدسم للشحم *

وقال أبو حنيفة : ان وقعت خمر أو ميتة أو بول أو عذرة أو نجاسة في ماء راكد نجس كله قلت النجاسة أو كثر ، ووجب ■ رقه كله ولم تجز صلاة من توضأ منه أو اغتسل منه ولم يحل شربه كثر ذلك الماء أو قل ■ الا أن يكون اذا حرك أحد طرفيه لم يتحرك الآخر ، فانه طاهر حينئذ ، وجائز التطهر به وشربه . فان وقعت كذلك في مائع غير الماء حرم أكله وشربه ■ وجاز الاستصباح به والانتفاع به وبيعه . فان وقعت النجاسة أو الحرام في بئر ، فان كان ذلك عصفورا ماتت أو فأرة ماتت فأخرجها فان البئر قد تنجست وطهورها ان يستقى منها عشرون دلو والباقي طاهر . فان كانت دجاجة أو سنورا فأخرجها حين ماتا فطهورها أربعون دلو والباقي طاهر . فان كانت شاة فأخرجت حين ماتت أو بعد ما انتفخت أو تفسخت أو لم تخرج الفأرة ولا العصفور ولا الدجاجة أو السنور إلا بعد الانتفاخ أو الانفساخ ، فطهور البئر أن تنزع . وخذ النزع عند أبي حنيفة وأبي يوسف أن يغلبه الماء ، وعند محمد بن الحسن مائتا دلو . فلو وقع في البئر سنور أو فأر أو حنش فأخرج ذلك وهي أحياء ، فللماء طاهر يتوضأ به ، ويستحب أن ينزع منها عشرون دلو . فلو وقع فيها كلب أو حمار فأخرجها حين فلا بد من نزع البئر حتى يغلبهم الماء . فلو بالت شاة في البئر وجب نزعها حتى يغلبهم قل البول أو كثر .

- (١) الحديث نقله الذهبي في الميزان (ج ٢ ص ٩٢) عن العقيلي بأسناده .
 (٢) هو الأبلئ « بفتح الهمزة واسكان الياء المثناة » قال أبو حاتم ، « منكر الحديث ضعيف ليس محله الكذب » .
 (٣) كذا في الأصلين ، وبهامش المصرية ما يدل على أن في نسخة اصلاح ذلك وجعله ■ والنسائي « وهو الصواب » قال النسائي ضعف عبد الجبار هذا .

وكذلك لو بال فيها بغير عندهم . فلو وقع فيها بعرتان من بعر الابل أو بعر الغنم لم يضرها ذلك . وكذلك لو وقع في الماء خمر حمام أو خمر عصفور لم يضره . قال أبو حنيفة : من توضأ من بئر ثم أخرج منها ميتة فارة أو دجاجة أو نحو ذلك فإن كانت لم تنفسح أعاد صلاة يوم وليلة وإن كانت قد انفسخت أعاد صلاة ثلاثة أيام بلياليها . فإن كان طائراً رآوه وقع في البئر فإن أخرج ولم يتفسخ لم يعيدوا شيئاً وإن أخرج متفسخاً أعادوا صلاة ثلاثة أيام بلياليها . فإن رمي شيء من خمر أو دم في بئر نزلت كلها . فلو رمي في بئر عظم ميتة ، فإن كان عليه لحم أو دم تنجست البئر كلها ، ووجب نزحها ، فإن لم يكن عليه دم أو لحم (١) لم تنجس البئر ، إلا أن يكون عظم خنزير أو شعرة واحدة من خنزير ، فإن البئر كلها تنجس ويجب نزحها ، كان عليهما لحم أو دسم أو لم يكن *

وقال أبو يوسف ومحمد : لو ماتت فأرة في ماء في طست وصب ذلك الماء في بئر ، فإنه ينزح منها عشرون دلواً فقط . فلو توضأ رجل مسلم طاهر في طست طاهر بماء طاهر وصب ذلك الماء في البئر . قال أبو يوسف : قد تنجست البئر وتنزح كلها . وقال محمد بن الحسن : ينزح منها عشرون دلواً كما ينزح من الفأرة الميتة . فلو وقعت فأرة في خابية ماء فماتت فصب ذلك الماء في بئر ، فإن أبا يوسف قال : ينزح منها مثل الماء الذي رمى فيها فقط . وقال محمد بن الحسن : ينزح الاكثر من ذلك الماء أو من عشرين دلواً . وقال أبو يوسف : لو ماتت فأرة في خابية فرميت الفأرة في بئر ورمي الماء في بئر أخرى فإن الفأرة تخرج ويخرج معها عشرون دلواً فقط . ويخرج من الماء من البئر الأخرى مثل الماء الذي رمى فيها وعشرون دلواً زيادة فقط . فلو أن فأرة وقعت في بئر فأخرجت وأخرج معها عشرون دلواً ثم رميت الفأرة وتلك العشرون دلواً معها في بئر أخرى فإنه يخرج الفأرة وعشرون دلواً فقط . قالوا : فلو مات في الماء ضفدع أو ذباب أو زنبور أو عقرب أو خنفساء أو جراد أو نمل أو صرار أو سمك فطفاً أو كل ما لا دم له : فإن الماء طاهر جائز الوضوء به والغسل ، والسمك الطافي عندهم لا يحمل أسكه . وكذلك

(١) في النونية . فإن لم يكن عليه لحم ولا دسم .

إن مات كل ذلك في مائع غير الماء فهو طاهر حلال أكله ، قالوا : فإن ماتت في الماء أوفى مائع غيره حية فقد تنجس ذلك الماء وذلك المائع . لأن لها دما . فإن ذبح كلب أو حمار أو سبع ثم رمى كل ذلك في راكد لم يتنجس ذلك الماء . وإن ذلك اللحم حرام لا يحل أكله ، وهكذا كل شيء الا الخنزير وابن آدم . فانهما وإن ذبحا ينجسان الماء *

قال على : فمن يقول هذه الأقوال - التي كثير مما يأتي به المبرسم أشبه منها - ألا يستحي من أن ينكر على من اتبع أوامر رسول الله ﷺ وموجبات العقول في فهم ما أمر الله تعالى به على لسان نبيه ﷺ . ولم يتعد حدود ما أمر الله تعالى به . ولكن مارأينا سنة مضاعة ، إلا ومعها بدعة مذاعة . وهذه أقوال لو تتبع ما فيها من التخليط لقام في بيان ذلك سفر ضخيم . إذ كل فصل منها مصيبة في التحكم والفساد والتناقض ، وانها أقوال لم يقلها قط أحد قبلهم ، ولا لها حظ من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة . ولا من قياس يعقل ، ولا من رأى سديد . ولا من باطل مطرد . ولكن من باطل متخاذل في غاية السخافة . والعجب أنهم . وهوأ برواية عن ابن عباس وابن الزبير : انهما نزحازمزم من زنجي مات فيها ، وعن علي بن أبي طالب رضى الله عنه وعن ابراهيم النخعي وعطاء والشعبي والحسن وحماد بن أبي سليمان . وسلمة ابن كهيل *

قال علي بن أحمد : وكل ما روى عن هؤلاء الصحابة وهؤلاء التابعين رضى الله عنهم فمخالف لأقوال أبي حنيفة وأصحابه *

أما على فانتا روينا عنه أنه قال في فأرة وقعت في بئر فماتت : انه ينزح ماؤها . وأنه قال في فأرة وقعت في بئر فتقطعت : ينزح (١) منها سبع دلاء . فن كانت الفأرة كيماتها لم تنقطع : ينزح (٢) منها دلو أو دلوان ، فان كانت منقنة : ينزح (٣) من البئر

(١) في اليمنية . ينزح »

(٢) في اليمنية « نزح »

ما يذهب ازج ، وهاتان ازوايتان ليست واحدة منهما قول أبي حنيفة أصلاً*
 وأما الزواية عن ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما فلو صح ذلك عن النبي ﷺ
 لم يجب بذلك فرض نزح البئر مما يقع فيها من النجاسات ، فكيف عن دونه عليه
 السلام ، لأنه ليس فيه أنهما أوجبا نزحها ولا أمرا به ، وإنما هو فعل منهما قد
 يفعلانه عن طيب النفس ، لا على أن ذلك واجب . فبطل تعلقهم بفعل ابن عباس
 وابن الزبير ، وأيضا فإن في الخبر نفسه أنه قيل لابن عباس : قد غلبتنا عين من
 جهة الحجر ، فأعطاهم كساء خز فخشوه فيها حتى نزحوها ، وليس هذا قول أبي حنيفة
 وأصحابه ، لأن حد النزح عند أبي حنيفة أن يغلبهم الماء فقط ، وعند محمد مائتا
 دلو فقط ، وعند أبي يوسف كقول أبي حنيفة : فمن أضل ممن يحتج بخبر - يقضى
 بأنه حجة على من لا يراه حجة - ثم يكون المحتج به أول مخالف لما احتج ! فكيف
 ولو صح أنهما رضي الله عنهما أمرا بنزحها لما كان للحنفيين في ذلك حجة ، لأنه
 لا يجوز أن يظن بهم إلا أن زمزم تغيرت بموت الزنجب ، وهذا قولنا . ويؤيد هذا
 صحة الخبر عن ابن عباس الذي روينا من طريق وكيع عن زكرياء بن أبي زائدة عن
 الشعبي عن ابن عباس : أربع لا تنجس ، الماء والثوب والانسان والارض . وقد روينا
 عن عمر بن الخطاب : ان الله جعل الماء طهوراً *

وأما التابعون المذكورون ، فإن ابراهيم النخعي قال : في الفأرة أربعون دلو ، وفي
 السنور أربعون دلو ، وقال الشعبي : في الدجاجة سبعون دلو ، وقال حماد بن أبي
 سليمان : في السنور ثلاثون دلو ، وفي الدجاجة ثلاثون دلو ، وقال سلمة بن كهيل :
 في الدجاجة أربعون دلو ، وقال الحسن : في الفأرة أربعون دلو ، وقال عطاء : في
 الفأرة عشرون دلو ، وفي الشاة نموت في البئر أربعون دلو ، فإن تفسخت فمائة دلو
 أو تنزح . وفي الكلب يقع في البئر ان أخرج منها حيا عشرون دلو . فإن مات
 فأخرج حين موته فستون دلو ، فإن تفسخ فمائة دلو أو تنزح . فهل من هذه الأقوال
 قول يوافق أقوال أبي حنيفة وأصحابه إلا قول عطاء في الفأرة ؟ دون أن يقسم
 تقسيم أبي حنيفة ، وقول ابراهيم في السنور دون أن يقسم أيضا تقسيم أبي حنيفة ،
 فلم يحصلوا إلا على خلاف الصحابة والتابعين كلهم فلا تعلق بشيء من السنن أو المفاتيح

ومن عجيب ما أوردنا عنهم قولهم في بعض أقوالهم : ان ماء وضوء المسلم الطاهر
النفطيف أنجس من الفأرة الميتة ! ولو أوردنا التشنيع عليهم بالحق لألزمناهم ذلك
في وضوء رسول الله ﷺ ، فاما أن يتركوا قولهم ، واما أن يخرجوا عن الاسلام ،
أو في وضوء أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم . وقولهم : إن حرك طرفه لم
يتحرك الطرف الآخر ، فليت شعري هذه الحركة بماذا تكون ! أبصع طفل ، أم
بتبينة ، أو بعود مغزل ، أو بعود عائم ، أو بوقوع فيل ، أو بحصاة صغيرة ، أو بحجر منجنيق ،
أو بانهدام جرف ؟ ! نحمد الله على السلامة من هذه التخليط ، لا سيما فرقهم في ذلك
بين الماء وسائر المائعات ، فإن ادعوا فيه اجماعا ، قلنا لهم : كذبتم . هذا ابن
الماجشون يقول : ان كل ماء أصابته نجاسة فقد تنجس ، إلا أن يكون غديرا اذا حرك
وسطه لم تتحرك أطرافه *

وقال مالك في البئر تقع فيها (١) الدجاجة فتموت فيها : انه ينزف الا أن تغلبهم
كثرة الماء ، ولا يؤكل طعام عجن به ، ويقسل من الثياب ما غسل به ، ويعيد كل
من توشا بذلك الماء أو اغتسل به كل صلاة صلاها ما كان في الوقت . قال : فان
وقعت في البئر الوزغة أو الفأرة فماتتا : انه يستقي منها حتى تطيب ، ينزفون منها .
ما استطاعوا ، فلو وقع خمر في ماء فان من يتوضأ منه يعيد في الوقت فقط . فلو وقع
شيء من ذلك في مائع غير الماء لم يحل أكله تغير أو لم يتغير ، فان بل في الماء
خبر لم يجز الوضوء منه ، وأعاد من توشا به أبدا . فلو تغير الماء من النجاسة
المذكورة أو من شيء طاهر أعاد من توشا به وصلى أبدا ، فلو مات شيء من
خشاش الأرض في ماء أو في طعام أو شراب أو غير ذلك لم يضره ، ويؤكل كل ذلك
ويشرب ، وذلك نحو الزبور والعقرب والصرار والخنافس والسرطان والضفادع وما
أشبه ذلك *

وقال ابن القاسم صاحبه : قليل الماء يفسده قليل النجاسة ويقيم من لم يجد
سواه (٢) ، فان توشا وصلى به لم يمد إلا في الوقت *

(١) في الاصابين « فيه » وهو خطأ لأن البئر مؤنثة .

(٢) في اليمينية « غيره »

قال على : إن كان فرق بهذا القول بين ما ماتت فيه الوزغة والفأرة وبين ما ماتت فيه الدجاجة فهو خطأ ، لانه قول بلا برهان ، وان كان ساوى بين كل ذلك فقد تناقض قوله ، اذ منع من أكل الطعام المعمول بذلك الماء ، واذا أمر بفصل مامسه من الثياب . ثم لم يأمر باعادة الصلاة الا فى الوقت ، وهذا عنده اختيار لا ايجاب . فان كانت الصلاة التى يأمره بأن يأتى بها فى الوقت تطوعا عنده ، فأى معنى للتطوع فى اصلاح ما فسد من صلاة الفريضة ؟ فان قال : ان لذلك معنى ، قيل له : فما الذى يفسد ذلك المعنى اذا خرج الوقت ؟ وما الوجه الذى رغبتموه من أجله فى أن يتطوع فى الوقت . ولم ترغبوه فى التطوع بعد الوقت ؟ وان كانت الصلاة التى يأمر أن يأتى بها فى الوقت فرضا ، فكيف يجوز أن يصلى ظهرين ليوم واحد فى وقت واحد ؟ وما الذى أسقطها عنه اذا خرج الوقت ؟ وهو يرى أن الصلاة الفرض يؤديها التارك لها فرضاً ولا بد وان خرج الوقت *

ثم العجب من تفريق أبى حنيفة ومالك بين مالا دمه يموت فى الماء وفى المائعات وبين ماله دم يموت فيها ! وهذا فرق لم يأت به قط قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ولا قياس ولا معقول ، والعجب من تحديد دم ذلك بماله دم ! وبالبيان ندرى أن البرغوث له دم والذباب له دم *

فان قالوا : أردنا ماله دم سائل ، قيل : وهذا زائد فى العجب !! ومن أين لكم هذا التقسيم بين الدماء فى الميتات ؟ وأنتم تجمعون معنا ومع جميع أهل الاسلام على أن كل ميتة هى حرام . وبذلك جاء القرآن ، والبرغوث الميت والذباب الميت والعقرب الميت والخنفساء الميت : حرام بلا خلاف من أحد ، فمن أين وقع لكم هذا التفريق بين أصناف الميتات المحرمات ؟ فقال بعضهم : قد أجمع المسلمون على أكل الباقلاء المطبوخ وفيه الدقش ^(١) الميت ، وعلى أكل العسل وفيه

(١) بفتح الدال المهملة واسكان القاف وآخره شين معجمة ، ورسم فى الاصل المصرى بدون نقط . وفى الجني هكذا « الرقيس » ولم أصل الى تحقيق الصواب الا أن ما ذكرناه أقرب الى الصحة ، قال فى اللسان : « الدقشة دويبة رقشاء وقيل رقطاء أصغر من العظاءة » والله أعلم

النحل الميت، وعلى أكل الخلل وفيه الدود الميت، وعلى أكل الجبن والتين كذلك، وقد أمر رسول الله ﷺ بمقل (١) الذباب في الطعام.

قيل لهم وبالله تعالى التوفيق: إن كان الاجماع صح بذلك كما ادعيتهم، وكان في الحديث المذكور دليل على جواز أكل الطعام يموت فيه الذباب كما زعمتم - : فإن وجه العمل في ذلك أحد وجهين: إما أن تقتصروا على ما صح به الاجماع من ذلك وجاء به الخبر خاصة، ويكون ما عدا ذلك بخلافه، إذ أصلكم أن ما لاقى الطاهرات من الانجاس فإنه ينجسها، وما خرج عن أصله عنكم فإنكم لا ترون القياس عليه سائفاً أو تقيسوا على الذباب كل طائر، وعلى الدقش كل حيوان ذى أرجل، وعلى الدود كل منساب. ومن أين وقع لكم أن تقيسوا على ذلك ما لا دم له؟ فأخطأتم مرتين: أحدهما أن الذباب له دم، والثانية اقتصاركم بالقياس على ما لا دم له، دون أن تقيسوا على الذباب كل ذى جناحين أو كل ذى روح *

فإن قالوا: قسمنا ما عدا ذلك على حديث الفأر في السمن. قيل لهم: ومن أين لكم عموم القياس على ذلك الخبر؟ فهلا قسم على الفأر كل ذى ذنب طويل، أو كل حشرة من غير السباع! وهذا ما لا انفصال لهم منه أصلاً. والعجب كله من حكمهم أن ما كان له دم سائل فهو النجس، فيقال لهم: فأى فرق بين تحريم الله تعالى الميتة وبين تحريم الله تعالى الدم؟ فمن أين جعلتم النجاسة للدم دون الميتة؟ وأغرب ذلك أن الميتة لا دم لها بعد الموت! فظهر فساد قولهم بكل وجه *

وأما قول ابن القاسم فظاهر الخطأ، لأنه رأى التيمم أولى من الماء النجس. فوجب أن المستعمل له ليس متوضئاً، ثم لم ير الاعادة على من صلى كذلك إلا في الوقت، وهو عنده مصل (٢) بغير وضوء.

(١) مقل الشيء في الشيء، يعقله مقلًا - من باب قتل - غمسه وغطه.

قاله في اللسان.

(٢) في الأصلين «مصل» وهو غلط.

وقال الشافعي: إذا كان الماء غير جار فسواء البئر والائناء والبقعة وغير ذلك إذا كان أقل من خمسمائة رطل بالبغدادى ، بما قل أو أكثر — : فإنه ينجسه كل نجس وقع فيه وكل ميتة ، سواء ماله دم سائل وما ليس له دم سائل ، كل ذلك ميتة نجس يفسد ما وقع فيه ، فإن كان خمسمائة رطل لم ينجسه شيء مما وقع فيه إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه . فإن كان ذلك في مائع غير الماء نجس كله وحرم استعماله ، كثيراً كان أو قليلاً *

وقال أبو ثور صاحبه : جميع المائعات بمنزلة الماء ، إذا كان المائع خمسمائة رطل لم ينجسه شيء مما وقع فيه إلا أن يغير لونه أو طعمه أو ريحه ، فإن كان أقل من خمسمائة رطل ينجس *

ولم يختلف أصحاب الشافعي — وهو الواجب ولا بد على أصله — في أن (١) إلقاء فيه خمسمائة رطل من ماء غير أوقية فوق وقع فيه نقطة بول أو خمر أو نجاسة ما فإنه كله نجس حرام ولا يجوز (٢) الوضوء فيه وإن لم يظهر لذلك فيه أثر ، فلو وقع فيه (٣) رطل بول أو خمر أو نجاسة ما فلم يظهر لها فيه أثر فالماء طاهر يجزىء الوضوء به ويجوز شربه . واحتج أصحاب الشافعي لقولهم هذا بالحديث المأثور عن رسول الله ﷺ في غسل الإماء من ولوغ الكتب وهرقه ، وبأمره ﷺ من استيقظ من نومه بغسل يده ثلاثاً قبل أن يدخلها في وضوئه فإنه لا يدرى أين باتت يده ، وبأمره ﷺ البائل في الماء ألا يتوضأ منه ولا يغتسل ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شيء »

(١) في الاصلين « فهو أن » وهو خطأ

(٢) في النسخة « لا يجزىء »

(٣) بهامش النسخة « لعله يريد ماء هو خمسمائة رطل وأوقية » وهو غير

صحيح ، بل مراد المؤلف أن يرد على الشافعية بالقياس على أصلهم « لأن الماء إذا كان خمسمائة رطل إلا أوقية ثم وقع فيه رطل مما ذكر صار كثيراً أكثر من القلتين فلم ينجس إذا لم يظهر للنجاسة أثر ، وأياً ما كان في هذا من المفالطة الظاهرة ما فيه .

ولم يقبل الخبث ». قالوا : فدلّت هذه الأحاديث على أن الماء يقبل النجاسة ما لم يبلغ حداً ما ، قالوا : فكانت القلتان حداً منصوباً عليه فيما لا يقبل النجاسة منه ، واحتج بهذا أيضاً أصحاب أبي حنيفة في قولهم *

ثم اختلفوا في تحديد القلتين ، فقال بعض أصحاب أبي حنيفة : القلة أعلى الشئ . فمعى القلتين ههنا القامتان ، وقال الشافعي - بما روى عن ابن جريج : أن القلتين من قلال هجر . وأن قلال هجر القلة الواحدة قربتان أو قربتان وشئ ، قال الشافعي : القربة مائة رطل ، وقال أحمد بن حنبل بذلك . ولم يحد في القلتين حداً أكثر من أنه قال مرة : القلتان أربع قرب . ومرة قال : خمس قرب ، ولم يحدّها بأرطال . وقال اسحاق : القلتان ست قرب ، وقال وكيع ويحيى بن آدم : القلة الجرة وهو قول الحسن البصري . أي جرة كانت فهي قلة . وهو قول مجاهد وأبي عبيد ، قال مجاهد : القلة الجرة ، ولم يحد أبو عبيد في القلة حداً *

وأظرف شئ تفرقهم بين الماء الجارى وغير الجارى ! فإن احتجوا في ذلك بأن الماء الجارى إذا خالطته النجاسة مضي وخلفه طاهر : فقد علموا يقيناً أن الذى خالطته النجاسة إذا انحدر فأنما ينحدر كما هو ، وهم يبيحون أن تناوله في انحدره فتطهر به أن يتوضأ منه ويغتسل ويشرب ، والنجاسة قد خالطته بلا شك ، فوقعوا في نفس ما شنعوا وأنكروا . فإن قالوا : لم نحتاج في الفرق بين الماء الجارى وغير الجارى إلا بأن النهى إنما ورد عن الماء الراكد الذى يبال (١) فيه . قلنا : صدقتم . وهذا هو الحق ، وبذلك الأمر نفسه في ذلك الخبر نفسه فرقنا نحن بين من ورد عليه النهى وهو البائل ، وبين من لم يرد عليه النهى وهو غير البائل ، ولا سبيل الى دليل يفرق بين ما أخذوا به من ذلك الخبر وبين ما تركوا منه . وبالله تعالى التوفيق *

واحتجوا بحديث الثأرة في السمن فيما ادعوه من قبول ما عدا الماء للنجاسة . قال غلى : هذا كل ما احتجوا به ، ما لهم حجة أصلاً غير ما ذكرنا ، وكل هذه الأحاديث صحاح ثابتة لا مغمز فيها ، وكلها لا حجة لهم في شئ منها ، وكلها حجة

عليهم لنا ، على مانبين ان شاء الله عز وجل وبه تعالى نستعين *
 فأول ذلك أنهم كلهم أقوالهم مخالفة لما في هذه الاخبار ، ونحن نقول بها كلها
 والحمد لله على ذلك ■

أما حديث ولوغ الكلب في الاناء ، فان أبا حنيفة وأصحابه خالفوه جهارا ■
 فأمر رسول الله ﷺ بغسله سبع مرات أولاهن بالتراب ، فقالوا هم : لا بل مرة واحدة
 فقط ، فسقط تعلقهم بقولهم أول من عصاه وخالفه ، فتركوا ما فيه وادعوا فيه ما ليس
 فيه وأخطؤا مرتين *

وأما مالك فقال : لا يهرق إلا أن يكون ماء ، يخالف الحديث أيضا علانية ■ وهو
 وأصحابه موافقون لنا على أن هذا الخبر لا يتعدى به الى سواء ، وأنه لا يقاس شيء
 من النجاسات بولوغ الكلب . وصدقوا في ذلك ■ إذ من ادعى خلاف هذا فقد
 زاد في كلام رسول الله ﷺ ما لم يقله عليه السلام قط *

وأما الشافعي فانه قال : ان كان ما في الاناء من الماء خمسمائة رطل فلا يهرق
 ولا يغسل الاناء ، وان كان فيه غير الماء أهرق بالغا ما بلغ ■ وهذا ليس في الحديث
 أصلا لا بنص ولا بدليل . فقد خالف هذا الخبر وزاد فيه ما ليس فيه من أنه إن أدخل
 فيه يده أو رجليه أو ذنبه أهرق وغسل سبع مرات إحداهن بالتراب ■ وهذه زيادة
 ليست في كلامه عليه السلام أصلا ، وقال : إن ولغ في الاناء خنزير كان حكمه حكم
 ما ولغ فيه الكلب : يغسل سبعا إحداهن بالتراب ، قال : فان ولغ فيه سبع لم يغسل
 أصلا ولا أهرق . فقاس الخنزير على الكلب ، ولم يقس السباع على الكلب - وهو
 بعضها - وإنما حرم الكلب بعموم النهي عن أكل كل ذي ناب من السباع . فقد
 ظهر خلاف أقوالهم لهذا الخبر وموافقتنا نحن لما فيه ، فهو حجة لنا عليهم . والحمد لله
 رب العالمين كثيرا ، وظهر فساد قياسهم وبطلانه ، وأنه دعاوى لا دليل على شيء منها *
 وأما الخبر فيمن استيقظ من نومه فليغسل يده ثلاثا قبل أن يدخلها في وضوئه
 فان أحكم لا يدري أين باتت يده - : فانهم كلهم مخالفون له ، وقائلون : إن هذا
 لا يجب على المستيقظ من نومه ، وقلنا نحن : بل هو واجب عليه . وقالوا كلهم : إن
 النجاسات التي احتجوا بهذه الاخبار في قبول الماء لها ، وفرقوا بها بين ورود النجاسة

على الماء وبين ورود الماء على النجاسة :- فانها تزال بفسلة واحدة . وهذا خلاف ما في هذين الخبرين جهارا ، لأن في أحدهما تطهير الاناء بسبع غسلات أولا من بالتراب ، وفي الآخر تطهير اليد بثلاث غسلات . وهم لا يقولون بهذا في النجاسات ، ولو كان هذان الخبران دليلين على قبول الماء للنجاسة لوجب أن يكون حكمهما مستعملا في إزالة النجاسات . فبطل احتجاجهم بهذين الخبرين جملة . والحمد لله .

ومن الباطل المتيقن أن يكون ما ظنت به النجاسة من اليد لا يطهر إلا بثلاث غسلات ، وإذا تيقنت النجاسة فيها اكتفى في إزالتها بفسلة واحدة . فهذا قولهم الذي لاشعة أشنع منه ، وهم يدعون إنفاذ حكم العقول في قياساتهم ، ولا حكم أشد منافرة للعقل من هذا الحكم . ولو قاله رسول الله ﷺ لسمعنا وأطعنا . وقلنا : هو الحق ، لكن لما لم يقله رسول الله ﷺ وجب اطراحه والرغبة عنه . وأن نوقن بأنه الباطل . ومن المحال أيضا أن يكون الأمر للتعفيه بغسل اليد ثلاثا خوف أن تقع على نجاسة ، إذ لو كان كذلك لكانت رجله في ذلك كيده ، ولكن باطن نخذه وباطن إلبتيه أحق بذلك من يده .

وأما مالك فوافق لنا في الخبر أنه ليس دليلًا على قبول الماء للنجاسة ، فبطل تعليقهم أيضا بهذا الخبر جملة . وصح أنه حجة لنا عليهم . والحمد لله رب العالمين ، فصح اتفاق جميعهم على أن هذين الخبرين لا يجهلان أصلا لسائر النجاسات ، ولا يقاس سائر النجاسات على حكمهما ، فبطل تعليقهم بهما .

وأما حديث نهي البائل في الماء الراكد عن أن يتوضأ منه أو يفتسل . فانهم كلهم مخالفون له أيضا . أما أبو حنيفة فانه قال : ان كان الماء بركة اذا حرك طرفها الواحد لم يتحرك طرفها الآخر فانه لو بال فيها ماشاء أن يبول فله أن يتوضأ منها ويفتسل . فان كانت أقل من ذلك لم يكن له ولا لغيره أن يتوضأ منها ولا أن يفتسل . فزاد في الحديث ما ليس فيه من تحريم ذلك على غير البائل ، وخالف الحديث فيما فيه باباحه - في بعض أحوال كثرة الماء وقلته - للبائل فيه أن يتوضأ منه ويفتسل . وكذلك قول الشافعي في الماء اذا كان خمسمائة رطل أو أقل من خمسمائة رطل ، يخالف

الحديث كما خالفه أبو حنيفة ، وزاد فيه كما زاد أبو حنيفة . وأما مالك فخالفه كله ، قال : إذا لم يتغير الماء ببوله فله أن يتوضأ منه ويغتسل ، وقال في بعض أقواله : إذا كان كثيراً . فبطل تعليقهم بهذا الخبر جملة لمخالفتهم له . وأما نحن فأخذنا به كما ورد ، والله الحمد كثيراً ■

وأما حديث الثأر في السمن فأنهم كلهم خالفوه ، لأن أبا حنيفة ومالك والشافعي أباحوا الاستصباح به ، وفي الحديث : « لا تقر بوه » وأباح أبو حنيفة بيعه ، فبطل تعليقهم بجميع هذه الآثار وصح خلافهم لها ، وأنها حجة لنا عليهم *

فإن قيل : فامعنى هذه الآثار أن كانت لا تدل على قبول الماء النجاسة وما فائدتها ■ قلنا : معناها ما اقتضاه لفظها ، لا يحل لأحد أن يقول إنساناً من الناس ما لا يقتضيه كلامه ، فكيف رسول الله ﷺ الذي جاء الوعيد الشديد على من قوله ما لم يقل ■

وأما فائدتها فهي أعظم فائدة ، وهي دخول الجنة بالطاعة لها ، وليعلم من يتمع الرسول ممن ينقلب على عقبيه ■

وأما حديث القلتين فلا حجة لهم فيه أصلاً : أول ذلك أن رسول الله ﷺ لم يحد مقدار القلتين ، ولا شك في أنه عليه السلام لو أراد أن يجعلها حداً بين ما يقبل النجاسة وبين ما لا يقبلها لما أهل أن يحدّها لنا بحد ظاهر لا يحيل ، وليس هذا مما يوجب على المرء ويوكل فيه إلى اختياره ، ولو كان ذلك لكانت كل قلتين - صغرتا أو كبرتا - حداً في ذلك . فاما أبو حنيفة وأصحابه فقالوا : القلة القائمة ، ومع ذلك فقد خالفوا هذا الخبر - على أن نسلم لهم تأويلهم الفاسد - لأن البئر وإن كان فيها قامتان أو ثلاث فأنها عندهم تنجس . وأما الشافعي فليس حده في القلتين بأولى من حد غيره ممن فسر القلتين بغير تفسيره ، وكل قول لا برهان له فهو باطل . وأما نحن فنقول بهذا الخبر حقاً ، ونقول : إن الماء إذا بلغ قلتين لم ينجس ولم يقبل الخبث . والقلتان ما وقع عليه في اللغة اسم قلتين ، صغرتا أو كبرتا ، ولا خلاف في أن القلة التي تسع عشرة أرتال ماء تسمى عند العرب قلة ، وليس في هذا الخبر ذكر لقلال هجر أصلاً ، ولا شك في أن بهجر قللا صفاراً وكباراً *

ذَن قِيلَ : إِنَّهُ ﷺ قَذَرَ قِلَالَ هَجَرَ فِي حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ (١) . قُلْنَا : نَعَمْ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَجِبٍ أَنَّهُ ﷺ مَتَى مَا ذَكَرَ قِلَةً فَإِنَّمَا أَرَادَ مِنْ قِلَالَ هَجَرَ ، وَلَيْسَ تَفْسِيرُ ابْنِ جَرِيرٍ لِلْقَلَتَيْنِ بِأَوَّلَى مِنْ تَفْسِيرِ مُجَاهِدٍ الَّذِي قَالَ : هُمَا جَرْتَانِ ، وَتَفْسِيرِ الْحَسَنِ كَذَلِكَ : إِنَّهَا أَى جِرَةٍ كَانَتْ *

وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ ﷺ هَذَا دَلِيلٌ وَلَا نَصٌّ عَلَى أَنَّ مَا دُونَ الْقَلَتَيْنِ يَنْجَسُ وَيَحْمَلُ انْطِبَاطُ (٢) . وَمَنْ زَادَ هَذَا فِي الْخَبَرِ فَقَدْ قَوْلُهُ ﷺ مَا لَمْ يَقُلْ . فَوَجِبَ طَلَبُ حَكْمٍ مَا دُونَ الْقَلَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْخَبَرِ ، فَنَظَرْنَا فَوَجَدْنَا مَا حَدَّثَنَا حَمَامٌ قَالَ : ثَنَا عَبَّاسُ بْنُ أَصْبَغٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَيْمَنٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ ثَنَا أَبُو عَلِيٍّ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ أَبِي سَكِينَةَ - وَهُوَ ثِقَةٌ - ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ أَبُو تَمَّامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ : « قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ : أَنَا تَتَوَضَّأُ (٣) مِنْ بَثْرٍ بِضَاعَةٌ وَفِيهَا مَا يَنْجِي (٤) النَّاسَ وَالْحَائِضُ وَالْجَيْفُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : الْمَاءُ لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ » (٥) * حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْجَسُورِ أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ مُسْرَةَ ثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ عَنْ حَذِيفَةَ قُلٍّ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَضَلْنَا عَلَى النَّاسِ ثَلَاثَ - وَذَكَرَ ﷺ فِيهَا - وَجَعَلْنَا لَنَا الْأَرْضَ

(١) بهامش الجنية « يعني في ثمر سدره المنتهى »

(٢) بهامش الجنية « هذا مبني على عدم القول بالمفهوم وهو مذهب المصنف »

(٣) في المصرية « انك تتوضأ » وهو الموافق لما في التلخيص .

(٤) بضم الياء واسكان النون ، والنجو ما يخرج من البطن ، وأنجى أحدث أو ألقى نحوه .

(٥) حديث بثر بضاعة معروف من حديث أبي سعيد الخدري ، وأما من حديث سهل بن سعد فإنا لم نره إلا في هذه الرواية وهي رواه محمد بن وضاح ، فقد رواه عنه قاسم بن أصبغ في مصنفه ، ومحمد بن عبد الملك بن أيمن في مستخرجه على سنن أبي داود ، ذكر هذا ابن حجر في التلخيص (ج ١ ص ٩١) وقال : قال ابن وضاح لقيت ابن أبي سكينَةَ بِحَلْبٍ فَذَكَرَهُ . وَقَالَ قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ : هَذَا

كلها مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً اذا لم نجد الماء (١) « فعم عليه السلام كل ماء ولم يخص ماء من ماء * »

فقالوا : فانكم تقولون ان الماء اذا ظهرت فيه النجاسة ففبرت لونه وطعمه وريحه فانه ينجس ، فقد خالفتم هذين الخبرين . قلنا : معاذ الله من هذا ان نقوله ، بل الماء لا ينجس أصلاً ، ولكنه طاهر بحسبه (٢) ، لو أمكننا تخليصه من جملة المحرم علينا لاستعملناه ، ولكننا لما لم نقدر على الوصول الى استعماله كما أمرنا سقط عنا حكمه ، وهكذا كل شيء . كثوب طاهر صب عليه خمر أو دم أو بول . فالثوب طاهر كما كان ، إن أمكننا إزالة النجس عنه صليماً فيه . وإن لم يمكننا الصلاة فيه الاستعمال النجس المحرم سقط عنا حكمه . ولم تبطل الصلاة للباس ذلك الثوب ، لكن لاستعمال النجاسة التي فيه . وكذلك خبز دهن بودك خنزير ، وهكذا كل شيء ، حاشى ما جاء

من أحسن شيء في بئر بضاعة ، وقال ابن حزم : عبد الصمد ثقة مشهور ، قال قاسم ويروى عن سهل بن سعد في بئر بضاعة من طرق هذا خيرها . قلت : ابن أبي سكينه الذي زعم ابن حزم انه مشهور قال ابن عبد البر وغير واحد : انه مجهول ولم نجد عنه راوياً الا محمد بن وضاح . وهذا الحديث رواه الدارقطني (ص ١١) من طريق فضيل بن سليمان عن أبي حازم عن سهل مختصراً بدون ذكر قصة بئر بضاعة ونقله عنه ابن الجوزي في التحقيق رقم ٢ وله شاهد قوى رواه البيهقي في سننه (ج ١ ص ٢٥٩) عن محمد بن أبي يحيى عن أبيه قال : « دخلت على سهل بن سعد الساعدي في نسوة فقال لو أني أسقيكم من بضاعة لكرهتم ذلك ، وقد والله سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي منها » قال البيهقي : « وهذا اسناد حسن موصول » ورواه الدارقطني (ص ١٢) من هذا الطريق مختصراً ، فدللت هذه الاسانيد على أن للحديث عن سهل أصلاً صحيحاً . ولئن جهل ابن عبد البر حال عبد الصمد فلقد عرفه غيره : قاسم بن أصبغ وابن حزم ومن عرف حجة على من لم يعرف .

(١) رواه مسلم وغيره

(٢) بهامش النجاسة . يقال عاد الخلاف لفظياً يتعلق بالتسمية لا بالحكم فانه متفق عليه . وهذا صحيح .

النص بتحريمه بعينه فتجب الطاعة له ، كالمائع يبلغ فيه الكلب في الاناء ، وكالماء الراكد للبائل ، وكالسمن الذائب يقع فيه الفأر الميت ، ولا مزيد . وقد روينا من طريق قتادة أن ابن مسعود قال : لو اختلط الماء بالدم لكان الماء طهوراً . وبالله تعالى التوفيق *

ولو كان الماء ينجس بملاقة النجاسة للزم إذا بال انسان في ساقية ما الا يحل لأحد أن يتوضأ بما هو أسفل من موضع البائل . لأن ذلك الماء الذي فيه البول أو العذرة منه يتوضأ بلا شك . ولما تطهر فم أحد من دم أوقيه فيه ، لأن الماء اذا دخل في الفم النجس تنجس وهكذا أبداً . والمفرق بين الماء وسائر المائعات في ذلك مبطل متحكم قائل بلا برهان . وهذا باطل *

قال أبو محمد على : وأما تشنيعهم علينا بالفرق بين البائل المذكور في الحديث وغير البائل الذي لم يذكر فيه ، وبين الفأر يقع في السمن المذكور في الحديث وبين وقوعه في الزيت أو وقوع حرام ما في السمن إذ (١) لم يذكر شيء من ذلك في الحديث - : فتشنيع فاسد عائد عليهم ، ولو تدبروا كلامهم لعلوا أنهم مخطئون في التسوية بين البائل الذي ورد فيه النص وغير البائل الذي لانص فيه ، وهل فرقنا بين البائل وغير البائل إلا كفرقهم معنا بين الماء الراكد المذكور في الحديث وغير الراكد الذي لم يذكر فيه ؟ والا فليقولوا لنا : ما الذي أوجب الفرق بين الماء الراكد وغير الراكد ولم يوجب الفرق بين البائل وغير البائل ؟ ! إلا أن ما ذكر في الحديث لا يتعدى بحكمه الى ما لم يذكر فيه بغير نص ، وكفرقهم بين الغاصب للماء فيحرم عليه شربه واستعماله ، وهو حلال لغير الغاصب له ، وهل البائل وغير البائل إلا كالزاني وغير الزاني ، والسارق وغير السارق ، والمصلى وغير المصلى ؟ لكل ذي اسم منها حكمه ، وهل الشنعة والخطأ الظاهر الا أن يرد نص في البائل فيحمل ذلك الحكم على غير البائل ! وهل هذا إلا كمن حمل حكم السارق على غير السارق ، وحكم الزاني على

(١) في الاصلين «إذا» وما هنا أصح

غير الزانى ، وحكم المصلى على غير المصلى ، وهكذا في جميع الشريعة ! ونعوذ بالله من هذا .

ولو أنصفوا أنفسهم لأنكر المالكين والشافعيون على أنفسهم تفريقهم بين مس الذكر بباطن الكف فينقض الوضوء ■ وبين مسه بظاهر الكف فلا ينقض الوضوء . ولأنكر المالكين على أنفسهم تفريقهم بين حكم الشريعة وحكم الدنيا في النكاح ، وما فرق الله تعالى بين فرجهما في التحليل والتحريم والصداق والحد . ولأنكر المالكين والشافعيون تفريقهم بين حكم التمر وحكم البسر في العرايا .

وهؤلاء المالكين يفرقون معنا بين ما أدخل فيه الكلب لسانه وبين ما أدخل فيه ذنبه المبلول من الماء ويفرقون بين بول البقرة وبول الفرس ، ولا نص في ذلك . بل أشنع من ذلك تفريقهم بين خراء الدجاجة الحلالة وخرئها إذا كانت مقصورة وبين بول الشاة إذا شربت ماءً نجساً وبين بولها إذا شربت ماءً طاهراً ■ وفرقوا بين الفول وبين نفسه ، فجعلوه في الزكاة مع الجلبان صنفاً واحداً ، وجعلوها في البيوع صنفين ، وكل ذى عقل يدري أن الفرق بين البائل والمنغوط بنص جاء في أحدهما دون الآخر أوضح من الفرق بين الفول أمس والفول اليوم ، وبين الفول ونفسه بغير نص ولا دليل أصلاً .

وهؤلاء الشافعيون فرقوا بين البول في مخرجه من الاحليل فجعلوه يطهر بالحجارة وبين ذلك البول نفسه من ذلك الانسان نفسه إذا بلغ أعلى الحشفة — : فجعلوه لا يطهر الا بالماء ، وفرقوا بين بول الرضيع وبين غائطه في الصب والغسل ، وهذا هو الذى أنكروا علينا ههنا بعينه .

وهؤلاء الحنفيون فرقوا بين بول الشاة في البئر فيفسدها ■ وبين ذلك المقدار نفسه من بولها بعينها في الثوب فلا يفسده ، وفرقوا بين بول البعير في البئر فيفسده ■ ولو أنه ، نقطة فن وقعت بعرتان من بئر ذلك الجبل في ماء البئر لم يفسد الماء . وهذا نفس ما أنكروه علينا . وفرقوا بين روث الفرس يكون في الثوب منه أكثر من قدر الدرهم البغلى فيفسد الصلاة ، وبين بول ذلك الفرس نفسه يكون في الثوب فلا

يفسد الصلاة إلا أن يكون ربيع الثوب عند أبي حنيفة، وشبرا في شبر عند أبي يوسف، فيفسدها حينئذ. وزفر منهم يقول: بول ما يؤكل لحمه طاهر كله ورجيعه نجس، وهذا هو الذى أنكروا علينا. وفرقوا بين ما يملأ الفم من القلس وبين ما لا يملأ الفم منه. وفرقوا بين البول فى الجسد، فلا يزيله إلا الماء، وبين البول فى الثوب فيزيله غير الماء.

ولو تتبعنا سقطانهم لقام منها ديوان.

فان قالوا: من قال بقولكم هذا فى الفرق بين البائل والمتغوط فى الماء الراكد قبلكم؟ قلنا: قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم - الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه - اذ بين لنا حكم البائل وسكت عن المتغوط والمتنخم والمتمخط، ولكن اخبرونا: من قال من ولد آدم بفروقكم هذه قبلكم؟ من الفرق بين بول الشاة فى البر وبولها فى الثوب، وبين بولها فى الجسد وبولها فى الثوب؟ وبين بول الشاة تشرب ماء نجسا وبولها اذا شربت ماء طاهرا. وبين البول فى رأس الحشفة وبينه فوق ذلك؟ فهذا هو الذى لم يقله أحد قط قبلهم! وليتهم اذ قالوه مبتدئين قالوه بوجه يفهم او يعقل. وكذلك سائر فروقهم المذكورة والحمد لله رب العالمين. ونحن لا ننكر القول بما جاء به القرآن والسنة، وان لم نعرف قائلا مسمى به، وهم ينكرون ذلك ويفعلونه، فاللوائم لهم لازمة لالنا، وانما ننكر غاية الانكار القول فى دين الله تعالى وعلى الله ما لم يقله تعالى قط ولا رسوله صلى الله عليه وسلم، فهذا والله هو المنكر حقا. ولو قاله أهل الارض.

وكذلك ان قالوا لنا: من فرق قبلكم بين السمن يقع فيه الغار وبين غير السمن نجوا بنا هو الذى ذكرنا بعينه. فكيف وقد روينا الفرق بينهما عن ابن عمر، كما حدثنا احمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعه ثنا على بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا هشيم بن معمر عن أبان عن راشد مولى قريش (١)

(١) الاسناد فيه خطأ فى الاصلين، فهو فى النسخة المصرية هشيم بن معمر ابن أبان عن راشد مولى قريش وفى النسخة « هشيم بن معمر بن أبان عن راشد مولى قريش » والصواب ما ذكرنا، فهشيم هو ابن بشير، ومعمر هو ابن

عن ابن عمر أنه سئل عن فأرة وقعت في سمن، فقال: إن كان مائلاً فأفقه كله، وإن كان جامداً فأتى الفأرة وما حولها وكل ما بقي * حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر وسفيان الثوري كلاهما عن أيوب السختياني عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر أنه سئل عن فأرة وقعت في عشرين فرقا من زيت، فقال ابن عمر: استسرجوا به وادهنوا به الأدم . وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: الفأرة تقع في السمن الذائب فتموت فيه أو في الدهن فتؤخذ قد تسلخت أو قد ماتت وهي شديدة لم تتسلخ؟ فقال: سواء إذا ماتت فيه، فأما الدهن فينش فيه به أن لم تقدره، قلت: فالسمن أينش فيؤكل؟ قال: لا ليس ما يؤكل، كهيئة شيء في الرأس يدهن به^(١). (قال أبو محمد): والزيت دهن بنص القرآن «قال الله تعالى: (وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن وصبغ الالاكين)» وقد رأى مالك غسل الزيت تقع فيه النجاسة ثم يؤكل . وقدره: ي ابن القاسم عن مالك في النقطة من الخمر تقع في الماء والطعام: أنه لا يفسد شيء من ذلك، وأن ذلك الماء يشرب وذلك الطعام يؤكل .

قال علي: ويقال للحنفيين: أنتم تخالفون بين أحكام النجاسات في الشدة والخفة بآرائكم بغير نص من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ ولا من إجماع ولا قياس،

راشد الأزدي، وأبان هو بن أبي عياش البصري . وأما راشد مولى قريش فاني لم أجده له ترجمة ولم أعرف من هو .

(١) العبارة محرفة في الأصلين، فكتب في أحدهما «ينش» وفي الآخر «يلش» وصححناها من لسان العرب مادة (ن ش ش) ونص عبارته «النش الخلط . . .» وروى عبد الرزاق عن ابن جريج: قلت لعطاء: الفأرة تموت في السمن الذائب أو الدهن، قال: أما الدهن فينش ويدهن به أن لم تقدره نفسك، قلت: ليس في نفسك من أن يأثم إذا نش؟ قال: لا، قلت: فالسمن ينش ثم يؤكل؟ قال: ليس ما يؤكل به كهيئة شيء في الرأس يدهن به . وقوله: ينش ويدهن به أن لم تقدره نفسك . أي يخلط ويذاف «و» «يدهن» بضم الياء وفتح الدال المشددة .

فبعضها عندكم لا ينجس الثوب والبدن والخف والنعل منه الا مقداراً كبيراً من الدرهم البغلي. وربما قل، وبعضها لا ينجس هذه الاشياء الا ما كان ربع الثوب، ولا ندرى ما قولكم في الجسد والنعل والخف والارض، وبعضها تفرقون بين حكمها في نفسها في الثوب والجسد وبين حكمها في نفسها في البئر، فتقولون: ان قطرة خمر أو بول تنجس البئر ولا تنجس الثوب ولا الجسد حتى يكون ذلك أكثر من الدرهم البغلي، فأخبرونا عن غدير اذا حرك طرفه الواحد لم يتحرك الآخر وقعت فيه نقطة بول كلب أو نقطة بول شاة أو حلة (١) مينة أو فيل ميت متفسخ، هل كل هذا سواء أم لا؟ فان ساووا بين ذلك كله نقضوا أصابهم في تغليظ بعض النجاسات دون بعض، وتركوا قولهم إن بعرتين من بعر الابل أو بعرتين من بعر الغنم لا تنجس البئر، وإن فرقوا بين كل ذلك سألناهم تفصيل ذلك، ليكون ذلك زيادة في السخرياء (٢) والتخليط * قل على : وقالوا لنا : ما قولكم في خمر أو دم أو بول وقع ذلك في الماء فلم يظهر لشيء من ذلك في الماء طعم ولا لون ولا ريح، هل صار الخمر والبول والدم ماء أم بقي كل ذلك بحسبه؟ فان كان صار كل ذلك ماء فكيف هذا؟ وان كان بقي كل ذلك بحسبه فقد أبحتم الخمر والبول والدم وهذا عظيم وخلاف للاسلام؟ (قال أبو محمد) : جوابنا وبالله تعالى التوفيق : إن العالم كله جوهر واحدة تختلف أبعاضها بأعراضها وبصفاتهما فقط، وبحسب اختلاف صفات كل جزء من العالم تختلف أسماء تلك الأجزاء التي عليها تقع أحكام الله عز وجل في الديانة، وعليها يقع التخاطب والتفاهم من جميع الناس بجميع اللغات « فالعنب عنب وليس زنبيا » والزبيب ليس عنباً « وعصير العنب ليس عنباً ولا خمرأً، والخمر ليس عصيراً » والخل ليس خمرأً « وأحكام كل ذلك في الديانة تختلف، والعين الحاملة واحدة » وكل ذلك له صفات منها يقوم

(١) الحلة بفتح الحاء واللام القرادة الكبيرة وهي دويبة تعض الابل معروفة وقيل هي الصغيرة، وفي النسخة اليمنية « حلة منقنة »

(٢) كذا في الاصلين بالمد ولم أجده في شيء من كتب اللغة، بل المصدر السخريية بضم السين، والاسم السخري بضم السين وكسرها مع تشديد الياء

(م ٢١ - ج ١ الحلى)

حده ، فما دامت تلك الصفات في تلك العين فهي ماء وله حكم الماء ، فاذا زالت تلك الصفات عن تلك العين لم تكن ماء ولم يكن لها حكم الماء ، وكذلك الدم والخمر والبول وكل ما في العالم ، لكل نوع منه صفات مادامت فيه فهو خمر له حكم الخمر ، أو دم له حكم الدم ، أو بول له حكم البول أو غير ذلك ، فاذا زالت عنه لم تكن تلك العين خمرًا ولا ماء ولا دما ولا بولا ولا الشيء الذي كان ذلك الاسم واقعا من أجل تلك الصفات عليه ، فاذا سقط ما ذكرتم من الخمر أو البول أو الدم في الماء أو في الخل أو في اللبن أو في غير ذلك — : فان بطلت الصفات التي من أجلها سمى الدم دما والخمر خمرًا والبول بولا ، وبقيت صفات الشيء الذي وقع فيه ما ذكرنا بحسبها ، فليس ذلك الجرم الواقع بعد خمرًا ولا دما ولا بولا ، بل هو ماء على الحقيقة أو لبن على الحقيقة ، وهكذا في كل شيء ■

فان غلب الواقع مما ذكرنا وبقيت صفاته بحسبها وبطلت صفات الماء أو اللبن أو الخل فليس هو ماء بعد ولا خلا ولا لبنًا ، بل هو بول على الحقيقة أو خمر على الحقيقة أو دم على الحقيقة. فان بقيت صفات الواقع ولم تبطل صفات ما وقع فيه فهو ماء وخمر أو ماء وبول أو ماء ودم ، أو لبن وبول أو دم وخل وهكذا في كل شيء ■

ولم يحرم علينا استعمال الحلال من ذلك لو أمكننا تخليصه من الحرام ، لكننا لا نقدر على استعماله الا باستعمال الحرام فمعجزنا عنه فقط ، والا فهو طاهر مطهر حلال بحسبه كما كان ■ وهكذا كل شيء في العالم ، فالدم يستحيل لحماً فهو حينئذ لحم وليس دماً ■ والعين واحدة ■ والاعم يستحيل شحاً فليس لحماً بعد بل هو شحم والعين واحدة ، والزبل والبراز والبول والماء والتراب يستحيل كل ذلك في النخلة ورقاً ورطباً ، فليس شيء من ذلك حينئذ بلا ولا تراباً ولا ماء ■ بل هو رطب حلال طيب ، والعين واحدة ، وهكذا في سائر النبات كله ، والماء يستحيل هواء متصعداً وملحاً جامداً فليس هو ماء بل ولا يجوز الوضوء به والعين واحدة ، ثم يعود ذلك الهواء وذلك الملح ماء ، فليس حينئذ هواء ولا ملحاً ، بل هو ماء حلال يجوز الوضوء به والغسل *

فان أنكرتم هذا وقلتم : انه وان ذهب صفاته فهو الذي كان نفسه ، لزمكم ولا بد اباحة الوضوء بالبول لانه ماء مستحيل بلا شك ، وبالعرق لانه ماء مستحيل ، ولزمكم

تحريم الثمار المغذاة بالزبل وبالعذرة ■ وتحريم لحوم الدجاج لانها مستحيلة
عن المحرمات *

فان قالوا : فنحن نجبد الدم يلقي في الماء أو الحمر أو البول فلا يظهر له لون ولا ريح ولا
طعم فيؤثر طرحه فتظهر صفاته فيه ■ فهلا صار الثانى ماء كما صار الاول ؟ قلنا لهم : هذا
السؤال لسنا نحن المسئولين به ، لكن جريتم فيه على عادتكم الذميمة في التعقب على الله
تعالى والاستدراك عليه في أحكامه تعالى وأفعاله ، وإياه تعالى تسألون عن هذا لا نحن ،
لانه هو الذى أحل الاول ولم يحل الثانى كما شاء لا نحن ، وجوابه عز وجل لكم على
هذا السؤال بأنكم يوم القيامة بما تطول عليه ندامة السائل ، لان الله تعالى حرم هذا
السؤال اذ يقول تعالى : (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) *

ثم نحن نجيبكم قائمين لله تعالى كما اقترض عز وجل علينا اذ يقول : (كونوا قوامين
لله) فنقول لكم : هذا خاق الله تعالى ما خلق كله من ذلك كله كما شاء لا معقب
لحكمه ولا يسأل عما يفعل ، ونحن نجبد الماء بصعده الهواء بالتجفيف فيصير الماء هواء
مصعداً وليس ماء أصلاً ، حتى اذا كثر الماء المستحيل هواء في الجوعاد ماء كما كان ،
وانزله الله تعالى من السحاب ماء ■ وهذا نفس ما احتججتم به علينا من أن الدم يخفى
في الماء والفضة تخفى في النحاس ، فاذا توبع بهما ظهرا *

ولا فرق بين هذا السؤال الاحق وبين من سأل : لم خلق الله الماء يتوضأ به ولم
يجعل ماء الورد يتوضأ به ؟ ولم جعل الصلاة الى الكعبة والحج ولم يجعلهما الى كسكرا الى
الفرما (١) أو الطور ؟ ولم جعل المغرب ثلاثا والصبح ركعتين بكل حال ، والظهر في
الحضر أربعا ؟ ولم جعل الحمار طويل الاذنين ، والجلل صغيرهما ، والفأر طويل الذنب ■

(١) كسكرا بفتح الكافين وبينهما سين مهملة ساكنة وآخره راء ، قال
ياقوت : « كورة واسعة . . . وقصبتها اليوم واسط القصبة التي بين الكوفة
والبصرة » و « الفرما » بفتح الفاء والراء والميم مقصور : مدينة قديمة بين
العريش والفسطاط شرق تنيس على ساحل البحر . قاله ياقوت ، وموقعها يكون
الآن شرقي « بور فؤاد » بين بحيرة « البردويل » وبين بحيرة تنيس المعروفة
ببحيرة « المنزلة »

والثعلب كذلك والمعزى قصيرة الذنب والارنب كذلك؟ ولم صار الانسان يحدث من أسفل ريحاً فيلزمه غسل وجهه وذراعيه ومسح رأسه وغسل رجليه، ولا يغسل مخرج تلك الريح؟ وهذا كله ليس من سؤال العقلاء المسلمين، ولا يشبه اعتراضات العلماء المؤمنين، بل هو سؤال نوكرى الملحدين وحقى الدهريين المنحبرين الجهال *
 وإذا أحلناكم وسائر خصوصنا على العيان ومشاهدة الحواس في انتقال الاسماء بانتقال الصفات التى فيها تقوم الحدود، ثم أريناكم بطلان الصفات التى لا تنجب تلك الاسماء — عندكم وعندنا وعند كل من على أديم الارض قديماً وحديثاً — على تلك الاعيان الابوجودها، ثم أحلناكم على البراهين الضرورية العقلية على أن الله تعالى خالق كل ذلك على ما هو عليه كما شاء. فاعتراضكم كله هوس وباطل يؤدي الى الاتحاد ■

فقالوا: فما تقولون في فضة خالطها نحاس فلم يظهر له فيها أثر ولا غيرها، تركى بوزنها وتباع بوزنها فضة محضة أم لا ■ قلنا والله تعالى التوفيق: القول فى هذا كالقول فى الماء سواء سواء ولا فرق، إن بقيت صفات الفضة بحسبها ولم يظهر للنحاس فيها أثر، فإنها تركى بوزنها وتباع بوزنها من الفضة، لا بأقل ولا بأكثر ولا نسيئة، وإن غلبت صفات النحاس حتى لا يبقى للفضة أثر، فهو كله نحاس محض لا زكاة فيه أصلاً، سواء كثرت تلك الفضة التى استحالت فيه أو لم تكثر، وجئز ييمه بالفضة نقداً ونسيئة بأقل مما خالطه من الفضة وبمثل ذلك وبأكثر، وإن ظهرت صفات النحاس وصفات الفضة معاً فهو نحاس وفضة، تجب الزكاة فيما فيه من الفضة خاصة إن بلغت خمس أواق وإلا فلا، كما لو انفردت، ولا يحل بيع تلك الجملة بفضة محضة أصلاً لا بمقدار ما فيها من الفضة ولا بأقل ولا بأكثر لا نقداً ولا نسيئة، لأننا لا نقدر فيها على المائلة بالوزن ■ وتباع تلك الجملة بالذهب نقداً لا نسيئة *

فسألوا عن قدر طبخت بالخمر أو طرح فيها بول أودم أو عذرة ولم يظهر من ذلك كله هنالك أثر أصلاً، فقلنا: من طرح فى القدر شيئاً من ذلك عهداً فهو فاسق عاص لله عز وجل، لأنه استعمل الحرام المفترض اجتنابه ■ وأما اذا بطل (١) كل

(١) بهامش اليمينية: «يعنى استحالت صفاته كلها»

ذلك (١) فما في القدر حلال أكلة . لأنه ليس فيه شيء من المحرمات أصلاً ، وقد أبطل الله تعالى تلك المحرمات وأحلالها إلى الحلال . ثم نقول عليهم هذا السؤال في دن خل رمى فيه خمر فلم يظهر للخمر أثر ، فقولهم إن ذلك الذي في الدن كله حلال . فهذا تناقض منهم ، وقول منهم بالذي صنعوا به فلزهم التشنيع . لأنهم عظموه ورأوه حجة ، ولم يلزمنا لأننا لم نعظمه ولا رأيناه حجة . والله الحمد .

قال على : وأما متأخروهم فأنهم لما رأوا أنهم لا يقدرّون على ضبط هذا المذهب لفساده وسخافته فروا إلى أن قالوا : إننا لا نفرق بين غدير كبير ولا بحر ولا غير ذلك ، لكن الحكم لغلبة الظن والرأى في الماء الذي يتوضأ منه ويغتسل منه ، فإن تيقنا أوغلب في ظنوننا أن النجاسة خالطته حرم استعماله ولو أنه ماء البحر ، وإن لم نتيقن ولاغلب في ظنوننا أنه خالطته نجاسة توضأنا به .

قال على : وهذا المذهب أشد فساداً من الذي رغبوا عنه لوجوه : أولها ، أنهم مقرون بأنه حكم بالظن ، وهذا لا يحل . لأن الله تعالى يقول : (ان يتبعون الا لظن وان الظن لا يغني من الحق شيئاً) وقال رسول الله ﷺ : « إياكم والظن فان الظن أكذب الحديث » . ولا أسوأ حالاً ممن يحكم في دين الله تعالى الذي هو الحق المحض بالظن الذي هو مقر بأنه لا يحققة . والثاني « أن يقال لهم : كما تظنون أن النجاسة لم تخالطه فظنوا أنها خالطته فاجتنبوه ، لأن الحكم بالظن أصل من أصولكم » فما الذي جعل إحدى جنبتى الظن أولى من الأخرى ؟ . والثالث ، أن قولكم هذا تحكم منكم بلا دليل ، وما كان هكذا فهو باطل . والرابع ، أن نقول لهم : عرفونا ما معنى هذه المخالطة من النجاسة للماء ؟ فلسنا نفهمها ولا أنتم ولا أحد في العالم . والله الحمد . فإن كنتم تريدون أن كل جزء من أجزاء الماء قد جاور جزءاً من أجزاء النجاسة فهذه مجاورة لا مخالطة . وهذا لا يمكن البتة إلا بأن يكون مقدار النجاسة كمقدار الماء سواء سواء ، وإلا فقد فضلت أجزاء من الماء لم يجاورها شيء من النجاسة .

فان قالوا : فقد تنجس كل ذلك وان كان لم يجاوره من النجاسة شيء ، قلنا

(١) بهامش اليمينية . « أي لون ماطر ح وريحه وطعمه »

لهم : هذا لازم لكم في البحر بنقطة بول تقع فيه ولا فرق ، فان أبوا (١) من هذا قلنا لهم : فمرفونا بالمقدار من النجاسة الذي اذا جاور مقداراً محدوداً أيضاً من الماء ولا بد نجسه ، فان أقدموا على تحديد ذلك زادوا في الضلال والهوس ، وان لم يقدموا على ذلك تركوا قولهم ، كالمينة فسادا ومجهولاً لا يحل القول به في الدين *

وأيضاً فان كان الحكم عندكم لغالب الظن فانه يلزمكم أن تقولوا في قدح فيه أوقينان من ماء فوقعت فيه مقدار الصابة (٢) من بول كلب - : إنه لم ينجس من الماء إلا مقدار ما يمكن أن تخلطه تلك النجاسة ، وليس ذلك الا لمقدارها من الماء فقط ، ويبقى سائر ماء القدح طاهراً حلالاً شربه والوضوء به . وهكذا في جب فيه كرماء (٣) وقعت فيه أوقية بول فانه على أصلكم لا ينجس الا مقدار مامازجته تلك الأوقية ، وبقي سائر ذلك طاهراً مطهراً حلالاً ، ونحن موقنون وأنتم أنتم لم تمارج عشر الكرم ولا عشر عشرة ، فن التزمتم هذا فارقتم جميع مذاهبكم القديمة والحديثة ، التي هي أفكار سوء مفسدة للدماغ ، فان رجعتم الى أن ما قرب من النجاسة ينجس ، لزمكم ذلك كما قد الزمناكم في النيل والجيحون ، وفي كل ماء جار ، لأنه يتصل بعضه ببعض فينجس جميعه لملاقاته الذي قد تنجس ولا بد - نعم - وفي البحر من نقطة بول تقع في كل ذلك ، فاختاروا ما شئتم !

فان قالوا : لسنا على يقين من أن النهر الكبير أو البحر تنجس ، ولا من أن المتوضئ به توضأ بماء خالطته النجاسة منه . قلنا لهم : هذا نفسه موجود في الجب والبحر وفي القلة وفي قدح فيه عشرة أرتال ماء اذا لم يظهر أثر النجاسة في شيء من ذلك ولا فرق .

(١) « أبى » فعل يتعدى بنفسه ، وقد استعمله المؤلف كثيراً متعدياً بمن كما في الاحكام له (ج ٢ ص ٢٧) وقد رد هذا نقلاً عن الفارسي . واستعمله مرة في الاحكام متعدياً بمن (ج ٤ ص ٢٣٧) ولم أجده سندا

(٢) بضم الصاد المهملة وفتح الهمزة وبعدها ألف وباء . « بي بيض البرغوث والقمل وجمعها « صئبان » وفي اليمنية « الصوانة » بالنون وهو خطأ

(٣) « الكرم » بفتح الكاف وبالراء المشددة مكيال لأهل العراق وهو ستون قميزاً وقيل ستة أوتار حمار ، قاله في اللسان

ولا يقين في أن كل ماء فيما ذكرنا تنجس ، ولا في أن المتوضئ من ذلك والشارب توضأً بنجس أو شرب نجساً ، ثم حتى لو كان كما ذكرنا لما وجب أن يتنجس الماء الطاهر الحلال أو المائع لذلك لمجاورة النجس أو الحرام له . ما لم يحمل صفات الحرام أو النجس . وبالله تعالى التوفيق *

قال علي : رأيت بعض من تسكلم في الفقه ويميل الى النظر يقول : ان كل ماء وقعت فيه نجاسة فلم يظهر لها فيه أثر فسواء كان قليلاً أو كثيراً . الحكم واحد . وهو أن من توضأً بذلك الماء كله أو شربه حاشى مقدار ما وقع فيه من النجاسة ، فوضوءه جائز وصلاته تامة وشربه حلال ، وكذلك غسله منه ، إذ ليس على يقين من أنه استعمل نجاسة ولا أنه شرب حراماً ، فان استوعب ذلك الماء كله فلا وضوء له ولا ظهر وهو عاص في شربه ، لأننا على يقين من أنه استعمل نجاسة وشرب حراماً ، قال : وهكذا القول في البحر فما دونه ولا فرق . قال : فان توضأً بذلك الماء اثنان فصاعداً فاستوعباه أو استوعبوه كله بالغسل أو الوضوء أو الشرب فكل واحد منهما أو منهم وضوءه جائز في الظاهر ، وكذلك غسله أو شربه . إلا أن فيهما أو فيهم من لا وضوء له ولا غسل ، ولا أعرفه بعينه ، فلا ألزم أحداً منهم إعادة وضوء ولا إعادة صلاة بالظن *

قال علي : وقد ناظرت صاحب هذا القول رحمه الله في هذه المسألة ، وألزمته على اصل آخر له كان يذهب اليه — : أن يكون يأمر جميعهم بإعادة الوضوء والصلاة ، لأن كل واحد منهم ليس على يقين من الطهارة . وشك في الحدث ، بل على أصلنا وأصل كل مسلم من أن كل واحد منهم على يقين من الحدث وعلى شك من الطهارة ، فالواجب عليه أن يأتي بيقين الطهارة ، وأربرته أيضاً بطلان القول الاول بما قدمنا من استحالة الاحكام باستحالة الاسماء ، وان استحالة الاسماء باستحالة الصفات التي منها تقوم الحدود ، وقلت له : فرق بين ما أجزت من هذا وبين اثناء في أحدهما وفي الآخر عصير بعض الشجر ، وبين بضيق لحم إحداها من خنزير والثانية من كبش ، وبين شاتين إحداها مذكاة والأخرى عقيرة سبع ميتة ، ولا يقدر على الفرق بين شيء من ذلك أصلاً *

قال على : ومن روى عنه هذا القول بمثل قولنا - ان الماء لا ينجسه شيء - : عائشة أم المؤمنين وعمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس والحسين بن علي بن أبي طالب وميمونة أم المؤمنين وأبو هريرة وحذيفة بن اليمان رضى الله عن جميعهم ، والأُسود بن يزيد وعبد الرحمن أخوه وعبد الرحمن بن أبي ليلى وسعيد بن جبير ومجاهد وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق والحسن البصرى وعكرمة وجابر بن زيد وعثمان البتى وغيرهم . فان كان التقليد جائزاً فتقليد من ذكرنا من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم أولى من تقليد أبي حنيفة ومالك والشافعي *

١٣٧ - مسألة - والبول كله من كل حيوان - إنسان أو غير إنسان ، مما يؤكل لحمه أولاً يؤكل لحمه نحو ما ذكرنا كذلك ، أو من طائر يؤكل لحمه أولاً يؤكل لحمه - : فكل ذلك حرام أكله وشربه إلا لضرورة تداؤ أو إكراه أو جوع أو عطش فقط . وفرض اجتنابه في الطهارة والصلاة إلا ما لا يمكن التحفظ منه إلا بخرج فهو معفو عنه كونهم (١) الذباب ونحو البراغيث *

وقال أبو حنيفة : أما البول فكله نجس سواء كان مما يؤكل لحمه أو مما لا يؤكل لحمه ، إلا أن بعضه أغلظ نجاسة من بعض ، فبول كل ما يؤكل لحمه - من فرس أو شاة أو بعير أو بقرة أو غير ذلك - لا ينجس الثوب ولا تعاد منه الصلاة ، إلا أن يكون كثيراً فاحشاً فينجس حينئذ وتعاد منه الصلاة أبداً . ولم يحد أبو حنيفة في المشهور عنه في الكثير حداً ، وحده أبو يوسف بأن يكون شهراً في شبر ، قال : فلو بال شاة في بئر فقد تنجست وتنزع كلها . قالوا : وأما بول الإنسان ومالا يؤكل لحمه فلا تعاد منه الصلاة ولا ينجس الثوب إلا أن يكون أكثر من قدر الدرهم البغلى . فان كان كذلك نجس الثوب واعيدت منه الصلاة أبداً ، فان كان قدر الدرهم البغلى فأقل لم ينجس الثوب ولم تعد منه الصلاة ، وكل ما ذكرنا - قبل وبعد - فالعمد عندهم والنسيان سواء في كل ذلك . قال : وأما الروث فانه سواء كله كان مما يؤكل لحمه أو ممالا

يؤكل لحمه من بقر كان أو من فرس أو من حمار أو غير ذلك، إن كان في الثوب منه أو النعل أو الخلف أو الجسد أكثر من قدر الدرهم البغلى - : بطلت الصلاة وأعادها أبداً ۝ وإن كان قدر الدرهم البغلى فأقل لم يضر شيئاً، فإن وقع في البئر بعرتان فأقل من أبعاد الأبل أو الغنم لم يضر شيئاً، فإن كان من الروث المذكور في الخلف والنعل أكثر من قدر الدرهم : فإن كان يابساً أجزأ فيه الحلك، وإن كان رطباً لم يحز فيه إلا الغسل، فإن كان مكان الروث بول لم يحز فيه إلا الغسل يابس أو لم ييبس . قول : فإن صلى وفي ثوبه من خرق الطير الذي يؤكل لحمه أو لا يؤكل لحمه أكثر من قدر الدرهم لم يضر شيئاً ولا أعيدت منه الصلاة، إلا أن يكون كثيراً فاحشاً فتعاد منه الصلاة، إلا أن يكون خرق دجاج فإنه من صلى وفي ثوبه أكثر من قدر الدرهم أعاد الصلاة أبداً، فلو وقع في الماء خرق حمام أو عصفور لم يضره شيئاً . وقال زفر : بول كل ما يؤكل لحمه طاهر أكثر أم قل، وأما بول مالا يؤكل لحمه ونجوه ونجوه ما يؤكل لحمه فكل ذلك نجس *

وقال مالك : بول مالا يؤكل لحمه ونجوه نجس، وبول ما يؤكل لحمه ونجوه طاهران إلا أن يشرب ماء نجسا فبوله حينئذ نجس، وكذلك ما يأكل الدجاج من نجاسات فخرؤها نجس

وقال داود : بول كل حيوان ونجوه - أكل لحمه أو لم يؤكل - فهو طاهر، حاشى بول الإنسان ونجوه فقط فها نجسان

وقال الشافعي مثل قولنا الذي صدرنا به

قال علي : أما قول أبي حنيفة في غاية التخليط والتناقض والفساد، لا تعلق له بسنة لا صحيحة ولا سقيمة ۝ ولا بقرآن ولا بقياس ولا بدليل إجماع ولا بقول صاحب ولا برأى سديد، وما نعلم أحداً قسم النجاسات قبل أبي حنيفة هذا التقسيم، بل تقطع على أنه لم يقل بهذا الترتيب فيها أحد قبله، فوجب أطراح هذا القول بيقين .

وأما قول أصحابنا (١) فأنهم قالوا : الأشياء على الطهارة حتى يأتي نص بتحريم شيء أو تنجيسه فيوقف عنده، قالوا : ولا نص ولا إجماع في تنجيس

(١) يعنى الظاهرية

بول شيء من الحيوان ونحوه حاشى بول الانسان ونحوه ، فوجب أن لا يقال بقتنجيس شيء من ذلك ، وذكروا ما رويناه من طريق أنس : « أن قوماً من عكل وعرينة قدموا على رسول الله ﷺ وتكلموا بالاسلام ، فقالوا : يا رسول الله إنا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف ، راستوخوا المدينة ، فأمر لهم رسول الله ﷺ بدود وراع وأمرهم أن يخرجوا فيها فيشربوا من ألبانها وأبوالها » وذكر الحديث . وبحديث رويناه أيضاً من طريق أنس : « أن رسول الله ﷺ كان يصلي في المدينة حيث أذركته الصلاة وفي مرابض الغنم . » وبحديث رويناه من طريق ابن مسعود : « كان رسول الله ﷺ يصلي عند البيت وملاً من قریش جلوس وقد نحرُوا جزوراً لهم ، فقال بعضهم أيكم يأخذ هذا الفرث بدمه ثم يمهل حتى يضع وجهه ساجداً فيضعه على ظهره . » قال عبد الله : فانبعث أشقاها (١) فأخذ الفرث ، فأمهله ، فلما خر ساجداً وضعه على ظهره ، فاخبرت فاطمة بنت رسول الله ﷺ وهي جارية ، فجاءت تسعى فأخذته من ظهره ، فلما فرغ من صلاته قال : اللهم عليك بقریش » وذكر الحديث . وبحديث رويناه من طريق ابن عمر : « كنت أبيت في المسجد في عهد رسول الله ﷺ وكنت شاباً عزباً ، وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد ، فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك . » وذكرنا في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم ما رويناه من طريق شعبة وسفيان كلاهما عن الأعمش عن مالك بن الحارث (٢) عن أبيه قال : « صلى بنا أبو موسى الأشعري على مكان فيه سرقين . » هذا لفظ سفيان ، وقال شعبة : « روث الدواب » ورويناه من طريق غيرهما « والصحراء أمام ، وقال : هنا وهناك سواء » وعن أنس : « لا بأس ببول كل ذات كرش » وعن إبراهيم النخعي ، قال منصور : سألته عن السرقين يصيب خف الانسان أو نعله أو قدمه ؟ قال : لا بأس . وعن إبراهيم أنه رأى رجلاً قد تنحى عن بغل يبول ، فقال له إبراهيم : ما عليك لو أصابك . وقد صح عنه أنه كان لا يجيز أكل البغل . وعن الحسن البصري : لا بأس بأبوال الغنم . وعن محمد بن علي بن الحسين ونافع مولى ابن عمر فممن أصاب عمامته بول بعير ، قال جميعاً : لا يغسله . وعن عبد الله بن مفضل أنه كان يصلي وعلى رجله أثر

(١) هو عقبة بن أبي معيط (٢) هو المسلمي مات سنة ٩٤

السرقين. وعن عبيد بن عمير قال: إن لى عنيقاً^(١) تبعر فى مسجدى
قال أبو محمد: أما الأثار التى ذكرناها كلها صحيح ، إلا أنها لا حجة لهم فى شىء منها*
أما حديث ابن عمر فغير مسند لانه ليس فيه أن رسول الله ﷺ عرف ببول
الكلاب فى المسجد فأقره . واذ ليس هذا فى الخبر فلا حجة فيه ، اذ لا حجة
إلا فى قوله عليه السلام أو فى عمله أو فيما صح أنه عرفه فأقره . فسقط هذا الاحتجاج
بهذا الخبر ، لكن يلزم من احتج بحديث أبى سعيد: « كننا نخرج على عهد رسول الله
ﷺ صدقة الفطر صاعاً من طعام » أن يحتج بهذا الخبر ، لانه أقرب الى أن يعرفه
رسول الله ﷺ منه الى أن يعرف عمل بنى خدرة فى جهة من جهات المدينة ، ويلزم
من شنع لعمل الصحابة رضى الله عنهم أن يأخذ بحديث ابن عمر هذا ، فلا يرى أحوال
الكلاب ولا غيرها نجساً . ولكن هذا مما تناقضوا فيه*

وأما حديث ابن مسعود فلا حجة لهم فيه ، لان فيه ان الفرث كان معه دم، وليس
هذا دليلاً عندهم . على طهارة الدم، فن الباطل أن يكون دليلاً على طهارة الفرث دون
طهارة الدم ، وكلاهما مذكوران معاً. وأيضاً فن شعبة وسفيان وزكريا بن أبى زائدة رووا
كلهم هذا الخبر عن الذى رواه عنه على بن صالح ، وهو أبو اسحاق عن عمر بن ميمون
عن ابن مسعود، فذكروا أن ذلك كان سلى^(٢) جزور، وهم أوثق واحفظ من على بن صالح
وروايتهم زائدة على روايته^(٣) وإذا كان الفرث والدم فى السلى فهما غير طاهرين، فلا

- (١) تصغير عناق ، وهى الأنثى من ولد المعز
(٢) السلى هو الجلدة الرقيقة التى يكون فيها الولد من الدواب والابل، وهو
من الناس المشيمة . قال ابن السكيت : يكتب بالماء . قاله فى اللسان
(٣) أما رواية على بن صالح فقد رواها النسائى (ج ١ ص ٥٨) باللفظ الذى
ذكره المؤلف، وأما الروايات الأخرى فقد روى الحديث البخارى (ج ١ ص ٣٩ ، ٧٨
و ٢ : ٤٣ ، ٨٣ ، ١٨٢) ومسلم (ج ٢ ص ٦٧ ، ٦٨) واحمد (ج ١ ص ٤١٧) والطحاوى (ج ١ ص ٣٢٥)
وفى كلها « سلى جزور » الرواية البخارى (ج ١ ص ٧٨) - فى الباب
الأخير من كتاب الصلاة قبل كتاب المواقيت - من طريق اسراييل عن أبى
اسحق ولفظه: « أيكم يقوم الى جزور آل فلان فيعمد الى فرثها ودمها وسلاها »

حكم لها « والقاطع ههنا أن هذا الخبر كان بمكة قبل ورود الحكم بتحريم النجس والدم »
فصار منسوخا بلا شك وبطل الاحتجاج به بكل حال *

وأما حديث أنس في الصلاة في مرايض الغنم فانهم قالوا: إن مرايض الغنم لا تخلو
من أبوالها ولا من أبقارها. فقلنا لهم: أما قولكم أنها لا تخلو من أبوالها ولا من أبقارها
فقد يبطل الراعى أيضا بينها، وليس ذلك دليلا على طهارة بول الانسان *

وأضافان عبد الله بن ربيع حدثنا قال ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا
أبو داود السجستاني ثنا محمد بن كريب ثنا الحسين بن علي الجعفي عن زائدة عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد
في الدور وأن تطيب وتنظف ». قال علي: الدور هي دور السكنى، وهي أيضا المحلات،
تقول دار بني ساعدة، ودار بني النجار، ودار بني عبد الاشهل. هكذا قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم. وهو كذلك في لغة العرب، فقد صح أمره عليه السلام بتنظيف
المساجد وتطعيمها، وهذا يوجب السكنى لها من كل بول وبعر وغيره *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد
ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا شيخان بن فروخ وأبو الربيع
الزهراني كلاهما عن عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس بن مالك قال: « كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم من أحسن (١) الناس خلقا، فربما رأيته تحضر الصلاة (٢) فيأمر
بالبساط الذي تحته فيكنس وينضح (٣) ثم يؤم رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقوم
خلفه فيصلي بنا ». فهذا أمر منه عليه السلام بكنس ما يصلى عليه ونضجه *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر

الح، وهي متابعة لرواية علي بن صالح تؤيدها وهو ثقة، وروايته هي التي فيها
زيادة القرث والدم، والزيادة مقبولة من الثقة *

(١) كذا في الاصلين بزيادة « من » وقد رواه مسلم كاملا في كتاب الصلاة
(ج ١ ص ١٨٣) وروى القسّم الأول منه بهذا الاسناد في كتاب الفضائل (ج ٢
ص ٢١٢) بحذف « من » في الموضعين (٢) في مسلم في الصلاة « فربما تحضر
الصلاة وهو في بيتنا » (٣) في مسلم « ثم ينضح »

ابن أبي شعبة ثنا اسماعيل بن علية عن ابن عون - هو عبد الله - عن أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن أنس بن مالك قال : « صنع بعض عجمتى للنبي صلى الله عليه وسلم طعاماً وقال اني أحب أن تأكل في بيتي وتصلى فيه » فأتاه وفي البيت فخل (١) من تلك الفحول - يعني حصيرا - فأمر عليه السلام بجانب منه فكنس ورش فصلى وصلينا معه ■ . فهذا أمر منه عليه الصلاة والسلام بكنس ما يصلى عليه ورشه بالماء ■ فدخل في ذلك مراتب الغنم وغيرها (٢) *

وأيضاً فإن هذا الحديث نفسه انما رويناه من طريق عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس ، وقد رويناه من طريق البخارى عن سليمان بن حرب عن شعبة عن أبي التياح عن أنس : « كان رسول الله ﷺ يصلى في مراتب الغنم قبل أن يبنى المسجد » فصح أن هذا كان في أول الهجرة قبل ورود الاخبار باجتناب كل نجو بول * وأيضاً فإن يونس بن عبد الله قال ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن هارون عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « اذالم تجدوا إلا مراتب الغنم وأعطان الابل فصولوا في مراتب الغنم ولا تصلوا في معاطن الابل » *

حدثنا حمام (٣) ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن عبد الله عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب : « أن رسول الله ﷺ سئل أنصلي في أعطان الابل ■ فقال لا . قال : أنصلي في مراتب الغنم قال نعم ■ » *

(١) الفحل والفحال ذكر النخل ■ والفحل حصير تنسج من خال النخل والجمع فحول . قاله في اللسان (٢) الظاهر أن أمره عليه السلام بكنس الحصير ونضجه بالماء في حديثي أنس إنما هو من باب النظافة وتخير مكان الصلاة . وبعبء أن يكون أمراً بكنس مكانها ورشه كلما أراد المصلى الصلاة . وهذا واضح (٣) في المصرية « ثنا حمام بن مفرج » وفي اليمينية « ثنا ابن مفرج » بحذف حمام، وكلاهما خطأ، لأن ابن حزم إنما يروي عن ابن مفرج بالواسطة كما مضى مراراً . انظر المسئلة رقم ١١٦ و ١١٨ والاحكام ج ٤ ص ١٣٢

قال على : عبد الله هذا هو عبد الله بن عبد الله ثقة كوفي ولي قضاء الري (١) .
حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن
محمد البرقي (٢) ثنا أبو معمر ثنا عبد الوارث بن سعيد ثنا يونس عن الحسن عن
عبد الله بن مفضل قال قال رسول الله ﷺ : « إذا أتيتم على مريض الغنم فصلوا فيها ،
وإذا أتيتم على مبارك الأبل فلا تصلوا فيها ، فإنها خلقت من الشياطين »

قال أبو محمد : فلو كان أمره عليه السلام بالصلاة في مريض الغنم دليلا على
طهارة أبوالها وأبعارها كان نهيه عليه السلام عن الصلاة في إعطان الأبل دليلا على
نجاسة أبوالها وأبعارها ، وإن كان نهيه عليه السلام عن الصلاة في إعطان الأبل ليس
دليلا على نجاسة أبوالها ، فليس أمره عليه السلام بالصلاة في مريض الغنم دليلا على
طهارة أبوالها وأبعارها ، والمفرق بين ذلك متحكم بالباطل ، لا يعجز من لا ورع له عن
أن يأخذ بالطرف الثاني بدعوى كدعواه *

فان قال : إنما نهى عن الصلاة في إعطان الأبل لأنها خلقت من الشياطين كما
في الحديث . قيل له : وإنما أمر بالصلاة في مريض الغنم لأنها من دواب الجنة كما
قد صح ذلك أيضا في الحديث ، فخرجت الطهارة والنجاسة من كلا الخبرين ، فسقط
التعلق بهذا الخبر جملة . والله تعالى التوفيق *

وأما حديث انس في أبوال الأبل والبانها فلا حجة لهم فيه ، لأن رسول الله
ﷺ إنما أباح للعربيين شرب أبوال الأبل والبان الأبل على سبيل التداوى من المرض ،
كما روينا من طريق مسلم : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ابن علية عن حجاج بن أبي عثمان
حدثني أبو رجاء مولى أبي قلابة عن أبي قلابة حدثني انس بن مالك : « ان نفرا من
عكل ثمانية قدموا على رسول الله ﷺ فبايعوه على الاسلام ، فاستوخوا الأرض وسقطت
اجسامهم ، فشكوا ذلك الى رسول الله ﷺ فقال : ألا تخرجون مع راعيها في إبلة فتصيبون

(١) هو أبو جعفر الرازي مولى بني هاشم . (٢) كتب في المصرية بدون نقط .
وفي النجفة « البركي » وكلاهما غير معروف عندي ، وقد يكون صوابه « البرقي »
ولكني لا أرحج ذلك . وإنما أظنه ظنا ، لأن « أحمد بن محمد البرقي » الحافظ هو من هذه
الطبقة ، انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (ج ١ ص ١٥٧) وفي الجواهر المضية (ج ١ ص ١١٤)

من ابوالها والبانها ، فصحاء « فقتلوا الراعي وطرّدوا الابل » وذكر الحديث (١) فصيح
 يميننا ان رسول الله ﷺ انما امرهم بذلك على سبيل الدواء من السم الذى كان
 اصابهم ، وانهم صحت اجسامهم بذلك ، والتداوى بمنزلة ضرورة . وقد قال تعالى :
 (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) فما اضطر المرء اليه فهو غير محرم
 عليه من المأكل والمشرب *

فان قيل : قد قال رسول الله ﷺ ما رويتموه من طريق شعبة عن سماك عن
 علقمة بن وائل عن أبيه قال : ذكر طارق بن سويد أو سويد بن طارق : « أنه سأل
 رسول الله ﷺ عن الخرق فنهاه ثم سأله فنهاه ، فقال : يابني الله انها دواء ، فقال النبي
 ﷺ : لا ولكنها داء » وما روى من طريق جرير عن سليمان الشيباني عن حسان
 ابن المخارق عن أم سلمة عن النبي ﷺ : « ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم
 عليكم » . فهذا كله لا حجة لهم فيه لان حديث علقمة بن وائل انما جاء من طريق
 سماك بن حرب وهو يقبل التلقين ، شهد عليه بذلك شعبة وغيره ، (٢) ثم لو صح لو يكن فيه

(١) هو مطول في صحيح مسلم (ج ٢ ص ٢٥)

(٢) سماك بن حرب ثقة وكان تغير في آخر حياته فرما لقن ، ولذلك كان من
 سمع منه قديما مثل شعبة وسفيان خديثهم صحيح مستقيم . وهذا الحديث رواه
 مسلم (ج ٢ ص ١٢٥) وابوداود (ج ٤ ص ٧) والترمذي (ج ٢ ص ٤) والطيالسي (١٣٧)
 واحمد (٤ : ٣١١ و ٦ : ٣٩٩) كلهم من طريق شعبة عن سماك عن علقمة بن
 وائل عن أبيه ، وفي لفظ احمد : « أنه شهد النبي صلى الله عليه وسلم » الخ
 ورواه أحمد أيضا (٤ : ٣١٧) من طريق اسرائيل عن سماك . وفي جميع هذه
 الروايات الحديث من رواية وائل بن حجر . ورواه أحمد (٤ : ٣١١ و ٥ : ٢٩٢)
 وابن ماجه (٢ : ١٨٥) من طريق حماد بن سلمة عن سماك عن علقمة بن وائل
 عن طارق بن سويد ، فجعله حماد من مسند طارق ، وهو محتمل الا أني أرحح
 خطأ حماد في هذا فقد دخله شعبة واسرائيل - وهما أحفظ منه - فجعله من مسند
 وائل بن حجر والد علقمة . ويؤيد هذا أن علقمة روى الشك في اسم طارق بن
 سويد . فلو كان روي عنه الحديث مباشرة لرفع هذا الشك . والحديث فيما روى
 صحيح من طريق شعبة واسرائيل . والله أعلم *

حجة، لأن فيه أن الخمر ليست دواء، وإذا ليست دواء فلا خلاف يبقينا في أن ما ليس دواء فلا يحل تناوله إذا كان حراما، وانما خالفناهم في الدواء، وجميع الحاضرين لا يقولون بهذا، بل أصحابنا والمالكيون يبيحون له مخمق شرب الخمر إذا لم يجد ما يسمغ أكله به غيرها، والحنفيون والشافعيون يبيحونها عند شدة العطش *

وأما حديث الدواء الخبيث فنعم (١) وما أباحه الله تعالى عند الضرورة فلايس في تلك الحال خبيثا، بل هو حلال طيب، لأن الحلال ليس خبيثا، فصح ان الدواء الخبيث هو القتال الخوف على ان يونس بن أبي اسحق الذي انفرد به ليس بالقوى *

وأما حديث «لم يجعل الله شفاءكم فيما حرم عليكم» فباطل، لأن راويه سليمان الشيباني وهو مجهول (٢)، وقد جاء اليقين باباحة الميتة والخنزير عند خوف الهلاك من

(١) لم يسمق ذكر هذا الحديث ولعله سقط من الاصول. وهو حديث يونس ابن ابى اسحق عن مجاهد عن أبي هريرة قال - «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدواء الخبيث» رواه الترمذي (٢ : ٤) وابن ماجه (٢ : ١٨٠) والحاكم (٤ : ٤١٠) ونسبه ابن تيمية في المنتقى أيضا الى أحمد ومسلم. انظر نيل الاوطار (٩ : ٩٣). ونسبه ابن حجر في التلخيص (٣٦٠) الى ابن حبان أيضا.

(٢) حديث أم سلمة نسبه ابن حجر في الفتح (١٠ : ٦٩) الى أبي يعلى وابن حبان وصححه، وفي التلخيص (٣٥٩ - ٣٦٠) أيضا الى البيهقي. ولفظه كما في الفتح : «قالت اشتكت بنت لى فنبذت لها في كوز فدخل النبي صلى الله عليه وسلم وهو يغلى فقال : ما هذا فأخبرته فقال : إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم» وتصحيح ابن حبان للحديث واقرار ابن حجر عليه أوثق في نفوسنا من تعليل ابن حزم إياه. وسليمان الشيباني ليس مجهولا بل هو «ابو اسحق الشيباني سليمان بن أبي سليمان» وهو إمام ثقة، وحرير هو ابن عبد الحميد الضبي وأما حسان بن المخارق فاني لم أجد ترجمته الا أن ابن سعد ذكر في الطبقات (٦ : ١٠٢) أنه يروى عن عمر بن الخطاب. ثم ان هذا اللفظ ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ورد أيضا موقوفا على ابن مسعود من طريق صحيحة، فذكره البخاري تعليقا، ونسبه ابن حجر في الفتح (ج ١٠ ص ٦٩) الى فوائد على بن حرب وأحمد في الاشربة والطبراني في الكبير وداود بن نصير

الجوع ، فقد جعل تعالى شفاءنا من الجوع المهلك فيما حرم علينا في غير تلك الحال ،
ونقول : نعم ان الشئء مادام حراماً علينا فلا شفاء لنا فيه ، فإذا اضطررنا اليه فلم
يحرم علينا حينئذ بل هو حلال فهو لنا حينئذ شفاء ، وهذا ظاهر الخبر *

وقد قال الله تعالى فيما حرم علينا : (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه)
وقد قال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) . وصح أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال : « الحرير والذهب حرام على ذكور أمتي حلال لائناها »
وقال عليه السلام : « انما يلبس الحرير في الدنيا من لاخلق له في الآخرة من الطرق
الثابتة الموجهة للعلم . روى تحريم الحرير عمر وابنه وابن الزبير وأبو موسى وغيرهم »
ثم صح يقيناً أنه عليه السلام أباح لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام لباس
الحرير على سبيل التداوى من الحسكة والقمل والجوع ، فسقط كل ما تعلقوا به *

وأما قولهم : إن الاشياء على الاباحة بقوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم
عليكم الا ما اضطررتم اليه) وبقوله تعالى : (خلق لكم ما فى الأرض جميعاً)
فصحيح وهكذا نقول : إننا إن لم نجد نصاً على تحريم الأبول جملة والانجاء جملة
والا فلا يحرم من ذلك شئء إلا ما أجمع عليه من بول ابن آدم ونجوه كما قالوا ، فإن
وجدنا نصاً فى تحريم كل ذلك وجوب اجتنابه فالقول بذلك واجب ، فنظرنا فى
ذلك فوجدنا * ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد
البلخى ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا ابن سلام أخبرنا عبيدة بن حميد أبو عبد الرحمن
عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس : « أن رسول الله ﷺ سمع صوت إنسانين
يعذبان فى قبورها فقال عليه السلام : يعذبان وما يعذبان فى كبير وإنه لكبير ،
كان أحدهما لا يستتر من البول وكان الآخر يمشی بالنميمة » (١) — وذكر الحديث

الطائى . وقال : وأخرجه ابن أبى شيبة عن جرير عن منصور وسنده صحيح
على شرط الشيخين اهـ . ورواه الحاكم فى المستدرک (ج ٤ ص ٢١٨)
(١) البخارى فى كتاب الأدب (ج ٣ ص ١٣٥)
(م ٢٣ ج ١ — المحلى)

قال أبو محمد : كل كبير فهو صغير بالاضافة الى ما هو أكبر منه من الشرك أو القتل *
ومن طريق البخاري * حدثنا محمد بن المثنى ثنا أبو معاوية الضرير — هو محمد
ابن خازم (١) — ثنا الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال : « مر
رسول الله ﷺ بقبرين فقال : إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير ، أما أحدهما
فكان لا يستتر من البول ، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة » (٢). وذكر باقي الخبر
ورويناه أيضا من طريق أحمد بن حنبل عن محمد بن جعفر عن شعبة عن
الأعمش ، ومن طريق وكيع عن الأعمش ، ومن طريق جرير وشعبة عن منصور
ابن المعتمر عن مجاهد *

حدثنا يونس بن عبد الله بن مغيث (٣) ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا
أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن عفان بن مسلم ثنا أبو عوانة
عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « أكره عذاب
القبر في البول » : ورويناه أيضا من طريق أبي معاوية عن الأعمش بإسناده *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك الخولاني ثنا محمد بن بكر ثنا
أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى بن سعيد — هو القطان — عن أبي حنزة (٤)
هو يعقوب بن مجاهد القاص — ثنا عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصديق أخو القاسم
ابن محمد قال : كنا عند عائشة أم المؤمنين فقالت سمعت رسول الله ﷺ يقول :
« لا يصلي بحضرة طعام » (٥) ولا وهو يدافعه الاخبثان « يعني البول والنحو . ورويناه
أيضا من طريق مسدد عن يحيى بن سعيد بإسناده . ومن طريق مسلم عن محمد بن
عباد عن حاتم بن اسماعيل عن أبي حنزة (٦) *

-
- (١) بالخاء المعجمة (٢) البخاري في كتاب الطهارة (ج ١ ص ٣٧)
(٣) في النجاسة « عن مجاهد بن يونس بن عبد الله بن مغيث » وهو خطأ
انظر اسناد حديث أبي ثعلبة في المسئلة ١٢٦
(٤) أبو حنزة : بفتح الحاء المهملة واسكان الزاي وفتح الراء . والقاص :
بتشديد الصاد المهملة وفي الاصلين « القاضى » وهو خطأ
(٥) في سنن أبي داود (ج ١ ص ٣٣) « الطعام » (٦) مسلم (ج ١ ص ١٥٥)

قال أبو محمد : فافترض رسول الله ﷺ على الناس اجتناب البول جملة ، وتوعد على ذلك بالعذاب ، وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه بول دون بول ، فيكون فاعل ذلك مدعياً على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ ما لا علم له به بالباطل إلا بنص ثابت جلي ووجدناه عليه السلام قد سمي البول جملة والنعر جملة « الأخبثين » والخبيث محرم . قال الله تعالى : (يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) فصح أن كل أخبث وخبيث فهو حرام *

فان قيل : انما خاطب عليه السلام الناس فانما أراد نجوهم وبولهم فقط . قلنا : نعم انما خاطب عليه السلام الناس ولكن أتى بالاسم الأعم الذي يدخل تحته جنس البول والنجو . ولا فرق بين من قال : انما أراد عليه السلام نجو الناس خاصة وبولهم ، وبين من قال : بل انما أراد عليه السلام بول كل إنسان عليه خاصة لا بول غيره من الناس وكذلك في النجو ، فصح أن الواجب حمل ذلك على ما تحت الاسم الجامع للجنس كله *

فان قيل : ان هذا الخبر الذي فيه العذاب في البول إنما هو من رواية الأعمش عن مجاهد ، وقد تسلم فيها ، وأيضاً فإنه مرة رواه عن مجاهد عن ابن عباس ، ومرة عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس ، وأيضاً فان ابن راهويه ومحمد بن العلاء ويحيى وأبا سعيد الأشج روه عن وكيع عن الأعمش فقالوا فيه : « كان لا يستمر من بوله » وهكذا رواه عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن منصور عن مجاهد *

قال أبو محمد : هذا كله لا شيء . أما رواية الأعمش عن مجاهد فان الامامين شعبة ووكيعاً ذكرا في هذا الحديث سماع الأعمش له من مجاهد فسقط هذا الاعتراض ، وأيضاً فقد روينا آناً من غير طريق الأعمش لكن من طريق منصور عن مجاهد عن ابن عباس ، فسقط التعلل جملة . وأما رواية هذا الخبر مرة عن مجاهد عن ابن عباس ومرة عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس فهذا قوة للحديث ، ولا يتعلل بهذا إلا جاهل مكابر للحقائق ، لان كليهما إمام ، وكلاهما صاحب ابن عباس الصحبة الطويلة ، فسمعه مجاهد من ابن عباس ، وسمعه أيضاً من طاوس عن ابن عباس فرواه كذلك ، وإلا فأى شيء في هذا مما يقدح في الرواية ؟ ودننا أن تبينوا لنا ذلك ، ولا سبيل اليه إلا بدعوى فاسدة لهج

بها قوم من أصحاب الحديث ، وهم فيها مخطئون عين الخطأ ، ومن قدم أسوأ حالا منهم . وأما رواية من روى ■ من بوله « فقد عارضهم من هو فرقههم ، فروى هنا ابن السرى وزهير بن حرب ومحمد بن المثنى ومحمد بن بشار كلهم عن وكيع فقالوا : « من البول ■ ، ورواه ابن عون وابن جرير عن أبيه عن منصور عن مجاهد فقالا : « من البول » ورواه شعبة وعبيدة بن حميد كلاهما عن منصور عن مجاهد فقالا « من البول » ورواه شعبة وأبو معاوية الضرير وعبد الواحد بن زياد كلهم عن الأعمش فقالوا : ■ من البول ■ فكللا الرايتين حق ، ورواية هؤلاء تزيد على رواية الآخرين ■ وزيادة العدل واجب قبولها ■ فسقط كل ما تعلوا به ■ وصح فرضاً وجوب اجتناب كل بول ونجو *

ومن قال بهذا جملة من السلف كما حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد ابن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن محمد البركي (١) القاضى ثنا أبو معمر (٢) ثنا عبد الوارث بن سعيد ثنا عمار بن أبي حفصة حدثني أبو مجلز قال : سألت ابن عمر عن بول ناقى قال : اغسل ما أصابك منه . وعن أحمد بن حنبل عن المعتمر بن سليمان التيمي عن سلم بن أبي الذيل (٣) عن صالح الدهان عن جابر بن زيد قال : الا بوال كلها أتجاس . وعن حماد بن سلمة عن بونس بن عبيد عن الحسن قال : البول كله يغسل . وعن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : الرش بارش والصب بالصب من الا بوال كلها . وعن معمر عن الزهرى فيما يصيب الراعى من أبوال الابل قال : ينضح . وعن سفيان بن عيينة عن أبي موسى اسرائيل (٤) قال : كنت مع محمد بن سيرين فسقط عليه بول خفاش فنضجه ،

-
- (١) كذا في اليمنية وفي المصرية « البرى » ولا أدري أيتهما الصواب .
 (٢) في اليمنية « معمر » وهو خطأ . وأبو معمر هو عبد الله بن عمرو بن ابى الحجاج المقعد راوية عبد الوارث بن سعيد مات سنة ٢٢٤
 (٣) سلم باسكان اللام ، وفي الأصلين « سالم » وهو خطأ ، والذيل بفتح الدال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وآخره لام .
 (٤) هو اسرائيل بن موسى البصرى نزيل الهند ، كان يسافر اليها .

وقال : ما كنت أرى النضح شيئاً حتى بلغني عن سبعة (١) من أصحاب رسول الله ﷺ وعن وكيع عن شعبة قال : سألت حماد بن أبي سليمان عن بول الشاة فقال : اغسله . وعن حماد أيضاً في بول البعير مثل ذلك *

قال أبو محمد : وأما قول زفر فلا متعلق له بشيء من هذه الاخبار، لما نذكره في إفساد قول مالك إن شاء الله تعالى - لكن تعلق من ذهب مذهبه بحديث رواه عيسى بن موسى بن أبي حرب الصنفار عن يحيى بن بكير (٢) عن سوار بن مصعب عن مطرف عن أبي الجهم عن البراء بن عازب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما أكل لحمه فلا بأس ببوله » قال على : هذا خبر باطل موضوع . لأن سوار بن مصعب متروك عند جميع أهل النقل، متفق على ترك الرواية عنه، يروى الموضوعات . فإذا سقط هذا فإن زفر قاس بعض الأبول على بعض . ولم يقس النجس على البول . وهذا هو الذي أنكره أصحابه علينا في تفريقنا بين حكم البائل في الماء الراكد وبين المنقوط فيه، إلا أننا نحن قلناه اتباعاً لرسول الله ﷺ وقاله زفر برأيه الفاسد * وأما قول مالك فظاهر الخطأ . لأنه ليس فيما احتج به إلا أبوال الأبل فقط ، واستدلال على بول الغنم وبعرها فقط ، فأدخل هو في حكم الطهارة أبوال البقر وأخشاءها وأبعاد الأبل وبعر كل ما يؤكل لحمه وبوله .

فإن قالوا : قلنا ذلك قياساً لما يؤكل لحمه على ما لا يؤكل لحمه . قلنا لهم : فهلا قسم على الأبل والغنم كل ذي أربع ، لأنها ذوات أربع وذوات أربع . أو كل حيوان لأنه حيوان وحيوان ؟ أو هلا قسم كل ما عدا الأبل والغنم المذكورين في الخبر على

(١) في التمنية « ستة »

(٢) في الأصلين « يحيى بن أبي بكر » وفي التحقيق لابن الجوزي المخطوط في المسئلة رقم (٢١) « يحيى بن أبي بكر » وكلاهما خطأ . والصواب فيما ترجح لدي « يحيى بن بكير » وهو يحيى بن عبد الله بن بكير وهو الموافق لما في سنن الدارقطني (ص ٤٧) وقد روى الحديث عن أبي بكر الآدمي عن عبد الله ابن أيوب المخرمي عن يحيى بن بكير .

بول الانسان ونجوه المحرمين ؟ فهذه علة أعم من علتكم ان كنتم تقولون بالأعم في العمل ، فان لجأتم ههنا الى القول بالاختصاص في العلة قلنا لكم : فهلا قسمتم من الانعام المسكوت عنها على الابل والغنم وهي ما تكون أضحية من البقر فقط كما الابل والغنم تكون أضحية ، أو ما يكون فيه الزكاة من البقر فقط كما يكون في الابل والغنم ، أو ما يجوز ذبحه للحرم من البقر خاصة كما يجوز ذلك في الابل والغنم ، دون أن تقيسوا على الابل والغنم والصيد والطير ؟ فهذا أخص من علتكم ، فظهر فساد قياسهم جملة يقيناً*

فان قالوا : قسنا أحوال كل ما يؤكل لحمه وأنجاهها على ألبانها . قلنا لهم : فهلا قسمتم أحوالها على دماؤها فأوجبتم نجاسة كل ذلك ؟! وأيضا فليس للذكور منها ولا للطير ألبان فتقاس أحوالها وأنجاهها عليها . وأيضا فقد جاء القرآن والسنة والاجماع المتيقن بفساد علتكم هذه وإبطال قياسكم هذا لصحة كل ذلك بأن لا تقاس أحوال النساء ونجوهن في (١) البانن في الطهارة والاستحلال . وهذا لا مخلص منه البتة . وهلا قاسوا كل ذى رجلين من الطير في نجوه على نجو الانسان فهو ذو رجلين ؟! فكل هذه قياسات كقياسكم أو أظهر، وهذا يرى من نصح نفسه إبطال القياس جملة ، وصح أن قول أبي حنيفة ومالك وأصحاب أبي حنيفة في هذه المسألة باطل بيقين ، لانهم لا شيئاً من النصوص اتبعوا ، ولا شيئاً من القياس ضبطوا ، ولا يقول أحد من المتقدمين تعلقوا ، لا سيما تفريق مالك بين بول ما شرب ماء نجسا فقال بنجاسة بوله . وبين بول ما شرب ماء طاهراً فقال بطهارة بوله ، وهو يرى لحم الدجاج حلالاً طيباً ، وهذا وهو يراه متولداً عن الميتات والعدرة ، وهذا تناقض لا خفاء به . وبالله تعالى التوفيق ■

١٣٨ - مسئلة - والصوف والوبر والقرن (٢) والسن يؤخذ من حي فهو طاهر ولا يحل أكله ■

(١) كذا في الاصلين ولعل صوابه « على ألبانها » كما هو ظاهر

(٢) في البيهية ■ والقرن ■ وهو خطأ واضح

برهان ذلك أن المحلي طاهر وبعض الطاهر طاهر ، والمحلي لا يحل أكله ، وبعض ما لا يحل أكله لا يحل أكله ■

١٣٩ - مسألة - وكل ذلك من الكافر نجس ومن المؤمن طاهر ، والقيح من المسلم والقلس والقصة البيضاء (١) وكل ما قطع منه حياً أو ميتاً ولبن المؤمنة - : كل ذلك طاهر ■ وكل ذلك من الكافر والكافرة نجس *

برهان ذلك ما قد ذكرنا من قول الله عز وجل (إنما المشركون نجس) وقول رسول الله ﷺ : « المؤمن لا ينجس » وقد ذكرناه بإسناده قبل ■ وبعض النجس نجس ، وبعض الطاهر طاهر ، لأن الكل ليس هو شيئاً غير أبعاضه . وبالله تعالى التوفيق ١٤٠ - مسألة - وألبان الجلالة حرام ■ وهي الابل التي تأكل الجمل - وهي العذرة - والبقر والغنم كذلك - : فإن منعت من أكلها حتى سقط عنها اسم جلالته فألبانها حلال طاهرة *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك الخولاني ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد بن المنثي وعثمان بن أبي شيبة قال ابن المنثي ثنا أبو عامر العقدي ثنا هشام الدستوائي عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس : « أن رسول الله ﷺ نهى عن لبن الجلالة » وقال عثمان بن أبي شيبة : حدثنا عبدة عن محمد بن اسحاق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عمر قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الجلالة وألبانها » (٢)

١٤١ - مسألة - والوضوء بالماء المستعمل جائز ، وكذلك الغسل به للجنابة ■ وسواء وجد ماء آخر غيره أو لم يوجد ، وهو الماء الذي توضأ به بعينه لفريضة أو نافلة

(١) القلس القيء . والقصة البيضاء بفتح القاف القطنة أو الخرقة البيضاء التي تحتشى بها المرأة عند الحيض ■ وهذا التفسير لا معنى له هنا ■ وقيل إن القصة كالخيط الأبيض تخرج بعد انقطاع الدم كله . وهذا المعنى أقرب أن يكون مراداً للمؤلف ، وكل ما قال المؤلف هنا غريب

(٢) انظر شرح سنن أبي داود (ج ٣ ص ٤١٢ - ٤١٣) ■ ونيل الاوائل (ج ٨ ص ٢٩٢ - ٢٩٣) الطبعة المنيرية

أو اغتسل به بعينه لجنابة أو غيرها ■ وسواء كان المتوضي به رجلاً أو امرأة ■
 برهان ذلك قول الله تعالى (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من
 الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا) فم تيمموا كل ماء ولم يخصه ، فلا يحل
 لأحد أن يترك الماء في وضوئه وغسله الواجب وهو يجده إلا ما منع منه نص ثابت
 أو إجماع متيقن مقطوع بصحته . وقال رسول الله ﷺ : « جعلت لنا الأرض
 كلها مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء » فعم أيضاً عليه السلام ولم
 يخص ، فلا يحل تخصيص ماء بالمنع لم يخصه نص آخر أو إجماع متيقن *
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا مسدد
 ثنا عبد الله بن داود - وهو الخريبي - عن سفیان الثوري عن عبد الله بن محمد بن
 عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت : « أن رسول الله ﷺ مسح برأسه من فضل ماء
 كان بيده (١) » *

وأما من الإجماع فلا يختلف اثنان من أهل الإسلام في أن كل متوضي فانه
 يأخذ الماء فيغسل به ذراعيه من أطراف أصابعه إلى مرفقه ، وهكذا كل عضو في
 الوضوء وفي غسل الجنابة ، وبالضرورة والحس يدري كل مشاهد لذلك أن ذلك
 الماء قد وضئت به الكف وغسلت ، ثم غسل به أول الذراع ثم آخره ، وهذا ماء
 مستعمل بيقين ■ ثم إنه يرد يده إلى الأثناء وهي تقطر من الماء الذي طهر به العضو ،
 فيأخذ ماء آخر للعضو الآخر ، وبالضرورة يدري كل ذي حس (٢) سليم أنه لم
 يطهر العضو الثاني إلا بماء جديد قد مازجه ماء آخر مستعمل في تطهير عضو آخر ■
 وهذا ما لا مخلص منه ■

وهو قول الحسن البصري وإبراهيم النخعي وعطاء بن أبي رباح ، وهو أيضاً قول
 سفیان الثوري وأبي ثور وداود وجميع أصحابنا *

(١) في سنن أبي داود ■ كان في يده ■ وهذا الحديث رواه أيضاً الدارقطني بلفظ
 « توضأ ومسح رأسه ببلل يديه ■ وفي من الحديث اضطراب انظر شرح سنن أبي
 داود (ج ١ ص ٤٩) (٢) في الجنية « حسن » وهو خطأ

وقال مالك : يتوضأ به ان لم يجد غيره ولا يتيمم *

وقال أبو حنيفة : لا يجوز الغسل ولا الوضوء بماء قد توضأ به أو اغتسل به ، ويكره شربه ، وروي عنه أنه طاهر ، والأظهر عنه أنه نجس ، وهو الذى روى عنه نسا ، وأنه لا ينجس الثوب اذا أصابه الماء المستعمل الا أن يكون كثيراً فاحشاً *

وقال أبو يوسف : ان كان الذى أصاب الثوب منه شبر فى شبر فقد نجسه ، وان كان أقل لم ينجسه *

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : ان كان رجل طاهر قد توضأ للصلاة أو لم يتوضأ لها فتوضأ فى بئر فقد تنجس ماؤها كله وتنزح كلها ، ولا يجزيه ذلك الوضوء ان كان غير متوضئ ، فان اغتسل فيها أيضاً أنجسها كلها ، وكذلك لو اغتسل وهو طاهر غير جنب فى سبعة (١) أبار نجسها كلها ■

وقال أبو يوسف : ينجسها كلها ولو أنها عشرون بئراً ■ وقالا جميعاً : لا يجزيه ذلك الغسل . فان طهر فيها يده أو رجله فقد تنجست كلها ، فان كان على ذراعيه جبائر أو على أصابع رجله جبائر فغمسها فى البئر ينوى بذلك المسح عليها لم يجزه وتنجس ماؤها كله ، فلو كان على أصابع يده جبائر فغمسها فى البئر ينوى بذلك المسح عليها أجزاءه ولم ينجس ماؤها اليد بخلاف سائر الاعضاء ، فلو انغمس فيها ولم ينو غسلاً ولا وضوءاً ولا تدلك فيها لم ينجس الماء حتى ينوى الغسل أو الوضوء . وقال أبو يوسف (٢) لا يطهر بذلك الانفاس . وقال محمد بن الحسن : يطهر به . قال أبو يوسف : فان غمس رأسه ينوى المسح عليه لم ينجس الماء ، وانما ينجسه نية تطهير عضو يلزم فيه الغسل ■ قال : فلو غسل بعض يده بنية الوضوء أو الغسل لم ينجس الماء حتى يغسل العضو بكامله ، فلو غمس رأسه أو خفه ينوى بذلك المسح أجزاءه ولم يفسد الماء ، وانما يفسده نية الغسل لا نية المسح . وهذه أقوال هى الى الهوس أقرب منها الى ما يعقل *

(١) فى اليمينية « ستة » (٢) فى المصرية ■ أبو سفيان « وهو خطأ ظاهر من سياق الكلام وصححه من اليمينية .

وقال الشافعى : لا يجزى الوضوء ولا الغسل بماء قد اغتسل به أو تروأ به وهو طاهر كله . وأصفى أصحابه (١) على أن من أدخل يده فى الاناء ليتوضأ فأخذ الماء فتمضمض واستنشق وغسل وجهه ثم أدخل يده فى الاناء فقد حرم الوضوء بذلك الماء، لأنه قد صار ماء مستعملاً، وإنما يجب أن يصب منه على يده، فإذا وضأها أدخلها حينئذ فى الاناء ■

قال أبو محمد : واحتج من منع ذلك بالحديث الثابت عن رسول الله ﷺ من نهيه الجنب أن يغتسل فى الماء الدائم ■

قال أبو محمد : وقالوا : إنما نهى رسول الله ﷺ عن ذلك لأن الماء يصبر مستعملاً، وقال بعض من خالفهم : بل مانهى عن ذلك عليه السلام إلا خوف أن يخرج من إحليله شيء ينجس الماء *

قال أبو محمد : وكلا القولين باطل نعوذ بالله من مثله ، ومن أن نقول رسول الله ﷺ ما لم يقل ، وأن نخبر عنه ما لم يخبر به عن نفسه ولا فعله . فهذا هو الكذب على رسول الله ﷺ وهو من أكبر الكبائر ممن قطع به ، فإن لم يقطع به فأنما هو ظن ؛ وقد قال عز وجل : (وان الظن لا يغنى من الحق شيئا) وقال رسول الله ﷺ : « اياكم والظن فان الظن أ كذب الحديث » ولا بد لمن قال بأحد هذين التأويلين من إحدى (٢) هاتين المنزلتين . فبطل تعلقهم بهذا الخبر جملة *

واحتج بعضهم فقال : لم يقل أحد للمتوضئ ولا للمغتسل أن يردد ذلك الماء على أعضائه، بل أوجبوا عليه أخذ ماء جديد، وبذلك جاء عمل النبي ﷺ فى الوضوء والغسل فوجب أن لا يجزىء *

قال أبو محمد : وهذا باطل ■ لأنه لم ينه أحد من السلف عن ترديد الماء على الأعضاء فى الوضوء والغسل ■ ولا نهى عنه عليه السلام قط *
ويقال للحنفيين : قد أجزتم تنكيس (٣) الوضوء ولم يأت قط عن النبي ﷺ أنه

(١) أي أطبق (٢) فى الاصلين ■ أحد « وهو خطأ (٣) فى المصرية « قد أخذتم بتنكيس »

نكس وضوءه ، ولا أن أحداً من المسلمين فعل ذلك ۥ فأخذ عليه السلام ماء جديداً لكل عضو إنما هو فعل منه عليه السلام وأفعاله عليه السلام لا تلزم . وقد صح عنه مسح رأسه المقدس بفضل ماء مستعمل *

فان قيل : قد روى يؤخذ للرأس ماء جديد . قلنا : انما رواه دهشم بن قران (١) - وهو ساقط لا يحتج به - عن نمران بن جارية وهو غير معروف (٢) فكيف وقد أباح عليه السلام غسل الجنابة بغير تجديد ماء * كما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا اسحاق بن ابراهيم وابو بكر بن أبي شيبه وعمر والنقاد وابن أبي عمر كلهم عن سفيان بن عيينه عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن

(١) «دهشم» بالثاء المثلثة «ابن قران» بضم القاف وتشديد الراء «العكلي» بضم اللعين المهملة واسكان الكاف ۥ وفي المصرية «دهشم بن قران» بالشين والفاء وهو خطأ فهما

(٢) «نمران» بكسر النون واسكان الميم «ابن جارية» بالجيم، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن القطان : حاله مجهول . وكتب هنا بهامش اليمين ما نصه « بل رواه مسلم في صحيحه من حديث عبد الله بن زيد : ومسح برأسه بماء غير فضل يديه . وليس في طريقه من ذكره المؤلف ۥ والحديث في صحيح مسلم (ج ١ ص ٨٣) من طريق عمرو بن يحيى بن عمارة عن أبيه عن عبد الله بن زيد ابن عاصم وفيه « ثم أدخل يده فاستخرجها فمسح برأسه » ومن طريق حبان بن واسع عن أبيه عن عبد الله بن زيد وفيه « ومسح برأسه بماء غير فضل يديه » ورواه أيضاً أبو داود (ج ١ ص ٤٦) والترمذي (ج ١ ص ٩) وقال « حسن صحيح » والدارمي (ص ٦٨) والبيهقي (ج ١ ص ٦٥) كلهم من طريق حبان . قال الترمذي « والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، رأوا أن يأخذ لرأسه ماء جديداً ۥ » وأما طريق نمران التي ذكرها المؤلف فقد أشار إليها الحافظ ابن حجر في التلخيص (ج ١ ص ٤٢٩) وليس ضعفها سبباً لضعف رواية عبد الله بن زيد للصحيحة التي أخذ بها أهل العلم .

عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال لها في غسل الجنابة : « انما يكفيك أن تحن على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيضين^(١) عليك الماء فتطهرين ■ ■

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أبو نعيم — هو الفضل بن دكين — ثنا معمر بن يحيى بن سام^(٢) حدثني أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين قال لي جابر^(٣) : « سألت ابن عمك فقال : كيف الغسل من الجنابة ؟ فقلت : كان رسول الله ﷺ يأخذ ثلاثة أكف ويفيضاها على رأسه ثم يفيض على سائر جسده »

قال أبو محمد : ولو كان ما قاله أصحاب أبي حنيفة من تنجس الماء المستعمل لما صح طهر ولا وضوء ولا صلاة لأحد ابداً ، لأن الماء الذي يفيضه المتغسل على جسده يظهر منكبيه وصدره ، ثم ينحدر الى ظهره وبطنه ، فكان يكون كل أحد مفتسلاً بماء نجس ■ ومعاذ الله من هذا ■ وهكذا في غسله ذراعه ووجهه ورجله في الوضوء ، لأنه لا يغسل ذراعه إلا بالماء الذي غسل به كفه ، ولا يغسل أسفل وجهه إلا بالماء الذي قد غسل به أعلاه وكذلك رجله *

وقل بعضهم : الماء المستعمل لا بد من أن يصحبه من عرق الجسم في الغسل والوضوء شيء فهو ماء مضاف *

قال أبو محمد : وهذا غث جداً ، وحتى لو كان كما قالوا فكان ماذا ؟ ومتى حرم الوضوء والغسل بماء فيه شيء طاهر لا يظهر له في الماء رسم فكيف وهم يجيزون الوضوء بماء قد تبرد فيه من الحر ! وهذا أكثر في أن يكون فيه العرق من الماء المستعمل *

- (١) تفيضين بالنون كما في مسلم (ج ١ ص ١٠٢) وفي الاصلين بحذف النون
(٢) معمر بـاسكان العين وبه جزم المزي ، وفي رواية بوزن محمد وبه جزم الحاكم ، وسام بالسين المهملة وتخفيف الميم . قاله في الفتح (ج ١ ص ٣١٦)
(٣) في البخاري (ج ١ ص ٤١) : « اتاني ابن عمك يعرض بالحسن بن محمد ابن الحنفية ■

وقال بعضهم : قد جاء أثر بأن الخطايا تخرج مع غسل أعضاء الوضوء *
قلنا : نعم — والله الحمد — فكان ماذا ؟ وإن هذا لما يغبط باستعماله مراراً إن
أمكن لفضله ، وما علمنا للخطايا أجراً مما تحل في الماء *

وقال بعضهم : الماء المستعمل كحصى الجمار الذى رعى به لا يجوز أن يرمى به ثانية *
قال أبو محمد : وهذا باطل ، بل حصى الجمار إذا رعى بها لجائز أخذها والرمى بها
ثانية ، وما ندرى شيئاً يمنع من ذلك ، وكذلك التراب الذى تيمم به فالتيمم به جائز ،
والثوب الذى سترت به العورة فى الصلاة جائز أن تستر به أيضاً العورة فى صلاة
أخرى ، فإن كانوا أهل قياس فهذا كالباب واحد *

وقال بعضهم : الماء المستعمل بمنزلة الماء الذى طبخ فيه فول أو حمص *
قال على : وهذا هوس مردود على مثله (١) وما ندرى شيئاً يمنع من جواز الوضوء
والغسل بماء طبخ فيه فول أو حمص أو ترمس أو لوبيا ، ما دام يقع عليه اسم ماء ■
وقال بعضهم : لما لم يطاق على الماء المستعمل اسم الماء مفرداً دون أن يتبع باسم
آخر وجب أن لا يكون فى حكم الماء المطلق *

قال أبو محمد : وهذه حماقة ■ بل يطاق عليه اسم ماء فقط ■ ثم لا فرق بين
قولنا ماء مستعمل فيوصف بذلك ■ وبين قولنا ماء «طلق فيوصف بذلك» ، وقولنا
ماء ملح أو ماء عذب أو ماء مر أو ماء سخن أو ماء مطر ■ وكل ذلك لا يمنع من
جواز الوضوء به والغسل *

ولو صح قول أبى حنيفة فى نجاسة الماء المتوضأ به والمغتسل به لبطل أ كثر
الدين ، لأنه كان الانسان اذا اغتسل أو توضأ ثم لبس ثوبه لا يصلى إلا بثوب
ينجس كاه ، ولزمه أن يطهر أعضائه منه بماء آخر *

وقال بعضهم : لا ينجس إلا اذا فارق الأعضاء *

قال أبو محمد : وهذه جرأة على القول بالبطل فى الدين بالدعوى . ويقال لهم :
هل تنجس عندكم إلا بالاستعمال ■ فلا بد من نعم ، فمن الحال أن لا ينجس فى الحال

(١) كذا فى الاصلين ، ولعل الاولى « على قائله » .

المنجسة له ثم ينجس بعد ذلك ، ولا جرأة أعظم من أن يقال : هذا ماء طاهر تؤدى به الفرائض ، فإذا تقرب به الى الله فى أفضل الأعمال من الوضوء والغسل تنجس أو حرم أن يتقرب الى الله تعالى به ، وما ندرى من أين وقع لهم هذا التخليط * ١

وقال بعضهم : قد جاء عن ابن عباس أن الجنب اذا اغتسل فى الخوض أفسد ماءه ، وهذا لا يصح بل هو موضوع ، وانما ذكره الحنفيون عن حماد بن أبى سليمان عن ابراهيم عن ابن عباس ، ولا نعلم من هو قبل حماد ، ولا نعرف لابراهيم سماعا من ابن عباس (١) والصحيح عن ابن عباس خلاف هذا (٢)

قال ابو محمد : وقد ذكرنا عن ابن عباس قبل خلاف هذا من قوله : أربع لا تنجس الماء والارض والانسان ، وذكر رابعا *

وذكروا عن رسول الله ﷺ فى تحريمه الصدقة على آل محمد : « انما هي غسالة أيدي الناس » وعن عمر مثل ذلك *

قال أبو محمد : وهذا لا حجة فيه أصلا ، لان اللازم لهم فى احتجاجهم بهذا الخبر أن لا يحرم ذلك الا على آل محمد خاصة ، فان عليه السلام لم يكره ذلك ولا منعه أحداً غيرهم ، بل أباحه لسائر الناس . وأما احتجاجهم بقول عمر قاتهم مخالفون له ، لانهم يجيزون فى أصل أقوالهم شرب ذلك الماء . وأيضا فان غسالة أيدي الناس غير وضوئهم الذى يتقربون به الى الله تعالى ، ولا عجب أكثر من اباحتهم غسالة أيدي الناس وفيها جاء ما احتجوا به ، وقولهم : إنها طاهرة ، وتحريمهم الماء الذى قد توضأ به قربة الى الله تعالى ، وليس فى شيء من هذين الاثرين نهي عنه . ونعوذ بالله من الضلال وتحريف الكلم عن مواضعه *

ونسأل أصحاب الشافعي عن وضأ عضوا من أعضاء وضوئه فقط ينوي به الوضوء فى ماء دائم أو غسله كذلك وهو جنب ، أو بعض عضوا أو بعض أصبع أو

(١) هكذا قال حفاظ الحديث : انه لم يسمع من أحد من الصحابة . وقيل إنه رأى عائشة ولم يسمع منها ، وأدرك أنسا ولم يسمع منه .

(٢) انظر السنن الكبرى للبيهقي (ج ١ ص ٢٣٦) فقد روى أثرا عن ابن عباس فى ان المستعمل طهور ولا يطهر .

شعرة واحدة أو مسح شعرة من رأسه أو خفه أو بعض خفه - : حتى نعرف أقوالهم في ذلك *

وقد صح أن رسول الله ﷺ توضأ وسقى إنساناً ذلك الوضوء ، وأنه عليه السلام توضأ وصب وضوءه على جابر بن عبد الله ، وأنه عليه السلام كان إذا توضأ تمسح الناس بوضوئه ، فقالوا بأرائهم الملعونة : ان المسلم الطاهر النظيف إذا توضأ بماء طاهر ثم صب ذلك الماء في بئر فهي بمنزلة لو صب فيها فأر ميت أو نجس . ونسأل الله العافية من هذا القول *

١٤٢ - مسألة - وروى (١) الذباب والبراغيث والنحل وبول الخفاش (٢) ان كان لا يمكن التحفظ منه وكان في غسله حرج أو عسر لم يلزم من غسله إلا ما لا حرج فيه ولا عسر *

قال أبو محمد : قد قدمنا قول الله تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وقوله تعالى : (يريد بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) . فالخرج والعسر مرفوعان عنا . وما كان لا حرج في غسله ولا عسر فهو لازم غسله ، لانه بول ورجيع . وبالله تعالى التوفيق *

١٤٣ - مسألة - والقيء من كل مسلة أو كافر حرام يجب اجتنابه . لقول رسول الله ﷺ : « العائد في هبته كالعائد في قيمته » . وانما قال عليه السلام ذلك على منع العودة في الهبة *

١٤٤ - مسألة - والخمر والميسر والانصاب والازلام رجس حرام واجب اجتنابه ، فمن صلى حاملاً شيئاً منها بطلت صلاته . قال الله تعالى : (انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) . فمن لم يجتنب ذلك في صلاته فلم يصل كما أمر ، ومن لم يصل كما أمر فلم يصل (٣) .

(١) بفتح الواو وكسر النون وآخره ميم . هو خرق الذباب .

(٢) في النونية . والنحل والخفاش .

(٣) شد ابن حزم شدوذاً غريباً في القول بنجاسة الميسر والانصاب والازلام ولو شئنا أن نقول كما يقول متأخرو الفقهاء في مناظراتهم لقلنا : انه خالف الاجماع

فقد نقل النووي وغيره الاجماع على طهارتها، ونحن لم نعلم قائلاً ذهب الى ما اختاره المؤلف رحمه الله . ولا بأس بذلك ان كان القول المختار يرجحه الدليل الصحيح . والآية التي استدلل بها المؤلف لا تدل على ما ذهب اليه ، فان الرجس كما يطلق على النجس يطلق على المستقذر وعلى الخبيث وعلى المأثم وعلى العذاب ، قال الزجاج : « الرجس في اللغة اسم لكل ما استقذر من عمل فبالغ الله تعالى في ذم هذه الاشياء وسماها رجساً » نقله في اللسان ، وقال الراغب الاصفهاني : « الرجس الشيء القذر ، يقال رجل رجس ورجل أرجاس ، قال تعالى (رجس من عمل الشيطان) ، والرجس يكون على أربعة أوجه ، إما من حيث الطبع « واما من جهة العقل ، وإما من جهة الشرع ، واما من كل ذلك كالميتة ، فان الميتة تعاف طبعاً وعقلاً وشرعاً . والرجس من جهة الشرع الحمر والميسر ، وقيل ان ذلك رجس من جهة العقل ، وعلى ذلك نبه بقوله تعالى (وانتمهما أكبر من نفعهما) لان كل ما يوفي ثمنه على نفعه فالمعقل يقتضى تجنيبه « . وليس معقولاً في معنى الآية ارادة الرجس بمعنى النجس رغمًا عما اختاره المؤلف ، فالميسر مثلاً هو لعب القمار ولا يعقل فيه نجاسة من طهارة « وان ادعى أنه يريد آلة اللعب فهي دعوى غير موفقة ، لانه ليس في آلة اللعب تحريم ، انما التحريم على عمل المكلف ، قال ابن جرير في التفسير (٧ : ٢١) : « (رجس) : يقول : اثم وثمن سخطه الله وكرهه لكم (من عمل الشيطان) يقول : شربكم الخمر وقماركم على الجزر وذبحكم للانصاب واستقساؤكم بالازلام من تزيين الشيطان لكم ودعائه اياكم اليه وتحسينه لكم « لان الاعمال التي ندبكم اليها ربكم ، ولا مما يرضاه لكم ، بل هو مما يسخطه لكم (فاجتنبوه) يقول : فاتركوه وارفضوه ولا تعملوه « وهذا تفسير دقيق لمعنى الآية يدل على خطأ ما فهمه ابن حزم من أن الرجس هو نفس الانصاب الخ وان الواجب اجتناب ذواتها وأجرامها .

ومن هذا تعلم أن الآية لا تدل على نجاسة الخمر أيضاً وهو الصحيح ، قال النووي في المجموع (٢ : ٥٦٤) « ولا يظهر من الآية دلالة ظاهرة لأن الرجس عند أهل اللغة القذر ولا يلزم من ذلك النجاسة ، وكذا الامر بالاجتناب لا يلزم منه النجاسة » ثم ذكر دليلاً آخر على نجاستها ورده ثم قال : « وأقرب ما يقال ما ذكره الغزالي أنه يحكم بنجاستها تغليظاً وزجراً عنها قياساً على الكلب وما ولغ فيه والله أعلم » وهذا دليل ضعيف جداً وان رآه النووي أقرب الى القوة

١٤٥ - مسألة - ونبيذ البسر والتمر والزهو (١) والرطب والزبيب اذا جمع نبيذ واحد من هذه الى نبيذ غيره فهو حرام واجب اجتنابه *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا ابان - هو ابن يزيد العطار - ثنا يحيى - هو ابن أبي كثير - عن عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه عن رسول الله ﷺ : « أنه نهى عن خليط الزبيب والتمر ، وعن خليط البسر والتمر ، وعن خليط الزهو والرطب ، وقال : انتبذوا (٢) كل واحد على حدة (٣) » وليس كذلك الخليطان من غير هذه الخمسة بل هو طاهر حلال ما لم يسكر ، لانه لم ينسبه الا عما ذكرنا ■

١٤٦ - مسألة - ولا يجوز استقبال القبلة واستدبارها للغائط والبول ، لا في بنيان ولا في صحراء ■ ولا يجوز استقبال القبلة فقط كذلك في حال الاستنجاء *

والحق أنه لا دليل في الشريعة صريحاً أصلاً يدل على نجاسة الحجر ، والاصل الطهارة ، وحرمة شربها لا تدل على نجاستها ، فان السم حرام ليس بنجس ■ وكذلك المخدرات الاخرى ■ واليه ذهب ربيعة وداود فيما حكاه النووي نقلاً عن القاضي أبي الطيب ، وهو الذي تختاره ، والحمد لله . ويظهر من كلام الراغب الأصمغاني - الذي نقلنا آثفاً - أنه يميل اليه أو يختاره ■ واليه يرجي كلام القاضي الشوكاني كما يفهم من الدرر البهية وشرحه الروضة الندية (١ : ٢٠ - ٢١) واختاره أيضاً العلامة محمد بن اسمعيل الأثير في سبل السلام (ج ١ ص ٤٢) الطبعة المنيرية (١) « الزهو » بفتح الزاى وبضمها مع اسكان الهاء وآخره واو ، هو البسر اذا ظهرت فيه الحمرة

(٢) في الاصلين انتبذوا وصححناه من أبي داود (ج ٣ ص ٣٨٣)

(٣) كذا في النونية وأبي داود وفي المصرية « على حدته » . وهو يوافق لفظ مسلم في صحيحه (ج ٢ ص ١٢٦) والحديث رواه أيضاً النسائي مكرراً (ج ٢ ص ٢٢٣ - ٢٢٤) وابن ماجه (ج ٢ ص ١٧٣) وفيها أيضاً « على حدته » وفي بعض روايات النسائي ■ على حدة ■

(م ٢٥ - ج ١ - الحلى)

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى قال قلت لسفيان بن عيينة : سمعت الزهري يذكر عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط ، ولكن شرقوا أو غربوا » ؟ قال سفيان : نعم *

وقد روى أيضاً النهي عن ذلك أبو هريرة وغيره . وقد ذكرنا قبل حديث سلمان عن النبي ﷺ : ألا يستنجي أحد مستقبل القبلة . في باب الاستنجاء *
ومن أنكر ذلك أبو أيوب الانصاري . كما ذكرنا . في البيوت نصاً عنه ، وكذلك أيضاً أبو هريرة وابن مسعود . وعن سراق بن مالك ألا تستقبل القبلة بذلك . وعن السلف من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم جملة ، وعن عطاء و إبراهيم النخعي ، وبقولنا في ذلك يقول سفيان الثوري والأوزاعي وأبو ثور^(١) ومنع أبو حنيفة من استقبالها لبول أو غائط ، وكل هؤلاء لم يفرق بين الصحاري والبناء في ذلك ، وروينا من طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يكره أن تستقبل القبلتان بالفروج . وهو قول مجاهد .

قال أبو محمد : لا نرى ذلك في بيت المقدس لان النهي عن ذلك لم يصح وقال عروة بن الزبير وداود بن علي : يجوز استقبال الكعبة واستدبارها بالبول والغائط ، وروينا ذلك عن ابن عمر من طريق شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن نافع عن ابن عمر ، وروينا عن ابن عمر من طريق أبي داود عن محمد بن يحيى بن فارس عن صفوان بن عيسى عن الحسن بن ذكوان عن مروان الأصغر عن ابن عمر أنه قال : إنما نهى عن ذلك في الفضاء ، وأما إذا كان^(٢) بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس ، وروينا أيضاً هذا عن الشعبي . وهو قول مالك والشافعي فأما من أباح ذلك جملة فاحتجوا بحديث رويناه عن ابن عمر في بعض ألفاظه :

(١) في المصرية « وأبو داود » وهو خطأ (٢) في أبي داود (ج ١ ص ٧)
■ فإذا كان ■ وهو أيضاً انقط الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ١٥٤)

« رقيت على بيت أختي حفصة فرأيت رسول الله ﷺ قاعداً لحاجته مستقبل القبلة (١) » وفي بعضها : « رأيت رسول الله ﷺ يبول حيال القبلة » وفي بعضها : « اطلعت يوماً ورسول الله ﷺ على ظهر بيت يقضى حاجته محجور عليه بلبن فرأيت مستقبل القبلة » وبحديث من طريق جابر : « نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة ببول فرأيت قبل أن يقبض بعام يستقبلها (٢) » وبحديث من طريق عائشة : « أن رسول الله ﷺ ذكر عنده أن ناساً يكرهون استقبال القبلة بفروجهم فقال رسول الله ﷺ : قد فعلوها ؟ استقبلوا بمقعدتي القبلة » (٣) *

قال على : لا حجة لهم غير ما ذكرنا ، ولا حجة لهم في شيء منه *
أما حديث ابن عمر : فليس فيه أن ذلك كان بعد النهي ، وإذالم يكن ذلك فيه ؟
فنحن على يقين من أن ما في حديث ابن عمر موافق لما كان الناس عليه قبل أن ينهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، هذا ما لا شك فيه ، فاذ لا شك في

(١) رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وفي ألفاظهم : « مستقبل الشام مستدير الكعبة » . ووقع في رواية ابن حبان « مستقبل القبلة مستدير الشام » قال ابن حجر : « وهي خطأ تعد من قسم المقلوب » انظر الشوكاني (ج ١ ص ٩٨) المطبعة المنيرية

(٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن الجارود وابن خزيمة والحاكم والدارقطني (ص ٢٢) قال الترمذي (ج ١ ص ٤) « حديث حسن غريب » وقال الحاكم (ج ١ ص ١٥٤) « صحيح على شرط مسلم » ورواه البيهقي (ج ١ ص ٩٢) (٣) رواه أحمد وابن ماجه (ج ١ ص ٦٩) والبيهقي (ج ١ ص ٩٢-٩٣) والدارقطني (ص ٢٢) وقال النووي في المجموع (ج ٢ ص ٧٨) « اسناده حسن لكن أشار البخاري الى أن فيه علة » قال السندي في شرح ابن ماجه : « رجاله ثقات معروفون وأخطأ من قال خلاف ذلك ، وقد علل البخاري الخبر بما ليس بقادح فيه فقال : وجاء عن عائشة أنها كانت تنكر قولهم لا تستقبلوا القبلة ، وهذا أصح . فان ثبوت ما قال لا يستلزم نفي هذا ، فبعد صحة الاسناد يجب القول بصحته » وسيأتي الكلام على الحديث بعد قليل

ذلك فحكم حديث ابن عمر منسوخ قطعاً بنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، هذا يعلم ضرورة ، ومن الباطل المحرم ترك اليقين بالظنون ، وأخذ المتيقن نسخه وترك المتيقن أنه ناسخ*

وقد أوضحنا في غير هذا المكان أن كل ما صح أنه ناسخ لحكم منسوخ فن الحال الباطل أن يكون الله تعالى يعيد الناسخ منسوخا والمنسوخ ناسخا ولا يبين ذلك تبيانا لا إشكال فيه ، إذ لو كان هذا لكان الدين مشكلا غير بين ، ناقصا غير كامل . وهذا باطل . قال الله تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) وقال تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) *

وأیضا قالما في حديث ابن عمر ذكر استقبال القبلة فقط ، فلو صح أنه ناسخ لما كان فيه نسخ تحريم استدبارها ، ولكان من أقبح في ذلك إباحة استدبارها كاذبا مبطلا لشريعة ثابتة ، وهذا حرام . فبطل تعلقهم بحديث ابن عمر*

وأما حديث عائشة فهو ساقط . لانه رواية (١) خالد الحذاء - وهو ثقة - عن خالد بن أبي الصلت وهو مجهول لا يدري من هو (٢) ، وأخطأ فيه عبد الرزاق فرواه

(١) في الاصلين . لان رواية « وهو خطأ

(٢) حديث عائشة رواه خالد الحذاء ، واختلف الرواة عنه فيه . فرواه بعضهم عن خالد الحذاء عن عراك عن عائشة . ورواه بعضهم عن خالد الحذاء عن رجل عن عراك . ورواه حماد بن سلمة وعلى بن عاصم وعبد العزيز بن المغيرة عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت عن عراك بن مالك . فرواية حماد بن سلمة في ابن ماجه (ج ١ ص ٦٩) والدارقطني (ص ٢٢) وأشار إليها البيهقي في السنن الكبرى (ج ١ ص ٩٣) . ورواية على بن عاصم في سنن البيهقي والدارقطني ، ورواية عبد العزيز بن المغيرة في ابن ماجه ، ومن بين وحفظ حجة على من أبهم ولم يحفظ . وأوضح الروايات رواية على بن عاصم ، فرواها الدارقطني من طريق هارون بن عبد الله ، والبيهقي من طريق يحيى بن أبي طالب ، كلاهما عن علي بن عاصم : « ثنا خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت قال : كنت عند عمر بن عبد العزيز في خلافته وعنده عراك بن مالك ، فقال عمر : ما استقبلت القبلة ولا استدبرتها

عن خالد الخذاء عن كثير بن الصلت ■ وهذا أبطل وأبطل ، لان خالداً الخذاء لم يدرك كثير بن الصلت ، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لان نصه يبين أنه انما كان قبل النهى ، لان من الباطل المحال أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهام عن

يبول ولا غائط منذ كذا وكذا ، فقال عراك : حدثتني عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه قول الناس في ذلك أمر بمقعدته فاستقبل بها القبلة ■ قال الدارقطني : ■ هذا أضيظ اسناد ■ وزاد فيه خالد بن أبي الصلت وهو الصواب ■ . وقد ادعى ابن حزم أن خالد بن أبي الصلت مجهول ، وتعقبه ابن مفوز فقال : ■ هو مشهور بالرواية معروف بمحمل العلم لكن حديثه معلول ■ وذكره ابن حبان في الثقات ، وذكره أسلم بن سهل في تاريخ واسط وحكى عن سفيان بن حسين قال : ■ كنا نأتي خالد بن أبي الصلت وكان عينا لعمرو ابن عبد العزيز بواسط وكانت له هيئة ■ والعلة التي فيه هي ما نقله السبدي كما ذكرنا آنفاً ■ وقد نقل ذلك ابن حجر في التهذيب في ترجمته عن الترمذي في العلل الكبير عن البخاري أنه قال : « فيه اضطراب والصحيح عن عائشة قولها ■ أي إنه رجح أنه موقوف على عائشة ، وهذا ترجيح لادليل عليه ■ فان رواية بعض الرواة اياه موقوفا لا يمنع أن يكون مرويا مرفوعا من طريق أخرى صحيحة وقد صرح على بن عاصم في روايته بسامع خالد بن أبي الصلت من عراك بن مالك ، وسامع عراك من عائشة ، وعلى ثقة له أوهام وأغلط ■ وقد تابعه على ذلك حماد بن سلمة ■ فارتفعت شبهة الغلط ، فقد نقل ابن حجر في التهذيب (ج ٣ ص ٩٧) عن تاريخ البخاري قال : ■ قال موسى ثنا حماد هو ابن سلمة عن خالد الخذاء عن خالد بن أبي الصلت قال كنا عند عمر بن عبد العزيز فقال عراك ابن مالك : سمعت عائشة رضى الله عنها قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم : حولي مقعدتي الى القبلة ■ وقد نقل الحازمي في النسخ والمنسوخ (ص ٣٧) انه تابعه أيضا عبد الله بن المبارك ، فهذه الروايات تؤكد صحة الحديث بالسند الصحيح الثابت بالسمع ■ وقد أعله أحمد بن حنبل بأن عراكا لم يسمع من عائشة ، فقد نقل ابن أبي حاتم في المراسيل (ص ٦٠) ذلك عن احمد ونقله ابن حجر عن الأثرم عنه . وهذه علة غير صحيحة لما رأيت من تصريحه بالسمع منها ■ ورواية عراك بعض الأحاديث عن عروة عن عائشة لا تنفي سماعه منها ■ قال ابن دقيق

استقبال القبلة بالبول والغائط ، ثم ينكر عليهم طاعته في ذلك ، هذا ما لا يظنه مسلم ولا ذو عقل ، وفي هذا الخبر إنكار ذلك عليهم . فلو صح لكان مفسوخا بلا شك ، ثم لو صح لما كان فيه إلا إباحة الاستقبال فقط ، لا إباحة الاستدبار أصلا . فبطل تعلقهم بحديث عائشة جملة *

وأما حديث جابر فانه رواية (١) أبان بن صالح وليس بالمشهور (٢) ، وأيضا العبد في الامام : « ولعراك أحاديث عديدة عن عروة عن عائشة ، قال : ولكن لقائل أن يقول : اذا كان الراوي عنه قوله سمعت ثقة فهو مقدم ، لاحتمال أنه لقي الشيخ بعد ذلك فحدثه اذا كان ممن يمكن لقائه ، وقد ذكروا سماع عراك من أبي هريرة ولم ينكروه وأبو هريرة توفي هو وعائشة في سنة واحدة - سنة ٥٨ - فلا يبعد سماعه من عائشة مع كونهما في بلد واحد ، ولعل هذا هو الذي أوجب لمسلم أن أخرج في صحيحه حديث عراك عن عائشة من رواية يزيد بن أبي زياد مولى ابن عباس عن عراك عن عائشة : جاءني سكرانة تحمل ابنتين لها . الحديث » ثم أيد ذلك ابن دقيق العيد برواية علي بن عاصم التي ذكرنا . نقل ذلك عنه الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٢٧٣) . وبهذا التحقيق - الذي قد لا تجده مفصلا في كتاب - يظهر لك أن حديث عائشة صحيح على شرط مسلم . وبالله تعالى التوفيق .

(١) في الاصلين « فان رواية » وهو خطأ

(٢) أبان وثقه ابن معين والعجلي وأبو زرعة وأبو حاتم وذكره ابن حبان في الثقات . قال ابن حجر في التهذيب : « قال ابن عبد البر في التمهيد : حديث جابر ليس صحيحا لأن أبان بن صالح ضعيف . وقال ابن حزم في المحلى عقب هذا الحديث : أبان ليس بالمشهور انتهى . وهذه غفلة منهما ، وخطأ تواردا عليه ، فلم يضعف أبان هذا أحد قبلهما ، ويكفي فيه قول ابن معين ومن تقدم معه » وهذا الحديث هو من رواية محمد بن اسحق عن أبان . قال الزيلعي (ج ١ ص ٢٧٣) . « وأخرجه ابن حبان في صحيحه في القسم الثاني والحاكم في المستدرک والدارقطني ثم البيهقي في مننهما ، وعندهم الأربعة : حدثني أبان بن صالح « فزالتهممة التذليس » ثم نقل عن الترمذي في العلل الكبير قال : « سألت محمد بن اسمعيل - يعنى البخارى - عن هذا الحديث فقال : حديث صحيح » .

فليس فيه بيان أن استقباله القبلة عليه السلام كان بعد نهييه ، ولو كان ذلك لقال جابر :
ثم رأيت (١) « وأيضاً فلو صح لما كان فيه إلا النسخ الاستقبال فقط ، وأما الاستدبار
فلا أصلاً ، ولا يحل أن يزاد في الاخبار ما ليس فيها ، فيكون من فعل ذلك كاذباً »
وليس اذا نهى عن شيئين ثم نسخ أحدهما وجب نسخ الآخر ، فبطل كل ما شغبوا به
وبالله تعالى التوفيق ، وسقط قولهم لتعريه عن البرهان *

وأما من فرق بين الصحارى والبناء في ذلك فقول لا يقوم عليه دليل أصلاً .
إذ ليس في شيء من هذه الآثار فرق بين صحراء وبنيان ، فالقول بذلك ظن ،
والظن أكذب الحديث ، ولا يفتى عن الحق شيئاً ، ولا فرق بين من حمل النهي
على الصحارى دون البنيان . وبين آخر قل : بل النهي عن ذلك في المدينة أو مكة
خاصة . وبين آخر قال : في أيام الحج خاصة . وكل هذا تخليط لا وجه له *

وقال بعضهم : إنما كان في الصحارى لأن هنالك قوما يصلون فيؤذون بذلك *
قال أبو محمد : هذا باطل ، لأن وقوع الغائط كيفما وقع في الصحراء فوضعه لا بد
أن يكون قبلة لجهة ما « وغیر قبلة لجهة أخرى » نخرج قول مالك عن أن يكون له
متعلق بسنة أو بدليل أصلاً ، وهو قول خالف جميع أقوال الصحابة رضي الله عنهم
إلا رواية عن ابن عمر قد روى عنه خلافها . وبالله تعالى التوفيق *

١٤٧ - مسألة - وكل ماء خالطه شيء طاهر مباح فظهر فيه لونه وريحه وطعمه
إلا أنه لم يزل عنه اسم الماء فالوضوء به جائز والغسل به للحنابة جائز *

(١) هذه من أضعف حجج ابن حزم فإن حكاية عربي فصيح كجابر نهى
النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك « ثم تعقيبه إياها برويته صلى الله عليه وسلم
قبل موته بعام يفعل ذلك - صريح جداً في أنه يريد بيان النسخ ، وأن النهي إنما
كان قبل الفعل « ومثل هذا الحديث - فيما نعقل - لا يقوله الصحابي اعتباطاً
بدون مناسبة « وإنما المفهوم أنه يكون في سياق سؤال أو جدال في هذا الأمر .
ومع كل هذا فقد جاءت الرواية بلفظ « ثم » في رواية الدارقطني والبيهقي .
« ثم قد رأيت قبل موته بعام يبول مستقبل القبلة » وفي رواية الحاكم « ثم رأيناه
قبل موته وهو يبول مستقبل القبلة »

برهان ذلك قوله تعالى : (فلم تجدوا ماء) وهذا ماء ، سواء كان الواقع فيه مسكا أو عسلا أو زعفرانا أو غير ذلك ■

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريج أخبرني عطاء بن أبي رباح عن أم هانيء بنت أبي طالب أنها قالت : دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وهو في قبة له ، فوجدته قد اغتسل بماء كان في صحفة ، إني لأرى فيها أثر العجين ■ فوجدته يصلي الضحى * »

وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن أم هانيء قالت : « نزل رسول الله ﷺ يوم الفتح بأعلى مكة ، فأتيته بماء في جفنة اني لأرى أثر العجين فيها (١) ، فستره أبو ذر فاغتسل رسول الله ﷺ ثم ستر عليه السلام أبا ذر فاغتسل ، ثم صلى ثماني ركعات وذلك في الضحى * »

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن زيد بن الحباب العكلى عن إبراهيم بن نافع عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن أم هانيء : ■ أن ميمونة أم المؤمنين ورسول الله ﷺ اغتسلا من قصعة فيها أثر العجين * »

قال علي : وهذا قول ثابت عن ابن مسعود قال : اذا غسل الجنب رأسه بالخطمي أجزأه ، وكذلك نصا عن ابن عباس *

وروي أيضا هذا عن علي بن أبي طالب ■ وثبت عن سعيد بن المسيب وابن جريج وعن صواحب النبي ﷺ من نساء الانصار والتابعات منهن : أن المرأة الجنب (٢) والحائض اذا امتشطت بجناء (٣) رقيق أن ذلك يجزئها من غسل رأسها للحيضة والجنابة ولا تعيد غسله ، وثبت عن إبراهيم النخعي وعطاء بن أبي رباح وأبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف وسعيد بن جبير أنهم قالوا في الجنب يغسل رأسه بالسدر

(١) في الجنية ■ اني لأرى فيها أثر العجين ■ (٢) الجنب يطلق على المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ، ومن العرب من يشئ ويجمع .
(٣) الحناء بالمد والتشديد والجمع حنان بكسر الحاء وضمها وتشديد النون وفي آخره نون ثانية ، وقيل أيضا حنان بالهمز بوزن عثمان ، وظها جموع على غير قياس .

والخطمى : انه يجزئه ذلك من غسل رأسه للجنابة *

وقولنا في هذا هو قول ابي حنيفة والشافعي وداود ■

وروى عن مالك نحو هذا أيضا . وروى سحنون عن ابن القاسم (١) أنه سأل مالكا عن الغدير ترده المواشي فتبول فيه وتبعر حتى يتغير لون الماء ويربجه : أيتوضأ منه للصلاة ؟ قال مالك : أكرهه ولا أحرمه ، كان ابن عمر يقول : إني لأحب أن أجعل بيني وبين الحرام سترة من الحلال *

والذى عليه أصحابه بخلاف هذا ، وهو أنه روي عنه في الماء يبل فيه الخبز أو يقع فيه الدهن : أنه لا يجوز الوضوء به ، وكذلك الماء ينقع فيه الجلد (٢) ، وهذا خطأ من القول ، لانه لا دليل عليه من قرآن ولا من سنة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا قياس ، بل خالفوا فيه ثلاثة من الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف ■ وخالفوا فيه فقهاء المدينة كما ذكرنا ، وما نعلمهم احتجوا باكثر من أن قالوا : ليس هو ماء مطلقا قال أبو محمد : وهذا خطأ ■ بل هو ماء مطلق وإن كان فيه شيء آخر ، ولا فرق بين ذلك الذي فيه وبين حجر يكون فيه ، وهم يجيزون الوضوء بالماء الذي تغير من طين موضعه ، وهذا تناقض *

(١) في المصرية «عن ابن غانم» وفي اليمنية ■ عن أبي غانم « وكلاهما فيما نرى خطأ ، والصواب «عن ابن القاسم» فان سحنون إنما يروي الفقه عن ابن القاسم عن مالك ، وهكذ المدونة ، ■ روى رواية سحنون عن ابن القاسم . وقد جهدت أن أجده هذه المسئلة — التي رواها المؤلف — في المدونة فلم أوفق الى وجودها . (٢) هذا هو الذى في المدونة ونصها (ج ١ ص ٤) : «قال مالك : لا يتوضأ بالماء الذى يبل فيه الخبز ... قال ابن القاسم : وأخبرني بعض أصحابنا ان انسانا سأل مالكا عن الجلد يقع في الماء فيخرج مكانه او الثوب ، هل ترى بأسا ان يتوضأ بذلك الماء ؟ قال : قال مالك : لا أرى به بأسا ■ قال فقال له : فما بال الخبز ؟ فقال له مالك : أرأيت إن أخذ رجل جلداً فانقعها اياما في ماء ، أيتوضأ بذلك الماء وقد ابتل الجلد في ذلك الماء ؟ فقال : لا فقال مالك : هذا مثل الخبز ولنكل شئ وجهه »

(م ٢٦ - ج ١ - الحلى)

ومن العجب أنهم لم يجعلوا حكم الماء للماء الذي مازجه شيء طاهر لم يزل عنه اسم الماء ، وجعلوا للفضة المخلوطة بالنحاس — خلطاً يغيرها — حكم الفضة المحضة ، وكذلك في الذهب الممزوج فجعلوه كالذهب الصرف في الزكاة والصرف ، وهذا هو الخطأ وعكس الحقائق ، لأنهم أوجبوا الزكاة في الصفر الممازج للفضة ، وهذا باطل ، وأباحوا صرف فضة وصفر بمثل وزن الجميع من فضة محضة ، وهذا هو الربا بعينه ، وأما الوضوء بماء قد مازجه شيء طاهر قائماً يتوضأ ويغتسل بالماء ، ولا يضره مرور شيء طاهر على أعضائه مع الماء *

وقال بعضهم : هو كماء الورد . قال أبو محمد : وهذا باطل ، لأن ماء الورد ليس ماء أصلاً ، وهذا ماء وشيء آخر معه فقط *

١٤٨ — مسألة فإن سقط عنه اسم الماء جملة كالنبيذ وغيره ، لم يحز الوضوء به ولا الغسل ، والحكم حينئذ التيمم ، وسواء في هذه المسألة والتي قبلها وجد ماء آخر أم لم يوجد *

برهان ذلك قول الله تعالى : (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً) ، ولقول رسول الله ﷺ : « وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء »

ولما كان اسم الماء لا يقع على ماغلب عليه غير الماء حتى تزول عنه جميع صفات الماء التي منها يؤخذ حده — صح أنه ليس ماء ، ولا يجوز الوضوء بغير الماء ، وهذا قول مالك والشافعي وأحمد وداود وغيرهم ، وقال به الحسن وعطاء بن أبي رباح وسفيان الثوري وأبو يوسف وإسحاق وأبو ثور وغيرهم *

وروى عن عكرمة أن النبيذ وضوء إذا لم يوجد الماء ولا يتيمم مع وجوده *
وقال الأوزاعي : لا يتيمم إذا عدم الماء مادام يوجد نبيذ غير مسكر ، فإن كان مسكراً فلا يتوضأ به *

وقال حميد^(١) صاحب الحسن بن حي : نبيذ التمر خاصة يجوز الوضوء به والغسل المقترض في الحضر والسفر ، وجد الماء أو لم يوجد ، ولا يجوز ذلك بغير نبيذ التمر ، وجد الماء أو لم يوجد *

(١) هو حميد بن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي الكوفي الثقة .

وقال أبو حنيفة في أشهر قوله : ان نبيذ التمر خاصة اذا لم يسكر فانه يتوضأ به ويغتسل - فيما كان خارج الأمصار والقرى خاصة - عند عدم الماء ، فان أسكر . فان كان مطبوخاً جاز الوضوء به والغسل كذلك ، فان كان نبيثاً لم يجز استعماله أصلاً في ذلك ، ولا يجوز الوضوء بشيء من ذلك . لا عند عدم الماء ولا في الأمصار ولا في القرى أصلاً - وان عدم الماء - ، ولا بشيء من الأنبة غير نبيذ التمر لا في القرى ولا في غير القرى ، ولا عند عدم الماء ، والرواية الأخرى عنه أن جميع الأنبة يتوضأ بها ويغتسل ، كما قال في نبيذ التمر سواء سواء *

وقال محمد بن الحسن : يتوضأ بنبيذ التمر عند عدم الماء ويتيمم معاً *
قال أبو محمد : أما قول عكرمة والأوزاعي والحسن بن حي قلمهم احتجوا بحديث رويناه من طريق ابن مسعود من طرق : « أن رسول الله ﷺ قال له ليلة الجن : معك ماء ؟ قال : ليس معي ماء ، ولكن معي إداوة فيها نبيذ ، فقال النبي ﷺ : تمر طيبة وماء طهور ، فتوضأ ثم صلى الصبح » وفي بعض ألفاظه : « أن رسول الله ﷺ توضأ بنبيذ ، وقال : تمر طيبة وماء طهور (١) » *

وقال بعضهم : ان جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ركبوا البحر فلم يجدوا إلا ماء البحر ونبيذاً فتوضؤوا بالنبيذ ، ولم يتوضؤوا بماء البحر ، وذكروا ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات قال : ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المثني ثنا يزيد بن هارون ثنا عبد الله بن ميسرة (٢) عن مزينة بن جابر عن علي بن أبي طالب رضي عنه قال : اذا لم تجد الماء فلتتوضأ بالنبيذ . قال محمد بن المثني : وحدثنا أبو معاوية محمد بن خازم الضرير ثنا الحجاج بن أرطاة عن أبي اسحاق السبيعي عن الحارث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : لا بأس بالوضوء بالنبيذ *

قالوا : ولا يخالف لمن ذكرنا يعرف من الصحابة رضي الله عنهم ، فهو إجماع على قول بعض مخالفينا *

(١) من اول قوله « فتوضأ وصلى الصبح » الى هنا محذوف من النسخة اليمنية (٢) في المصرية « عبد الله بن مسرة » وما هنا هو الصواب والموافق لليمنية

وقالوا : النبذ ماء بلا شك خالطه غيره ، فاذ هو كذلك فالوضوء به جائز*
قال أبو محمد : هذا كل ما يمكن أن يشغبوا به ، ولا حجة لهم في شيء منه .
ولله الحمد *

أما الخبر المذكور فلم يصح ^(١) ، لان في جميع طرقه من لا يعرف ■ أو من لا خير فيه ، وقد تكلمنا عليه كلاماً مستقصى ^(٢) في غير هذا الكتاب ■ ثم لو صح بنقل التواتر لم يكن لهم فيه حجة ، لان ليلة الجن كانت بمكة قبل الهجرة ولم تنزل آية الوضوء الا بالمدينة في سورة النساء وفي سورة المائدة ، ولم يأت قط أثر بأن الوضوء كان فرضاً بمكة ، فاذ ذلك كذلك فالوضوء بالنبذ كلا وضوء ، فسقط التعلق به لو صح *

وأما الذي روه من فعل الصحابة رضي الله عنهم فهو عليهم لا لهم ، لان الاوزاعي والحسن بن حي وأبا حنيفة وأصحابه كلهم مخالفون لما روى عن الصحابة في ذلك ■ يجيزون للوضوء بماء البحر ■ ولا يجيزون الوضوء بالنبذ ، ما دام يوجد ماء البحر ■ وكلهم - حاشا حميداً صاحب الحسن بن حي - لا يجيز الوضوء البتة بالنبذ ما دام يوجد ماء البحر ■ وحميد صاحب الحسن يجيز الوضوء بماء البحر مع وجود النبذ ■ فكلمهم يخالف ^(٣) لما ادعوه من فعل الصحابة رضي الله عنهم في ذلك ■ ومن الباطل أن يرى المرء حجة على خصمه ما لا يراه حجة عليه *

وأما الأثر عن علي رضي الله عنه فلا حجة في أحد غير رسول الله ﷺ ، وأيضاً فان حميداً صاحب الحسن بن حي يخالف الرواية عن علي في ذلك ، لأنه يرى الوضوء بنبذ التمر مع وجود الماء ، وهذا خلاف قول علي ، ويرى سائر الانبذة لا يحل بها الوضوء أصلاً ^(٤) ، وهذا خلاف الرواية عن علي *

وأما قولهم : إن في النبذ ماء خالطه غيره ، فهو لازم لهم في ابن مزج بماء ، وفي الخبر لأنه ماء مع عقص وزاج ■ وفي الأمرار لأنها ماء وزيت وخل ، أو ماء

(١) في اليمينية « فلا يصح » (٢) في اليمينية « متقصى » (٣) في المصرية مخالفون
(٤) في اليمينية ■ ويرى أن سائر الانبذة لا يحل منها الوضوء أصلاً

وزيت ومرى^(١) ونحو ذلك « وهم لا يقولون بشيء من هذا ، فظهر تناقضهم في كل ما احتجوا به . والله الحمد * »

وأما قولاً أبى حنيفة فهو أبعدهم من أن يكون له في شيء مما ذكرنا حجة . أما الحديث المذكور فليس فيه أن النبي ﷺ كان حين الوضوء بالنبيد خارج مكة ، فمن أين له بتخصيص جواز الوضوء بالنبيد خارج الأمصار والقرى ؟! وهذا خلاف لما في ذلك الخبر ، لا سيما وهو لا يرى التيمم فيما يقرب من القرية ، ولا قصر الصلاة إلا في ثلاثة أيام « أحد وعشرين فرسخاً فصاعداً » ولا سبيل له إلى دليل في شيء من ذلك إلا ودليله في ذلك جار في جميع هذه المسائل *

وأما قوله الثاني الذى قاس فيه جميع الأنبياء على نبيد التمر ، فهلا قاس أيضاً داخل القرية على خارجها ! وما المجيز له أحد القياسين والمانع له من الآخر ؟ لا سيما مع ما في الخبر من قوله : « تمر طيبة وماء طهور » فاذ هو ماء طهور فما المانع من استعماله مع وجود ماء غيره ، وكلاهما ماء طهور ؟! وهذا ما لا انفكاك منه . وإن كان لا يجيزه مع وجود الماء فليجزه للمريض في الحضر مع عدم الماء ■

وأما فعل الصحابة رضى الله عنهم وقول على فهو مخالف له ، لانه لا يجيز الوضوء بالنبيد مع وجود ماء البحر ، ولا يجيز الوضوء بالنبيد وإن عدم الماء في القرى ، وليس هذا في قول على ، ولم يخص على نبيد تمر من غيره ■ وأبو حنيفة يخصه في أحد قوليهِ^(٢) ، ولا أمقت في الدنيا والآخرة ممن ينكر على مخالفته ترك قول هو أول تارك له ! ولا سيما ومخالفه لا يرى ذلك الذى ترك حجة ، قال الله تعالى : (لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) *

وأما قولهم : إن النبيد ماء وتمر ، فيلزمهم هذا كما قلنا في الامراق وغيرها من

(١) كتب بهامش اليمينية « هو الفلفل » وفي لسان العرب ضبط بالقلم بضم الميم وكسر الراء وتشديد الياء وقال : « والمرى معروف ، قال ابو منصور : لا أدري أعربي أم دخيل . وأنا لا أدري هل هو المراد هنا أو غيره » (وفوق كل ذى علم علم) (٢) في اليمينية « بخصه في أشهر قوايه »

الانبذة ، وهو خلاف قوله ، فظهر فساد قول أبي حنيفة معا . واخذ الله رب العالمين *
وأما قول محمد بن الحسن ففاسد ، لانه لا يخلو أن يكون الوضوء بالنبيذ جائزاً
فالتيمم معه فضول ، أو لا يكون الوضوء به جائزاً فاستعماله فضول ، لا سيما مع قوله : إنه
إذا كان في ثوب المرء أكثر من قدر الدرهم البغلي من نبيذ مسكر بطلت صلاته ،
ولا شك أن المجتمع على جسد المتوضئ بالنبيذ أو المغتسل به وفي ثوبه أكثر من
دراهم بغلية كثيرة *

فإن قال من ينتصر له : إنا لا ندري أيلزم الوضوء به فلا يجزى تركه وإما أنه
لا يحل (١) الوضوء به فلا يجزى فعله ، فجمعنا الأمرين *

قيل لهم : الوضوء بالماء فرض متيقن عند وجوده ، فلا يجوز تركه ، والوضوء بالتيمم
عند عدم ما يجزى الوضوء به فرض متيقن ، والوضوء بالنبيذ عندكم غير متيقن *
وما لم يكن متيقناً فاستعماله لا يلزم ، وما لا يلزم فلا معنى لفعله ، ولوجئتم الى استعمال
كل ما تشكون في وجوبه لعظم الأمر عليكم * لا سيما وأنتم على يقين من أنه نجس
يفسد الصلاة كونه في الثوب ، وأنتم مقرون أن الوضوء بالنجس المتيقن لا يحل *
وأما المالكيون والشافعيون فأنهم كثيراً ما يقولون في أصولهم وفروعهم : إن خلاف
الصاحب الذي لا يعرف له مخالف منهم لا يحل . وهذا مكان نقضوا فيه هذا الأصل .
وبالله تعالى التوفيق *

وأبو حنيفة يقول بالقياس وقد نقض ههنا أصله في القول به ، فلم يقس إلا مراق
ولا سائر الانبذة على نبيذ التمر ، وخالف أيضاً أقوال طائفة من الصحابة رضي الله عنهم
كما ذكرنا دون مخالف يعرف لهم في ذلك * وهذا أيضاً هادم لأصله ، فليقف على ذلك
من أراد الوقوف على تناقض أقوالهم ، وهدم فروعهم لأصولهم . وبالله تعالى التوفيق *
١٤٩ - مسألة - وفرض على كل مستيقظ من نوم - قل النوم أو أكثر ، نهرا كان أو ليلا ،
قاعدا أو مضطجما أو قائما ، في صلاة أو في غير صلاة ، كيفما نام - ألا يدخل يده في
وضوئه - في إناء كان وضوءه أو من نهر أو غير ذلك - إلا حتى يغسلها ثلاث مرات

(١) كذا في الاصلين « ولعل الصواب » أولا يحل « الخ

ويستشق ويستنثر ثلاث مرات، فإن لم يفعل لم يجزه الوضوء ولا تلك الصلاة، ناسيا ترك ذلك أو عامدا، وعليه أن يغسلها ثلاث مرات ويستنشق كذلك ثم يبتدي الوضوء والصلاة والماء طاهر بحسبه، فإن صب على يديه وتوضأ دون أن يغمس يديه فوضوؤه غير تام (١) وصلاته غير تامة*

برهان ذلك ما حدثناه يونس بن عبد الله ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا استيقظ أحدكم من نوم فلا يغمس - يعني يده - حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا يدري أين باتت يده» قال أبو محمد: زعم قوم أن هذا الغسل خوف نجاسة تكون في اليد وهذا باطل لاشك فيه، لأنه عليه السلام لو أراد ذلك لما عجز عن أن يبينه، ولما كتبه عن أمته وأيضا فلو كان ذلك خوف نجاسة لسكانت الرجل كاليد في ذلك، ولما كان باطن الفخذين وما بين الاليتين أولى بذلك (٢) - ومن العجب على أصولهم أن يكون ظن كون النجاسة في اليد يوجب غسلها ثلاثا، فإذا تيقن كون النجاسة فيها أجزأه إزالتها بغسلة واحدة. وإنما السبب الذي من أجله وجب غسل اليد هو مانص عليه السلام من مغيب النائم عن درايته أين باتت يده فقط، ويجعل الله تعالى ماشاء سببا لما شاء كما جعل تعالى الريح الخارج من أسفل سببا يوجب الوضوء وغسل الوجه ومسح الرأس وغسل الذراعين والرجلين (٢)*

وادعى قوم أن هذا في نوم الليل خاصة، لقوله: «أين باتت يده» وادعوا أن المبيت لا يكون إلا بالليل*

(١) هنا بهامش اليمينية: «قال شيخنا الحافظ شمس الدين الذهبي: قلت لم يبرهن بشيء على أن وضوءه غير تام»

(٢) هذا صحيح إذا كان المتوضئ سيغترف الماء برجليه أو بفخذه أو باليدين، وما هكذا التمسك بظواهر النصوص

(٣) هذا غير ذلك، فإن تعليل وجوب غسل اليد ثلاثا بأن النائم لا يدري

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، بل يقال : بات القوم يدبرون أمر كذا ، وإن كان
 نهارا . وحدثنا عبد الرحمن بن خالد الهمداني ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا
 البخاري عن (١) إبراهيم بن حمزة — هو الزبيري — عن ابن أبي حازم (٢) — هو
 عبد العزيز — عن يزيد بن عبد الله — هو ابن أسامة بن الهاد — عن محمد بن
 إبراهيم حدثه عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا استيقظ
 أحدكم من منامه فتوضأ فليستنثر ثلاث مرات (٣) فإن الشيطان يبيت على خيشومه »
 كتب إلى سالم بن أحمد بن فتح قال ثنا عبد الله بن سعيد الشنتجالي (٤) قال ثنا
 عمر بن محمد بن داود السجستاني ثنا محمد بن عيسى بن عمرو بن الجلودي ثنا إبراهيم
 بن محمد حدثنا مسلم بن الحجاج حدثني (٥) بشر بن الحكم ثنا عبد العزيز بن محمد
 الدراوردي عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة

أن بات يده ، يشير إلى المعنى الذي من أجله وجب الغسل ، وهو احتمال مباشرتها
 النجاسة ، وهذا هو الفرق بينه وبين طهرها بغسلة واحدة عند تيقن النجاسة .
 فإن النجاسة إذ ذاك يراها المتطهر ويوقن بازالتها .

(١) في البخاري في كتاب بدء الخلق (ج ٢ ص ٩٨) « حدثنا إبراهيم بن حمزة »

(٢) في الأصلين « عن أبي حازم » وهو خطأ .

(٣) في البخاري « ثلاثا » ومحذف مرات

(٤) نسبة إلى « شنتجالة » — بالشين المعجمة والنون والتاء والجيم بعدها

ألف ولام وهاء — بلد بالأندلس ، ووقع في النسخة اليمنية « الشنجاني » وفي

المصرية « الشحال » وفي تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ٢٨٥) في ترجمة أبي ذر الهروي

« الشبخاني » وكل ذلك خطأ صوابه ما ذكرنا ، وعبد الله هذا كنيته أبو محمد .

صحب أبان الهروي ولقى أبا سعيد السجزي — وأظنه هو عمر بن محمد بن داود

شيخه هنا ، والنسبة إلى سجستان سجزي وسجستاني — وسمع منه صحيح

مسلم . وأقام بالحرم أربعين عاما ، رحل سنة ٣٩١ وعاد إلى الأندلس سنة ٤٣٠

وأقام بقرطبة إلى أن مات في رجب سنة ٤٣٦ . وله ترجمة في معجم البلدان

(ج ٥ ص ٣٠٠) والديباج المذهب (ص ١٤٠) (٥) في اليمنية « أخبرني » .

أن رسول الله ﷺ قال: « إذا استيقظ أحدكم من منامه فليستنثر ثلاث مرات فإن الشيطان يبیت على خيشومه (١) » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي (٢) ثنا محمد بن زنبور المكي ثنا عبد العزيز بن أبي حازم ثنا يزيد ابن الهاد أن محمد بن إبراهيم حدثه عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستنشق ثلاث مرات (٣) » فان الشيطان يبیت على خيشومه » *

قال أبو محمد: أمر رسول الله ﷺ على الفرض . قال الله تعالى: (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) ومن توضأ بغير أن يفعل ما أمره رسول الله ﷺ أن يفعله فلم يتوضأ الوضوء الذي أمره الله تعالى به ، ومن لم يتوضأ كذلك فلا صلاة له . لا سيما طرد الشيطان عن خيشوم المرء ، فما نعلم مسلماً يستسهل الانس بكون الشيطان هناك *

وقد أوجب المالكيون متابعة الوضوء فرضاً لا يتم الوضوء والصلاة إلا به ، وأوجب الشافعي الصلاة على رسول الله ﷺ فرضاً لا تتم الصلاة إلا به . وأوجب أبو حنيفة الاستنشاق والمضمضة في غسل الجنابة فرضاً لا يتم الغسل والصلاة إلا به ، وكل هذا لم يأمر الله تعالى به ولا رسوله ﷺ ، فهذا الذي يجب أن ينكر ، لا فعل من أوجب ما أمر به رسول الله ﷺ . ولم يقل فيما قال له نبيه عليه السلام: افعل كذا

(١) في مسلم (ج ١ ص ٤٨) « على خياشيمه » (٢) الساجي بالسين المهملة والحيم نسبة الى صنع الساج أو بيعه ، وهو نوع من الخشب ، ووقع في المصرية « أبو يحيى بن زكريا بن يحيى الباجي » وهو خطأ في الموضعين ، والساجي هذا له كتاب جليل في علل الحديث ، مات سنة ٣٠٧ وقد قارب التسعين ، وترجمته في تذكرة الحفاظ (ج ٢ ص ٢٥٠) ولسان الميزان (ج ٢ ص ٢٨٨) (٣) في الجنة « ثلاثاً » وبمحذف « مرات »

فقال هو : لا أفعل ^(١) إلا أن أشاء ، ودعوى الاجماع بغير يقين كذب على الامة كلها . نعوذ بالله من ذلك *

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : أحق علي أن أستنشق ؟ قال : نعم . قلت : كم ؟ قال : ثلاثا ، قلت : عن ؟ قال : عن عثمان . قال عبد الرزاق : ثنا معمر عن قتادة عن معبد الجهني قال - في المضمضة والاستنشاق - : ان كان جنباً فثلاثا ، وان كان جاء من الغائط فاثنتين . وان كان جاء من البول فواحدة . وروى عن الحسن اعادة الوضوء والصلاة على من لم يفسل يده ثلاثا قبل أن يدخلها في الوضوء ، وبه يقول داود وأصحابنا ■

١٥٠ - مسألة - ولا يجزى غسل الجنابة في ماء راكد ، فان اغتسل فيه فلم يفسل ، والماء طاهر بحسبه . وله أن يعيد الغسل منه . وكذلك لا يجزى الجنب أن يفسل لفرض غير الجنابة في ماء راكد ، فان كان غير جنب أجزأه الاغتسال في الماء الراكد ، والوضوء جائز في الماء الراكد ، فمن اغتسل وهو جنب في جون من أجوان النهر والنهر راكد لم يجزه ، وأما البحر فهو جار أبداً مضطرب متحرك غير راكد ، هذا أمر مشاهد عيانا ، وكذلك من بال في ماء راكد ثم سرح لذلك الماء فجرى فلا يحمل له الوضوء منه ولا الاغتسال . لانه قد حرم عليه الاغتسال والوضوء من عين ذلك الماء بالنص ، ولو بال في ماء جار ثم أغلق صبيه ^(٢) فركد جازله الوضوء منه والاغتسال منه ، لانه لم يبل في ماء راكد . والاغتسال للجنابة وغيرها في الماء الجاري مباح ، وان بال فيه لم يحرم عليه بذلك الوضوء منه وفيه والغسل منه وفيه *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد

(١) في المصرية « فقال هؤلاء أفعل » وفي النجمية « فقله لا أفعل لا إن أشاء » وكلاهما خطأ ظاهر. (٢) الصبب بالصاد المهملة والباء المفتوحتين - من الصب - تصوب نهر أو طريق يكون في حدوده ، والمراد هنا المكان الذي ينصب منه الماء فيجري.

ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو الطاهر وهارون بن سعيد الايلي عن ابن وهب أخبرنا عمرو بن الحارث عن بكير بن الاشج أن أبا السائب مولى هشام بن زهرة حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب ، فقال : كيف يفعل يا أبا هريرة » قال : يتناوله تناولا ^(١) فهذا أبو هريرة لا يرى أن يغتسل الجنب في الماء الدائم وهو قول أبي حنيفة والشافعي ، إلا أن أبا حنيفة قال : ان فعل تنجس الماء ، وقد بينا فساد هذا القول قبل . وكرهه مالك ، وأجاز غسله ان اغتسل كذلك . وهذا خطأ ، بخلافه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسواء كان الماء الراكد قليلا أو كثيرا ^(٢) ولو أنه فراسخ في فراسخ لا يجزئ الجنب أن يغتسل فيه ، لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخص ماء من ماء ^(٣) ولم ينه عن الوضوء فيه ولا عن الغسل لغير الجنب فيه ، فهو مباح (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) .

١٥١ - مسألة - وكل ماء توضأت منه امرأة - حائض أو غير حائض - أو اغتسلت منه فأفضلت منه فضلا ، لم يحل لرجل الوضوء من ذلك الفضل ولا الغسل منه ، سواء وجدوا ماء آخر أو لم يجدوا غيره ، وفرضهم التيمم حينئذ ، وحلال شربه للرجال والنساء ، وجائز الوضوء به والغسل للنساء على كل حال . ولا يكون فضلا إلا أن يكون أقل مما استعملته منه ^(٤) فإن كان مثله أو أكثر فليس فضلا ، والوضوء والغسل به جائز للرجال والنساء *

وأما فضل الرجال فالوضوء به والغسل جائز للرجل والمرأة ^(٥) إلا أن يصح خبر في نهى المرأة عنه فنقف عنده ، ولم نجده صحيحا ^(٦) فإن توضأ الرجل والمرأة من إناء واحد أو اغتسلا من إناء واحد يغتفران معا فذلك جائز ، ولا نبالي أيهما بدأ قبل ^(٧) أو أيهما أتم قبل *

(١) مسلم (ج ١ ص ٩٣) (٢) بل وجد صحيحاً بأصح من الاسناد الذي احتج به المؤلف، وفي نفس الحديث الذي استند اليه، كما سيأتي في الكلام على حديث عبد الله بن سرجس.

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع قال ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود — هو السجستاني — ثنا محمد بن بشار ثنا أبو داود — هو الطيالسي — ثنا شعبة عن عاصم بن سليمان الأحول عن أبي حجاب — هو — وادة بن عاصم — عن الحكم بن عمرو الغفاري : « أن رسول الله ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل ظهور المرأة (١) »

أخبرني أصمغ قال ثنا اسحاق بن احمد ثنا محمد بن عمر العقيلي (٢) ثنا علي ابن عبد العزيز ثنا معلى بن أسد ثنا عبد العزيز بن المختار عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس : « أن النبي ﷺ نهى أن يغتسل الرجل بفضل وضوء المرأة (٣) »

(١) الحديث صحيحه ابن حبان وحسنه الترمذى . وانظر تفصيل الكلام عليه في نيل الأوطار (ج ١ ص ٣١ — ٣٢) الطبعة المنيرية وشرح أبي داود (ج ١ ص ٣٠ — ٣١) والسنن الكبرى للبيهقى (ج ١ ص ١٩٠ — ١٩٣)

(٢) في المصرية « محمد بن عمرو العقيلي » ورحمنا ما هنا — اتباعا لليمنية — لأننا وجدنا في لسان الميزان (٣٢١ : ٥) ترجمة « محمد بن عمر أبو بكر العقيلي ، عن هلال بن العلاء الرقي وجماعة ، وعنه أبو الفتح الأزدي وابن شاهين وعدة ، قال الدارقطني : ضعيف جداً » وهذا من طبقة الذى هنا ، فان على بن عبد العزيز البغوي الحافظ شيخ العقيلي في هذا الاسناد توفي سنة ٢٨٦ هـ وهلال بن العلاء الرقي مات سنة ٢٨٠ هـ .

(٣) في المصرية « بفضل المرأة » وسرجس بفتح السين المهملة واسكان الراء وكسر الجيم . والحديث رواه أيضاً الدارقطني (ص ٤٣) من طريق أبي حاتم الرازي عن معلى بن أسد بهذا الاسناد ولفظه « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يغتسل الرجل بفضل المرأة ، والمرأة بفضل الرجل ، ولكن يشرعان جميعاً » وهذا الاسناد أصح من الذى رواه به المؤلف . ورواه البيهقى (١ : ١٩٢) مختصراً . ثم روى الدارقطني وتبعه البيهقى عقبه أثراً موقوفاً على عبد الله بن سرجس بهذا المعنى ، وقال الدارقطني : « هذا موقوف صحيح وهو

ولم يخبر عليه السلام بنجاسة الماء، ولا أمر غير الرجال باجتنابه، وبهذا يقول عبد الله بن سرجس والحكم بن عمرو، وهما صاحبان من أصحاب رسول الله ﷺ وبه تقول جويرية أم المؤمنين وأم سلمة أم المؤمنين وعمر بن الخطاب، وقد روى عن عمر أنه ضرب بالدرة من خالف هذا القول. وقال قتادة: سألت سعيد بن المسيب والحسن البصري عن الوضوء بفضل المرأة، فكلاهما نهاني عنه *

وروى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه لا بأس بفضل المرأة ما لم تكن حائضاً أو جنباً. وقد صح عن النبي ﷺ أنه كان يغتسل مع عائشة رضي الله عنها من اناء واحد معاً حتى يقول: «ابقي لي» وتقول له: «ابقي لي» وهذا حق وليس شيء من ذلك فضلاً حتى يتركه. هذا حكم اللغة بلا خلاف *

أولى بالصواب «يريد بذلك أن رفعه خطأ» ولكن الحق أن الرفع زيادة تقبل من الثقة، وأن الموقوف فتوى من الصحابي تؤيد روايته المرفوعة ولا تعارضها، قال ابن التركماني في الرد على البيهقي: «وعبد العزيز بن المختار أخرج له الشيخان وغيرهما ووثقه ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة فلا يضره وقف من وثقه». وله أيضاً شاهد صحيح رواه أحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي عن حميد بن عبد الرحمن الحميري قال: «لقيت رجلاً صحب النبي صلى الله عليه وسلم كما صحبه أبو هريرة أربع سنين قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعتشط أحدنا كل يوم أو يبول في مئسلة أو تغتسل المرأة بفضل الرجل أو يغتسل الرجل بفضل المرأة وليتفرقا جميعاً» هذا لفظ البيهقي. قال ابن حجر في الفتح (ج ١ ص ٢٦٠): «رجالهم ثقات ولم أقف لمن أعلاه على حجة قوية» ودعوى البيهقي أنه في معنى المرسل مردودة، لأن إبهام الصحابي لا يضر، وقد صرح التابعي بأنه لقيه، ودعوى ابن حزم أن داود راويه عن حميد بن عبد الرحمن هو ابن يزيد الأودي وهو ضعيف مردودة، فإنه ابن عبد الله الأودي وهو ثقة وقد صرح باسم أبيه أبو داود وغيره. وصرح في بلوغ المرام بأن إسناده صحيح، وما نقله عن ابن حزم لم نجده في الحلى. ولعله في كتاب آخر له أوفى موضع آخر.

واحتج من خالف هذا بخبر رويناه من طريق عبد الرزاق عن الثوري عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس : « ان امرأة من نساء النبي ﷺ استحمت من جنابة فجاء النبي ﷺ فتوضأ من فضلها (١) فقالت له : اني اغتسلت (٢) فقال : ان الماء لا ينجسه شيء (٣) » وبحديث آخر رويناه من طريق الطهراني عن عبد الرزاق : أخبرني ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن ابى الشعثاء عن ابن عباس : « ان رسول الله ﷺ كان يغتسل بفضل ميمونة، مختصر » قال ابو محمد : هكذا في نفس الحديث مختصر *

قال أبو محمد : وهذان حديثان لا يصحان ، فأما الحديث الاول فرواية سماك ابن حرب، وهو يقبل التلقين، شهد عليه بذلك شعبة وغيره ، وهذه جرحة ظاهرة (٤) والثاني أخطأ فيه الطهراني (٥) بيقين . لان هذا أخبرناه عبد الله بن يوسف

(١) في الخيمية « بفضلها » (٢) في المصرية « فقالت له انك اغتسلت بفضلها » وهو خطأ (٣) رواية الثوري رواها الدارمي (ص ٧١) ولم يذكر لفظها ورواه أيضاً عن يزيد بن عطاء، ورواه أبو داود (١ : ٢٦) والترمذي (١ : ١٥) عن أبي الأحوص والدارقطني (ص ١٩) عن شريك والحاكم (١ : ١٥٩) عن سفيان وشعبة ، كلهم عن سماك بن حرب عن عكرمة، وفي لفظ أبي داود والترمذي « ان الماء لا ينجس » وأما اللفظ الذي هنا فهو في رواية الحاكم عن سفيان . ورواه أيضاً البيهقي (١ : ١٨٨) من طريق سفيان عن سماك ولفظه : « انتهى النبي صلى الله عليه وسلم الى بعض أزواجه وقد فضل من غسلها فأراد أن يتوضأ به » فقالت : يا رسول الله اني اغتسلت منه من جنابة ، فقال : ان الماء لا ينجس . (٤) قال ابن حجر في الفتح (١ : ٢٦٠) « وقد أعله قوم بسماك بن حرب راويه عن عكرمة لانه كان يقبل التلقين » لكن قد رواه عنه شعبة وهو لا يحمل عن مشايخه الا صحيح حديثهم . (٥) الطهراني — بكسر الطاء المهملة واسكان الراء — نسبة الى طهراني الرى وضبطه في الخلاصة « بكسر الطاء المعجمة » وهو خطأ ، والطهراني هو الحافظ الثقة أبو عبد الله محمد بن حماد الرازي نزيل عسقلان، وثقه ابن أبي حاتم وابن خراش والدارقطني وغيرهم، ومات

ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي
ثنا مسلم بن الحجاج ثنا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — ومحمد بن حاتم
قال اسحاق اخبرنا محمد بن بكر وقال ابن حاتم حدثنا محمد بن بكر وهو البرساني ثنا
ابن جريج ثنا عمرو بن دينار قال: «كبر علمي والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء
أخبرني عن ابن عباس أنه أخبره (١): «أن رسول الله ﷺ كان يقتل بفضل ميمونة»
قال أبو محمد: فصح أن عمرو بن دينار شك فيه ولم يقطع بأسناده، وهؤلاء أوثق من
الطهراني وأحفظ بلا شك*

ثم لوصح هذان الخبران ولم يكن فيهما مغمز لما كانت فيهما حجة، لان حكمهما
هو الذي كان قبل نهي رسول الله ﷺ عن أن يتوضأ الرجل أو أن يقتل (٢) بفضل
ظهور المرأة بلا شك في هذا، فنحن على يقين من أن حكم هذين الخبرين منسوخ
قطعا، حين نطق عليه السلام بالنهي عما فيهما، لا مريية في هذا، فاذ ذلك كذلك فلا يجل الاخذ
بالمسوخ وترك الناسخ، ومن ادعى ان المنسوخ قد عاد حكمه، والناسخ قد بطل رسمه،
فقد ابطال وادعى غير الحق، ومن المحال الممتنع أن يكون ذلك ولا يبينه رسول الله
ﷺ وهو المقرض عليه البيان. وبالله تعالى التوفيق ■

على أن أبا حنيفة والشافعي — المحتجين بهذين الخبرين — مخالفان لما في أحدهما
من قوله عليه السلام: «الماء لا ينجس» ومن القبيح احتجاج قوم بما يقررون انه
حجة ثم يخالفونه وينكرون خلافه على من لا يراه حجة. وبالله تعالى التوفيق*
وروينا بإباحة وضوء الرجل من فضل المرأة عن عائشة وعلى، إلا انه لا يصح (٣)،

سنة ٢٧١. ورد الذهبي على ابن حزم قوله هذا فقال كما نقل عنه ابن حجر في
التهذيب «ما أخطأ إلا أنه اختصر صورة التحمل». وانظر ترجمته في التهذيب
٩: ١٢٤ - ١٢٦) وأنساب السمعاني (٣٧٤) ومعجم البلدان (٦: ٧٤) وتذكرة
الحفاظ (٢: ١٦٨).

(١) الذي في مسلم (١: ١٠١) «أن ابن عباس أخبره» (٢) في اليمنية
«ويقتل» (٣) في المصرية «والصحيح أنه لا يصح».

فأما الطريق عن عائشة ففيها العرزمي (١) وهو ضعيف ، عن أم كلثوم وهي مجهولة لا يدري من هي . وأما الطريق عن علي فمن طريق ابن ضميرة (٢) عن أبيه عن جده ، وهي صحيفة موضوعة مكذوبة ، لا يحتج بها إلا جاهل . فبقى ما روى في ذلك عن ابن سرجس وغيره من الصحابة رضي الله عنهم ، لا يخالف له منهم يصح ذلك عنه أصلاً . وبالله تعالى التوفيق ■

١٥٢ — مسألة — ولا يحل الوضوء بماء أخذ بغير حق ، ولا من إناء مقصوب أو مأخوذ بغير حق ، ولا الغسل - : إلا لصاحبه أو باذن صاحبه ، فمن فعل ذلك فلا صلاة له ، وعليه إعادة الوضوء والغسل (٣) *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا بشر - هو ابن عمر - ثنا عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين

(١) بفتح العين والراء بينهما راء ساكنة نسبة الى جبانة عرزم بالكوفة ■ وهو محمد بن عبد الله بن أبي سليمان . (٢) بضم الضاد مصغر ، وفي المصرية « ابن عميرة » وهو خطأ ، وابن ضميرة هذا هو الحسين بن عبد الله بن ضميرة ابن أبي ضميرة الحميري المدني ، كذبه مالك وأبو حاتم وابن الجارود ، أنظر لسان الميزان (ج ٢ ص ٢٨٩) (٣) ما ذهب اليه المؤلف من بطلان الوضوء بالماء المقصوب داخل تحت المسألة الخلافية المشهورة في الصلاة في الدار المقصوبة ■ والكلام عليها معروف في كثير من كتب الأصول والفقه ■ والذي نراه حقا أن أهم الفاصب بنصبه لا أثر له في صحة وضوئه أو صلاته ، لأن الغصب فعل خاص ، له آثار : منها وجوب رد المقصوب أو قيمته وعقاب فاعله ، والوضوء أو الصلاة فعل آخر له آثار أخرى ، واتصال الفعلين أو تجاوزهما لا يجعل لأحدهما أثراً في الآخر ، وقد يصلى المرء وهو يضمن في نفسه قتل آخر ويعزم عليه ويصر ، فهل يؤثر هذا في صلاته فيجعلها باطلة ؟ نعم إن ملابسة الماء للوضوء واتصال المكان بالصلاة أكثر دخولا في فعل الوضوء والصلاة من العزم الذي في القلب ، ولكن المثال لا يزال صحيحا ■ لأن كل فعل من هذه الأفعال له مقومات خاصة تجعله ماهية وحدها ، ترتب عليها آثارها ، ولا تتعدى لفعل آخر معها ، مهما اشتدت الرابطة بينهما ، إلا بنص صريح من الشارع *

عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه : « قعد النبي ﷺ على بعبره (١) فقال - وذكر الحديث وفيه - : إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا ، يبلغ الشاهد الغائب ، فان الشاهد عسى أن (٢) يبلغ من هو أوعى له منه » . ورويناه أيضاً من طريق جابر بن عبد الله وابن عمر مسنداً صحيحاً ، ومن طريق أبي هريرة عن النبي ﷺ : « كل المسلم على المسلم حرام ، دمه وعرضه وماله (٣) » * فكان من توضاً بماء مغصوب أو أخذ بغير حق أو اغتسل به أو من إناء كذلك ، فلا خلاف بين أحد من أهل الاسلام أن استعماله ذلك الماء وذلك الاناء في غسله ووضوئه حرام (٤) وبضرورة يدري كل ذي حس سليم (٥) أن الحرام المنهي عنه هو غير الواجب المفترض عمله ، فاذ لا شك في هذا فلم يتوضأ الوضوء الذي أمره الله تعالى به ، والذي لا تجزى الصلاة إلا به ، بل هو وضوء محرم ، هو فيه عاص لله تعالى ، وكذلك الغسل ، والصلاة بغير الوضوء الذي أمر الله تعالى به وبغير الغسل الذي أمر الله تعالى به لا تجزى ، وهذا أمر لا إشكال فيه *

ونسأل الخافين لنا عن عليه كفارة إطعام مساكين ، فاطعمهم مال غيره ، أو من عليه صيام أيام ، فصام أيام الفطر والنحر والتشريق ، ومن عليه عتق رقبة فاعتق أمة غيره : أيجزى ذلك مما افترض الله تعالى عليه ؟ فمن قولهم : لا . فيقال لهم : فمن أين منعتم هذا وأجزتم الوضوء والغسل بماء مغصوب وإناء مغصوب ؟ وكل هؤلاء مفترض عليه عمل موصوف في مال نفسه ، محرم عليه ذلك من مال غيره باقراركم سواء سواء . وهذا لا سبيل لهم الى الانفكاك منه . وليس هذا قياساً بل هو

- (١) في البخارى (ج ١ ص ١٥) ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قعد على بعبره .
 (٢) في المصرية بخذف أن وزدناها من اليمنية والبخارى .
 (٣) في اليمنية « دمه وماله وعرضه » وللهديث روايات كثيرة .
 (٤) هذا نص اليمنية وهو أحسن وفي المصرية أن استعماله ذلك الماء في وضوئه وذلك الاناء في غسله حرام .
 (٥) في المصرية يدري من كل ذي حس سليم وهو خطأ .

حكم واحد داخل (١) تحت تحريم الأموال ، ونحت العمل بخلاف أمر الله تعالى ، وقد قال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » وكل هؤلاء عمل عملا ليس عليه أمر الله تعالى وأمر رسول الله ﷺ ، فهو مردود بحكم النبي ﷺ ، وهم في هذا ومن قال إنما يحرم من الأموال البر والتمر وأما الشعير والزبيب فلا ، وهذا تحكم فاسد (٢) * والعجب أن الحنفيين يبطلون طهارة من تطهر بماء مستعمل ، وكذلك الشافعيون ، وأن المالكيين يبطلون طهارة من تطهر بماء بل فيه خبز ، دون نص في تحريم ذلك ، ولا حجة بأيديهم إلا تشغيب يدعون أنه نهي عن هذين المائين ، ثم يجيزون الطهارة بماء وإناء يقرون كلهم بأنه قد صح النهي عنه ، وثبت تحريمه وتحريم استعماله في الوضوء والغسل عليه ! وهذا عجب لا يكاد يوجد مثله ! وهذا مما خالفوا فيه النص والاجماع المتيقن الذين هم من جملة المانعين منه في الأصل ، وخالفوا أيضاً القياس ، وما تعلقوا في جوازه بشيء أصلاً . وبالله تعالى التوفيق ■

١٥٣ — مسألة — ولا يجوز الوضوء ولا الغسل من إناء ذهب ولا من إناء فضة ولا لرجل ولا لامرأة *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع ثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة (٣) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن حذيفة قال : « نهانا رسول الله ﷺ عن الحرير والديباج وآنية الذهب والفضة ، وقال : هو لهم في الدنيا وهو لكم (٤) في الآخرة » وقد روينا أيضاً عن البراء بن عازب عن رسول الله ﷺ النهي عن آنية الفضة (٥)

(١) في الجنينة « واقع » (٢) كذا في المصرية ، وفي اليمنينة « وهم يوافقون في هذا ومن قال أنه يحرم من الأحوال البر والتمر وأما الشعير والزبيب فلا وهذا حكم فاسد » والعبارتان مضطربتان ، ولعل المراد أنهما يوافقون في هذا ويخالفون من قال الخ والله أعلم . (٣) بضم العين وفتح التاء المثناة من فوق والباء الموحدة بينهما ياء ساكنة ، وفي الأصلين « عيينة » بياءين ونون وهو خطأ . (٤) في المصرية « لنا » وما هنا هو الذي في الجنينة والموافق لما في البخاري (ج ٣ ص ٨٣) ومسلم (ج ٢ ص ١٥٠) (٥) حديث البراء رواه مسلم (ج ٢ ص ١٤٩)

فان قيل : إنما نهى عن الأكل فيها والشرب . قلنا : هذان الخبران نهى عام عنهما جملة ، فهما زائدان حكماً وشرعاً على الأخبار التى فيها النهى عن الشرب فقط أو الأكل والشرب فقط ، والزيادة فى الحكم لا يحل خلافها * .

فان قيل : فقد جاء أن الذهب والحريز « حرام على ذكور أمتى حل لائنا » . قلنا : نعم ، وحديث النهى عن آنية الذهب والفضة مستثنى من إباحة الذهب للفساء ، لأنه أقل منه ، ولا بد من استعمال جميع الأخبار ، ولا يوصل الى استعمالها الا هكذا ، وهم قد فعلوا هذا فى الشرب فى إناء الذهب والفضة ، فانهم منعوا النساء من ذلك واستثنوه من إباحة الذهب لهن * .

فان قيل : فقد صح عن النبي ﷺ : « إن ظرفاً لا يحل شيئاً ولا يحرم شيئاً ^(١) » . قلنا : نعم « هذا حق وبه نقول » والماء الذى فى إناء الذهب والفضة شر به حلال ، والتطهر به حلال ، وإنما حرم استعمال الاناء ، فلما لم يكن بد فى الشرب ^(٢) منه وفى التطهر منه من معصية الله تعالى - التى هي استعمال الاناء المحرم - صار فاعل ذلك مجزئاً فى بطنه نار جهنم بالنص ، وكان فى حال وضوئه وغسله عاصياً لله تعالى بذلك التطهر نفسه ، ومن الباطل أن تنوب المعصية عن الطاعة ، وأن يجزئ تطهير محرم عن تطهير مقترض ■ .

ثم نقول لهم : ان من العجب احتجاجكم بهذا الخبر علينا ، ونحن نقول به وأنتم تخالفونه « فأبو حنيفة والشافعى يحرمان الوضوء والغسل بماء فى إناء كان فيه خمر لم يظهر منها فى الماء أثر ، فقد جعلوا هذا الاناء يحرم هذا الماء ، خلافاً للخبر الثابت ، وأما مالك فإنه يحرم النبيذ الذى فى الدباء والمزفت ، وهو الذى أبطل هذا الخبر وفيه ورد ، وقد صح عن عائشة رضي الله عنها إباحة المحلى للنساء ، وتحريم الاناء من الفضة أو الاناء المفضض عليهن . وهو قولنا وبالله تعالى التوفيق .

١٥٤ - مسألة - ولا يحل الوضوء من ماء بئار الحجر - وهى أرض نمود -

(١) رواه الجماعة الا البخارى وأبا داود كما قال ابن تيمية فى المنتقى . وانظر نيل الاوطار (ج ٩ ص ٦٩) الطبعة المنيرية (٢) فى الميمنية « من الشرب » وهو خطأ

ولا الشرب، حاشى بئر الناقة فكل ذلك جائز منها*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد بن مسكين ثنا يحيى بن حسان بن حيان ثنا سليمان عن عبد الله ابن دينار عن ابن عمر قال : « لما نزل رسول الله ﷺ الحجر في غزوة تبوك أمرهم أن لا يشربوا من بئرها ولا يستقوا منها ، قالوا : قد عجننا منها واستقيننا ، فأمرهم النبي ﷺ أن يطرحوا ذلك العجين ويهرقوا (١) ذلك الماء » *

وبه الى البخاري : حدثنا ابراهيم بن المنذر الحزامي ثنا أنس بن عياض عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه أخبره : « أن الناس نزلوا مع رسول الله ﷺ أرض مود الحجر واستقوا من بئرها (٢) ، فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يهرقوا (٣) ما استقوا من بئرها (٤) ، وأن يعلفوا الابل العجين ، وأمرهم أن يستقوا من بئر الناقة التي كان تردها الناقة (٥) » قال أبو محمد : هي معروفة بتبوك*

١٥٥ - مسألة - وكل ماء اعتصر من شجر كاء الورد وغيره فلا يحل الوضوء به للصلاة ، ولا الغسل به لشيء من الفرائض (٦) لأنه ليس ماء ولا طهارة الا بالماء والتراب أو الصعيد عند عدمه *

١٥٦ - مسألة - والوضوء للصلاة والغسل للفروض جائز بماء البحر وبالماء المسخن والمشمس وماء أذيب من الثلج أو البرد أو الجليد أو من الملح الذي كان أصله ماء ولم يكن أصله معدنا *

برهان ذلك أن كل ما ذكرنا يقع عليه اسم ماء ، وقال تعالى : (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا) والمالح كان ماء ثم جمد كما يجمد الثلج ، فسقط عن كل ذلك

(١) ما هنا هو الذي في اليمنية والبخاري (ج ٢ ص ١١٢) وفي المصرية « ويهرقوا »

(٢) في البخاري (ج ٢ ص ١١٣) « فاستقوا من بئرها واعتجنوا »

(٣) في المصرية « يهرقوا » (٤) في البخاري « بئرها »

(٥) في البخاري « وأمرهم أن يستقوا من البئر التي كان تردها الناقة »

(٦) في اليمنية « الفروض »

اسم الماء « فحرم الوضوء للصلاة به والغسل للفروض » فإذا صار ماء عاد عليه اسم الماء ، فعاد حكم الوضوء والغسل به كما كان ، وليس كذلك الملح المعدني ، لأنه لم يكن قط ماء . والله تعالى التوفيق *

وفي بعض هذا خلاف قديم : روينا عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وأبي هريرة أن الوضوء للصلاة والغسل من ماء البحر لا يجوز ولا يجزىء ، ولقد كان يلزم من يقول بتقليد صاحب ويقول إذا وافقه قوله : مثل هذا لا يقال بالراى — : أن يقول بقولهم ههنا « وكذلك من لم يقل بالعموم ، لأن الخبر : « هو الطهور ماؤه الحل ^(١) ميتة » لا يصح ^(٢) ، ولذلك لم نحتج به ، وروي عن مجاهد الكراهة للماء المسخن ، وعن الشافعي الكراهة للماء المشمس ^(٣) ، وكل هذا لا معنى له ، ولا حجة إلا في قرآن أو سنة ثابتة أو إجماع متيقن . والله تعالى التوفيق *

١٥٧ - مسألة - الأشياء الموجبة للوضوء ولا يوجب الوضوء غيرها ، قال قوم : ذهاب العقل بأى شيء ذهب من جنون أو انحاء أو سكر من أى شيء سكر ، وقالوا : هذا إجماع متيقن *

وبرهان ذلك أن من ذهب عقله سقط عنه الخطاب ، وإذا كان كذلك فقد بطلت

(١) في اليمينية « والحل » وهى رواية في الحديث (٢) كلابيل هو حديث صحيح رواه احمد وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم في المستدرک وغيرهم ، وصححه الترمذي وحكى عن البخارى تصحيحه وصححه أيضا كثير من العلماء الحفاظ « واطال ابن حجر في التلخيص (ص ٢-٣) وتبعه الشوكاتى (ج ١ ص ١٧-١٩) الكلام على أسانيده وليس لمن ضعفه حجة . (٣) ليس فى الماء المشمس خبر صحيح ولا ضعيف ، انظر البهيقى (ج ١ ص ٦-٧) وورد أثر عن عمر باسناد لا بأس به ، والشافعى انما كرهه من جهة الطب — وقد كان عالما به — فقد قال فى الأم (ج ١ ص ٣) : ولا أكره الماء المشمس الا من جهة الطب « فالعجب من الشافعية اذ أخذوا قوله هذا حكما وجعلوه مكرها شرعا ، ولا حجة لهم وقد يخطئ الطبيب . وقد نص الشافعى فى الام على انه انما كرهه من جهة الطب ، ولم يدع انه اعتمد فيه على حديث .

حال طهارته التي كان فيها، ولولا صحة الاجماع أن حكم جنابته لا يرجع عليه لوجب أن يرجع عليه (١). والله تعالى التوفيق *

قال ابو محمد : وليس كما قالوا، أما دعوى الاجماع فباطل، وما وجدنا في هذا عن أحد من الصحابة كلمة، ولا عن أحد التابعين إلا عن ثلاثة نفر : ابراهيم النخعي - على أن الطريق اليه واهية - وحماد والحسن فقط، عن اثنين منهم الوضوء * وعن الثالث ايجاب الغسل، رويناه عن سعيد بن منصور عن سويد بن سعيد الحدثاني (٢) وهشيم قال سويد أخبرنا مغيرة عن ابراهيم في المجنون اذا أفاق : يتوضأ، وقال هشيم عن بعض أصحابه عن ابراهيم مثله * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن حماد بن أبي سليمان قال : اذا أفاق المجنون توضأ وضوءه للصلاة، ومن طريق عبيد الرزق عن هشام بن حسان عن الحسن البصري قال: اذا أفاق المجنون اغتسل . فإن الاجماع ليت شعري ؟!

فان قالوا : قسناه على النوم * قلنا : القياس باطل، لكن قد وافقتمونا على أنه لا يوجب إحدى الطهارتين وهي الغسل، فقيسوا على سقوطها سقوط الاخرى وهي الوضوء، فهذا قياس يعارض قياسكم، والنوم لا يشبه الانعاش ولا الجنون ولا السكر فيقاس عليه، وقد اتفقوا على أنه لا يبطل احرامه ولا صيامه ولا شيء من عقوده، فمن أين لهم ابطال وضوئه بغير نص في ذلك ؟ وقد صح عن رسول الله ﷺ الخبر المشهور الثابت من طريق عائشة أم المؤمنين : أنه عليه السلام في علته التي مات فيها أراد الخروج للصلاة فاغنى عليه، فلما أفاق اغتسل. ولم تذكر وضوءاً وإنما كان غسله ليقوى على الخروج فقط *

١٥٨ — مسألة — والنوم في ذاته حدث ينقض الوضوء سواء قل أو كثر، قاعداً أو قائماً، في صلاة أو غيرها، أو راكعاً كذلك أو ساجداً كذلك أو متمكناً أو مضجعا * أيقن من حواليه أنه لم يحدث أو لم يوقنوا *

(١) في التيمية « لا يرجع » وهو خطأ (٢) بفتح الحاء والذال المهملتين نسبة الى الحديثه بلد على القرات

برهان ذلك ما حدثناه يونس بن عبد الله وعبد الله بن ربيع قالا ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا محمد بن عبد الأعلى وبجي بن آدم وقتيبة بن سعيد قال محمد ثنا شعبة وقال قتيبة ثنا سفيان بن عيينة وقال يحيى ثنا سفيان الثوري وزهير — هو ابن معاوية — ومالك بن مغول وسفيان بن عيينة واللفظ ليحيى ، ثم اتفق شعبة وسفيان وسفيان ^(١) وزهير وابن مغول عن عاصم ابن أبي النجود عن زر بن حبیش قال : سألت صفوان بن عسال عن المسح على الخفين فقال : ■ كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا مسافرين أن نمسح على خفافنا ^(٢) ولا نزرعها ثلاثة أيام من غائط وبول ونوم إلا من جنابة » ولفظ شعبة في روايته : « أن رسول الله ﷺ كان يأمرنا (إذا كنا مسافرين) ^(٣) ألا نزرعه ثلاثا إلا من جنابة ، لكن من غائط وبول ونوم ■ ^(٤) فم عليه السلام كل نوم ، ولم يخص قليله من كثيره ، ولا حالا من حال ، وسوى بينه وبين الغائط والبول . وهذا قول أبي هريرة وأبي رافع وعروة بن الزبير وعطاء والحسن البصري وسعيد بن المسيب وعكرمة والزهري والمزني وغيرهم كثير *

- (١) في التنية لم يذكر سفيان إلا مرة واحدة ، وما هنا هو الصواب لأن المراد الثوري وابن عيينة . (٢) في التنية ■ أخفافنا ■ وخف بمجمع على « خفاف » و « أخفاف » . (٣) زيادة من التنية . (٤) لا أدري أين هذه الاسانيد في سنن النسائي؟ والذي فيها هو : « أخبرنا أحمد بن سليمان الرهاوي قال حدثنا يحيى بن آدم قال حدثنا سفيان الثوري ومالك ابن مغول وزهير وأبو بكر بن عياش وسفيان بن عيينة عن عاصم عن زر قال : سألت صفوان بن عسال عن المسح على الخفين فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا مسافرين أن نمسح على خفافنا ولا نزرعها ثلاثة أيام من غائط وبول ونوم إلا من جنابة » (ج ١ ص ٣٢) وفي الاسناد الذي جاء به المؤلف خطأ واضح لا شك فيه ، فقد جعل النسائي يروي عن يحيى بن آدم بغير واسطة ، وهذا غير صحيح ، فإن يحيى مات سنة ٢٠٣ والنسائي ولد سنة ٢١٤ أو ٢١٥ أي بعد وفاة يحيى بأكثر من عشر سنين .

وذهب الاوزاعي الى أن النوم لا ينقض الوضوء كيف كان . وهو قول صحيح
عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم وعن ابن عمر وعن مكحول وعبيدة السلماني
نذكر بعض ذلك باسناداه ، لأن الحاضرين من خصوصنا لا يعرفونه ، ولقد ادعى
بعضهم الاجماع على خلافه جهلاً وجرأة *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا
محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا شعبة عن
قتادة عن أنس بن مالك قال : « كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون (١) الصلاة
فيضعون جنوبهم فثمهم من ينام ثم يقومون الى الصلاة » ■

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن حبيب الحارثي ثنا
خالد - هو ابن الحارث - ثنا شعبة عن قتادة قال سمعت أنسا يقول : « كان أصحاب
رسول الله ﷺ ينامون ثم يصلون ولا يتوضؤون » فقلت لقتادة : سمعته من أنس ؟ قال
إي والله (٢) *

قال أبو محمد : لو جاز القطع بالاجماع فيما لا يتيقن أنه لم يشذ عنه أحد لكان
هذا يجب أن يقطع فيه بأنه إجماع ، لا لتلك الكذيب التي لا يبالي من لادين له
باطلاق دعوى الاجماع فيها *

وذهب داود بن علي الى أن النوم لا ينقض الوضوء إلا نوم المضطجع فقط ،
وهو قول روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعن ابن عباس ■ ولم يصح عنهما ،
وعن ابن عمر ، صح عنه ■ وصح عن ابراهيم النخعي وعن عطاء والليث وسفيان
الثوري والحسن بن حي *

وذهب أبو حنيفة الى أنه لا ينقض النوم الوضوء إلا أن يضطجع أو يتكئ أو

(١) في المصرية « ينظرون » وهو خطأ . (٢) صحيح مسلم (ج ١

متوكفاً على إحدى إيتيه أو إحدى وركيه (١) فقط . ولا ينقضه ساجداً أو قاعداً أو قائماً . طال ذلك أو قصر ، وقال أبو يوسف : إن نام ساجداً غير متمم فوضوؤه باق . وإن تعمد ذلك بطل وضوؤه ، وهو لا يفرق بين العمد والغلبة فيما ينقض الوضوء والصلاة من غير هذا . وهو قول لا يعلم (٢) عن أحد من المتقدمين إلا أن بعضهم ذكر ذلك عن حماد بن أبي سليمان والحكم ، ولا نعلم كيف قالوا .

وقال مالك وأحمد بن حنبل : من نام نوماً يسيراً وهو قاعد لم ينتقض وضوؤه . وكذلك النوم القليل للراكب . وقد روى عنه نحوه ذلك في السجود أيضاً ، ورأى أيضاً فيما عدا هذه الاحوال أن قليل النوم وكثيره ينقض الوضوء . وهو قول الزهري وربيعة . وذكر عن ابن عباس ولم يصح *

وقال الشافعي : جميع النوم ينقض الوضوء قليله وكثيره ، إلا من نام جالساً غير زائل عن مستوى الجلوس . فهذا لا ينتقض وضوؤه . طال نومه أو قصر ، وما نعلم هذا التقسيم يصح عن أحد من المتقدمين . إلا أن بعض الناس ذكر ذلك عن طاوس وابن سيرين ولا نحققه *

قال أبو محمد : احتج من لم ير النوم حدثاً بالثابت عن رسول الله ﷺ من أنه كان ينام ولا يعمد وضوءاً ثم يصلي *

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم لأن عائشة رضي الله عنها ذكرت أنها قالت لرسول الله ﷺ : « أتنام قبل أن توتر ؟ قال : ان عيني تنامان ولا ينام قلبي » (٣) . فصح أنه عليه السلام بخلاف الناس في ذلك . وصح أن نوم القلب الموجود من كل من دونه هو النوم الموجب للوضوء . فسقط هذا القول . والله الحمد *

ووجدنا من حجة من لا يرى الوضوء من النوم إلا من الاضطجاع حديثاً روى فيه : « إنما الوضوء على من نام مضطجعا فإنه اذا اضطجع استرخت مفاصله » وحديثاً

(١) في اليمينية . أحد اليتيه أو أحد وركيه . وهو خطأ لأن الالية والورك مؤنثتان . (٢) في اليمينية « لانعمه » (٣) رواه البخاري (ج ١ ص ١٦٠) ومسلم (ج ١ ص ٢٠٤ - ٢٠٥) وغيرها

(م ٢٩ - ج ١ المحلى)

آخر فيه : ■ أعلي في هذا وضوء يارسول الله ؟ قال : لا إلا أن تضع جنبك « وحديثا آخر فيه : ■ من وضع جنبه فليتوضأ *
قال أبو محمد : وهذا كله لاحجة فيه

أما الحديث الأول فانه من رواية عبد السلام بن حرب عن أبي خالد الدالاني عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس ، وعبد السلام ضعيف لا يحتج به ، ضعفه ابن المبارك وغيره ، والدالاني ليس بالقوى ■ رويناه عن شعبة أنه قال : لم يسمع قتادة من أبي العالية الا أربعة أحاديث ، ليس هذا منها ■ فسقط جملة والله الحمد (١) *

(١) الحديث رواه احمد وأبو داود (ج ١ ص ٨٠ — ٨١) والترمذي (ج ١ ص ١٦ — ١٧) والدارقطني (ص ٥٨) والبيهقي (ج ١ ص ١٢١ — ١٢٢) كلهم من طريق عبد السلام بن حرب عن أبي خالد ■ قال البيهقي « تفرد بهذا الحديث على هذا الوجه يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدالاني » وقال الدارقطني ■ تفرد به أبو خالد عن قتادة ولا يصح ■ وقال أبو داود « قوله الوضوء على من نام مضطجماً ■ هو حديث منكر لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالاني عن قتادة ، وروى أوله جماعة من ابن عباس لم يذكروا شيئاً من هذا ■ وقال كان النبي صلى الله عليه وسلم محفوظاً ■ وقالت عائشة قال النبي صلى الله عليه وسلم تمام عيناي ولا ينام قلبي ■ وقال شعبة : انما سمع قتادة عن أبي العالية أربعة أحاديث : حديث يونس بن متى ، وحديث ابن عمر في الصلاة ■ وحديث القضاة ثلاثة ■ وحديث ابن عباس حدثني رجال مرضيون منهم عمر وأرضاهم عندي عمر . قال أبو داود : وذكر حديث يزيد الدالاني لأحمد بن حنبل فأنه رني استعظما له فقال : ما ليزيد الدالاني يدخل على أصحاب قتادة ولم يعبأ بالحديث ■ وقال الترمذي : ■ وقد روي حديث ابن عباس سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس قوله : ولم يذكر فيه أبا العالية ولم يرفعه ■ . والحديث في رأينا حسن الاسناد ، لأن عبد السلام بن حرب ثقة روى له مسام ، ويزيد ليس بضعيفاً ضعفاً تطرح معه رواياته ، قال ابن معين والنسائي وأحمد بن حنبل ■ ليس به بأس ■ وقال أبو حاتم « صدوق ثقة » وقال الحاكم « ان الأئمة المتقدمين شهدوا له بالصدق والاتقان » وضعفه ابن سعد وابن حبان وابن عبد البر ، كما في التهذيب

والثالث . لا تحل روايته الا على بيان سقوطه لأن رواية بحر بن كنيز السقاء (١) وهو لا خير فيه متفق على اطراحه ، فسقط جملة ■

والثالث رواه معاوية بن يحيى وهو ضعيف يحدث بالنكير (٢) فسقط هذا

ونقل الزيلعى في نصب الراية (ج ١ ص ٢٥) عن الترمذى في العلل : ■ سألت محمد بن اسماعيل — يعنى البخارى — عن هذا الحديث فقال : لا شيء ، رواه سعيد ابن ابى عروبة عن قتادة عن ابن عباس قوله ■ ولم يذكر فيه أبا العالية ■ ولا أعرف لابي خالد الدالانى سماعاً من قتادة ■ وأبو خالد صدوق ولكنه يهيم في الشيء ■ قال الزيلعى ■ وكان هذا على مذهبه في اشتراطه في الاتصال السماع ولو مرة ■ يعنى أن البخارى شرطه معروف وهو ثبوت سماع الراوى من شيخه ، ولكنه خولف في هذا الشرط والراجع عند المحدثين الاكتفاء بالمعاصرة اذا كان الراوى ثقة ■ ومن عادة المتقدمين رحمهم الله الاحتياط الشديد فاذا رأوا راوياً زاد عن غيره في الاسناد شيخاً أو كلاماً لم يروه غيره يادروا الى اطراحه والانكار على راويه ، وقد يحملون هذا سبباً للطعن في الراوى الثقة ولا مطمئن فيه ، ويظهر للنظر في الكلام على هذا الحديث أنه سبب طعنهم على أبي خالد ورميهم له بالخطأ أو التدليس ، والحق أن الثقة اذا زاد في الاسناد راوياً أو في لفظ الحديث كلاماً كان هذا أقوى دلالة على حفظه واتقانه ■ وانه علم ما لم يعلم الآخر أو حفظ ما نسيه . واما رد الزيادة التى رواها الثقة اذا كانت تخالف رواية من هو أوثق منه وأكثر مخالفة لا يمكن بها الجمع بين الروایتين ، فاجعل هذه القاعدة على ذكر منك فقد تنفع كثيراً في الكلام على علل الاحاديث ■ وصنيع ابن حزم في كتبه يدل على أنه يتخذها دستوراً له ، وقد خالفها هنا ولا نرى وجهاً لذلك . والعالم عند الله (١) في المصرية ■ يحيى بن كثير ■ وفي اليمنية « بحر بن كثير ■ وكلاهما خطأ وصوابه بحر بن كنيز وحديثه هذا رواه البيهقى (ج ١ ص ١٢٠) من حديث حذيفة ■ وقال : « هذا الحديث ينفرد به بحر بن كنيز السقاء عن ميمون الخياط وهو ضعيف لا يحتج بروايته » (٢) هذا الحديث الثالث لم أجده ، ومعاوية بن يحيى ان كان أباً مطيع الاطرابلسى فليس ضعيفاً بل هو صدوق لا بأس به ■ وان كان أباً روح الصدي فهو ضعيف حقاً .

الباب كله . والله تعالى تنأيد *

وذكروا أيضاً حديثاً فيه : ■ إذا نام العبد ساجداً باهى الله به الملائكة » وهذا لا شيء ، لأنه مرسل لم يخبر الحسن ممن سمعه ، ثم لو صح لم يكن فيه إسقاط الوضوء عنه ■

وذكروا أيضاً حديثين صحيحين أحدهما عن عطاء عن ابن عباس ، والآخر من طريق ابن جريج عن نافع عن ابن عمر فيهما (١) : أن النبي ﷺ أخر الصلاة حتى نام الناس ثم استيقظوا ثم ناموا ، ثم استيقظوا ، فجاء عمر فقل : الصلاة يا رسول الله فصلوا ، ولم يذكر أنهم توضؤا (٢) *

قال أبو محمد : والثاني من طريق شعبة عن عبيد العزيز بن صهيب عن أنس ■ أقيمت الصلاة والنبي ﷺ يناجي رجلاً ، فلم يزل يناجيه حتى نام أصحابه ، ثم جاء فصلى بهم (٣) » وحديثاً ثابتاً (٤) من طريق عروة عن عائشة قالت : « أعتم (٥) النبي ﷺ بالعشاء » حتى ناداه عمر : نام النساء والصبيان ■ فخرج عليه السلام (٦) » ■

قال أبو محمد : وكل هذا لا حجة فيه البتة لمن فرق بين أحوال النائم ولا بين أحوال النوم ، لأنها ليس في شيء منها ذكر حال من نام كيف نام ، من جلوس أو اضطجاع أو اتكاء أو تورك أو استناد ، وإنما يمكن أن يحتاج بها من لا يرى الوضوء من النوم أصلاً ، ومع ذلك فلا حجة لهم في شيء منه لأنه ليس في شيء منها أن

(١) في المصرية «فيه» وهو خطأ (٢) حديث ابن عمر رواه البخاري ومسلم وأبو داود اظفر شرح سنن ابن داود (ج ١ ص ٧٩) (٣) رواه البخاري ومسلم وأبو داود ، ورواه أيضاً أبو داود من طريق ثابت البناني عن أنس أنظر الشرح (ج ١ ص ٧٩-٨٠) و (ج ١ ص ٢١٤) (٤) في المصرية «ثالثاً» وكذلك في اليمنية ولكن صححه ناسخها بحاشية النسخة «ثابتاً» (٥) أعتم أي دخل في العتمة، يعني أخر صلاة لعشاء (٦) رواه البخاري ومسلم والنسائي (أنظر نيل الاوطار (ج ١ ص ٤١١ - ٤١٢) طبع ادارة الطباعة المنيرية

رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بنوم من نام ولم يأمره بالوضوء ، ولا حجة لهم الا فيما علمه النبي ﷺ فأقره ■ أو فيما أمر به ، أو فيما فعله ■ فكيف وفي حديث ابن عمر وعائشة : ■ أنه لم يكن اسلام يومئذ الا بالمدينة ■ فلو صح أنه عليه السلام علم ذلك منهم لكان حديث صفوان ناسخا له ، لان اسلام صفوان متأخر (١) ■ فسقط التعاق بهذه الاخبار جملة ، والله تعالى التوفيق *

وأما (٢) قول أبى حنيفة والشافعى ومالك وأحمد فلا تمتلق ان ذهب الى شيء منها لا بقرآن ولا بسنة صحيحة ولا سقيمة ■ ولا بعمل صحابة ولا بقول صح عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم ■ ولا بقياس ولا باحتياط ، وهى أقوال مختلفة كما ترى ، ليس لأحد من مقلديهم أن يدعى عملا الا كان لخصومه أن يدعى لنفسه مثل ذلك ■ وقد لاح ان كل ما شغبوا به من أفعال الصحابة رضى الله عنهم فاما هو إيهام مفتضح ، لانه ليس فى شيء من الروايات أنهم ناموا على الحال التى يسقطون الوضوء عن نام كذلك ■ فسقطت الاقوال كلها من طريق السنن الاقولنا . والحمد لله رب العالمين ■

قال أبو محمد وأما من طريق النظر فانه لا يخلو النوم من أحد وجهين لاثالث لهما : اما أن يكون النوم حدثا واما ان لا يكون حدثا ■ فإن كان ليس حدثا فقليله وكثيره — كيف كان لا ينقض الوضوء ، وهذا خلاف قولهم ■ وان كان حدثا فقليله وكثيره — كيف كان — ينقض الوضوء . وهذا قولنا فصح أن الحكم بالتفريق بين أحوال النوم خطأ وتحكم بلا دليل ، ودعوى لا برهان (٣) عليها *

(١) لا أدري من أين جاء ابن حزم بدعوى أن صفوان متأخر الاسلام ■ فليس في ترجمته شيء من هذا ، ولكن روى أحمد في مسنده (ج ٤ ص ٢٣٩) عن عبد الصمد بن عبد الوارث وابن سعد في الطبقات (ج ٦ ص ١٧) عن عمرو ابن عاصم الكلبي كلاهما عن همام عن عاصم عن زر بن حبیش قال : ■ لقيت صفوان بن عسال المرادى ، فقلت له : هل رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : نعم وغزوت معه ثلث عشرة غزوة ■ وهذا اسناد صحيح جداً ، وهو يدل على أنه قديم الاسلام (٢) في اليمينية « فأ ١ » (٣) في اليمينية ■ بلا برهان ■

فان قال قائل . أن النوم ليس حدثاً وانما يخاف أن يحدث فيه المرة . قلنا لهم : هذا لا متعلق لكم بشيء منه ، لان الحدث ممكن كونه من المرة في أحف ما يكون من النوم ، كما هو ممكن أن يكون منه في النوم الثقيل (١) ويمكن أن يكون من الجالس كما هو ممكن أن يكون من المضجع . وقد يكون الحدث من اليقظان وليس الحدث عملا يطول بل هو كلبج البصر ، وقد يمكن أن يكون النوم الكثير من المضجع لحدث فيه ، ويكون الحدث في أقل ما يكون من نوم الجالس ، فهذا لافائدة لهم فيه أصلاً وأيضاً فان خوف الحدث ليس حدثاً ولا ينتقض به الوضوء ، وانما ينقض الوضوء يقين الحدث . وبالله تعالى التوفيق *

واذا الامر كما ذكرنا فليس الا أحد أمرين : اما أن يكون خوف كون الحدث حدثاً ، فقليل النوم وكثيره يوجب نقض الوضوء ، لأن خوف الحدث جار فيه . وأما أن يكون خوف الحدث ليس حدثاً فالنوم قليله وكثيره لا ينقض الوضوء وبطلت أقوال هؤلاء على كل حال بيقين لاشك فيه *

وقد ذكر قوم أحاديث منها ما يصح ومنها ما لا يصح ، يجب أن ننبه عليها بعون الله تعالى ■

منها حديث عائشة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ : ■ اذا نعت أحدكم وهو يصلي فلا يرق حتى يذهب عنه النوم ، لان أحدكم اذا صلى وهو ناعس لا يدري لعله يستغفر فيسب نفسه « وفي بعض الفاظه « لعله يدعو على نفسه وهو لا يدري » وحديث أنس عن النبي ﷺ : ■ اذا نعت أحدكم في الصلاة فليتم حتى يدري ما يقرأ ■ ■

قال أبو محمد : هذان صحيحان ، وهما حجة لنا ، لأن فيهما أن الناعس لا يدري ما يقرأ ولا ما يقول ■ والنهي عن الصلاة على تلك الحال جملة ■ قد الناعس لا يدري ما يقول فهو في حال ذهاب العقل بلا شك ، ولا يختلفون أن من ذهب

عقله بطلت طهارته، فيلزمهم أن يكون النوم كذلك *

والآخر من طريق معاوية عن النبي ﷺ العينان وكاء السه فإذا نامت العينان استطاق الوكاء. والثاني من طريق علي عن النبي ﷺ: «العينان وكاء السه فمن نام فليتوضأ» (١)

قل على بن أحمد: لو صحنا لكانا أعظم حجة لقولنا، لأن فيهما إيجاب الوضوء من النوم جملة، دون تخصيص حال من حال. ولا كثير نوم من قليله، بل من كل نوم نص، ولكننا لسنا ممن يحتاج بما لا يحل الاحتجاج به نصراً لقوله ومعاذ الله من ذلك، ومذان أثران ساقطان لا يحل الاحتجاج بهما *

أما حديث معاوية فن طريق بقية وهو ضعيف، عن أبي بكر بن أبي مريم وهو مذکور بالكذب عن عطية بن قيس وهو مجهول (٢) *

وأما حديث علي فراويه أيضاً بقية عن الوضين بن عطاء وكلاهما ضعيف (٣). وبالله تعالى التوفيق *

(١) حديث معاوية رواه أحمد والدارقطني والبيهقي. وحديث علي رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارقطني وأنظر نيل الأوطار (ج ١ ص ٢٤١ - ٢٤٢) (٢) أما بقية بن الوليد فليس ضعيفاً. وإنما أخطأ في بعض حديثه من حفظه وهو ثقة إذا صرح بالسماع. وأما أبو بكر بن أبي مريم فهو ابن عبد الله بن أبي مريم، كان من العبالة المجتهدين ومن خيار أهل الشام. وكان ردئ الحفظ كثير الوهم فترك حديثه، ولم أر أحداً رماه بالكذب وأما عطية بن قيس فإنه ليس مجهولاً ولعل ابن حزم جهله ولم يعرفه، وما هذا بمطعن فيه، قال ابن سعد: «كان معروفاً وله أحاديث» وقال أبو حاتم «صالح الحديث» وذكره ابن حبان في الثقات وروى له مسلم في صحيحه. مات سنة ١٢١ وله ١٠٤ سنة (٣) الوضين بفتح الواو وكسر الضاد المعجمة. وثقه أحمد وابن معين ودحيم وقال أبو داود «صالح الحديث» ومن ضعفه فإنه تسكّم فيه لأنه كان يري القدر. وليس هذا كافياً في الحكم بضعف الراوي، وقال الساجي «عنده حديث واحد منكر

١٤٩ — مسألة والمذي والبول والغائط من أى موضع خرجا من الدبر والاحليل أو من جرح في المثانة أو البطن أو غير ذلك من الجسد (١) أو من الفم . ■
 فاما المذي فقد ذكرنا في باب تطهير المذي من كتابنا هذا قول رسول الله ﷺ
 فيمن وجده : ■ وليتوضأ (٢) وضوءه للصلاة ■ وأما البول والغائط فاجماع متيقن ،
 وأما قولنا من أى موضع خرج فلهوم أمره عليه السلام بالوضوء منهما ، ولم يخص
 خروجهما من المخرجين دين غيرهما ، وهذان الاسمان واقعان عليهما في اللغة التي بها
 خاطبنا عليه السلام من حيث ما خرجا ، ومن قال بقولنا ههنا أبو حنيفة وأصحابه ،
 ولا حجة لمن أسقط الوضوء منهما إذا خرجا من غير المخرجين ■ لامن قرآن ولا من
 سنة صحيحة ولا سقيمة ■ ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ، بل القرآن جاء بما
 قلناه ، قال الله تعالى : (أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء)
 وقد يكون خروج الغائط والبول من غير المخرجين ، فلم يخص تعالى بالامر بالوضوء
 والتيمم من ذلك حالا دون حال ■ ولا المخرجين من غيرهما . والله تعالى التوفيق *
 ١٦٠ مسألة — والريح الخارجة من الدبر — خاصة لامن غيره — بصوت
 خرجت أم بغير صوت . وهذا أيضاً إجماع متيقن ■ ولا خلاف في أن الوضوء من
 الفسوالضراط ، وهذان الاسمان لايقعان على الريح البتة (٣) إلا إن خرجت من
 الدبر ، والا فاقما يسمى جُشاء أو عطاساً فقط . والله تعالى التوفيق *

عن محمود بن علقمة عن عبد الرحمن بن عائذ عن علي حديث : « العينان وكاء
 السه » قال الساجي : ■ رأيت أبا داود أدخل هذا الحديث في كتاب السنن
 ولا أراه ذكره الا وهو عنده صحيح ■ وانظر شرح أبي داود (ج ١ ص
 ٨١ — ٨٢) وظهر من كل هذا أن الحديث بطريقتين حديث حسن ■ والطريقان
 يؤيد بعضهما بعضاً . والسه بفتح السين المهملة والهاء الدبر . والوكاء ما تشد
 به القربة وغرها والمعنى اليقظة وكاء الدبر أى حافظة ما فيه من الخروج
 (١) في اليمينية « أو من أن خرج من المثانة أو البطن وغير ذلك من الجسد
 (٢) في المصرية ■ فليتوضأ ■
 (٣) في المصرية ■ اسمان لايقعان على ريح البتة » الخ

١٦١ مسألة — فمن كان مستنكحاً (١) بشيء مما ذكرنا توضأ — ولا بد — لكل صلاة فرضاً أو نافلة . ثم لاشيء عليه فيما خرج منه من ذلك في الصلاة أو فيما بين وضوئه وصلاته ، ولا يجزيه الوضوء الا في أقرب ما يمكن أن يكون وضوؤه من صلاته ، ولا بد للمستنكح أيضاً أن يغسل ما خرج منه من البول والغائط والمذي حسب طاقته ، مما لا خرج عليه فيه ، ويسقط عنه (٢) من ذلك ما فيه عليه الحرج منه * برهان ذلك قول رسول الله ﷺ فيما قد ذكرناه في مسألة إبطال القياس من صدر كتابنا هذا ، من قول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وقول الله تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وقوله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) فصح انه مأمور بالصلاة والوضوء من الحدث ، وهذا كله حدث ، فالواجب أن يأتي من ذلك ما يستطيع ، وما لا حرج عليه فيه ولا عسر ، وهو مستطيع على الصلاة وعلى الوضوء لها . ولا حرج عليه في ذلك . فعليه أن يأتي بهما . وهو غير مستطيع للامتناع (٣) مما يخرج عنه من ذلك في الصلاة ، وفيما بين وضوئه وصلاته . فسقط عنه ، وكذلك القول في غسل ما خرج منه من ذلك * قال أبو محمد : وهذا قول سفيان الثوري وأصحاب الظاهر .

وقل أبو حنيفة : يتوضأ هؤلاء لكل وقت صلاة ، ويقفون على وضوئهم الى دخول وقت صلاة أخرى فيتوضئون . وقال مالك : لا وضوء عليه من ذلك . وقال الشافعي : يتوضأ لكل صلاة فرض فيصلي بذلك الوضوء ما شاء من النوافل خاصة قال علي : انما قالوا كل هذا قياساً على المستحاضة . على حسب قول كل واحد

(١) المراد منه واضح وهو من غلب عليه شيء من هذا . قال في اللسان : « ونكح المعس عينه وباله المطر الارض وناله المعاس عينه اذا غلب عليها » ولم أجد استعمال « مستنكح » كما استعمله المؤلف .

(٢) في المصرية « عليه » وهو خطأ

(٣) استعمل المؤلف استطيع متعدياً بمعنى ثم متعدياً باللام ، وهو يتعدي بنفسه . ولم أجد نصاً على تعديته : لحرف

منهم فيها ۝ والقياس باطل ۝ ثم لو كان حقا لكان هذا منه باطلا ، لأن الثابت في المستحاضة هو غير ما قالوه ، لكن ما سنذكره إن شاء الله تعالى في باب المستحاضة ، وهو وجوب الغسل لكل صلاة فرض ۝ أول الجمع بين الظهر والعصر ، ثم بين المغرب والعنقة ، ثم للصبح ، ودخول وقت صلاة ما ليس حدثا بلا شك ، وإذا لم يكن حدثا فلا ينقض طهارة قد صحت بلا نص وارد في ذلك ۝ واسقاط مالك الوضوء مما قد أوجبه الله تعالى منه ورسوله ﷺ بالاجماع والنصوص الثابتة خطأ لا يمل * وقد شغب بعضهم في هذا بما روينا عن عمر رضي الله عنه وعن سعيد بن المسيب في المذي قال عمر : إني لأجده ينحدر على نخذي على المنبر فما أباليه ۝ وقال سعيد مثل ذلك عن نفسه في الصلاة ، فأبهمو أنهم ارضى الله عنهما كانا مستنكرين بذلك قال أبو محمد : وهذا كذب مجرد ۝ لا ندرى كيف استحلله من أطلق به لسانه ۝ لأنه لم يأت في شيء من هذا الأثر ولا من غيره نص ولا دليل بذلك ، ونعوذ بالله من الاقدام على مثل هذا ، وإنما الحق من ذلك أن عمر كان لا يرى الوضوء منه وكذلك ابن المسيب لأن السنة في ذلك لم تبلغ عمر ثم بلغت فرجع إلى إيجاب الوضوء منه * حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا محمد بن بشر العبدي ثنا مسعر بن كدام عن مصعب بن شيبة عن أبي حبيب بن يعلى بن منية ^(١) عن ابن عباس أنه وعمر بن الخطاب أتيا إلى أبي بن كعب فخرج إليهما أبي وقال : إني وجدت مذيا ففسلت ذكرى وتوضأت ۝ فقال له عمر : أو يجزى ذلك ؟ قال : نعم ۝ قال عمر أسمعته من رسول الله ﷺ ؟ قال نعم ^(٢) * حدثنا حمام ثنا ابن مفرح ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر وسفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : انه ليخرج من أحدا مثل الجانة ^(٣) فإذا وجد أحداً ذلك فليغسل ذكره

(١) بضم الميم واسكان النون وفتح الياء (٢) الأثر رواه ابن ماجه (ج ١ : ص ٩٤) عن أبي بكر بن أبي شيبة بإسناده . وقال شارحه السندي : ۝ وقد نبه صاحب الزوائد على أن الحديث في الزوائد وأن أصله في الصحيحين ۝ (٣) الجان بضم الجيم الأولو واحده جانة

وليتوضأ، وبه الى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب أنه قال في المذي: يغسل ذكره ويتوضأ وضوءه للصلاة. فهذا هو الثابت عن عمر* وكذلك قول الشافعي أيضا خطأ ظاهر، لأن من المحال الظاهر أن يكون انسان متوضئاً طاهراً لنافلة أن أراد أن يصليها غير متوضئ. ولا طاهر لفريضة أن أراد أن يصليها فهذا قول لم يأت به قط نص قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس، ولا وجدوا له في الاصول نظيراً. وهم يدعون أنهم أصحاب نظر وقياس. وهذا مقدار نظرهم وقياسهم، وبقي قول أبي حنيفة ومالك والشافعي عارياً من أن تكون له حجة من قرآن أو سنة صحيحة أو سقيمة أو من إجماع أو من قول صاحب أو من قياس أصلاً *

١٦٢ - مسألة - فهذه الوجوه تنقض الوضوء عمداً كان أو نسياناً أو بغلبة، وهذا إجماع إلا ما ذكرنا مما فيه الخلاف. وقام البرهان من ذلك على ما ذكرنا. وبالله تعالى التوفيق *

١٦٣ - مسألة - ومس الرجل ذكر نفسه خاصة عمداً بأي شيء مسه من باطن يده أو من ظاهرها أو بذراعه - حاشا مسه بالفخذ أو الساق أو الرجل من نفسه فلا يوجب وضوءاً - ومس المرأة فرجها عمداً كذلك أيضاً سواء سواء، ولا ينقض الوضوء شيء من ذلك بالنسيان، ومس الرجل ذكر غيره من صغير أو كبير ميت أو حي بأي عضو مسه عمداً من جميع جسده من ذى رحم محرمة أو من غيره ومس المرأة فرج غيرها عمداً أيضاً كذلك سواء سواء، لا معنى للذة في شيء من ذلك، فإن كان كل ذلك على ثوب رقيق أو كثيف، للذة أو لغير لذة. باليد أو بغير اليد. عمداً أو غير عمد. لم ينقض الوضوء، وكذلك أن مسه بغلبة أو نسيان فلا ينقض الوضوء *

برهان ذلك ما حدثناه حماد بن أحمد قل: ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير قل: «تذاكر هو ومروان الوضوء فقال مروان حدثتني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر (١) بالوضوء من مس الفرج» *

(١) في النسخة «أمر»

قال أبو محمد : فإن قيل : إن هذا خبر رواه الزهري عن عبد الله بن أبي بكر ابن عمرو بن حزم عن عروة **« قلنا : مرجبا بهذا ، وعبد الله ثقة ، والزهري لا خلاف في أنه سمع من عروة وجالسه ، فرواه عن عروة ورواه أيضا عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة ، فهذا قوة للخبر والحمد لله رب العالمين »***

قال علي : مروان ما نعلم له جرحة قبل خروجه على أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما **« ولم يلقه عروة قط الا قبل خروجه على أخيه لا بعد خروجه هذا ما لا شك فيه (١) وبسرة مشهورة من صواحب رسول الله صلى الله عليه وسلم المبايعات المهاجرات - هي بسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بنت أخي ورقة (٢) بن نوفل ، وأبوها ابن عم خديجة أم المؤمنين لحا (٣) »***

ولفظ هذا الحديث عام يقتضي كل ما ذكرناه (٤) وأما مس الرجل (٥) فرج نفسه بساقه ورجله ونخذه فلا خلاف في أن المرء مأمور بالصلاة في قميص كثيف وفي منزر وقميص **« ولا بد له ضرورة في صلاته كذلك من وقوع فرجه على ساقه ورجله »**

(١) في اليمنية **« مما لا شك فيه »** (٢) وكان مروان بن الحسك زوج بنت ابنها عائشة بنت معاوية بن المغيرة بن أبي العاص فولدت له أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان . كذا ذكره ابن سعد في الطبقات (ج ١ ص) ونقل الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ١٣٨) عن مالك أنها حدة عبد الملك أم أمه . وعن مصعب ابن عبد الله الزبيري أنها زوجة معاوية بن المغيرة بن أبي العاص . فيكون مروان زوج بنتها عائشة (٣) بفتح اللام وتشديد الحاء المهملة . وفي اللسان : « وهو ابن عم لح في النكرة بالكسر لأنه نعت للعم وهو ابن عمي لحا في المعرفة أي لارق النسب من ذلك ، ونصب لحا على الحال لأن ما قبله معرفة والواحد والاثنتان والجميع والمؤنث في هذا سواء بمنزلة الواحد ، وقال اللحياني : هم ابنا عم لح ولحا وهما ابنا خالة ولا يقل هما ابنا خال لحا ولا ابنا عمه لحا لانهما مفترقان اذ هما رجل وامرأة ، واذا لم يكن ابن العم لحا وكان رجلا من العشيرة قلت هو ابن عم الكلاله وابن عم كلاله »

(٤) في اليمنية **« ولنظ هذا الحديث عام لم يقتضي كمالنا »** وهو خطأ صرف

(٥) في اليمنية **« المرء »**

ونفذه ، فخرج هذا بهذا الاجماع المصنوع عليه عن جملة هذا الخبر *

ومن قال بالوضوء من مس الفرج ساعد بن أبي وقاص وابن عمر رضى الله عنهما وعطاء وعروة وسعيد بن المسيب وجابر بن زيد وأبان بن عثمان وابن جريج والاوزاعي والليث والشافعي وداود واحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه وغيرهم ، إلا أن الأوزاعي والشافعي لم يريا الوضوء ينقض ذلك إلا بمسه بياطن الكف فقط لا بظاهرها ، وقال عطاء بن أبي رباح : لا ينقض الوضوء مس الفرج بالفتح والساق وينقض (١) مسه بالذراع ، وقال مالك : مس الفرج من الرجل فرج نفسه الذكر فقط بياطن الكف لا بظاهرها ولا بالذراع يوجب الوضوء . فان صلى ولم يتوضأ لم يعد الصلاة الا في الوقت وقال أبو حنيفة : لا ينقض الوضوء مس الذكر كيف كان . وقال الشافعي : ينقض الوضوء مس الدبر ومس المرأة فرجها . وقال مالك لا ينقض الوضوء مس الدبر ولا مس المرأة فرجها إلا أن تقبض وتلطف (٢) أي تدخل أصبعها بين شفرها . ونحا بعض أصحابه بنقض الوضوء من مس الذكر نحو اللذة *

فاما قول الاوزاعي والشافعي ومالك في مراعاة باطن الكف دون ظاهرها فقول لا دليل عليه لا من قرآن ولا من سنة ولا من اجماع ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا من رأى صحيح *

وشغب بعضهم بأن قال : في بعض الآثار : « من أفضى بيده الى فرجه فليتوضأ » (٣)

(١) في التمنية « وينقضه » (٢) في التمنية « تطف » بتقديم الطاء وهو خطأ . وفي اللسان « ألطف الرجل البعير وألطف له أدخل قضيبه في حياء الناقة »

(٣) نسبه في المنتقى الى احمد من حديث ابى هريرة ولفظه « من أفضى بيده الى ذكره » ليس دونه ستر فقد وجب عليه الوضوء . ونسبه شارحه الشوكاني (ج اص ٢٥١) الى ابن حبان في صحيحه وانه قال « حديث صحيح سنده عدول نقلته الى الخاتم وابن عبد البر والطبراني في الصغير . ولم أجده في المستدرک بهذا اللفظ بل بلفظ : « من مس فرجه فليتوضأ » وصححه (ج ١ ص ١٣٨) ورواه من حديث بسرة بلفظ : « اذا أفضى أحدكم الى ذكره فلا يصل حتي يتوضأ » (ج ١ ص ١٣٦) وروى البيهقي حديث ابى هريرة (ج ١ ص ١٣٣) بلفظ قريب من لفظ احمد بن حنبل

قال أبو محمد : وهذا لا يصح أصلاً ، ولو صح لما كان فيه دليل على ما يقولون ، لان الافضاء باليد يكون بظاهر (١) اليد كما يكون بباطنها ، وحتى لو كان الافضاء بباطن اليد لما كان في ذلك ما يسقط الوضوء عن غير الافضاء ، اذا جاء أثر بزيادة على لفظ الافضاء ، فكيف والافضاء يكون بجميع الجسد . قال الله تعالى : (وقد أفضى بعضكم الى بعض) ■

وأما قول مالك في إيجاب الوضوء منه ثم لم ير الاعادة الا في الوقت فقول متناقض لانه لا يخلو أن يكون انتقض وضوؤه أو لم ينتقض ، فإن كان انتقض فعلى أصله يلزمه أن يعيد أبداً ■ وان كان لم ينتقض فلا يجوز له أن يصلي صلاة فرض واحدة في يوم مرتين ■ وكذلك فرق مالك بين مس الرجل فرجه وبين المرأة فرجها فهو قول لا دليل عليه فهو ساقط *

وأما إيجاب الشافعي الوضوء من مس الدبر فهو خطأ ■ لان الدبر لا يسمى فرجا فان قال : قسمته على الذكر قيل له : القياس عند القائلين به لا يكون الا على علة جامعة بين الحكمين ■ ولا علة جامعة بين مس الذكر ومس الدبر ، فان قل : كلاهما مخرج للنجاسة ■ قيل له : ليس كون الذكر مخرجاً للنجاسة هو علة انتقاض الوضوء من مسه ■ ومن قوله ان مس النجاسة لا ينقض الوضوء ■ فكيف مس مخرجها . وبالله تعالى التوفيق ■

وأما أصحاب أبي حنيفة فاحتجوا بحديث طلق بن علي : ■ ان رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن الرجل يمس ذكره ■ بعد أن يتوضأ (٢) فقال رسول الله ﷺ : هل هو الا بضمة منك (٤) ■

(١) في المجنية « بظهر »

(٢) رواد أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي والدارقطني وصححه عمرو بن علي الفلاس والطحاوي وابن حبان والطبراني .

(٣) ليس في المجنية قوله « بعد ان يتوضأ »

(٤) في المصرية « بين »

قال علي : وهذا خبر صحيح ، الا أنهم لا حجة لهم فيه لوجوه : أحدها أن هذا الخبر موافق لما كان الناس عليه قبل ورود الامر بالوضوء من مس الفرج ، هذا لا شك فيه ، فاذ هو كذلك فحكمه منسوخ يقيناً حين أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالوضوء من مس الفرج ، ولا يحل ترك ما تيقن أنه ناسخ والاخذ بما تيقن أنه منسوخ . وثانيها أن كلامه عليه السلام « هل هو الا بضعة منك » دليل بين على أنه كان قبل الامر بالوضوء منه . لانه لو كان بعده لم يقل عليه السلام هذا الكلام . بل كان يبين أن الامر بذلك قد نسخ ، وقوله هذا يدل على أنه لم يكن سلف فيه حكم أصلاً وأنه كسائر الاعضاء . *

قال أبو محمد : وقال بعضهم : يكون الوضوء من ذلك غسل اليد
قال أبو محمد : وهذا باطل ، لم يقل أحد إن غسل اليد واجب أو مستحب
من مس الفرج . لا المتأولون لهذا التأويل الفاسد ولا غيرهم ، ويقال لهم : ان كان كما
تقولون فأنتم من أول (١) من خالف أمر رسول الله ﷺ بما تأولتموه في أمره . وهذا
استخفاف ظاهر ، وأيضاً فإنه لا يطلق الوضوء في الشريعة الا لوضوء الصلاة فقط ،
وقد أنكر رسول الله ﷺ إيقاع هذه اللفظة علي غير الوضوء للصلاة ، كما روينا
من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن الخويرث عن ابن
عباس قال : « كنا عند رسول الله ﷺ فجاء من الغائط وأتى بطعام فقيل : ألا تتوضأ :
» فقال عليه السلام : لم أصلي (٢) فأتوضأ » فكيف وقد روينا من طريق مالك عن
عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه سمع عروة بن الزبير يقول : ان
مروان قال له : أخبرني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اذا
مس أحدكم ذكره فليتوضأ وضوءه للصلاة (٣) » ورواه أيضا غير مالك عن الثقات

(١) في الجنة « فأنتم أول »

(٢) كذا في الأصلين بانباء الياء وهو جائز (٣) أما موطأ مالك برواية
يحيى بن يحيى فليس فيه لفظ « وضوءه للصلاة » (ص ١٤) فلعل هذا في رواية
أخرى من روايات الموطأ بما ليس بين أيدينا . وقد رواه بهذه الزيادة البيهقي

كذلك ، كما حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبو صالح الحكم بن موسى ثنا شعيب بن إسحاق أخبرني هشام بن عروة عن أبيه أن مروان بن الحكم حدثه عن بسرة بنت صفوان - وكانت قد صحبت رسول الله ﷺ - أن رسول الله ﷺ قال : « إذا مس أحدكم ذكره فلا يصل (١) حتى يتوضأ » فأُنكر ذلك عروة . وسأل بسرة فصدقته بما قال (٢) *

قال علي : أبو صالح وشعيب ثقتان مشهوران ، فبطل التعليل بمروان ، وصح أن بسرة مشهورة صاحبة ، ولقد كان ينبغي لهم أن ينكروا على أنفسهم شرع الدين وأبطال السنن برواية أبي نصر بن مالك وعمير (٣) والعالية زوجة أبي إسحاق وشيخ من بني كنانة (٤) ، وكل هؤلاء لا يدرى أحد من الناس من هم ؟

(ج ١ ص ١٢٨) من طريق يحيى بن بكير عن مالك . فيظهر من هذا أنه في الموطأ برواية ابن بكير (١) في اليمنية « فلا يصلين » (٢) هذا اللفظ لم يذكره عبد الله بن أحمد في مسند أبيه ولمعه في كتاب آخر من كتبه ، وقد رواه الحاكم في المستدرك (ج ١ ص ١٣٧) من طريق محمد بن إبراهيم البوشنجي عن الحكم بن موسى بلفظ « من مس فرجه فليتوضأ » وأنا أعتقد أن هذا خطأ من الناسخين فقد رواه البيهقي في السنن الكبرى (ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠) عن الحكم بهذا الاسناد بلفظ « إذا مس أحدكم ذكره فلا يصلين حتى » يتوضأ ورواه البيهقي أيضاً عن الحكم من طريق علي بن المديني عن أبي الأسود حميد بن الأسود عن هشام بن عروة عن أبيه عن مروان عن بسرة بهذا اللفظ . وهو أيضاً في المستدرك إلا أنه سقط بعض الاسناد وظهرت صحة ذلك من المقابلة على سنن البيهقي . وكذلك رواه البيهقي من طريق الدارقطني عن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز عن الحكم . ورواه الحاكم من طريق عنبسة بن عبد الواحد عن هشام . وهذه الطرق تؤيد صحة الحديث بهذا اللفظ والله أعلم

(٣) في اليمنية « قبر » (٤) هؤلاء الاربعة لأدري من هم ، ولا أعرف لهم روايات احتج بها من يرد عليهم ابن حزم ، والعلم عند الله

وقال بعضهم : هذا مما تعظم به البلوى ، فلو كان لما جهله ابن مسعود ولا غيره من العلماء *

قال أبو محمد وهذه حماقة . وقد غاب عن جمهور الصحابة رضى الله عنهم الغسل من الايلاج الذى لا إزال معه . وهو مما تكثر به البلوى ، ورأى أبو حنيفة الوضوء من الرعاف وهو مما تكثر به البلوى ولم يعرف ذلك جمهور العلماء ورأى الوضوء من ملء الفم من القلس ولم يره من أقل من ذلك ، وهذا تعظم به البلوى ، ولم يعرف ذلك أحد من ولد آدم قبله ، ومثل هذا لهم كثير جدا . ومثل هذا من التخليط لا يعارض به سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا مخدول . وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : والملس على الثوب ليس ماسا . ولا معنى للذة ، لانه لم يأت بها نص ولا إجماع . وانما هي دعوى بظن كاذب . وأما النسيان فى هذا فقد قال الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) . وهذا قول ابن عباس ، وروينا من طريق وكيع عن خصيف عن عكرمة عنه أنه قال : مس الذكرا عمداً ينقض الوضوء ولا ينقضه بالنسيان ^(١) *

١٦٤ - مسألة - وأكل لحوم الابل نيئة ومطبوخة أو مشوية عمداً وهو يدري أنه لحم جمل أو ناقة فإنه ^(٢) ينقض الوضوء ، ولا ينقض الوضوء أكل شحمها محضة ولا أكل شيء منها غير لحمها ، فان كان يقع على بطونها أو رؤسها أو أرجلها اسم لحم عند العرب نقض أكلها الوضوء وإلا فلا ، ولا ينقض الوضوء كل شيء مسته النار غير ذلك ، وبهذا يقول أبو موسى الأشعري وجابر بن سمرة . ومن الفقهاء أبو خيثمة زهير بن حرب ويحيى بن يحيى وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية *

(١) هذا الاثر لم أجده فى شيء من الروايات الاخرى . ولا أعرف اسناده الى وكيع ، وأما خصيف - بضم الخاء - المعجمة وفتح الصاد المهملة - فهو ابن عبد الرحمن الجزرى ضعفه احمد بن حنبل وغيره ، وهو ثقة الا أنه كان كثير الخطأ فى حديثه ، واذا حدث عنه ثقة فلا بأس بحديثه ^(٢) فى التنية بحذف «فانه» (٣١ م - ج ١ المحلى)

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل الفضيل بن حسين الجحدري والقاسم بن زكريا قال الفضيل ثنا أبو عوانة عن عثمان بن عبد الله بن موهب وقال القاسم ثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن عثمان بن عبد الله بن موهب وأشعث بن أبي الشعثاء كلاهما عن جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرة قال : « سأل رجل رسول الله ﷺ أتوضأ (١) من لحوم الغنم ؟ قال : ان شئت فتوضأ ، وإن شئت فلا تتوضأ » قال : أتوضأ (٢) من لحوم الابل ؟ قال : نعم فتوضأ من لحوم الابل ■ ■

وحدثنا يحيى بن عبد الرحمن ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك ابن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا عبد الرزاق أخبرنا سفيان الثوري عن الاعمش عن عبد الله بن عبد الله الرازي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتتوضأ من لحوم الابل ؟ قال : نعم (٣) » *

قال أبو محمد : عبد الله بن عبد الله الرازي أبو جعفر قاضي الري ثقة قال أبو محمد : وقد مضى الكلام في الفصل الذي قبل هذا في إبطال قول من تعلق في رد السنن بأن هذا مما تعظم به البلوي ، وإبطال قول من قال : لعل هذا الوضوء غسل اليد ، فأغنى عن إعادته ■ ولو أن المعارض بهذا ينكر على نفسه القول

(١) في الخيمية « أتوضأ » بحذف همزة الاستفهام وفي المصرية « أتتوضأ » والذي هنا هو ما في مسلم (ج ١ ص ١٠٨) (٢) في المصرية « أتتوضأ » وما هنا هو الذي في مسلم وفي الخيمية (٣) الحديث مطول في مسند أحمد (ج ٤ ص ٣٠٣) بهذا الاسناد وقال عبد الله بن أحمد عقب روايته : « عبد الله ابن عبد الله رازي وكان قاضي الري وكانت جدته مولاة لعلى أو جارية » قال عبد الله قال أبي : ورواه عنه آدم وسعيد بن مسروق وكان ثقة ■ ورواه أحمد أيضا (ج ٤ ص ٢٨٨) عن أبي معاوية عن الاعمش .

بالوضوء من التهمة في الصلاة ولا يرى فيها الوضوء في غير الصلاة - : لكان أولى به وأما الوضوء مما مست النار، فانه قد صححت في إيجاب الوضوء منه أحاديث ثابتة من طريق عائشة وأم حبيبة أمي المؤمنين وأبي أيوب وأبي طلحة وأبي هريرة وزيد بن ثابت رضي الله عنهم، وقال به كل من ذكرنا وابن عمر وأبو موسى الأشعري وأنس بن مالك وأبو مسعود، وجماعة من التابعين منهم أهل المدينة جملة وسعيد بن المسيب وأبو ميسرة وأبو مجلز (١) ويحيى بن يعمر والزهري وستة من أبناء النقباء من الانصار والحسن البصري وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز ومعمّر وأبو قلابة وغيرهم. ولولا أنه منسوخ لوجب القول به *

كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا عمرو بن منصور ثنا علي بن عياش ثنا شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر قال سمعت جابر بن عبد الله قال : « كان آخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك لوضوء مما مست النار (٢) » فصح نسخ تلك الاحاديث والله الحمد *

قال علي : وقد ادعى قوم أن هذا الحديث مختصر من الحديث الذي حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا ابراهيم بن الحسن الخثعمي ثنا حجاج قال قال ابن جريج أخبرني محمد بن المنكدر سمعت جابر بن عبد الله يقول : « قرب لرسول الله صلى الله عليه وسلم خبز ولحم (٣) فأكل ثم دعا بوضوء فتوضأ (به) (٤) ثم صلى الظهر ثم دعا بفضل طعامه فأكل ثم قام الى الصلاة ولم يتوضأ » قال أبو محمد : القطع بان ذلك الحديث مختصر من هذا قول بالظن، والظن أكذب الحديث (٥) بل هما حديثان كما وردا *

(١) ابو ميسرة هو عمرو بن شر حبيب الهمداني ومجاز بكسر الميم واسكان الجيم وفتح اللام وآخره زاي واسمه « لاحق بن حميد السدوسي » وفي المصرية « أبو مخلد » وهو خطأ (٢) في سنن النسائي (ج ١ ص ٤٠) (٣) في أبي داود (ج ١ ص ٧٥) « قربت للنبي صلى الله عليه وسلم خبزاً ولحماً » (٤) لفظ « به » زيادة من ابني داود (٥) الذي قال بأن الحديث الأول مختصر من هذا هو أبو داود في سننه ، وهذا ادعاء لا دليل عايه، بل هما حديثان كما قال ابن حزم

قال علي : وأما كل حديث احتج به من لا يرى الوضوء مما مست النار من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كتف شاة ولم يتوضأ ونحو ذلك — : فلا حاجة لهم فيه . لأن أحاديث أيجاب الوضوء هي الواردة بالحكم الزائد على هذه التي هي موافقة لما كان الناس عليه قبل ورود الامر بالوضوء مما مست النار ، ولولا حديث شعيب بن أبي حمزة الذي ذكرنا لما حل لأحد ترك الوضوء مما مست النار *

قال أبو محمد فان قيل : لم خصصتم لحوم الابل خاصة من جملة ما نسخ من الوضوء مما مست النار ؟ قلنا : لان الامر الوارد بالوضوء من لحوم الابل إنما هو حكم فيها خاصة ، سواء مستها النار أو لم تمسها النار ، فليس مس النار إياها — ان طبخت — يوجب الوضوء منها بل الوضوء واجب منها كما هي فحكمها خارج عن الاخبار الواردة بالوضوء مما مست النار ، وينسخ الوضوء منه . والله تعالى التوفيق *

وأما أكلها بنسيان أو بغير علم أنه من لحوم الابل — : فقد ذكرنا قول الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به) فمن فعل شيئاً عن غير قصد فسواء ذلك وتركه ، إلا أن يأتي نص في إيجاب حكم النسيان فيوقف عنده . والله تعالى التوفيق *

١٦٥ مسألة — ومس الرجل المرأة والمرأة الرجل (١) بأي عضو مس أحدهما الآخر ، إذا كان عمداً ، دون أن يحول بينهما ثوب أو غيره ، سواء أمه كانت أو ابنته (٢) ، أو مست ابنها أو أباهما . الصغير والكبير سواء ، لا معنى للذة في شيء من ذلك (٣) ، وكذلك لو مسها على ثوب للذة لم ينتقض وضوؤه وبهذا يقول الشافعي وأصحاب المظاهر ■

برهان ذلك قول الله تبارك وتعالى : (أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً) *

قال أبو محمد : والملامسة فعل من فاعلين ، ويقتضون ندرى أن الرجال والنساء

(١) في النية ■ ولمس المرأة الرجل (٢) في النية ■ سواء كانت أمه أو بنته ■ (٣) الخبر مخدوف يفهم من بساط القول وسياق الكلام ، والمراد أن من فعل شيئاً مذكراً المؤلف انتقض وضوؤه فيما اختاره ابن حزم

مخاطبون بهذه الآية، لا خلاف بين أحد من الأمة في هذا، لأن أول الآية وأخرها عموم للجميع من الذين آمنوا، فصح أن هذا الحكم لازم للرجال إذا لامسوا النساء، والنساء إذا لامسن الرجال، ولم يخص الله تعالى امرأة من امرأة، ولا لذة من غير لذة، فتخصيص ذلك لا يجوز، وهو قول ابن مسعود وغيره *

وادعى (١) قوم أن اللبس (٢) المذكور في هذه الآية هو الجماع * قال أبو محمد: وهذا تخصيص لا برهان عليه، ومن الباطل المتمنع أن يريد الله عز وجل لباساً من لباس فلا يبينه. نعوذ بالله من هذا *

قال على: واحتج من رأى اللباس المذكور في هذه الآية هو الجماع بحديث فيه: «ان رسول الله ﷺ كان يقبل ولا يتوضأ» وهذا حديث لا يصح، لأن راويه أبو روق وهو ضعيف، ومن طريق رجل اسمه عروة المزني، وهو مجهول، رويناه من طريق الأعمش عن أصحاب له لم يسمهم عن عروة المزني، وهو مجهول (٣)

(١) في المصرية فادعى (٢) في التنية «اللباس» مصدر «لامس» (٣) هذا الحديث ورد من ثلاث طرق: أولها طريق أبي روق عن إبراهيم التيمي عن عائشة رواه أبو داود (ج ١ ص ٦٩) والنسائي (ج ١ ص ٣٩) وهو مرسل لأن إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة شيئاً كما قال البخاري وأبو داود، وأما أبو روق فاسمه عطية بن الحارث الهمداني الكوفي وهو صدوق لا بأس به، لم أر أحداً ضعفه غير ابن حزم، والطريق الثاني طريق عبد الرحمن ابن مغراء عن الأعمش عن أصحاب له عن عروة المزني عن عائشة، رواه أبو داود (ج ١ ص ٧٠) وهو ضعيف لجهل شيخ الأعمش وجهل حال عروة المزني، وعبد الرحمن بن مغراء ثقة إلا أنه ينكر عليه بعض أحاديث رواها عن الأعمش لا يتابعه عليها الثقات، وهذا منها قطعاً لأن الثقات من أصحاب الأعمش خالفوه كوكيع وعلى بن هاشم وأبي يحيى الحماني، الطريق الثالث طريق وكيع عن الأعمش عن حبيب - هو ابن أبي ثابت - عن عروة عن عائشة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل امرأة من نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ فقلت لها من هي الأنت؟ فضحكت، رواه أبو داود (ج ١ ص ٧٠) والترمذي (ج ١ ص ١٩) وابن ماجه

ولو صح لما كان (١) لهم فيه حجة ، لأن معنى هذا الخبر منسوخ بيقين ، لأنه موافق لما كان الناس عليه قبل نزول الآية ، ووردت الآية بشرع زائد لا يجوز تركه ولا تخصيصه *

وذكروا أيضاً حديثين صحيحين : أحدهما من طريق عائشة أم المؤمنين :
 ■ التمت رسول الله ﷺ في الليل فلم أجده ، فوَقعت يدي على باطن قدمه وهو ساجد (٢) » *

(ج ١: ص ٩٣) والبيهقي (ج ١: ص ١٢٥ — ١٢٦) قال أبو داود: «وروي عن الثوري قال ما حدثنا حبيب إلا عن عروة المزني ، يعني لم يحدثهم عن عروة بن الزبير بشيء ، قال أبو داود وقد روى حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً » فهذا رد من أبي داود على الثوري زعمه أن حبيب بن أبي ثابت لم يحدث عن عروة بن الزبير ، وأصرح من هذا أن رواية ابن ماجه صرح فيها بأنه عروة بن الزبير ، قال شارح أبي داود : « ثم الاعمش أيضاً ليس متفرداً بهذا بل تابعه أبو أويس بلفظ عروة بن الزبير ثم حبيب بن أبي ثابت أيضاً ليس متفرداً بل تابعه هشام بن عروة عن أبيه ، ومعلوم قطعاً أنه ابن الزبير فثبت أن المحفوظ عروة بن الزبير فبعض الحفاظ أطلقوه وبعضهم نسبوه » وقد تقرر في موضعه أن زيادة الثقة مقبولة . وأما عروة المزني فغلط من عبد الرحمن ابن مغراء . ويؤيد صحة الحديث ما رواه البزار في مسنده ونقله عنه ابن البركاني في الجوهر النقي (ج ١. ص ١٢٥) من طريق عبد الكريم الحزري عن عائشة « أنه عليه السلام كان يقبل بعض نسائه ولا يتوضأ » وإسناده جيد ونقل عن عبد الحق أنه قال « لا أعلم له علة توجب تركه » وذكر له طريقين آخرين يقويانه .

(١) في المصرية ■ لما كانت ■

(٢) أصرح من هذا ما روى النسائي (ج ١: ص ٣٨) عن عائشة قالت: « ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي وإني لمعتضة بين يديه اعترض الجنابة حتى إذا أراد أن يوتر مسني برجله » وإسناده صحيح كما قال ابن حجر في التلخيص ومثله كثير . وتأول كل هذه الأحاديث باحتمال وجود الحائل حين المس تكلف

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه ، لأن الوضوء إنما هو على القاصد الى اللبس . لا على الملموس دون أن يقصد هو الى فعل الملامسة لأنه لم يلامس ، ودليل آخر ، وهو أنه ليس في هذا الخبر أنه عليه السلام كان في صلاة . وقد يسجد المسلم في غير صلاة ، لأن السجود فعل خير ، وحتى لو صح لهم أنه عليه السلام كان في صلاة — وهذا مالا يصح — فليس في الخبر أنه عليه السلام لم يفتقض وضوؤه ، ولا أنه صلى صلاة مستأنفة دون تجديد وضوء . فذليس في الخبر شيء من هذا فلا متعلق لهم به أصلاً ، ثم لو صح أنه عليه السلام كان في صلاة . وصح أنه عليه السلام تهادى عليها أو صلى غيرها دون تجديد وضوء — وهذا كله لا يصح أبداً — : فانه كان يكون هذا الخبر موافقاً للحال التي كان الناس عليها قبل نزول الآية بلا شك ، وهي حال لا مريية في نسخها وارتفاع حكمها بنزول الآية ، ومن الباطل الاخذ بما قد تيقن نسخه وترك الناسخ ، فبطل أن يكون لهم متعلق بهذا الخبر . والحمد لله رب العالمين *

والخبر الثاني من طريق أبي قتادة : « أن رسول الله ﷺ حمل امامة بنت أبي العاصي — وأما زينب بنت رسول الله ﷺ — على عاتقه يضعها ، اذا سجد ، ويرفعها إذا قام » *

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه أصلاً ، لأنه ليس فيه نص أن يديها ورجليها لمست (١) شيئاً من بشرته عليه السلام ، إذ قد تكون (٢) موشحة برداء أو بقفازين وجوربين . أو يكون ثوبها سابقاً (٣) يوارى يديها ورجليها ، وهذا الأولى أن يظن بمثلها بحضرة الرجال (٤) ، واذا لم يكن ما ذكرنا في الحديث فلا يحمل لأحد أن يزيد فيه ما ليس فيه (٥) فيكون كاذباً ، واذا كان ما ظنوا ليس في الخبر وما قلنا ممكناً .

شديد ولا دليل عليه في الشريعة . واللبس والعاص في الآية — على القراءتين — إنما هو الجماع كما فسرہ ابن عباس وكما هو ظاهر لمن تأمل معنى الآية وسياقها ولم يملكه الهوى والمصيبة

(١) في الخينية « مست » (٢) في المصرية « وقد تكون » (٣) في المصرية « مانعا » وما هنا أوضح (٤) أليس هذا غاية في التكلف والمحاولة ؟ (٥) في الخينية « ما ليس منه »

والذي لا يمكن غيره * فقد بطل تعلقهم به * ولم يحل ترك الآية المتيقن وجوب حكمها لظن كاذب * وقال تعالى * : (ان الظن لا يغني من الحق شيئاً) *
وأيضاً فإن هذا الخبر والذي قبله ليس فيهما أيهما كانا بعد نزول الآية والآية متأخرة النزول ، فلو صح انه عليه السلام مس يديها ورجليها في الصلاة لكان موافقاً للحال التي كان الناس عليها قبل نزول الآية ، وعلى كل حال فتحن على يقين من أن معنى هذا الخبر — لو صح لهم كما يريدون — فانه منسوخ بلا شك ولا يحل الرجوع إلى المتيقن انه منسوخ وترك الناسخ *
فصح أنهم يوهمون بأخبار لا متعلق لهم بشيء منها ، يرومون بها ترك اليقين من القرآن والسنن *

وقال أبو حنيفة : لا ينقض الوضوء قبلة ولا ملامسة للذة كانت أو لغير لذة ، ولا أن يقبض ^(١) يده على فرجها كذلك ، إلا أن يباشرها بجسده دون حائل وينعظ فهذا وحده ينقض الوضوء *

وقال مالك : لا وضوء من ملامسة المرأة الرجل * ولا الرجل المرأة ، اذا كانت لغير شهوة تحت الثياب أو فوقها ، فان كانت الملامسة للذة فعلى الملتذ منهما الوضوء ، سواء كان فوق الثياب أو تحتها * أنعظ أو لم ينعظ * والقبلة كاللامسة في كل ذلك * وهو قول أحمد بن حنبل *

وقال الشافعي كقولنا ، إلا أنه روى عنه أن مس شعر المرأة خاصة لا ينقض الوضوء *

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة فظاهر التناقض ، ولا يمكنه التعلّق بالتأويل الذي تأوله قوم في الآية : ان الملامسة المذكورة فيها هو الجماع فقط ، لأنه أوجب الوضوء من المباشرة اذا كان معها انعاظ * وأما مناقضته فتفريقه بين القبلة يكون معها إنعاظ فلا ينقض الوضوء ، وبين المباشرة يكون معها إنعاظ فتتنقض الوضوء ، وهذا فرق لم يؤيده قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة * ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس * بل هو مخالف لكل ذلك ، ومن مناقضاته أيضاً أنه جعل القبلة لشهوة

(١) في المصرية « ينقض » وهو خطأ

واللمس شهوة بمنزلة القبلة لغير الشهوة واللمس لغير الشهوة لا ينقض الوضوء شيء من ذلك ، ثم رأى أن القبلة لشهوة واللمس شهوة رجعة في الطلاق ، بخلاف القبلة لغير شهوة واللمس لغير شهوة ، وهذا كما ترى لا اتباع القرآن ، ولا التعلق بالسنة ولا طرد قياس . ولا سداد رأى ، ولا تقليد صاحب . ونسأل الله تعالى التوفيق ■

وأما قول مالك في مراعاة الشهوة واللذة ، فقول لا دليل عليه لامن قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ولا ضبط قياس ولا احتياط ، وكذلك تفريق الشافعي بين الشعر وغيره ■ فقول لا يعضده أيضا قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ■ بل هو خلاف ذلك كله ■ وهذه الأقوال الثلاثة كما أوردناها لم نعرف أنه قال بها أحد قبلهم والله تعالى التوفيق *

فان قيل : قد رويتم عن النخعي والشعبي : اذا قبل أولس لشهوة فعليه الوضوء ■ وعن حماد : أي الزوجين قبل صاحبه والآخر لا يريد ذلك ■ فلا وضوء على الذي لا يريد ذلك ، إلا أن يجد لذة ، وعلى القاصد لذلك الوضوء . قلنا : قد صح عن الشعبي والنخعي وحماد إيجاب الوضوء من القبلة على القاصد بكل حال ■ واذا ذلك كذلك فاللذة داخلة في هذا القول ، وبه نقول ، وليس ذلك قول مالك *

والعجب ان مالكا لا يرى الوضوء من الملامسة إلا حتى يكون معها شهوة ، ثم لا يرى الوضوء يجب من الشهوة دون ملامسة ■ فكل واحد من المعنيين لا يوجب الوضوء على انفراده ■ فمن أين له إيجاب الوضوء عند اجتماعهما ؟ *

١٦٦ - مسألة - وإيلاج الذكر في الفرج يوجب الوضوء ، كان معه انزال أو لم يكن *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب محمد بن العلاء ثنا أبو معاوية محمد بن خازم ثنا هشام - هو ابن عروة - عن أبيه عن أبي أيوب الأنصاري عن أبي بن كعب قال : ■ سألت رسول الله ﷺ عن الرجل

يصيب من المرأة ثم يكسل^(١)، قال يغسل ما أصابه من المرأة ثم يتوضأ ويصلي^(٢) «ورويناه أيضاً عن شعبة (عن الحكم^(٣)) عن أبي صالح عن ذكوان عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ . فالوضوء لا بد منه مع الغسل على ما نذكره^(٤) بعد هذا إن شاء الله تعالى^(٥)»
 ١٦٧ - مسألة - وحمل الميت في نعش أو في غيره .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان الأسدي ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من غسل ميتاً فليغتسل ومن حملها فليتوضأ^(٦) » قال أبو محمد : يعني الجنائزة . ورويناه أيضاً من طريق سفيان بن عيينة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن اسحاق مولى زائدة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، واسحاق مولى زائدة ثقة مدني وتابعي ، وثقة أحمد بن صالح الكوفي وغيره . وروى عن سعد بن أبي وقاص وأبي هريرة ورويناه بالسند المذكور إلى حماد بن سلمة عن أيوب السختماني عن محمد بن سيرين قال : كنت مع عبد الله بن عتبة بن مسعود^(٧) في جنازة ، فلما جئنا دخل

(١) اكسل الرجل إذا جامع ثم ادركه فتور فلم ينزل أي صار ذا كسل
 (٢) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٠٦) (٣) سقط من الأصلين في الاسناد
 « عن الحكم » وهو ضروري انظر صحيح مسلم (ج ١ ص ١٠٦)
 (٤) في المنصرية « على ما سنده كره »

(٥) غلا أبو محمد رحمه الله في التمسك بظواهر النصوص حتى كاد يخرج ببعضها عن معانيها الأصلية التي تفسرها الروايات الأخرى كما سبق مراراً وكما صنع هنا فإن هذين الحديثين حديث أبي بن كعب وحديث أبي سعيد الخدري إنما هما في أن الغسل لا يجب إلا عند إزال الماء وإن الإيلاج بدون إزال لا يغسل فيه . وهذا واضح لكل من له علم بالسنة . فلا يدلان على وجوب الوضوء بل غسل المرأة (٦) رواه أحمد وأصحاب السنن والبيهقي وانظر تفصيل الكلام عليه في نيل الأوطار (ج ١ ص ٢٩٧ - ٢٩٨) (٧) هو ابن أخي عبد الله بن مسعود ، ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت له عنه رواية ، وروى عن عمه عبد الله بن مسعود وعمر وعمار وأبي هريرة وغيرهم ، مات سنة ٧٤ .

المسجد . فدخل عبد الله بيته يتوضأ ثم خرج الى المسجد فقال لى : أما توضأت ؟ قلت : لا ، فقال : كان عمر بن الخطاب ومن دونه من الخلفاء اذا صلى أحدهم على الجنائز ثم أراد أن يصلى المكتوبة توضأ . حتى إن أحدهم كان يكون فى المسجد فيدعو بالطشت (١) فيتوضأ فيها .

قال أبو محمد : لا يجوز أن يكون وضوءهم رضى الله عنهم لأن الصلاة على الجنائز حدث . ولا يجوز أن يظن بهم إلا اتباع السنة التي ذكرنا ، والسنة تكفى . وقد ذكرنا من أقوال أبي حنيفة ومالك والشافعي التي لم يقلها أحد قبلهم كثيراً ، كالأبواب التي قبل هذا الباب بباين ، وكنقض الوضوء بملء الفم من القلس دون ما لا يملؤه منه . وسائر الأقوال التي ذكرنا عنهم ، لم يتعلقوا فيها بقرآن ولا سنة ولا بقياس ولا بقول قائل . والله تعالى التوفيق .

١٦٨ مسألة — وظهور دم الاستحاضة أو العرق السائل من الفرج اذا كان بعد انقطاع الحيض فانه يوجب الوضوء ولا بد لكل صلاة تلى ظهور ذلك الدم سواء تميز دمه أولم يتميز ، عرفت أيامها أولم تعرف .

برهان ذلك ما حدثنا يونس (٢) بن عبد الله ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا يحيى بن حبيب بن عربى عن حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « استحيضت فاطمة بنت أبي حبيش فسألت النبي ﷺ . قالت يا رسول الله : انى أستحاض فلا أطهر ، فأدع الصلاة ؟ فقال رسول الله ﷺ : إنما ذلك عرق وليست بالحيضة . فاذا اقبلت الحيضة فدعى الصلاة فإذا (٣) أدبرت فاعسلى عنك أثر الدم وتوضىء (وصلى) (٤) فانما ذلك عرق وليست (٥) بالحيضة » . حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن المثني ثنا محمد بن أبي عدي من كتابه (٦) عن محمد بن عمرو بن علقمة بن

(١) فيه لغتان : السين المهملة والشين المعجمة .

(٢) فى المصرية يوسف وهو خطأ (٣) فى سنن النسائي (ج ١ ٦٦١ « واذا »

(٤) لفظ « وصلى » ليس فى الاصلين وزدناه من سنن النسائي (٥) فى

المصرية « فليست » وهو خطأ (٦) يعنى حديثهم هذا الحديث من أصله المكتوب

وقاص — عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن فاطمة بنت أبي حبيش : « أنها كانت تستحاض فقال لها رسول الله ﷺ : اذا كان الحيض فانه دم اسود يعرف ، فامسكى (١) عن الصلاة ، واذا (٢) كان الآخر فتوضىء فانه عرق (٣) *
قال على : فعم عليه السلام كل دم خرج من الفرج بعد دم الحيضة ولم يخص ، وأوجب الوضوء منه لانه عرق ■

ومن قال بإيجاب الوضوء لكل صلاة على التى يتبادى بها الدم من فرجها متصلاً بدم الحيض — : عائشة أم المؤمنين وعلى بن ابى طالب وابن عباس وفقهاء المدينة عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله ومحمد بن على بن الحسين وعطاء بن أبى رباح والحسن البصرى ، وهو قول سفيان الثورى وأبى حنيفة والشافعى وأحمد بن حنبل وأبى عبيد وغيرهم . قالت عائشة رضي الله عنها : تغتسل وتوضأ لكل صلاة رويناه من طريق وكيع عن اسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي عن امرأة (٤) مسروق عن عائشة ومن طريق عدي بن ثابت عن أبيه عن على بن أبى طالب : المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ■ وعن شعبة عن عمار بن أبى عمار عن ابن عباس : المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ■ وعن قتادة عن الحسن وسعيد بن المسيب :

لامن حفظه ، وفي النسائي بعد رواية لفظ الحديث « قال محمد بن المثني حدثنا ابن أبى عدى هذا من كتابه « ووقع في الأصلين ■ من كتابه » وهو خطأ واضح (١) فى الأصلين « فأمسكن » بنون المخاطبات وهو خطأ صحيحناه من النسائي (ج ١ : ص ٦٦)

(٢) فى اليمينية « فاذا » وما هنا هو الذى فى المصرية والنسائي (٣) لفظ « فانه عرق » ليس فى اليمينية والذى فى النسائي « فاما هو عرق » (٤) فى اليمينية « أهيلة مسروق » وامرأة مسروق هذه تابعة ثقة اسمها « قير بوزن عظيم — بنت عمرو الكوفية » . وروايتها عن عائشة رواها ابو داود (ج ١ : ص ١٢٠) مرفوعة وموقوفة بان المستحاضة تغتسل كل يوم مرة ، وروي أحاديث أخرى ثم قال : « وهذه الاحاديث كلها ضعيفة الا حديث قير وحديث عمار مولى بنى هاشم وحديث هشام ابن عروة عن أبيه » وروايته عنها تخالف ما رواه المؤلف هنا

المستحاضة تتوضأ لكل صلاة . وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن هشام بن عروة في التي يتأدى بها الدم أنها تتوضأ لكل صلاة . وعن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن محمد بن علي بن الحسين : المستحاضة تتوضأ لكل صلاة *

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة في المتصلة الدم كما ذكرنا : أنها تتوضأ لدخول كل وقت صلاة فتكون طاهراً بذلك الوضوء . حتى يدخل وقت صلاة أخرى فينتقض وضوؤها ويلزمها أن تتوضأ لها ، وروى عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة في هذه : إذا توضأت إثر طلوع الشمس للصلاة أنها تكون طاهراً إلى خروج وقت الظهر ، وأنكر ذلك عليه أبو يوسف ، وحكى أنه لم يرو عن أبي حنيفة إلا أنها تكون طاهراً إلى دخول وقت الظهر . وغلب بعض أصحابه رواية محمد *

قال أبو محمد : وليس كما قال . بل قول أبي يوسف أشبه بأقوال أبي حنيفة وقال مالك : لا وضوء عليها من هذا الدم إلا استحباباً لا إيجاباً ، وهي طاهرة ما لم تحدث حدثاً آخر *

وقال الشافعي وأحمد عليها فرضاً أن تتوضأ لكل صلاة فرض وتصلى بين ذلك من النوافل ما أحببت ، قبل الفرض وبعده بذلك الوضوء *

قال أبو محمد أما قول مالك نغطاً لأنه خلاف للحديث الوارد في ذلك ، والعجب أنهم يقولون بالمنقطع من الخبر إذا وافقهم ، وههنا منقطع أحسن من كل ما أخذوا به ، وهو ما روينا من طريق ابن أبي شيبه وموسي بن معاوية عن وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة قالت : « جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى رسول الله ﷺ فقالت : انى استحاض فلا أطهر » أفادع الصلاة ؟ قال : لا إنما ذلك عرق وليس بالحیضة فاجتنبی الصلاة أيام حیضك ثم اغتسلى وتوضأ لكل صلاة وصلى (١) وان قطر الدم على الحصير (٢) *

(١) في المصرية « فصلى » (٢) في الاصلين « على الحصر » والحديث رواه الدارقطني (ص ٧٨) من طريق علي بن هاشم وقره بن عيسى وعبد الله بن داود ومحمد بن ربيعة ووكيع ورواه البيهقي (ج ١ ص ٣٤٤) من طريق وكيع كلهم عن الأعمش بهذا الاسناد . ورواه أبو داود (١ : ١٢٠) مختصراً

فان قالوا هذا علي الندب، قيل لهم : وكل ما أوجبتموه من الاستطهار وغير ذلك لعلة ندب، ولا فرق، وهذا قول يؤدي الى ابطال الشرائع كلها مع خلافه لامر الله تعالى في قوله عز وجل : فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم وما نعلم لهم متعلقا في قولهم هذا لا بقرآن ولا بسنة ولا بدليل ولا بقول صاحب ولا بقياس *

وأما قول أبي حنيفة ففساد أيضا ، لانه مخالف للخبر الذي تعلق به ، ومخالف للمعقول وللقياس . وما وجدنا قط طهارة تنتقض بخروج وقت وتصح بكون الوقت قائما ، وموه بعضهم في هذا بأن قالوا : قد وجدنا الماسح في السفر والحضر تنتقض طهارتهما بخروج الوقت المحدود لهما فنقيس عليهما المستحاضة *

قال أبو محمد : القياس كله باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل لانه قياس خطأ وعلى خطأ . وما انتقضت قط طهارة الماسح بانقضاء الامد المذكور بل هو طاهر كما كان . ويصلي ما لم ينتقض وضوؤه يحدث من الاحداث . وأما جاءت السنة بمنعه من الابتداء للمسح فقط ، لا بانتقاض طهارته ، ثم لو صح لهم ما ذكروا في الماسح - وهو لا يصح - لكان قياسهم هذا باطلا ، لانهم قاسوا خروج وقت كل صلاة في السفر والحضر على انقضاء يوم وليلة في الحضر . وعلى انقضاء ثلاثة أيام بلياليهن في السفر . وهذا قياس سخيف جدا . وانما كانوا يكونون قائلين على ما ذكروا لوجعلوا المستحاضة تبقى بوضوئها يوما وليلة في الحضر . وثلاثة في السفر ولو فعلوا هذا لوجدوا فيما يشبه بعض ذلك سلفا . وهو سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد . فقد صح عنهم (١) انها تقتسل من الظهر الى الظهر (٢) وأما قولهم هذا فعار من أن يكون لهم فيه سلف . وما نعلم لقولهم حجة ، لا من قرآن ولا

وقد ذهب ابن حزم الى انه منقطع اتباعا لمن زعم أن حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير ، وقد بينا خطأ هذا الزعم في كلامنا على حديث عدم الوضوء من التقبيل في المسئلة رقم ١٦٥

(١) في الاصلين « عنهما » وهو خطأ ظاهر (٢) في اليمنية . من الظهر الى العصر . وهو خطأ

من سنة ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا من معقول *
وأما المسألة التي اختلف فيها عن أبي حنيفة فأن قول أبي يوسف أشبه باصولهم
لأن أثر طلوع الشمس ليس هو وقت صلاة فرض ماراً الى وقت الظهر (١) وهو
وقت تطوع ، فالتوضئة فيه للصلاة كالتوضئة لصلاة العصر في وقت الظهر ، ولا يجزئها
ذلك عندهم *

وأما قول الشافعي وأحمد فخطأ ومن الحال الممتنع في الدين الذي لم يأت به قط
نص ولا دليل — : أن يكون انسان طاهراً إن اراد أن يصلي تطوعاً ومحدثاً
غير طاهر في ذلك الوقت بعينه إن اراد أن يصلي فريضة ، هذا ما لا خفاء به
وليس إلا طاهر أو محدث ، فإن كانت طاهراً فانها تصلي ما شاءت من الفرائض
والنوافل ، وإن كانت محدثة فما يحل لها أن تصلي لا فرضاً ولا نافلة *

وأقبح من هذا يدخل على المالكين في قولهم : من تيمم لفريضة فله أن يصلي
بذلك التيمم بعد أن يصلي الفريضة ما شاء من النوافل ، وليس له أن يصلي نافلة
قبل تلك الفريضة بذلك التيمم ، ولا أن يصلي به صلاتي فرض ، فهذا هو نظرهم
وقياسهم وأما تعلق بآثر ، فلا آثار حاضرة وأقوالهم حاضرة *

قال أبو محمد : وهم كلهم يشغبون بخلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف منهم
وجميع الحنفيين والمالكين والشافعيين قد خالفوا في هذه المسألة عائشة وعليها وابن
عباس رضي الله عنهم ، ولا مخالف لهم يعرف من الصحابة رضي الله عنهم في ذلك
وخالف المالكين في ذلك فقهاء المدينة كما أوردنا فصارت أقوالهم مبتدأة ممن
قالها بلا برهان أصلاً . والله تعالى التوفيق ■

١٦٩ - مسألة - قال علي لا ينتقض الوضوء شيء غير ما ذكرنا ، لا رعايف
ولا دم سائل من شيء من الجسد أو من الحلق أو من الاسنان أو من الاحليل أو
من الدبر . ولا حجارة ولا فصد ، ولا قيء كثر أو قل ، ولا قلس ولا قيح ولا ماء
ولادم تراه الحامل من فرجها ■ ولا أذى المسلم ولا ظلمه ■ ولا مس الصليب والوزن ،
ولا الردة ولا الانعاط للذة أو لغير لذة ، ولا المعاصي من غير ما ذكرنا ■ ولا شيء يخرج

(١) في البيهقي « ما زال وقت الظهر » وهو تصحيف

من الدبر لا عذرة عليه ، سواء في ذلك الدود والحجر والحيات ، ولا حقنة ولا تقطير دواء في المخرجين ولا مس حيا بهيمة ، ولا قبلها ، ولا حلق الشعر بعد الوضوء ، ولا قص الظفر ولا شيء يخرج من فرج المرأة من قصة بيضاء أو صفرة أو كدرة أو كفسالة اللحم أو دم أحمر لم يتقدمه حيض . ولا الضحك في الصلاة ، ولا شيء غير ذلك *

قال أبو محمد : برهان اسقاطنا الوضوء من كل ما ذكرنا ، هو أنه لم يأت قرآن ولا سنة ولا إجماع بإيجاب وضوء في شيء من ذلك ولا شرع الله تعالى على أحد من الناس والجن إلا من أحد هذه الوجوه . وما عداها فباطل ، ولا شرع إلا ما أوجبه الله تبارك وتعالى وأتانا به رسوله ﷺ ، وفي كل ما ذكرنا خلاف نذكر منه ما كان المخالفون فيه حاضرين ، ونضرب عما قد درس القول به . إلا ذكرنا خفيفا . وبالله تعالى التوفيق *

قال علي : قال أبو حنيفة : كل دم سائل أو قيح سائل أو ماء سائل من أي موضع سال من الجسد فإنه ينتقض الوضوء . فإن لم يسلم لم ينتقض الوضوء منه ، إلا أن يكون خرج ذلك من الأنف أو الأذن ، فإن خرج من الأنف أو الأذن . فإن كان ذلك دما أو قيحا فبلغ إلى موضع الاستنشاق من الأنف أو إلى ما يلحقه الغسل من داخل الأذن فالوضوء منتقض ، وإن لم يبلغ إلى ما ذكرنا لم ينتقض الوضوء ، فإن خرج من الأنف مخاط (١) أو ماء فلا ينتقض (٢) الوضوء ، وكذلك أن خرج من الأذن ماء فلا ينتقض الوضوء .

قال : فإن خرج من الجوف إلى الفم أو من اللثات دم فإن كان غالبا على البزاق (٣) ففيه الوضوء وإن لم يملأ الفم . وإن لم يغلب على البزاق (٣) فلا وضوء فيه . فإن تساويا فيستحسن فيأمر (٤) فيه بالوضوء ، فإن خرج من الجرح دم فظهر ولم يسلم فلا وضوء فيه ، فإن سال ففيه الوضوء . فلو خرج من الجرح دود أو لحم فلا وضوء فيه . فإن خرج الدود من الدبر ففيه الوضوء . فإن عصب الجرح نظر . فإن كان لو ترك سال ففيه الوضوء ، وإن كان لو ترك لم يسلم فلا وضوء .

(٢) في اليمنية . لم ينتقض

(٤) في اليمنية « ويأمر »

(١) في المصرية « مخاطا » وهو الحن

(٣) في اليمنية « البصاق » في الموضعين

قال وأما القىء والقلس وكل شيء خرج من الجوف الى الفم فإن ملأ الفم نقض الوضوء وإن لم يملأ الفم لم ينقض الوضوء، وحد بعضهم ما يملأ الفم بمقدار اللقمة — على أن اللقمة تختلف — وحد بعضهم ما لا يقدر على إمساكه في الفم. قال أبو حنيفة حاشا البالغ فلا وضوء فيه وإن ملأ الفم وكثر جدا، قال أبو يوسف: بل فيه الوضوء إذا ملأ الفم، وقال محمد بن الحسن كقول أبي حنيفة في كل ذلك إلا الدم، فإن قوله فيه: إن خرج من اللثة أو من الجسد أو من الفم كقول أبي حنيفة فإن خرج من الجوف لم ينقض الوضوء إلا إن ملأ الفم فينقض الوضوء حينئذ، وقال زفر كقول أبي حنيفة في كل شيء إلا القلس فإنه قال ينقض الوضوء قليله وكثيره *

قال على مثل هذا لا يقبل — ولا كرامة — إلا من رسول الله ﷺ المبلغ عن خالقنا ورازقنا تعالى أمره ونهيه وأما من أحد دونه فهو هذين وتخليط كتخليط المبرسم وأقوال مقطوع على أنه لم يقلها أحد قبل أبي حنيفة، ولم يؤيدها (١) معقول ولا نص ولا قياس. أفيسوغ لمن يأتي بهذه الوسواس أن ينكر على من اتبع أمر رسول الله ﷺ في البائل في الماء الراكد وفي الفارة تموت في السمن؟ إن هذا لعجب مأمثله عجب. قال أبو محمد وموّه بعضهم بخبر رويناه عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبيه برفعه الى رسول الله ﷺ قال: «الوضوء من القىء وأن كان قلساً يقلسه فليتوضأ إذا رجع أحد في الصلاة أو ذرعه القىء وإن كان قلساً يقلسه أو وجد مذياً فلينصرف وليتوضأ ثم يرجع فيتم ما بقي من صلاته ولا يستقبلها جديدا» وخبر آخر رويناه من طريق اسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن أبيه وعن ابن أبي مليكة عن عائشة عن رسول الله ﷺ قال: «إذا قاء أحدكم أو قلس فليتوضأ ثم لين على ما مضى ما لم يتكلم» *

قال أبو محمد: وهذان الأثران ساقطان لأن والد ابن جريج لاصحبه له فهو منقطع، والآخر من رواية اسماعيل بن عياش وهو ساقط لاسيما فيما روى عن الحجازيين، ثم لوصحا لكانا (٢) حجة على الحنفيين، لأنه ليس شيء من هذين الخبرين

(١) في اليمينية « ولا يؤيدها » (٢) في المصرية « لكان » وهو خطأ

يفرق بين ملء الفم من القيء والقلس ومادون ملء الفم من القيء والقلس . ولا بين ما يخرج من نفاطة فينقض الوضوء وما يسيل من الأنف فلا ينقض الوضوء ولا فيه ذكر دم خارج من الجوف ولا من الجسد ولا من اللثة ولا من الجرح وإنما فيهما القيء والقلس والزعاف فقط فلا على الخبرين اقتصروا كما فعلوا بزعمهم في خبر الوضوء من القهقهة والوضوء بالنبيذ ، ولا قاسوا عليهما (١) فطردوا قياسهم . لكن خلطوا تخليطاً خرجوا به إلى الهوس الحض فقط . فهو حجة عليهم — لوضح — وقد خافوه *

واحتجوا أيضاً بحديث رويناه من طريق الأوزاعي عن يعيش بن الوليد عن أبيه عن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء : « أن رسول الله ﷺ قال فتوضأ ، فلقيت ثوبان فذكرت ذلك له فقال : صدقت أنا صبيت له وضوءه يعني النبي ﷺ » ورويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن يعيش بن الوليد عن خالد ابن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء قال : « استقاء (٢) رسول الله ﷺ فافطر ودعا بماء فتوضأ » *

قال أبو محمد : هذا الحديث الأول فيه يعيش بن الوليد عن أبيه وليس مشهورين والثاني مدلس لم يسمعه يحيى من يعيش ، ثم لوصح لما كان لهم فيه متعلق . لأنه ليس فيه أن رسول الله ﷺ قال من تقيأ فليتوضأ ، ولا أن وضوءه عليه السلام كان من أجل القيء . وقد صح عنه عليه السلام التيمم لذكر الله تعالى . وهم لا يقولون بذلك وليس فيه أيضاً فرق بين ما يملأ الفم من القيء وبين ما لا يملؤه ، ولا فيهما شيء غير القيء . فلا على ما فيهما اقتصروا ، ولا قاسوا عليهما قياساً مطرداً *

وذكروا أيضاً الحديث الثابت عن رسول الله ﷺ في فاطمة بنت أبي حبيش — وقد ذكرناه قبل — وهو قوله عليه السلام : « إنما ذلك عرق وليس بالحیضة » وأوجب عليه السلام فيه الوضوء ، قالوا : فوجب ذلك في كل عرق سائل *

قال علي : وهذا قياس ، والقياس باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لأنه إذا لم يجوز أن يقيسوا دم العرق الخارج من الفرج على دم الحيض الخارج

(١) في المصرية . عليها . وهذا خطأ (٢) في اليمينية . استسقى ، وهو خطأ

من الفرج ، وكلاهما دم خارج من الفرج وكان الله تعالى قد فرق بين حكميهما فمن الباطل أن يقاس دم خارج من غير الفرج على دم خارج من الفرج وأبطل من ذلك أن يقاس القيح على الدم . ولا يقدرّون على ادعاء إجماع في ذلك ، فقد صح عن الحسن وأبي مجاز الفرق بين الدم والقيح ، وأبطل (١) من ذلك أن يقاس الماء الخارج من النفاطة على الدم والقيح ، ولا يقاس الماء الخارج من الانف والاذن على الماء الخارج من النفاطة . وأبطل من ذلك أن يكون دم العرق الخارج من الفرج يوجب الوضوء قليلاً وكثيره ، ويكون القيح (٢) المقيس عليه لا ينقض الوضوء إلا حتى يملأ الفم ، ثم لم يقيسوا الدود الخارج من الجرح (٣) على الدود الخارج من الدبر . وهذا من التخليط في الغاية القصوى .

فان قالوا : قسنا كل ذلك على الغائط . لان كل ذلك نجاسة قلنا لهم : قد وجدنا الريح تخرج من الدبر فتنقض الوضوء وليست نجاسة . فهلا قسم عليها الجشوة والعطسة لانها ريح خارجة من الجوف كذلك ولا فرق ؟ وأنتم قد أبطلتم قياسكم هذا فنقضتم الوضوء بقليل البول والغائط وكثيره ، ولم تنقضوا الوضوء من القيح والقيء والدم والماء الا بمقدار ملء الفم أو بما سال أو بما غلب ، وهذا تخليط وترك للقياس *

فان قالوا : قد روى الوضوء من الرعاف ومن كل دم سائل عن عطاء وبرايم ومجاهد (٤) وقتادة وابن سيرين وعروة بن الزبير وسعيد بن المسيب والحسن البصري وفي الرعاف عن الزهري (نعم) (٥) وعن علي وابن عمر رضي الله عنهم ، وعن عطاء الوضوء من القلس والقيء والقيح ، وعن قتادة في القيح . وعن الحكم بن عتيبة في القلس . وعن ابن عمر في القيء ، قلنا : نعم إلا أنه ليس منهم أحد حدّ شيئاً من ذلك بملء الفم . ولو كان فلا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ . وقد خالف

(١) في اليمنية . وأبطلوا . وهو خطأ (٢) في الاصلين . القيح . وسياق الكلام يأباه والخطأ فيه واضح ، وقد كتب بهامش اليمنية أن الظاهر « القيء » . وهو الصواب (٣) في المصرية « من المخرج » وهو خطأ (٤) مجاهد لم يذكر في اليمنية (٥) لفظ . نعم . زيادة من اليمنية

هؤلاء نظراؤهم ، فصيح عن أبي هريرة : أنه أدخل إصبعه في أنفه فخرج فيها دم ففته
بإصبعه ثم صلى ولم يتوضأ ، وعن ابن عمر : أنه عصر بثرة بوجهه فخرج منها دم ففته
بين إصبعيه وقام فصلى (١) ، وعن طاوس أنه كان لا يرى في الرعاف وضوءاً ، وعن
عطاء أنه كان لا يرى في الرعاف وضوءاً ، وعن الحسن أنه كان لا يرى في القلس وضوءاً ،
وعن مجاهد أنه كان لا يرى في القلس وضوءاً ■

والعجب كله أن أبا حنيفة وأصحابه لا يرون الفسل من المتى إذا خرج من
الذكر لغير لذة ، وهو المتى نفسه الذي أوجب الله تعالى ورسوله عليه السلام فيه الفسل
ثم يوجبون الوضوء من القيح يخرج من الوجه قياسا على الدم يخرج من الفرج !
والعجب كله أنهم سمعوا قول رسول الله ﷺ في نهيه عن التدكية بالسن فانه عظم ■
فراؤا الذكاة غير جائزة بكل عظم ، ثم أتوا الى قوله عليه السلام في وضوء المستحاضة :
■ فانه عرق ■ فقاوسوا عليه دم الرعاف والثآليل والقيح ! فهذا مقدار علمهم باقتياس ■
ومقدار اتباعهم للأثر ، ومقدار تقليدهم من سلف ■

وأما الشافعي فانه جعل العلة في تقض الوضوء للمخرج وجعله أبو حنيفة للخارج
وعظم تناقضه في ذلك كما ذكرنا ، وتعليل كلا الرجلين مضاد لتعليل الآخر ومعارض
له ، وكلاهما خطأ لانه قول بلا برهان ، ودعوى لا دليل عليها ، قال الله تعالى : (قل
هاثوا برهانكم إن كنتم صادقين) *

قال أبو محمد : ويقال للشافعيين والحنفيين معاً : قد وجدنا الخارج من المخرجين
مختلف الحكم ■ فنه ما يوجب الفسل كالخيط والمتى ودم النفاس ■ ومنه ما يوجب
الوضوء فقط كالبول والغائط والريح والمذي ■ ومنه ما لا يوجب شيئا كالقصة البيضاء ■
فمن أين لكم أن تقيسوا ما اشتبهتم فأوجبتم فيه الوضوء قياسا على ما يوجب الوضوء
من ذلك ، دون أن توجبوا فيه الفسل قياسا على ما يوجب الفسل من ذلك ، أو
دون أن لا توجبوا فيه شيئا قياسا على ما لا يجب فيه شيء من ذلك ؟ وهل هذا
إلا التحكم بالهوى الذي حرم الله تعالى الحكم به وبالظن الذي أخبر تعالى أنه لا يفي

من الحق شيئاً ، مع فساد القياس ومعارضة بعضه بعضاً
وأما المالكيون فلم يمسوا ههنا فوقوا ، ولا علوا ههنا بخارج ولا بخرج ولا بنجاسة
فأصابوا . ولو فعلوا ذلك في تعليمهم الملامسة بالشهوة . وفي تعليمهم النهي عن البول في
الماء الراكد ، والفأرة تموت في السمن - : لوقفوا ولكن لم يتردوا أقوالهم . فالحمد لله
على عظم نعمه علينا . وهم يدعون أنهم يقولون بالمرسل ، وقد أوردنا في هذا الباب
مرسلات لم يأخذوا بها ، وهذا أيضاً تناقض ■

وأما الوضوء من أذى المسلم فقد روينا (١) عن عائشة رضي الله عنها قالت :
يتوضأ أحدكم من الطعام الطيب ، ولا يتوضأ من الكلمة العوراء يقولها لأخيه ! وعن
ابن مسعود رضي الله عنه : لأن أتوضأ من الكلمة الخبيثة أحب إلي من أن أتوضأ من
الطعام الطيب . وعن ابن عباس : الحدث حدثان ، حدث الفرج وحدث اللسان ،
وأشدهما حدث اللسان . وعن إبراهيم النخعي : إني لأصلي الظهر والعصر والمغرب
بوضوء واحد ■ إلا أن أحدث أو أقول منكراً ■ الوضوء من الحدث وأذى المسلم .
وعن عبيدة السلماني : الوضوء يجب من الحدث وأذى المسلم (٢) . وروينا من طريق داود بن
الحجر عن شعبة عن قتادة عن أنس : « أن النبي ﷺ كان يتوضأ من الحدث وأذى المسلم » (٣)
قال علي : داود بن الحجر كذاب مشهور بوضع الحديث ، ولكن لا فرق بين تقليد
من ذكرنا قبل في الوضوء من الرعاف والقيء والقلس ، والأخذ بذلك الأثر الساقط ■
وبين تقليد من ذكرنا ههنا في الوضوء من أذى (٤) المسلم ، والأخذ بهذا الأثر
الساقط ■ بل هذا على أصولهم أوكد ، لأن الخلاف هنالك بين الصحابة رضي الله
عنهم موجود ■ ولا يخالف يعرف ههنا لعائشة وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم ،
وهم يشنعون مثل هذا إذا وافقهم ■

وأما نحن فلاحجة عندنا إلا فيما صح عن رسول الله ﷺ من قرآن أو خبر ■
وأما مس الصليب والوثن قائنا روينا عن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة

(١) في التيمية ■ فروينا ■ (٢) قول عبيدة لم يذكر في التيمية
(٣) هذا الحديث ظاهر الوضع لنفسه أذى المسلم للرسول صلى الله عليه وسلم
(٤) في المصرية ■ اذاء ■

عن عمار الدهني عن أبي عمرو الشيباني : ■ أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه استتاب المستورد العجلي ، وأن عليا مس بيده صليماً كانت في عنق المستورد فلما دخل علي في الصلاة قدم رجلاً وذهب ، ثم أخبر الناس أنه لم يفعل ذلك لحدث أحدثه ، ولكنه مس هذه (١) الأثجاس فأحب أن يحدث منها وضوءاً . وروينا أثرًا من طريق يعلى بن عبيد عن صالح بن حي أن ابن بريدة عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ أمر بريدة وقد مس صنما فتوضأ » ■

قال علي : صالح بن حيان ضعيف لا يحتج به ■ ولقد كان يلزم من يعظم خلاف الصاحب ويرى الأخذ بالآثار الواهية مثل الذي (٢) قدمنا أن يأخذ بهذا الأثر ، فهو أحسن من كثير مما يأخذون به مما قد ذكرناه ■ ولا يعرف لملي ههنا مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، وهذا مما تناقضوا فيه ■

وأما نحن فلا حجة عندنا إلا في خبر ثابت عن رسول الله ﷺ أو القرآن . والحمد لله رب العالمين . لاسيما وعلى رضي الله عنه قد قطع صلاة الفرض بالناس من أجل ذلك ■ وما كان رضي الله عنه ليقطعها فيما لا يراه واجبا ■

فان قالوا : لعل هذا استحباب قلنا : ولعل كل ما أوجبتم فيه الوضوء من الرعاف وغيره تقليداً لمن سلف انما هو استحباب وكذلك المذي ، وهذا كله لا معنى له وانما هي دعاو مخالفة للحقائق . وبالله تعالى التوفيق ■

وأما الردة فإن المسلم لو توضأ واغتسل للجنابة أو كانت امرأة فاعتسلت من الحيض ثم ارتدا ثم راجعا الاسلام دون حدث يكون منهما فانه لم يأت قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا اجماع ولا قياس بأن الردة حدث ينقض الطهارة وهم يجمعون معنا على أن الردة لا تنقض غسل الجنابة ولا غسل الحيض ولا أحباسه السالفة ولا عتقه السالف ولا حرمة الرجل فمن أين وقع لهم انها تنقض الوضوء وهم اصحاب قياس فهلا قاسوا الوضوء على الغسل في ذلك فكان يكون أصح قياس

(١) في المصرية ■ مس من هذه ■ (٢) في المصرية ■ التي ■

لو كان شيء من القياس صحيحاً فإن ذكروا قول الله تعالى : (لئن اشركت ليجبطن عملك ولتكونن من الخاسرين) قلنا هذا على من مات كافراً لا على من راجع الاسلام يبين ذلك قول الله تعالى (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم) وقوله تعالى (ولتكونن من الخاسرين) شهادة صحيحة قاطعة لقولنا لانه لاخلاف بين أحد (١) من الامة في ان من ارتد ثم راجع الاسلام ومات مسلماً فانه ليس من الخاسرين ، بل من الراجحين المفلحين ، وانما الخاسر من مات كافراً وهذا بين والحمد لله . واما الدم الظاهر من فرج المرأة الحامل فقد اختلف الناس فيه فروينا من طريق أم علقمة عن عائشة أم المؤمنين ان الحامل تحيض وهو احد قولى الزهري . وهو قول عكرمة وقتادة وبكر بن عبد الله المزني وربيعة ومالك والليث والشافعي . وروينا عن سعيد بن المسيب والحسن وحماد بن أبي سليمان أنها مستحاضة لحائض (٢) وروى عن مالك أنه قال في الحامل ترى الدم انها لا تصلى الا ان يطول ذلك بها فينشد تغتسل وتصلى . ولم يحد في الطول حداً وقال أيضاً ليس اول الحمل كآخره ، ويجتهد لها ولا حد في ذلك ، وروينا من طريق عطاء عن عائشة أم المؤمنين : أن الحامل وان رأت الدم فانها تتوضأ وتصلى وهو قول عطاء والحكم بن عتيبة والنخعي والشعبي وسليمان بن يسار ونافع مولي ابن عمر وأحد قولى الزهري وهو قول سفيان الثوري والاوزاعي وأبي حنيفة وأحمد ابن حنبل وأبي ثور وأبي عبيد وداود وأصحابهم : قال ابو محمد صح ان رسول الله ﷺ نهى عن طلاق الحائض وأمر بالطلاق في حال الحمل واذا كانت حائلاً فصح ان حال الحائض والحائض غير حال الحامل (٣) . وقد اتفق المخالفون لنا على أن ظهور الحيض استبراء وبراءة من الحمل ، فلو جاز أن تحيض الحامل لما كان الحيض براءة من الحمل ، وهذا بين جداً والحمد لله ، واذا كان ليس حيضاً ولا عرق استحاضة فهو غير موجب للغسل ولا للوضوء إذ لم يوجب ذلك نص ولا اجماع وكذا لك دم

(١) في الجنينة « فانه لاخلاف من أحد » (٢) في الجنينة « أنها لا مستحاضة ولا حائض » (٣) في الجنينة « أن حال الحمل والحائض غير حال الحائض »

النفس فاما يوجب الغسل لانه دم حيض على ما بيننا بعد هذا (١) والحمد لله رب العالمين ■

وكذلك القول في الذبح والقتل وان كان معصية فان كل ذلك لا ينقض الطهارة لانه لم يأت بذلك قرآن ولا سنة، وكذلك من مس المرأة على ثوب لانه انما لامس الثوب لا المرأة ■ وكذلك مس الرجل الرجل بغير الفرج ومس المرأة المرأة بغير الفرج والانماض والتذكر وقرقرة البطن في الصلاة ومس الابط وتنفه ومس الاثنيين والرفقين وقص الشعر والاذفار لان كل ما ذكرنا لم يأت نص ولا اجماع بايجاب (٢) الوضوء في شيء منه *

وقد اوجب الوضوء في بعض ما ذكرنا بل في أكثره بل في كله، طوائف من الناس فوجب الوضوء من قرقرة البطن في الصلاة ابراهيم النخعي ووجب الوضوء في الانماض والتذكر والمس على الثوب شهوة بغض المتأخرين، وروينا ايجاب الوضوء في مس الابط عن عمر بن الخطاب ومجاهد ويجاب الغسل من تنفه عن علي ابن ابي طالب وعبد الله بن عمرو (٣) وعن مجاهد الوضوء من تنقية الانف، وروينا عن علي بن ابي طالب ومجاهد وذو والد عمر بن ذر، ايجاب الوضوء من قص الاظفار وقص الشعر، وأما الدود والحجر يخرجان من الدبر فان الشافعي اوجب الوضوء من ذلك ولم يوجبها مالك ولا اصحابنا وقد روينا عن رسول الله ﷺ : « من مس انثييه أو رفقته فليتوضأ » ولكنه مرسل لا يسند *

واما الصفرة والسكررة والدم الاحمر فسيذكر في الكلام في الحيض - ان شاء الله - حكمه وانه ليس حيضا ولا عرقا فاذا ليس حيضا ولا عرقا فلا وضوء فيه . اذ لم يوجب في ذلك قرآن ولا سنة ولا اجماع *

وأما الضحك في الصلاة فانا روينا في ايجاب الوضوء منه أثرا واهيا لا يصح ،

(١) كذا في الأصلين ولعل صوابه « على ماتبين بعد هذا (٢) في المصرية
 « فإيجاب » وهو خطأ (٣) في الجينية ■ وعبد الله بن عمر ■

لأنه مرسل (١) من طريق أبي العالية وإبراهيم النخعي وابن سيرين والزهرى وعن الحسن عن معبد بن صبيح (٢) ومعبد الجهنى « وإما مسند من طريق أنس وأبي موسى وأبي هريرة وعمران بن حصين وجابر وأبي المليح « وروينا بإيجاب الوضوء منه عن أبي موسى الأشعري وإبراهيم النخعي والشعبي وسفيان الثوري والأوزاعي والحسن بن حي وعبيد الله بن الحسن وأبي حنيفة وأصحابه *

فأما حديث أنس فإنه من طريق أحمد بن عبد الله بن زيادة التستري عن عبد الرحمن بن عمر وأبي حنبله وهو مجهول ، وأما حديث أبي موسى ففيه محمد بن نعيم وهو مجهول ، وأما حديث أبي هريرة ففيه عبد الكريم بن أبي المخارق وهو غير ثقة وأما حديث عمران بن حصين ففيه إسماعيل بن عياش وعبد الوهاب بن نجدة وهما ضعيفان « وأما حديث جابر ففيه أبو سفيان وهو ضعيف « وأما حديث أبي المليح ففيه الحسن بن دينار وهو مذكور بالكذب *

ولا حجة إلا في القرآن أو أثر صحيح مسند *

وقد كان يلزم المالكيين والشافعيين القائلين بالتواتر من الأخبار حتى ادعوا التواتر لحديث معاذ « أجتهد رأيي « والقائلين بمرسل سعيد وطاوس أن يقولوا بهذه الآثار « قائما أشد تواتراً مما ادعوا له التواتر ، وأكثر ظهوراً في عدد من أرسله من النخعي عن بيع اللحم والحيوان بالحيوان « وسائر ما قالوا به من المراسيل *

وكذلك كان يلزم أبا حنيفة وأصحابه المخالفين الخبر الصحيح - في المصراة وفي حجب المرأة عن الهرم الحى وفي سائر ما تركوا فيه السنن الثابتة للقياس - : أن يرفضوا هذا الخبر الفاسد قياساً على ما أجمع عليه من أن الضحك لا ينقض الوضوء في غير الصلاة « فكذلك لا يجب أن ينقضه في الصلاة ، ولكنهم لا يطردون القياس ولا يتبعون السنن ولا يلتزمون ما أحلوا من قبول المرسل والمتواتر « إلا رينما

(١) كذا بالأصليين ولعل صوابه «لأنه إما مرسل» (٢) لم أجد من يسمى

« معبد بن صبيح » هذا فبحث عنه

(م ٣٤ - ج ١ المحلى)

يأتى موافقاً لآرائهم أو تقليدهم ، ثم هم أول رافضين له اذا خالف تقليدهم وآراءهم ،
وحسبنا الله ونعم الوكيل ■

ويقال لهم : فى أي قرآن أو فى أي سنة أو فى أي قياس وجدتم تغليظ بعض
الاحداث فينقض الوضوء قليلها وكثيرها ، وتخفيف بعضها قد ينقض الوضوء الا
مقداراً حددتموه منها ؟ والنص فيها كلها جاء مجيئاً واحداً ، قال رسول الله ﷺ :
« لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ » ولا يخفى على ذي عقل أن بعض الحدث
حدث ، فاذا هو كذلك فقليله وكثيره ينقض الطهارة ، وما لم يكن حدثاً فكثيره
وقليله لا ينقض الطهارة . وبالله تعالى التوفيق *

تم بحمد الله تعالى وحسن توفيقه طبع الجزء الاول من كتاب المحلى شرح
المجلى للامام العلامة أبى محمد على بن حزم الاندلسى رحمه الله وجعل الجنة مثواه
ويتلوه الجزء الثانى ان شاء الله تعالى ومطلعه (الاشياء الموجبة غسل الجسد
كله) ونسأل الله عز وجل الاعانة على إكمالته وصلى الله على نبينا محمد ﷺ وعلى
الآل والأصحاب والتابعين لهم باحسان الى يوم المآب

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرست الجزء الاول من المحلى

نمرة الصحيفة

٢ خطبة المؤلف وموضوع الكتاب

(مسائل التوحيد)

- | | |
|--|----|
| المسألة الأولى في بيان أول ما يلزم كل أحد ولا يصح الاسلام إلا به | ٢ |
| ■ الثانية تفسير كلمة التوحيد | ٣ |
| ■ الثالثة في بيان ان الله تعالى واحد لم يزل ولا يزال | ٣ |
| » الرابعة في بيان ان الله خلق كل شيء لغير علة وبرهان ذلك | ٤ |
| ■ الخامسة ان النفس مخلوقة وبرهان هذا | ٥ |
| » السادسة ان الروح نفس الجسد وبرهان ذلك | ٥ |
| ■ السابعة برهان ان العرش مخلوق | ٧ |
| » الثامنة الدليل على ان الله ليس كمثله شيء | ٧ |
| » التاسعة بيان ان النبوة حق وبرهان ذلك | ٧ |
| » العاشرة بيان ان محمداً صلى الله عليه وسلم أرسل الى جميع الانس والجن كافرهم ومؤمنهم والدليل على ذلك | ٨ |
| » المسألة الحادية عشرة الدليل على ان ملة الاسلام نسخت كل ملة تقدمتها من لدن آدم الى عيسى عليه السلام | ٨ |
| » الثانية عشرة بيان ان عيسى بن مريم سينزل آخر الزمان | ٩ |
| » الثالثة عشرة ان جميع النبيين وعيسى ومحمداً عبيد الله تعالى ومخلوقون لله تعالى | ١٠ |
| » الرابعة عشرة ان الجنة حق مخلوقة للمؤمنين | ١٠ |
| » الخامسة عشرة ان النار حق لا يخلد فيها مؤمن | ١٠ |
| » السادسة عشرة يدخل النار من المسلمين الذين رجحت كبائرهم وسيئاتهم على حسناتهم | ١٠ |

- ١١ المسألة السابعة عشرة في بيان ان الجنة والنار لا يفنيان ولا أحد
من فيهما أبداً ودليل ذلك
- ١٢ » الثامنة عشرة في بيان ان أهل الجنة يأكلون ويشربون
ويطؤون وغير ذلك ولا يرون بؤساً أبداً
- ١٢ » التاسعة عشرة ان أهل النار يعضبون بالسلاسل والاغلال
والقطران وأطباق النيران أكلهم الرقوم وشربهم ماء كالمهل
والحميم
- ١٢ » العشرون كل من كفر بما بلغه وصح عنده عن النبي صلى الله عليه
وسلم أو أجمع عليه المؤمنون مما جاء به النبي عليه الصلاة والسلام
فهو كافر لا خلاف في ذلك
- ١٣ » الحادية والعشرون ان القرآن الذي في المصاحف بأيدي المسلمين
شرقا وغربا من أول أم القرآن الى آخر المعوذتين كلام الله عز وجل
ووحيه أنزله على قلب نبيه محمد صلى الله عليه وسلم من جحد
حرفا منه فهو كافر
- ١٣ » الثانية والعشرون كل ما في القرآن من خبر أو مسخ عن نبي
أو عذاب أو نعيم فهو حق على ظاهره لا رمز في شيء منه
- ١٣ » الثالثة والعشرون لا سر في الدين عند أحد يختص به
- ١٣ » الرابعة والعشرون ان الملائكة حق وهم مخلوقون مكرمون كلهم
رسل الله لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون
- ١٣ » الخامسة والعشرون الملائكة خلقوا كلهم من نور وخلق آدم
من ماء و تراب والجن من نار
- ١٣ » السادسة والعشرون في بيان ان الملائكة أفضل خلق الله تعالى
لا يعصون الله في صغيرة ولا كبيرة
- ١٤ » السابعة والعشرون الجن حق مخلوقون فيهم الكافر والمؤمن
برؤنا ولا نراهم
- ١٤ » الثامنة والعشرون ان البعث حق ودليل ذلك
- ١٥ » التاسعة والعشرون في بيان ان الوحوش تحشر يوم القيامة

- ١٥ المسألة الثلاثون ان الصراط حق وهو طريق يوضع بين ظهرائى جهنم
فتمر عليه الخلق كلهم
- ١٦ الحادية والثلاثون ان الموازين حق توزن فيها أعمال العباد تؤمن
بها ولا ندري كيف هى
- ١٦ الثانية والثلاثون ان الخوض حق من شرب منه لم يظلم بعده أبدا
- ١٦ الثالثة والثلاثون شفاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أهل
الكبائر من أمته حق
- ١٧ الرابعة والثلاثون الصحف التى تكتب فيها أعمال العباد والملائكة
حق تؤمن بها ولا ندري كيف هى
- ١٧ الخامسة والثلاثون الناس يعطون كتبهم يوم القيامة المؤمنون
القائرون بإيمانهم والكفار بأشملهم والمؤمنون أهل الكبائر وراء
ظهورهم
- ١٨ السادسة والثلاثون على كل انسان حافظان من الملائكة
يحصيان أقواله وأعماله
- ١٨ السابعة والثلاثون من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة فان
عملها كتبت له عشرأ وتفصيل السيئة في ذلك
- ١٩ الثامنة والثلاثون من عمل في كفره عملا سيئا ثم أسلم فان تهادى
على تلك الاساءة حوسب وجوزى في الآخرة بما عمل من ذلك
في شركه واسلامه وان تاب عن ذلك سقط عنه ما عمل في شركه
ودايل ذلك من الكتاب والسنة
- ٢١ التاسعة والثلاثون عذاب القبر حق ومساءلة الارواح بعد
الموت حق ولا يحيا أحد بعد موته الى يوم القيامة
- ٢٢ الاربعون الحسنات تذهب السيئات بالموازنة والتوبة تسقط
السيئات والقصاص من الحسنات
- ٢٣ الحادية والاربعون نبى الله عيسى عليه السلام لم يقتل ولم
يصلب ولكن توفاه الله عز وجل ثم رفعه اليه

نمرة الصحيحة

- ٢٣ المسألة الثانية والاربعمون لا يرجع محمد صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أصحابه الا يوم القيامة
- ٢٤ » الثالثة والاربعمون الانفس التي رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة أسرى به أرواح أهل السعادة عن عيين آدم وأرواح أهل الشقاء عن شماله عند سماء أهل الدنيا لا تنقي ولا تنتقل الى اجسام آخر الخ
- ٢٥ » أرواح الشهداء ترزق وتنعم الآن وأرواح الانبياء صلوات الله عليهم أيضا كذلك
- ٢٦ » الرابعة والاربعمون الوحي انقطع مذمات النبي صلى الله عليه وسلم
- ٢٦ » الخامسة والاربعمون دين الاسلام قد تم فلا يزداد فيه ولا ينقص منه ولا يبدل
- ٢٦ » السادسة والاربعمون قد بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم الدين كله كما أمره الله
- ٢٦ » السابعة والاربعمون حجة الله قد قامت واستبان لك من بلغته النذارة من مؤمن وكافر وبر وفاجر
- ٢٦ المسألة الثامنة والاربعمون الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فرضان على كل احد على حسب المراتب والطاقة
- ٢٧ » التاسعة والاربعمون فمن عجز لجهله او عجمته عن معرفة كل ما ذكر فلا بد له أن يمتد بقلبه ويقول بلسانه لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما جاء به حق وكل دين سواه باطل
- ٢٨ » الخمسون أفضل الانس والجن الرسل ثم الانبياء ثم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الصالحون
- ٢٩ » الحادية والخمسون الله خلق كل شيء سواه لا خالق سواه
- ٢٩ » الثانية والخمسون لا يشبه الله عز وجل من خلقه شيء
- ٢٩ » الثالثة والخمسون اعتقاد ان الله تعالى لا في مكان ولا في زمان بل هو خالقهما

- ٢٩ » الرابعة والخمسون لا يحل لاحد أن يسمى الله عز وجل بغير ما
سمي به نفسه ولا أن يصفه بغير ما اخبر به
- ٣٠ » الخامسة والخمسون بيان أن الله تعالى عز وجل تسعة وتسعين
اسما من زاد شيئاً من عند نفسه فقد أُلْحِدَ
- ٣٠ » السادسة والخمسون لا يحل لاحد أن يشق لله تعالى اسماً لم يسم
به نفسه
- ٣٠ » السابعة والخمسون اعتقاد أن الله تعالى ينزل كل ليلة الى سماء
الدنيا وهو فعل ليس حركة ولا نقلة
- ٣٢ » الثامنة والخمسون القرآن كلام الله وعلمه غير مخلوق
- ٣٢ » التاسعة والخمسون القرآن هو المكتوب في المصاحف المسموع
من القارئ والمفوظ في الصدور والذي نزل به جبريل على
قلب محمد صلى الله عليه وسلم حقيقة لا مجازاً
- ٣٢ » الستون علم الله تعالى حق لم يزل علياً بكل ما كان أو يكون مما
دق أو جل لا يخفى عليه شيء
- ٣٣ » الحادية والستون قدرته عز وجل وقوته حق لا يعجز عن شيء
والدليل على ذلك
- ٣٣ » الثانية والستون اعتقاد أن الله عز وجل عزاً وعزة وجلالاً وكراماً
ويداً ويدين وايدياً ووجهاً وعيناً وأعيناً وكبرياء كل ذلك حق ودليل
ذلك
- ٣٤ » الثالثة والستون اعتقاد أن الله تعالى يراه المسلمون يوم القيامة
بقوة غير هذه القوة
- ٣٥ » الرابعة والستون اعتقاد أن الله تعالى كلم موسى عليه الصلاة
والسلام ومن شاء من رسله
- ٣٥ » الخامسة والستون اعتقاد أن الله تعالى اتخذ إبراهيم ومحمد أصلي
الله عليه وسلم خليلين
- ٣٦ » السادسة والستون اعتقاد أن محمداً صلى الله عليه وسلم اسرى

- به ربه بمجسده وروحه وطاف في السموات سماء وسماء ورأى
أرواح الانبياء عليهم السلام
- ٣٦ المسألة السابعة والستون في اعتقاد أن المعجزات لا يأتي بها أحد الا
الانبياء عليهم السلام
- ٣٦ » الثامنة والستون اعتقاد أن السحر حيل وتخيل لا يحيل طبيعة أصلا
- ٣٧ » التاسعة والستون اعتقاد أن القدر حق ما أصابنا لم يكن ليخطئنا
وما أخطأنا لم يكن ليصيبنا
- ٣٧ » السبعون اعتقاد أن لا أحد يموت قبل أجله مقتولا أو غير مقتول
- ٣٧ » الحادية والسبعون لا يموت أحد حتى يستوفى رزقه ويعمل بما يسره
- ٣٧ » الثانية والسبعون اعتقاد أن جميع أعمال العباد خيرها وشرها
مخلوق لله تعالى
- ٣٨ » الثالثة والسبعون اعتقاد أن لا حجة على الله تعالى والله الحجة
القائمة على كل أحد
- ٣٨ » الرابعة والسبعون لا عذر لاحد بما قدره الله عز وجل لا في
الدنيا ولا في الآخرة
- ٣٨ » الخامسة والسبعون الايمان والاسلام شيء واحد وهو
مذهب المصنف رحمه الله
- ٣٨ » السادسة والسبعون الايمان والاسلام عقد بالقلب وقول
باللسان وعمل بالجوارح يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية والدليل
على ذلك من الكتاب والسنة
- ٤٠ » السابعة والسبعون من اعتقد الايمان بقلبه ولم ينطق به بلسانه
دون تقية فهو كافر
- ٤ » الثامنة والسبعون من اعتقد الايمان بقلبه ونطق به بلسانه
فقد وفق سواء استدل أو لم يستدل
- ٤٠ » التاسعة والسبعون من ضيع الاعمال كلها فهو مؤمن عاص
ناقص الايمان لا يكفر

- ٤١ المسألة الثمانون اليقين لا يتفاضل
- ٤١ » الحادية والثمانون المعاصي كبائر فواحش وسيئات صفائر ولم
- ٤٢ ■ الثانية والثمانون من لم يجتنب الكبائر حوسب على كل ما عمل فاذا رجحت حسناته فهو في الجنة وكذلك من ساوت سيئاته حسناته
- ٤٢ » الثالثة والثمانون من رجحت سيئاته بحسناته فهم الخارجون من النار بالشفاعة على قدر أعمالهم والدليل على ذلك
- ٤٤ » الرابعة والثمانون الناس في الجنة على قدر فضلهم عند الله تعالى
- ٤٤ » الخامسة والثمانون أعلى الناس في الجنة درجة الانبياء ثم أزواجهم ثم سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٤٤ » السادسة والثمانون لا تجوز الخلافة إلا في قريش والدليل على ذلك
- ٤٥ » السابعة والثمانون لا يجوز الامر لغير بالغ ولا لمجنون ولا امرأة ولا يجوز أن يكون في الدنيا إلا امام واحد ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق والدليل على ذلك كله
- ٤٨ » الثامنة والثمانون التوبة من الكفر والزنا وفعل قوم لوط والحمر وأكل الاشياء الحرم كالخنزير والدم والميتة وغير ذلك تكون بالندم والاقلاع والعزيمة على ان لا عودة أبداً واستغفار الله تعالى وهذا اجماع لا خلاف فيه
- ٤٩ » التاسعة والثمانون اعتقاد ان الدجال سيأتي وهو كافر أعور ممحرق ذو حيل والدليل على ذلك
- ٥٠ » التسعون النبوة هي الوحي من الله تعالى
- ٥٠ » الحادية والتسعون اعتقاد ان ابليس باق حتى قد خاطب الله عز وجل معترفا بذنبه مصرأ عليه

﴿ مسائل من الأصول ﴾

نمرة الصحيحة

- ٥٠ المسألة الثانية والتسمعون دين الاسلام اللازم لكل أحد لا يؤخذ إلا من القرآن أو مما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
- » ٥١ الثالثة والتسمعون الحديث الموقوف والمرسل لا تقوم بهما حجة
- » ٥٢ الرابعة والتسمعون القرآن يذسخ القرآن والسنة تفسخ السنة والقرآن
- » ٥٣ الخامسة والتسمعون لا يحل لاحد أن يقول في آية أو في خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابت هذا منسوخ وهذا مخصوص إلا بنص آخر وارد بأن هذا النص كما ذكر أو باجماع متيقن وإلا فهو كاذب في دعواه والدليل على ذلك
- » ٥٤ السادسة والتسمعون الاجماع هو ما تيقن ان جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفوه وقالوا به
- » ٥٤ السابعة والتسمعون ما صح فيه خلاف من واحد من الصحابة فليس باجماع
- » ٥٤ الثامنة والتسمعون الدليل على حجية الاجماع وجوب القطع به بشرطه عند المصنف
- » ٥٥ التاسعة والتسمعون الرجوع فيما اختلف الناس فيه الى القرآن والسنة الصحيحة دون عمل أهل المدينة ولا غيرهم
- » ٥٦ المائة لا يحل القول بالقياس في الدين ولا بالرأى بل يجب الرد عند التنازع الى كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم والدليل على ذلك من جهة النقل والعقل
- » ٥٩ الكلام على عبد الملك وأقوال العلماء في تعديله وتوجيهه
- » ٦٠ أدلة ابطال القياس وقد بالغ المصنف في ايراد الأدلة في هذه المسألة مما لا تجده في غير هذا الكتاب
- » ٦٥ الواحدة والمائة أفعال النبي صلى الله عليه وسلم ليست فرضاً إلا ما كان منها بياناً لأمراً فهو حينئذ أمر

- ٦٥ المسألة الثانية بعد المائة لا يحل لنا اتباع شريعة نبي قبل نبينا عليه الصلاة والسلام
- « ٦٦ الثالثة بعد المائة لا يحل لاحد أن يقلد أحد الاحياء ولا ميتا وعلى كل أحد من الاجتهاد حسب طاقته وبرهانه ذلك
- « ٦٧ الرابعة بعد المائة اذا سأل عن أعلم أهل بلده بالدين وكان هناك صاحب رأي وقياص وصاحب حديث فليأخذ بقول صاحب الحديث ولا يحل له أن يسأل صاحب الرأي أصلا
- « ٦٨ الخامسة بعد المائة لا حكم للمخطأ ولا للنسيان الا حيث جاء في القرآن أو السنة لهما حكم
- « ٦٨ السادسة بعد المائة كل فرض كلفه الله تعالى الانسان فعلى حسب قدرته وعجزه
- « ٦٩ السابعة بعد المائة لا يجوز أن يعمل أحد شيئا من الدين مؤقتا بوقت قبل وقته
- « ٦٩ الثامنة بعد المائة المجتهد المخطيء أفضل عند الله تعالى من المقلد المصيب والدليل على ذلك
- « ٧٠ التاسعة بعد المائة الحق من الاقوال في واحد منها وسائرها خطأ والدليل على ذلك من الكتاب والسنة
- ٧١ لا يحل الحكم بالظن أصلا ورد العلامة الامير صاحب سبيل السلام على المؤلف اطلاق هذه الجملة

كتاب الطهارة

- ٧٢ المسألة العاشرة بعد المائة الوضوء للصلاة فرض لا تجزئ الصلاة الا به لمن وجد الماء
- « ٧٢ الحادية عشرة بعد المائة لا تجزئ الوضوء الا بنية الطهارة للصلاة فرضا وتطوعا
- ٧٣ قول ابي حنيفة رضى الله عنه بمجواز الوضوء والغسل بلانية وبنية التبرد والتنظيف وبيان حجته في ذلك وتزييف ما ذهب اليه

نمرة المصحف

- ٧٤ المسألة الثانية عشرة بعد المائة يجزئ الوضوء قبل الوقت وبعده والرد على من خالف في ذلك وإيراد أدلته وبيان بطلانها
- ٧٦ المسألة الثالثة عشرة والمائة حكم ما لو خاط بنية الطهارة نية التبرد
- ٧٧ ■ الرابعة عشرة والمائة لا تجزئ النية الا قبل الابتداء بالوضوء أو غيره
- ٧٧ » الخامسة عشرة والمائة من غمس أعضاء الوضوء في الماء ونوى أجزاءه
- ٧٧ » السادسة عشرة والمائة قراءة القرآن والسجود فيه ومس المصحف جائز بوضوء وبغير وضوء وللجنب والحائض وأقوال علماء الامصار في ذلك ودليل كل وتحقيق المقام بما لا تجده في غير هذا الكتاب
- ٨٠ » بيان أن سجود القرآن ليس صلاة أصلاً
- ٨١ » الكلام على الآثار التي احتج بها من قال بوجوب الوضوء على من لمس المصحف
- ٨٥ المسألة السابعة عشرة والمائة يجزئ الأذان والاقامة بلا طهارة وفي حال الجنابة وأقوال العلماء في ذلك
- ٨٥ » الثامنة عشرة والمائة يستحب الوضوء للجنب إذا أراد الاكل والنوم أو غير ذلك وتفصيل أقوال الفقهاء
- ٨٨ » التاسعة عشرة والمائة الشرائع لا تلزم الا بالاحتلام أو بالانبات للرجل والمرأة أو بانزال الماء الذي يكون منه الولد ودليل ذلك كله وأقوال الفقهاء في ذلك وبيان مذاهبهم وأدلتها وتحقيق المقام
- ٩١ » العشرون والمائة إزالة النجاسة وكل ما أمر الله تعالى بإزالته فرض
- ٩٢ » الحادية والعشرون والمائة كيفية تطهير النجاسة التي في الخف أو النعل وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وإيراد أدلتها مفصلة والنظر فيها
- ٩٥ » الثانية والعشرون بعد المائة تطهير القبل والبر من البول والغائط والدم لا يكون الا بالماء حتى يزول الاثر أو بثلاثة أحجار متغبرة ودليل ذلك

رة الصنفية

- ٩٧ بيان ان ما ذهب اليه الامام أبو حنيفة النعمان ومالك امام دار
الهجرة بأن الاستنجاء يكون بأي شيء دون عدد خلاف ما أمر
به رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٩٨ بيان ان ما ذهب اليه الامام الشافعي بأن الاستنجاء بالحجر
الواحد يكفي خلاف السنة
- ١٠٠ المسألة الثالثة والعشرون والمائة تطهير بول الذكر برش الماء عليه رشا
يزيل أثره وبول الانثى يغسل ومذاهب علماء الامصار في ذلك
- ١٠٢ » الرابعة والعشرون والمائة تطهير دم الحيض أو أي دم كان بالماء
- ١٠٣ » يستحب للمحيض أن تستعمل في غسل الحيض شيئاً من مسك
- ١٠٥ » مذهب أبي حنيفة في دم السمك
- ١٠٦ » الخامسة والعشرون والمائة تطهير المذي بالماء ومذاهب العلماء
في ذلك
- ١٠٧ » السادسة والعشرون والمائة مشروعية تطهير الاناء اذا كان لكتابي
- ١٠٩ » السابعة والعشرون والمائة الفرض في الاناء الذي ولغ فيه الكلب
أي كلب كان اوراق ما في ذلك الاناء ثم يغسل بالماء سبع مرات
أولاهن بالتراب ومذاهب العلماء في ذلك ودليل كل والنظر
فيها نقلاً وعقلاً
- ١١٢ مذهب الامام الشافعي في حكم الاناء الذي ولغ فيه الكلب والنظر فيه
- ١١٣ مذهب الامام مالك في حكم الاناء الذي ولغ فيه الكلب وتفصيله
في ذلك
- ١١٣ مذهب الامام أبي حنيفة النعمان في الاناء الذي ولغ فيه الكلب
وتفنيده بطلانه
- ١١٦ التفريق بين ما ولغ الكلب فيه وبين ما أكل فيه أو أدخل فيه عضو
من أعضائه غير لسانه
- ١١٧ المسألة الثامنة والعشرون والمائة حكم الاناء اذا ولغ فيه الهر ومذاهب
العلماء في ذلك

- ١١٨ المسألة التاسعة والعشرون والمائة تطهير جلد الميتة أيا كانت خنزيراً أو
كلباً أو سباعاً أو غير ذلك بالدباغ : وحكم شعر الميتة وصوفها
وريشها ودبرها قبل الدباغ وبعده وإيراد الأدلة في هذه المسألة
وبيان مذاهب العلماء في ذلك والنظر فيها
- ١٢٢ مذهب أبي حنيفة في الانتفاع بجلود الميتة إذا دبغت
- ١٢٣ مذهب الإمام مالك في عظم الميتة
- ١٢٣ تفريق الإمام الشافعي رحمه الله تعالى بين جلود السباع والكلاب والخنزير
والنظر فيه
- ١٢٤ المسألة الثلاثون والمائة . إناء الخمر أن تخللت فيه صار طاهراً يتوضأ فيه
ويشرب وإن لم يفسل
- ١٢٤ تحريم الخمر ثابت بالنص والاجماع المتقين
- ١٢٥ المسألة الحادية والثلاثون بعد المائة المتى طاهر في الماء كان أو
في الجسد أو في الثوب لا تجب إزالته والدليل على ذلك
- ١٢٦ مذاهب علماء الأمصار في طهارة المتى ونجاسته ودليل كل والنظر
في أدلتهم
- ١٢٨ » الثانية والثلاثون بعد المائة . إذا احترقت العذرة أو الميتة أو
تغيرت فصارت رماداً أو تراباً طهرت وبرهان ذلك
- ١٢٩ » الثالثة والثلاثون والمائة لعاب المؤمن الجنب منهم والحائض
ولعاب الخيل وكل ما يؤكل لحمه وسوره طاهر مباح الصلاة به
- ١٢٩ » الرابعة والثلاثون والمائة لعاب الكفار من الرجال والنساء
الكتابيين وغيرهم نجس كله وكذلك العرق منهم والدمع ودليل
ذلك من الكتاب والسنة
- ١٣٠ الجمع بين القول بنكاح الكتابيات ووطأهن وبين نجاستهن
- ١٣١ الدليل على تحريم كل ما يؤكل لحمه
- ١٣٢ » الخامسة والثلاثون والمائة سؤر كل كافر أو ما يؤكل لحمه أو لا
يؤكل من خنزير أو سبع أو حمار أهلي أو دجاج مخلي أو غير مخلي

- إذا لم يظهر للعاب أثر فهو طاهر حلال وبرهان ذلك
 ١٣٣ مذهب أبي حنيفة في سؤر الحيوان الذى يؤكل لحمه ودليله والنظر فيه
 ١٣٣ مذهب الامام مالك في سؤر الحمار والبغل وكل ما لا يؤكل لحمه
 وتفصيل ذلك
 ١٣٤ مذهب الامام الشافعى في أساّر الحيوان ما أكل لحمه أو لم يؤكل
 ١٣٥ المسألة السادسة والثلاثون والمائة حكم المائع اذا وقعت فيه نجاسة ودليل
 ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك
 ١٣٨ حكم بيع المائع الذى وقعت فيه نجاسة والانتفاع به وأقوال
 الفقهاء في ذلك
 ١٤٣ مذهب أبي حنيفة فيما اذا وقعت ميتة أو خمر أو بول أو نجاسة
 في ماء راكد
 ١٤٤ مذهب أبي يوسف ومحمد صاحبي أبي حنيفة فيما لو ماتت فأرة
 في ماء في طست وصب ذلك الماء في بئر
 ١٤٧ مذهب مالك في حكم البئر تقع فيه الدجاجة فتموت فيها
 ١٤٨ بيان تفريق أبي حنيفة ومالك رحمهما الله بين ما لا دم له يموت
 في الماء والمائعات وبين ما له دم يموت فيها
 ١٥٠ مذهب الشافعى وأصحابه وأبي ثور رحمهم الله في الماء غير الجارى
 اذا وقعت فيه نجاسة يفصل فيه بين ما اذا زاد عن خمسمائة رطل
 بفدأدى أو نقص ودليله في ذلك
 ١٥١ الكلام في تحديد القلتين عند الفقهاء والنظر فيه
 ١٥٤ بيان ان من احتج بحديث القلتين لاحجة له فيه أصلاً
 ١٥٧ إيراد المصنف اشكالات الخصم وتقنيدها
 ١٦٥ فرار المتأخرين من اشكال فوقعوا في أشد منه وأفسد وتفصيل ذلك
 ١٦٦ إيراد الزامات للمصنف على أدلة الخصم
 ١٦٧ مناظرة المصنف لبعض مخالفيه في مسألة الماء اذا وقعت فيه نجاسة
 ١٦٧ المسألة السابعة والثلاثون والمائة البول كله من كل حيوان حرام أكله

- وشربه الا لضرورة تداوا او اكره او جوع أو عطش فقط
- ١٦٨ مذهب أبي حنيفة ان البول كله نجس إلا أن بعضه أغلظ نجاسة من بعضه
- ١٦٩ مذهب مالك التفريق بين بول ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل
- ١٦٩ مذهب داود الظاهري بول كل حيوان ونجوه طاهر وأما بول الانسان ونجوه فهو نجس وبيان أدلة كل من هؤلاء العلماء الاعلام والنظر فيها على وجه لم يترك للقول فيه مجالاً للغير .
- ١٧٧ بيان دليل من يقول ان الاشياء على الاباحة
- ١٨٠ ذكر من قال ان الايوال كلها نجسة من الأئمة الاعلام .
- ١٨١ ابطال قول الامام مالك في التفريق بين بول ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل
- ١٨٢ المسألة الثامنة والثلاثون بعد المائة الصوف والوبر والقرن والسن اذا أخذت من حي طاهرة ولا يحل أكلها
- ١٨٣ المسألة التاسعة والثلاثون والمائة . الكافر وقلسه والقصة البيضاء وكل ما قطع منه حياً أو ميتاً فهو نجس ومن المسلم طاهرة
- ١٨٣ المسألة الاربعون والمائة ألوان الجلالة حرام والبقر والغنم كذلك
- ١٨٣ المسألة الحادية والاربعون والمائة الوضوء بالماء المستعمل جائز وكذلك الفصل به للجنابة وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر أدلتهم مفصلة والنظر فيها وتمحيصها وقد أطنب المصنف في هذه المسألة بما لا تحجده في غير هذا الكتاب
- ١٩١ المسألة الثانية والاربعون والمائة خمر الذباب والبراغيث والنحل وبول الخفاش ان كان لا يمكن التحفظ منه لم يلزم من غسله إلا ما لا حرج فيه ولا عسر
- ١٩١ المسألة الثالثة والاربعون والمائة . القيء من كل مسلم أو كافر حرام يجب اجتنابه
- ١٩١ المسألة الرابعة والاربعون والمائة . الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس حرام واجب اجتنابه

- ١٩١ الرد على المصنف دعواه نجاسة الميسر والانصاب والازلام
- ١٩٢ بيان الآية لاندل على نجاسة الحجر
- ١٩٣ المسألة الخامسة والاربعون والمائة دليل تحريم النبيذ والميسر والتمر والزهو
- ١٩٣ المسألة السادسة والاربعون والمائة في تحريم استقبال القبلة للغائط والبول مطلقا في أى مكان وكذلك عند الاستنجاء
- ١٩٤ دليل المسألة السابقة والخلاف الحاصل بين العلماء بشأن ذلك واستدلالاتهم
- ١٩٥ عدم اعتبار الادلة في المسألة المذكورة وأسباب ذلك
- ١٩٦ بقية القول في أسباب عدم الاخذ بالادلة المذكورة
- ١٩٩ الرد على من لم ير اطلاق الحكم الوارد في المسألة
- ١٩٩ المسألة السابعة والاربعون والمائة جواز الوضوء والغسل للجنابة بالما
- الذى اختلط بظاهر مباح ولو تغير فيه الاوصاف الثلاثة وشرط ذلك
- ٢٠٠ دليل حكم المسألة السابقة من الكتاب والسنة
- ٢٠١ مخالفة مالك لاصحابه في هذا الحكم والرد على منكر الحكم
- ٢٠٢ المسألة الثامنة والاربعون والمائة حكم الوضوء والغسل في المسألة السابقة اذا لم يوجد شرط الجواز وهو زوال اسم الماء عنه
- ٢٠٢ دليل ما في هذه المسألة من الكتاب والسنة
- ٢٠٢ تفصيل الفقهاء في الحكم الوارد في المسألة السابقة وتخصيصهم له بنوع دون آخر
- ٢٠٣ أشهر أقوال أبي حنيفة في ذلك الحكم
- ٢٠٣ ماورد من الجمع بين الوضوء بهذا الماء والتيمم معه
- ٢٠٣ أدلة المخصصين للحكم
- ٢٠٤ الرد على المخصصين للحكم وابطال حججهم
- ٢٠٥ بقية القول في ابطال حجج المخصصين للحكم
- ٢٠٦ اعتراض فرضي والجواب عنه
- ٢٠٦ نقض الشافعيين والمالكين قولاً من أقوالهم في الاصول والفروع
- (م ٣٦ - ج ١ المحلى)

تمرة الصغيفة

- ٢٠٦ نقض أبي حنيفة لقوله بالقياس
- ٢٠٦ المسألة التاسعة والاربعون والمائة في عدم جواز غمس المستيقظ يديه في وضوئه حتى يكون قد غسلها واستنشق واستنثر ثلاثاً في الجميع
- ٢٠٧ دليل ماورد في هذه المسألة من الاحاديث
- ٢٠٧ ما ادعاه قوم من تخصيص هذا الحكم بالليل فقط
- ٢٠٨ الرد على هذا المدعى
- ٢٠٩ بيان بعض ما يجب انكاره من أقوال الائمة الذين ادعوا تخصيص هذا الحكم
- ٢١٠ المسألة الخمسون والمائة عدم جواز الغسل من الماء الا كدللجنب وجوازه وجواز الوضوء لغير الجنب
- ٢١٠ ماورد في هذه المسألة من حكم ماء النهر والبحر
- ٢١٠ ماجاء في هذه المسألة كذلك من عدم جواز الوضوء والاعتسال لمن بال في ماء راكد ثم جرى
- ٢١٠ ماجاء في هذه المسألة من جواز الغسل للجنب وغيره في الماء الجاري وجوازه وجواز الوضوء منه وفيه لمن بال فيه
- ٢١٠ دليل هذه الاحكام من السنة
- ٢١١ المسألة الحادية والخمسون والمائة عدم صحة وضوء الرجل وغسله من فضل المرأة الحائض وغير الحائض مطلقاً وجواز شربه للرجال والنساء والاعتسال به للنساء فقط
- ٢١١ جواز استعمال ما فضل من الرجال للرجال والنساء
- ٢١٢ ما استدلل به على ما ورد في هذه المسألة
- ٢١٤ حجة المخالفين لهذه الاحكام
- ٢١٥ رد الاحتجاج الذي أورده المخالفون
- ٢١٥ مخالفة المخالفين لما أورده في حججهم
- ٢١٦ المسألة الثانية والخمسون والمائة عدم صحة وضوء وصلاة من توضأ بماء لاحق له فيه أو من أناء مفصوب وكذلك الغسل

- ٢١٦ دليل هذه الاحكام
- ٢١٧ الرد على المخالفين لهذه الاحكام
- ٢١٨ المسألة الثالثة والخمسون والمائة عدم صحة الوضوء والغسل من آنية الذهب والفضة للرجال والنساء
- ٢١٨ دليل ماورد من الاعتراض على هذه المسألة
- ٢١٩ ما ورد من الاعتراض على هذه الادلة والرد عليها
- ٢١٩ المسألة الرابعة والخمسون والمائة عدم صحة الوضوء والشرب من الماء الذى بأرض نمود واستثناء بئر الناقة
- ٢٢٠ الاستدلال على هذا الحكم بالاحاديث
- ٢٢٠ المسألة الخامسة والخمسون والمائة عدم صحة الوضوء والغسل بماء العصير مطلقاً
- ٢٢٠ المسألة السادسة والخمسون والمائة بيان المياه الجائز التطهير بها
- ٢٢٠ الاستدلال على ذلك من الكتاب الكريم
- ٢٢١ المسألة السابعة والخمسون والمائة من موجبات الوضوء ذهاب العقل
- ٢٢١ الدليل على هذه المسألة
- ٢٢٢ الرد على من خالف في هذا الحكم
- ٢٢٢ المسألة الثامنة والخمسون والمائة من موجبات الوضوء النوم مطلقاً
- ٢٢٣ الدليل على ذلك من الاحاديث
- ٢٢٤ ما ورد من الاحاديث التي تدل على عدم نقض النوم للوضوء
- ٢٢٤ تفصيل الأئمة في هذا الحكم واختلافهم
- ٢٢٥ قول أبى يوسف في نقض الوضوء بالنوم وتفصيل ذلك
- ٢٢٥ قول الامام مالك والامام احمد بن حنبل فيمن نام نوماً يسيراً وهو قاعد
- ٢٢٥ قول الامام الشافعى في أن جميع النوم ينقض الوضوء قل أو كثر الا غير المتمكن
- ٢٢٥ ايراد حجج أقوال هؤلاء الأئمة والنظر فيها رواية ودراية بصورة مسهبة
- ٢٢٨ الكلام على حديث أعم النبي ﷺ بالنساء وبيان أن لا حجة فيه للخصم القائل بالتفريق بين أحوال النائم وأحوال النوم

نمرة الصحيفة

- ٢٢٩ ابطال قول من ذهب الى أن النوم ناقض للوضوء مطلقا من جهة النظر
- ٢٣٠ ذكر أحاديث هي دليل للخصم وليس كذلك
- ٢٣٢ المسئلة التاسعة والخمسون والمائة في أن المذى والبول والغائط من أي موضع خرجا من الدبر والاحليل ينتقض بها الوضوء وأدلة ذلك
- ٢٣٢ المسئلة الستون والمائة الریح الخارجة من الدبر تنقض الوضوء
- ٢٣٣ المسئلة الحادية والستون والمائة يجب الوضوء على المستنكح بشيء اكل صلاة فرضا كانت أو نافلة والدليل على ذلك مفصلا
- ٢٣٣ قول أبي حنيفة في المستنكح وحجته في ذلك
- ٢٣٥ ابطال قول الشافعي فيما ذهب اليه في مسئلة المستنكح
- ٢٣٥ المسئلة الثانية والستون بعد المائة بيان أن الوجوه المتقدمة تنقض الوضوء عمدا كان أو نسيانا أو بغلبة اجماعا
- ٢٣٥ المسئلة الثالثة والستون والمائة مس الرجل ذكر نفسه خاصة عمدا وكذلك المرأة من النواقض والدليل على ذلك من الاثر والنظر
- ٢٣٦ توثيق المصنف مروان بن الحكم وبسرة والاخذ بمحدثيهما في المسئلة
- ٢٣٧ بيان من قال بالوضوء من مس الفرج ومن خالف ذلك
- ٢٣٨ تخطئة الامام الشافعي في إيجاب الوضوء من مس الدبر
- ٢٣٨ احتجاج أبي حنيفة بمحدث طلق بن علي وبيان أن لا حجة له فيه
- ٢٤١ رأي أبي حنيفة الوضوء من الرعاف وملء الفم من القلس والرد عليه
- ٢٤٤ المسئلة الرابعة والستون والمائة من نواقض الوضوء أكل لحوم الابل نيئة ومطبوخة أو مشوية عمدا دون شحومها محضة
- ٢٤٤ أدلة نقض الوضوء من أكل لحوم الابل والنظر فيها رواية ودراية
- ٢٤٤ المسئلة الخامسة والستون والمائة من نواقض الوضوء مس الرجل المرأة والمرأة الرجل لأى عضو مس أحدهما الآخر اذا كان عمدا وبهذا يقول الشافعية وأصحاب الظواهر

- ٢٤٤ ايراد الادلة فى الوضوء ينقض من المس قرآنا وسنة وتفسير الملامسة
- ٢٤٥ ادعى قوم أن اللبس المذكور فى الآية هو الجماع و بيان خطأهم
- ٢٤٦ دليل من قال إن الوضوء لا ينقض باللبس ورد ذلك من جهة الاثر والنظر
- ٢٤٧ بيان أن حديث حمل النبي ﷺ امامة بنت أبي العاصى يضعها اذا سجد ويرفعها اذا قام ليس بحجة لمن خالفنا
- ٢٤٨ قول أبي حنيفة ان الوضوء لا ينقض بالقبلة ولا بالملامسة وجدت اللذة أو لم توجد
- ٢٤٨ مذهب مالك أن الوضوء لا ينقض بملامسة الرجل المرأة اذا كان بغير لذة واذا كان بلذة فعلى المتنذ فيهما الوضوء
- ٢٤٨ ابطال قول أبي حنيفة و بيان أنه ظاهر التناقض ولا يمكنه التعلق بالتأويل فى الملامسة
- ٢٤٩ بيان أن لادليل للمالك فى مراعاة الشهوة واللذة لامن قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا قول صاحب ولا ضبط قياس ولا احتياط
- ٢٤٩ ابطال تفريق الشافعى بين الشعر وغيره
- ٢٤٩ المسألة السادسة والستون والمائة من نواقض الوضوء ايلاج الذكر فى الفرج أنزل أو لم ينزل والدليل على ذلك
- ٢٥٠ المسألة السابعة والستون والمائة حمل الميت فى نعش أو فى غيره من نواقض الوضوء والدليل على ذلك
- ٢٥١ المسألة الثانية والستون والمائة من نواقض الوضوء ظهور دم الاستحاضة أو العرق السائل من الفرج اذا كان بعد انقطاع الحيض لكل صلاة وبرهان ذلك
- ٢٥٢ بيان من قال بايجاب الوضوء لكل صلاة على التى يتماذى بها الدم من

نمرة الصحيفة

فرجها متصلا بدم المحيض

٢٥٣ قول أبي حنيفة ومالك وأبي يوسف في المسألة والنظر فيها

٢٥٥ المسألة التاسعة والستون والمائة أن الضوء لا ينتقض بالرعاف ولا بالدم

السائل من الجسد أو الحلق أو الاسنان أو الاحليل أو الدبر أو بحجامة

وفصد ولا قي كثر أو قل ولا قلس ولا قيح ولا أذى المسلم ولا ظلمه

ولا مس الصليب والوثن ولا الردة والانماظ بلذة أو بغير لذة ولا المعاصي

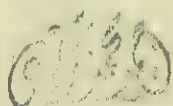
من غير ما ذكرنا الى غير ذلك

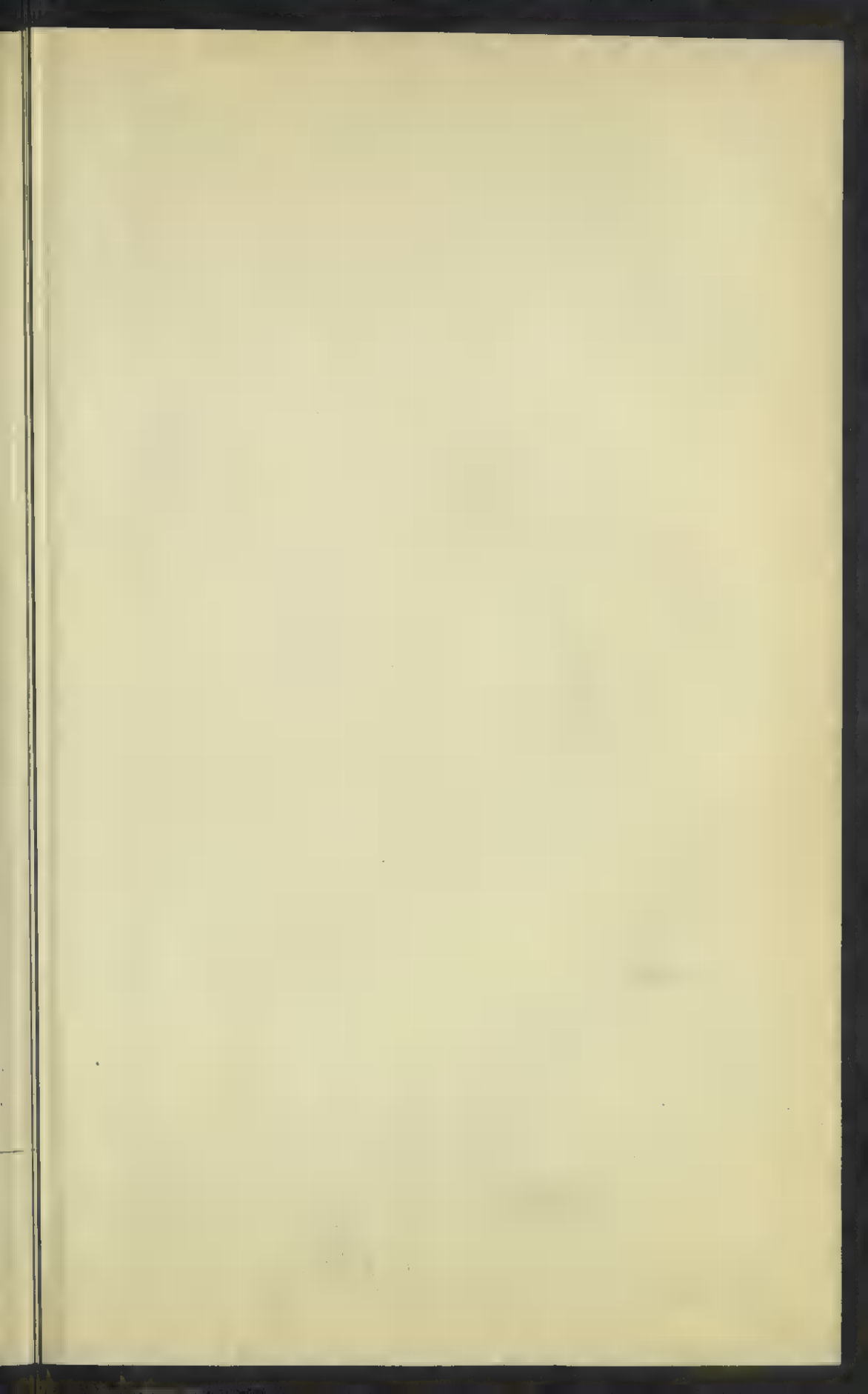
٢٥٦ برهان اسقاط الضوء من كل ما ذكرنا قرآنا وسنة واجماعا وقد اطنب

المصنف في هذه المسألة بما لا مزيد عليه فينبغي الاطلاع عليه

٢٥٧ أدلة من قال باحاديث تفيد وجوب النقض من أشياء وليس كذلك

* نم الفهرست والحمد لله أولا وآخرا *





المحلى

تصنيف الامام الجليل « المحدث، الفقيه، الاصولي قوي المعارضة
شديد المعارضة « بليغ العبارة، بالغ الحججة، صاحب التصانيف
الممتعة في المعقول والمنقول، والسنة « والفقه، والاصول
والخلاف، مجدد القرن الخامس، نخر الاندلس
أبي محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم
المتوفي سنة ٤٥٦ هـ

الجزء الثاني

عني بنشره وتصحيحه للمرة الاولى سنة ١٣٤٨ هـ

ادارة الطباعة المنيرية

لصاحبها مؤمنها محمد بن عبد الله بن الدمشقي

بتحقيق الاستاذ الشيخ احمد محمد شاكر القاضي الشرعي

حقوق الطبع محفوظة لها

مطبعة النهضة شارع عبد المنعم بمصر

بدر بن زكريا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأشياء الموجبة غسل الجسد كله

١٧٠ - مسألة - إيلاج الحشفة أو إيلاج مقدارها ، من الذكر الذاهب الحشفة والذاهب أكثر من الحشفة - في فرج المرأة الذي هو مخرج الولد منها ، بحرام أو حلال ، إذا كان تعمداً (١) أنزل أولم ينزل ، فإن عمدت هي أيضاً لذلك (٢) فكذلك أنزلت أولم تنزل ، فإن كان أحدهما مجنوناً (٣) أو سكران أو نائمًا أو مغمى عليه أو مكرهاً ، فليس على من هذه صفته (٤) منهما إلا الوضوء فقط إذا أفاق أو استيقظ إلا أن ينزل ، فإن كان أحدهما غير بالغ فلا غسل عليه ولا وضوء ، فإذا بلغ لزمه الغسل فيما يحدث (٥) لافيما سلف له من ذلك والوضوء *

برهان ذلك ما حدثناه أحمد بن محمد الطائفي ثنا محمد بن أحمد بن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ثنا هشام بن حسان عن حميد بن هلال عن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري عن أبيه (٦) عن عائشة عن النبي ﷺ قال : « إذا التقى الختانان وجب الغسل » *

وحدثنا حمام ثنا عباس بن أصمغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن زهير بن حرب (٧) ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا شعبة وهشام الدستوائي كلاهما عن قتادة

(١) في اليمنية « بعمد » (٢) كلمة « لذلك » محذوفة في اليمنية (٣) في المصرية « مجبوا » وهو خطأ ظاهر (٤) في المصرية « هذا صفته » (٥) في اليمنية « مما يحدث » (٦) في اليمنية « عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري عن أبيه » وهو خطأ (٧) في المصرية « أحمد بن وهب بن حرب » وهو خطأ

عن الحسن البصري عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا قعد بين شعبها الأربع وألزم الختان بالختان فقد وجب الغسل » *

قال أحمد بن زهير : وحدثنا عفان بن مسلم ثنا همام بن يحيى وأبان بن يزيد العطار قالا جميعا ثنا قتادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا قعد بين شعبها الأربع وأجهده نفسه فقد وجب عليه الغسل أنزل أولم ينزل » قال أبو محمد : هذا فيه زيادة ثابتة عن الأحاديث التي فيها اسقاط الغسل ، والزيادة شريفة واردة لا يجوز تركها *

وإنما قلنا في مخرج الولد لأنه لا ختان إلا هنالك ، فسواء كان محتوناً أو غير محتون (١) ، لأن لفظة « أجهده نفسه » تقتضي ذلك ، ولم يخص عليه السلام حراماً من حلال *

وإنما قلنا بذلك في العمدة دون الأحوال التي ذكرنا ، لأن قوله عليه السلام : « إذا قعد ثم أجهده » وهذا الإطلاق ليس إلا للمختار القاصد ، ولا يسمى المغلوب أنه قعد ولا النائم ولا المغمى عليه (٢)

وإنما المجنون فقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاثة » فذكر عليه السلام « المجنون حتى يفيق والصبي حتى يبلغ » فإذا زالت (٣) هذه الأحوال كلها من الجنون والانعاء والنوم والصبأ فالوضوء لازم لهم فقط ، لأنهم يصبرون مخاطبين بالصلاة وبالوضوء لها جملة ، وبالفعل (٤) إن كانوا مجنبيين ، وهؤلاء ليسوا بمجنبيين . وبالله تعالى التوفيق (٥)

(١) في المصرية « محبوباً أو غير محبوب » وهو خطأ (٢) هنا بهامش التمنية ما نصه « قال شمس الدين الذهبي : هذا فيه نظر أن لو وكلنا إلى هذا الحديث ، كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم : إذا التقى الختانان . في الحديث الآخر ! وهذا مما غفل عنه ابن حزم فإن النبي عليه السلام أوجب الغسل بالقاء الختانين لم يخص مكرها ولا نائماً ، وأظنه خرق الإجماع بهذا » (٣) في التمنية « فإذا زادت » وهو خطأ (٤) في المصرية « وبالفعل وبالوضوء » (٥) هنا بهامش التمنية ما نصه : « قال الشيخ شمس الدين الذهبي : أترأه إذا أجنب المجنون يقول لا غسل عليه لكونه رفع عنه القلم ؟ بل حكم

فان قيل : فهلا أوجبتم الغسل بقوله عليه السلام ■ اذا التقى الختانان وجب الغسل ■ ؟ قلنا ■ هذا الخبر أعم من قوله عليه السلام ■ اذا أقحطت أو أكسنت فلا غسل عليك « فوجب أن يستثنى الأقل (١) من الأعم ولا بد ، ليؤخذ بهما معاً ، ثم حديث أبي هريرة زائد حكماً على حديث الأكسال فوجب إعماله أيضاً ■

وأما كل موضع لاختان فيه ولا يمكن فيه الختان فلم يأت نص ولا سنة بإيجاب الغسل من الإيلاج فيه ، ومن رأى أن لاغسل من الإيلاج في الفرج ان لم يكن أنزل - : عثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود ورافع بن خديج وأبو سعيد الخدري وأبي بن كعب وأبو أيوب الأنصاري وابن عباس والنعمان بن بشير وزيد بن ثابت وجمهور (٢) الأنصار رضى الله عنهم وعطاء بن أبي رباح وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وهشام بن عروة والأعمش وبعض أهل الظاهر * (٣)

وروى الغسل في ذلك ■ عائشة أم المؤمنين وأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان وعلى وابن مسعود وابن عباس وابن عمر والمهاجرين رضى الله عنهم ، وبه يقول أبو حنيفة ومالك والشافعي وبعض أصحاب الظاهر ■

١٧١ - مسألة - فلو أجنب كل من ذكرنا وجب عليهم غسل الرأس وجميع الجسد اذا أفاق المغمى عليه والمجنون وانتبه النائم وصحا السكران وأسلم الكافر ، وبالأجنب يجب الغسل والبلوغ * (٤)

برهان ذلك قول الله تعالى : (فان كنتم جنبا فاطهروا) فلو اغتسل الكافر قبل أن يسلم والمجنون قبل أن يفيق أو غسل المغمى عليه قبل أن يفيق والسكران : لم يجزم ذلك من غسل الجنابة وعليهم إعادة الغسل لأنهم بخروج الجنابة منهم صاروا

أزاله في جنونه حكم ولوج ذكر ■ في فرج ■ (١) في التيمية « الاول » بدل « الأقل » وهو خطأ (٢) في التيمية « وجمهرة الأنصار » (٣) في التيمية « وبعض أصحاب الظاهر » (٤) كلمة « والبلوغ » ثابتة في الأصلين ولا ترى لها موقفاً في سياق القول ■ ونظها من أخطاء الناسخين

جنباً ووجب الغسل به ولا يجزى الفرض المأمور به إلا بنية أدائه قصداً الى تأدية ما أمر الله تعالى به قال الله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) وكذلك لو توضؤا في هذه الأحوال للحدث لم يجزهم ولا بد من اعادته بعد زوالها لما ذكرنا (١) *

١٧٢ - مسألة - والجنابة هي الماء الذي يكون من نوعه الولد ، وهو من الرجل أبيض غليظ راحته رائحة الطلع وهو من المرأة رقيق أصفر ، وماء العقيم والعاقرة يوجب الغسل ، وماء الخصى (٢) لا يوجب الغسل ، وأما المحبوب الذكر السالم الأثنيين أو إحداهما فماؤه يوجب الغسل ■

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عباس بن الوليد ثنا يزيد بن ربيع ثنا سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة أن أنس بن مالك حدثهم أن أم سليم حدثت « أنها سألت نبي الله ﷺ عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ؟ فقال رسول الله ﷺ : إذا رأت ذلك المرأة فلتغتسل قيل وهل يكون هذا ؟ قال رسول الله ﷺ : نعم فمن أين يكون الشبه ؟ ان ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر ، فمن أيهما علا أو سبق يكون منه الشبه » *

قال أبو محمد فهذا هو الماء الذي يوجب الغسل وماء العقيم والعاقرة والسالم الخصى وإن كان محبوباً فهذه صفته وقد يولد لهذا وأما ماء الخصى فانما هو أصفر فليس هو الماء الذي جاء النص بإيجاب الغسل فيه فلا غسل فيه ولو ان امرأة شفرت (٣) وهي بالغ أو غير بالغ فدخل المني فرجها فحملت فافعل عليها ولا بد لانها قد أنزلت الماء يقيناً.

١٧٣ - مسألة وكيف خرجت الجنابة المذكورة بضربة أو علة أو غير لذة أو لم يشعر به حتى وجده أو باستنكاح فالغسل واجب في ذلك

برهان ذلك قوله تعالى : (وان كنتم جنباً فاطهروا) وأمره عليه السلام اذا فضخ (٤)

(١) في المصرية « كما ذكرنا » (٢) في المصرية « وماء الحيض » وهو خطأ

(٣) بضم الشين وكسر الفاء مبنى لما لم يسم فاعله . والشفر بضم الشين واسكان

الفاء حرف الفرج وشفر المرأة - بفتح الشين والفاء - ضرب شفرها (٤) بالضاد

الماء أن يغتسل، وهذا عموم لكل من خرجت منه الجنابة، ولم يستن عز وجل ولا رسوله عليه السلام حالا من حال فلا يحل لأحد أن يخص النص برأيه بغير نص، وهذا هو قول الشافعي وداود.

وقل أبو حنيفة ومالك من خرج منه المني - أعلقة قال أبو حنيفة: أو ضرب على استه فخرج منه المني فعليه الوضوء ولا غسل عليه وهذا قول خلاف للقرآن وللسنن الثابتة والقياس وما نقله عن أحد من السلف إلا عن سعيد بن جبير وحده فإنه ذكر عنه لا غسل إلا من شهوة *

قال أبو محمد: أما خلافهم للقياس فإن الغائط والبول والريح موجبة للوضوء ولا يختلفون أن كيفما خرج ذلك فالوضوء فيه وكذلك الحيض موجب للغسل وكيفما خرج فالغسل فيه فكان الواجب أن يكون المني كذلك فلا بالقرآن أخذوا ولا بالسنة عملوا ولا القياس طردوا *

والعجب أن بعضهم احتج في ذلك بأن الغائط والبول ليس في خروجهما حال تحميل الجسد قال: والمني إذا خرج لشهوة أذهب الشهوة وأحدث في الجسد أثراً فوجب أن يكون بخلافهما ■

قال علي: وهذا تحليط بل اللذة في خروج البول والغائط والريح أشد عند الحاجة إلى خروجها منها في خروج المني وضرر المني (١) امتناع خروجها (٢) أشد من ضرر امتناع خروج المني فقد استوى الحكم في ذلك (٣) والله تعالى التوفيق. فإن تأذى المستنكح بالغسل فليتييمم لانه غير واجد ما يقدر على الغسل به فحكه التيمم بنص القرآن. والله تعالى التوفيق *

١٧٤ - مسألة ولو أن امرأة وطئت ثم اغتسلت ثم خرج ماء الرجل من فرجها فلا شيء عليها، لا غسل ولا وضوء لأن الغسل إنما يجب عليها من إنزالها لا من إنزال غيرها والوضوء إنما يجب عليها من حدثها لا من حدث غيرها وخروج ماء

والحاء المعجمتين أى دفع وفضخ الماء دفعه (١) لفظ « ألم » ساقط من النية (٢) في المصرية « خروج » (٣) هذه الجملة في النية غير واضحة ونصها « وضرر امتناع خروجها أشد عند الحاجة إلى خروجها فقد استويا في الحكم في ذلك » وهو تحريف

الرجل من فرجها ليس انزالاً منها ولا حدثاً منها (١) فلا غسل عليها ولا وضوء. وقد روى عن الحسن أنها تغتسل وعن قتادة والأوزاعي وأحمد وإسحاق تنوضاً. قال علي: ليس قول أحد حجة دون رسول الله ﷺ.

١٧٥ - مسألة - فلو أن امرأة شفرها رجل فدخل ماؤه فرجها فلا غسل عليها إذا لم تنزل هي. وقد روى عن عطاء والزهرى وقاتادة: عليها الغسل قال علي: إيجاب الغسل لا يلزم إلا بنص قرآن أو سنة ثابتة عن رسول الله ﷺ *

١٧٦ - مسألة - ولو أن رجلاً أو امرأة أجنبيا وكان منهما وطء دون إنزال (٢) فاغتسلا وبالا أو لم يبولا (٣) ثم خرج منهما أو من أحدهما بقية من الماء المذكور أو كله فالغسل واجب في ذلك ولا بد. فلو صلياً قبل ذلك أجزأتها صلاتهما ثم لا بد من الغسل. فلو خرج في نفس الغسل وقد بقي أقله أو أكثره لزمهما أو الذي خرج ذلك منه ابتداء الغسل ولا بد *

برهان ذلك عموم قوله عز وجل: (وان كنتم جنباً فاطهروا) والجنب هو من ظهرت منه الجنابة. وقوله عليه السلام: «إذا فضخ الماء فليغتسل» ولا يجوز تخصيص هذا العموم بالرأى

وقال أبو حنيفة: إن كان الذي خرج منه المنى قد بال قبل ذلك فالغسل عليه وإن كان لم يبيل فلا غسل عليه
وقال مالك: لا غسل عليه بال أو لم يبيل
وقال الشافعي كقولنا.

قال أبو محمد: واحتج من لم ير الغسل بأنه قد اغتسل والغسل إنما هو لتزول الجنابة من الجسد وإن لم تظهر

وخطأ. والصواب ما هنا وهو الذي في المصرية (١) أما وجوب الغسل فلا دليل عليه لأنه لم يحصل منها انزال، وأما الوضوء فالظاهر وجوبه لأن الخارج منها وإن كان من الرجل إلا أنه لا يخلو من اختلاطه برطوبة خارجية منها. وهذا الاحوط (٢) في المصرية. وطء فقصد دون انزال «ولفظ «فقصد» لا معنى له ولعل صوابه «فقط» والذي هنا هو ما في اليمنية (٣) في المصرية «أولم ينزلاً» وهو خطأ يأباه السيادة

قال على : وهذا ليس كما قالوا بل ما الغسل إلا من ظهور الجنابة (١) لقوله عليه السلام : « اذا رأت الماء » ولو ان امرأ التت بالتذكر حتى آتت أن المني قد صار في المثانة ولم يظهر ما وجب عليه غسل لأنه ليس جنباً بعد ومن ادعى عليه وجوب الغسل فعليه البرهان من القرآن أو السنة *

فان قيل : قد روى نحو قول مالك عن علي وابن عباس وعطاء . قلنا : لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد صح عن علي وابن عباس وابن الزبير ايجاب الغسل على المستحاضة لكل صلاة ، فلم يأخذ بذلك مالك ولا أبو حنيفة . ومن الباطل أن يكون علي وابن عباس رضى الله عنهما حجة في مسألة غير حجة في أخرى . والله تعالى النوفيق ■

١٧٧ - مسألة - ومن أوج في الفرج وأجنب فعليه النية في غسله ذلك لها معا ، وعليه أيضا الوضوء ولا بد . ويجزيه في أعضاء الوضوء غسل واحد ينوي به الوضوء والغسل من الإيلاج ومن الجنابة ، فان نوى بعض هذه الثلاثة ولم ينو سائرها أجزأه لما نوى ، وعليه الاعادة لما لم ينو ، فان كان مجنباً باحتلام أو يقظة من غير إيلاج فليس عليه إلا نية واحدة للغسل من الجنابة فقط *

برهان ذلك أن رسول الله ﷺ أوجب الغسل من الإيلاج وان لم يكن انزال (٢) ومن الانزال وان لم يكن إيلاج . وأوجب الوضوء من الإيلاج ، فهي أعمال متغايرة ، وقد قال عليه السلام : انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى ، فلا بد لكل عمل مأمور به من التقصد الى تأديته كما أمره الله تعالى . ويجزىء من كل ذلك عمل واحد لأنه قد صح عنه ﷺ أنه كان يغتسل غسل واحد من كل ذلك . فأجزأ ذلك بالنص . ووجبت النيات بالنص . ولم يأت نص بأن نية لبعض ذلك تجزىء عن نية الجميع . فلم يجز ذلك . والله تعالى التوفيق *

١٧٨ - مسألة - وغسل يوم الجمعة فرض لازم لكل بالغ من الرجال والنساء وكذلك الطيب والسواك

(١) في النية « إلا لظهور الجنابة » (٢) في المصرية « وان لم يكن أنزل »

برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ثنا أبو اسحاق ابراهيم ابن احمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا على — هو ابن المديني — ثنا حرمي بن عماره (١) ثنا شعبة عن أبي بكر بن المنكدر حدثني عمرو بن سليم الانصارى قال : أشهد على أبي سعيد الخدرى قال : أشهد على رسول الله ﷺ قال : « الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وأن يستن وأن يمس طيباً » قال عمرو بن سليم : أما الغسل فأشهد انه واجب وأما الاستننان والطيب فأنه أعلم أو واجب هو أم لا ولكن هكذا فى الحديث * وروينا إيجاب الغسل أيضاً مسنداً من طريق عمر بن الخطاب وابنه وابن عباس وأبى هريرة كلها فى غاية الصحة فصار خبراً متواتراً يوجب العلم (٢) ومن قال بوجوب فرض الغسل يوم الجمعة عمر بن الخطاب بحضرة الصحابة رضى الله عنهم لم يخالفه فيه أحد منهم * وأبو هريرة وابن عباس وأبو سعيد الخدرى وسعد بن أبى وقاص وعبد الله بن مسعود وعمرو بن سليم وعطاء وكعب والمسيب بن رافع *

أما عمر فانه قال على المنبر لعثمان يوم الجمعة — وقد قال عثمان : ما هو الا أن سمعت الأذان الاول فتوضأت وخرجت فقال له عمر — : والله لقد علمت ما هو بالوضوء ، والوضوء أيضاً وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالغسل *

ورويانا عن أبى هريرة انه قال : لله على كل مسلم أن يغتسل من كل سبعة أيام يوماً فيغسل كل شيء منه ويمس طيباً إن كان لأهله ، والغسل يوم الجمعة واجب كغسل الجنابة ■

فأما اللفظ الاول فن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاوس عن أبى هريرة واللفظ الثانى عن مالك بن أنس عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة ■

وعن سعد بن أبى وقاص : ما كنت أرى مسلماً يدع الغسل يوم الجمعة وقال ابن مسعود فى شيء ظن به : لأننا أحق من الذي لا يغتسل يوم الجمعة *

قال أبو محمد : لا يحق من ترك ما ليس فرضاً ، لأن رسول الله ﷺ قال فيه :

(١) حرمي — بالحاء والراء المفتوحين — وعمارة بالميم والراء — ووقع فى المصرية « عبادة » بالباء والذال وهو خطأ (٢) فى اليمين « فوجب العلم »

■ أفلح إن صدق ■ دخل الجنة إن صدق ■ والمفلح المضمون له الجنة ليس أحق
وعن عمار بن ياسر في شيء ظن به : أنا إذن كن لا يغتسل يوم الجمعة
وعن أبي سعيد الخدرى : أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل يوم
الجمعة على كل محتمل

وعن ابن عمر — وسئل عن الغسل يوم الجمعة فقال — : أمرنا به رسول الله
صلى الله عليه وسلم . وعن كعب انه قال : لله على كل حالم أن يغتسل في كل سبعة
أيام مرة فيغسل رأسه جسده وهو يوم الجمعة ، فقال ابن عباس : وأنا أرى أن يتطيب
من طيب أهله ان كان لهم *

وسئل ابن عباس عن غسل يوم الجمعة فقال : اغتسل . وروينا أمره بالطيب
من طريق حماد بن سلمة عن جعفر بن أبي وحشية عن مجاهد عن ابن عباس ■
وأمره بالغسل عن ابن جريج عن عطاء عنه . وروينا من طريق عبد الرزاق عن
سفيان الثوري أن غسل يوم الجمعة واجب *

وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن
ميسرة عن طاوس قال : سمعت أبا هريرة يوجب الطيب يوم الجمعة
وروينا من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال
سمعت أبا سعيد الخدرى يقول : ثلاث هن على كل مسلم يوم الجمعة : الغسل والسواك
ومس من طيب ان وجده *

قال أبو محمد : مانع أن يصح عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم إسقاط
فرض الغسل يوم الجمعة

وذهب جماعة من المتأخرين الى أنه ليس بواجب واحتجوا بحديث عمر وعثمان
الذي ذكرناه وبحديث رويناه من طريق عائشة رضي الله عنها : « كان الناس يأتون
الجمعة من منازلهم ومن العوالي فيأتون في العباء ويصيبهم الغبار فيخرج منهم الريح
فأتى رسول الله ﷺ إنسان منهم وهو عندي فقال رسول الله ﷺ : لو أنكم
تظهرون لي يومكم هذا ■ . وعنهما أيضاً : ■ كان الناس أهل عمل ولم يكن لهم كفاة فكان

يكون لهم تغل (١) فقليل لهم : لو اغتسلتم يوم الجمعة وبحديث عن الحسن : « أنبئنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يغتسل يوم الجمعة ولكن كان أصحابه يغتسلون ■ ■ »

وبحديث من طريق ابن عباس : « كان رسول الله ﷺ ربما اغتسل وربما لم يغتسل يوم الجمعة ■ . وبحديث آخر من طريق ابن عباس في الغسل يوم الجمعة : « أنه خبر لمن اغتسل ، ومن لم يغتسل فليس بواجب ■ وسأخبركم كيف بدأ الغسل ، (٢) كان الناس مجهودين يلبسون الصوف ويعملون على ظهورهم ■ وكانت مسجدهم ضيقا مقارب السقف ، فخرج رسول الله ﷺ في يوم حار وعرق الناس في الصوف حتى ثارت منهم رياح آذى بذلك بعضهم بعضا ■ فلما وجد رسول الله ﷺ ذلك الريح قال أيها الناس إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا وليس أحدكم طيبا أفضل ما يجسد من دهنه وطيبه قال ابن عباس : ثم جاء الله بالخير ، ولبسوا غير الصوف ■ وكفوا العمل ■ ووسعوا مسجدهم ، وذهب بعض الذي كان يؤذي بعضهم بعضا من من العرق ■ »

وبحديث عن سمرة عن النبي ﷺ ■ من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل ■ ومثله من طريق أنس عنه عليه السلام نصا ، وكذلك من طريق الحسن ■ ومن طريق جابر عنه عليه السلام ، ومثله نصا (٣) عن عبد الرحمن ابن سمرة وأبي هريرة ، ومثله عن يزيد بن عبد الله أبي العلاء (٤) *
وهذا كل ما شغبوا به ، وكله لا حجة لهم فيه ■ لأن كل هذه الآثار لا خير فيها ■ حاشا حديث عائشة وعمر فهما صحيحان ■ ولا حجة لهم فيهما على ماسنين ان شاء الله تعالى

أما حديث الحسن ويزيد بن عبد الله فرسلان ، وكم من مرسل للحسن

(١) بفتح التاء المثناة والفاء أى ريح كريهة

(٢) في النسخة « كيف كان بدء الغسل (٣) في النسخة « أيضاً »

(٤) حديث يزيد هذا لم أعرفه ولم يتكلم عيه المؤلف فيما يأتى ، فان كان كما قال

فهو مرسل لأن يزيد من التابعين مات سنة ١٠٨ أو ١١١

لا يأخذون به ، كرسله في الوضوء من الضحك في الصلاة . لا يأخذ به المالكيون والشافعيون . وكرسله « ان الارض لا تنجس » لا يأخذ به الحنفيون ، وكذلك ليزيد بن عبد الله ، ومما يوجب المقت من الله تعالى أن يجعلوا المرسل حجة ثم لا يأخذون به . أو أن لا يروه حجة ثم يحتجون به ، فيقولون مالا يفعلون (كبر مقتا عند الله) *

وأما حديثا (١) ابن عباس فأحدهما من طريق محمد بن معاوية النيسابوري . وهو معروف بوضع الاحاديث والكذب والثاني من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة وقد رويناه من طريق عمرو بن أبي عمرو — هذه نفسها — عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ : « من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوه معها . » فان كان خبر عمرو حجة فليأخذوا بهذا (٢) ، وان كان ليس بحجة فلا يحل لهم الاحتجاج به في رد السنن الثابتة وأما عمرو فضميف لا نحتاج به لنا ، ولا نقبله حجة علينا ، وهذا هو الحق الذي لا يحل خلافه ، ولو احتججنا به في موضع واحد لأخذنا بخبره في كل موضع (٣) فان قالوا : قد صح عن ابن عباس خلاف ما روى عنه عمرو في قتل البهيمة ومن أتاها ، قلنا لهم : وقد صح عن ابن عباس خلاف ما روى عنه عمرو في إسقاط غسل الجمعة ولا فرق ، ثم لو صح حديث عمرو هذا لما كان لهم فيه حجة ، بل لكان لنا حجة عليهم (٤) لانه ليس فيه من كلام (٥) النبي ﷺ إلا الامر بانفسل وإيجابه وأما كل ما تعلقوا به من إسقاط وجوب الغسل فليس من كلامه عليه السلام . وانما هو من كلام ابن عباس وظنه ولا حجة في أحد دونه عليه السلام .

وأما حديث سمرة فأنما هو من طريق الحسن عن سمرة ، ولا يصح للحسن سماع من سمرة إلا حديث العقيقة وحده . فان أبوا الا الاحتجاج به . قلنا لهم : قد رويناه

(١) في المصرية « حديث » بالافراد وهو خطأ (٢) في المصرية « قلنا خذوا بهذا » (٣) عمرو بن أبي عمرو ثقة وثقه أبو زرعة والعجلي وقال احمد وأبو حاتم : ليس به بأس . وقد أنكروا عليه حديث البهيمة . وروى له الشيخان وقال الذهبي . حديثه حسن منقطع عن الرتبة العليا من الصحيح (٤) في التيمية « بل كان حجة لنا عليهم » (٥) في المصرية « كلام من »

من طريق الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ : « من قتل عبده قتلناه ومن جده جدهناه » والحنفيون والمالكيون والشافعيون لا يأخذون بهذا ، وروينا أيضا عنه عن سمرة عن النبي ﷺ : « عهدة الرقيق أربع » وهم لا يأخذون بهذا . ومن الباطل والعار احتجاجهم في الدين برواية ما اذا وافقت تقليدهم ، ومخالفتهم لها بعينها اذا خالفت تقليدهم ، ما نرى ديننا يبقى (١) مع هذا ، لانه اتباع الهوى في الدين ■

وأما حديث أنس فهو من رواية يزيد الرقاشي وهو ضعيف ، صح عن شعبة أنه قال : لأن أقطع الطريق وأزني أحب الي من أن أروى عن يزيد الرقاشي ، ورب حديث يزيد الرقاشي تركوه لم يحتجوا فيه الا بضعفه فقط (٢) ، ومن رواية الضحاك ابن حمزة وهو هالك ، عن الحجاج بن أرطاة وهو ساقط ، عن ابراهيم بن مهاجر وهو ضعيف ، ثم نظرنا في حديث جابر فوجدناه ساقطا ■ لانه لم يرو الا من طرق (٣) في أحدها رجل مسكوت عن اسمه لا يعرف من هو ، وفي ثانيهما أبو سفيان عن جابر وهو ضعيف ■ ومحمد بن الصلت وهو مجهول ، وفي الثالث منها الحسن عن جابر ولا يصح مماع الحسن من جابر ■

وأما حديث عبد الرحمن بن سمرة فهو من طريق سلم بن سليمان أبي هشام البصري وليس بالقوى (٤)

وأما حديث أبي هريرة فهو من رواية أبي بكر الهذلي وهو ضعيف جدا (٥)

(١) في المصرية « ينبغي » (٢) يزيد بن ابان الرقاشي رجل قاص زاهد سىء الحفظ قال ابن حبان : « كان من خيار عباد الله من البكائين بالليل لسكنه غفل عن حفظ الحديث شغلا بالعبادة ، لانهل الرواية عنه الا على جهة التعجب »

(٣) في المصرية « طريق » بالافراد وهو خطأ (٤) في المصرية « سلم بن سليمان أبي هشام » وفي اليمنية « سلم بن سليم بن هاشم » وكلاهما خطأ ، والصواب أن اسمه سلم بن سليمان ، وكنته أبو هاشم أو أبو هشام على اختلاف فيها قال العقيلي « لا يقيم الحديث » وحديث سلم هذا ذكره في لسان الميزان أنه رواه سلم عن أبي حرة عن الحسن عن سمرة . ولم يذكر عبد الرحمن بن سمرة قاله أعلم بالصواب .

(٥) في اليمنية بجذف « جدا »

فسقطت هذه (١) الآثار كلها ثم لو صحت لم يكن فيها نص ولا دليل على أن غسل الجمعة ليس بواجب ، وإنما فيها أن الوضوء نعم العمل (٢) . وأن الغسل أفضل وهذا لا شك فيه ، وقد قال الله تعالى : (ولو آمن أهل الكتاب لكان خيراً لهم) فهل دل هذا اللفظ على أن الإيمان والتقوى ليس فرضاً ؟ ! حاشا لله من هذا ، ثم لو كان في جميع هذه الأحاديث نص على أن غسل الجمعة ليس (٣) فرضاً لما كان في ذلك حجة ، لأن ذلك كان يكون موافقاً لما كان الأمر عليه قبل قوله عليه السلام « غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وعلى كل مسلم » وهذا القول منه عليه السلام شريـعـيـنـا وحكم زائد ناسخ للحالة الأولى بيقين لا شك فيه ، ولا يحل ترك النسخ بيقين .
والأخذ بالنسخ *

وأما حديث عائشة رضي الله عنها : « كانوا يعمل انفسهم ويأتون في الميعاد والقباب من العوالي فتشور لهم روايح فقال رسول الله ﷺ : لو تطهروا ليومكم هذا » أو « أو لا تغتسلون » فهو خبر صحيح . إلا أنه لا حجة لهم فيه أصلاً ، لأنه لا يخلو هذا من أن يكون قبل أن يخطب عليه السلام على المنبر فأمر الناس بالغسل يوم الجمعة . وقيل أن يخبر عليه السلام بأن غسل يوم الجمعة واجب على كل مسلم وكل محتلم والطيب والسواك وقبل أن يخبر عليه السلام أنه حق لله تعالى على كل مسلم ، أو يكون بعد كل ما ذكرنا ولا سبيل الى قسم ثالث ، فإن كان خبر عائشة قبل ما رواه عمر بن الخطاب وابنه وأبو هريرة وابن عباس ، وأبو سعيد الخدري وجابر ، فلا يشك ذو حس سليم في أن الحكم للمتأخر ، وإن كان خبر عائشة بعد كل ما ذكرنا من إيجاب الغسل يوم الجمعة والسواك والطيب وأنه حق لله تعالى على كل مسلم . فليس فيه نص ولا دليل على نسخ الإيجاب المتقدم . ولا على إسقاط حق الله تعالى المنصوص على اثباته ، وإنما هو تبكيـت لمن ترك الغسل المأمور به الموجب فقط . وهذا تأكيد للأمر المتيقن لا إسقاط له فقد نهى

(١) في النية بحذف لفظ « هذه » (٢) في النية « يعم العمل » وهو خطأ

(٣) في النية بحذف « ليس » وهو خطأ

رسول الله ﷺ عن الوصال فلم يفتوها فواصل بهم تنكيلا لهم ، أفيسوغ في عقل أحد أن ذلك نسخ للنهي عن الوصال ؟ !

وكل ما اخبر عليه السلام أنه واجب على كل مسلم ، وحق الله تعالى على كل محتلم ، فلا يحل تركه ولا القول بأنه منسوخ أو أنه نذب ، الا بنص جلي بذلك ، مقطوع على أنه وارد بعده ، مبين انه نذب أو أنه قد نسخ ، لا بالظنون الكاذبة المتروك لها اليقين *

هذا لو صح أن خبر عائشة كان بعد الايجاب للغسل (١) وهذا لا يصح أبدا بل في خبر عائشة دليل بين على أنه كان قبل الايجاب ، لانها ذكرت أن ذلك كان والناس عمال انفسهم « وفي ضيق من الحال وقلة من المال » وهذه صفة أول الهجرة بلا شك والراوى لايجاب الغسل أبو هريرة « وابن عباس » وكلاهما متأخر الاسلام والصحبة أما أبو هريرة فاسلامه اتر فتح خيبر ، حين اتسعت أحوال المسلمين « وارتفع الجهد والضيق عنهم ، وأما ابن عباس فبعد فتح مكة قبل موت رسول الله صلعم بعامين ونصف فقط « فارتفع الاشكال جملة والحمد لله رب العالمين

واما حديث عمر فانهم قالوا : لو كان غسل الجمعة واجبا عند عمر وعثمان ومن حضر من الصحابة رضي الله عنهم لما تركه عثمان ولا أقر عمر وسائر الصحابة عثمان على تركه وقالوا : فدل هذا على انه عندهم غير فرض

قال أبو محمد : هذا قول لا ندرى كيف استطلقت (٢) به ألسنتهم ! لانه كله قول بما ليس في الخبر منه شيء لا نص ولا دليل ، بل نصه ودليله بخلاف ما قالوه أول ذلك أن يقال لهم : من لكم بأن عثمان لم يكن اغتسل في صدر يومه ذلك ؟ ومن لكم بأن عمر لم يأمره بالرجوع للغسل ؟

فان قالوا : ومن لكم بأن عثمان كان اغتسل في صدر يومه ؟ ومن لكم بأن عمر أمره بالرجوع الى الغسل قلنا : هبكم أنه لا دليل عندنا بهذا « ولا دليل عندكم بخلافه

(١) في التمنية « هذا لو صح خبر عائشة كان هذا الايجاب للغسل » وهو خطأ وتحريف

(٢) في التمنية « انطلقت »

فن جعل دعواكم في الخبر ، وتكهنكم ما ليس فيه ، وقفوكم ما لا علم لكم به : أولى من مثل ذلك من غيركم؟ وإنما الحق في هذا - اذ دعواكم ودعوانا ممكنة - أن يبقى الخبر لاحتجة فيه لكم ولا عليكم ، ولأننا ولا علينا ، وهذا ما لا مخلص منه ، فكيف ومعنا الدليل على كل ما قلناه؟ ■

وأما عثمان رضى الله عنه فان عبد الله بن يوسف حدثنا قال ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب محمد بن العلاء واسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - كلاهما عن وكيع عن مسعر بن كدام عن جامع بن شداد قال سمعت حمران بن أبان قال : كنت أضع لعثمان طهوره فما أتى عليه يوم الا وهو يفيض عليه نطفة (١) . فقد ثبت بأصح إسناد أن عثمان كان يغتسل كل يوم . فيوم الجمعة يوم من الايام بلا شك . ولو لم يكن هذا الخبر عندنا . لوجب أن لا يظن بمثله رضى الله عنه خلاف أمر رسول الله ﷺ بل لا يقطع عليه إلا بطاعته ، وان لم يمين ذلك في خبر ، كما يقطع بأنه صلى الصبح في ذلك اليوم وسائر الايام له بلا شك وان لم يرو لنا ذلك *

وأما عمر رضى الله عنه ومن معه من الصحابة رضى الله عنهم ، فهذا الخبر عنهم حجة لنا ظاهرة بلا شك ، لأن عمر قطع الخطبة منكرا على عثمان أن لم يصل الغسل بالرواح ، فلو لم يكن ذلك فرضا عنده وعندهم لما قطع له الخطبة ، وعمر قد حاف : ■ والله ما هو بالوضوء ■ فلو لم يكن الغسل عنده فرضا لما كانت يمينه صادقة ■ والذي حصل من عمر بن الخطاب ومن الصحابة بلا شك فهو إنكار ترك الغسل ، والاعلان بأن رسول الله ﷺ كان يأمر بالغسل يوم الجمعة ، ولا يجوز أن نظن بأحد من الصحابة رضى الله عنهم أن يستجيز خلاف أمره عليه السلام ■ مع قول الله تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) فصح ذلك الخبر

(١) في الاصل « لعيط عليه لطفه » بدون اعجام وهو خطأ . والصواب ما هنا وصححناه من صحيح مسلم . قال النووي : « النطفة بضم النون وهي الماء القليل ومراده لم يكن يمر عليه يوم الاغتسل » انظر هامش القسطلاني (ج ٢ ص ٢٢٤)

حجة لنا وإجماعاً من الصحابة رضى الله عنهم ، إذ لم يكن فيهم آخر يقول لعمر : ليس ذلك عليه واجباً ■

قال أبو محمد : وبيقين ندرى أن عثمان قد أجاب عمر في انكاره عليه وتعظيمه أمر الغسل بأحد أجوبة لا بد من أحدها : إما أن يقول له : قد كنت اغتسلت قبل خروجى الى السوق ، وإما أن يقول له : بى عذر مانع من الغسل ، أو يقول له : أنسيت وهأنذا راجع (١) فاغتسل ، فداره كانت على باب المسجد مشهورة الى الآن أو يقول له : سأغتسل ، فإن الغسل لليوم لا للصلاة . فهذه أربعة أجوبة كلها موافقة لقولنا . أو يقول له : هذا أمر ندب وليس فرضاً ، وهذا الجواب موافق لقول خصوصتنا ■

فليت شعري ! من الذي جعل لهم التعلق بجواب واحد من جملة خمسة أجوبة كلها ممكن ، وكلها ليس في الخبر شيء منها أصلاً ؟ دون أن يحاسبوا أنفسهم بالأجوبة الأخر ، التي هي أدخل في الامكان من الذي تعلقوا به ، لأنهم كلها موافقة لأمر رسول الله ﷺ ، ولما خاطبه به عمر رضى الله عنه بحضرة الصحابة رضى الله عنهم . والذي تعلقوا هم به تكهننا مخالف لأمر رسول الله ﷺ ولما أجمع عليه الصحابة ■

ثم لو صح لهم ما يدعونه من الباطل من أن عمر ومن بحضرته رأوا الأمر بالغسل ندباً وهذا لا يصح بل الصحيح خلافه بنص الخبر ، فقد أوردنا عن أبي هريرة وسعد وأبي سعيد وابن عباس القطع بإيجاب الغسل يوم الجمعة بعد موت عمر بدهر — فصح وجود خلاف ما يدعونه بالدعوى الكاذبة إجماعاً ، وإذا وجد التنازع فليس قول بعضهم أولى من قول بعض ، بل الواجب حينئذ الرد الى سنة رسول الله ﷺ ■ وسنته عليه السلام قد جاءت بإيجاب الغسل والسواك والطيب ■ إلا أن يدعوا أن أبا هريرة وسعداً وأبا سعيد وابن مسعود وابن عباس خالفوا الاجماع فحسبهم بهذا ضلالاً ■

(١) في الجنة « وهأنذا أرجع »

ثم لو صح لهم أن عمر وعثمان قالا بأن الغسل يوم الجمعة ندب — ومعاذ الله من أن يصح هذا عنهما — فمن أين لهم تعظيم خلاف عمر وعثمان في هذا الباطل المتكهن؟ ولم يعظموا على أنفسهم خلاف عمر وعثمان بحضرة الصحابة رضي الله عنهم في هذا الخبر نفسه ، في ترك عمر الخطبة ، وأخذه في الكلام مع عثمان ، ومجاوبة (١) عثمان له بعد شروع عمر في الخطبة ، وهم لا يجيزون هذا *

وكذلك الخبر الثابت من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه : أن عمر قرأ السجدة على المنبر يوم الجمعة فترل وسجد وسجدوا معه ، ثم قرأها في الجمعة الأخرى قهينوا للسجود فقال لهم عمر : على رسلكم . إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء . فقال المالكيون : ليس العمل على هذا ، وقال الحنفيون : السجود واجب *

قال أبو محمد : أف يكون أعجب من هذا أو أدخل في الباطل منه أن يكون كلام عمر مع عثمان في الخطبة بما لا يجدونه فيه من إسقاط فرض غسل الجمعة — حجة عندهم ، ثم لا يبالون مخالفة عمر في عمله وقوله بحضرة الصحابة رضي الله عنهم — إن السجود ليس مكتوبا علينا عند قراءة السجدة وفي نزوله عن المنبر للسجود إذا قرأ السجدة ؟ أف يكون في العجب أكثر من هذا ؟ ! وأن هذا إلى التلاعب أقرب منه إلى الجد ■

وكم قصة خالفوا فيها عمر وعثمان تقليداً لآراء من لا يضمن له الصواب في كل أقواله ■ كقول عثمان وعلى وطلحة والزبير وغيرهم : أن لا غسل من الإيلاج إذا لم يكن هنالك إماء (٢) وكقول عمر وابن مسعود : من أجنب ولم يجد الماء فلا يجوز له التيمم ولا الصلاة ولو بقي كذلك شهراً وكما روى عن عمر وعثمان بالقضاء بأولاد الغارة (٣) رقيقاً لسيدها ، ومثل هذا كثير جداً ■

وقال بعضهم : هذا مما تعظم به البلوى ، فلو كان فرضاً لما خفي على العلماء ■ قلنا :

(١) في المصرية «ولجأوبة» وهو خطأ (٢) في المصرية ■ منيا وهو خطأ ولحن . (٣) بالعين المعجمة وهو التي خدع فيها زوجها ففهم أنها حرة ثم ظهر له أنها أمة. ونقله هذا يخالف ما نقله ابن الأثير في النهاية أن عمر قضى فيه بغرة أي يغرم الزوج لمولاه عبداً أو أمة ويرجع بها على من غره ويكون ولده حراً *

نعم ما خفى ، قد عرفه جميع الصحابة رضى الله عنهم وقالوا به *
وهؤلاء الخنفيون قد أوجبوا الوضوء من كل دم خارج من اللثات أو الجسد أو
من القلس ، وهو أمر تعظم به البلوى ، ولا يعرفه غيرهم ، فلم يروا ذلك حجة على
أنفسهم *

والمالكيون يوجبون التدليك في الغسل فرضاً ، والفور في الوضوء فرضاً ، تبطل
الطهارة والصلاة بتركه وهذا أمر تعظم به البلوى ، ولا يعرف ذلك غيرهم ، فلم يروا
ذلك حجة على أنفسهم *

والشافعيون يرون الوضوء من مس الدبر ، ومن مس الرجل ابنته وأمه ، وهو
أمر تعظم به البلوى ، ولا يعرف ذلك غيرهم ، فلم يروا ذلك حجة على أنفسهم ، ثم
يروونه حجة إذا خالف (١) أهواءهم وتقليدهم: ونعوذ بالله من مثل هذا العمل في الدين
ومن ان يقول رسول الله ﷺ في شيء : إنه واجب على كل مسلم وعلى كل محتلم ، وأنه
حق الله تعالى على كل مسلم محتلم . ثم نقول نحن : ليس هو واجباً ولا هو حق الله
تعالى . هذا أمر تقشع منه الجلود والمحمد لله رب العالمين على عظيم نعمته *

١٧٩ - مسألة - وغسل يوم الجمعة إنما هو لليوم لا للصلاة ، فإن صلى الجمعة والعصر
ولم يغتسل أجزأه (٢) ذلك وأول أوقات الغسل المذكور إثر طلوع الفجر من يوم الجمعة ،
الى (٣) أن يبقى من قرص الشمس مقدار ما يتم غسله قبل غروب آخره ، وأفضله أن
يكون متصلاً بالروح الى الجمعة ، وهو لازم للحائض والنفساء كلزومه لغيرهما *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا
الفربرى ثنا البخارى ثنا أبو اليمان الحسك بن نافع ثنا شعيب — هو ابن أبى حمزة

(١) في التيمية «إذا خالفوا» وهو خطأ (٢) هكذا في الاصلين « ولم يغتسل »
ويظهر لي أنه خطأ . وان الصواب « فإن صلى الجمعة والعصر ثم اغتسل أجزأه ذلك »
كما يدل عليه بساط القول ، لان المؤلف يذهب الى أن الغسل لليوم فقط وأن وقت
الغسل من بعد الفجر الى قبيل الغروب ، وأن هذا الغسل واجب ، فلامعنى اذن لان يقول
ان ترك الغسل مجزئ ، وهذا ظاهر .

(٣) في المصرية « الا أن يبقى » وهو خطأ .

— عن الزهري قال طاوس : قلت لابن عباس : ذكروا أن النبي ﷺ قال : اغتسلوا يوم الجمعة وإن لم تكونوا جنباً وأصيديوا ^(١) من الطيب « قال : أما الغسل فنعم ، وأما الطيب فلا أدري *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني محمد بن حاتم ثنا بهز ثنا وهيب — هو بن خالد ثنا عبد الله بن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « حق الله على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يغسل رأسه وجسده » * حدثنا أحمد بن محمد الطائفي ثنا محمد بن أحمد ^(٢) بن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا يحيى بن حبيب بن عربي ثنا روح بن عبادة ثنا شعبة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن أبي هريرة رفعه قال : « على كل مسلم في كل سبعة أيام غسل وهو يوم الجمعة » *

وهكذا روينا من طريق جابر والبراء مسنداً ، فصح بهذا أنه لليوم لا للصلاة وروينا عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يغتسل بعد طلوع الفجر يوم الجمعة فيجتريء به من غسل الجمعة * وعن شعبة — عن منصور بن المعتمر عن مجاهد قال : إذا اغتسل الرجل بعد طلوع الفجر أجزأه ، وعن الحسن : إذا اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر أجزأه للجمعة فاذن هو لليوم ففي أي وقت من اليوم اغتسل أجزأه ، وعن إبراهيم النخعي كذلك *

فإن قال قائل : فإنكم قد رويت من طريق شعبة عن الحكم عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ : « إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليغتسل » . ورويت من طريق الليث عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ « إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل » وعن الليث عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال وهو قائم على المنبر : « من جاء منكم الجمعة فليغتسل » *

(٤) في المصرية (واطيوا) وهو خطأ وتصحيف . (٥) في اليمنية « أحمد بن محمد بن مفرج » وهو خطأ . انظر هامش المسألتين ١١٦ و ١١٨ بالجزء الاول

قلنا : نعم ■ وهذه آثار صحاح ، وكما لا خلاف فيها لما قلنا ■
 أما قوله عليه السلام : ■ من جاء منكم الجمعة فليغتسل ■ فهو نص قولنا ، وإنما فيه
 أمر لمن جاء الجمعة بالغسل ■ وليس فيه أي وقت يغتسل ■ لا بنص ولا بدليل ، وإنما
 فيه بعض ما في الأحاديث الآخر ، لأن في هذا إيجاب الغسل على كل من جاء إلى الجمعة
 فليس فيه إسقاط الغسل عن لا يأتي الجمعة (١) وفي الأحاديث الآخر التي من
 طريق ابن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد وابن عباس وغيرهم إيجاب الغسل على كل
 مسلم وعلى كل محتمل ، فهي زائدة حكما على ما في حديث ابن عمر ، فلاخذها واجب ■
 وأما قوله عليه السلام : « إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل » فكذلك
 أيضا سواء سواء وقد يريد الرجل أن يأتي الجمعة من أول النهار ، وليس في هذا الخبر
 ولا في غيره إلزامه أن يكون أتياه الجمعة لا من أول النهار وليس في هذا الخبر ولا في
 غيره إلزامه أن يكون أتى متصلا بآرائه لا تيانها ، بل جائز أن يكون بينهما ساعات ،
 فليس في هذا اللفظ أيضا دليل ولا نص يوجب أن يكون الغسل متصلا بالرواح ■
 وأما قوله عليه السلام : ■ إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليغتسل ■ فظاهر هذا اللفظ
 أن الغسل بعد الرواح ، كما قال تعالى : (فإذا أطمأننتم فاقیموا الصلاة) ومع الرواح
 كما قال تعالى (إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) أو قبل الرواح كما قال تعالى :
 (إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة) فلما كان كل ذلك ممكنا ،
 ولم يكن في هذا اللفظ نص ولا دليل على وجوب اتصال الغسل بالرواح أصلا صح
 قولنا ، والحمد لله ■

وأيضا فإننا إذا حققنا مقتضى ألفاظ حديث ابن عمر كان ذلك دالا على قولنا
 لأنه إنما فيها : « إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليغتسل ■ » أو أراد أحدكم أن يأتي إلى
 الجمعة (٢) فليغتسل ■ . « من جاء منكم الجمعة فليغتسل ■ وهذه ألفاظ ليس يفهم
 منها إلا أن من كان من أهل الرواح إلى الجمعة ومن يجيء إلى الجمعة ومن أهل

(١) في المصرية « على كل من لم يأت إلى الجمعة »

(٢) في اليمنية « أن يأتي الجمعة »

الارادة للاتيان الى الجمعة فعليه الغسل ، ولا مزيد ، وليس في شيء منها وقت الغسل ، فصارت ألفاظ خبر ابن عمر موافقة لقولنا *

وعهدنا بخصوصنا يقولون : ان من روى حديثنا فهو أعرف بتأويله . وهذا ابن عمر راوي هذا الخبر قد رويناه عنه انه كان يغتسل يوم الجمعة إثر طلوع الفجر من يومها *

وقال مالك والاوزاعي : لا يجزئ غسل يوم الجمعة الا متصلا بالارواح . إلا أن الاوزاعي قال : ان اغتسل قبل الفجر ونهض الى الجمعة أجره . وقال مالك : ان بال أو أحدث بعد الغسل لم يفتقض غسله ويتوضأ فقط ، فان أكل أو نام انتقض غسله قال أبو محمد : وهذا عجب جدا

وقال أبو حنيفة والليث وسفيان وعبد العزيز بن أبي سلمة والشافعي وأحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وداود كقولنا . وقال طاوس والزهري وقتادة ويحيى بن أبي كثير : من اغتسل للجمعة ثم أحدث فيستحب (١) أن يعيد غسله *

قال علي : ما نعلم مثل قول مالك عن أحد من الصحابة والتابعين ، ولا له حجة من قرآن ولا سنة ولا قياس ولا قول صاحب ، وكثيرا ما يقولون في مثل هذا بتشنيع خلاف قول صاحب الذي لا يعرف له من الصحابة مخالف ، وهذا مكان خلفوا فيه ابن عمر ، وما يعلم له من الصحابة في ذلك مخالف *

فان قالوا : من قال قبلكم إن الغسل لليوم ؟ قلنا : كل من ذكرنا عنه في ذلك قولاً من الصحابة رضي الله عنهم ، فهو ظاهر قولهم ، وهو قول أبي يوسف نصاً وغيره . وأعجب شيء أن يكونوا مبينين للغسل يوم الجمعة في كل وقت ، ومبينين تركه في اليوم كله . ثم ينكرون على من قال بالغسل في وقت هم يبيحونه فيه . وبالله تعالى التوفيق *

١٨٠ - مسألة - وغسل كل ميت من المسلمين فرض ولا بد ، فان دفن بغير غسل أخرج ولا بد . ما دام يمكن أن يوجد منه شيء ويغسل (٢) الا الشهيد الذي

(١) في الغنية « فليستحب » وهو تحريف (٢) في الاصلين « ويغتسل » وهو خطأ .

قتله المشركون في المعركة فمات فيها ، فانه لا يلزم غسله *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري (١) ثنا اسماعيل بن عبد الله - هو ابن أبي أويس - حدثني مالك عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن أم عطية الانصارية : أن رسول الله ﷺ دخل عليهن حين توفيت ابنته فقال : ■ اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر (٢) من ذلك ان رأيتهن ذلك ■ . فأمر عليه السلام بالغسل ثلاثاً ، وأمره فرض ■ وخير في أكثر على الوتر ، وأما الشهيد فذكر في الجنائز إن شاء الله عز وجل ١٨١ - مسألة ومن غسل ميتاً متولياً ذلك بنفسه - بصب أو عرك - فعليه أن يغتسل فرضاً *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا احمد بن صالح ثنا ابن أبي فديك حدثني ابن أبي ذئب عن القاسم بن عباس عن عمرو بن عمير عن أبي هريرة ان رسول الله ﷺ قال : « من غسل الميت فليغتسل ، ومن حمه فليتموضاً » . قال أبو داود : وحدثنا حامد ابن يحيى عن سفيان بن عيينة عن سهيل بن ابي صالح عن أبيه عن اسحق مولى زائدة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بمعناه *

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان الأسدي ثنا احمد ابن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن محمد ابن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : ■ من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمها فليتموضاً » ، قال أبو محمد : يعنى من حمل الجنازة * وعن قال بهذا على بن أبي طالب وغيره ، روينا ذلك من طريق عبد الرحمن ابن مهدي عن هشام الدستوائي عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي عن علي قال : من غسل ميتاً فليغتسل ، ومن طريق وكيع عن سعيد بن عبد العزيز التنوخي

(١) في المصرية بتكرار لفظ « أو أكثر » مرتين وهو خطأ

(٢) سقط من المصرية لفظ « ثنا البخاري » وهو خطأ

عن مكحول أن حذيفة سأله رجل مات أبوه ، فقال حذيفة : اغسله فإذا فرغت فاغتسل . وعن أبي هريرة — من غسل ميتا فليغتسل ، ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال كان أصحاب علي يغتسلون منه .
يعنى من غسل الميت *

قال علي : وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي وداود : لا يجب الغسل من غسل الميت ، واحتج أصحابنا في ذلك بالآثر الذي فيه : « إنما الماء من الماء » *
قال علي : وهذا لا حجة فيه . لأن الأمر بالغسل من غسل الميت ومن الأيلاج وان لم يكن إنزال — هما شرعان زائدان على خبر « الماء من الماء » والزيادة واردة من عند الله تعالى على لسان رسوله ﷺ . فرض الأخذ بها ، *

واحتج غيرهم في ذلك بآثر رويناه من طريق ابن وهب قال : أخبرني من ائق به يرفع (١) الحديث الى رسول الله ﷺ قال : « لا تتنجسوا من موتاكم » وكره ذلك لهم ، (٢) وعن رجال من أهل العلم عن سعيد وجابر وابن مسعود وابن عباس وابن عمر انه لا غسل من غسل الميت . وبحديث رويناه من طريق مالك عن عبد الله ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن أسماء بنت عميس غسلت أبا بكر الصديق فلما فرغت قالت لمن حضرها من المهاجرين اني صائمة وان هذا يوم شديد البرد فهل علي من غسل ؟ قالوا : لا ، وعن إبراهيم النخعي : كان ابن مسعود وأصحابه لا يغتسلون من غسل الميت وبحديث رويناه من طريق شعبة عن يزيد الرشك عن معاذة العدوية سئلت (٣) عائشة رضي الله عنها : أيغتسل من غسل المتوفيين ؟ قالت لا : قال أبو محمد وكل هذا لا حجة لهم فيه أما الخبر عن رسول الله ﷺ ففي غاية السقوط ، لأن ابن وهب لم يسم من أخبره ، والمسافة بين ابن وهب وبين رسول الله ﷺ بعيدة جدا . ثم لو صح بنقل الكافة ما كان لهم فيه متعلق ، لأنه ليس فيه إلا أن لا تتنجس (٤) من موتانا فقط ، وهذا نص قولنا ، ومعاذ الله أن نكون

(١) في النسخة « ويرفع » (٢) في النسخة « وكره لهم ذلك »

(٣) في النسخة « سألت عائشة » (٤) في النسخة « أن لا تنجس »

نتمجس من ميت مسلم ، أو أن يكون المسلم نجساً ، بل هو طاهر حياً وميتاً وليس الغسل الواجب من غسل الميت لتنجاسته أصلاً ، لكن كغسل الميت الواجب عندنا وعندهم ، كما غسل رسول الله ﷺ وهو أطهر ولد آدم حياً وميتاً ، وغسل أصحابه رضي الله عنهم اذ ماتوا وهم الطاهرون الطيبون أحياء وأمواتاً ، وكغسل الجمعة ولا نجاسة هنالك . فبطل توهمهم بهذا الخبر *

وأما حديث أسماء فإن عبد الله بن أبي بكر لم يكن ولد يوم مات أبو بكر الصديق . نعم ولا أبوه أيضاً . ثم لو صح كل ما ذكروا (٣) عن الصحابة لكان قد عارضه ما روينه من خلاف ذلك عن علي وحذيفة وأبي هريرة ، وإذا وقع التنازع وجب الرد الى ما افترض الله تعالى الرد اليه . من كلامه وكلام رسول الله ﷺ والسنة قد ذكرناها بالاسناد الثابت بإيجاب الغسل من غسل الميت ، وكم قصة خالفوا فيها الجمهور من الصحابة لا يعرف منهم مخالف ، وقد أوردنا لذلك كتاباً ضخماً ، والعجب من احتجاجهم بقول عائشة وهم قد (٤) خالفوها في إيجاب الوضوء مما مست النار ! وخالفوا على بن أبي طالب وابن عباس وابن الزبير في إيجاب الغسل على المستحاضة لكل صلاة أو للجمع (٥) بين صلاتين ، وعائشة في قولها : تغتسل كل يوم عند صلاة الظهر ، ولا يخالف يعرف لهؤلاء من الصحابة رضي الله عنهم : ومثل هذا كثير جداً *

١٨٢ - مسألة - ومن صب على مقتسل ونوى ذلك المقتسل الغسل أجزاءه *
برهان ذلك أن الغسل هو إمساس الماء البشرة بالقصد الى تأدية ما افترض الله تعالى من ذلك ، فإذا نوى ذلك المرء فقد فعل الغسل الذي أمر به ، ولم يأت نص ولا إجماع بأن يتولى هو ذلك بيده . والله تعالى التوفيق *

١٨٣ - مسألة - وانقطاع دم الحيض في مدة الحيض - ومن جملة دم النفاس - يوجب الغسل لجميع الجسد والرأس *

وهذا إجماع متيقن ، من خالفه كفر عن نصوص ثابتة . والله تعالى تأييد .

(١) في المصرية « ثم لو صح ما ذكرنا » وهو خطأ (٢) في اليمنية « وقد »

(٣) في اليمنية « والجمع »

(م ٤ ج ٢ - الحلى)

وقد ذكرنا أن الحامل لا تحيض ۝ ودم النفاس هو الخارج إثر وضع المرأة آخر ولد في بطنها لأنه المتفق عليه ۝ وأما الخارج قبل ذلك فليست نفساء ، وليس دم نفاس ۝ ولا نص فيه ولا إجماع ، وسند كره في الكلام في الحيض مدة الحيض ومدة النفاس ان شاء الله تعالى *

١٨٤ - مسألة - والنفساء والحائض شي ۝ واحد ، فأيتهما أرادت الحج أو العمرة ففرض عليها أن تغتسل ثم تهمل *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني هناد بن السري وزهير ابن حرب وعثمان بن أبي شيبة كلهم عن عبيدة بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت (١) : « نفست أسماء بنت عميس بمحمد بن بكر الصديق بالشجرة فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر أن تغتسل وتهمل » وجاء في الخبر الصحيح : نفست أسماء بنت عميس بالشجرة بمحمد بن أبي بكر فذكر ذلك لرسول الله ﷺ ، وحاضت عائشة وأم سلمة أما المؤمنین رضي الله عنهما فقال رسول الله ﷺ لكل واحدة منهما « أنفست ؟ » قالت : نعم ، فصح أن الحيض يسمى نفاسا ، فصح انهما شي ۝ واحد وحكم واحد ولا فرق ، وأمر عليه السلام التي ترى الدم الاسود بترك الصلاة ، وحكم بأنه حيض وأنها حائض ، وأن الدم الآخر ليس حيضا ولا هي به حائض ، (٢) وأخبر أن الحيض شيء كتبه الله تعالى على بنات آدم ، فكل دم أسود ظاهر (٣) من فرج المرأة من (٤) مكان خروج الولد فهو حيض ، إلا ما ورد النص باخراجه من هذه الجملة وهي الحامل (٥) والتي لا يتميز دمها ولا ينقطع . وبالله تعالى التوفيق *

١٨٥ - مسألة - والمرأة تهمل بعمرة ثم تحيض ففرض عليها أن تغتسل ثم تعمل

(١) في المصرية « قال » وهو خطأ *

(٢) كلمة « ولا هي به حائض » محذوفة في النسخة (٣) « ظهر » (٤) لفظ « من »

زدناه من النسخة (٥) في النسخة « وهي الحامل » وهو خطأ

في حجها ما سند كره في الحج ان شاء الله تعالى *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث - هو ابن سعد - عن أبي الزبير عن جابر قال : « أقبلنا مع رسول الله ﷺ مهلين بحج مفرداً وأقبلت عائشة بعمرة حتى اذا كنا بسرف عركت » ثم ذكر الحديث وفيه : « أن رسول الله ﷺ دخل عليها فقالت : قد حضت وحل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت ، والناس يذهبون الى الحج » فقال لها رسول الله ﷺ : ان هذا كتبته الله على بنات آدم فاغتسلي ثم أهلى بالحج ففعلت » *

١٨٦ - مسألة - والمتصلة الدم الاسود الذي لا يتميز ولا تعرف أيامها فان الغسل فرض عليها ان شاءت لكل صلاة فرض أو تطوع » وان شاءت اذا كان (١) قرب آخر وقت الظهر اغتسلت وتوضأت وصلت الظهر بقدر ما تسلم منها بعد دخول وقت العصر ، ثم تتوضأ وتصلى العصر ، ثم اذا كان قبل غروب الشفق (٢) اغتسلت وتوضأت وصلت المغرب بقدر ما تفرغ منها بعد غروب الشفق ، ثم تتوضأ وتصلى العتمة ، ثم تعتسل وتتوضأ لصلاة الفجر ، وان شاءت حينئذ أن تتنفل عند كل صلاة فرض وتتوضأ بعد الفريضة أو قبلها فلها ذلك ، وسند كره البرهان على ذلك في كلامنا في الحيض ان شاء الله تعالى *

١٨٧ - مسألة - ولا يوجب الغسل شيء غير ما ذكرنا أصلاً لأنه لم يأت في غير ذلك أثر يصح (٣) البتة ، وقد جاء أثر في الغسل من موارة الكافر فيه ناجية (٤) ابن كعب وهو مجهول » والشرائع لا تؤخذ الا من كلام الله أو من كلام رسوله ﷺ * وعن لا يرى (٥) الغسل من الايلاج في حياء البهيمة (٦) ان لم يكن انزال

(١) في المصرية وان شاءت لكل صلاة اذا كان « الخ (٢) في المصرية » ثم اذا كانت قبل غروب الشمس » وهو خطأ (٣) في اليمنية « أثر صحيح » (٤) في المصرية « بأخته » وهو خطأ (٥) في اليمنية « لم ير » (٦) حياء البهيمة وحيائها رحماً أو فرجها يمد ويقصر كما حكاه الليث والصحيح الذي اختاره صاحب اللسان انه لا يجوز قصره الا في ضرورة الشعر لان أصله الحياء من الاستحياء *

أبوحنيفة والشافعي. وقال مالك في الوطء في الدبر: لا غسل فيه ان لم يكن انزال، فمن قاس ذلك على الوطء في الفرج قيل له: بل هو معصية، فقياسها على سائر المعاصي من القتل وترك الصلاة أولى، ولا غسل في شيء من ذلك باجماع، فكيف والقياس كله باطل. *

﴿ صفة الغسل الواجب في كل ما ذكرنا ^(١) ﴾

١٨٨ - مسألة - أما غسل الجنابة فيختار - دون أن يجب ذلك فرضاً - أن يبدأ بغسل فرجه ان كان من جماع، وأن يمسح بيده الجدار أو الأرض بعد غسله ثم يغمض ويستنشق ويستنثر ثلاثاً ثلاثاً ثم يغمس يديه في الاناء ^(٢) بعد أن يغسلها ثلاثاً فرضاً ولا بد، ان قام من نوم والا فلا، فيخلل أصول شعره حتى يوقن أنه قد بل الجلد ثم يفيض الماء على رأسه ثلاثاً بيده، وأن ^(٣) يبدأ بميامنه وأما الفرض الذي لا بد منه فإن يغسل يديه ثلاثاً قبل أن يدخلها في الماء ان كان قام من نوم والا فلا، ويغسل فرجه ان كان من جماع ثم يفيض الماء على رأسه ثم جسده بعد رأسه ولا بد افاضة يوقن أنه قد وصل الماء الى بشرة رأسه وجميع شعره وجميع جسده *

برهان ذلك قوله عز وجل: (وان كنتم جنباً فاطهروا) فكيفما أتى بالظهور فقد أدى ما أقرض الله تعالى عاياه *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد، ثنا يحيى بن سعيد - هو القطان - ثنا عوف - ^(٤) هو ابن أبي جميلة - ثنا أبو رجاء عن عمر ان - هو ابن حصين قال: « كنا مع رسول الله ﷺ في سفر - فذكر الحديث وفيه - : أن رسول الله ﷺ أعطى الذي أصابته الجنابة اناء من ماء وقال: اذهب فأفرغه عليك » *

(١) هذا العنوان لم يجعل في اليمينية عنواناً بل جعل صدر المسئلة ١٨٨ وما هنا

أحسن كثيراً (٢) في اليمينية « ثم يغمس يده في الماء » (٣) في المصرية « فان » وهو خطأ (٤) في المصرية « عون » بالتون وهو خطأ صوابه بالفاء

وانما استجبنا ما ذكرنا قبل لما روينا بالسند المذكور الى البخارى ثنا الحميد بن
 ثنا سفيان ثنا الاعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة
 « ان النبي ﷺ اغتسل من الجنابة فغسل فرجه بيده ثم ذلك بها الحائط ثم غسلها ثم
 توضأ وضوءه للصلاة، فلما فرغ من غسله غسل رجله » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
 أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا علي بن حجر السدي ثنا عيسى بن
 يونس ثنا الاعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس حدثني خاتي ميمونة
 قالت أدنيت لرسول الله ﷺ غسله من الجنابة فغسل كفيه مرتين أو ثلاثاً ثم أدخل
 يده في الاناء ثم أفرغ على فرجه وغسله بشماله ثم ضرب بشماله الأرض فدل كما دل كما
 شديداً ثم توضأ وضوءه للصلاة، ثم أفرغ على رأسه ثلاث حفنات ملء كفه، ثم غسل
 سائر جسده ثم تمنى عن مقامه فغسل رجله، ثم أتته بالمنديل فردته « وقد ذكرنا قوله
 عليه السلام لام سلمة : انما يكفيك أن تحن على رأسك ثم تفيض الماء عليك فاذا
 بك قد طهرت » *

« فله أن يقدم غسل فرجه وأعضاء وضوئه قبل رأسه فقط ان شاء فان انغمس في
 ماء جار فمليه ان ينوي تقديم رأسه على جسده » *

ولا يلزمه ذلك في سائر الاغسال الواجبة (١) اذا لم يأت بذلك نص « الا أن
 يصح أن هكذا (٢) علمه رسول الله ﷺ في الحيض فتقف عنده والا فلا، ولم
 يأت ذلك في الحيض الا من طريق ابراهيم بن المهاجر، وهو ضعيف وروينا (٣)
 من طريق عبد بن حميد عن عبد الرزاق، وليس ذكر الحيض محفوظاً عن عبد
 الرزاق أصلاً، فان صح ذلك في الحيض قلنا به، ولم نستجز مخالفته » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخارى
 ثنا حفص بن عمر ثنا شعبة أخبرني أشعث بن سليم قل : سمعت أبي عن مسروق

(١) في المصرية « في سائر الاغسال » وبخذف « الواجبة » وهو خطأ

(٢) في المصرية « الا أن يصح هكذا » بخذف « أن » الثانية وهو خطأ

(٣) في المصرية « وروينا » بخذف الضير وهو خطأ

عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره في شأنه كله » (١) *

١٨٩ - مسألة - وليس عليه أن يتدلك : وهو قول سفيان الثوري والاوزاعي وأحمد بن حنبل وداود وأبي حنيفة والشافعي وقال مالك بوجوب التدلك *
قال أبو محمد : برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم وعمرو الناقد وابن أبي عمر كلهم عن سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة قالت « قلت لرسول الله : إنى امرأة أشد ضفر رأسى ؟ أفأقتضه لغسل الجنابة ؟ فقال : لا إنما يكفيك أن تحني على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيض عليك فتطهرين » *

وبهذا جاءت الآثار كلها في صفة غسله عليه السلام ، لا ذكر للتدلك (٢) في شيء من ذلك . وروينا عن عمر بن الخطاب أنه قال في الغسل من الجنابة : فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اغسل رأسك ثلاثاً ثم أفض الماء على جلدك . وعن الشعبي والنخعي والحسن في الجنب ينغمس في الماء أنه يجزيه من الغسل *

واحتج من رأى التدلك فرضاً بأن قال : قد صح الإجماع على أن الغسل إذا تدلك فيه فإنه (٣) قد تم واختلف فيه إذا لم يتدلك * فالواجب أن لا يجزيه زوال الجنابة إلا بالاجماع . وذكروا حديثاً فيه أن رسول الله ﷺ علم عائشة الغسل من الجنابة فقال لها عليه السلام : « يا عائشة اغسلي يديك » ثم قال لها : « تمضمضي ثم استنثقي واستنثري (٤) ثم اغسلي وجهك » ثم قال : « اغسلي يديك إلى المرفقين » ثم قال : « أفرغي على رأسك » ثم قال « أفرغي على جلدك » ثم أمرها بتدلك وتبعم بيدها كل شيء لم يمسه الماء من جسدها * ثم قال : « يا عائشة أفرغي على رأسك الذي بقي

(١) هكذا هو في البخاري في كتاب الوضوء في باب « التيمن في الوضوء والغسل » بلفظ « في شأنه كله » بدون واو العطف

(٢) في اليمنية « لتدلك » (٣) في المصرية « بأنه » (٤) في اليمنية « واستنثري »

ثم أدلكى جلدك وتبعي » وبحديث آخر فيه أنه عليه السلام قال : « ان تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر وانقوا البشر وبحديث آخر فيه * « خلل أصول الشعر وانق البشر » وبحديث آخر فيه : أن امرأة سألته عليه السلام عن غسل الجنابة . فقال عليه السلام « تأخذ احدا كن ماءها فتطهر فتحسن الطهور أو تبلغ في الطهور ثم تصب الماء على رأسها فتدلك حتى يبلغ شئون رأسها ثم تفيض الماء على رأسها » وقال بعضهم : قسنا ذلك على غسل النجاسة لا يجزى إلا بعرك . وقال بعضهم : قوله تعالى : (فاطهروا) دليل على المبالغة *

قال أبو محمد : هذا كل ما شغبوا به ، وكله ايهام وباطل أما قولهم : ان الغسل اذا كان بتدلك فقد أجمع على تمامه ولم يجمع على تمامه دون تدلك — : فقول فاسد * أول ذلك أنه ليس ذلك مما يجب أن يراعى في الدين لأن الله تعالى إنما أمرنا باتباع الاجماع فيما صح وجوبه من طريق الاجماع أو صح تحريمه من طريق الاجماع أو صح تحليله من طريق الاجماع * فهذا هو الحق : وأما العمل الذي ذكرناه قائما هو ايجاب اتباع الاختلاف لا وجوب اتباع الاجماع ، وهذا باطل ، لأن التدلك لم يفتق على وجوبه ولا جاء به نص ، وفي العمل الذي ذكرناه ايجاب القول بما لانص فيه ولا اجماع ، وهذا باطل نعم أول من نقض هذا الاصل ، وان اتبعوه بطل عليهم أكثر من تسعة أعشار مذاهبهم ، أول ذلك أنه يقال لهم ان اغتسل ولم يضمض ولا استنشق فأبو حنيفة يقول لا غسل له ولا تحل له الصلاة بهذا الاغتسال (١) فيقال لهم : فيلزمكم ايجاب المضمضة - والاستنشاق في الغسل فرضا لانهما ان أتى بهما المغتسل فقد صح الاجماع على أنه قد اغتسل * وان لم يأت بهما فلم يصح الاجماع على أنه قد اغتسل فالواجب ان لا يزول حكم الجنابة الا بالاجماع ، وهكذا فيمن اغتسل بماء من بئر قد بالت فيه شاة فلم يظهر فيها للبول أثر وهكذا فيمن نكس وضوءه وهذا أكثر من أن يحصر (٢) ، بل هو

(١) في الغنية « ولا تحل الصلاة بهذا الغسل » (٢) في الغنية « يحصى »

داخل في أكثر مسائلهم ، وما يكاد يخلص لهم ولاغيرهم مسألة من هذا الالتزام (١) . ويكنى من هذا أنه حكم فاسد لم يوجبه قرآن ولا سنة لأن الله تعالى لم يأمرنا بالرد عند التنازع الا الى القرآن والسنة فقط ، وحكم التدلك مكان تنازع (٢) فلا يراعى فيه الاجماع أصلاً *

وأما خبر عائشة رضي الله عنها فساقط لانه من طريق عكرمة بن عمار عن عبد الله بن عبيد بن عمير أن عائشة وعكرمة ساقط (٣) . وقد وجدنا عنه حديثاً موضوعاً في نكاح رسول الله ﷺ أم حبيبة بعد فتح مكة ، ثم هو مرسل . لأن عبد الله بن عبيد بن عمير لم يدرك عائشة . وأبعد ذكره رواية ابن عمر أيام ابن الزبير . فسقط هذا الخبر ، ثم لو صح اكان حجة عليهم لانه جاء فيه الامر بالتدلك كما جاء فيه بالمضمضة والاستنشاق والاستنشاق (٤) ولا فرق وهم لا يرون شيئاً من ذلك فرضاً ، وأبو حنيفة يرى كل ذلك فرضاً ولا يرى التدلك فرضاً ، فكأنهم ان احتج بهذا الخبر فقد خالفوا حجبتهم وأسقطوها . وعصوا ما أقرؤا انه لا يحل عصيانه . وليس لاحدى الطائفتين من أن تحمل ما وافقها على الفرض وما خالفها على الندب إلا مثل ما للأخرى من ذلك . وأما نحن فانه لو صح لقلنا بكل ما فيه فاذ لم يصح (٥) فشكله متروك *

وأما الخبر « ان تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر وانقوا البشر » فانه من رواية الحارس بن وجيه ، وهو ضعيف . ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة ، لأنه ليس فيه الا غسل الشعر وانقاء البشر ، وهذا صحيح ولا دليل على أن ذلك لا يكون الا بالتدلك . بل هو تام دون تدلك *

وأما الخبر الذي فيه « خلل أصول الشعر وأنق البشر » فهو من رواية يحيى بن عنبسة عن حميد عن أنس ، ويحيى بن عنبسة مشهور برواية الكذب . فسقط ، ثم لو صح لما كان فيه الا إيجاب التخليل فقط . لا التدلك . وهذا خلاف قولهم . لانهم

(١) في المصرية « من هذه الالتزام » وهو تحريف (٢) في المصرية « مكان التنازع » (٣) أما عكرمة فليس ساقطاً ولا روي حديثاً موضوعاً
(٤) في المصرية « والاستنشاق والاستنشاق » (٥) في المصرية فاذ لم يصح

لا يخلطون فيمن صب الماء على رأسه وَمَعَكَ (١) بيديه دون أن يخلله أن يجزیه ، فسقط تعلقهم بهذا الخبر والله الحمد . *

وأما حديث « تأخذ إحدا كن ماءها » فإنه (٢) من طريق إبراهيم بن مهاجر عن صفية عن عائشة ، وإبراهيم هذا ضعيف ، ثم لو صح لما كان إلا عليهم لاهم ، لانه ليس فيه الادلك شؤون رأسها فقط . وهذا خلاف قولهم . فسقط كل ماتعلقوا به من الاخبار * (٣)

وأما قولهم قسنا ذلك على غسل النجاسة ، فالقياس كله باطل . ثم لو صح لكان هذا منه عين الباطل ، لان حكم النجاسة يختلف . فمنها ما يزال بثلاثة أحجار دون ماء ، ومنها ما يزال بصب الماء فقط دون عرك ، ومنها ما لا بد من غسله وازالة عينه (٤) فما الذى جعل غسل الجنابة أن يقاس على بعض ذلك دون بعض ؟ فكيف وهو فاسد على أصول أصحاب القياس ، لان النجاسة عين يجب ازالتها . وليس فى جلد الجنب عين يجب ازالتها ، فظهر فساد قولهم جملة . والله تعالى التوفيق . *

وأیضا فان عين النجاسة اذا زال بصب الماء فانه لا يحتاج فيها الى عرك ولا ذلك . بل يجزىء الصب ، فهلا قاسوا غسل الجنابة على هذا النوع من ازالة النجاسة فهو أشبه به . اذ كلاهما لا عين هناك تزال والله تعالى التوفيق . *

وأما قولهم : ان قوله تعالى : (فاطهروا) دليل على المبالغة . فتخليط لا يعقل . ولا ندري فى أى شريعة وجدوا هذا أو فى أى لغة ؟ وقد قال تعالى فى التيمم : (ولكن يريد ليظهركم) وهو مسح خفيف بأجماع منا ومنهم . فسقط كل ماوهوا به ، ووضح ان التدلك لا معنى له فى الغسل . والله تعالى التوفيق . وما نعلم لهم سلفا من الصحابة رضی الله عنهم فى القول بذلك . *

١٩٠ — مسألة ولا معنى لتخليل اللحية فى الغسل ولا فى الوضوء . وهو قول

مالك وأبى حنيفة والشافعى وداود . *

(١) الملعك الدلك (٢) فى المصرية « قانها » وهو خطأ (٣) فى اليمنية « كل

ما تعلقوا به من ذلك » (٤) فى المصرية « وازالة عينها »

(م ٥ — ج ٢ الحلى)

والحجة في ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع (١) ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا محمد بن المثنى ثنا يحيى — هو ابن سعيد القطان — عن سفيان الثوري ثنا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال : « ألا أخبركم بوضوء رسول الله ﷺ ؟ فنوضأ مرة مرة * »

قال علي : وغسل الوجه مرة لا يمكن معه بلوغ الماء الى أصول الشعر ، ولا يتم ذلك الا بترداد الغسل والعرك . وقال عز وجل : (فاعسوا ووجوهكم) والوجه هو ما واجهه ماقابله (٢) بظاهره . وليس الباطن وجها ، ■

وذهب الى ايجاب التخليل قوم ، كما روينا عن مصعب بن سعد (٣) أن عمر ابن الخطاب رأى قوما يتوضؤون . فقال خلوا ، وعن ابنه عبد الله (٤) أيضا مثل ذلك ، وعن ابن جريج عن عطاء أنه قال . اغسل أصول شعر اللحية . قال ابن جريج : قلت لعطاء : أيمحق على أن ابل أصل (٥) كل شعرة في الوجه . قال نعم ، قال ابن جريج : وأن أزيد (٦) مع اللحية الشاربين والحاجبين ؟ قال : نعم . وعن ابن سابط وعبد الرحمن ابن أبي ليلى وسعيد بن جبهر أيجاب تخليل اللحية في الوضوء والغسل . وروينا عن غير هؤلاء فعل التخليل دون أن يأمرؤا بذلك فروينا عن عثمان بن عفان انه توضأ فخلل لحيته ، وعن عمار بن ياسر مثل ذلك ، وعن عبد الله بن أبي أوفى وعن أبي الدرداء وعلي بن أبي طالب مثل ذلك . والى هذا كان يذهب أحمد بن حنبل ، وهو قول أبي البختري وأبي ميسرة وابن سيرين والحسن وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود وعبد الرزاق وغيره ■

قال أبو محمد : واحتج من رأى ايجاب ذلك بحديث روينا عن أنس : « ان

(١) في المصرية « عبد الله بن وكيع » وهو خطأ (٢) في النونية « من قابله »

(٣) في النونية « مصعب بن سعيد » وهو خطأ . وهذا الأثر مرسل لان مصعب

لم يدرك عمر بل اختلف في ادراكه عثمان (٤) في النونية « وعن أبيه عبد الله »

وهو تصحيف (٥) في النونية « أيمحق أن ابل » بحذف « على »

(٦) في النونية « وأنا أزيد » وهو خطأ ظاهر

رسول الله ﷺ كان اذا توضأ أخذ كفا من ماء فادخله تحت حنكه فخل به لحيمته . وقال بهذا أمرني ربي . . . وبحديث آخر عن أنس عن رسول الله ﷺ قال « اتاني جبريل فقال : ان ربك يأمر بك بغسل الفينك (والفينك الذقن) خلل لحيتك عند الطهور » — وعن ابن عباس . كان رسول الله ﷺ ينظف ويخلل لحيمته ، ويقول : هكذا أمرني ربي . ومن طريق وهب : « هكذا أمرني ربي » * .

قال أبو محمد : : وكل هذا لا يصح ، ولو صح لقلنا به : أما حديث أنس فانه من طريق الوليد بن زوران وهو مجهول (١) والطريق الآخر فيها عمر بن ذؤيب (٢) وهو مجهول ، والطريق الثالثة من طريق مقاتل بن سليمان وهو مغموز بالكذب ، والطريق الرابعة فيها الهيثم بن جمار (٣) وهو ضعيف ، عن يزيد الرقاشي وهو لاشيء ، فسقطت كلها . ثم نظرنا في حديث ابن عباس فوجدناه من طريق نافع مولى يوسف وهو ضعيف منكر الحديث ، والأخرى فيها مجهولون لا يعرفون ، والذي من طريق ابن وهب لم يسم فيه ممن بين ابن وهب ورسول الله ﷺ أحد (٤) . فسقط كل ذلك * .

وأما من استحب التخليل فاحتجوا بحديث من طريق عثمان بن عفان : « أن رسول الله ﷺ كان يخلل لحيمته » وعن عمار بن ياسر مثل ذلك . وعن عائشة مثل ذلك . وعن عبد الله بن (٥) أوفى مثل ذلك ، وعن الحسن مثل ذلك ، وعن أبي أيوب مثل ذلك . وعن أنس مثل ذلك ، وعن أم سلمة مثل ذلك . وعن جابر مثل ذلك .

(١) « زوران » بتقديم الزاي على الراء . والوليد ليس مجهولا ذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو داود : لا ندرى سمع من أنس أولا .

(٢) في المصرية « عمرو بن ذئب » وفي اليمنية « عمرو بن ذؤيب » وكلاهما خطأ والتصحيح من لسان الميزان . قال العقيلي « عمرو بن ذؤيب » عن ثابت مجهول وحديثه غير محفوظ ثم ساقه عن ثابت عن أنس في تخليل اللحية وقال بهذا أمرني ربي .

(٣) في المصرية « حمان » وفي اليمنية « حمان » وكلاهما خطأ ، وصوابه « حجاز » بالحيم والزاي (٤) هو نائب فاعل لم يسم (٥) في اليمنية « عبيد الله بن أبي أوفى » وهو خطأ

ذلك وعن عمرو بن الحارث (١) مثل ذلك ■

قال أبو محمد : وهذا كله لا يصح منه شيء : أما حديث عثمان فمن طريق إسرائيل وليس بالقوى ، عن عامر بن شقيق وليس مشهوراً بقوة النقل (٢) وأما حديث عمار فمن طريق حسان بن بلال المزني وهو مجهول ، وأيضاً (٣) فلا يعرف له لقاء لعمار وأما حديث عائشة فانه من طريق رجل مجهول لا يعرف من هو ■ شعبة يسميه عمرو بن أبي وهب . وأمية بن خالد يسميه عمران بن أبي وهب (٤) . وأما حديث ابن أبي أوفى فهو من طريق أبي الورقاء فائد بن عبد الرحمن (٥) العطار وهو ضعيف أسقطه أحمد ويحيى والبخاري وغيرهم . وأما حديث أبي أيوب فمن طريق واصل بن السائب وهو ضعيف ■ وأبو أيوب المذكور فيه ليس هو أباً أيوب الانصاري صاحب النبي ﷺ قاله ابن معين وأما حديث أنس فهو من طريق أيوب بن عبد الله وهو مجهول (٦) وأما حديث أم سلمة فهو من طريق خالد بن الياس المديني (٧) من ولد أبي الجهم بن حذيفة العدوي وهو ساقط منكر الحديث ، وليس هو خالد بن الياس الذي يروى

(١) في المصرية « وعن عائشة » وفي اليمنية « وعن عمرو بن الحارث » وكلاهما خطأ ■ لان حديث عائشة سبق ذكره ، والحديث حديث عمرو بن الحارث كما سيحيى في كلام المؤلف على كل هذه الاحاديث

(٢) قال ابن حجر في التهذيب : « صحح الترمذي حديثه في التباين وقال في العلل الكبير : قال محمد أصح شيء في التباين عندي حديث عثمان ، قلت انهم يتكلمون في هذا فقال هو حسن ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم (٣) في الاصلين « وهو مجهول أيضاً » بحذف الواو ، وزيادتها لازمة ، لانه يعلله بمجهول حال الراوى ■ وارسال الحديث لعدم لقائه من حدث عنه ، فهما علتان لا علة واحدة . وقال ابن حجر بعد حكاية كلام ابن حزم : « قوله مجهول مردود فقد روي عنه جماعة ووثقه ابن المديني وكفى به » (٤) لم أجد له ترجمة

(٥) فائد بالقاء وفي اليمنية بالقاف وهو خطأ (٦) هو الملاح . له ترجمة في لسان الميزان (٧) في الاصل « خالد بن الناس » بالنون وهو خطأ . لخالد ترجمة في التهذيب

عنه شعبة ، ذا بصري ثقة . وأما حديث جابر فهو من طريق أصرم بن غياث وهو ساقط
البته **■** لا يحتاج به ^(١) وأما حديث الحسن وعمر بن الحارث فمرسلان فسقط كل ما في هذا
الباب **■**

ولقد كان يلزم من يحتاج بحديث معاذ : « اجتهد رأيي **■** ويجعله أصلاً في الدين
وباحديث الوضوء بالنبيذ وبالوضوء من القهقهة في الصلاة **■** وبحديث بيع اللحم
بالحيوان ، ويدعى فيها الظهور والتواتر — أن يحتاج بهذه الاخبار ^(٢) فهي أشد ظهوراً
وأكثر تواتراً — من تلك **■** ولكن القوم انما همهم نصر ما هم فيه في الوقت فقط **■**

واحتج أيضاً من رأى التخليل بأن قالوا : وجدنا الوجه يلزم غسله بلا خلاف
قبل نبات اللحية ، فلما ثبتت ادعى قوم سقوط ذلك ^(٣) وثبت عليه آخرون ، فواجب
أن لا يسقط ما اتفقنا عليه الا بنص آخر أو إجماع **■**

قال أبو محمد : وهذا حق **■** وقد سقط ذلك بالنص ، لانه انما يلزم ^(٤) غسله مادام
يسمى وجهاً ، فلما خفي بنبات الشعر سقط عنه اسم الوجه وانتقل هذا الاسم الى ما ظهر
على الوجه من الشعر **■** واذ سقط اسمه سقط حكمه و بالله تعالى التوفيق *

١٩١ — مسألة — وليس على المرأة أن تخلل ^(٥) شعر ناصيتها أو ضفائرها في
غسل الجنابة فقط ، لما ذكرناه قبل هذا يباين في باب التدلك ^(٦) وهو قول الحاضرين
من المخالفين لنا **■**

١٩٢ — مسألة — ويلزم المرأة حل ضفائرها وناصيتها في غسل الحيض
وغسل الجمعة والغسل من غسل الميت ومن النفاس **■**

لما حدثناه يونس ^(٧) بن عبد الله بن مغيث ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا
أحمد بن خالد ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن هشام بن

(١) له ترجمة في لسان الميزان . (٢) في المصرية « فهو » وهذا خطأ

(٣) في اليمنية « سقوطها » وما هنا أحسن (٤) في المصرية « انما الزم **■**

(٥) في المصرية « تخلل » (٦) في المسألة ١٨٩

(٧) في المصرية **■** يوسف « وهو خطأ . انظر المسألة ١٢٦ وغيرها من الكتاب

عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها في الحيض : « انقضي رأسك واغتسلي » *

قال علي : والاصل في الغسل الاستيعاب لجميع الشعر ، وايصال الماء الى البشرة بيقين ، بخلاف المسح ، فلا يسقط ذلك إلا حيث أسقطه النص ، وليس ذلك إلا في الجنابة فقط ، وقد صح الاجماع بان غسل النفس كغسل الحيض *

فان قيل : فان عبد الله بن يوسف حدثكم قال ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد بن حميد عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة أم المؤمنين قالت : « يارسول الله اني امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقضه للحيضة والجنابة ؟ قال : لا ■ ■ ■

قال علي : قوله هننا راجع الى الجنابة لا غير ، وأما النقض في الحيض فالنص قد ورد به ، ولو كان كذلك لكان الاخذ به واجب إلا أن حديث عائشة رضي الله عنها نسخ ذلك بقول النبي ﷺ لها في غسل الحيض : « انقضي رأسك واغتسلي » فوجب الاخذ بهذا الحديث (١) *

قال علي : قلنا : نعم ، إلا أن حديث هشام بن عروة عن عائشة — الوارد بنقض ضفرها في غسل الحيضة — هو زائد حكاه ومثبت شرعاً على حديث أم سلمة والزيادة لا يجوز تركها ■ ■ ■

قال أبو محمد : وقد روينا حديثاً ساقطاً عن عبد الملك بن حبيب عن عبد الله ابن عبد الحكم عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ : في المرأة تغتسل من حيضة أو جنابة ، « لا تنقض شعرها » وهذا حديث

(١) هذه القطعة من أول قوله قال علي : « قوله هننا راجع الى الجنابة ■ الخ الى قوله ■ فوجب الاخذ بهذا الحديث » غير موجودة في النسخة . وحذفها في رأينا أولى من اثباتها ، وما نرى لها موقفاً مع ما سيحيى عقبتها في الاجابة عن حديث عائشة وان كان اجابة مكلفة

لو لم يكن فيه إلا ابن لهيعة لكفى سقوطاً ، فكيف وفيه عبد الملك بن حبيب وحسبك (١) به ، ثم لم يقل فيه أبو الزبير « حدثنا » وهو مدلس في جابر ما لم يقله ■
فان قيل : قسنا غسل الحيض على غسل الجنابة ■ قلنا القياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لان الأصل يقين ايصال الماء الى جميع الشعر ، وهم يقولون : ان ماخرج عن أصله لم يقس عليه ، وأكثروا يقول : لا يؤخذ به كما فعلوا في حديث المصراة ■ وخبر جعل الآبق ■ وغير ذلك *

فان قيل : فان عائشة قد أنكرت تقض الضفائر ، كما حدثكم عبدالله بن يوسف قال ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى (٢) ثنا اسماعيل بن علية عن أيوب السخيتاني عن أبي الزبير عن عبيد بن عمير قال : « بلغ عائشة أن عبدالله بن عمرو ابن العاصى يأمر النساء اذا اغتسلن أن ينقضن رؤسهن فقالت : يا عجباً لابن عمرو هذا ! يأمر النساء اذا اغتسلن أن ينقضن رؤسهن . أو لا يأمرهن أن يحلقن رؤسهن ؟ لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد ■ وما أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات *

قال أبو محمد : هذا لا حجة علينا فيه لوجوه : أحدها أن عائشة رضى الله عنها لم تكن بهذا إلا غسل الجنابة فقط (٣) وهكذا نقول (٤) ، ويبان ذلك إحالتها (٥)
في آخر الحديث على غسلها مع رسول الله ﷺ من إناء واحد ، وهذا إنما هو بلا شك للجنابة لا للحيض ■ والثاني أنه لو صح فيه أنها أرادت الحيض لما كان علينا فيه حجة لأننا لم نؤمر بقبول رأيها ، إنما أمرنا بقبول روايتها ، فهذا هو الفرض اللازم ، والثالث أنه قد خالفها عبد الله بن عمرو ■ وهو صاحب ، واذا وقع التنازع ، وجب الرد الى

(١) هو الاندلسى أبو مروان السلمي . له ترجمة في التهذيب وقد تحامل

عليه ابن احزم (٢) في المنيية : « يحيى بن أبي يحيى » وهو خطأ

(٣) في المنيية « لم تكن بهذا الغسل الا الجنابة فقط » وما هنا أحسن :

(٤) في المصرية « وهكذا القول » (٥) في المنيية « ويبان ذلك ان إحالتها ■

القرآن والسنة لا إلى قول أحد المتنازعين دون الآخر ، وفي السنة ما ذكرنا . والحمد لله رب العالمين * (١)

١٩٣ — مسألة — فلو انغمس من عليه غسل واجب — أى غسل كان — في ماء جار أجزأه اذا نوى به ذلك الغسل . وكذلك لو وقف تحت ميزاب ونوى به ذلك الغسل أجزأه ، اذا عم جميع جسده . لما قد ذكرنا من أن التدلك لا معنى له ، وهو قد تطهر واغتسل كما أمر ، وهو قول أبي حنيفة وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد ودارد وغيرهم *

١٩٤ — مسألة — فلو انغمس من عليه غسل واجب في ماء راكد ونوى الغسل أجزأه من الحيض ومن النفاس ومن غسل الجمعة ومن الغسل من غسل الميت ولم يجزه للجنابة . فان كان جنباً ونوى بانغاسه في الماء الراكد غسلًا من هذه الاغسال ولم ينو غسل الجنابة ، أو نواه . لم يجزه أصلاً ، لا للجنابة ولا لسائر الاغسال ، والماء في كل ذلك طاهر بحسبه . قل أو كثر ، مطهر له إذا تناوله ، ولغيره على كل حال ، وسواء في كل ما ذكرنا كان ماء قليلاً في مطهرة أوجب أو بئر ، أو كان غديراً راكداً فراسخ في فراسخ ، كل ذلك سواء *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو الطاهر

(١) تكلف ابن حزم تكلفاً شديداً في التفصي من الحجة التي لزمته بحديث عائشة ، وحاول محاولة غير مقبولة . فتأوله بما لا يرضاه منصف لنفسه . فان دعواه ان حديث عائشة في غسل الجنابة فقط دعوى لا دليل عليها . ثم قاصمة الظهر دعواه ان هذا رأي لعائشة فلا حجة فيه — اذا صح أنه في غسل الحيض — وقد عارضها ابن عمرو . هذا مع انه يسلم أن اقرار الرسول صلى الله عليه وسلم عمل الصحابة حجة . ولن يكون اقرار أكثر من اقراره عمل زوجته وهي تمتثل معه من اناء واحد . فوقع فيها أكثر الطعن به على مخالفته من نصرهم المسألة الحاضرة فقط . والله الهادي الى سواء السبيل

وهارون بن سعيد الأيلي عن ابن وهب ثنا عمرو بن الحارث (١) عن بكير بن الأشج أن أبا السائب مولى هشام بن زهرة - حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم (٢) وهو جنب ■ فقيل : كيف يفعل يا أبا هريرة ؟ قال : يتناوله تناولا ■ * »

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن محمد بن عجلان قال سمعت أبي يحدث عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : ■ لا يبول أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة ■ * »

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا علي بن هاشم (٣) عن ابن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر قال : « كنا نستحب أن نأخذ من ماء الغدير ونغتسل به في ناحية ■ * »

قال أبو محمد : فسمى رسول الله ﷺ الجنب عن أن يغتسل في الماء الدائم - في رواية أبي السائب عن أبي هريرة - جملة ، فوجب منه أن كل من اغتسل وهو جنب في ماء دائم ، فقد عصى الله تعالى أن كان عالماً بالهوى ، ولا يجزيه لا يغسل (٤) نواه ، لأنه خالف ما أمره به رسول الله ﷺ جملة * »

وهذا الحديث أعم من حديث ابن عجلان عن أبيه ، لأنه لو لم يكن لإحدى ابن عجلان لأجزاء الجنب أن يغتسل في الماء الدائم لغير الجنابة ■ لكن العموم وزيادة العدل لا يحمل خلافها * »

ومن رأى أن اغتسال الجنب في الماء الدائم لا يجزيه أبو حنيفة ، إلا أنه عم

(١) في المصرية « عمر بن الحارث » وهو خطأ (٢) في المصرية « الراكد »

(٣) في اليمنية « علي بن هشام » وهو خطأ ، بل هو علي بن هاشم بن البريد ،

وابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى

(٤) في اليمنية « لا في غسل » واستظهر كاتها بجاشيتها أن يكون « لاجل غسل »

والصواب ما هنا

بذلك كل غسل وكل وضوء، وخص بذلك ما كان دون الغدير الذي إذا حرك طرفه لم يتحرك الآخر، ورأى الماء يفسد بذلك، فكان مازاد بذلك على أمر رسول الله ﷺ - من عموم كل غسل - خطأ، ومن تنجيس الماء، وكان مانقص بذلك من أمره عليه السلام - من تخصيصه بعض المياه الرواكد دون بعض - : خطأ، وكان موافق فيه أمره عليه السلام صواباً، وقوله أيضاً الحسن بن حي : إلا أنه خص به مادون السكر^(١) من الماء، فكان هذا التخصيص خطأ^(٢) وقال به أيضاً الشافعي : إلا أنه خص به مادون خمسمية رطل، فكان هذا التخصيص خطأ. وعم به كل غسل، فكان هذا الذي زاده خطأ، ورأى الماء لا يفسد، فأصاب، وكره مالك ذلك : وأجازه إذا وقع، فكان هذا منه خطأ : لأن رسول الله ﷺ قال : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » ومن الحال أن يجزىء غسل نهى عنه رسول الله ﷺ عن غسل أمر به، أبي الله أن تنوب المعصية عن الطاعة : وإن يجزىء الحرام مكان الفرض *

وقولنا هو قول أبي هريرة وجابر من الصحابة رضي الله عنهم، وما نعلم لها^(٣) في ذلك مخالفاً من الصحابة رضي الله عنهم *

قال علي : فلو غسل الجنب شيئاً من جسده في الماء الدائم لم يجزه، ولو أنه شعرة واحدة : لأن بعض الغسل غسل : ولم ينه عليه السلام عن أن يفتسل غير الجنب في الماء الدائم، (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) (وما كان ربك نسيا) فصيح أن غير الجنب يجزىء أن يفتسل في الماء الدائم لكل غسل واجب أو غير واجب والله تعالى التوفيق ■

١٩٥ - مسألة - ومن أجنب يوم الجمعة من رجل أو امرأة - فلا يجزىء الاغسلان غسل ينوى به الجنابة ولا بد، وغسل آخر ينوى به الجمعة ولا بد : فلو غسل ميتاً

(١) الكر بفتح الكاف وتشديد الراء مكيال لأهل العراق مختلف في مقداره

(٢) في التيمية « فكان هذا تخصيص خطأ » وهو لحن

(٣) في الاصلين : لهم « وفي التيمية بحذف : في ذلك »

أيضا لم يجزها إلا غسل ثالث ينوى به ولا بد ■ فلو حاضت امرأة بعد أن وطئت فهي بالخيار أن شاءت عجلت الغسل للجنبابة وأن شاءت أخرته حتى تطهر ■ فإذا طهرت لم يجزها إلا غسلان ، غسل تنوى به الجنبابة وغسل آخر تنوى به الحيض ، فلو صادفت يوم الجمعة وغسلت ميتا لم يجزها أربعة أغسال كما ذكرنا (١) فلو نوى بغسل واحد غسليين مما ذكرنا فأكثر ، لم يجزها ولا لواحد منهما ■ وعليه أن يعيدها ، وكذلك أن نوى أكثر من غسليين ■ ولو أن كل من ذكرنا يغسل كل عضو من أعضائه مرتين - أن كان عليه غسلان - أو ثلاثا (٢) - أن كان عليه ثلاثة أغسال (٣) - أو أربعاً - أن كان عليه أربعة أغسال - ونوى في كل غسلة الوجه الذي غسله له (٤) أجزاء ذلك والأفلا ، فلو أراد من ذكرنا ، الوضوء ■ لم يجزها إلا الحجى بالوضوء بنية الوضوء مفرداً عن كل غسل ذكرنا ، حاشا غسل الجنبابة وحده فقط ، فانه إن نوى بغسل أعضاء الوضوء غسل الجنبابة والوضوء معا أجزاء ذلك ■ فإن لم ينو إلا الغسل فقط لم يجزها للوضوء ، ولو نواه للوضوء فقط لم يجزها للغسل ■ ولا يجزى للوضوء ما ذكرنا إلا مرتباً على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى ■

برهان ذلك قول الله تعالى : (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) وقول رسول الله ﷺ : « انما الاعمال بالنيات والكل امرىء ما نوى » فصح يقيناً أنه مأمور بكل غسل من هذه الأغسال ■ فاز قد صح ذلك فمن الباطل أن يجزى عمل واحد عن عملين أو عن أكثر ، وصح يقيناً أنه أن نوى أحد ■ ما عليه من ذلك فأنما له - بشهادة رسول الله ﷺ الصادقة - الذى نواه فقط وليس له ما لم ينوه ، (٥) فان نوى بعمله ذلك غسليين فصاعدا فقد خالف ما أمر به ، لأنه مأمور بغسل تام لكل وجه من الوجوه التى ذكرنا ، فلم يفعل ذلك ■ والغسل لا ينقسم ، فبطل عمله كله ، لقول رسول الله ﷺ « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » *
وأما غسل الجنبابة والوضوء فإنه أجزأ فيهما عمل واحد بنية واحدة لهما جميعاً للنص

(١) في المصرية « أربع اغتسالات » (٢) في المصرية ■ أو ثلاث ■ وهو لحن

(٣) في المصرية « ثلاث اغتسالات » (٤) في اليمنية « غسله به »

(٥) في اليمنية « الذى نوى فقط وليس له ما لم ينو »

الوارد في ذلك ■ كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا
الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف ثنا مالك عن هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة زوج النبي ﷺ : « كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ،
ثم توضأ (١) كما يتوضأ للصلاة ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره ■
ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات بيده ، ثم يفيض الماء على جلده كله ■ .
وهكذا رواه أبو معاوية وحماد بن زيد وسفيان بن عيينة وغيرهم عن هشام عن أبيه
عن عائشة *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا علي بن حجر السعدي ثنا
عيسى بن يونس ثنا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس
قال : حدثني خالتي ميمونة قالت . « أدنيت لرسول الله ﷺ غسله من الجنابة
فغسل كفيه مرتين أو ثلاثا ، ثم أدخل يده في الأثناء ■ ثم أفرغ على فرجه وغسله
بشماله ■ ثم ضرب بشماله الأرض فدلكها دلكا شديدا ، ثم توضأ وضوءه للصلاة ■ ثم
أفرغ على رأسه ثلاث حفنات ملء كفيه ، (٢) ثم غسل سائر جسده ، ثم تنحي عن
مقامه ذلك فغسل رجليه ، ثم أتيت به بالمنديل فردته ■ فهذا رسول الله ﷺ لم يعد غسل
أعضاء الوضوء في غسله للجنابة ■ ونحن نشهد الله أن رسول الله ﷺ ماضيع نية كل
عمل افترضه الله عليه ■ فوجب ذلك في غسل الجنابة خاصة وبقيت سائر الأغسال
على حكمها ■

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي يجزى غسل واحد للجنابة
والحيض ■ وقال بعض أصحاب مالك : يجزى غسل واحد للجمعة والجنابة ■ وقال
بعضهم : ان نوي الجنابة لم يجزه من الجمعة ، وان نوى الجمعة أجزأه ■ من الجنابة : ■
قال علي وهذا في غاية الفساد ، لأن غسل الجمعة عندهم تطوع ، فكيف يجزى
تطوع عن فرض ؟ أم كيف تجزى نية في فرض لم تخلص وأضيف إليها نية تطوع ■

(١) في النية « يتوضأ » (٢) في النية « كفه » بالافراد

ان هذا لعجب ! *

قال على : واحتجوا في ذلك بأن قالوا « وجدنا وضوءاً واحداً وتيمماً واحداً يجزىء عن جميع الأحداث الناقضة للوضوء ، وغسلاً واحداً يجزىء عن جنابات كثيرة » وغسلاً واحداً يجزىء عن حيض أيام ، (١) وطوافاً واحداً (٢) يجزىء عن عمرة وحج في القران ، فوجب أن يكون كذلك كل ما يوجب الغسل *

قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لأنه لو صح القياس لم يكن القياس لأن يجزىء غسل واحد (٣) عن غسلين مأمور بهما على ما ذكروا في الوضوء - : بأولى من أن يقاس حكم من عليه غسلان على من عليه يومان من شهر رمضان ، (٤) أو رقبتهان عن ظهاريين ، أو كفارتان (٥) عن يمينين ، أو هديان عن متعتين ، أو صلاتا ظهر من يومين ، أو درهمان من عشرة دراهم عن مالين مختلفين ، فيلزمهم أن يجزىء في كل ذلك صيام يوم واحد ، ورقبة واحدة ، وكفارة واحدة ، وهدي واحد ، وصلاة واحدة ودرهم واحد ، وهكذا في كل شيء من الشريعة (٦) وهذا ما لا يقوله أحد ، فبطل قياسهم الفاسد *

ثم نقول لهم وبالله تعالى التوفيق : أما الوضوء فان رسول الله ﷺ قال : « لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ » وسنذكره ان شاء الله تعالى باسناده في باب الحدث في الصلاة ، فصح بهذا الخبر أن الوضوء من الحدث جملة ، فدخل في ذلك كل حدث ، وقال تعالى : (وان كنتم جنبا فاطهروا) فدخل في ذلك كل جنابة ، وصح أيضا عن رسول الله ﷺ وضوء واحد للصلاة من كل حدث سلف ، من نوم وبول وحاجة المرء وملاسة ، وأنه عليه السلام كان يطوف على نسائه بغسل واحد ،

(١) في المصرية « يجزىء عن غسل حيض أيام » وهو خطأ

(٢) في الاصلين « وطواف واحد » بالرفع وهو لحن

(٣) في المصرية « لان يجزىء واحد » وما هنا أصح

(٤) في اليمنية « من أن شهر رمضان » وزيادة « أن » خطأ

(٥) في المصرية « أو كفارتان » وهو خطأ فاحش

(٦) في المصرية « من الشرعية »

كما حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا ابن أبي دايم ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا هشيم ثنا حميد الطويل عن أنس . أن رسول الله ﷺ كان يطوف على نسائه ، في ليلة بغسل واحد . * ■

وأما - طواف واحد وسعى واحد في القران عن الحج والعمرة ، فلقول رسول الله ﷺ : « طواف واحد يكفيك للحجك و عمرتك . » وقوله عليه السلام : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » ■

والعجب كله من أبي حنيفة إذ يجزئ (١) عنده غسل واحد عن الحيض والجنابة والتبرد ■ ولا يجزئ عنده للحج والعمرة في القران الا طوافان وسعيان ، وهذا عكس الحقائق وابطال السنن (٢) ■

قال أبو محمد : « ومن قال بقولنا جماعة من السلف كما روينا عن عبد الرحمن ابن مهدى ■ قال : ثنا حبيب وسفيان الثوري وعبد الله بن المبارك وعبد الاعلى وبشر بن منصور (٣) قال حبيب عن عمرو بن هرم (٤) قال : سئل جابر بن زيد - هو ابو الشعثاء - عن المرأة تجامع ثم تحيض ؟ قال : عليها أن تغتسل يعني للجنابة (٥) وقال سفيان عن ليث والمغيرة بن مقسم (٦) وهشام بن حسان ■ قال ليث : عن طاوس ، وقال المغيرة عن ابراهيم النخعي ، وقال هشام عن الحسن ■ قالوا كلهم في المرأة تجنب ثم تحيض : أنها تغتسل ■ يعنون للجنابة ■ وقال ابن المبارك عن الحجاج عن ميمون بن مهران وعمرو بن شعيب في المرأة تكون جنباً ثم تحيض قالوا جميعاً : تغتسل ■ يعنيان للجنابة ، قال : وسألت عنها الحكم بن عتيبة (٧) قال : تصب عليها الماء ■ غسلة دون غسلة ■ وقال عبد الاعلى ثنا معمر ويونس بن عبيد وسعيد ابن أبي عمرويه (٨) قال معمر عن الزهري ، وقال يونس عن الحسن وقال سعيد عن

(١) في النية « أن يجزئ » (٢) في المصرية « عكس للحقائق وابطال للسنن ■

(٣) في النية « بشر وهو خطأ (٤) في المصرية « عمر » وهو خطأ

(٥) في النية من الجنابة (٦) في النية والمغيرة بن مقسم وهو خطأ

(٧) في النية « عينة » وهو خطأ (٨) في النية « وعن سعيد بن أبي عروبة »

وهو خطأ

قنادة ، قالوا كلهم في المرأة تجامع ثم تحيض ، أنها تغتسل لجنابتها وقال بشر بن منصور عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح في المرأة تجامع ثم تحيض أنها تغتسل فإن أخرت ففسلان عند طهرها . فهولاء جابر بن زيد والحسن وقنادة وإبراهيم النخعي والحكم وطاوس وعطاء وعمرو بن شعيب والزهرى وميمون بن مهران ، وهو قول داود وأصحابنا *

١٩٦ - مسألة - ويكره للغتسل أن يتكشف في ثوب غير ثوبه الذي يلبس فان فعل فلا حرج . ولا يكره ذلك في الوضوء ■

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن مفرج ثنا ابن السكن ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا موسى ثنا أبو عوانة ثنا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس ■ ن ميمونة بنت الحارث قالت : « وضعت لرسول الله ﷺ غسلا وسترته - فذكرت صفة غسله عليه السلام قالت - وغسل رأسه ثم صب على جسده ، ثم تنحى فغسل قدميه ، فناولته خرقة ، فقال بيده هكذا ولم يردّها ■

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا هشام ثنا أبو مروان ومحمد بن المثني قالوا حدثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي سمعت يحيى بن أبي كثير (١) يقول حدثني محمد بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارمة عن قيس ابن سعد (٢) قال « زارنا رسول الله ﷺ في منزلنا - فذكر الحديث وفيه - ان رسول الله ﷺ أمر له سعد بغسل فاغتسل ، ثم ناوله ماحقة مصبوغة بزعفران أو ورس فاشتمل بها رسول الله ﷺ ■

قال أبو محمد هذا لا يضاد الاول ، لانه عليه السلام اشتمل فيها فصارت لباسه (٣) حينئذ وقال بهذا بعض السلف ، كما روينا عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء : أنه سئل عن المنديل المهنّب : أيمسح به الرجل الماء ؟ فأبى أن يرخص فيه ■

(١) في المصرية « يحيى بن كثير » وهو خطأ (٢) في التنية بجذف « عن قيس بن سعد » (٣) تصحفت الكلمة على ناسخ النسخة المصرية فكتبها « لنا سنة » وهو تصحيف طريف لكنه لا معنى له ■

وقال : هو شيء أحدث ، قلت : رأيت ان كنت أريد أن يذهب عني المتديل برد الماء قل : فلا بأس به إذن ، ولم ينف عليه السلام عن ذلك في الوضوء فهو مباح فيه * (١)

١٩٧ - مسألة - وكل غسل ذكرنا فله رء أن يبدأ به من رجله أو من أي أعضائه شاء ، حاشا غسل الجمعة والجنابة ، فلا يجزيه فيهما إلا البداءة بغسل الرأس أولاً ثم الجسد ، فإن انغمس في ماء فعليه ان ينوي البداءة برأسه ثم بجسده ولا بد * برهان ذلك قول رسول الله ﷺ - الذي قد ذكرناه بإسناده : « حق لله على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوماً ، يغسل رأسه وجسده » وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « ابدؤا بما بدأ الله به » وسند كره في ترتيب الوضوء بإسناده ان شاء الله تعالى ، وقد بدأ عليه السلام بالرأس قبل الجسد ، وقال تعالى : (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى) ، فصح أن ما ابتدأ به رسول الله ﷺ في نطقه فمن وحى اتاه من عند الله تعالى ، فالله تعالى هو الذي بدأ بالذي بدأ به رسول الله ﷺ *

١٩٨ - مسألة - وصفة الوضوء أنه ان كان انتبه من نوم فعليه أن يغسل يديه ثلاثاً كما قد ذكرنا قبل ، وأن يستنشق وأن يستنثر ثلاثاً ، ليطرد الشيطان عن خيشومه كما قد وصفنا ، وسواء تباعد ما بين نومه ووضوئه أو لم يتباعد فإن كان قد فعل كل ذلك فليس عليه أن يعيد ذلك الوضوء من حدث غير النوم ، فلو صب على يديه من اناء دون أن يدخل يده فيه لزمه غسل يده أيضاً ثلاثاً ان قام من نومه ، ثم تختار له ان يتمضمض ثلاثاً ، وليست المضمضة فرضاً ، وان تركها فوضوؤه تام وصلاته تامة ، عمداً تركها او نسياناً ، ثم ينوى وضوؤه للصلاة كما قدمنا ، ثم يضع الماء في انفه ويجبده (٢)

(١) لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم في خبر صحيح نهى عن المتديل بعد الغسل ولا بعد الوضوء ولا يفهم أحد من رده المتديل بعد الغسل أنه كره ذلك . ومن فهم هكذا فانما اشتبه عليه وجه الحق . وظاهر من مثل هذا أنه انما رده لعدم الحاجة اليه . لا أنه مكروه شرعاً « ٢ » في التمنية « ويحتديه » وهو خطأ

بنفسه ولا بد ، ثم ينثره بأصابعه ولا بد مرة ، فان فعل الثانية والثالثة فحسن ، وهما فرضان لا يجزىء الوضوء ولا الصلاة دونهما ، لاعدا ولا نسيانا ، ثم يغسل وجهه من حد منابت الشعر في أعلى الجبهة الى أصول الاذنين معا الى منقطع الذقن ، ويستحب أن يغسل ذلك ثلاثا أو اثنتين وتجزىء مرة ■ وليس عليه أن يمس الماء ما انحدر من لحيته تحت ذقنه ، ولا أن يخال لحيته ■ ثم يغسل ذراعيه من منقطع الاظفار الى أول المرافق مما يلي الذراعين ، فان غسل ذلك كله ثلاثا فحسن ، ومرتين حسن ، وتجزىء مرة ■ ولا بد ضرورة من إيصال الماء بيقين الى ما تحته الخاتم بتحريكه عن مكانه ، ثم يمسح رأسه كيفما مسحه أجزأه وأحب اليها ان يعم رأسه بالمسح ■ فكيفما مسحه بيديه (١) أو بيد واحدة أو باصبع واحدة أجزأه . فلو مسح بعض رأسه أجزأه وان قل ■ ونستحب أن يمسح رأسه ثلاثا أو مرتين وواحدة تجزىء ، وليس على المرأة والرجل مس ما انحدر (٢) من الشعر عن منابت الشعر على القفا والجبهة ■ ثم يستحب له مسح أذنيه ، ان شاء بما مسح به رأسه وان شاء بماء جديد ■ ويستحب تجديد الماء لكل عضو ، ثم يغسل رجليه من مبتدأ منقطع الاظفار الى آخر الكعبين مما يلي الساق ، فان غسل ذلك ثلاثا فحسن ، ومرتين حسن ومرة تجزىء ، وتستحب تسمية الله تعالى على الوضوء ، وان لم يفعل فوضوؤه تام *

أما قولنا في المضحضة فلم يصح بها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر ، وإنما هي (٣) فعل فعله عليه السلام ، وقد قدمنا أن أفعاله ﷺ ليست فرضا ، وإنما فيها الايتساء به عليه السلام ، لان الله تعالى إنما أمرنا بطاعة أمر نبيه عليه السلام ولم يأمرنا بأن نفعل أفعاله ، قال تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) وقال تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة)

(١) في المصرية « بيده » وهو خطأ (٢) في المصرية ■ ما ينحدر ■

(٣) في المصرية « هو »

وأما الاستنشاق والاستنثار فإن عبد الله بن ربيع حدثنا قال ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن منصور ثنا سفيان - هو ابن عيينة - عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم ليستنثر » ، ورويناه أيضاً من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة مسنداً ، ومن طريق سامة بن قيس عن رسول الله ﷺ *

قال علي : قال مالك والشافعي : ليس الاستنشاق والاستنثار فرضاً في الوضوء ولا في الغسل من الجنابة ، وقال أبو حنيفة . هما فرض في الغسل من الجنابة وليساً فرضاً في الوضوء . وقال أحمد بن حنبل وداود : الاستنشاق والاستنثار فرضان في الوضوء وليساً فرضين في الغسل من الجنابة (١) ، وليست المضمضة فرضاً لا في الوضوء ولا في غسل الجنابة وهذا هو الحق (٢) *

ومن صح عنهم الأمر بذلك جماعة من السلف . روينا عن علي بن أبي طالب إذا توضأت فأنثر فأذهب ما في المنخرين من الخبث ، وعن شعبة قال حماد بن أبي سليمان فيمن نسي أن يمضمض ويستنشق قال : يستقبل (٣) وعن شعبة عن الحكم ابن عتيبة فيمن صلى وقد نسي أن يمضمض ويستنشق قال : أحب إلى أن يعيد - يعني الصلاة - وعن وكيع عن سفيان الثوري عن مجاهد : الاستنشاق شرط الوضوء ، وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان وابن أبي ليلى قالاً جميعاً : إذا نسي المضمضة والاستنشاق في الوضوء أعاد يعنون (٤) الصلاة - وعن

(١) في النية « الاستنشاق والاستنثار فرضان وليس فرضين في غسل الجنابة » وهو سقط ظاهر

(٢) هنا بهامش النية ما نصه « وقال شيخنا الحافظ شمس الدين الذهبي رحمه الله تعالى : احتجاجه بـ (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) يدل على أن أفعاله تتأكد فينا ، وفي حديث رواه أبو داود في مسنده بإسناد حسن : إذا توضأت فتمضمض .

(٣) يعني يعيد الوضوء . ووقع في الاصلين « بعلى » بدون اعجام وهو خطأ

(٤) كذا في الاصلين . واستظهر بحاشية النية انه « يعنيان » وهو أظهر

عبد الرزاق عن معمر عن الزهري. من نسي المضمضة والاستنشاق في الوضوء أعاد — يعني الصلاة — وعن ابن أبي شيبه عن أبي خالد الأحمر عن هشام عن الحسن في المضمضة والاستنشاق والاستنثار وغسل الوجه واليدين والرجلين: ثنتان نجزيان وثلاث أفضل * قال علي وشغب قوم بأن الاستنشاق والاستنثار ليسا مذكورين في القرآن وأن رسول الله ﷺ قال: « لا تتم صلاة أحدكم حتى يتوضأ كما أمره الله تعالى » ■ ■

قال أبو محمد: وهذا لا حجة لهم فيه لأن الله تعالى يقول: (من يطع الرسول فقد أطاع الله) فكل ما أمر به رسول الله ﷺ فالله تعالى أمر به . *

وأما قولنا في الوجه، فانه لا خلاف في أن الذي قلنا فرض غسله قبل خروج اللحية، فاذا خرجت اللحية فهي مكان ما مسرت، ولا يسقط غسل شيء يقع عليه اسم الوجه بالدعوى ، ولا يجوز أن يؤخذ بأرأى فرق بين ما يغسل الامرد من وجهه والكوسج والالحى (١) وأما ما انحدر عن الذقن من اللحية وما انحدر عن منابت الشعر من القفا والجبهة — فانما أمرنا عز وجل بغسل الوجه ومسح الرأس (٢) وبالضرورة يدرى كل أحد أن رأس الانسان ليس في قفاه، وأن الجبهة من الوجه المغسول، لاحظ فيها للرأس الممسوح، وأن الوجه ليس في العنق ولا في الصدر ، فلا يلزم في كل ذلك شيء، اذ لم يوجبه قرآن ولا سنة ■ *

وأما قولنا في غسل الذراعين وما تحته الخاتم والمرقطين، فان الله تعالى قال : (وأيديكم الى المرافق) فمن ترك شيئاً ولو قر شعرة مما أمر الله تعالى بغسله فلم يتوضأ كما أمره الله تعالى، ومن لم يتوضأ كما أمره الله تعالى فلم يتوضأ أصلاً، ولا صلاة له فوجب ايصال الماء بيقين الى ما ستر الخاتم من الاصبع، وأما المرافق فان « الى » في لغة العرب التي بها نزل القرآن تقع على معنيين ، تكون بمعنى الغاية ■ وتكون بمعنى مع ■ قال الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم) بمعنى مع أموالكم ، فلما كانت تقع « الى » على هذين المعنيين وقوعاً صحيحاً مستويًا ، لم يجوز أن يقتصر بها على أحدهما دون

(١) الكوسج هو الذي لم ينبت له لحية : قال الازهري لا أصل له في العربية :

وقيل معرب والالحى (٢) في المصرية « ويمسح الرأس ويغسل الوجه »

الآخر، فيكون ذلك تخصيصاً لما تقع عليه بلا برهان، فوجب أن يجزى غسل الذراعين إلى أول المرفقين بأحد المعنيين، فيجزئ أن يغسل المرافق فلا بأس أيضاً. *
وأما قولنا في مسح الرأس فإن الناس اختلفوا. فقال مالك بعموم مسح الرأس في الوضوء، وقال أبو حنيفة يمسح من الرأس فرضاً مقدار ثلاث أصابع، وذكر عنه تحديد الفرض بما يمسح من الرأس بأنه ربع الرأس وأنه إن مسح رأسه بأصبعين أو بأصبع لم يجزه ذلك، فإن مسح بثلاث أصابع أجزأه، وقال سفيان الثوري: يجزى من الرأس مسح بعضه ولو شعرة واحدة، ويجزى مسحه بأصبع وبيعض أصبع، وحد أصحاب الشافعي ما يجزى من مسح الرأس بشعرتين، ويجزى بأصبع وبيعض أصبع وأحب (١) ذلك إلى الشافعي العموم بثلاث مرات، وقال أحمد بن حنبل يجزى المرأة أن تمسح بمقدم رأسها وقال الاوزاعي والليث: يجزى مسح مقدم الرأس فقط ومسح بعضه كذلك، وقال داود: يجزى من ذلك ما وقع عليه اسم مسح، وكذلك بما مسح من أصبع أو أقل أو أكثر وأحب إليه العموم ثلاثاً وهذا هو الصحيح، وأما الاختصار على بعض الرأس فإن الله تعالى يقول: (وامسحوا برؤوسكم) والمسح في اللغة التي نزل بها القرآن غير الغسل بلا خلاف، والغسل يقتضي الاستيعاب، والمسح لا يقتضيه *

حدثنا حمام بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا التيمي (٢) هو سليمان — عن بكر بن عبد الله المزني عن الحسن — هو البصري — عن ابن المغيرة ابن شعبة — هو حمزة — عن أبيه: «ان رسول الله ﷺ توضأ فمسح بनावيته ومسح على الخفين والعمامة» *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا مسدد عن المعتمر بن سليمان التيمي قال: سمعت أبي يحدث عن بكر بن عبد الله

(١) في التنية « واجب » وهو تصحيف

(٢) في المصرية « التيمي » وهو خطأ

المزني عن الحسن عن ابن المغيرة بن شعبة عن أبيه : « أن رسول الله (١) ﷺ كان يمسح على الخفين وعلى ناصيته وعلى عمامته » قال بكر : وقد سمعته من ابن المغيرة : ومن قال بهذا جماعة من السلف ، رويناه عن معمر عن أيوب السختياني عن نافع (٢) عن ابن عمر : أنه كان يدخل يده في الوضوء فيمسح به مسحة واحدة ، اليافوخ فقط . ورويناه أيضاً (٣) من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر . وعن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر بن الزبير : أنها كانت تمسح عارضها الأيمن بيدها اليمنى ، وعارضها الأيسر بيدها اليسرى من تحت الحمار ، وفاطمة هذه أدركت جدتها أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها وروت عنها . وعن وكيع عن قيس عن أبي هاشم عن النخعي قال : إن أصاب هذا - يعني مقدم رأسه وصدغيه - أجزاءه - يعني في الوضوء - وعن وكيع عن اسماعيل الأزرق عن الشعبي قال : إن مسح جانب رأسه أجزاءه . وروى أيضاً عن عطاء وصفية بنت أبي عبيد (٤) وعكرمة والحسن وأبي العالية وعبد الرحمن بن أبي ليلى وغيرهم * قال أبو محمد : ولا يعرف عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف لما رويناه عن ابن عمر في ذلك ، ولا حجة لمن خالفنا فيمن روى عنه من الصحابة وغيرهم مسح جميع رأسه ، لأننا لا ننكر ذلك بل نستحبه * وإنما نطالبهم بمن (٥) أنكر الاختصار على بعض الرأس في الوضوء فلا يجدونه *

قال علي : ومن خالفنا في هذا فاتهم يتناقضون ، فيقولون في المسح على الخفين : إنه خطوط لا يمسح الخفين ، فما الفرق بين مسح الخفين ومسح الرأس ؟ وأخرى . وهي (٦) أن يقال لهم : إن كان المسح عندكم يقتضي العموم فهو والغسل سواء * وما الفرق بينه

(١) في المينة أن نبي الله (٢) في المينة « عن رافع » وهو خطأ

(٣) في المصرية « وروينا من طريق » وهو سقط

(٤) في المينة « بنت عبيدة » وهو خطأ

(٥) في المصرية « فيمن » وهو خطأ

(٦) في الاصلين « وهم » وهو خطأ ، لأن المراد وحجة عليهم أخرى وهي

ما سيذكره .

وبين الغسل؟ وان كان كذلك (١) فلم تنكرون مسح الرجلين في الوضوء وتأبون إلا غسلهما ان كان كلاهما يقتضى العموم؟ وأيضا فانكم لا تختلفون في أن غسل الجنابة يلزم تقصى الرأس بالماء، وأن ذلك لا يلزم في الوضوء، فقد أقررتم بأن المسح بالرأس خلاف الغسل، وليس هنا فرق إلا أن المسح لا يقتضى العموم فقط، وهذا ترك لقولكم (٢). وأيضا فما تقولون فيمن ترك بعض شعرة (٣) واحدة في الوضوء فلم يمسح عليها؟ فمن قولهم: إنه يجزئه، وهذا ترك منهم لقولهم. فان قالوا: انما نقول بالاغلب، قيل لهم: فترك شعرتين أو ثلاثا؟ وهكذا أبدا، فان حدوا حدا قالوا بباطل لا دليل عليه، وان تبادوا صاروا الى قولنا، وهو الحق *

فان قالوا يسن عم رأسه فقد صح أنه توشأ، ومن لم يعمه فلم يتفق (٤) على أنه توشأ. قلنا لهم: فأوجبوا بهذا الدليل نفسه الاستشاق فرضا والترتيب فرضا، وغير ذلك مما فيه ترك لجمهور مذهبيهم ■

فان قالوا: مسحه عليه السلام مع ناصيته على عمامته يدل على العموم، قلنا: هذا أعجب شيء! لانكم لا تميزون ذلك من فعل من فعله، فكيف تحتجون بما لا يجوز عندهم! وأيضا فان لكم بأنه فعل واحد؟ بل هما فعلان متمايزان على ظاهر الاخبار في ذلك ■

وأما تخصيص أبي حنيفة لربع الرأس أو لمقدار ثلاثة أصابع ففاسد، لانه قول لا دليل عليه. فان قالوا: هو مقدار الناصية. قلنا لهم: ومن لكم (٥) بأن هذا هو مقدار الناصية؟ والأصابع تختلف. وتحديد ربع الرأس يحتاج الى تفسير ومساحة. وهذا باطل، وكذلك قولهم في منع المسح بأصبع أو بأصبعين. فان قالوا: انما أردنا أكثر اليد. قلنا لهم: أنتم لا توجبون المسح باليد فرضا، بل تقولون انه لو وقف (٦)

(١) في المصرية « وان كان ذلك »

(٢) في المصرية « لقولهم » وهو خطأ لان المقام مقام خطاب

(٣) في اليمنية « فما تقولون ان نقص بعض شعرة » وما هنا أحسن

(٤) في المصرية « فلم يتيقن » وهو خطأ (٥) في اليمنية « ومن أين لكم »

(٦) في اليمنية « انه ان وقف »

تحت ميزاب فمس الماء منه مقدار ربع رأسه أجزاء ، فظهر فساد قولهم . ويسألون أيضاً عن قولهم بأكثر اليد ؟ فانهم (١) لا يجدون دليلاً على تصحيحه . وكذلك يسألون عن اقتصارهم على مقدار الناصية ؟ فان قالوا : اتباعاً للخبر في ذلك ، قيل لهم : فلم تعديتم الناصية الى مؤخر الرأس ؟ وما الفرق بين تعديكم الناصية الى غيرها وبين تعدى مقدارها الى غير مقدارها ؟ *

وأما قول الشافعي فان النص لم يأت بمسح الشعر فيكون ماقال من مراعاة عدد الشعر ، وانما جاء القرآن بمسح الرأس ، فوجب أن لا يراعى الا ما يسمى مسح الرأس فقط (٢) ، والخبر الذي ذكرنا عن النبي ﷺ في ذلك هو بعض ما جاء به القرآن ، فلاية أعم من ذلك الخبر ، وليس في الخبر منع من استعمال الآية ، ولا دليل على الاقتصار على الناصية فقط . وبالله تعالى التوفيق *

١٩٩ - مسألة - وأما مسح الأذنين فليس فرضاً ، ولاهما من الرأس * لان الآثار في ذلك واهية كلها ، قد ذكرنا فسادها في غير هذا المكان ، ولا يختلف أحد في أن البياض الذي بين منابت الشعر من الرأس وبين الأذنين ليس هو من الرأس في حكم الوضوء ، فمن المحال أن يكون يحول بين أجزاء رأس الحى عضو ليس من الرأس ، وأن يكون بعض رأس الحى مبايناً لسائر رأسه ، وأيضاً فلو كان الأذنان من الرأس لوجب حلق شعرهما في الحج ، وهم لا يقولون هذا ، وقد ذكرنا البرهان على صحة الاقتصار على بعض الرأس في الوضوء ، فلو كان الأذنان من الرأس لاجزأ أن يمسحاً عن مسح الرأس ، وهذا لا يقوله أحد ، ويقال لهم : ان كانتا من الرأس فما بالك تأخذون لهما ماء جديداً وهما بعض الرأس ؟ وأين رأيتم (٣) عضواً يجدد لبعضه ماء غير الماء الذي مسح به سائرته . نعم لو صح الاثر أنهما من

(١) في المصرية « بأنهم » وهو خطأ

(٢) هنا بهامش الجنية ما نصه « الصحيح أن قول الشافعي رحمه الله لا يتقدر بثلاث شعرات ، بل الواجب عنده ما يقع عليه اسم المسح » كقول سفيان الثوري وداود ومن معهما كما اختاره ابن حزم

(٣) في المصرية « وأن رأيتمكم »

الرأس ، لما كان علينا في ذلك نقض شيء من أقوالنا وبالله تعالى التوفيق *
 ٢٠ — مسألة — وأما قولنا في الرجلين فإن القرآن نزل بالمسح ، قال الله تعالى (وامسحوا برءوسكم وأرجلكم) وسواء قرئ بمخفض اللام أو بفتحها هي على كل حال (١) عطف على الرؤوس : إما على اللفظ وإما على الموضع ، لا يجوز غير ذلك ، لأنه لا يجوز أن يحال بين المعطوف والمعطوف عليه بقضية مبتدأة . وهكذا جاء عن ابن عباس : نزل القرآن بالمسح — يعني في الرجلين في الوضوء *
 وقد قال بالمسح على الرجلين جماعة من السلف منهم علي بن أبي طالب وابن عباس والحسن وعكرمة والشعبي وجماعة غيرهم ، وهو قول الطبري ، ورويت في ذلك آثار *

منها أثر من طريق همام عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ثنا علي بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه — هو رفاعة بن رافع — أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : ■ انها لا تجوز صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله عز وجل ثم يغسل وجهه ويديه الى المرفقين ويمسح رأسه ورجليه الى الكعبين ■ *
 وعن اسحاق بن راهويه ثنا عيسى بن يونس (٢) عن الاعمش عن عبد خير عن علي ■ كنت أرى باطن القدمين أحق بالمسح حتى رأيت رسول الله ﷺ يمسح ظاهرهما *■

قال علي بن أحمد : وإنما قلنا بالغسل فيهما لما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا أبو عوانة ، عن أبي بشر عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : « تخلف النبي ﷺ في سفر فادركنا وقد أرهقنا (٣) العصر ، فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا ، فنادى بأعلى صوته ويل للعقاب من النار ، مرتين أو ثلاثا *■

(١) في المصرية « هي كل حال » بحذف « على »
 (٢) في المصرية عيسى بن يوسف وهو خطأ (٣) في المصرية « راهقنا »
 (٤) انظر ضبطه وترجمته في المسألة ١٤٩

كتب الى سالم بن أحمد قال ثنا عبد الله بن سعيد الشنتجالي ثنا عمر (١) بن محمد السجستاني ثنا محمد بن عيسى الجلودي ثنا ابراهيم بن محمد بن سفيان ثنا مسلم ابن الحجاج ثنا اسحاق بن راهويه ثنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن منصور - - هو ابن المعتمر - عن هلال بن أساف (٢) عن أبي يحيى (٣) - هو مصدع الاعرج - عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: « خرجنا مع رسول الله ﷺ من مكة الى المدينة حتى اذا كنا بماء بالطريق تعجل قوم عند العصر ، فتوضؤوا وهم عجال ، فانهيننا اليهم وأعقابهم تلوح لم يمسها الماء . فقال رسول الله ﷺ : ويل للاعقاب من النار ، أسبقوا الوضوء . فأمر عليه السلام بأسباع الوضوء في الرجلين . وتوعد بالنار على ترك الاعقاب ، ■

فكان هذا الخبر زائدا على ما في الآية ، وعلى الأخبار التي ذكرنا ، وناسخا لما فيها ■ ولما في الآية والأخذ بالزائد واجب ، ولقد كان يلزم من يقول بترك الأخبار للقرآن أن يترك هذا الخبر والآية ولقد كان يلزم من يترك الأخبار الصحاح للقياس أن يترك هذا الخبر ، لأننا وجدنا الرجلين يسقط حكمهما في التيمم ، كما يسقط الرأس ، فكان حملهما على ما يسقطان (٤) بسقوطه ويثبتان بثباته أولى من حملهما على ما لا يثبتان بثباته ، وأيضا فالرجلان مذكوران مع الرأس ، فكان حملهما على ما ذكرنا معه أولى من حملهما على ما لم يذكرنا معه ، وأيضا فالرأس طرف والرجلان طرف ■ فكان قياس الطرف على الطرف أولى من قياس الطرف على الوسط ، وأيضا فنهى يقولون بالمسح على الخفين فكان تعويض المسح من المسح أولى من تعويض المسح من الغسل ، وأيضا فإنه لما جاز المسح على ساتر للرجلين (٥) ولم يحز على ساتردون الوجه والذراعين دل - على أصول أصحاب القياس - أن أمر الرجلين أخف من أمر الوجه والذراعين ،

(١) في المصرية « عمرو ■ بفتح العين وهو خطأ

(٢) في النجدة « يسار ■ وهو خطأ

(٣) في المصرية « عن ابن يحيى » وهو خطأ (٤) في النجدة ■ يسقط

(٥) في النجدة « على ساتر الرجلين

فاذ ذلك كذلك فليس إلا المسح ولا بد، فهذا أصح قياس في الأرض لو كان القياس حقاً *

وقد قال بعضهم : قد سقط حكم الجسد في التيمم ولم يدل ذلك على أن حكمه المسح *

قال أبو محمد : فنقول : صدقت . وهذا يبطل قولكم بالقياس ، ويرىكم تفاسده كله ، وبالله تعالى التوفيق . وهكذا كل ما رمتم الجمع بينهما بالقياس - لاجتماعهما في بعض الصفات - فانه لا بد فيهما من صفة يفرقان فيها *

قال علي : وقال بعضهم : لما قال الله تعالى في الرجلين : (الى السكعين) كما قال في الايدي : (الى المرافق) دل على أن حكم الرجلين حكم الذراعين . قيل له : (١) ليس ذكر المرفقين والسكعين دليلاً على وجوب غسل ذلك ، لانه تعالى قد ذكر الوجه ولم يذكر في مبلغه حداً ، وكان حكمه الغسل ، لكن لما أمر الله تعالى في الذراعين بالغسل (٢) كان حكمهما الغسل ، واذا لم يذكر ذلك في الرجلين وجب أن لا يكون حكمهما ما لم يذكر فيهما الا أن يوجبه نص آخر *

قال علي : والحكم للنصوص لا للدعاوى والظنون . وبالله تعالى التوفيق *

٢٠١ - مسألة - وكل ما لبس على الرأس من عمامة أو خمار أو قلنسوة أو بيضة أو مغفر أو غير ذلك : - أجزأ المسح عليها ، المرأة والرجل سواء في ذلك . لعله أو غير لعله (٣) *

برهان ذلك حديث المغيرة الذي ذكرنا آنفاً ، حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا احمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن احمد بن حنبل حدثني الحكم بن موسى ثنا بشر بن السماعيل عن الاوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير (٤) حدثني أبو سلمة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - حدثني

(١) كلمة « له » سقطت من المصرية (٢) كلمة « بالغسل » سقطت من المصرية

(٣) في اليمنية « المرأة والرجل سواء ذلك لعله ولغير لعله »

(٤) في اليمنية « عن أبي يحيى بن أبي كثير » وهو خطأ

عمرو بن أمية الضمري : « أنه رأى رسول الله ﷺ يمسخ على الخفين والعمامة »
ورويناه من طريق البخاري عن عبدان عن عبد الله بن داود الخيري (١)
عن الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جعفر بن
عمرو بن أمية الضمري عن أبيه . وهذا قوة للخبر لان أبا سلمة سمعه من عمرو بن أمية
الضمري سماعا ، وسمعه أيضا من جعفر ابنه عنه (٢) كما فعل بكر بن عبد الله المزني
الذي سمع حديث المغيرة من حمزة بن المغيرة (٣) وسمعه أيضا من الحسن (٤)
عن حمزة *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو
كريب محمد بن العلاء (٥) وإسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - قال أبو بكر وأبو
كريب : ثنا معاوية وقال ابن راهويه ، ثنا عيسى بن يونس ، ثم اتفق أبو معاوية
وعيسى كلاهما عن الأعمش عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن
كعب بن عجرة عن بلال : « أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين والخنجر » وروينا
أيضا من طريق أبي إدريس الخولاني عن بلال : « أنه عليه السلام مسح على العمامة
والموقين » وروينا أيضا من طريق أيوب السختماني عن أبي قلابة عن سلمان (٦)
ومن طريق مخلد بن الحسين عن هشام بن حسان عن حميد بن هلال عن عبد الله
ابن الصامت عن أبي ذر : « رأيت رسول الله ﷺ توشأ ومسح على الموقين
والخنجر » *

- (١) بضم الخاء وفتح الراء ، وبالباء . وفي المصرية « الخرمي » بالميم وهو خطأ
- (٢) في الاصلين « عن جعفر أبيه عنه » وهو خطأ واضح
- (٣) قوله « من حمزة بن المغيرة » سقط من المصرية
- (٤) في المصرية « عن الحسن » وهو غير جيد
- (٥) في المصرية « وأبو كريب ثنا محمد بن العلاء » وهو خطأ
- (٦) في المصرية في الموضعين « سليمان » وهو خطأ

فهؤلاء ستة من الصحابة رضى الله عنهم : المغيرة بن شعبة وبلال وسلمان (١) وعمر بن أمية وكعب بن عجرة (٢) وأبوذر — : كلهم يروى ذلك عن رسول الله ﷺ بأسانيد لا معارض لها ولا مطعن فيها *

وهذا القول يقول جمهور الصحابة والتابعين ، كما روينا من طريق ابن أبي شعبة عن عبد الله بن نمير واسماعيل بن علية كلاهما عن محمد بن اسحق عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير مرثد بن عبد الله الزنى عن عبيد الرحمن بن عسيلة الصنابحي قال : رأيت أبا بكر الصديق يمسح على الخمار — يعنى فى الوضوء — *

وعن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن عمران بن مسلم عن سويد ابن غفلة قال : سأل نباتة الجعفي (٣) عمر بن الخطاب عن المسح على العمامة ؟ فقال له عمر بن الخطاب : ان شئت فامسح على العمامة وان شئت فدع *

وعن عبد الرحمن بن مهدي عن أبي جعفر عبد الله بن عبيد الله الرازي عن زيد بن أسلم قال قال عمر بن الخطاب : من لم يطهره المسح على العمامة فلا طهره الله * وعن حماد بن سلمة عن ثابت البناني وعبيد الله بن أبي بكر بن أنس كلاهما عن أنس بن مالك : انه كان يمسح على الجوربين والخفين والعمامة ، وهذه أسانيد في غاية الصحة *

وعن الحسن البصري عن أمه : أن أم سلمة أم المؤمنين كانت تمسح على الخمار وعن سلمان الفارسي : أنه قال لرجل : امسح على خفيك وعلى خمارك وامسح بناصيتك . وعن أبي موسى الاشعري : أنه خرج من حدث فمسح على خفيه وقلنسوته . وعن أبي أمامة الباهلي أنه كان يمسح على الجوربين والخفين والعمامة . وعن علي بن أبي طالب : أنه سئل عن المسح على الخفين ؟ فقال . نعم ، وعلى النعلين والخمار . وهو قول سفيان الثوري ■ روينا عن عبد الرزاق عنه قال : القلنسوة بمنزلة

(١) في المصرية سليمان وهو خطأ

(٢) في المصرية « عجرة » بالزاي وهو تصحيف قبيح

(٣) نباته بضم النون — ويقال بفتحها — ثم الباء الموحدة المفتوحة ثم تاء مثناة مفتوحة . ذكره ابن حبان في الثقات وقال : كان من المعلمين على عهد عمر .

العمامة - يعنى في جواز المسح عليها - وهو قول الاوزاعي واحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وأبي ثور وداود بن علي وغيرهم ■

وقال الشافعي : ان صح الخبر عن رسول الله ﷺ فيه أقول ■

قال علي : والخبر - والله الحمد - قد صح فهو قوله .

وقال أبو حنيفة ومالك : لا يمسح على عمامة ولا خمار ولا غير ذلك وهو قول

الشافعي ■ قال : الا أن يصح الخبر *

قال علي : ما نعلم للمانعين من ذلك حجة أصلا ■ فان قالوا جاء القرآن بمسح الرؤوس ، قلنا : نعم ، وبالمسح على الرجلين ■ فأجزتم المسح على الخفين ، وليس بأثبت من المسح على العمامة ، والممانعون من المسح على الخفين من الصحابة رضي الله عنهم أكثر من الممانعين من المسح على العمامة ، فما روى المنع من المسح على العمامة الا عن جابر وابن عمر ■ وقد جاء المنع من المسح على الخفين عن عائشة وأبي هريرة وابن عباس . وأبطلتم مسح الرجلين - وهو نص القرآن - بنهر يدعي مخالفنا ومخالفكم أننا ساعنا أنفسنا وساعتم أنفسكم فيه ■ وأنه لا يدل على المنع من مسحها وقد قال بمسحها طائفة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وقلتم بالمسح على الجباير ولم يصح قط فيه أثر عن رسول الله ﷺ ، وهذا تخليط *

وقال بعضهم : حديث المغيرة بن شعبة فيه : ■ انه مسح بناصرته وعلى عمامته ■ فأما من لا يرى المسح على الناصية يجزى فقد جاهر الله تعالى والناس في احتجاجه بهذا الخبر ، وهو عاص لكل ما فيه ■

وأما من يرى المسح على بعض الرأس يجزى فاتهم قالوا : ان الذي أجزأه عليه السلام فهو مسح الناصية فقط وكان مسح العمامة فضلا ■

قال أبو محمد : رام هؤلاء أن يجعلوا كل ما في خبر المغيرة حكاية عن وضوء واحد ، وهذا كذب وجراءة على الباطل ، بل هو خبر عن عمليين متقاربين ، هذا ظاهر الحديث ومقتضاه ، وكيف وقد رواه جماعة غير المغيرة ! *

وقال بعضهم : أخطأ الاوزاعي في حديث عمرو بن أمية ■ لان هذا خبر رواه — عن يحيى بن أبي كثير — شيبان وحرب بن شداد وبكر بن مضر وأبان العطار

وعلى بن المبارك فلم يذكروا فيه المسح على العمامة *
قال على : فقلنا لهم فكان ماذا ؟ قد علم كل ذى علم بالحديث أن الاوزاعي أحفظ
من كل واحد من هؤلاء ، وهو حجة عليهم ، وليسوا حجة عليه . والاوزاعي ثقة .
وزيادة الثقة لا يحل ردها ، وما الفرق بينكم وبين من قال في كل خبر احتججتم به :
ان راويه أخطأ فيه ، لان فلانا وفلانا لم يرو هذا الخبر ؟ *

وقال بعضهم لا يجوز المسح على العمامة كما لا يجوز المسح على القفازين ■
قال أبو محمد . وهذا قياس ، والقياس كله باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه
عين الباطل ، لانهم يعارضون فيه ، فيقال لهم ان كان هذا القياس عندكم صحيحا
فابطالوا به المسح على الخفين ؟ لان الرجلين (١) باليدين أشبه منهما بالرأس ، فقولوا :
كما لا يجوز المسح على القفازين كذلك لا يجوز المسح على الخفين ولا فرق *
فان قالوا : قد صح المسح على الخفين عن رسول الله ﷺ ، قيل لهم (٢) : وقد
صح المسح على العمامة عن رسول الله ﷺ *

ويعارضون أيضا بأن يقال لهم : ان الله تعالى قرن الرؤوس بالارجل في الوضوء
وانتم تميزون المسح على الخفين فأجيزوا المسح على العمامة ■ لانهما جميعا عضوان
يسقطان في التيمم ، ولانه لما جاز تعويض المسح عندكم من غسل الرجلين فينبغي
أن يكون يجوز تعويض المسح من المسح في العمامة على الرأس أولى ، ولأن الرأس طرف
والرجلان طرف ، وأيضا فقد صح تعويض المسح من جميع أعضاء الوضوء ■ فعوض
المسح بالتراب في الوجه والذراعين من غسل كل ذلك ، وعوض المسح على الخفين
من غسل الرجلين ، فوجب أيضا أن يجوز (٣) تعويض المسح على العمامة من المسح
على الرأس ، لتتفق أحكام جميع أعضاء الوضوء في ذلك قال علي : كل هذا إنما أوردناه
معارضة لقياسهم الفاسد وأنه لا شيء من الاحكام قالوا فيه بالقياس الا ولمن خالفهم

(١) في النسخة « لان الرجل » بالافراد ، وهو خطأ

(٢) في النسخة « قلت لهم »

(٣) في النسخة « فوجب أيضا تجوز » وهو خطأ

— من التعلق بالقياس — كالذى لهم أو أكثر ، فيظهر بذلك بطلان القياس اسلك من أراد الله توقيفه *

وقال بعضهم : انما مسح رسول الله ﷺ على العمامة والخمار لمرض كان في رأسه قال على : هذا كلام من لا مؤونة عليه من الكذب ، ومن يستغفر الله تعالى من مكاملة مثله . لأنه متعمد للكذب والافتك بقول لم يأت به قط لانص ولا دليل ، وقد عجل الله العقوبة لمن هذه صفته ، بأن تبوأ مقعده من النار . لكذبه على رسول الله ﷺ *

ثم يقال لهم : قولوا مثل هذا في المسح على الخفين ، أنه كان لعله بتقديمه ولا فرق ، على أن امرأ لو قال هذا لكان أعذر منهم (١) ، لاننا قد روينا عن ابن عباس أنه قال في المسح على الخفين : لو قلم ذلك في البرد الشديد أو السفر الطويل . ولم يرو قط عن أحد من الصحابة أنه قال ذلك في المسح على العمامة والخمار (٢) ، فبطل قول من منع المسح على العمامة والخمار ، وصح خلافه للسنن الثابتة ، ولا يبي بكر وعمر وعلى وأنس وأم سلمة وأبي موسى الاشعري (٣) وأبي أمامة وغيرهم ، وللقياس (٤) ان كان من أهل القياس *

فان قال قائل : انه لم (٥) يأت عن النبي ﷺ أنه مسح على غير العمامة والخمار ، فلا يجوز ترك ما جاء في القرآن من مسح الرأس لغير (٦) ماصح النص به ، والقياس باطل . وليس فعله عليه السلام عموم لفظ (٧) فيحمل على عمومه *

(١) في النية « لكان عذر منهم » وهو خطأ

(٢) كلمة « والخمار » سقطت من النية

(٣) في المصرية بن أم سلمة وأبي موسى زيادة لفظ « فكيف » وهي زيادة مقحمة لا معنى لها

(٤) في المصرية « والقياس » وما هنا أصح

(٥) في المصرية بحذف « انه » (٦) في المصرية بغير

(٧) في المصرية « لفظه » بزيادة الضمير

قلنا : هذا خطأ ، لانه عليه السلام لم يقل إنه لايمسح إلا على عمامة او خمار ، لكن علمنا بمسحه عليها أن مباشرة الرأس بالماء ليس فرضاً ، فاذ ذلك كذلك ، فأى شىء لبس على الرأس جاز المسح عليه *

نم نقول (١) لهم : قولوا لنا لو أن الراوى قل مسح رسول الله ﷺ على عمامة صفراء من كتان مطوية (٢) ثلاث طيات ، أكان يجوز عندكم المسح على حمراء من قطن ملوية (٣) عشر مرات أم لا ؟ وكذلك لو قال مسح (٤) عليه السلام على خفين أسودين ، أكان يجوز على أبيضين أم لا ؟ فان لموافق الراوى أحدثوا ديناً (٥) جديداً ، وإن لم يراعوه رجعوا الى قولنا *

٢٠٢ - مسألة قال أبو محمد : وسواء لبس ما ذكرنا (٦) على طهارة أو غير طهارة : قال ابو ثور : لايمسح على العمامة والخمار إلا من لبسهما على طهارة ، قياساً على الخفين وقال اصحابنا كما قلنا *

قال على : القياس باطل ، وليس هنا علة جامعة بين حكم المسح على العمامة والخمار والمسح على الخفين ، وانما نص رسول الله ﷺ في اللباس على الطهارة - : على الخفين ، ولم ينص ذلك في العمامة (٧) والخمار ، قال الله تعالى : (لتبين للناس ما نزل اليهم) (وما كان ربك نسيا) فلو وجب هذا في العمامة والخمار ، لبينه عليه السلام ، كما بين ذلك في الخفين ، ومدعى المساواة في ذلك بين العمامة والخمار وبين الخفين - : مدع بلا دليل ، ويكلف البرهان على صحة دعواه في ذلك ، فيقال له : من اين وجب - إذ نص عليه السلام في المسح على الخفين انه لبسهما على طهارة - : ان يجب هذا الحكم في العمامة والخمار ولا سبيل له (٨) اليه اصلاً بأكثر من قضية من رأيه ، وهذا لا معنى له ، قال الله تعالى : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) *

(١) في المصرية « مطويات » وهو خطأ (٢) في اليمنية « ثم يقال لهم »

(٣) في المصرية ملونة وهو تصحيف (٤) في اليمنية « يمسح وهو خطأ »

(٥) في المصرية « حكماً » وما هنا أحسن وأظهر (٦) في المصرية « ما ذكر »

(٧) في المصرية « على العمامة » (٨) كلمة « له » سقطت من المصرية

٢٠٣ - مسألة - ويمسح على كل ذلك أبدا بلا توقيت ولا تحديد . وقد جاء عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه التوقيت في ذلك ثابتاً عنه (١) كالمسح على الخفين وبه قال أبو ثور ، وقال أصحابنا كما قلنا *

ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، والقياس باطل ، وقول القائل : لما كان المسح على الخفين موقفاً بوقت محدود في السفر ، ووقت في الحضر وجب أن يكون المسح على العمامة كذلك - : دعوى (٢) بلا برهان على صحتها وقول (٣) لا دليل على وجوبه ، ويقال له ما دليلك على صحة ما تدكر من أن يحكم للمسح (٤) على العمامة بمثل الوقتين المنصوصين في المسح على الخفين ؟ وهذا لا سبيل الى وجوده بأكثر من الدعوى ، وقد مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على العمامة والخمار ، ولم يوقت في ذلك وقتاً ، ووقت في المسح على الخفين فيلزمنا أن نقول ما قاله عليه السلام وإن لا نقول في الدين ما لم يقله عليه السلام قال الله تعالى « تلك حدود الله فلا تعتدوها » *

٢٠٤ - مسألة . فلو كان تحت ما لبس على الرأس خضاب أو دواء جاز المسح عليهما كما قلنا ولا فرق ، وكذلك لو تعدد لباس ذلك ليمسح عليه جاز المسح ايضاً ، وإنما المسح المذكور في الوضوء خاصة ، وأما في كل غسل واجب فلا ، ولا بد من خلع كل ذلك وغسل الرأس *

برهان ذلك أن رسول الله ﷺ مسح على العمامة وعلى الخمار ، ولم يخص لنا حالاً من حال ، فلا يجوز أن يخص بالمسح حال دون حال وإذا كان المسح جائزاً فالتقصيد الى الجائز جائز . وإنما مسح عليه السلام في الوضوء خاصة ، فلا يجوز أن يضاف الى ذلك ما لم يفعله عليه السلام ، ولا يجوز أن يزداد في السنن ما لم يأت فيها . ولا أن ينقص منها ما اقتضاه لفظ الخبر بها . وبالله تعالى التوفيق ، وهكذا يقول (٥) خصوصاً في

(١) كلمة « عنه » سقطت من المصرية (٢) كلمة « دعوى » سقطت من اليمنية
(٣) في الأصلين « وقولا » بالنصب وهو لحن (٤) في المصرية من أن الحكم للمسح (٥) في اليمنية « وبهذا يقول »

المسح على الخفين سواء سواء .

٢٠٥ - مسألة . ومن ترك مما يلزمه غسله في الوضوء أو الغسل الواجب ولو قدر شعرة عمداً أو نسياناً : لم تجزه الصلاة بذلك الغسل والوضوء حتى يوعبه كله ، لأنه لم يصل بالطهارة التي أمر بها ، وقال عليه السلام : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » ■ ■

٢٠٦ - مسألة . ومن نكس وضوءه أو قدم عضواً على المذكور قبله في القرآن عمداً أو نسياناً لم تجزه الصلاة أصلاً ، وفرض عليه أن يبدأ بوجهه ثم ذراعيه ثم رأسه ثم رجليه ■ ولا بد في الذراعين والرجلين من الابتداء باليمين قبل اليسار كما جاء في السنة . فإن جعل الاستنشاق والاستنثار في آخر وضوئه أو بعد عضو من الأعضاء المذكورة لم يجز ذلك فإن فعل شيئاً مما ذكرنا لزمه أن يعود إلى الذي بدأ به قبل الذي ذكره الله تعالى قبله فيعمله إلى أن يتم وضوءه ، وليس عليه أن يبتدئ من أول الوضوء ، وهو قول الشافعي وأبي ثور واحمد بن حنبل واسحاق فأن انغمس في ماء جار وهو جذب ونوى الغسل والوضوء معاً لم يجزه ذلك من الوضوء ولا من الغسل وعليه ان يأتي به مرتباً (١) وهو قول اسحاق ■

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا إبراهيم بن هارون البلخي ثنا حاتم بن اسماعيل ثنا جعفر بن محمد عن أبيه قال : دخلنا على جابر بن عبد الله فقلت : أخبرني عن حجة برسول الله ﷺ قال جابر : « خرجنا معه — فذكر الحديث وفيه — أن رسول الله ﷺ خرج من الباب إلى الصفا فلما دنا إلى الصفا قال : (ان الصفا والمروة من شعائر الله ابدأوا بما بدأ الله به) *

قال علي : وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه شيء ، وانما قلنا : لا يجزى في الأعضاء المنموسة معاً لا الوضوء ولا الغسل اذا نوى بذلك الغمس كلا الأمرين

(١) في الاصلين « لم يجزه ذلك من الوضوء ولا من الغسل في تلك الا وعليه أن يأتي به مرتباً » فزيادة « في تلك إلا » زيادة مقحمة لم نفهم معناها ولا تراها صواباً فلذلك حذفناها

فلانه لم يأت بالوضوء كما أمر، ولم يخلص الغسل فيجزيه ، لكن (١) خلطه بعمل فاسد فبطل أيضا الغسل في تلك الاعضاء لانه أتى به بخلاف ما أمره الله تعالى به . وأما الاستنشاق والاستنثار فلم يأت فيهما (١) في الوضوء ذكر بتقديم ولا تأخير فكيف أتى بهما في وضوئه أو بعد وضوئه وقبل صلاته (٣) أو قبل وضوئه — : أجزأه (٤) *
قال على : وقال أبو حنيفة : جائز تنكيس الوضوء والآذان والطواف والسعي والاقامة ، وقال مالك : يجوز تنكيس الوضوء ولا يجوز تنكيس الطواف ولا السعي والآذان ولا الاقامة *

قال أبو محمد : لا يجوز تنكيس شيء من ذلك كله ، ولا يجزئ شيء منه منكسا ، فاما قول مالك فظاهر التناقض ، لانه فرق بين ما لافرق بينه ، وأما أبو حنيفة فانه أطرده قولاً ، وأكثر خطأ ، والقوم أصحاب قياس بزعمهم ، فهلا قاسوا ذلك على ما اتفق عليه من المنع من تنكيس الصلاة ؟! على أنه قد صح الاجماع في بعض الاوقات على تنكيس الصلاة وهي حال من وجد الامام جالسا أو ساجداً ، فانه يبدأ بذلك وهو آخر الصلاة وهذا مما تناقضوا فيه في قياسهم *

وقد روينا عن علي بن أبي طالب وابن عباس جواز تنكيس الوضوء ، ولكن لاحجة في أحد مع القرآن إلا في الذي أمر ببيانه وهو رسول الله ﷺ . وهذا مما

(١) في المصرية « ولكن » (٢) في المصرية « فلم يأت بينهما في الوضوء » وهو خطأ (٣) في المصرية « أو قبل صلاته » وما هنا أحسن . (٤) هذا مناقض لما قاله المؤلف في أول هذه المسئلة « فان جعل الاستنشاق والاستنثار في آخر وضوئه أو بعد عضو من الاعضاء المذكورة لم يجز ذلك » وأظن أن الصواب ما هنا لانه استدل على جوازه بأنه لم يأت فيهما ذكر بتقديم ولا تأخير ، واذن فيكون ما هناك خطأ من النسخ ولعل صوابه « جاز ذلك ودليل المؤلف في هذه النقطة ضعيف لأن الأمر جاء صريحاً بهما وبين رسول الله بفعله موضعهما فهو بيان ملحق بأمره يدل على الوجوب في الفعل وفي الترتيب . وكذلك المضمضة في رأينا ، بل نرى أن المضمضة والاستنشاق والاستنثار إنما هي جزء من غسل الوجه جاء فعل النبي فيها ميئاً للواجب مرة غسله بنص القرآن الكريم

تناقض فيه الشافعيون فتركوا فيه قول صاحبين لا يعرف لهما من الصحابة مخالف . والله تعالى التوفيق ■

والعجب كله أن المالكيين أجازوا تنكيس الوضوء الذي لم يأت نصر من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ فيه، ثم أتوا إلى ما أجاز الله تعالى تنكيسه فمنعوا من ذلك، وهو الرمي والحلق (١) والنحر والذبح والطواف، فإن رسول الله ﷺ أجاز تقديم بعض ذلك على بعض، كما سند كز أن شاء الله تعالى في كتاب الحج، فقالوا: لا يجوز تقديم الطواف على الرمي ولا تقديم الحلق على الرمي وهذا كما ترى *

حدثنا أحمد بن قاسم ثنا أبي حدثني جدى قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح ثنا أحمد بن واقد ثنا زهير بن معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: « إذا توضأتم ولبستم فأبدأوا بيمينكم » *

وأما وجوب تقديم الاستنشاق والاستنثار ولا بد، فلحديث رفاعة بن رافع أن رسول الله ﷺ قال: « لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمر الله عز وجل ويفسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين فصيح أن ههنا اسباغاً عطف عليه غسل الوجه، وليس إلا الاستنشاق والاستنثار (٢) » *

٢٠٧ — مسألة — ومن فرق وضوءه أو غسله أجزأه ذلك، وإن طالت المدة في خلال ذلك أو قصرت، ما لم يحدث في خلال وضوئه ما ينقض الوضوء، وما لم يحدث في خلال غسله ما ينقض الغسل *

برهان ذلك أن الله عز وجل أمر بالتطهر من الجنابة والحيض « وبالوضوء من الأحداث » ولم يشترط عز وجل في ذلك متابعة فكيف أتى به المرء أجزأه « لانه قد وقع عليه اسم الاخبار بأنه تطهر » وبأنه غسل وجهه وذراعيه ومسح رأسه وغسل رجليه * حدثنا عبد الله بن (٣) ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا

(١) في المصرية « والحلاق » وهو خطأ

(٢) من أول « حدثنا أحمد بن قاسم » إلى هنا سقط من النسخة ، وكلامه هنا

يناقض ما سبق للمؤلف من عدم وجوب تقديم الاستنشاق والاستنثار،

(٣) في النسخة « عبد الله بن فتح » وهو خطأ

على بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن أبي سلمة - وهو ابن عبد الرحمن بن عوف - عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثلاثاً ثم يأخذ يمينه فيصب على يساره فيغسل فرجه حتى ينقيه ثم يغسل يديه غسلًا حسناً ثم يغمض ثلاثاً، ثم يستنشق ثلاثاً ويغسل وجهه ثلاثاً، ويغسل ذراعيه ثلاثاً ثم يصب على رأسه ثلاثاً، ثم يغسل جسده غسلًا، فإذا خرج من مقتله غسل رجله *

قال على: إذا جاز أن يجعل رسول الله ﷺ بين وضوئه وغسله وبين تمامهما يغسل رجله مهلة خروجه من مقتله فالتفريق بين المدد لانص فيه ولا برهان وهذا قول السلف كما روينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر: أنه بال بالسوق ثم توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دعى الجنابة (١) حين دخل المسجد ليصلي عليها فمسح (٢) على خفيه ثم صلى عليها، وروينا عن سفيان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم قال كان أحدهم يغسل رأسه من الجنابة بالسدر ثم يمكث ساعة ثم يغسل سائر جسده. وإبراهيم تابع أدرك أكبر التابعين وصغار (٣) الصحابة رضى الله عنهم، قال إبراهيم في الرجل تكون له المرأة والجارية فيرافث (٤) امرأته بالغسل أنه لا بأس بأن يغسل رأسه ثم يمكث ثم يغسل سائر جسده بعد ولا يغسل رأسه. وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: إن غسل الجنب رأسه بالسدر أو بالخطمي ثم يجلس حتى يجف رأسه فحسبه ذلك *

وهو قول أبي حنيفة والشافعي وسفيان الثوري والاوزاعي والحسن بن حي، وقد روى نحوه هذا عن سعيد بن المسيب وطاوس، وقال مالك: أن طال الامد (٥) ابتداء الوضوء، وإن لم يطل بنى على وضوئه، وقد روينا عن قتادة وابن أبي ليلى وغيرهم نحوه هذا *

-
- (١) في الاصل المصري «ثم دعا بجنابة» وهو خطأ صححناه من الموطأ ص ١٢
 (٢) من أول قوله «فغسل وجهه» الى هنا سقط من النسخة اليمنية، وهو خطأ
 (٣) في المصرية «وصغار» وهو خطأ (٤) في اليمنية «فيرافث» وهو تصحيف
 (٥) في المصرية «ان طال الامر» وهو خطأ

وحد بعضهم ذلك بالجفوف ، وحد بعضهم ذلك بأن يكون في طلب الماء فينبى أو يترك وضوءه ويبتدىء (١) *

قال أبو محمد : أما تحديد مالك بالطول فانه يكلف المنتصر له بيان (٢) ما ذلك الطول الذى تجب (٣) به شريعة ابتداء الوضوء ، والقصر الذى لا تجب به هذه الشريعة ، فلا سبيل لهم الى ذلك الا بالدعوى التى لا يعجز عنها أحد ، وما كان من الاقوال لا برهان على صحته فهو باطل ، إذ الشرائع غير واجبة على أحد حتى يوجبها الله تعالى على لسان رسوله ﷺ *

وأما من حد ذلك بجفوف الماء فخطأ ظاهر ، لانه دعوى بلا برهان ، وما كان هكذا فهو باطل لما ذكرناه ، وأيضاً فان (٤) في الصيف في البلاد الحارة لا يتم أحد وضوءه حتى يجف وجهه ، ولا يصح وضوءه على هذا *

وأما من حد في ذلك بما دام في طلب الماء فقول أيضاً لا دليل على صحته ، والدعوى لا يعجز عنها أحد ، (٥) والمعجب أن مالكا يجيز أن يجعل المرء اذا رفع بين أجزاء صلاته (٦) مدة وعملا ليس من الصلاة ، ثم يمنع من ذلك في الوضوء *

قال على : فان تعلق بعضهم بخبر روينا عن رسول الله ﷺ من طريق بقية عن بجر (٧) أن خالد عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ : « ان رسول الله ﷺ رأى رجلا يصلى وفي قدمه لمعة لم يصبها الماء فأمره عليه السلام أن يعيد الوضوء والصلاة : »

(١) في النونية ■ فيبتدىء « (٢) في النونية « بيان ذلك »

(٣) في النونية « الذى تحد به » وهو خطأ

(٤) في المصرية ■ وأيضاً فكان « وهو خطأ

(٥) كلمة « أحد » سقطت من المصرية

(٦) في المصرية « بين آخر صلاته » وهو خطأ واضح

(٧) بفتح الباء الموحدة وكسر الحاء المهملة ، وهو ابن سعد ووقع في الاصل

« يحجي » وهو خطأ ، وخالد هو بن معدان

(٨) في النونية ■ بخبر روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم رأى « الخ . باسقاط السند وهو خطأ .

فان هذا خبر لا يصح لان راويه بقية « وليس بالقوى » ، وفي السند من لا يدري (١) من هو : وروينا أيضاً عن خالد الخذاء عن أبي قلابة عن عمر بن الخطاب : وعن أبي سفيان (٢) عن جابر عن عمر بن الخطاب : أنه رأى رجلاً يصلي وقد ترك من رجله موضع ظفر فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة (٣) ■

قال علي : أما الرواية عن عمر أيضاً فلا تصح « لان ابا قلابة لم يدرك عمر »
وابو سفيان ضعيف ■

وقد جاء أثر عن رسول الله ﷺ هو أحسن من هذا ، رويناه من طريق قاسم بن أصبغ ثنا بكر بن مضر عن حرمة بن يحيى (٤) ثنا ابن وهب عن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس : « أن رسول الله ﷺ أتاه وقد توضأ وترك موضع الظفر لم يصبه الماء (٥) فقال له رسول الله ﷺ : ارجع فأحسن وضوءك » وعن ابن وهب عن ابن لميعة

(١) الحديث رواه أبو داود في سننه (ج ١ ص ٦٨) عن حيوة بن شريح عن بقية ثقة وإنما عيب عليه التدليس فاذا صرح بالتحديث فحديثه صحيح ، وقد نقل الشوكاني في نيل الاوطار (ج ١ ص ٢١١) أن في المستدرک تصريح بقية بالحديث ولم أجد هذا الحديث في المستدرک . وأما جهالة الصحابة فانها لا تضر ، قال الاثرم : ■ قالت لاحمد : هذا اسناد جيد ؟ قال نعم ، فقالت له : اذا قال رجل من التابعين : حدثني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فالحديث صحيح ؟ قال نعم ■ وهذا الحديث رواه أيضاً أبو داود (ج ١ ص ٦٧) والبيهقي (ج ١ ص ٧٠) ونسبه الشوكاني لاحمد وابن ماجه وابن خزيمة والدارقطني كلهم من حديث أنس بلفظ « ارجع فأحسن وضوءك » وهو حديث صحيح من الطريقين كل منهما شاهد لآخر يقويه . وسيروي المؤلف حديث أنس بعد أسطر من طريق قتادة

(٢) في المصرية ■ عن أبي سفيان « بحذف واو العطف وهو خطأ

(٣) من أول قوله « كان هذا خبر لا يصح » الى هنا سقط من النسخة ، وحديث عمر هذا سيأتي مرفوعاً من طريق صحيحة وهو شاهد قوي للموقوف .

(٤) في النسخة ■ ثنا حرمة « (٥) في النسخة بحذف قوله « لم يصبه الماء » ■

عن أبي الزبير عن جابر عن عمر مثل هذا أيضاً (١) *

قال علي : لا يصح عن أحد من الصحابة خلاف فعل عمر (٢) هذا فقد خالفوا
ههنا صاحباً لا يعرف له من الصحابة مخالف ■ وبيتين يدرى كل ذى علم أن مرور
الاولات ليس من الأحداث الناقضة للوضوء ، وقد تناقض مالك في هذا المكان ،
فرأى أن من نسي عضواً من أعضاء وضوئه فإن غسله أجزاءه ■ ورأى فيمن توضأ
ومسح على خفيه وبقي كذلك نهاره ثم خلع خفيه فإن وضوءه رجليه عنده قد انتقض ،
وانه ليس عليه الاغسل رجليه فقط ■ وهذا تبعض الوضوء (٣) الذي منع منه .
وبالله تعالى التوفيق ■

٢٠٨ - مسألة - ويكره الاكثار (٤) من الماء في الغسل والوضوء ، والزيادة
على الثلاث في غسل أعضاء الوضوء ومسح الرأس ■ لأنه لم يأت عن رسول الله ﷺ
أكثر من ذلك ■

ورويانا من طريق سفیان الثوري عن أبي اسحاق عن أبي حبة بن قيس :
■ أن علياً توضأ ثلاثاً ثلاثاً وقال هكذا رأيت رسول الله ﷺ (٥) . وعن ابن
المبارك عن الاوزاعي حدثني المطلب بن عبد الله بن حنطب : « أن عبد الله بن

(١) حديث عمر رواه مسلم (ج ١ : ص ٨٥) والبيهقي (ج ١ : ص ٧٠) من طريق
معقل عن أبي الزبير عن جابر قال : « أخبرني عمر بن الخطاب أن رجلاً توضأ
فترك موضع ظفر على قدمه فأبصره النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ارجع فاحسن
وضوءك ■ فرجع ثم صلى »

(٢) في المصرية « ابن عمر » وهو خطأ

(٣) في المصرية ■ وهذا بنقيض الوضوء « وهو تصحيف

(٤) في اليمنية « ويلزم الاكثار » وهو خطأ غريب

(٥) حديث الثوري عن أبي اسحق رواه الترمذي (ج ١ ص ١١) . ورواه هو أيضاً
(ج ١ ص ١١) وأبو داود (ج ١ ص ٤٣) وابن ماجه (ج ١ ص ٨٦) والنسائي (ج ١ ص ٢٨)
من طريق أبي الاحوص عن أبي اسحق عن أبي حبة مفصلاً وفيه الوضوء ثلاثاً
ثلاثاً ومسح الرأس مرة واحدة وهذا المفصل يبين الجمل في رواية الثوري كما هو
ظاهر . وانظر نيل الاوطار (ج ١ ص ١٩٦ - ١٩٩)

عمر تَوْضاً ثَلَاثًا يَسْنَدُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (١) وَعَنْ عُمَانَ أَيْضاً مِثْلَ ذَلِكَ (٢)
فَلَمْ يَخْصُ فِي هَذِهِ الْآثَارِ رَأْسًا مِنْ غَيْرِهِ ■

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُبَيْعٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ
ابْنُ مَنْصُورٍ ثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الَّذِي أَرَى
النَّدَاءَ قَالَ : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوْضاً فغسل وجهه ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ وَمَسَحَ
بِرَأْسِهِ مَرَّتَيْنِ ■ (٣) *

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ أَنَسٍ مَسَحَ رَأْسَهُ فِي الْوُضُوءِ ثَلَاثًا وَاثْنَتَيْنِ ، وَعَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ
عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ : أَكْثَرُ مَا أَمْسَحَ بِرَأْسِي ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لِأَزِيدَ بِكَفِّ وَاحِدَةٍ
لِأَزِيدَ وَلَا أَنْقُصَ ، وَعَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ ثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ : رَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سَبْرِينَ
تَوْضاً فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَسْحَتَيْنِ أَحَدَاهُمَا بِبِلَالٍ وَيَدَيْهِ وَالْآخَرَى بِمَاءٍ جَدِيدٍ ، وَعَنْ أَبِي عُبَيْدٍ
ثَنَا هُشَيْمٌ ثَنَا الْعَوَّامُ : أَنَّ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيَّ (٤) كَانَ يَمْسَحُ رَأْسَهُ ثَلَاثًا ■ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ
وَدَاوُدَ وَغَيْرِهِمْ وَأَمَّا الْكَثَارُ مِنَ الْمَاءِ فَمَذْمُومٌ مِنَ الْجَمِيعِ ■

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ ثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى ثَنَا
أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ ثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحُجَّاجِ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نَافِعٍ ثَنَا شَبَابَةُ ثَنَا
لَيْثٌ - هُوَ ابْنُ سَعْدٍ - عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عِرَّكَ بْنِ مَالِكٍ عَنْ حَفْصَةَ

(١) الْحَدِيثُ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (ج ١ : ص ٨٣) مِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ
الْأَوْزَاعِيِّ ، وَالنَّسَائِيِّ (ج ١ : ص ٢٥) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ
(٢) حَدِيثُ عُمَانَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (ج ١ : ص ٤٠) وَقَالَ : « أَحَادِيثُ عُثْمَانَ الصَّحَّاحِ
كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى مَسْحِ الرَّأْسِ أَنَّهُ مَرَّةٌ ، فَانْهَمَ ذَكَرُوا الْوُضُوءَ ثَلَاثَ وَقَالُوا فِيهَا :
وَمَسَحَ رَأْسَهُ لَمْ يَذْكُرُوا عَدَدًا كَمَا ذَكَرُوا فِي غَيْرِهِ »

(٣) فِي سَنَنِ النَّسَائِيِّ (ج ١ : ص ٢٨) وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (ج ١ : ص ٦٣) وَقَالَ : « وَقَدْ خَالَفَهُ
— يَعْنِي سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ — مَالِكٌ وَوَهْبٌ وَسُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ وَخَالِدُ الْوَاسِطِيُّ وَغَيْرُهُمْ
فَرَوَوْهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى فِي مَسْحِ الرَّأْسِ مَرَّةً إِلَّا أَنَّهُ قَالَ أَقْبَلَ وَأَدْبَرَ ■ وَقَدْ رَوَاهُ
الترمذي (ج ١ : ص ١١) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَيْنَةَ بِدُونِ ذِكْرِ تَكَرُّارِ مَسْحِ الرَّأْسِ .

(٤) فِي الْيَمِينَةِ (ثَنَا الْعَوَّامُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيُّ) وَهُوَ خَطَأٌ

(م ١٠ — ج ٢ المحلى)

بنت عبد الرحمن بن أبي بكر - وكانت تحت المنذر بن الزبير - قالت : « إن عائشة أم المؤمنين أخبرتها أنها كانت تغتسل هي ورسول الله ﷺ في إناء واحد يسع ثلاثة أمداد أوقرياً من ذلك » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن حبيب الانصارى قال سمعت عباد بن نعيم عن جدتي - وهي أم عمارة - : « ان النبي ﷺ توضأ فأتى بإناء فيه قدر ثلثي المد » * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن سلمة المرادي ثنا ابن وهب عن عياض بن عبد الله الفهري عن مخزومة بن سليمان القرشي عن كريب مولى ابن عباس أن ابن عباس أخبره : « أنه رأى رسول الله ﷺ قام من النوم فعمد الى شجب (١) من ماء فتسوك وتوضأ فاسبغ الوضوء ولم يهرق من الماء الا قليلاً . » وذكر الحديث ■

قال علي : وقد جاءت آثار أنه عليه السلام توضأ بالمد واغتسل بالصاع ■ وأنه عليه السلام توضأ بمكوك واغتسل بخمس مكاكي (٢) وأنه عليه السلام كان يتوضأ من إناء فيه مد وربع ■ وكل هذا صحيح لا يختلف ، وإنما هو ما أجزأ فقط . والله تعالى التوفيق ■

٢٠٩ - مسألة - ومن كان على ذراعيه أو أصابعه أو رجليه (٣) جبائر أو دواء ملصق لضرورة فليس عليه أن يمسح على شيء من ذلك ، وقد سقط حكم ذلك المكان ، فإن سقط شيء من ذلك بعد تمام الوضوء فليس عليه لمس ذلك المكان بالماء ■ وهو على طهارته ما لم يحدث ■

برهان ذلك قول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) وقول رسول الله ﷺ : « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم . » فسقط بالقرآن والسنة كل ما عجز

(١) الشجب بالسكون السقاء الذي قد خلق وبلى وصار شناً

(٢) في اليمنى ■ يغتسل بخمسة مكاكي

(٣) في اليمنى ■ على ذراعه أو أصابعه أو رجليه ■ وما هنا احسن

عنه المرء ، وكان التعويض منه شرعا ، والشرع لا يلزم الا بقرآن أو سنة ، ولم يأت قرآن ولا سنة بتعويض المسح على الجبائر والدواء من غسل مالا يقدر على غسله ■ فسقط القول بذلك *

فان قيل فانه (١) قد روى من طريق زيد عن أبيه عن جده عن علي : « قلت يا رسول الله أمسح على الجبائر ؟ قال : نعم امسح عليها » . قلنا : هذا خبر لا تحمل روايته إلا على بيان سقوطه ، لانه انفرد به أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي ■ وهو مذکور بالكذب (٢) *

فان قيل : فقد جاء أنه عليه السلام أمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين قلنا : هذا لا يصح من طريق الاسناد ■ ولو كان لما كانت فيه حجة ، لان العصائب هي العام ، قال الفرزدق : *

وركب كأن الريح تطلب عندهم لهاترة من جذبها بالعصائب (٣)

(١) كلمة « فانه » سقطت من المصرية

(٢) أبو خالد هذا وضاع قال وكيع : « كان في جوارنا يضع الحديث فلما فطن له تحول الى واسط ■ وقال احمد : « يروى عن زيد بن علي عن آبائه احاديث موضوعة يكذب » وقال ابن معين : « كذاب غير ثقة ولا مأمون » واحاديثه التي يرويها هي التي عرفت باسم « مسند زيد » أو « المجموع الفقهي » وطبع في ميلانو بايطاليا سنة ١٩١٩ وفي مصر سنة ١٣٤٠ هجرية ومما يؤسف له ان يقرظه بعض افاضل العلماء من شيوخنا علماء الازهر غير متحرين معرفة ما فيه من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ناظرين الى عاقبة وثوق العامة — ممن لا يعرف الصحيح من السقيم — بوجود توقعاتهم على مدائح هذه الاكاذيب ، والله الامر من قبل ومن بعد .

(٣) الترة الثأر والبيت هنا كرواية الاغانى (ج ١ ص ٣٣٦) طبع دار الكتب

وهو الموافق لما في ديوان الفرزدق ورواه صاحب اللسان في مادة عصب

وركب كأن الريح تطلب منهم لها سلبا من جذبها بالعصائب

وكذلك رواه أبو علي القالي في الامالى (ج ٣ ص ٤٠) طبع دار الكتب .

والتساخين (١) هي الخفاف ■

وانما أوجب من أوجب المسح على الجبائر قياماً على المسح على الخفين ، والقياس باطل ، ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا منه باطلاً ■ لان المسح على الخفين فيه توقيت ■ ولا توقيت في المسح على الجبائر ، مع أن قول القائل : لما جاز المسح على الخفين وجب المسح على الجبائر — : دعوى بلا دليل ■ وقضية من عنده ، ثم هي أيضاً موضوعة وضعاً فاسداً ■ لانه إيجاب فرض قيس على إباحة وتخير ، وهذا ليس من القياس في شيء *

وقد روينا مثل قولنا عن بعض السلف ، كما روينا من طريق ابن المبارك عن سفيان الثوري عن عبد الملك بن أبجر (٢) عن الشعبي أنه قال في الجراحة : — اغسل ماحولها *

فان قيل : قد رويم عن ابن عمر أنه ألثم أصبع رجله مرارة (٣) فكان يمسح عليها ، قلنا : هذا فعل منه ■ وليس إيجاباً للمسح عليها ، وقد صح عنه رضي الله عنه أنه كان يدخل الماء في باطن عينيه في الوضوء والغسل ، وأنتم لا ترون ذلك ■ فضلاً عن أن توجبوه فرضاً ، وصح انه كان يميز بيع الحامل واستثناء ما في بطنها ، وهذا عندكم حرام ، ومن المقت عند الله تعالى أن تحتجوا به فيما اشتبهتم وتسقطوا الحجة

وبعد هذا البيت كما في الاغاني والامالي — على اختلاف في بعض الالفاظ —

سروا يركبون الريح وهي تلفهم على شعب الاكوار من كل جانب

اذا استوضحوا ناراً يقولون ليها وقد خضرت ايديهم نار غالب

قال في اللسان « والعصابة العامة والعائم يقال لها العصاب »

(١) في المصرية في الموضعين « والساخي » وهو خطأ لا معنى له .

(٢) بفتح الهمزة وإسكان الباء الموحدة وفتح الجيم وهو عبد الملك بن سعيد بن

حيان بن أبجر ■ وكان ثقة من الارار ومن أعلم الناس بالطب ولا يأخذ عليه أجرا .

ووقع في الجنة ■ بحر ■ وهو خطأ

(٣) المرارة هنة لازقة بالكبد وهي التي تمرى الطعام ، تكون لكل ذي روح

الا النعام والابل فانها لا مرارة لها . قاله في اللسان . وأثر ابن عمر هذا رواه

البيهقي (ج ١ : ص ٢٢٨)

به حيث لم تشتهوا ، وهذا عظيم في الدين جداً *

واذ قد صح ما ذكرنا فالوضوء إذا تم وجازت به الصلاة فلا ينقضه إلا حدث أو نص جلي (١) وارد بانتقاضه ، وليس سقوط اللصقة أو الجبيرة أو الرباط حدثاً ، ولا جاء نص بإيجاب الوضوء من ذلك ، والشرائع لا تؤخذ (٢) إلا عن الله تعالى على لسان رسول الله ﷺ . ومن رأى المسح على الجبائر أبو حنيفة ومالك والشافعي ولم يرد ذلك داود وأصحابنا . والله تعالى التوفيق *

٢١٠ — مسألة — ولا يجوز لأحد مس ذكره يمينه جملة إلا عند ضرورة لا يمكنه غير ذلك ، ولا بأس بأن يمس يمينه ثوباً على ذكره ، ومس الذكر بالشمال مباح ، ومسح سائر أعضائه يمينه وبشماله مباح ، ومس الرجل ذكر صغير لمداواة أو نحو ذلك من أبواب (٣) الخبر كالختان ونحوه — : جائز باليمين والشمال ، ومس المرأة فرجها يمينها وشمالها جائز ، وكذلك مسها ذكر زوجها أو سيدها يمينها أو بشمالها جائز ■

برهان ذلك أن كل ما ذكرنا فلا نص في النهي عنه ، وكل ما لا نص في تحريمه فهو مباح بقول الله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) . وقول رسول الله ﷺ : « من أعظم الناس جرماً في الإسلام من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته » : وقوله عليه السلام : « دعوني ما تركتكم فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه » : أو كما قل عليه السلام فنص تعالى على أن كل محرم قد فصل لنا باسمه ، فصح أن ما لم يفصل تحريمه فلم يحرم ، وكذلك بالخبرين المذكورين ■

وقد جاء النهي عن مس الرجل ذكره يمينه كما حدثنا حمام وعبد الله بن يوسف قال عبد الله ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد

(١) في اليمنية « إلا حدثاً ونص جلي » وفي المصرية « إلا حدث أو نص جلي » وكلاهما غير صواب (٢) في المصرية « لا توجد » وهو تصحيف (٣) في المصرية « أبواب » وهو تصحيف

ابن علي ثنا سلم بن الحجاج ثنا ابن أبي عمر ثنا الثقفى - هو عبد الوهاب بن عبد المجيد - عن أيوب السختماني ، وقال حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن محمد البرقي ^(١) قاضى بغداد ثنا أبو نعيم - هو الفضل ابن دكين - ثنا سفيان - هو الثوري - عن معمر ، ثم اتفق أيوب السختماني ومعمر ، كلاهما عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : « نهى رسول الله ﷺ أن يمس الرجل ذكره يمينه » . هذا لفظ معمر . ولفظ أيوب : « نهى رسول الله ﷺ أن يتنفس في الأناة وأن يمس ذكره يمينه وأن يستطيب يمينه » . وبهذا الخبر حرم أن يزيل أحد ^(٢) أثر البول يمينه بفسل أو مسح ، لانه استطابة *

قال علي : رواية معمر وأيوب زائدة على كل مارواه غيرهما عن يحيى بن أبي كثير من الاختصار بالنهي عن مس الذكر باليمين في حال البول وعند دخول الخلاء ■ والزيادة مقبولة لا يجوز ردها ، لا سيما وأيوب ومعمر أحفظ ممن روى بعض مارواه ، وكل ذلك حق ، وأخذ كل ذلك فرض لا يحل رد شئ ■ ^(٣) مما رواه الثقات ، فمن أخذ برواية أيوب ومعمر فقد أخذ برواية همام وهشام الدستوائى والأوزاعي وأبي اسماعيل ، ومن أخذ برواية هؤلاء وخالف رواية أيوب ومعمر فقد عصى ^(٤) * وقد روينا مثل قوائنا هذا عن بعض السلف ، كما روينا من طريق وكيع عن

(١) بكسر الباء الموحدة واسكان الراء وكسر التاء المثناة نسبة الى « برت » بليدة فى سواد بغداد وهو احمد بن محمد بن عيسى بن الازهرى الحافظ وقد سبق ذكره فى المسئلة رقم ١٣٧ وترددنا فى صحة اسمه لعدم اتفاق النسخ ولكن تبين لنا الآن صحة انه « البرقي » لأنه هو الذى ولي قضاء بغداد وروى عن أبي نعيم ، وترجمته فى السمعى (ورقة ٧١) وتذكره الحفاظ (ج ٢ : ص ١٥٧) وطبقات الحنفية (ج ١ : ص ١١٤) ومعجم البلدان (ج ٢ : ص ١٠٩)

(٢) فى الاصلين « أحداً » بالنصب وهو لحن (٣) فى المصرية « لا يحل شئ » وهو خطأ (٤) فى التيمية « فقد عصاه »

الصلت بن دينار عن عقبة بن صهبان (١) : سمعت أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه يقول : مامست ذكرى يميني مذ (٢) بايعت بها رسول الله ﷺ . وبه الى وكيع عن خالد بن دينار سمعت أبا العالية يقول : مامست ذكرى يميني مذ (٣) ستين سنة أو سبعين سنة ، وروينا عن مسلم بن يسار وكان من خيار التابعين أنه قال : لا أمس ذكرى يميني وأنا أرجو أن آخذ بها كتابي . والله تعالى التوفيق *

٢١١ — مسألة — ومن أيقن بالوضوء والغسل ثم شك هل أحدث أو كان منه ما يوجب الغسل أم لا فهو على طهارته . وليس عليه أن يجدد غسلاً ولا وضوءاً ، فلو اغتسل وتوضأ ثم أيقن (٤) أنه كان محدثاً أو مجنباً أو أنه قد أتى بما يوجب الغسل لم يجزه الغسل ولا الوضوء اللذان أحدثا بالشك ، وعليه أن يأتي بغسل آخر وضوء آخر ، ومن أيقن بالحدث وشك في الوضوء أو الغسل فعليه ان يأتي بما شك فيه من ذلك ، فان لم يفعل وصلى بشكه ثم أيقن انه لم يكن محدثاً ولا كان عليه غسل لم تجزه صلاته تلك أصلاً *

برهان ذلك قول الله تعالى : (ان يقبعون إلا الظن وان الظن لا يغني من الحق شيئاً) وقال رسول الله ﷺ : « إياكم والظن فان الظن اكذب الحديث » ■ حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد ثنا سبيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ان رسول الله ﷺ قال : « اذا كان أحدكم في الصلاة فوجد حركة في دبره أحدث او لم يحدث فأشك (٥) عليه فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً او يجد ريحاً » . وهذا قول

(١) الصلت — بفتح الصاد المهملة واسكان اللام — ضعيف . وعقبة بن صهبان — بضم الصاد المهملة واسكان الهاء — ثقة من التابعين (٢) في اليمينية «مذ»

(٣) في اليمينية «مذ» (٤) في المصرية «ثم ييقن»

(٥) في المصرية «أشك» بدون الفاء وهو خطأ ، صححناه من اليمينية ومن أبي داود (ج ١ : ص ٦٩) والحديث رواه أيضاً مسلم (ج ١ : ص ١٠٨) والترمذي بلفظ آخر (ج ١ : ص ١٦)

أبي حنيفة والشافعي وداود *

وقال مالك يتوضأ في كلا الوجهين ، واحتج بعض مقلديه بأن رسول الله ﷺ أمر من شك فلم يدر كم صلى بأن يلغى الشك ويبني على اليقين ■
قال أبو محمد : وهذا خطأ من وجهين أحدهما تركهم (١) للخبر الوارد في المسألة بعينها ، ومخالفتهم له ، وإن يجعلوا هذا الأمر حدثاً يوجب الوضوء في غير الصلاة ولا يوجب (٢) في الصلاة ، وهذا تناقض قد انكروا مثله على أبي حنيفة في الوضوء من القهقهة في الصلاة دون غيرها ■ واخذهم بخبر جاء في حكم آخر . والثاني أنهم احتجوا بخبر هو حجة عليهم ، لأنه عليه السلام لم يجعل للشك حكماً ■ وإبقاء على اليقين عنده بلا شك ، وإن جاز (٣) أن يكون الأمر كما ظن — هذا — إلى تناقضهم ، فاتهم يقولون : من شك اطلق أم لم يطلق ■ ، وايقن بصحة النكاح فلا يلزمه طلاق ، ومن ايقن بصحة الملك فشك أنه اعتق أم لم يعتق (٤) فلا يلزمه عتق ■ ومن تيقنت حياته وشك في موته فهو على الحياة ■ وهكذا في كل شيء *

قال علي : فاذ هو كما ذكرنا فإن توضأ كما ذكرنا وهو شك في الحدث ثم ايقن بأنه كان أحدث لم يجزه ذلك الوضوء ، لأنه لم يتوضأ الوضوء الواجب عليه ، وإنما توضأ وضوءاً لم يؤمر به ، ولا ينوب وضوء لم يأمر الله عز وجل به عن وضوء أمر الله تعالى به . والله تعالى التوفيق ■

٢١٢ — مسألة — والمسح على كل مالبس في الرجلين — مما يحل لباسه مما يبلغ فوق الكعبين — سنة سواء كانا خفين من جلود أو لبود (٥) أو عود أو حلفاء أو جوربين من كتان أو صوف أو قطن أو وبر أو شعر — كان عليهما جلد أو لم يكن — أو جرموقين أو خفين على خفين أو جوربين على جوربين أو ما كثر من ذلك

(١) في المصرية « تركهما » وهو خطأ (٢) في المصرية « ولا يوجبها » (٣) في اليمنية ■ وأنه أجاز ■ وهو خطأ (٤) في اليمنية ■ فشك اعتق أو لم يعتق ■
(٥) اللبود بضم اللام وتخفيف الباء جمع لبد ولبدة وهو كل شعر أو صوف ملتبد بعضه على بعض

أوهرا كس ، وكذلك إن لبست المرأة ما ذكرنا من الحرير ، فكل ما ذكرنا إذا لبس على وضوء جاز المسح عليه للمقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام بلياليهن ، ثم لا يحل له المسح ، فإذا انقضى هذان الأمران - يعني أحدهما - لمن وقت له صلى بذلك المسح ما لم تنتقض طهارته ، فإن انتقضت لم يحل له أن يمسه ۝ لكن يخلع ما على رجله ويتوضأ ولا بد ، فإن أصابه ما يوجب الغسل خلعهما ولا بد ، ثم مسح كما ذكرنا إن شاء ، وهكذا أبداً كما وصفنا *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبي ثنا زكرياء بن أبي زائدة عن عامر هو الشعبي ثنا عروة ^(١) بن المغيرة بن شعبة عن أبيه قال : « كنت مع رسول الله ﷺ » - فذكر وضوءه عليه السلام - قال المغيرة « ثم أهويت لآنزع الخفين ^(٢) ، فقال عليه السلام : دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين ، ومسح عليهما » *

حدثنا أحمد بن محمد الطائفي ثنا ابن مفرج ثنا إبراهيم بن أحمد بن علي بن أحمد بن فراس ثنا محمد بن علي بن زيد الصائغ ثنا سعيد بن منصور ثنا أبو الاحوص ثنا الاعمش عن أبي وائل عن حذيفة قال : « كنت أمشي مع رسول الله ﷺ بالمدينة فأنهني الى سباطة ^(٣) ناس فبال عليها قائماً ثم توضأ ومسح على خفيه » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ويحيى بن عبد الرحمن بن مسعود قال عبد الله - ثنا محمد بن معاوية القرشي الهشامي ثنا أحمد بن شعيب ثنا اسحق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - وقال يحيى ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن

(١) في الاصل « عوروة » وهو خطأ والصواب « عروة »

(٢) في مسلم (ج ١ : ص ٩٠) « أخبرني ۝ وفي التيمية « أخبرنا »

(٣) في التيمية « اسباطة » وهو خطأ ، والسباطة الكناسة وزنا ومعنى

ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ، ثم اتفق أحمد واسحاق واللفظ لاحد قالنا (١) وكيع ثنا سفيان الثوري عن ابي قيس عبد الرحمن بن ثروان (٢) عن هزيل (٣) بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة : « ان رسول الله ﷺ توضعوا مسحا على الجور بين والنعلين » (٤) *

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب ثنا هناد بن السرى عن ابي معاوية عن الاعمش عن الحكم - هو ابن عتيبة - عن القاسم بن مخيمرة عن شريح بن هانيء قال . سألت عائشة أم المؤمنين عن المسح على الخفين فقالت . ائت على بن ابي طالب فانه اعلم بذلك منى فأتيت عليها فسألته عن المسح ؟ فقال : كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن يمسخ المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثا (٥) . ورويناه ايضا كذلك من طريق مسلم بن الحجاج عن اسحاق بن راهويه عن عبد الرزاق وزكريا بن عدى قال عبد الرزاق انا سفيان الثوري عن عمرو بن قيس الملائي - وكان سفيان اذا ذكره اثني عليه - ، وقال زكريا عن عبيد الله بن عمرو الرقي (٦) عن

(١) في المصرية « قال وكيع » وهو خطأ (٢) بفتح التاء المثناة واسكان الراء (٣) بضم الهاء وفتح الزاي (٤) هذا الحديث لا يوجد في سنن النسائي المطبوعة وهي رواية ابي القاسم ، وانما وجد زائدا في نسخة أخرى وطبع بالهامش وذكر المصحح أنه في رواية ابن الاحرر وانه عزاه في الاطراف الى النسائي ، (انظر النسائي ج ١ : ص ٣٢) وابن الاحرر هو محمد بن معاوية بن الاحرر الاندلسي شيخ شيخ ابن حزم في هذا الاسناد ، وقدرناه أبو داود (ج ١ : ص ٦١ - ٦٢) والترمذي (ج ١ : ص ٢) وابن ماجه (ج ١ : ص ١٠٢) والبيهقي (ج ١ : ص ٢٨٣ - ٢٨٤) وصححه الترمذي وابن حبان ، وأعله النسائي وأبو داود تبعاً لعبد الرحمن بن مهدي وغيره بأن المعروف من رواية المغيرة « ومسح على الخفين » وبسببه تكلم بعضهم في ابي قيس والحق أنه ثقة ثبت وأن الحديث صحيح لأن حكاية المسح على الخفين لا تنافي المسح على الجور بين بل هما حديثان مختلفان يحمل كل منهما على حكاية حال غير حال الآخر وهو واضح لا يحتمل أى اشتباه

(٥) في النسائي (ج ١ : ص ٣٢) (٦) في التيمية « عبيد الله بن عمرو » وهو خطأ

زيد بن ابي انيسة ، ثم اتفق زيد وعمر (١) عن الحكم بن عتيبة بمثل حديث الاعمش عن الحكم واسناده (٢) *

حدثنا هشام بن سعيد الخير ثنا عبد الجبار بن احمد المقرئ ثنا الحسن بن الحسين النجيري ثنا جعفر بن محمد بن الحسن الاصبهاني ثنا يونس بن حبيب بن عبد القاهر ثنا أبو داود الطيالسي ثنا حماد بن سلمة وحماد بن زيد وهمام بن يحيى وشعبة بن الحجاج (٣) ، كلهم عن عاصم ابن ابي النجود عن زر بن حبيش قال . اتيت صفوان بن عسال (٤) فقلت : إنه حك في نفسه من المسح على الخفين شيء (٥) فهل سمعت من رسول الله ﷺ في ذلك شيئاً ؟ فقال . « كنا مع رسول الله ﷺ في سفر (٦) فأمرنا أن نمسح عليهما (٧) ثلاثة ايام وليالين من غائط و بول ونوم الا من جنابة (٨) » ورويناه ايضا من طريق معمر وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة كلهم عن عاصم عن زر عن صفوان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثله *

وهذا نقل تواتر يوجب العلم ، ففي حديث المغيرة أن المسح انما هو على من أدخل الرجلين وهما طاهرتان ، وفي حديث حذيفة المسح في الحضر . وفي حديث هزيل عن المغيرة المسح على الجوربين . وفي حديث على عموم المسح على كل ما لبس في الرجلين يوما و ليلة للمقيم ، وثلاثا للمسافر ، وأن لا يخلع إلا اغسل الجنابة في حديث صفوان *

وأما قولنا إنه اذا انقضى أحد الامدين (٩) المذكورين صلى الماسح بذلك المسح مالم ينتقض وضوؤه . ولا يجوز له أن يمسخ الا حتى ينزعهما ويتوضأ : - فلا ن

(١) في النسخة ■ زيد وعمر « وهو خطأ (٢) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٩١)

(٣) في المصرية ■ وسعيد بن الحجاج « وهو تصحيف (٤) في مسند أبي

داود الطيالسي برقم ١١٦٦ « غدوت على صفوان بن عسال » (٥) كلمة « شيء »

زدناها من مسند الطيالسي (٦) في المسند « سافراً أو مسافراً »

(٧) في الاصلين « عليها » وصححناه من المسند (٨) في النسخة « لا من

جنابة » وهو خطأ (٩) في النسخة « الامرين » وهو خطأ

رسول الله ﷺ أمره أن يمسح أن كان مسافراً ثلاثاً فقط ، وإن كان مقبلاً يوماً (١) وليلة فقط ، وأمر عليه السلام بالصلاة بذلك المسح ، ولم ينهه عن الصلاة به بعد أمده (٢) المؤقت له ، وإنما نهى عن المسح فقط ، وهذا نص الخبر في ذلك *

وعن قال بالمسح على الجور بين جماعة من السلف ، كما روينا عن سفيان الثوري عن الزبرقان بن عبد الله العبدي (٣) ويحيى بن أبي حية (٤) والأعمش قال الزبرقان عن كعب بن عبد الله قال : رأيت علي بن أبي طالب رضي الله عنه بال فمسح على جوربيه ونعليه (٥) وقال يحيى عن أبي الجلاس (٦) عن ابن عمر : أنه كان يمسح على جوربيه ونعليه . وقال الأعمش عن اسماعيل بن رجاء وإبراهيم النخعي وسعيد ابن عبد الله بن ضرار قال اسماعيل عن أبيه قال رأيت البراء بن عازب يمسح على جوربيه ونعليه (٧) ، وقال إبراهيم عن همام بن الحارث عن أبي مسعود البدرى (٨) : أنه كان يمسح على جوربيه ونعليه . وقال سعيد بن عبد الله : رأيت أنس بن مالك أتى الخلاء ثم خرج وعليه قلنسوة بيضاء مزرورة (٩) فمسح على القلنسوة وعلى

(١) في المصرية « فيوماً » (٢) في المصرية « بعد أمره » وهو خطأ

(٣) الزبرقان هذا في حديثه وهم ، قاله البخاري

(٤) يحيى هذا هو أبو جناب الكلبي وهو لا بأس به إلا أنه مدلس

(٥) أثر على هذا رواه البيهقي بإسنادين آخرين من طريق الزبرقان بن عبد الله

وهو أبو الوراق (ج ١ ص ٢٨٥)

(٦) بضم الجيم وتخفيف اللام وآخره سين مهمة وأظنه الكوفي الذي يروى عن

علي ، وأثر ابن عمر هذا لم أجده من رواه

(٧) رواه البيهقي (ج ١ ص ٢٨٥) من طريق الأعمش

(٨) في المصرية « عن ابن مسعود البدرى » وهو خطأ

(٩) كذا في المصرية وسنن البيهقي ولعل معناه أن لها زراً أي تشد به كأزرار

القميص ، وفي اليمنية « مرره » بدون نقط

جوربين له من خز عربي أسود^(١) ثم صلى، ومن طريق الضحاك بن مخلد عن سفينان الثوري حدثني عاصم الاحول قال: رأيت أنس بن مالك مسح على جوربيه، وعن حماد بن سلمة عن ثابت البناني وعبيد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك قالا جميعا: كان أنس بن مالك يمسح على الجوربين والخفين والعمامة^(٢)، وعن حماد بن سلمة عن أبي غالب^(٣) عن أبي أمامة الباهلي أنه كان يمسح على الجوربين والخفين والعمامة، وعن وكيع عن أبي جناب^(٤) عن أبيه عن خلاص^(٥) بن عمرو عن ابن عمر قال: بال عمر بن الخطاب يوم الجمعة ثم توضأ ومسح على الجوربين والنعلين وصلى بالناس الجمعة. وعن وكيع عن مهدي بن ميمون عن واصل الاحدب

(١) في اليمنية « من حر عري أسود » بدون نقط، وفي المصرية « من مرعربي أسود » وفي البيهقي « وعلى جوربين أسود بن مرعزين » وفي نسخة منه « مرعدين » وقد رجحنا أن صحته « من خز عربي أسود » لرواية ثانية رواها البيهقي وفيها وعليه جوربان أسفلهما جلود وأعلاهما خز فمسح عليهما « ويحتمل أن يكون الأصل هنا » وعلى جوربين له من مرعزي أسود » والمرعزي هو الصوف وهو بكسر الميم وفتحها واسكان الراء وكسر العين المهملة وتشديد الزاي المفتوحة، ويقوى هذا الاحتمال ما رواه الدولابي في السكني والاسماء (ج ١ ص ١٨١): « أخبرني أحمد بن شعيب — هو النسائي — عن عمرو بن علي قال أخبرني سهل بن زياد أبو زياد الطحان قال حدثنا الأزرق بن قيس قال: رأيت أنس بن مالك أحدث ففسل وجهه ويديه ومسح على جوربين من صوف، فقلت: أتمسح عليهما؟ فقال: انهما خفان ولكنهما من صوف »*

(٢) الاثر عن أنس من طريق الضحاك وطريق حماد اسناداها صحيحان
(٣) أبو غالب صاحب أبي أمامة هذا اختلف في اسمه وهو ثقة وصح له الترمذي أحاديث وضعفه بعضهم

(٤) في المصرية « ابن جباب » وفي اليمنية « أبي خباب » وكلاهما تصحيف والصواب « جناب » بفتح الجيم وتخفيف النون، وهو يحيى بن أبي حية السابق ذكره وأبوه أبو حية اسمه « حي » (٥) خلاص بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام

عن أبي وائل عن أبي مسعود أنه مسح على جوربين له من شعر^(١) وعن وكيع عن يحيى البكاء^(٢) قال سمعت ابن عمر يقول المسح على الجوربين كالمسح على الخفين: وعن قتادة عن سعيد بن المسيب الجوربان بمنزلة الخفين في المسح، وعن عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء^(٣) تمسح على الجوربين قال نعم امسحوا عليهما^(٤) مثل الخفين، وعن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم النخعي: أنه كان لا يرى بالمسح على الجوربين بأسا^(٥) وعن أبي نعيم الفضل بن دكين قال: سمعت الأعشى^(٦) سئل عن الجوربين أن يمسح عليهما من بات فيهما؟ قال نعم، وعن قتادة عن الحسن وخلاس بن عمرو أنهما كانا يريان الجوربين في المسح بمنزلة الخفين وقد روى أيضاً عن عبد الله بن مسعود وسعد بن أبي وقاص وسهل بن سعد وعمرو بن حريث، وعن سعيد بن جبيرة ونافع مولى بن عمر - فهم عمر وعلى وعبد الله بن عمرو وأبو مسعود والبراء ابن عازب وأنس بن مالك وأبو أمامة وابن مسعود وسهل بن سعد وعمرو بن حريث لا يعرف لهم من يجيز المسح على الخفين من الصحابة رضي الله عنهم مخالف: ومن التابعين سعيد بن المسيب وعطاء وإبراهيم النخعي والأعشى وخلاس بن عمرو وسعيد بن جبيرة ونافع مولى ابن عمر، وهو قول سفيان الثوري والحسن بن حي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وأبي ثور وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وداود ابن علي وغيرهم *

وقال أبو حنيفة: لا يمسح على الجوربين قال مالك: لا يمسح عليهما إلا أن يكون أسفلهما قد خرز عليه جلد ثم رجع فقال: لا يمسح عليهما، وقال الشافعي لا يمسح عليهما إلا أن يكونا مجلدين *

قال علي: اشتراط التجليد خطأ لا معنى له، لأنه لم يأت به قرآن ولا سنة ولا

(١) أثر أبي مسعود الانصاري رواه البيهقي أيضا (٢) يحيى بن مسلم البكاء
ضعيف (٣) في الزينة «أمسح» (٤) في المصرية «امسح عليها»
(٥) في الزينة «أنه كان لا يرى بالمسح على الجوربين كالمسح على الخفين بأسا»
(٦) في الزينة «يسأل»

قياس ولا قول صاحب ، والمنع من المسح على الجوربين خطأ لأنه خلاف السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ ، وخلاف الآثار ، ولم يخص عليه السلام في الاخبار التي ذكرنا خفين من غيرها ،

والمعجب أن الحنفيين والمالكيين والشافعيين يشنعون ويعظمون مخالفة صاحب اذا وافق تقليدهم ! وهم قد خالفوا ههنا احد عشر صاحباً ، لا مخالف لهم من الصحابة ممن يميز المسح ، فيهم عمر وابنه وعلى وابن مسعود وخالفوا أيضاً من لا يميز المسح من الصحابة ، فحصلوا على خلاف كل من روى عنه في هذه المسألة شيء من الصحابة رضى الله عنهم ، وخالفوا السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ والقياس بلا معنى . والله تعالى التوفيق *

وأما القائلون بالتوقيت في المسح من الصحابة رضى الله عنهم فروينا من طريق شعبة وابن المبارك عن عاصم الاحول عن أبي عثمان النهدي (١) قال : شهدت سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر اختلفا في المسح فمسح سعد ولم يمسخ ابن عمر فسالوا عمر بن الخطاب وأنا شاهد فقال عمر : امسخ يومك وليلتك الى الغد ساعتك *

وعن شعبة عن عمران بن مسلم سمعت سويد بن غفلة قال بعثنا نبأته الجعفي الى عمر بن الخطاب يسأله عن المسح على الخفين ، قال فسأله فقال عمر : للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوم وليلة يمسخ على الخفين والعمامة . وهذان اسنادان لانظيرهما في الصحة والجلالة ■

وقد روينا ذلك ايضا من طريق سعيد بن المسيب وزبيد (٢) بن الصلت كلاهما عن عمر *

ومن طريق سفیان الثوري عن سلمة بن كهيل عن ابراهيم التيمي عن الحارث

(١) في العمية ■ الهذلي « وهو خطأ

(٢) بضم الزاي وياءين متائين الاولى مفتوحة تصغير « زيد » وفي المصرية

زير « وهو خطأ

ابن سويد عن عبد الله بن مسعود قال ثلاثة أيام للمسافر ويوم للمقيم يعني في المسح *
وروينا أيضا من طريق شقيق بن سلمة (١) عن ابن مسعود ، وهذا أيضا اسناد

صحيح *

ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن القاسم بن مخيمرة (٢) عن
شريح بن هانئ الحارثي : سألت عليا عن المسح فقال للمسافر ثلاثا وللمقيم يوما وليلة *
وعن شعبة عن قتادة عن موسى بن سلمة قال : سألت ابن عباس عن المسح على
الخنفين فقال : ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوما وليلة للمقيم * وهذا اسناد في غاية
الصحة *

وعن الشعبي عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن ابيه قال صارت سنة للمسافر
ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوما وليلة في المسح *

وعن حماد بن سلمة عن سعيد بن قطن (٣) عن أبي زيد الانصاري صاحب رسول
الله ﷺ قال : يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن والمقيم يوما وليلة (٤) *

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج ومحمد بن راشد ويحيى بن ربيعة قال ابن جريج
أخبرني أبان بن صالح أن عمر بن شريح (٥) أخبره أن شريكا القاضي كان يقول
للمقيم يوم الى الليل والمسافر ثلاث ، وقال ابن أبي راشد أخبرني سليمان بن موسى
قال : كتب عمر بن عبد العزيز الى أهل المصيصة : أن اخلعوا (٦) الخفاف في كل

(١) في المصرية « سفيان بن سلمة » وهو خطأ

(٢) بضم الميم وفتح الحاء المعجمة واسكان الياء وفتح الميم الثانية والراء وآخره هاء

(٣) بفتح القاف والطاء المهجلة (٤) في اليمنية « وللمقيم يوم وليلة »

(٥) كذا في المصرية وفي اليمنية « عمر بن شريح » ولم يحقق من صحة هذا

الاسم فانه ليس في الرواة من يدعى هكذا الا « عمر بن شريح » وصحة اسمه على
التحقيق « عمر بن سعيد بن شريح » ولكنه غير الذي هنا فذاك يروى عن الزهري
المتوفى سنة ١٢٣ او سنة ١٢٤ والذي هنا يروى عن شريك بن عبد الله القاضي المتوفى

سنة ١٧٧ أو سنة ١٧٨ وبين الطبقتين بون شاسع

(٦) في المصرية « أن اجمعوا » وهو خطأ

ثلاث وقال يحيى بن ربيعة : سألت عطاء بن أبي رباح عن المسح على الخفين فقال ثلاث للمسافر ويوم للمقيم ، وقد روي أيضا عن الشعبي *

وهو قول سفيان الثوري والاوزاعي والحسن بن حي وأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وداود بن علي وجميع أصحابهم ، وهو قول اسحاق بن راهويه وجملة أصحاب الحديث ■

وقد رواه أيضا أشهب عن مالك والرواية عن مالك مختلفة ■ فلا ظهر عنه كراهة المسح للمقيم وقد روى عنه إجازة (١) المسح للمقيم ، وأنه لا يرى التوقيت لا للمقيم ولا للمسافر وانهما يمسحان أبدا ما لم يجنبنا *

وتعلق مقلدوه في ذلك بأخبار ساقطة لا يصح منها شيء ، أرفعها من طريق خزيمة بن ثابت ، رواه أبو عبد الله الجدلي صاحب راية الكافر المختار ، ولا يعتمد على روايته (٢) ، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة ، لأنه ليس فيه أن رسول الله ﷺ أباح المسح أكثر من ثلاث ولكن في آخر الخبر من قول الراوي : ولو تبادى السائل لزدنا . وهذا ظن وغيب لا يحل القطع به في أخبار الناس ، فكيف في الدين إلا أنه صح من هذا اللفظ أن السائل لم يتماد فلم يزد شيئا ، فصار هذا الخبر

(١) في الغنية « إجابة » وهو خطأ

(٢) الجدلي بفتح الجيم والندال المهملة . وأبو عبد الله هذا اسمه عبد بن عبد وقيل عبد الرحمن بن عبد . وهو ثقة وثقه أحمد وابن معين والعجلي وضعفه ابن سعد قال ابن حجر في التهذيب : « كان ابن الزبير قد دعا محمد بن الحنفية الى بيعته فأبى فخصره في الشعب وأخافه هو ومن معه مدة ، فبلغ ذلك المختار بن أبي عبيد وهو على الكوفة ، فأرسل اليه جيشا مع أبي عبد الله الجدلي الى مكة فأخرجوا محمد بن الحنفية من محبسه ، وكفهم محمد عن القتال في الحرم ■ فمن هنا أخذوا على أبي عبد الله الجدلي وعلى أبي الطفيل أيضا ■ لأنه كان في ذلك الجيش ، ولا يقدح ذلك فيهما ان شاء الله تعالى » وحديثه هذا رواه أبو داود (ج ١ : ص ٦٠) والترمذي (ج ١ : ص ٢١) وابن ماجه *

لوصح - حجة لنا عليهم ■ ومبطلا لقولهم ، ومبيناً لتوقيت الثلاثة أيام في السفر واليوم والليلة في الحضر *

وآخر من طريق أنس ، رواء أسد بن موسى عن حماد بن سلمة ، وأسد منكر الحديث (١) ، ولم يرو هذا الخبر أحد من ثقات أصحاب حماد بن سلمة *

وآخر من طريق أنس منقطع ، ليس فيه إلا : « إذا توضأ أحدكم ولبس (٢) خفيه فليصل فيهما وليمسح عليهما ما لم يخلعهما إلا من جنابة (٣) » ثم لوصح لكانت أحاديث التوقيت زائدة عليه ، والزيادة لا يحل تركها *

وآخر من طريق أبي بن عمار (٤) ، فيه يحيى بن أيوب الكوفي وآخر مجهولون وآخر فيه : قال عمر بن اسحاق بن يسار - أخو محمد بن اسحاق - : قرأت في كتاب لعطاء بن يسار مع عطاء بن يسار : سألت ميمونة عن المسح على الخفين فقالت : « قلت : يا رسول الله أكل ساعة يمسح الانسان على الخفين ولا ينزعهما ؟ قال نعم ■ »

(١) كلاب أسد ثقة وثقه النسائي والعجلي والبرار وغيرهما ، قال ابن دقيق العيد في الامام - فيما نقله عنه الزبائي في نصب الراية (ج ١ ص ٩٣ و ٩٤) : « ولعل ابن حزم وقف على قول ابن يونس في تاريخ الغرباء : أسد بن موسى حدث بأحاديث منكورة وكان ثقة وأحسب الآفة من غيره فان كان أخذ كلامه من هذا فليس بحيد لأن من يقال فيه منكر الحديث ليس كمن يقال فيه روى احاديث منكورة لان منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه ، والعبارة الأخرى تقتضى انه وقع له في حين لا دائما » ثم قال : « وقد حكم ابن يونس بأنه ثقة » وكيف يكون ثقة وهو لا يحتج بحديثه ! » . والحديث رواء البيهقي (ج ١ ص ٢٧٩ و ٢٨٠)

(٢) في النجنية « فلبس »

(٣) رواء البيهقي (ج ١ ص ٢٧٩)

(٤) بكسر العين وهو الأشهر ، وقيل بضمها ، وفي النجنية « أبي بن أبي عمار ■ »

وهو خطأ . وحديث أبي هذا رواء أبو داود (ج ١ ص ٦٠ و ٦١) والبيهقي (ج ١ ص ٢٧٨ و ٢٧٩) والحاكم (ج ١ ص ١٧٠ و ١٧١) وهو حديث ضعيف مضطرب

قال علي : هذا لا حجة فيه لان عطاء بن يسار لم يذكر لعمر بن اسحاق أنه هو السائل ميمونة ، ولعل السائل غيره ، ولا يجوز القطع في الدين بالشك (١) ثم لو صح لم تكن فيه حجة لهم ، لانه ليس فيه إلا إباحة المسح في كل ساعة . وهكذا نقول . إذا أتى بشروط المسح من اتمام الوضوء ولباسهما على طهارة واطمام الوقت المحدود وخلعهما للجنابة . وهذا كله ليس مذكوراً منه شيء في هذا الخبر ، فبطل تعلّقهم به : وذكروا آثاراً عن الصحابة رضي الله عنهم لا تصح (٢)

منها أثر عن أسد بن موسى عن حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن زبيد بن الصلت (٣) سمعت عمر بن الخطاب يقول : إذا توضأ أحدكم ولبس خفيه فليمسح عليهما وليصل فيهما ما لم يخلعهما إلا من جنابة . وهذا مما انفرد به أسد بن موسى عن حماد . وأسد منكر الحديث لا يحتج به ، وقد أحاله . والصحيح أن هذا الخبر هو ما روياه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن محمد بن زياد قال سمعت زبيد (٤) بن الصلت سمعت عمر بن الخطاب يقول (٥) إذا توضأ أحدكم وأدخل خفيه في رجليه وهما طاهرتان فليمسح عليهما إن شاء ولا يخلعهما إلا من جنابة . وهذا ليس فيه . ما لم يخلعهما . كما روى أسد ، والثابت عن عمر في التوقيت — برواية . نباتة الجعفي وأبي عثمان النهدي . وهما من أوثق التابعين — هو الزائد علي ما في هذا الخبر *

(١) احتمال أن السائل غيره احتمال بعيد يأباه سياق الكلام : والحديث رواه

الدارقطني (ص ٧٣) من طريق أحمد بن حنبل

(٢) في الأصلين « لا يصح منها أثر » والذي نراه أن الأحسن جعل « منها

أثر » استئناف لبيان الآثار التي وصفها بعدم الصحة كما يقضي بذلك السياق :

(٣) في النسخة « عن محمد بن زياد بن الصلت » وهو خطأ . وزبيد ياءين

مثنائين كما سبق ، وحديثه في البيهقي (ج ١ : ص ٢٧٩)

(٤) في الأصل المصري « زيد » وهو خطأ

(٥) من أول قول عمر في الأثر « إذا توضأ » الخ الذي رواه أسد بن موسى -

إلى هنا سقط من النسخة

وآخر من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر : أن عمر بن الخطاب كان لا يجمل في المسح على الخفين وقتاً ■ وهذا منقطع ، لأن عبيد الله بن عمر لم يدرك أحداً أدرك عمر ، فكيف عمر *

وآخر من طريق كثير بن شظير^(١) عن الحسن : سافرنا مع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانوا^(٢) يمسحون على خفافهم من غير وقت ولا عذر ■ وكثير ضعيف جداً ■

وخبر رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي ثنا عبد الله بن المبارك عن سعيد بن يزيد عن يزيد بن أبي حبيب^(٣) عن علي^(٤) بن رباح عن عقبة بن عامر أن عمرو بن العاص وشرحبيل بن حسنة بعثاه بريداً^(٥) الى أبي بكر برأس سان^(٦) — فذكر الحديث وفيه — : ثم أقبل على عقبة وقال : مذكم لم تنزع خفيك ■ قال : من الجمعة الى الجمعة ■ قال أصبت . وقد حدث به عبد الرحمن مرة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير^(٧) عن عقبة *

قال علي : هذا أقرب ما يمكن أن يغلط فيه من لا يعرف الحديث ، وهذا خبر معلول ■ لأن يزيد بن أبي حبيب لم يسمعه من علي بن رباح ولا من أبي الخير ، وإنما سمعه من عبد الله بن الحكم البلوي عن علي بن رباح ، وعبد الله بن الحكم

(١) كثير بفتح الكاف وشنظير بكسر الشين المعجمة واسكان النون وكسر الظاء المعجمة ، وفي اليمنية « شطير » بالطاء المهملة ووضع لها علامة الابهال ويحذف النون وهو خطأ ، وفي المصرية بدون نقط فلم تتبين في القراءة . وكثير هذا ثقة فيه بعض ضعف ويحتمل لصدقه وقد روى له البخارى ومسلم . (٢) في المصرية ■ وكانوا (٣) في اليمنية ■ عن سعيد بن يزيد بن أبي حبيب « وهو خطأ وسقط (٤) بضم العين وفتح اللام مصغر (٥) في المصرية « بعثا زيدا » وهو خطأ ولحن (٦) كذا في الأصلين رسم بدون اعجام ، وقد حاولت جهدي أن أعرف صحة هذا الاسم أو ذكر شئ عن هذه الرأس المحمولة فلم أصل الى تحقيق صحيح في ذلك والعلم عند الله (٧) في اليمنية « عن أبي الحسين » وهو خطأ وأبو الخير هو مرثد بن عبد الله اليزني

مجهول ، هكذا روينا من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث والليث بن سعد كلاهما عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن الحارث أنه سمع علي بن رباح اللخمي يخبر أن عقبة بن عامر الجهني قال : قدمت على عمر بفتح الشام وعلى خفان لي (١) جرموقان (٢) غليظان ، فقال لي عمر : كم لك منذ لم تنزعهما ؟ — قلت : ليستهما يوم الجمعة واليوم الجمعة ، قال : أصبت (٣) قال ابن وهب : وسمعت زيد بن الحباب (٤) يذكر عن عمر بن الخطاب أنه قال : لو لبست الخفين ورجلاي طاهرتان وأنا على وضوء لم أبال أن لا أنزعهما حتى أبلغ العراق *
قال علي : فهكذا هو الحديث فسقط جملة — والله الحمد — وزيد بن الحباب لم يلق أحداً رأى عمر فكيف عمر (٥) *

وقد روى أيضاً هذا الخبر من طريق معاوية بن صالح عن عياض القرشي عن يزيد بن أبي حبيب أن عقبة (٦) وهذا اسقط واخبت ، لأن يزيد لم يدرك عقبة ، وفيه معاوية بن صالح وليس بالقوي فبطل كل ما جاء في هذا الباب *
ولا يصح خلاف التوقيت عن أحد من الصحابة إلا عن ابن عمر فقط ، فأنما روينا من طريق هشام بن حسان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يوقت في المسح على الخفين شيئاً *

(١) كلمة « لي » سقطت من اليمنية (٢) الجرموق — بضم الجيم واسكان الراء — خف صغير يلبس فوق الخف ، وفي سنن البيهقي « جرمقانيان » وفي شرح معاني الآثار للطحاوي « مجرمقانيان » وليس لهما معنى معروف ، فإن الجرمقاني هو واحد الجرامقة وهم أنباط الشام ، وعلى كل فالخرف معرب لا أصل له في كلام العرب *
(٣) رواه البيهقي (ج ١ : ص ٢٨٠) من طرق والطحاوي (ج ١ : ص ٤٨) ورواه الدارقطني (٧٢) مختصراً . (٤) في اليمنية « الحبان » وهو خطأ (٥) نعم لأن زيد بن الحباب من الرواة عن مالك والثوري وغيرها ، مات سنة ٢٠٣

(٦) في المصرية « عن يزيد بن حبيب بن عقبة » وفي اليمنية عن يزيد بن أبي حبيب أن عقبة « وكل منهما خطأ »

قال أبو محمد : وهذا لا حجة فيه ■ لأن ابن عمر لم يكن عنده المسح ولا عرفه ، بل أنكره حتى أعلمه به سعد بالكوفة ■ ثم أبوه بالمدينة في خلافته ■ فلم يكن في علم المسح كغيره ، وعلى ذلك فقد روى عنه التوقيت ، رويانا من طريق حماد بن زيد عن محمد بن عبيد الله العرزمي عن نافع عن ابن عمر قال : أين السائلون عن المسح على الخفين ؟ للمسافر ثلاثا وللمقيم يوما وليلة ■

ثم لو صح عن أبي بكر وعمر وعقبة (١) رضى الله عنهم ما ذكرنا وكان قد خالف ذلك على وابن مسعود وغيرهما : لوجب عند التنازع الرد الى بيان رسول الله ﷺ وبيانه عليه السلام قد صح بالتوقيت ، ولم يصح عنه شئ غيره أصلاً ، فكيف ولم يصح قط عن عمر الا التوقيت *

قال على . فاذا انقضى الامدان (٢) المذكوران فإن أبا حنيفة والشافعي وبعض أصحابنا قالوا : يخلعهما ويغسل رجليه ولا بد ، وقال : أبو حنيفة : إذا قعد الانسان مقدار التشهد في آخر صلاته ثم أحدث عمداً أو نسياناً يبول أو ريح أو غير ذلك أو تكلم عمداً أو نسياناً فقد تمت صلاته ، وليس السلام من الصلاة فرضاً ، قال : فإن قعد مقدار التشهد في آخر صلاته وانقضى وقت المسح بعد ذلك فقد بطلت صلاته وبطلت طهارته ما لم يسلم (٣) وفي هذا من التناقض والخطأ ما لا يحتاج معه الى تكليف رد عليه والحمد لله على السلامة ■

وقد قال الشافعي مرة : يبتدئ الوضوء ■ *

وقال ابراهيم النخعي والحسن البصري وابن أبي ليلى وداود : يصلى ما لم تنتقض طهارته بحدث ينقض الوضوء ، وهذا هو القول الذى لا يجوز غيره لانه ليس في شئ من الاخبار (٤) أن الطهارة تنتقض عن أعضاء الوضوء ولا عن بعضها بانقضاء وقت المسح ، وانما نهي عليه السلام عن أن يمسه أحد أكثر من ثلاث للمسافر أو يوم وليلة للمقيم *

(١) في المصرية « وقتية » وهو خطأ (٢) « في المصرية الامران » وهو تصحيف (٣) قوله « ما لم يسلم » سقط من الجنية (٤) في المصرية ■ من الآثار ■

فمن قال غير هذا فقد أقحم في الخطيئة (١) ما ليس فيه ، وقول رسول الله ﷺ ما لم يقل ، فمن فعل ذلك وأما فلا شيء عليه ، ومن فعل ذلك عامداً بعد قيام الحجة عليه فقد أتى كبيرة من الكبائر ، والطهارة لا ينقضها إلا الحدث ، وهذا قد صححت طهارته ولم يحدث فهو طاهر ، والطاهر يصلي ما لم يحدث أو ما لم يأت (٢) نص جلي في أن طهارته انتقضت وإن لم يحدث وهذا الذي نقض وقت مسح لم يحدث ولا جاء نص في أن طهارته انتقضت لأن بعض أعضائه ولا عن جميعها ، فهو طاهر يصلي حتى يحدث فيخلع خفيه حينئذ وما على قدميه ويتوضأ ثم يستأنف المسح توقينا آخره هكذا أبداً وبالله تعالى التوفيق *

وأما من قال إن الطهارة تنتقض عن قدميه خاصة ، فقول فاسد لا دليل عليه لا من سنة ولا من قرآن ولا من خبر واه ولا من إجماع ، ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا رأى سديد أصلاً ، وما علم في الدين قط حدث ينقض الطهارة — بعد تمامها وبعد جواز الصلاة بها — عن بعض الأعضاء دون بعض وبالله تعالى التوفيق .

وأما تقسيم أبي حنيفة فما روى قط عن أحد من الناس قبله . وبالله تعالى تأييد *
 ٢١٣ — مسألة — ويبدأ بعد اليوم والليلة المقيم وبعد الثلاثة الأيام بلياليها المسافرين من حين يجوز له المسح أثر حدثه . سواء مسح وتوضأ أو لم يمسح ولا توضأ عامداً أو ساهياً ، فإن أحدث يومه بعد ماضى أكثر هذين (٣) الأمدنين (٤) أو أقلهما كان له أن يمسح باقي الأمدنين فقط ، ولو مسح قبل انقضاء أحد الأمدنين بدقيقة كان له أن يصلي به ما لم يحدث *

قال علي : قال أبو حنيفة والشافعي والثوري : يبتدئ بعد هذين الوقتين من حين يحدث وقال أحمد بن حنبل يبدأ بعدهما من حين يمسح . وروى عن الشعبي يمسح

(١) في البنية « فقد أقحم بالحديث » (٢) في المصرية « أو لم يأت » وهو خطأ
 (٣) في المصرية « بعد ماضى هذين » وما هنا أصح (٤) و (٥) في الأصلين « في الموضوعين » الامرين « بالراء وهو خطأ واضح

لخمس صلوات فقط ان كان مقبلاً ولا يمسح لاكثر ويمسح لخمس عشرة صلاة فقط، ان كان مسافراً ولا يمسح لاكثر، وبه يقول اسحاق بن راهويه وسليمان بن داود الهاشمي وأبو ثور قال علي : فلما اختلفوا وجب ان ننظر في هذه الاقوال ونردها الى ما افترض الله عز وجل علينا أن نردها عليه من القرآن وسنة رسول الله ﷺ (١) ففعلنا فنظرنا في قول من قال يبدأ بعد الوقتين من حين يحدث ، فوجدناه ظاهر الفساد لان أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم — الذي به تعلقوا كلهم وبه اخذوا أو وقفوا في أخذهم به — إنما جاءنا بالمسح مدة أحد الأمدنين (٢) المذكورين وهم يقررون بهذا ، ومن الحال الباطل أن يجوز له المسح في الوضوء في حال الحدث ، هذا مالا يقولون به هم ولا غيرهم ، ووجدنا (٣) بعض الأحداث قد تطول جدا الساعة والساعتين والأكثر كالفناط ، ومنها ما يدوم أقل كالبول ، فسقط هذا القول بيقين لاشك فيه ، وهو أيضاً مخالف لنص الخبر ، ولا حاجة لهم فيه أصلاً *

ثم نظرنا في قول من حد ذلك بالصلوات الخمس أو الخمس عشرة ، فوجدناهم لا حاجة لهم فيه إلا مراعاة عدد الصلوات في اليوم واللييلة وفي الثلاثة الايام لبلياليهن ، وهذا لا معنى له ، لأنه إذا مسح (٤) المرء بعد الزوال في آخر وقت الظهر فانه يمسح الى صلاة الصبح ثم لا يكون له أن يصلي الضحى بالمسح ، ولا صلاة بعدها الى الظهر وكذلك من مسح لصلاة الصبح في آخر وقتها فانه يمسح الى أن يصلي العتمة ، ثم لا يكون له أن يوتر ولا أن يتشهد ولا أن يركع ركعتي الفجر بمسح وهذا خلاف لحكم رسول الله ﷺ ، لأنه عليه السلام فسح للمقيم في مسح يوم ولييلة ، وهم منعه من المسح إلا يوماً وبعض ليلة ، أو ليلة وأقل من نصف يوم ، وهذا خطأ بين *

(١) في التيمية « ونردها الى ما افترض الله علينا من سنة رسول الله » الخ وما هنا أصح وأوضح (٢) في التيمية « إنما جاء باباحة المسح من الأمدنين » (٣) في المصرية « وقد وجدنا » (٤) في الأصلين « إذا تيمم » وهو خطأ بإياه بساط القول ، فان البحث إنما هو في المسح لافى التيمم ، ولذلك صححناه .

وأيضاً فإنه يلزمهم أن من عليه خمس صلوات نام عنهم ثم استيقظ — وكان قد توضأ ولبس خفيه على طهارة ثم نام — أنه يمسح عليهما (١) ، فإذا أتمهم لم يجوز أن يمسح بعدهن باقى يومه وليلته . وهذا خلاف الخبر ، فسقط هذا القول بمخالفته للخبر (٢) وتعريه من أن يكون لصحته برهان .

ثم نظرنا في قول أحمد فوجدناه يلزمه ان كان انسان فاسق قد توضأ ولبس خفيه على طهارة ثم بقى شهراً لا يصلى عامداً ثم تاب : أن له أن يمسح من حين توبته يوماً وليلة أو ثلاثاً ان كان مسافراً ، وكذلك ان مسح يوماً ثم تعمد ترك الصلاة أياماً فان له ان يمسح ليلة . وهكذا في المسافر ، فعلى هذا يتبادى ماسحاً عاماً وأكثر ، وهذا خلاف نص الخبر ، فسقط أيضاً هذا القول ولم يبق الا قولنا .

فنظرنا فيه فوجدناه موافقاً لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي صح عنه ، وموافقاً لنص الخبر الوارد في ذلك . ولم يبق غيره فوجب القول به ، لان رسول الله ﷺ أمره بأن يمسح يوماً وليلة ، فله أن يمسح ان شاء ، وأن يخضع ما على رجليه . لا بد له من أحدهما ، ولا يجوز به غيرهما ، وهو عصى الله عز وجل ، فاسق ان لم يأت بأحدهما ، فان مسح فله ذلك وقد أحسن ، وان لم يمسح فقد عصى الله ، أو أخطأ (٣) ان فعل ذلك ناسياً ولا حرج عليه ، وقد مضى من الامل الذي وقت رسول الله ﷺ مدة . وبقى باقيها فقط . وهكذا ان تعمد أو نسى حتى ينقضى اليوم والليله للمقيم والثلاثة الايام لبياطين للمسافر ، فقد مضى الوقت الذي وقته له الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، وليس له أن يمسح في غير الوقت الذي أمره الله تعالى بالمسح فيه .

فلو كان فرضه التيمم ولم يجد ماء فتيمم ثم لبس خفيه ، فله انه يمسح اذا وجد

(١) في المصرية « يمسح هن » وفي اليمنية « يمسح عليهن » وكل منهما خطأ ، لان المقصود المسح عليهما أى على الخفين ، وهذا ظاهر بأدنى تأمل
(٢) في اليمنية « لمخالفته الخبر » (٣) في المصرية « فقد عصى واخطأ » الخ وهو غلط
(٤ م ١٣ - ج ٢ المحلى)

الماء ، لان التيميم طهارة تامة ، قال الله تعالى وقد ذكر التيميم : (ولكن يريد ليظهركم) ومن جازت له الصلاة بالتيميم فهو طاهر بلا شك ، واذا كان طاهرا كله فقدماه طاهرتان بلا شك . فقد أدخل خفيه القدمين وهما طاهرتان ، فجاز له المسح عليهما الامد المذكور للمسافر ، فان لم يجد الماء إلا بعد تمام الثلاث بأيامها — من حين أحدث بعد لباس خفيه على طهارة التيميم — لم يجز له المسح ، لان الامد قد تم وقد كان ممكنا له أن يمسح بتزول مطر أو وجود من معه ماء ، وكذلك لو لم يجد الماء الا بعد مضى بعض الامد المذكور ، فليس له أن يمسح الا باقى الامد فقط * .

قال على : فاذا تم حديثه (١) فحينئذ جاز له الوضوء والمسح ولا يبالي بالاستنجاء لان الاستنجاء بعد الوضوء جائز وليس فرضه أن يكون قبل الوضوء ولا بد . لانه لم يأت بذلك أمر في قرآن (٢) ولا سنة . وانما هي عين أمرنا بازالتها بصفة ما للصلاة فقط . فتى أزيلت قبل الصلاة وبعد الوضوء أو قبل الوضوء — : فقد أدى مزيلها ما عليه . وليس بقاء البول في ظاهر الخرت (٣) وبقاء النجس في ظاهر الخرج حدثا انما الحدث خرجهما من المخرجين فقط . فاذا ظهرا فانهما خبثان في الجلد يجب إزالتها للصلاة فقط ، فمن حينئذ يعد . سواء كان وقت صلاة أو لم يكن ، لان التطهر للصلاة قبل دخول وقتها جائز ، وقد يصلى بذلك الوضوء في ذلك الوقت صلاة فائتة ، أو كعتي دخول المسجد ، فان كان مقبلا فالى مثل ذلك الوقت من الغد ان كان ذلك نهرا . والى مثله من الليلة القابلة ان كان ذلك ليلا ، فان انقضى له الامد المذكور وقد مسح أحد خفيه ولم يمسح شيئا من الآخر بطل المسح ، ولزمه خلعهما وغسلهما ، لأنه لم يتم له مسحه إلا في وقت قد حرم عليه فيه المسح ، وان كان مسافرا فالى مثل ذلك الوقت من اليوم الرابع ان كان حديثه نهرا أو الى مثل ذلك الوقت من الليلة الرابعة ان كان ذلك ليلا والله تعالى التوفيق *

(١) في البنية « وان أتم حديثه » (٢) في المصرية « في القرآن »
 (٣) الخرت بفتح الحاء وضمها مع اسكان الراء فيهما : الثقب في الأذن والابرة وغير ذلك ، وفي البنية « في ظاهر الحديث » وهو خطأ سخي فليس له معنى .

٢١٤ - مسألة - الرجال والنساء (١) في كل ما ذكرنا سواء، وسفر الطاعة (٢) والمعصية في كل ذلك سواء، وكذلك ما ليس طاعة ولا معصية، وقليل السفر وكثيره سواء *

برهان ذلك عموم أمر رسول الله ﷺ وحكمه، ولو أراد عليه السلام تخصيص سفر من سفر، ومعصية من طاعة، لما عجز عن ذلك، وواهب الرزق والصحة وعلو اليد للعاصي والمرجو للمغفرة له يتصدق عليه من فسخ الدين بما شاء، وقولنا هو قول أبي حنيفة ■

ولا معنى لتفريق من فرق في ذلك بين سفر الطاعة وسفر المعصية - ، لامن طريق الخبر ولا من طريق النظر *

أما الخبر قاله تعالى يقول : (لتبين للناس ما نزل إليهم) فلو كان ههنا فرق لما أمهله رسول الله ﷺ، ولا كلفنا علم ما لم يخبرنا به، ولا ألزما العمل بما لم يعرفنا به، هذا أمر قد أمناه والله الحمد *

وأما من طريق النظر فإن المقيم قد تكون أقامته إقامة معصية وظلم للمسلمين وعدوانا على الاسلام أشد من سفر المعصية، وقد يطعم المسافر في المعصية في بعض أعماله ■ وأولها الوضوء الذي يكون فيه المسح (٣) المذكور الذي منعه منه فمنعه من المسح الذي هو طاعة وأمره بالعسل الذي هو طاعة أيضا، وهذا فساد من القول جدا، وأطلقوا المسح للمقيم العاصي في أقامته ■

فإن قالوا المسح رخصة ورحمة قلنا ما حجر على الله الترخيص للعاصي في بعض أعمال طاعته ولا رحمة الله تعالى له إلا جاهل بالله تعالى، قائل بما لا علم له به، وكل سفر تقصر فيه الصلاة فيمسح فيه مسح سفر ■ وما لا قصر فيه (٤) فهو حضر وإقامة ■ لا يمسح فيه (٥) إلا مسح المقيم وبالله تعالى التوفيق *

(١) في النية سقطت كلمة ■ الرجال ■ (٢) في النية « وسنن الطاعة » وهو خطأ سخي (٣) في المصرية « يكن » وهو لحن (٤) في النية « وما لا تصرف فيه » وهو خطأ (٥) في المصرية « لا يمسح فيها »

٢١٥ - مسألة - ومن توضأ فلبس أحد خفيه بعد أن غسل تلك الرجل ثم أنه غسل الأخرى بعد لباسه الخف على المفسولة ثم لبس الخف الآخر ثم أحدث فالمسح له جائز كما لو ابتداء لباسهما بعد غسل كلتي رجليه ، وبه يقول أبو حنيفة وداود وأصحابهما . وهو قول يحيى بن آدم وأبي ثور والمزني ، وقال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل : لا يمسخ لكن إن خلع التي لبس أولاً ثم أعادها من حينه فإن له المسح .

قال علي كلا القولين عمدة أهله علي قول رسول الله ﷺ : « دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين » فوجب النظر في أي القولين هو أسعد (١) بهذا القول . فوجدنا من طهر إحدى رجليه ثم ألبسها الخف فلم يلبس الخفين ، وإنما لبس الواحد . ولا أدخل القدمين الخفين ، إنما أدخل القدم الواحدة فلما طهر الثانية ثم ألبسها الخف الثاني صار حينئذ مستحقاً لأن يخبر عنه أنه أدخلهما طاهرتين (٢) ولم يستحق هذا الوصف قبل ذلك ، فصح أن له أن يمسخ ، ولو أراد رسول الله ﷺ ما ذهب إليه مالك والشافعي لما قال هذا اللفظ . وإنما كان يقول : دعهما فاني ابتدأت أدخلهما في الخفين بعد تمام طهارتهما جميعاً ، فاذ لم يقل عليه السلام هذا القول فكل من صدق الخبر عنه بأنه أدخل قدميه جميعاً في الخفين وهما طاهرتان فجائز له أن يمسخ إذا أحدث بعد الإدخال ، وما علمنا خلع خف وإعادته في الوقت يحدث طهارة لم تكن . ولا حكماً في الشرع لم يكن . فالواجب له مدح بلا برهان . وبالله تعالى التوفيق *

٢١٦ - مسألة - فإن كان في الخفين أو فيما لبس على الرجلين خرق صغير أو كبير طولا أو عرضاً فظهر منه (٣) شيء من القدم أقل القدم أو أكثرها أو كلاهما : - فكل ذلك سواء والمسح على كل ذلك جائز . مادام يتعلق بالرجلين منهما شيء . وهو قول سفیان الثوري وداود وأبي ثور وإسحاق بن راهويه ويزيد بن هارون (٤) *

(١) في المصرية « أبعد » وهو خطأ (٢) في اليمنية « طاهرتان » وهو لحن
(٣) في اليمنية « يظهر منه » (٤) هو يزيد بن هرون الواسطي أبو خالد
أحد الاعلام الحفاظ المشاهير ، مات سنة ٢٠٦ في خلافة المأمون ، ووقع في المصرية
« زيد بن هرون » وهو خطأ

قال أبو حنيفة : ان كان في كل واحد من الخفين خرق عرضا يبرز من كل خرق أصبعان فأقل أو مقدار أصبعين فأقل — : جاز المسح عليهما فان ظهر من أحدهما دون الآخر ثلاثة أصابع أو مقدارها فأكثر لم يجز المسح عليهما قال : فان كان الخرق طويلا سما لو فتح ظهر منه أكثر من ثلاثة أصابع جاز المسح *

وقال مالك : ان كان الخرق يسيرا لا يظهر منه القدم جاز المسح ، وان كان كبيرا فاحشا لم يجز المسح عليهما ، فیهما كان أو في أحدهما *

وقال الحسن بن حي والشافعي وأحمد : ان ظهر من القدم شيء من الخرق لم يجز المسح عليهما ، فان لم يظهر من الخرق شيء من القدم جاز المسح عليهما *

قال الحسن بن حي : فان كان من تحت الخرق قل أم كثر جورب يستر القدم جاز المسح *

وقال الاوزاعي : ان انكشف من الخرق في الخف شيء من القدم مسح على الخفين وغسل ما انكشف من القدم أو القدمين وصلى ، فان لم يغسل ما ظهر أعاد الصلاة ■

قال علي : فلما اختلفوا وجب أن ننظر ما احتجت به كل طائفة لقولها ، فوجدنا قول مالك لا معنى له ■ لانه منع من المسح في حال ما وأباحه في حال أخرى ولم يبين لمقلديه ولا لمريدي معرفة قوله ولا لمن استفتاه ما هي الحال التي يحل فيها المسح ■ ولأما الحال الذي يحرم فيها المسح ؟ فهذا إنشأب (١) المستفتي فيما لا يعرف ، وأيضا فانه (٢) قول لا دليل على صحته ■ ودعوى لا برهان عليها ، فسقط هذا القول *

ثم نظرنا في قول أبي حنيفة فكان تحكما بلا دليل ، وفوقا بلا برهان ، لا يعمز عن مثله أحد ■ ولا يحل القول في الدين بمثل هذا وأيضا فالأصابع تختلف في السكبر

(١) بكسر الهمزة واسكان النون وبالشين المعجمة ، من ■ نشب « الشيء في الشيء — من باب طرب » علق فيه وانشبته أنا فيه انشأبا أى أعلقته فانتشب . والمعنى انه لم يفت السائل بفتوى قاطعة ، بل جعله مترددا معلقا فيها يجهل *

(٢) في المصرية « فانها » وهو خطأ

والصغر تفاوتا شديداً ، فليت شعري أي الاصابع أراد !! وما نعلم أحدا سبقه الى هذا القول مع فساده . فسقط أيضاً هذا القول بيقين *

ثم نظرنا في قول الحسن بن حي والشافعي وأحمد فوجدنا حجتهم أن فرض الرجلين الفصل إن كانتا مكشوفتين أو المسح إن كانتا مستورتين ، فإذا انكشف شيء منهما وإن قل فقد انكشف شيء . فرضه الفصل ، قالوا : ولا يجتمع غسل ومسح في رجل واحدة ، ما نعلم لهم حجة غير هذا *

قال علي : كل ما قالوه صحيح ، إلا قولهم إذا انكشف من القدم شيء فقد انكشف شيء . فرضه الفصل . فانه قول غير صحيح ، ولا يوافقون عليه . إذ لم يأت به قرآن ولا سنة ولا إجماع . لكن الحق في ذلك ما جاءت به السنة المبينة للقرآن من أن حكم القدمين اللتين ليس عليهما شيء ملبوس يمسح عليه أن يفصلا . وحكهما إذا كان عليهما شيء ملبوس أن يمسح على ذلك الشيء . بهذا جاءت السنة ، (وما كان ربك نسيا) وقد علم رسول الله ﷺ — إذ أمر بالمسح على الخفين وما يلبس في (١) الرجلين ومسح على الجوربين — أن من الخفاف والجوارب وغير ذلك مما يلبس على الرجلين المحرق خرقاً فاحشاً أو غير فاحش ، وغير المحرق ، والاحمر والاسود والابيض . والجديد والبالي ، فما خص عليه السلام بعض ذلك دون بعض ، ولو كان حكم ذلك في الدين يختلف (٢) لما أغفله الله تعالى أن يوحى به ، ولا أهمله رسول الله ﷺ المفترض عليه البيان ، حاشا له من ذلك . فصح أن حكم ذلك المسح على كل حال ، والمسح لا يقتضى الاستيعاب في اللغة التي بها خوطبنا . وهكذا روينا عن سفيان الثوري أنه قال : امسح مادام يسمى خفاً ، وهل كانت خفاف (٣) المهاجرين والانصار إلا مشقة مخرقة ممزقة ! *

وأما قول الاوزاعي فنذكره إن شاء الله تعالى في المسألة التالية لهذه وبالله تعالى تتأيد *

(١) في المصرية « وما يلبس الرجلين » (٢) في المصرية « مختلف » وهو خطأ

(٣) في اليمنية « اخفاف » وهو جازم وكلاهما جمع خف

٢١٧ - مسألة - فإن كان الخفان (١) مقطوعين تحت الكعبين فالمسح جائز عليهما ، وهو قول الاوزاعي . روى عنه انه قال : يمسح الحرام على الخفين المقطوعين تحت الكعبين ، وقال غيره لا يمسح عليهما إلا أن يكونا فوق الكعبين .

قال علي : قد صح عن رسول الله ﷺ الامر بالمسح على الخفين ، وأنه مسح على الجوربين ، ولو كان ههنا حد محدود لما أهمله عليه السلام ولا اغفله ، فوجب أن كل ما يقع عليه اسم خف أو جورب أو لبس على الرجلين فالمسح عليه جائز ، وقد ذكرنا بطلان قول من قال ، إن المسح لا يجوز إلا على ما يستر جميع الرجلين والكعبين وبذلك الدليل يبطل هذا القول الذي لهم في هذه المسألة ، لاسيما قول أبي حنيفة المجيز المسح على الخفين اللذين يظهر منهما مقدار أصبعين من كل خف . فإنه يلزمه ان يظهر من الكعبين من كل قدم فوق الخف مقدار أصبعين فالمسح جائز والا فلا ، وكذلك يلزم المالكيين أن يقولوا ان كان الظاهر من الكعبين فوق الخف يسيراً جاز المسح . وان كان فاحشاً لم يجز ، وما ندري على م بنوا هذين القولين ؟ فانهما لا نص ولا قياس ولا اتباع . والله تعالى التوفيق *

قال علي : وأما قول الاوزاعي في الجمع بين الفسل والمسح في رجل واحدة فقول لا دليل على صحته ، لا من نص ولا من إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ، وحكم الرجلين الملبوس عليهما شيء المسح فقط بالسنن الثابتة . فلا معنى لزيادة الفسل على ذلك . *

٢١٨ - مسألة - ومن لبس خفيه أو جوربيه أو غير ذلك على طهارة ثم خلع أحدهما دون الآخر فإن فرضه أن يخلع الآخر ان كان قد أحدث ولا بد ، ويفسل قدميه ، وقد روى المعافى بن عمران (٢) ومحمد بن يوسف الفريابي (٣) عن سفيان الثوري أنه يفسل الرجل المكشوفة ويمسح على الأخرى المستورة . وروى

(١) في النسخة « فإن كان الخفاف » وهو خطأ

(٢) في النسخة « المعافى بن عمرو » وهو خطأ

(٣) في المصرية « محمدان يوسف » في النسخة « محمد بن يوسف الفريابي »

بالتون وكلاهما خطأ

الفضل بن دكين عنه أنه يترع ما على الرجل الاخرى ويفسهما، وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي *

قال على : ففظرنا في ذلك فوجدنا نص حكمه عليه السلام أنه مسح عليهما لانه ادخلهما طاهرتين ، وأمره عليه السلام بفسل القدمين المكشوفتين ، فكان هذان النصان لا يحل الخروج عنهما ، ووجدنا من غسل رجلا ومسح على الاخرى قد عمل عملا لم يأت به قرآن ولا سنة ولا دليل من لفظهما ^(١) ولا يجوز في الدين إلا ما وجد في كلام الله تعالى أو كلام نبيه عليه السلام ، فوجب أن لا يجزى غسل رجل ومسح على الاخرى ، وأنه لا بد من غسلهما أو المسح عليهما ، سواء في ذلك في الابتداء أو بعد المسح عليهما *

وقد حدثنا يونس بن عبد الله بن مغيث قال : ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن ادريس — هو الاودي — عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد — هو المقبري — عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « اذا لبس أحدكم فليبدأ باليمنى ، واذا خلعه فليبدأ باليسرى ، ولا يمشي في فعل واحدة ولا خف واحدة ، ايخلعهما جميعاً أو يمشي فيهما جميعاً »

فأوجب عليه السلام خلعهما ولا بد أو تركهما جميعاً ، فان خلعهما إحداهما دون الاخرى فقد عصى الله في إبقائه ^(٢) الذي أبقي ، واذا كان بابقائه عاصياً فلا يحل له المسح على خف فرضه نزع ، فان كان ذلك لعله برجله لم يلزمه في تلك الرجل شيء أصلاً ، لا مسح ولا غسل ، لان فرضه قد سقط ■

ووجدنا بعض الموافقين لنا قد احتج في هذا بأنه لما لم يجز عند أحد ابتداء الوضوء بفسل رجل ومسح على خف على أخرى لم يجز ذلك بعد نزع أحد الخفين * قال أبو محمد : وهذا كلام فاسد ، لان ابتداء الوضوء يرد على رجلين غير طاهرتين ، وليس كذلك الامر بعد صحة المسح عليهما بعد ادخالهما طاهرتين ، فبين

(١) في اليمنية « لفظهما » (٢) في المصرية « في القائه » وهو خطأ

الامر ين أعظم فرق . والله تعالى التوفيق *

٢١٩ - مسألة - ومن مسح كما ذكرنا على مافي رجليه ثم خلعهما لم يضره ذلك شيئاً ، ولا يلزمه إعادة وضوء ولا غسل رجليه ، بل هو طاهر كما كان ويصلي كذلك وكذلك لو مسح على عمامة أو خمار ثم نزعهما فليس عليه إعادة وضوء ولا مسح رأسه بل هو طاهر كما كان ويصلي كذلك ، وكذلك لو مسح على خف (١) ثم نزع الأعلى فلا يضره ذلك شيئاً ، ويصلي كما هو دون أن يعيد مسحاً ، وكذلك من توضأ أو اغتسل ثم حلق شعره أو تقصص أو قلم أظفاره فهو في كل ذلك على وضوئه وطهارته ويصلي كما هو دون أن يمسخ مواضع التقص *

وهذا قول طائفة من السلف ، كما روينا عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن هشام بن حسان ، وروينا عن سفيان الثوري عن الفضيل (٢) بن عمرو عن إبراهيم النخعي : أنه كان يحدث ثم يمسخ على جرموقين له من لبود ثم ينزعهما فإذا قام إلى الصلاة لبسهما وصلى *

وأما أبو حنيفة فإنه قال : من توضأ ثم مسح على خفيه ثم أخرج قدمه الواحدة من موضعها إلى موضع الساق أو أخرج كليهما كذلك فقد بطل مسحه ، ويلزمه أن يخرج قدميه جميعاً ويلبسهما ، وكذلك عنده لو أخرجهما بالكل قال أبو يوسف . وكذلك إذا أخرج أكثر من نصف القدم إلى موضع الساق : قال فلو لبس جرموقين على خفين ثم مسح عليهما ثم خلع أحد الجرموقين فعليه أن يمسخ على الخف الذي كان تحت الجرموق ويمسخ أيضاً على الجرموق الثاني ولا بد لأن بعض المسح إذا انتقض انتقض كله ، قال : فلو توضأ ثم جز شعره وقص شاربه وأظفاره فهو على طهارته ، وليس عليه أن يمسخ الماء شيئاً من ذلك *

(١) يعني على خف ملبوس على خف آخر

(٢) الفضيل بالتصغير وهو الفضيل بن عمرو الفقيمي الثقة مات سنة ١١٠ ، وفي

المصرية « الفضل بن عمر » وفي اليمنية « الفضل بن عمرو » وكلاهما خطأ

(م ١٤ - ج ٢ المحلى)

وأما مالك فإنه قال : من مسح على خفيه ثم خلع أحدهما فإنه يلزمه أن يخلع الثاني ويفسل رجله . وكذلك لو خلعهما جميعاً وكذلك من أخرج إحدى رجله (١) أو كتفاهما من موضع القدم إلى موضع الساق فإنه يخلعهما جميعاً ولا بد ويفسل قدميه فإن لم يفسل قدميه في فوره ذلك لزمه ابتداء الوضوء . فلو توضأ وجز به ذلك شعره أو قص أظفاره فليس عليه أن يمس شيئاً من ذلك الماء (٢) . قال فلو أخرج عقبه (٣) أو إحداهما من موضع القدم إلى موضع الساق إلا أن سائر قدميه في موضع القدم فليس عليه أن يخرج رجله لذلك وهو على طهارته *

وقال الشافعي : من خلع أحد خفيه لزمه خلع الثاني وغسل قدميه ، فإن خلعهما جميعاً فكذلك . فلو أخرج رجله كليهما (٤) عن موضعهما ولم يخرجهما ولا شيئاً منهما عن موضع ساق الخلف فهو على طهارته ، ولا شيء عليه حتى يخرج شيئاً مما يجب غسله عن جميع الخلف . فيلزمه أن يخلعهما . حينئذ ويفسلهما ، فإن توضأ ثم جز شعره أو قص أظفاره فهو على طهارته ، وليس عليه أن يمس الماء شيئاً من ذلك *

وقال الاوزاعي إن خلع خفيه أو جز شعره أو قص أظفاره لزمه أن يبتديء الوضوء في خلع الخفين وإن مسح على رأسه ويمس الماء موضع القطع من أظفاره في الجز والقص . وهو قول عطاء ، وكذلك قال الاوزاعي فيمن مسح على عمامته ثم نزعها فإنه يمسح رأسه بالماء *

قال علي : أما قول أبي يوسف في مراعاة إخراج أكثر من نصف القدم عن موضعها فيلزمه الفسل في رجله معاً أو إخراج نصفها فأقل فلا يلزمه غسل رجله — : فتحكم في الدين ظاهر وشرع لم يأذن به الله تعالى ، ولا أوجبه قرآن ولا سنة ، ولا قياس ولا قول صاحب ولا رأى معارذ . لأنهم يرون مرة الكثير أكثر من النصف . ومرة الثلث . ومرة الربع ومرة شبراً في شبر ، ومرة أكثر من قدر الدرهم ، وكل هذا تخليط

(١) في الاصل « أحد رجله » وهو لحن

(٢) من أول قوله « وأما مالك » إلى هنا سقط من النسخة .

(٣) في النسخة « فلو أخرج قدميه » (٤) في النسخة « كلاهما » وهو لحن

وأما فرق مالك بين اخراج العقب الى موضع الساق فلا ينتقض المسح وبين اخراج القدم كلها الى موضع الساق فينتقض المسح — : فتحكم أيضا لا يجوز القول به ، ولا يوجبه قرآن ولا سنة صحيحة ، ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأي مطرد ، لانه يرى أن بقاء العقب في الوضوء لا يطهر (١) أن فاعل ذلك لا وضوء له ، فان كان المسح قد انتقض عن الرجل بخروجها عن موضع القدم ، فلا بد من انتقاض المسح عن العقب بخروجها عن موضعها الى موضع الساق لا يجوز غير ذلك ، وان كان المسح لا ينتقض عن العقب بخروجها الى موضع الساق فانه لا ينتقض أيضا بخروج القدم الى موضع الساق كما قال الشافعي *

وأما تفريقهم جميعهم بين المسح على الخفين ثم بخلعان فينتقض المسح ويلزم اتمام الوضوء ، وبين الوضوء ثم يحجز الشعر وتقص الاظفار فلا ينتقض الغسل عن مقص الاظفار ولا المسح على الرأس — : ففرق فاسد (٢) ظاهر التناقض ولو عكس. إنسان هذا القول فأوجب مسح الرأس على من حلق شعره ومس بحجز الاظفار بالماء. ولم ير المسح على من خلع خفيه — : لما كان بينهما فرق *

قال علي : وما وجدنا لهم في ذلك متعلقا أصلا إلا أن بعضهم قال : وجدنا مسح الرأس وغسل القدمين في الوضوء انما قصد به الرأس لا الشعر ، وانما قصد به الاصابع لا الاظفار (٣) ، فلما جز الشعر وقطعت الاظفار بقي الوضوء بحسبه ، وأما المسح فانما قصد به الخفان لا الرجلان ، فلما نزعنا بقيت الرجلان لم توضع فهو يصلى برجلين لا مغسولتين ولا ممسوح عليهما فهو ناقص الوضوء *

قال أبو محمد : وهذا لا شيء لانه باطل وتحكم بالباطل ، فلو عكس عليه قوله فقييل له : بل المسح على الرأس وغسل الاظفار انما قصد به الشعر والاظفار فقط ، بدليل أنه لو كان على الشعر حناء وعلى الاظفار كذلك لم يحجز الوضوء ، وأما الخفان فالمقصود

(١) في المصرية « لا يظهر » بالنطاء المشالة وهو تصحيف

(٢) في اليمنية « فقول فاسد » (٣) في اليمنية لا الاظفار

بالمسح القدمان لا الخفان ، لان الخفين لولا القدمان لم يجز المسح عليهما ■ فصح أن حكم القدمين الغسل ، ان كانتا مكشوفتين ، والمسح ان كانتا في خفين لما كان : — بين القولين فرق *

ثم يقال لهم : هبكم أن الامر كما قلتم ، في أن المقصود بالمسح الخفان ■ وبالمسح في الوضوء الرأس ، وبغسل اليدين الاصابع لا الاظفار — : فكان ماذا ؟ أو من أين وجب من هذا أن يعاد المسح بخلع الخفين ولا يعاد بحلق الشعر ؟ *

قال علي : فظاهر فساد هذا القول *

وأما قولهم : انه يصلى بقدمين لا مفسولتين ولا ممسوح عليهما — فباطل ■ بل ما يصلى — إلا على قدمين ممسوح على خفين عليهما *

قال علي : فبطل هذا القول كما بينا . وكذلك قولهم : يغسل رجله فقط ، فهو باطل متيقن ■ لانه قد كان باقرارهم قد تم وضوؤه وجازت له الصلاة به ثم أمرتموه بغسل رجله فقط ■ ولا يخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما ، إما أن يكون الوضوء الذي قد كان تم قد بطل أو يكون لم يبطل ، ، فان كان لم يبطل فهذا قولنا ■ وان كان قد بطل فعليه أن يبتدىء الوضوء ، والا فمن المحال الباطل الذي لا يخيل (١) : — أن يكون وضوء قد تم ثم ينقض بعضه ولا ينتقض بعضه ، هذا أمر لا يوجب نص ولا قياس ولا رأي يصح ■ فبطلت هذه الاقوال كلها ■ ولم يبق إلا قولنا أو قول الازاعى ، فنظرنا في ذلك فوجدنا البرهان قد صح بنص السنة والقرآن على أن من توضأ ومسح على عمامته وخفيه فانه قد تم وضوؤه وارتفع حديثه وجازت له الصلاة ، وأجمع هؤلاء المخالفون لنا على ذلك فيمن (٢) مسح رأسه وخفيه ثم إنه لما خلع خفيه وعمامته وحلق رأسه أو تقصص وقطع أظفاره — : قال قوم : قد انتقض وضوؤه ، وقال آخرون : لم ينتقض وضوؤه فنظرنا في ذلك ، فوجدنا الحلق وقص الشعر وقص الاظفار وخلع الخفين والعمامة ليس شيء منه حدثاً ■ والطهارة لا ينقضها إلا الاحداث ، أو نص وارد بانتقاضها ، وأنه (٣) لم يكن حدث ولا نص ههنا على انتقاض طهارته ولا على انتقاض

(١) في اليمنية «الذى لا يحل» (٢) في الاصلين «فيا» وهو خطأ (٣) في المصرية ■ فان لم يكن « وفي اليمنية » وان لم يكن « وكل منها خطأ يأباه سياق الكلام

بعضها فبطل هذا القول ، وصح القول بأنه على طهارته ، وأنه يصلي ما لم يحدث ، ولا يلزمه مسح رأسه ولا أظفاره ولا غسل رجله ولا إعادة وضوئه ■ وكان من أوجب الوضوء من ذلك كمن أوجبه من المشى أو من الكلام أو من خلع قميصه ولا فرق . وبالله تعالى التوفيق ■

٢٢٠ - مسألة - ومن تعمد لباس الخفين على طهارة ليمسح عليهما أو خضب رجله أو حمل عليهما دواء ثم لبسهما ليمسح على ذلك . أو خضب رأسه أو حمل عليه دواء ثم لبس العمامة أو الحمار ليمسح على ذلك : — فقد أحسن . وذلك لانه قد جاء النص باباحة المسح على كل ذلك مطلقا . ولم يحظر عليه شيئا من هذا كله نص : (وما كان ربك نسيا) . وبلغنا عن بعض المتقدمين أنه قال : من توضأ ثم لبس خفيه ليبيت (١) فيها ليمسح عليهما ، فلا يجوز له المسح . وهذا خطأ لانه دعوى بلا برهان . وتخصيص السنة بلا دليل . وكل قول لم يصححه النص فهو باطل . وبالله تعالى التوفيق *

٢٢١ - مسألة - ومن مسح في الحضر ثم سافر — قبل انقضاء اليوم واليلة . أو بعد انقضائهما — مسح أيضا حتى يتم مسحه في كل ما مسح في حضره وسفره معا ثلاثة أيام بلياليها . ثم لا يحل له المسح فان مسح في سفر ثم أقام أو دخل موضعه . ابتداء مسح يوم وإيلة ان كان قد مسح في السفر (٢) يومين ولياتين فأقل . ثم لا يحل له المسح فان كان مسح في سفره (٣) أقل من ثلاثة أيام بلياليها وأكثر من يومين ولياتين مسح باقي اليوم الثالث وإيلته فقط . ثم لا يحل له المسح . فان كان قد أتم في السفر مسح ثلاثة أيام بلياليها خلع ولا بد . ولا يحل له المسح حتى يغسل رجله *

برهان ذلك ما قد ذكرناه من أن رسول الله ﷺ لم يبع المسح الا ثلاثة أيام .

(١) في اليمية « ليثبت » وهو خطأ

(٢) في اليمية « في الحضر » وهو خطأ (٣) في اليمية « في سفر »

للسافر بلياليها ويوماً وليلة المقيم . فصح يقيناً أنه لم يجب لأحد أن يمسح أكثر من ثلاثة أيام بلياليها . لا مقيماً ولا مسافراً ، وإنما نهى عن ابتداء المسح — لا عن الصلاة (١) بالمسح المتقدم — فوجب ما قلنا ، فلو مسح في الحضر يوماً وليلة ثم سافر ثم رجع قبل أن يتم يوماً وليلة في السفر أو بعد أن أتمها (٢) لم يحجز له المسح أصلاً ، لأنه لو مسح لكان قد مسح وهو في الحضر أكثر من يوم وليلة . وهذا لا يحل البتة *

وقال أبو حنيفة وسفيان : من مسح وهو مقيم فإن كان لم يتم يوماً وليلة حتى سافر مسح حتى يتم ثلاثة أيام بلياليها من حين أحدث وهو مقيم ، فإن كان قد أتم يوماً وليلة في حضره ثم سافر لم يحجز له المسح ، ولا بد له من غسل رجله ، قال . فإن سافر فمسح يوماً وليلة فأكثر ثم قدم أو أقام لم يحجز له المسح حتى يغسل رجله . فلو مسح في سفره أقل من يوم وليلة ثم قدم أو أقام كان له أن يمسح تمام ذلك اليوم واليلة فقط ، وليس له أن يستأنف مسح يوم وليلة *

وقال الشافعي من مسح في الحضر ثم سافر فإن كان قد أتم اليوم واليلة خلع ولا بد ، وإن كان لم يتم يوماً وليلة مسح باقي ذلك اليوم فقط (٣) ثم يخلع (٤) وكذلك لو مسح في السفر ثم قدم سواء سواء ، إن كان مسح في سفره يوماً وليلة ووقدم أو أقام (٥) فإنه يخلع ولا بد ، وإن كان مسح أقل من يوم وليلة في سفره أتم باقي ذلك اليوم واليلة (٦) بالمسح فقط *

واختلف أصحابنا ، فقال بعضهم كما قلنا ، وقال بعضهم : إذا مسح في سفره أقل من ثلاثة أيام بلياليها أو ثلاثة أيام بلياليها لا أكثر ووقدم استأنف مسح يوم

(١) في المصرية « عن الصلاة » بحذف « لا » وهو خطأ

(٢) في اليمنية « أو بعد أن يتمها »

(٣) من أول قوله « وليس له أن يستأنف » إلخ إلى هنا سقطت من اليمنية

(٤) في اليمنية « ثم خلع »

(٥) في اليمنية « يوماً وليلة قدم إذا قام » وهو خطأ لا معنى له

(٦) كلمة « واليلة » سقطت من اليمنية .

وليلة ، فإن لم يزد على ذلك حتى سافر استأنف ثلاثة أيام بلياليها • واحتج هؤلاء بظاهر لفظ الخبر في ذلك *

قال على : وظاهر لفظه يوجب صحة قولنا ، لأن الناس قسمان : مقيم ومسافر ، ولم يبيح عليه السلام للمسافر الا ثلاثاً ، ولا أباح للمقيم الا بعض الثلاث • فلم يبيح لأحد — لا مقيم ولا مسافر — أكثر من ثلاث • ومن خرج الى سفر تقصر في مثله الصلاة مسح مسح مسافر ، ثلاثاً بلياليهن ، ومن خرج دون ذلك مسح مسح مقيم ، لأن حكم هذا البروز (٢) حكم الحضرة والله تعالى التوفيق *

٢٢٢ — مسألة — والمسح على الخفين وما لبس على الرجلين انما هو على ظاهرهما فقط ، ولا يصح مسح باطنهما الأسفل تحت القدم ، ولا الاستيعاب (٣) ظاهرهما ، وما مسح من ظاهرهما بأصبع أو أكثر أجراً (٤) *

برهان ذلك ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن العلاء ثنا حفص بن غياث ثنا الأعمش عن أبي اسحق (٥) عن عبد خير عن علي قال : لو كان الدين بالرأى لسكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر الخفين (٦) *

وبه يقول أبو حنيفة وسفيان الثوري وداود ، وهو قول علي بن أبي طالب كما ذكرنا وقيس بن سعد كما روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري ثنا أبو اسحاق هو السبيعي عن يزيد بن أبي العلاء (٣) قال : رأيت قيس بن سعد بال

(١) في المصرية « البزر » وهو خطأ قبيح (٢) في المصرية « ولا استيعاب »

(٣) في المصرية « أجزاءها » وما هنا أحسن

(٤) في المصرية « عن ابن اسحق » وهو خطأ

(٥) في سنن أبي داود (ج ١ : ص ٦٣) « عن الأعمش » بدل « ثنا الأعمش » وفيه أيضاً

« على ظاهر خفيه » وهذا الحديث صححه ابن حجر في التلخيص وحسنه في بلوغ المرام

(٦) هو يزيد بن عبد الله بن الشخير وكنيته أبو العلاء . وفي التيمية « يزيد

ابن العلاء » وهو خطأ

ثم أتى رحله فتوضأ ومسح على خفيه على أعلاهما حتى رأيت أثر أصابعه على خفيه . ورويناه عن معمر بن أيوب السخثياني قال : رأيت الحسن بال ثم توضأ ثم مسح على خفيه على ظاهرهما مسحة واحدة ، فرأيت أثر أصابعه على الخفين . وروينا عن ابن جريج : قلت لمطاه : أمسح على بطون الخفين ■ قال لا الا بظهورها *

قال علي : والمسح لا يقتضى الاستيعاب ، فما وقع عليه اسم مسح فقد أدى فرضه ■ إلا أن أبا حنيفة قال : لا يجزئ المسح على الخفين إلا بثلاثة أصابع لا بأقل ، وقال سفيان وزفر والشافعي وداود : إن مسح باصبع واحدة أجزأه ، قال زفر : إذا مسح على (١) أكثر الخفين *

قال أبو محمد : تحديد الثلاث أصابع وأكثر الخفين كلام فاسد ■ وشرع في الدين بارد (٢) لم يأذن به الله تعالى * واحتج بعضهم بأنهم قد اتفقوا على أنه إن مسح (٣) بثلاث أصابع أجزأه ■ وإن مسح بأقل فقد اختلفوا *

قال علي : وهذا يهدم عليهم أكثر مذاهبهم ، ويقال لهم مثل هذا في فور الوضوء وفي الاستنشاق والاستنثار وفي الوضوء بالنبيذ (٤) وغير ذلك ، فكيف ولا تحل (٥) مرعاة اجماع إذا وجد النص يشهد لقول بعض العلماء (٦) ■ وقد جاء النص بالمسح دون تحديد ثلاثة أصابع أو أقل ، (وما كان ربك نسيا) بل هذا الذي قالوا هو إيجاب الفرائض بالدعوى المختلف فيها بلا نص ، وهذا الباطل المجمع على أنه باطل (٧) ■

(١) في اليمنى بحذف « على » (٢) كلمة « بارد » زيادة من اليمنى (٣) في المصرية « على أنه مسح » وهو خطأ (٤) قوله « وفي الوضوء بالنبيذ » سقط من اليمنى (٥) في المصرية « فكيف لا تحل » بحذف الواو (٦) في المصرية ■ لقول العلماء ■ (٧) في اليمنى ■ المجمع على الباطل « وهو خطأ »

ويعارضون بأن يقال لهم : قد صح إجماعهم على وجوب المسح بأصبع واحدة واختلفوا في وجوب المسح بما زاد ، فلا يجب ما اختلف فيه ، وإنما الواجب ما اتفق عليه ، وهذا أصح في الاستدلال إذا لم يوجد لفظ مروي ■

وقال الشافعي : يستحب مسح ظاهر الخفين وباطنهما ■ فإن اقتصر على ظاهرهما دون الباطن أجزاءه ، وإن اقتصر على الباطن دون الظاهر لم يجزه *

قال علي : وهذا (١) لا معنى له ، لأنه إذا كان مسح الأسفل ليس فرضاً ولا جاء ندب اليه : — فلا معنى له *

وقال مالك : يمسح (٢) ظاهرهما وباطنهما ■ قال ابن القاسم صاحبه : (٣) إن مسح الظاهر دون الباطن أعاد في الوقت ■ وإن مسح الباطن دون الظاهر أعاد أبداً . وقد روينا مسح ظاهر الخفين وباطنهما عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمرو عن معمر عن الزهري *

قال علي : الإعادة في الوقت على أصول هؤلاء القوم لا معنى لها ، لأنه (٤) إن كان أدى فرض طهارته وصلاته فلا معنى للإعادة ، وإن كان لم يؤدها فيلزمه عندهم أن يصلي أبداً *

واحتج من رأى مسح باطن الخفين مع ظاهرهما بحديث روينا من طريق الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة بن شعبة عن المغيرة بن شعبة : « أن رسول الله ﷺ مسح أعلى الخفين وأسفلهما » وحديث آخر روينا عن ابن وهب عن سليمان بن يزيد الكعبي (٥) عن عبد الله بن عامر الأسلمي عن ابن شهاب عن المغيرة بن شعبة : « أنه رأى رسول الله ﷺ يمسح أعلى الخفين

(١) كلمة ■ وهذا « سقطت من المصرية خطأ » (٢) في النية « لا يمسح » وهو خطأ (٣) كلمة « صاحبه » سقطت من المصرية (٤) في المصرية « لأنها » وهو خطأ (٥) هو أبو المثنى الكعبي وهو ضعيف ، ووقع في التهذيب في الكنى (ص ١٢ ج ٢٢١) « الكلبى » وهو خطأ ، وقد ذكر على الصواب « الكعبي » في الأسماء في التهذيب وفي الميزان وفي لسان الميزان ج ٦ : ص ٨١٢ و ٨٤٨ (م ١٥ — ج ٢ المحلى)

وأَسْغَلْهُمَا » وآخر رويناه من طريق ابن وهب : حدثني رجل عن رجل من أعين عن أشياخ لهم عن أبي أمامة الباهلي وعبادة بن الصامت : « أنهم رأوا رسول الله ﷺ يمسح أعلى الخفين وأسفلهما » *

قال علي : هذا كله لا شيء . أما حديث أبي أمامة وعبادة فأسقط من أن يخفى على ذي لب ، لانه عن لا يسمى عن لا يدري من هو عن لا يعرف ، وهذا فضيحة * وأما حديثا (١) المغيرة فأحدهما عن ابن شهاب عن المغيرة ، ولم يولد ابن شهاب إلا بعد موت المغيرة بدهر طويل ، والثاني مدلس أخطأ فيه الوليد بن مسلم في موضعين ، وهذا خبر حدثناه حمام قال ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك ابن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي قال قال عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن المبارك عن ثور بن يزيد قال حدثت (٢) عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة : « أن رسول الله ﷺ مسح أعلى الخفين وأسفلهما » فصح أن ثورا لم يسمعه من رجاء بن حيوة ، وأنه مرسل لم يذكر فيه المغيرة . وعلة ثالثة وهي أنه لم يسم فيه كاتب المغيرة ، فسقط كل ما في هذا الباب . وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٣ — مسألة — ومن لبس على رجله شيئا مما يجوز المسح عليه على غير طهارة ثم أحدث فلما أراد الوضوء وتوضأ ولم يبق له غير رجله فحسّه خوف شديد لم يدرك معه غسل رجله بعد نزع خفيه : — فانه ينهض ولا يمسح عليهما . ويصلي كما هو ، وصلاته تامة ، فإذا أمكنه نزع خفيه ووجد الماء بعد تمام صلاته فقد قال قوم : يلزمه نزعهما وغسل رجله فرضا ، ولا يعيد ما صلى ، فان قدر على ذلك قبل أن يسلم بطلت صلاته . ونزع ما على رجله وغسلهما وابتدأ الصلاة ، وقال آخرون قد تم وضوؤه ويصلي بذلك الوضوء ما لم ينتقض بحدث ، لا بوجود الماء . وهذا أصح * برهان ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم — وقد ذكرناه بإسناده فيما مضى من كتابنا هذا — : « اذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم » وقول الله تعالى :

(١) في المصرية « حديث » بالافراد وهو لحن (٢) في اليمنية « حدثنا » وكلاهما مبنى لما لم يسم فاعله

(لا يكلف الله نفساً الا وسعها) فلما عجز هذا عن غسل رجليه سقط حكمهما ، وبقى عليه ما قدر عليه من وضوء سائر أعضائه . واذا كان كذلك فقد توضحاً كما أمره الله عز وجل . ومن توضحاً كما أمر الله فصلاته تامة *

وأما من قال : انه اذا قدر على الماء لزمه اتمام وضوئه فرضاً وقد تمت صلاته . فلو قدر على ذلك في صلاته فقد لزمه فرضاً أن لا يتم ما بقى من صلاته الا بوضوء تام ، والصلاة لا يحل أن يفرق بين أعمالها بما ليس منها — : فقول غير صحيح ، ودعوى بلا برهان ، بل قد قام البرهان (١) من النص من القرآن والسنة (٢) على أنه قد توضحاً كما أمر ، وقد تمت طهارته ، وأن له أن يصلي . فن الباطل أن يعود عليه حكم الحدث من غير أن يحدث ، إلا أن يوجب ذلك نص فيوقف عنده ، ولا نص في هذه المسألة يوجب عليه إعادة الوضوء ، فلا يلزمه اعادته ولا غسل رجليه ، لانه على طهارة تامة . لكن يصلى بذلك الوضوء . لم يحدث لما ذكرناه *

فان قيل : قسنا ذلك على التيمم . قلنا : القياس باطل كله . ومن أين لكم اذا وجب ذلك في التيمم أن يجب في العاجز عن بعض أعضائه ؟ فليس بأيديكم غير دعواكم أن هذا وجب في العاجز كما وجب في التيمم ، وهذه دعوى مفتقرة الى برهان ، ومن أراد أن يعطى بدعواه فقد أراد الباطل . ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا منه باطلاً . لانهم موافقون لنا على أن العاجز عن بعض أعضائه — كمن ذهب رجلاه أو نحو ذلك — لا يجوز له التيمم ، وأن حكمه انما هو غسل ما بقى من وجهه وذراعيه ومسح رأسه فقط ، وأن وضوءه بذلك تام وصلاته جائزة . فلما لم يجملوا له أن يتيمم لم يجوز أن يجعل له حكم التيمم (٣) وهذا أصح من قياسهم . والحمد لله رب العالمين *

(١) في المصرية . بل من قام البرهان . وفي اليمنية حذفت هذه القطعة وكل منهما خطأ (٢) في المصرية « أو السنة » وهو خطأ (٣) في المصرية « لم يجوز له أن يجعل حكم التيمم » وفي اليمنية « لم يجوز أن يجوز أن يجعل له التيمم » وكل منهما خطأ

(كتاب التيمم)

٢٢٤ — مسألة : لا يتيمم من المرضى الا من لا يجد الماء ، أو من عليه مشقة وخرج في الوضوء بالماء أو في الفسل به أو المسافر الذى لا يجد الماء الذى يقدر على الوضوء به أو الفسل به *

برهان ذلك قول الله تعالى : (وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون) فهذا نص ما قلناه واسقاط الحرج ، وقال تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) فالخرج (١) والعسر ساقطان — والله تعالى الحمد — سواء زادت علقته أو لم تزد وكذلك إن خشى زيادة علقته فهو أيضاً عسر وخرج ■ وقال عطاء والحسن . المريض لا يتيمم أصلا ما دام يجد الماء (٢) ، ولا يجزيه الا الفسل والوضوء ■ المجذور وغير المجذور سواء ■

٢٢٥ — مسألة : وسواء كان السفر قريبا أو بعيداً سفر طاعة كان أو سفر معصية أو مباحا ، هذا مما لا نعلم فيه خلافا (٣) الا ان بعض العلماء ذكر قولاً لم ينسبه الى أحد ، وهو ان التيمم لا يجوز الا فى سفر نقصر فيه الصلاة ■

قال على ولقد كان يلزم من حد فى قصر الصلاة والفطر سفر دون سفر ■ فى بعض المسافرات دون بعض ■ وفى بعض الاسفار دون بعض ، وفرق بين سفر الطاعة والمعصية فى ذلك (٤) — : أن يفعل ذلك فى التيمم ، ولكن هذا (٥) مما تناقضوا فيه أقبح تناقض ، فان ادعوا ههنا اجماعاً لزمهم إذ هم أصحاب قياس برعهم أن يتيسوا ما اختلف فيه من صفة السفر فى القصر والفطر والمسح على ما اتفق عليه من صفة

(١) فى المصرية « والخرج » وما هنا أحسن (٢) فى المصرية « يجد ماء »

(٣) فى المصرية « مما لا يعلم فيه خلاف »

(٤) قوله « فى ذلك » محذوف من التيمية

(٥) فى التيمية « ولكن هذا » وهو خطأ

السفر في التيمم ، والا فقد تركوا القياس ■ وخالفوا القرآن والسنة وبالله تعالى التوفيق ■

٢٢٦ — مسألة : والمرض هو كل ما أحال الانسان عن القوة والتصرف ■ هذا حكم اللغة التي بها نزل القرآن وبالله تعالى التوفيق *

٢٢٧ — مسألة : قال علي : ويتيمم من كان في الحضر صحيحاً اذا كان (١) لا يقدر على الماء الا بعد خروج وقت الصلاة ، ولو أنه على شفير البئر والدلو في يده أو على شفير النهر والساقية والعين ، الا انه يوقن أنه لا يتم وضوءه أو غسله حتى يطلع أول قرن الشمس ، وكذلك المسجون والخائف *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا محمد بن فضيل عن أبي مالك الاشجعي عن ربي بن حراش عن حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ : « فضلنا على الناس بثلاث — فذكر فيها — : وجعلت لنا الارض مسجداً ، وجعلت تربتها لنا طهوراً اذا لم نجد الماء » *

وبه الى مسلم : حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا اسماعيل — هو ابن جعفر — عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ان النبي ﷺ قال : « فضلت على الانبياء بست : أعطيت جوامع الكلم ، ونصرت بالرعب ، وأحلت لي الفنائم ، وجعلت لي الارض طهوراً ومسجداً ، وأرسلت الى الناس كافة » وختم بي النبيون ■ فهذا عموم دخل فيه الحاضر والبادي *

فان قيل : فان الله تعالى قال : (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً الا عابري سبيل حتى تغتسلوا) وقال رسول الله ﷺ : « لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ » . فلم يبيح هز وجل الجنب أن يقرب الصلاة حتى يغتسل أو يتوضأ الا مسافراً ، قلنا : نعم ، قال الله تعالى هذا ■ وقال رسول الله ﷺ ما ذكرتم ■ وقال تعالى

(١) في المصرية اذ كان وهو خطأ

(وان كنتم جنباً فاطهروا وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) فكانت هذه الآية زائدة حكما ، وواردة بشرع ليس في الآية التي ذكرتم ، بل فيها أباحة أن يقرب الصلاة الجنب دون أن يغتسل ، وهو غير عابر سبيل . لكن اذا كان مريضا لا يججد الماء أو عليه فيه حرج وكانت هذه الآية أيضا زائدة حكما على الخبر الذي لفظه « لا تقبل صلاة (١) من أحدث حتى يتوضأ » - ثم جاء الخبران اللذان ذكرنا بزيادة (٢) وعموم على الآيتين والخبر المذكور ، فدخل في هذين الخبرين الصحيح (٣) المقيم اذا لم يججد الماء ، وكلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ فرض جمع بعضه الى بعض وكله من عند الله تعالى ■

وقولنا هذا هو قول مالك وسفيان والليث :

وقال أبو حنيفة والشافعي : لا يتيمم الحاضر ، لكن ان لم يقدر على الماء الا حتى يفوت الوقت تيمم وصلى ■ ثم أعاد ولا بد اذا وجد الماء ، وقال زفر : لا يتيمم الصحيح في الحضر البتة وان خرج الوقت ، لكن يصبر حتى يخرج الوقت ويجدد الماء فيصلح حينئذ *

قال علي : أما قول أبي حنيفة والشافعي فظاهر الفساد ■ لانه لا يخلو أمرها له بالتيمم والصلاة من أن يكونا أمراه بصلاة هي فرض الله تعالى عليه أو بصلاة لم يفرضها (٤) الله تعالى عليه ، ولا سبيل الى قسم ثالث فان قال مقلدهما أمراه بصلاة : هي فرض عليه ، قلنا فلم (٥) يعيدها بعد الوقت ان كان قد أدى فرضه ؟ وان قالوا : بل (٦) أمراه بصلاة ليست فرضا عليه ، أقرا بأنهما ألزماه مالا يلزمه ، وهذا خطأ ، وأما

(١) في المصرية « على الخبر الذي فيه : لا يقبل الله صلاة الخ »

(٢) في المصرية « زيادة » بحذف الجار وهو خطأ

(٣) في اليمنية ■ الصحيحين ■ على انه وصف للخبرين ، والذي هنا أحسن ،

لان المراد أن الخبرين دخل في عمومها الشخص الصحيح المقيم .

(٤) في اليمنية « لم يفرضها ■ (٥) في اليمنية ■ قلنا : نعم فلم ■ الخ .

(٦) في اليمنية بحذف « بل ■

قول زفر خطأ ، لانه أسقط فرض الله تعالى فى الصلاة فى الوقت الذى امر الله تعالى بأدائها فيه ، والزمه إياها فى الوقت الذى حرم الله تعالى تأخيرها اليه *

قال أبو محمد : والصلاة فرض معلق بوقت محدود ، والتأكد فيها أعظم من أن يجعله مسلم ، وقد قال رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » . فوجدنا هذا الذى حضرته الصلاة هو مأمور بالوضوء والغسل إن كان جنباً وبالصلاة فإذا عجز عن الغسل والوضوء سقطا عنه . وقد نص عليه السلام على أن الأرض طهور (١) إذا لم يجد (٢) الماء وهو غير قادر عليه ، فهو غير باق عليه (٣) وهو قادر على الصلاة فى باقية عليه ، وهذا بين . والحمد لله رب العالمين ■

٢٢٨ — مسألة — والسفر الذى يتيمم فيه هو الذى يسمى عند العرب سفراً ■ سواء كان مما تقصر فيه الصلاة أو مما لا تقصر فيه الصلاة ■ وما كان دون ذلك — مما لا يقع عليه اسم السفر من البروز عن المنازل — فهو فى حكم الحاضر ■ فاما المسافر سفراً يقع عليه اسم سفر والمريض الذى له التيمم فالأفضل لهما أن يتيمما فى أول الوقت ■ سواء رجوا الماء (٤) أو أيقنا بوجوده قبل خروج الوقت ، أو أيقنا أنه لا يوجد حتى يخرج الوقت ■ وكذلك رجاء الصحة ولا فرق ■ وأما الحاضر الصحيح ومن له حكم الحاضر فلا يحل له التيمم إلا حتى يوقن بخروج الوقت قبل إمكان الماء *

برهان ذلك ان النص ورد فى المسافر الذى لا يجد الماء ، وفى المريض كذلك وفى المريض ذى الحرج ، وكان البدار الى الصلاة أفضل ■ لقول الله تعالى (سارعوا

(١) فى الجنبة ■ طهوراً ■ بالنصب وهو لحن

(٢) فى المصرية ■ نجد ■ بالنون وهو خطأ

(٣) فى المصرية ■ وهو قادر عليه فهو باق عليه ■ وفى الجنبة ■ وهو قادر

عليه فهو غير باق عليه ■ وكل منهما خطأ ياباه سياق الكلام والزام الحجة كما هو واضح

(٤) فى المصرية ■ رجوا من الماء ■

الى مغفرة من ربكم) وأما الحاضر فلا خلاف من أحد في انه مادام يرجو بوجود الماء قبل خروج الوقت فانه لا يحل له التيمم ، وما أبيح له التيمم عند تيقن خروج (١) الوقت إلا باختلاف ، ولولا النص ماحل له ■

وقال أبو حنيفة في المشهور عنه : لا يتيمم المسافر إلا في آخر وقت الصلاة ، إلا انه قد روى عنه ان هذا انما هو مادام يطعم في الماء فان لم يرج به (٢) فليتيمم في اول الوقت ، وقال سفيان : يؤخر المسافر التيمم الى آخر الوقت لعله يججد الماء ، وهو قول احمد بن حنبل ، وروى أيضا عن علي وعطاء ، وقال مالك مرة : لا يعجل ولا يؤخر ■ ولكن في وسط الوقت ، وقال مرة : إن ايقن بوجود الماء قبل خروج وقت الصلاة فانه يؤخر التيمم الى آخر الوقت ■ فان وجد الماء والا تيمم وصلى ، وان كان ظامعا في وجود (٣) الماء قبل خروج الوقت أخر التيمم الى وسط الوقت ■ فيتيمم في وسطه ويصلي ، وان كان موقنا انه لا يججد الماء حتى يخرج الوقت فيتيمم في اول الوقت ويصلي ■ وقال الاوزاعي : كل ذلك سواء *

قال علي : التعلق بتأخير التيمم لعله يججد الماء لا معنى له ، لانه لا نص ولا إجماع على ان عمل المتوضىء افضل من عمل المتيمم ■ ولا على ان صلاة المتوضىء افضل ولا أتم من صلاة المتيمم (٤) وكلا الامرين طهارة تامة ، وصلاة تامة ■ وفرض في حالة فاذ ذلك كذلك فتأخير الصلاة رجاء وجود الماء ترك للفضل في البدار إلى افضل الأعمال بلا معنى ، وقد جاء مثل هذا عن رسول الله ﷺ وعن ابن عمر وغيره *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا

(١) في البنية « عند خروج » بحذف « تيقن »

(٢) في المصرية ■ فان لم يرج فيه ■

(٣) في المصرية « بوجود »

(٤) في البنية « ولا على أن صلاة المتيمم أفضل ولا أتم من صلاة المتوضىء ■

وما هنا أحسن

البخاري ثنا يحيى بن بكير (١) (قال حدثنا الليث (٢) عن جعفر بن ربيعة عن الاعرج قال : سمعت عميراً مولى ابن عباس قال : اقبلت أنا وعبد الله بن يسار مولى ميمونة زوج النبي ﷺ حتى دخلنا على أبي جهيم بن الحارث بن الصمة الانصاري قال : « اقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جل فلقية رجل فسلم عليه فلم يرد عليه النبي (٣) ﷺ حتى اقبل على الجدار ف مسح بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام *

ورويانا عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد الانصاري عن نافع : ان ابن عمر تيمم ثم صلى العصر وبينه وبين المدينة ميل او ميلان ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد ، وعن مالك عن نافع : انه اقبل مع ابن عمر من الجرف فلما أتى المربد لم يجد ماء فنزل فتيمم بالصعيد وصلى ثم لم يعد تلك الصلاة ■

قال علي : وهو قول داود وأصحابنا *

وقال محمد بن الحسن : أما المسافر فان كان الماء منه على أقل من ميل طلبه وان خرج الوقت ■ فان كان على ميل لم يلزمه طلبه وتيمم ، قل : وأما من خرج من مصره غير مسافر فان كان بحيث لا يسمع حس الناس واصواتهم تيمم ■ قال علي : وهذه أقوال نحمد الله على السلامة منها ومن مثلاً ■

٢٢٩ - مسألة - ومن كان الماء منه قريباً إلا انه يخاف ضياع رحله او فوت الرفقة او حال بينه وبين الماء عدو ظالم او نار او اى خوف كان في القصد اليه مشقة ففرضه التيمم. برهان ذلك قول الله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً) وكل هؤلاء لا يجدون ماء يقدرّون على الطهارة به ■

٢٣٠ - مسألة فان طالب بحق فلا عنه له في ذلك ، ولا يجزيه التيمم ، لان فرضاً عليه أن لا يمتنع من كل حق قبله الله تعالى أو لعباده ، فان امتنع فهو عاص .

(١) في المصرية « يحيى بن بكر » وهو خطأ

(٢) في الاصلين « يحيى بن بكير عن جعفر » باسقاط « قال حدثنا الليث » وهو

خطأ ، صححناه من البخاري (ج ١ : ص ٥٢) ومن كتب الرجال

(٣) في النسخة « فلم يرد النبي » بجذ « عليه » وما هنا هو الصحيح الموافق للبخاري

(م ١٦ - ج ٢ المحلى)

قال الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) وأمر رسول الله ﷺ أن يعطى كل ذى حق حقه . والله تعالى التوفيق *

٢٣١ - مسألة - فلو كان على بشر براها ويعرفها في سفر وخاف فوات أصحابه (١) أو فوت صلاة الجماعة أو خروج الوقت - : تيمم وأجزأه ، لكن يتوضأ لما يستأنف ، لأن كل هذا عذر مانع من استعماله الماء ، فهو غير واجد الماء بمكانه (٢) افتتعاله بلا حرج ■

٢٣٢ - مسألة - ومن كان الماء في رحله (٣) فنسيه أو كان بقربه بشر أو عين لا يدري بها فتيمم وصلى أجزأه ■ لأن هذين غير واجدين للماء ، ومن لم يجد الماء تيمم بنص كلام الله تعالى ، وهذا قول أبي حنيفة وداود ■ وقال مالك : يعيد في الوقت ولا يعيد ان خرج الوقت . وقال أبو يوسف والشافعي : يعيد أبدا . وقال أبو يوسف : ان كانت البئر منه على رمية سهم أو نحوها وهو لا يعلم بها أجزأه التيمم ، فان كان على شفيرها أو بقر بها وهو لا يعلم بها لم يجزه التيمم (٤) *

٢٣٣ - مسألة - وكل حدث ينتقض الوضوء فانه ينتقض التيمم ■ هذا ما لا خلاف فيه من أحد من أهل الاسلام *

٢٣٤ - مسألة - وينقض التيمم أيضا وجود الماء ، سواء وجد في صلاة أو بعد أن صلى أو قبل أن يصلى ، فان صلاته التي هو فيها تنتقض لا تنقض طهارته ، ويتوضأ أو يغتسل ■ ثم يبتدىء الصلاة ، ولا قضاء عليه فيما قد صلى بالتيمم * ولو وجد الماء أثر سلامه منها ، الخلاف في هذا في ثلاث مواضع ■

أحدها خلاف قديم في أن الماء (٥) اذا وجد لم يكن على التيمم الوضوء به ولا الغسل ما لم يحدث منه ما يوجب الغسل أو الوضوء *

(١) في النية « فوت أصحابه » (٢) في النية « فهو غير واجد لا يمكنه » الخ
(٣) في المصرية « في خرجه » وهي كلمة عامية لعلها من أغلاط الناسخين
(٤) في النية « لم يضره التيمم » وهو خطأ (٥) في النية « خلاف قديم فان الماء » وهو خطأ ظاهر

وروينا ذلك عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير بن شيبه أن أباسلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : إذا كنت جنباً في سفر فتمسح ثم إذا وجدت الماء فلا تغتسل من جنابة إن شئت . قال عبد الحميد : فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال : ما يدريه ؟ إذا وجدت الماء فاغتسل . وبأحداث الغسل والوضوء يقول جمهور المتأخرين ■

وكان من حجة من لا يرى تجديد الوضوء والغسل أن قال : التيمم طهارة صحيحة ، فإذا ذلك كذلك فلا ينقضها إلا ما ينقض الطهارات ، وليس وجود الماء حدثاً ، فوجود الماء لا ينقض طهارة التيمم ■

قال علي . وكان هذا قولاً صحيحاً أولاً (١) ما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله قال ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد - هو القطان - ثنا عوف - هو ابن أبي جميلة - ثنا أبو رجاء المطاردي عن عمران بن الحصين قال : « كنا مع رسول الله ﷺ في سفر » فذكر الحديث وفيه - : « أن رسول الله ﷺ صلى بالناس ، فلما انقضى رسول الله ﷺ من صلاته إذ هو برجل معتل لم يصل مع القوم ، فقال : ما منكم يا فلان أن تصلي مع القوم » قال : أصابني جنابة ولا ماء ، قال : « عليك بالصعيد فإنه يكفيك » ثم ذكر في حديثه ذلك أمر الماء الذي أحدثه الله تعالى آية لنبيه عليه السلام قال : - « وكان آخر ذلك أن أعطى الذي أصابته الجنابة ماء من ماء ، وقال : إذهب فأفرغه عليك » *

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا إبراهيم بن إسحاق النيسابوري ببغداد ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبي ثنا اسماعيل بن مسلم (٢) ثنا أبو رجاء المطاردي عن عمران بن الحصين قال : « كنت مع رسول

(١) في النسخة « وهذا قول صحيح لولا » الخ

(٢) في النسخة « ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا اسماعيل بن مسلم » بحذف والد ابن نمير من الاسناد وهو خطأ ، واسماعيل بن مسلم ضعيف من قبل حفظه وكان صدوقاً يكثر الغلط ، وقال ابن معين : ليس بشيء

الله ﷺ وفي القوم جنب ، فأمره رسول الله ﷺ فتييم وصلى ، ثم وجدنا الماء بعد فأمره رسول الله ﷺ أن يغتسل ولا يعيد الصلاة » وقد ذكرنا حديث حذيفة عن رسول الله ﷺ : « جعلت لنا الأرض مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء » .

فصح بهذه الأحاديث أن الطهور بالتراب إنما هو ما لم يوجد الماء » وهذا لفظ يقتضي أن لا يجوز التطهر (١) بالتراب إلا إذا لم يوجد (٢) الماء ، ويقتضي أن لا يصح طهور بالتراب إلا أن لا نجد (٣) الماء إلا لمن أباح له ذلك نص آخر . وإذا كان هذا فلا يجوز أن ينحصر بالقبول أحد المعنيين دون الآخر . بل فرض العمل بهما معا . وصح (٤) هذا أيضاً أمره عليه السلام المجنب بالتييم بالصعيد والصلاة ، ثم أمره عند وجود الماء بالفصل فصح ما قلناه نصاً والحمد لله .

والموضع الثاني : إن وجد الماء بعد الصلاة (٥) أيعيدها أم لا ؟ فقال سعيد بن المسيب وعطاء وطاوس والشعبي والحسن وأبو سلمة بن عبد الرحمن : إنه يعيد ما دام (٦) في الوقت . رويناه من طريق معمر عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي (٧) عن أبي سلمة ، وعن طريق حماد بن سلمة عن يونس عن الحسن ، ومن طريق الحجاج بن المنهال عن سفیان الثوري عن عبد الحميد بن جبير بن شيبه (٨) عن سعيد بن المسيب . ومن طريق وكيع عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي . ومن طريق سفیان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن عطاء . ومن طريق الحسن بن صالح عن العلاء بن المسيب عن طاوس *

(١) في النية « التطهير » (٢) في النية « نجد »

(٣) في النية « يوجد » (٤) في النية « صح » وهو خطأ

(٥) في النية « يعيد الصلاة » وهو خطأ

(٦) في النية « يعيدها دام » وهو خطأ وتصحيف

(٧) بضم الجيم وفتح الميم وكسر الحاء المهملة ، وهو ضعيف ، وفي النية « الحثي »

بالحاء المهملة والشين وهو خطأ .

(٨) في النية « عبد الحميد بن جبير بن أبي شيبه » وهو خطأ

وقال مالك : المسافر والمريض والخائف يتيممون في وسط الوقت ■ فان تيمموا وصلوا ثم وجدوا الماء في الوقت فان المسافر لا يعيد ، وأما المريض والخائف فيعيدان الصلاة ■

قال علي : أما قول مالك فظاهر الخطأ في تفريقه بين المريض والخائف وبين المسافر لان المريض الذي لا يجد الماء مأمور بالتيمم والصلاة ، كما أمر به المسافر في آية واحدة ولا فرق وأما المريض والخائف المباح لهما التيمم لرفع الحرج والعسر فكذلك أيضا ، وكل من ذكرنا (١) فلم يأت بالفرق بين أحد منهم في ذلك قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى له وجه ، نعم ■ ولا نعلم أحدا قاله قبل مالك ، فسقط هذا القول جملة ، ولم يبق إلا قول من قال : يعيد السكك ■ وقول من قال : لا يعيد ، فنظرنا ، فوجدنا كل من ذكرنا (٢) .أمورا بالتيمم بنص القرآن ■ فلما صلوا كانوا لا يخلون من أحد وجهين : إما ان يكونوا صلوا كما أمروا ■ أو لم يصلوا كما أمروا ، فان قالوا : لم يصلوا كما أمروا ، قلنا لهم : فهم اذا منهيون عن التيمم والصلاة ابتداء ، لا بد من هذه ! وهذا لا يقوله أحد ■ ولو قاله لكان مخطئاً مخالفاً للقرآن والسنة والاجماع ، فاذ قد سقط (٣) هذا القسم يبين فلم يبق الا القسم الثاني ، وهو انهم قد صلوا كما أمروا فاذ قد صلوا كما أمروا (٤) فلا يحل لهم إعادة صلاة واحدة في يوم مرتين ■ لنهي رسول الله ﷺ *

حدثنا بذلك عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا أبو كامل ثنا يزيد — يعني ابن زريع — (٥) ثنا حسين — هو المعلم (٦) عن عمرو بن شعيب عن سليمان بن يسار مولى ميمونة قل : أتيت ابن عمر على البلاط وهم يصلون فقال : أفي سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تصلوا صلاة

(١) في المصرية « وكل ما ذكرنا » وما هنا أحسن

(٢) في اليمنية « فوجدنا لكل من ذكرنا » وهو خطأ

(٣) في اليمنية « فان قد سقط » وهو خطأ (٤) في اليمنية « فان صلوا » وهو خطأ

(٥) في المصرية ■ زريعة ■ وهو خطأ (٦) في اليمنية « هو المعلم » وهو تصحيف

في يوم مرتين ■ . فسقط الامر بالاعادة جملة . والحمد لله رب العالمين ■

والثالث من رأي الماء وهو في الصلاة ، فإن مالكا والشافعي وأحمد بن حنبل وأبا ثور وداود قالوا : ان رأى الماء وهو في الصلاة فليتماد على صلاته ولا يعيدها ، ولا تنقض طهارته بذلك ■ وان رآه بعد الصلاة فليتوضأ وليغتسل ولا بد ، لا تجزيه صلاة مستأنفة الا بذلك ■ وقال أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري والاوزاعي : سواء وجد الماء في الصلاة أو بعد الصلاة يقطع الصلاة ولا بد ، ويتوضأ أو يغتسل ويبتدئها ، وأمّا ان رآه بعد الصلاة فقد تمت صلاته تلك ■ ولا بد له من الطهارة بالماء لما يستأنف لانه لا تجزيه صلاة يستأنفها الا بذلك ■

قال علي : فلما اختلفوا نظرنا في ذلك ، فوجدنا حجة من فرق بين وجود الماء في الصلاة ووجوده بعد الصلاة — ان قالوا : قد دخل في الصلاة كما أمر ، فلا يجوز له ان ينقضها الا بنص أو إجماع ■

قال أبو محمد: لا نعلم (١) لهم حجة غير هذه ، ولا متعلق لهم بها ، لانه — وان كان قد دخل في الصلاة كما أمره الله تعالى — فلا يخلو وجود الماء من أن يكون (٢) ينقض الطهارة ويعيده في حكم المحدث أو المجنب ، أو يكون لا ينقض الطهارة ولا يعيده في حكم المجنب أو المحدث (٣) فان قالوا : لا ينقض الطهارة ولا يعيده مجنباً ولا محدثاً ، فهذا جواب أبي سليمان وأصحابنا ، قلنا : فلا (٤) عليكم ■ أنتم مقرون بأنه مع ذلك مفترض عليه الفصل أو الوضوء متى وجد الماء بلا خلاف منكم ، فنقولهم : نعم ، فقلنا لهم : فهو أمور بذلك في حين وجوده في الصلاة وغير الصلاة بنص مذهبنا ومنهيبكم في البدار الى ما أمرنا به ■ فان قالوا : ليس مأموراً بذلك في الصلاة لشغله بها ، قلنا : هذا فرق لا دليل عليه ، ودعوى بلا برهان فاذ هو مأمور بذلك في الصلاة وغير الصلاة فقد صح إذ هو مأمور بذلك في الصلاة ان أمركم بالتتمادى على

(١) في التيمية « ما نعلم » (٢) في التيمية ■ فلا يخلو وجوده من الماء أن

يكون « وهو خطأ (٣) هذا الشق الثاني محذوف من التيمية

(٤) في التيمية « فلا حجة عليكم » وهو خطأ

ترك استعمال الماء خطأ ، لانه على أصلكم لا تنقض بذلك صلاته ، فكان اللازم على أصولكم أن يستعمل الماء ويبني على ما مضى من صلاته كما يقولون في المحدث ولا فرق ، وهم لا يقولون هذا ، فسقط قولهم ■

وأما المالكيون والشافعيون فجوأهم أن وجود الماء ينقض الطهارة ويعيد التيمم بجنباً ومحدثاً في غير الصلاة ، ولا ينقض الطهارة في الصلاة *

قال علي : فكان هذا قولاً ظاهر الفساد ودعوى عارية عن الدليل ■ وما جاء قط في قرآن ولا سنة ولا في قياس ولا في رأي له وجه ان شيئاً يكون حدثاً في غير الصلاة ولا يكون حدثاً في الصلاة والدعوى لا يميز عنها أحد ، وهي باطل ما لم يصححها برهان من قرآن أو سنة ، لا سيما قولهم : أن وجود المصلي (١) الماء في حال صلاته لا ينقض صلاته ، فإذا سلم انتقضت طهارته بالوجود الذي كان في الصلاة ، وان لم يتم ذلك الوجود الى بعد الصلاة ■ فهذا أطرف (٢) ما يكون !! شيء ينقض الطهارة اذا عدم ولا ينقضها اذا وجد ! وهم قد انكروا هذا بعينه على أبي حنيفة في قوله : ان القهقهة تنقض الوضوء في الصلاة ولا تنقضها في غير الصلاة * قال علي : فإذا قد ظهر ايضاً فساد هذا القول فقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ : ■ ان التراب طهور ما لم يوجد الماء ■ فصح ان لا طهارة تصح بتراب مع وجود الماء إلا لمن اجاز له النص من المريض الذي عليه من استعماله حرج ، فاز ذلك كذلك فقد صح بطلان طهارة التيمم اذا وجد الماء في صلاة كان أو في غير صلاة ، وصح قول سفيان ومن وافقه ،

الا ان ابا حنيفة تناقض ههنا في موضعين احدهما انه يرى لمن احدث مغلوباً ان يتوضأ ويبني ، وهذا احدث مغلوباً ، فكان الواجب على أصله أن يأمره بأن يتوضأ ويبني والثاني : أنه يرى السلام من الصلاة ليس فرضاً ، وأن من قعد في آخر صلاته مقدار التشهد فقد تمت صلاته ، وانه ان احدث عامداً او ناسياً فقد صحت صلاته

(١) في اليمنية « ان وجد المصلي »

(٢) بالطاء المهملة . وفي المصرية بالمعجمة وهو تصحيف .

ولا إعادة عليه ، ثم رأى ههنا انه وان قعد في آخر صلاته مقدار التشهد ثم وجد الماء وان لم يسلم فان صلاته تلك قد بطلت ، وكذلك طهارته وعليه أن يتطهر ويعيدها أبداً ، وهذا تناقض في غاية القبح والبعد عن النصوص والقياس وسداد الرأي ، وما علمنا هذه التفاريق لاحد قبل أبي حنيفة ■

٢٣٥ — مسألة : والمريض المباح له التيمم مع وجود الماء بخلاف ما ذكرنا ■ فان صحته لا تنقض طهارته ■

برهان ذلك ان الخبر الذي أتبعنا انما جاء فيمن لم يجد الماء ، (١) فهو الذي تنقض طهارته بوجود الماء ، وأما من أمره الله تعالى بالتيمم والصلاة مع وجود الماء فان وجود الماء قد صح يقينا انه لا ينقض طهارته بل هي صحيحة مع وجود الماء فاذا كان كذلك فان الصحة ليست حدثاً أصلاً ، اذ لم يأت بأنها حدث لا قرآن ولا سنة ■ فان قالوا : قسنا المريض على المسافر . قلنا : القياس كله باطل ■ ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لانه قياس الشيء على ضده ، وهذا باطل عند أصحاب القياس ، وهو قياس واجد الماء على عاده ■ وقياس مريض على صحيح ■ وهم لا يختلفون أن احكامهما في الصلاة وغيرها تختلف وبالله تعالى التوفيق ■

٢٣٦ — مسألة : والمتيمم يصلي بتيممه ما شاء من الصلوات الفرض والنوافل ما لم ينقض تيممه بحدث أو بوجود الماء ، وأما المريض فلا ينقض (٢) طهارته بالتيمم الا ما ينقض الطهارة من الاحداث فقط ، وبهذا يقول أبو حنيفة وسفيان الثوري والليث بن سعد وداود ■

وروينا (٣) أيضاً عن حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : يصلي الصلوات كلها بتيمم واحد مثل الوضوء ما لم يحدث ، وعن معمر قال سمعت الزهري يقول : التيمم بمنزلة الماء ، يقول يصلي به ما لم يحدث ، وعن قتادة عن سعيد ابن المسيب قال : صل بتيمم واحد الصلوات كلها ما لم تحدث ، هو بمنزلة الماء . وهو

(١) في المصرية « في من لا يجد الماء » (٢) في اليمنية « تنقض » وهو خطأ

(٣) في اليمنية « ورويناه ■

قول يزيد بن هارون ومحمد بن علي بن الحسين (١) وغيرهم ■
وقال مالك: لا يصلى صلاتا فرض بتيمم واحد وعليه أن يتيمم لكل صلاة، فإن
تيمم وتطوع بركني الفجر أو غيرهما (٢) فلا بدله من أن يتيمم تيمما آخر للفريضة فلو
تيمم ثم صلى الفريضة جاز له أن يتنفل بعدها بذلك التيمم *
وقال الشافعي يتيمم لكل صلاة فرض ولا بد، وله أن يتنفل قبلها وبعدها بذلك
التيمم ■

وقال شريك يتيمم لكل صلاة، وروى مثل قول شريك عن إبراهيم النخعي
والشعبي وربيعة وقتادة ويحيى بن سعيد الانصاري ■ وهو قول الليث بن سعد واحد
واسحاق *

وقال أبو ثور: يتيمم لكل وقت صلاة فرض إلا أنه يصلى الفوائت من الفروض
كلها بتيمم واحد ■

قال علي: أما قول مالك فلا متعلق له بحجة أصلا، لا بقرآن ولا بسنة صحيحة
ولا سقيمة ولا بقياس ■ ولا يخلو التيمم من أن يكون طهارة أولا طهارة، فإن كان طهارة،
فيصلى بطهارته (٣) مالم يوجب نقضها قرآن أو سنة، وإن كان ليس طهارة فلا يجوز
له أن يصلى بغير طهارة *

وقال بعضهم: ليس طهارة تامة ولكنه استباحة للصلاة *
قال علي: وهذا باطل من وجوه: أحدها أنه قول بلا برهان ■ وما كان

(١) في الغنية « ومحمد بن علي بن الحسن » وهو خطأ، لأن المراد هنا أبو
جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وكان من التابعين من فقهاء
أهل المدينة. مات سنة ١١٤ أو سنة ١١٧

(٢) في المصرية « وتطوع بركني الفجر وغيرهما » وفي الغنية « وتطوع ركعتي
الفجر أو غيرهما » فجمعنا بين النسختين بزيادة الباء والهمزة لتكون العبارة أصح
من كل منهما (٣) في المصرية « فبطل بطهارته » وهو خطأ

هكذا فهو باطل . والثاني أنه قول يكذبه القرآن ، قال الله تعالى : (فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم) فنص تعالى على أن التيمم طهارة من الله تعالى . والثالث أنه تناقض منهم لأنهم قالوا : ليس طهارة تامة — ولكنه استباحة للصلاة ، وهذا كلام ينقض أوله آخره لان الاستباحة للصلاة لا تكون الا بطهارة ، فهو اذن طهارة لا طهارة . والرابع أنه هبكت أنه كما قالوا استباحة للصلاة ، فمن أين لهم أن لا يستباحوا بهذه الاستباحة الصلاة الثانية كما استباحوا به الصلاة الاولى ؟ ومن أين وجب ان يكون استباحة للصلاة الاولى دون ان يكون استباحة للثانية ؟ ! *

وقالوا : ان طلب الماء ينقض طهارة المتيمم وعليه ان يطلب الماء لكل صلاة قلنا لهم : هذا باطل ، أول ذلك ان قولكم : ان طلب الماء ينقض طهارة المتيمم دعوى كاذبة بلا برهان ، وثانيه أن قولكم : ان عليه طلب الماء لكل صلاة باطل . وأي ماء (١) يطلب ؟ وهو قد طلبه وأيقن أنه لا يجده ؟! ثم لو كان كذلك ، فأى ماء يطلبه المريض الواجد الماء ؟ فظهر فساد هذا القول جملة ، لاسيما قول مالك في بقاء الطهارة بعد الفريضة للتوافل وانتقاض الطهارة بعد النافلة للفريضة ، وبعد الفريضة للفريضة ، وطلب الماء على قولهم يلزم للنافلة ولا بد ، كما يلزم للفريضة . اذا لافرق في وجوب الطهارة (٢) للنافلة كما تجب للفريضة ولا فرق . بلا خلاف به من أحد من الامة (٣) وان اختلفت أحكامها في غير ذلك ، لاسيما وشيخهم الذي قلده — مالك — يقول في الموطأ : ليس المتوضىء بأطهر من المتيمم ، ومن تيمم فقد فعل ما أمره الله تعالى به (٤) *

(١) في المصرية « والى ما » وهو خطأ

(٢) في النجمية « اذا لافرق لوجوب ما للطاهرة » وهو خطأ

(٣) في المصرية « فلا خلاف بين أحد من الامة » وما هنا أصح

(٤) لفظ مالك في الموطأ (ص ١٩) : « من قام الى الصلاة فلم يجد ماء ففعل بما أمره الله به من التيمم فقد أطاع الله عز وجل ، وليس الذي وجد الماء بأطهر منه

وأما قول الشافعي فظاهر الخطأ أيضاً ، لأنه أوجب تجديد التيمم للفريضة ولم يوجبه للنافلة ، وهذا خطأ بكل ما ذكرناه ■

وأما قول أبي ثور فظاهر الخطأ أيضاً ، لأنه جعل الطهارة (١) بالتيمم تصح (٢) ببقاء وقت الصلاة وتنقضي بمخرج الوقت ، وما علمنا في الاحداث خروج وقت أصلاً ، لا في قرآن ولا سنة ، وإنما جاء الأمر بالفسل في كل صلاة فرض أو في الجمع بين الصلاتين في المستحاضة ، والقياس باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه باطلاً ■ لأن قياس التيمم على المستحاضة لم يوجب شبه (٣) بينهما ولا علة جامعة ■ فهو باطل بكل حال ، فحصلت هذه الأقوال دعوى كلها بلا برهان وبالله تعالى التوفيق *
فان قالوا ان قولنا هذا هو قول ابن عباس وعلى وابن عمر وعمر بن العاص ■ قلنا أما الرواية عن ابن عباس فساقطة لأنها من طريق الحسن بن عمار وهو هالك وعن رجل لم يسم ■

وأما الرواية عن عمرو بن العاص فأما هي عن قتادة عن عمرو بن العاص ■ وقتادة لم يولد الا بعد موت عمرو بن العاص *

والرواية في ذلك عن علي وابن عمر أيضاً لا تصح ■ ولو صحت لما كان في ذلك حجة ■ إذ ليس في قول أحد حجة دون رسول الله ﷺ ■
وأيضاً فان تقسيم مالك والشافعي وأبي ثور لم يرو عن أحد ممن ذكرنا ■ فهم مخالفون الصحابة (٤) المذكورين (٥) في كل ذلك ■

ولا أنتم صلاة ، لانهما أمرا جميعا ، فكل عمل بما أمره الله عز وجل به وإنما العمل بما أمر الله تعالى به من الوضوء لمن وجد الماء والتيمم لمن لم يجد الماء قبل أن يدخل في الصلاة ■

- (١) في المصرية « للطهارة » وهو خطأ
- (٢) في المصرية « لا تصح » وهو خطأ تنافيه حكاية قول أبو ثور المساضية
- (٣) في المصرية « لم توجب سنة » وهو تصحيف
- (٤) في المصرية « لأصحابه » وهو خطأ (٥) في اليمنية « المذكورون » وهو لحن

وأيضاً فقد روى نحو قولنا عن ابن عباس أيضاً « فصح قولنا وبالله تعالى التوفيق »
وقد قال بعضهم : لما قال الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى
الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم) إلى قوله : (فتيموا صعيداً طيباً) قال : فأوجب
عز وجل الوضوء على كل قائم إلى الصلاة : فلما صلى النبي ﷺ الصلوات بوضوء واحد
خرج الوضوء بذلك عن حكم الآية ، وبقي التيمم على وجوبه على كل قائم للصلاة *
قال على رضى الله عنه وهذا ليس كما قالوا « لا سيما المالكيين والشافعيين
المبيحين للقيام إلى صلاة النافلة بعد الفريضة بغير أحداث تيمم ولا أحداث طلب
الماء ، فلا متعلق لها بين الطائفتين (١) بشيء مما ذكرنا في هذا الباب ، وإنما الكلام
بيننا وبين من قال بقول شريك ، فنقول وبالله تعالى التوفيق : إن الآية لا توجب (٢)
شيئاً مما ذكرتم « ولو أوجبت ذلك لأوجبت غسل الجنابة على كل قائم إلى الصلاة
أبداً ، وإنما حكم الآية في إيجاب الله تعالى الوضوء والتيمم والغسل إنما هو على المجنبين
والمحدثين فقط ، بنص آخر الآية المبين لأولها ، لقول الله تعالى فيها (وإن كنتم
جنباً فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم
النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً) ولا يختلف اثنان من الأمة في أن
ههنا حذفاً دل عليه العطف (٣) وإن معنى الآية : : وإن كنتم مرضى أو على سفر
فأحدثتم أو جاء أحد منكم من الغائط ، فبطل ما شغبوا به »

بل لو قال قائل أن حكم تجديد الطهارة عند القيام إلى الصلاة إنما هو بنص
الآية إنما هو على من حكمه الوضوء لا على من حكمه التيمم - لكان أحق بظاهر
الآية منهم لأن الله تعالى لم يأمر قط بالتيمم في الآية إلا من كان محدثاً فقط ، لا كل
قائم إلى الصلاة أصلاً « وهذا لا مخلص لهم منه البتة . فبطل تعليقهم في إيجاب تجديد

(١) في المصرية « لها بين الطائفتين » وهو تصحيف

(٢) في المصرية « لم توجب »

(٣) في اليمنية « دل على العطف » وهو خطأ

التيمم لكل صلاة بالآية (١) وصارت الآية موجبة لقولنا ، ومسقطه للتيمم الا عن
كان محدثاً فقط ، (٢) وان التيمم طهارة صحيحة بنص الآية ، فاذا الآية موجبة لذلك
فقد صح أنه يصلي بتيمم واحد ماشاء المصلي من صلوات الفرض في اليوم واليلة وفي
أكثر من ذلك ومن النافلة ■ ما لم يحدث أو يجنب أو يجد الماء بنص الآية نفسها
والحمد لله رب العالمين *

٢٣٧ - مسألة - والتيمم جائز قبل الوقت وفي الوقت إذا أراد أن يصلي به نافلة أو غرضاً كالوضوء ولا فرق ۥ لأن الله تعالى أمر بالوضوء والغسل والتيمم عند القيام إلى الصلاة ، ولم يقل تعالى إلى صلاة فرض دون النافلة ، فكل مرید صلاة فالفرض عليه أن يتطهر لها بالغسل إن كان جنباً ۥ وبالوضوء أو التيمم إن كان محدثاً ، فإذا خلك كذلك فلا بد لمريد الصلاة من أن يكون بين تطهره وبين صلاته مهلة من الزمان ، فإذا لا يمكن غير ذلك فمن حد في قدر تلك المهلة حداً (٤) فهو مبطل ، لانه يقول من ذلك ما لم يأت به قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ، فإذا هذا كما ذكرنا فلا ينقض الطهارة بالوضوء ولا بالتيمم طول تلك المهلة ولا قصرها وهذا في غاية البيان . والحمد لله رب العالمين *

٢٣٨ - مسألة - ومن كان في رحله ماء فنسيه فتيمم وصلى فصلاته تامة ، لأن النامي غير واجد للماء . وبالله تعالى التوفيق *

٢٣٩ - مسألة - ومن كان في البحر والسفينة نجري فان كان قادراً على أخذ ماء البحر والمطر به لم يجزه غير ذلك ، فان لم يقدر على أخذه تيمم وأجزأه ■
روينا عن عبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم أن ماء البحر لا يجزئ الوضوء به ■ وأن حكم من لم يجد غيره التيمم ، وروينا عن عمر رضي الله عنه الوضوء بماء البحر ، وهو الصحيح ، لقول الله تعالى : (فلم يجدوا ماء فتييموا) ولقول رسول الله ﷺ : ■ وجعلت تربتها لنا (٢) طهوراً اذا لم

(١) في اليمنية ■ وبالأية « وهو خطأ (٢) في اليمنية ■ فإن « وما هنا أصبح (٣) في اليمنية « فمن حد في قدر ذلك حدا « (٤) في المصرية بمحذف « لنا »

تجد الماء ■ وماء البحر ماء مطلق ، فإن لم يقدر على أخذ الماء منه فهو لا يجد ماء يقدر على التطهر به (١) ، ففرضه التيمم *

٢٤٠ - مسألة - وكذلك من كان في سفر أو حضر وهو صحيح أو مريض فلم يجد إلا ماء يخاف على نفسه منه الموت أو المرض ، ولا يقدر على تسخينه إلا حتى يخرج الوقت : — فإنه يتيمم ويصلي ، لأنه لا يجد ماء يقدر على التطهر به (٢) *

٢٤١ - مسألة - وليس على من لا ماء معه (٣) أن يشتره للوضوء ولا للغسل لا بما قل ولا بما كثر ، فإن اشتراه لم يجزه الوضوء به ولا الغسل وفرضه التيمم ، وله أن يشتره للشرب إن لم يعطه بلان ، وأن يطلبه للوضوء (٤) فذلك له وليس ذلك عليه ■ فإن وهب له توضاً به ولا بد ، ولا يجزيه (٥) غير ذلك ■

برهان ذلك نهى رسول الله ﷺ عن بيع الماء ■ وروينا من طريق مسلم : حدثنا أحمد بن عثمان النوفلي ثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد ثنا ابن جريج أخبرني زياد بن سعد أخبرني هلال بن أسامة (٦) أن أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ : « لا يباع فضل الماء لبيع به الكلاء » (٧) حدثنا حماد ثنا عيسى بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن زهير بن حرب ثنا أبي عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أخبره أبو المنهال

(١) في المصرية « بجذف ■ به » (٢) في اليمنية « لأنه لا يقدر على التطهر به » وما هنا أصح وأوضح (٣) في اليمنية « من لامعه » بجذف « ماء » وهو خطأ (٤) في اليمنية « وإن طلبه للوضوء » (٥) في المصرية « ولا يجزيه ■ » (٦) في صحيح مسلم (ج ١ : ص ٤٦٠ - ٤٦١) أن هلال بن أسامة أخبره « (٧) رواه أيضاً مسلم من طريق ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة ، ورواه مالك (ص ٣١١) والبخاري (ج ٥ : ص ٢١ قج) والترمذي (ج ١ : ص ٢٤٠) وابن ماجه (ج ٢ : ص ٤٩) ويحيى بن آدم في الخراج (رقم ٣١٦) من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة . والكلاء مهموز مقصور ما يرعاه الحيوان من رطب ويابس .

أن إياس بن عبد^(١) قال لرجل: « لا تبع الماء ، فان رسول الله ﷺ نهى عن بيع الماء . »
ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي
التهال عن إياس بن عبد^(٢) المزني — ورأى ناسا يبيعون الماء — . فقال :
« لا تبيعوا الماء » فاني سمعت رسول الله ﷺ نهى أن يباع^(٣) »

ومن طريق ابن أبي شيبة . ثنا يزيد بن هارون ثنا أبو اسحاق عن محمد بن
عبد الرحمن عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : « نهى
رسول الله ﷺ أن نمنع نفع البئر^(٤) » يعني فضل الماء — « هكذا في الحديث
تفسيره ، ورويناه أيضاً مسنداً من طريق جابر^(٥) » ف هؤلاء أربعة من الصحابة ،
فهو نقل تواتر لا يحل مخالفته *

قال علي : وقد تفصيت الكلام في هذا في مسألة المنع من بيع الماء في كتاب
البيوع من ديواننا هذا . والحمد لله *

قال أبو محمد^(٦) : فاذ نهى رسول الله ﷺ عن بيعه^(٧) فبيعه حرام ، وإذا
هو كذلك فأخذه بالبيع أخذ بالباطل « وإذا هو مأخوذ بالباطل فهو غير متملك له ،
وإذا هو غير متملك^(٨) له فلا يحل استعماله له ، لقول الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم

(١) عبد بالتون بدون اضافة لفظ الجلالة ، وفي الأصل « عبد الله » وهو خطأ
(٢) في الأصل « عبد الله » وهو خطأ (٣) رواه يحيى بن آدم في الخراج
(رقم ٣٣٨) عن سفيان بن عيينة وأنظر ما كتبناه في شرحنا عليه . (٤) نفع — بفتح
التون واسكان القاف — البئر هو الماء المجتمع فيها قبل أن يستقى ، وفي الأصل « نفع »
بالفاء وهو تصحيف . والحديث رواه أيضاً يحيى بن آدم في الخراج (رقم ٣٣١)
عن ابراهيم بن أبي يحيى عن صالح بن كيسان عن ابن الرجال وهو محمد بن عبد الرحمن ،
وابراهيم بن أبي يحيى ضعيف ورواه غيره أيضاً بأسانيد فيها مقال ، والاسناد الذي هنا
اسناد صحيح فهو يقوى تلك الاسانيد ويؤيد صحة الحديث . وانظر ما كتبناه في شرح
الخراج (٥) رواه مسلم (ج ١ : ص ٤٦٠) وأحمد (ج ٣ : ص ٣٣٨)

(٦) من أول قوله « وروينا من طريق مسلم » الى هنا سقط من النسخة
الجمية^(٧) في الجمية « فاذا نهى عليه السلام عن بيعه » (٨) في الجمية « فاذا هو غير
مالك له »

بينكم بالباطل ، ولقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام . »
 فإذا لم يجده إلا بوجه حرام — من غصب أو بيع محرم — فهو غير واجد الماء ، وإذا
 لم يجد الماء ففرضه التيمم .

وأما ابتياعه للشرب فهو مضطر الى ذلك ، والتمن حرام على البائع . لأنه أخذه
 بغير حق ، ومنع فضل الماء هو محرم عليه ذلك (١) . وأما استيهاه الماء فلم يأت بذلك
 إيجاب ولا جاء عنه منع فهو مباح . قال عليه السلام : « دعوني ما تركتكم فإذا أمرتكم
 بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه » أو كما قال عليه السلام .
 فإذا ملكه بهبة فقد ملكه بحق ، فواجب عليه استعماله في الطهارة وبالله تعالى
 التوفيق .

وقد اختلف الناس في هذا فقال الاوزاعي والشافعي واسحاق : عليه أن
 يشتري الماء للوضوء بثمنه ، فإن طلب منه أكثر من ثمنه ، تيمم (٢) ولم يشتره . وقال
 أبو حنيفة : لا يشتريه بثمن كثير ، وقال مالك : ان كان قليل الدراهم ولم يجد الماء
 إلا بثمن غال تيمم ، وان كان كثير المال اشترى ما لم يشطوا عليه في الثمن . وهو قول
 أحمد . وقال الحسن البصري : يشتريه ولو بماله كله .

قال أبو محمد : ان كان واجده بالتمن واجداً للماء (٣) فالحكم ما قاله الحسن . وان
 كان غير واجد فالقول قولنا وأما التقسيم في ابتياعه ما لم يغل عليه فيه ، وتركه
 ان غولى به : — فلا دليل على صحة هذا القول ، وكل مادعت اليه ضرورة فليس غالياً
 بشيء أصلاً (٤) وبالله تعالى التوفيق .

٢٤٢ - مسألة - ومن كان معه ماء يسير يكفيه اشربه فقط ففرضه التيمم ،
 لقول الله تعالى : (ولا تقتلوا أنفسكم) .

(١) في النونية بحذف « عليه ذلك » (٢) في المصرية « يتيمم » بالمضارع ويأباه
 السياق ، وفي النونية حذفت هذه الكلمة

(٣) في المصرية « واجد الماء » (٤) في النونية بحذف قوله « وكل مادعت اليه
 ضرورة فليس غالياً بشيء أصلاً »

٢٤٣ - مسألة - ومن كان معه ماء يسير يكفيه للوضوء وهو جنب تيمم للجنباء وتوضأ بالماء لا يبالي أيهما قدم ، لا يجزيه غير ذلك . لأنهما فرضان متغايران ، وإذا كان كذلك فلا ينوب أحدهما عن الآخر على ما قدمنا ، وهو قادر على أن يؤدي أحدهما بكاله بالماء ، فلا يجزيه الا ذلك ، ويؤدي الآخر بالتيمم أيضاً كما أمر *

٢٤٤ - مسألة - فلو فضل له من الماء يسير فلو استعمله (١) في بعض أعضائه ذهب ولم يمكنه أن يعم به سائر أعضائه - : ففرضه غسل ما أمكنه والتيمم . وقال الشافعي : يغسل به أي أعضائه شاء ويتيمم (٢) *

قال علي . قال أصحابنا : وهذا خطأ ، لأنه غير عاجز (٣) عن سائر أعضائه . يمنع منها فيجزيه تطهير بعضها - : ولكنه عاجز عن تطهير ما أمر بتطهيره بالماء . ومن هذه صفته فالفرض عليه التيمم ولا بد ، بتعويض الله تعالى الصعيد من الماء إذا لم يوجد . والله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : قال رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وهذا مستطيع لأن يأتي ببعض وضوئه أو ببعض غسله ، غير مستطيع على (٤) باقيه ، ففرض عليه أن يأتي من الغسل بما يستطيع في الأول فالأول من أعضاء الوضوء وأعضاء الغسل حيث (٥) بلغ . فإذا نفذ لزمه التيمم لباقي أعضائه ولا بد ، لأنه غير واجد للماء في تطهيرها ، فالواجب عليه تعويض التراب كما أمره الله تعالى ، فلو كان بعض أعضائه ذاهباً أولاً يقدر على مسه الماء لجرح أو كمر - سقط حكمه ، قل أو كثر ، وأجزأه غسل ما بقي . لأنه واجد للماء عاجز عن تطهير الأعضاء ، وليس من أهل

(١) في المصرية « يسيراً فلو استعمله » وفي اليمنية « يسيراً أو استعمله » وكلاهما خطأ (٢) هنا بهامش اليمنية مانصه « هذا على أحد قولي الشافعي ، وقوله : انه يغسل به أي أعضائه شاء إنما هو في الجنب مع أن الأولى أن يغسل به أعضاء الوضوء ، وأما المحدث فانه يغسل به الوجه ثم اليدين على ما عرف من وجوب الترتيب عنده . (٣) في اليمنية « لانه ليس عاجزاً » (٤) كذا في الأصل ، عدى « استطاع » بـ « على » (٥) في اليمنية « من أعضاء الوضوء أو أعضائه حيث بلغ » وهو خطأ .

التييم لوجوده الماء ، وسقط عنه ما عجز عنه لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفسه إلا وسعها) وبالله التوفيق *

٢٤٥ - مسألة - فن أجنب ولا ماء معه فلا بد له من أن يتيمم تيممين ، ينوي بأحدهما تطهير الجنابة وبالأخر الوضوء ، ولا يبالي أيهما قدم *

برهان ذلك أنهما عملان متغايران كما قدمنا ، فلا يجزئ عمل واحد عن عملين مقتضين الإبان يأتي (١) نص بأنه يجزئ عنهما ، والنص قد جاء بأن غسل أعضاء الوضوء يجزئ عن ذلك وعن غسلها في غسل الجنابة فصرنا إلى ذلك ، ولم يأت ههنا نص بأن تيمما واحداً يجزئ عن الجنابة وعن الوضوء (٢) . وكذلك لو أجنب المرأة ثم حاضت ثم طهرت يوم جمعة وهي مسافرة ولا ماء معها فلا بد لها من أربع تيممات : تيمم للحيض وتيمم للجنابة وتيمم للوضوء وتيمم للجمعة لما ذكرناه ، فإن كانت قد غسلت ميتاً فتيمم خامس ، والبرهان في ذلك قد ذكرناه في الغسل واجتماع وجوهه الموجبة له . وبالله تعالى التوفيق ■

٢٤٦ - مسألة - ومن كان محبوساً في حضر أو سفر بحيث لا يجد تراباً ولا ماء أو كان مصلوباً وجاءت الصلاة فليصل كما هو ، وصلاته تامة ولا يعيدها ، سواء وجد الماء (٣) في الوقت أو لم يجده إلا بعد الوقت *

برهان ذلك قول الله تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) وقوله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ■

(١) في التيمم « إلا أن يأتي » (٢) هنا بهامش التيمم مانصه : « قال الشيخ شمس الدين الذهبي رضي الله عنه : حديث عمار يدل على أنه يكفي تيمم واحد للجنابة والوضوء ، فانه قال : أجنب فلم أجد الماء فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة ، ثم أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له » فقال : إنما يكفيك أن تقول بيدك هكذا ثم ضرب بيديه الأرض مرة ومسح الشمال على اليمن ونفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه . أخرجه خ م ، وجه الدلالة منه قوله : إنما يكفيك ، وإنما من صنع الحصر » (٣) كلمة « الماء » سقطت من التيمم .

وقوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم اليه) فصح بهذه النصوص (١) أنه لا يلزمنا من الشرائع إلا ما استطعنا ، وأن ما لم نستطعه فساقط عنا ، وصح أن الله تعالى حرم علينا ترك الوضوء أو التيمم للصلاة إلا أن يضطر اليه ، والمنوع من الماء والتراب مضطر الى ما حرم عليه من ترك التطهر بالماء أو التراب ، فسقط عنا تحريم ذلك عليه (٢) ، وهو قادر على الصلاة بتوفيقها أحكامها وبالإيمان (٣) فبقى عليه ما قدر عليه (٤) ، فإذا صلى كما ذكرنا قد صلى كما أمره الله تعالى ، ومن صلى كما أمره الله تعالى فلا شيء عليه ، والمبادرة الى الصلاة في أول الوقت أفضل لما ذكرنا قبل .

وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري والأوزاعي فيمن هذه صفته (٥) لا يصلي حتى يجد الماء متى وجده ، قال أبو حنيفة : فإن قدر على التيمم تيمم وصلى ، ثم اذا وجد الماء أعاد ولا بد متى وجده ، وإن خشى الموت من البرد تيمم وصلى وأجزأه *

وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن والشافعي : يصلي كما هو ، فإذا وجد الماء أعاد متى وجده ، فإن قدر في المصر على التراب تيمم وصلى ، وأعاد أيضاً ولا بد اذا وجد الماء ، وقال زفر في المحبوس في المصر بحيث لا يجد ماء ولا تراباً أو بحيث يجد التراب : إنه لا يصلي أصلاً حتى يجد الماء ، لا بتيمم (٦) ولا بلا تيمم ، فإذا وجد الماء توضأ وصلى تلك الصلوات ، وقال بعض أصحابنا : لا يصلي ولا يعيد ، وقال أبو ثور : يصلي كما هو ولا يعيد (٧) *

قال علي أما قون أبي حنيفة فظاهر التناقض ، لأنه لا يجوز الصلاة بالتيمم في المصر لغير المريض وخائف الموت ، كما لا يجوز له الصلاة بغير الوضوء والتيمم ولا فرق ، ثم فرق بينهما - وكلاهما عنده لا يجزئيه صلاته - فأمر أحدهما بأن يصلي صلاة لا تجزئيه ، وأمر الآخر بأن لا يصليها ، وهذا خطأ لا خفاء به ، فسقط هذا القول سقوطاً

(١) في المصرية « بهذا النصوص » وهو خطأ (٢) من قوله « من ترك التطهر بالماء » الى هنا سقط من النية خطأ (٣) في النية « أو بالإيمان » وهو خلط (٤) كلمة « عليه » محذوفة من النية (٥) في النية « من هذه صفته » (٦) في المصرية « لا تيمم » وهو تصحيف (٧) مذهب أبي ثور لم يذكر في النية .

لا خفاء به ، وماله حجة أصلاً يمكن أن يتعلق بها (١) *

وأما قول أبي يوسف ومحمد خطأ ، لأنهما أمراه بصلاة لا تجزيه ولا لها معنى .

فهي باطل (٢) وقد قال الله تعالى : (ولا تبطلوا أعمالكم) *

وأما قول زفر خطأ أيضاً ، لأنه أمره بأن لا يصلى فى الوقت الذى أمر الله تعالى

بالصلاة فيه . وأمره أن يصلى فى الوقت الذى نهى الله تعالى عن تأخير الصلاة

إليه (٣) وقد أمره الله تعالى بالصلاة فى وقتها أو كد (٤) أمر وأشده . قال الله تعالى :

(فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) فلم يأمر تعالى بتخليه سبيل

الكافر حتى يتوب من الكفر ويقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ، فلا يحل ترك ما هذه

صفته عن الوقت الذى لم يفسح تعالى فى تأخير عنه . فظهر فساد قول زفر وكل من

أمره بتأخير الصلاة عن وقتها *

وأما من قال : لا يصلى أصلاً فانهم احتجوا بقول رسول الله ﷺ : « لا تقبل

صلاة من أحدث حتى يتوضأ » وقال عليه السلام : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور »

قالوا : فلا نأمره بما لم يقبله الله تعالى منه . لأنه فى وقتها غير متوضئ ولا منطهر ،

وهو بعد الوقت محرم عليه تأخير الصلاة عن وقتها *

قال على : هذا كان أصح الأقوال ، لولا ما ذكرنا من أن النبى ﷺ أسقط عنا

ما لا نستطيع مما أمرنا به ، وأبقى علينا ما نستطيع ، وأن الله تعالى أسقط عنا ما لا

نقدر عليه . وأبقى علينا ما نقدر عليه ، بقوله تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) فصح أن

قوله عليه السلام : « لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ » و : « لا يقبل الله

صلاة إلا بطهور » إنما كلف ذلك من يقدر على الوضوء أو الطهور (٥) بوجود الماء

أو التراب . لا من لا يقدر على وضوء ولا تيمم ، هذا هو نص القرآن والسنة ، فلما

(١) فى الأصلين « به » وهو خطأ (٢) يستعمل المؤلف دائماً لفظ « باطل »

فى وصف المؤنث والأخبار عنه وهو جائز (٣) فى التنية « عن تأخير » الصلاة

إليه . (٤) فى التنية « أو كد » بالمعجمة وهو تصحيف لامتني له .

(٥) فى المصرية « أو الطهر »

صح ذلك سقط عنا تكليف ما لا نطيق من ذلك، وبقي علينا تكليف ما نطيعه، وهو الصلاة ■ فاذ ذلك كذلك فالصلى كذلك مؤد ما أمر به ، ومن أدى ما أمر به فلا قضاء عليه . وبالله تعالى التوفيق ■

فكيف وقد جاء في هذا نص ! كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا النفيلي ثنا أبو معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : بعث رسول الله ﷺ أسيد بن الحضير (٦) وأناساً معه في طلب قلادة أضلها عائشة ، فحضرت الصلاة فصلوا بغير وضوء ، فأتوا النبي ﷺ فذكروا ذلك (٧) له ، فأنزلت آية التيمم ■

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري (١) ثنا البخاري ثنا زكريا بن يحيى ثنا ابن نمير — هو عبد الله — ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : ■ أنها استعارت من أسماء قلادة (٢) فهلكت ■ فبعث رسول الله ﷺ رجلاً (٣) فوجدها ، فأدركتهم الصلاة وليس معهم ماء فصلوا ، فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ فأنزل الله تعالى آية التيمم . فهذا أسيد وطائفة من الصحابة مع حكم الله تعالى ورضاء نبيه ﷺ . وبالله تعالى التوفيق *

٢٤٧ — مسألة — ومن كان في سفر ولا ماء معه أو كان مريضاً يشق عليه استعمال الماء فله أن يقبل زوجته وأن يطأها . وهو قول ابن عباس وجابر بن زيد

(١) « أسيد » بالتصغير ■ ابن الحضير « بالحاء المهملة والضاد المعجمة وبالتصغير أيضاً ، وفي المصرية ■ أسد بن الحضير » وهو خطأ وتصحيف (٢) في الغنية بحذف « له » وهي ثابتة في أبي داود (ج ١: ص ١٢٥) (٣) في المصرية « حدثنا عبد الرحمن ابن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري » بزيادة « ثنا إبراهيم ابن خالد » في الاسناد وهو خطأ . وفي الغنية لم تذكر هذه الزيادة على الصواب ، ولكن فيها « ثنا إبراهيم بن أحمد الفربري » وهو خطأ ، لأن الفربري شيخ إبراهيم ابن أحمد كما هو ظاهر . (٤) ما هنا هو الذي في الغنية والموافق للبخاري (ج ١: ص ٥٢) . وفي المصرية « قلادة من أسماء » (٥) كلمة « رجلاً » سقطت من الاصلين وزدناها من البخاري

والحبش البصري وسعيد بن المسيب وقنادة وسفيان الثوري والاوزاعي وأبي حنيفة
والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وداود وجمهور أصحاب الحديث *

وروي عن علي وابن مسعود وابن عوف وابن عمر النهي عن ذلك ، وقال عطاء :
إن كان بينه وبين الماء ثلاث ليال فأقل فلا يطؤها ، وإن كان بينه وبين الماء أربع
ليال فله أن يطأها ، وقال الزهري : إن كان مسافراً فلا يطؤها وإن كان مغرباً رحالاً (٢)
فله أن يطأها ، وإن كان لا ماء معه ، وقال مالك : إن كان مسافراً فلا يطؤها ولا
يقبلها إن كان على وضوء ، فإن كان به جراح يكون حكمه معها التيمم فله أن يطأها
ويقبلها ، لأن أمر هذا يطول ، قال : فإن كانت حائض فطهرت فتيمنت وصلت
فليس لزوجها أن يطأها . قال : وكذلك لا يطؤها وإن كانت طاهراً متيممة *

قال علي : أما تقسيم عطاء فلا وجه له ، لأنه لم يوجب ذلك الحد قرآن ولا سنة ،
وكذلك تقسيم الزهري ، وأما قول مالك فكذلك أيضاً ، لأنه تفريق لم يوجبه قرآن
ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع ولا قول صاحب لم يخاف ولا قياس ولا
احتياط ، لأن الله تعالى سمي التيمم طهراً ، والصلاة به جائزة ، وقد حض الله تعالى
على مباضعة (٣) الرجل امرأته ، وصح أنه مأجور في ذلك ، وما خص الله تعالى بذلك
من حكمه التيمم من حكمه (٤) الغسل أو الوضوء *

قال أبو محمد : والعجب أنه يرى أنه يجزئ للجنباة والوضوء وللحيض (٥) تيمم
واحد ، ثم يمنع المحدثة والمتطهرة (٦) من الحيض بالتيمم والمحدث أن يطأ امرأته !
فقد أوجب أنهما عملان متغايران ، فكيف يجزئ عنده عنهما عمل واحد ! *

قال علي : ولا حجة للمانع من ذلك أصلاً ، لأن الله تعالى جعل نساءنا حراماً لنا
ولباساً لنا ، وأمرنا بالوطء في الزوجات وذوات الأيمان ، حتى أوجب تعالى علي

(١) يعني كثير العرب والارتحال لا يقر بمكان كالاعراب البادين

(٢) في النية « مباضعة » بالياء المثناة وهو تصحيف (٣) في النية « من حكمه »

التيمم من حكمه » وهو خطأ (٤) في المصرية « أنه يرى للجنباة وللحيض » بمحذف

« أنه يجزئ » وبمحذف « والوضوء » وهو خطأ

(٥) في النية « والتطهر » وهو خطأ

الخالف أن يطأ امرأته أجلاً محدوداً — : إما أن يطأ وإما أن يطلق . وجعل حكم الواطئ والمحدث (١) الفسل والوضوء أن وجد الماء ، والتيمم أن لم يجد الماء ، لافضل لأحد العاملين على الآخر ، وليس أحدهما بأطهر من الآخر ولا بأنم صلاة ، فصح أن لكل واحد حكمه ، فلا معنى لمنع من حكمه التيمم من الوطئ ، كما لا معنى لمنع من حكمه الفسل من الوطئ ، وكل ذلك في النص سواء ، ليس أحدهما أصلاً والثاني فرعاً ، بل هما في القرآن سواء . وبالله تعالى التوفيق *

٢٤٨ - مسألة - وجائز أن يؤم الميتيم المتوضئين والمتوضي الميتيمين والماسح الفاسلين والفاسل الماسحين ، (٢) لأن كل واحد من ذكرنا قد أدى فرضه ، وليس أحدهما بأطهر من الآخر ، ولا أحدهما أنم صلاة من الآخر ، وقد أمر رسول الله ﷺ إذا حضرت الصلاة أن يؤمهم أقرؤم ، ولم يخص عليه السلام غير ذلك ، ولو كان ههنا واجب غير ما ذكره عليه السلام لبينه ولا أهمله ، حاشا لله من ذلك ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر وسفيان والشافعي وداود وأحمد وإسحاق وأبي ثور ، وروى ذلك عن ابن عباس وعمار بن ياسر وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم . وهو قول سعيد بن المسيب والحسن وعطاء والزهرى وحامد بن أبي سليمان *

وروى المنع في ذلك عن علي بن أبي طالب . قال : لا يؤم الميتيم المتوضئين ولا المقيد المطلقين ، وقال ربيعة : لا يؤم الميتيم من جنابة إلا من هو مثله ، وبه يقول يحيى بن سعيد الأنصاري . وقال محمد بن الحسن والحسن بن حي : لا يؤمهم ، وكره مالك وعبيد الله بن الحسن (١) أن يؤمهم . فان فعل أجزاء . وقال الأوزاعي : لا يؤمهم إلا إن كان أميراً *

(١) في المصرية « حكم الواطئ المحدث » وهو خطأ

(٢) في المصرية « والماسح للفاسلين والفاسل للماسحين »

(٣) عبيد الله بالتصغير ، وهو ابن الحسن الغبري القاضي الفقيه ولي قضاء البصرة وكان من سادات أهلها علماً وفقها ولد سنة ١٠٥ ومات في ذى القعدة سنة ١٦٨ . وفي النجدة « وعبيد الله » وحذف اسم أبيه وهو خطأ

قال على : النهي عن ذلك أو كراهته لا دليل عليه من قرآن ولا من سنة ولا من إجماع ولا من قياس وكذلك تقسيم من قسم (١) . وبالله تعالى التوفيق *
 ٢٤٩ - مسئلة - ويقيم الجنب والمائض وكل من عليه غسل واجب كما يقيم المحدث ولا فرق ■

وروينا عن عمر بن الخطاب وابن مسعود رضی الله عنهما : أن الجنب لا يقيم حتى يجرد الماء ■ وعن الأسود وإبراهيم مثل ذلك ■
 كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن واصل الأحمد والحكم بن عتيبة قال واصل : سمعت أبا وائل قال كان عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود - وهما خبر مني - يقولان : ان لم يجرد الماء لم يصل ، يعني الجنب ■ قال : وأنا لو لم أجدر الماء لتيممت وصليت ، وقال الحكم : سألت إبراهيم النخعي إذا لم يجرد الماء وأنت جنب ؟ قال : لا أصلي ، قال شعبة : وقلت لأبي اسحاق : أقال ابن مسعود : ان لم أجدر الماء شهراً لم أصل ؟ يعني الجنب ، فقال أبو اسحاق : قال ■ نعم والاسود (١) *

وقال غيرهما من الصحابة يقيم الجنب : حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا عوف هو ابن أبي جميلة - ثنا أبو رجاء - هو العطاردي - عن عمران ابن الحصين قال : « كنا مع رسول الله ﷺ فذكر الحديث وأنه عليه السلام صلى

(١) في اليمنية « النهي عن ذلك كله من قسم » وهو سقط أضاع فائدة الكلام

(٢) في المصرية « بيان » وهو خطأ

(٣) في المصرية « عينة » وهو خطأ

(٤) يعني قال ابن مسعود : نعم وكذلك قال الأسود ، وفي المصرية بحذف « قال »

وفي اليمنية « أقال » بهزة الاستفهام ، وزيادة الهمة لا معنى لها

بالناس « فلما انفتل عليه السلام من صلاته إذا هو ^(١) برجل معتزل لم يصل مع القوم ، فقال : ما منكم أن تصلى ^(٢) مع القوم » قال : أصابتنى جنباً ولا ماء ، قال : عليك بالصعيد فإنه يكفيك .

واحتج من ذهب الى قول ابن مسعود بقوله تعالى : (فإن كنتم جنباً فاطهروا) قال : — فلم يجعل للجنب إلا الغسل « قلنا له : ان رسول الله ﷺ هو المبين عن الله عز وجل قال الله تعالى (اتبين للناس ما نزل إليهم) وقال تعالى : (من يطع الرسول فقد أطاع الله) وقال تعالى : (وما ينطق عن الهوى إن « والا وحى يوحى) وهو عليه السلام قد بين أن الجنب حكمه التيمم عند عدم الماء *

فان ذكروا ما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخثني ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن أبي عدي ثنا شعبة عن المحارق ^(٣) ابن عبد الله عن طارق بن شهاب قال : جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله انى أجنبت ألم أصل ، فقال : أحسنت ، وجاءه آخر فقال : انى أجنبت فتيمنت فصليت « قال : أحسنت « قلنا : هذا خبر صحيح ، والمحارق ثقة : تابع ، وطارق صاحب ، صحيح الصحة مشهور ^(٤) ، والخبر به نقول ^(٥) وهذا الذى أجنب

(١) في المصرية « إذ هو عليه السلام » وما هنا هو الموافق للبخاري (ج ١ ص ٥٣) (٢) في البخارى « قال ما منكم يافلان أن تصلى » الخ (٣) بضم الميم وبالحاء المعجمة والراء والقاف ، وفي النونية كتب بالجيم والزاي والفاء وهو خطأ وتصحيف (٤) طارق بن شهاب قال أبو داود : « رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه شيئاً » تهذيب (ج ٥ ص ٤) وقد حكى هو عن نفسه انه رأى النبي وغزا في خلافة أبي بكر كما في طبقات ابن سعد (ج ٦ ص ٤٣) ومسند الطيالسى (ص ١٨٠) والاستيعاب (ص ٢٢٠) بإسناد صحيح ، ويؤيد ما قاله ابن حزم من أنه صاحب صحيح الصحبة ما رواه الطيالسى (ص ١٨١) : « حدثنا شعبة عن محارق قال سمعت طارق بن شهاب يقول : قدم وفد بجيلة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ابدأ بالأحسين ، ودعا لنا « وهذا انما يحكيه من شهد الحال وسمع الكلام كما هو ظاهر أو راجح ، وبذلك يكون محارق من التابعين (٥) في المصرية (١٩م - ج ٢ المحلى)

فلم يصل لم يكن عليه حكم التيمم ، فأصاب إذ لم يصل بما لا يدري ■ وإنما تلزم الشرائع بعد البلوغ ، قال الله تعالى : (لا نذكركم به ومن بلغ) ، والذي تيمم علم فرض التيمم ففعله ^(١) لا يجوز البتة ان يكون غير هذا ■

فأما أن يكون التيمم فرض المجنب اذا لم يجد الماء — : فيخطئ من ترك الفرض ممن عليه ■ أو يكون التيمم ليس فرض المنب المذكور فيخطئ من فعله ، وقد صح أنه فرضه بما ذكرنا في خبر عمران بن الحصين ، فصح ما قلناه من أن أحدهما لم يعلمه والآخر علمه ^(٢) فأثني به وبالله تعالى التوفيق *

وأما الحائض وكل من عليه غسل واجب فقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ : ■ جعلت لنا الأرض مسجدا وتربتها طهورا اذا لم نجد الماء ■ وكل مأمور بالطهور اذا لم يجد الماء ^(٣) فالتراب بنص عموم هذا الخبر . وبالله تعالى التوفيق ■

٢٥٠ — مسألة — وصفة التيمم للجنابة وللحيض ولكل غسل واجب وللوضوء صفة عمل واحد ، إنما يجب في كل ذلك أن ينوى به الوجه الذي تيمم له ، من طهارة للصلاة أو جنابة أو ايلاج في الفرج أو طهارة من حيض أو من نفاس أو ليوم الجمعة أو من غسل الميت ، ثم يضرب الأرض بكفيه متصلا بهذه النية ، ثم ينفخ فيهما ويمسح وجهه وظهر كفيه الى الكوعين بضربة واحدة فقط ، وليس عليه استيعاب الوجه ولا الكفين ولا يمسح في شيء من التيمم ذراعيه ولا رأسه ولا رجليه ولا شيئا من جسمه *

أما النية فقد ذكرنا وجوبها قبل ■ وقال أبو حنيفة ^(٤) يجزئ الوضوء وغسل الجنابة بلا نية ، ولا يجزئ التيمم فيهما ^(٥) الابنية ■ وقال الحسن بن حي : كل ذلك يجزئ بلا نية ^(٦) *

« مشهور الخبر به نقول » بحذف الواو وهو خطأ

(١) في النية « فعمله »

(٢) قوله « والآخر علمه » سقط من النية خطأ

(٣) في النية ■ فكل مأمور بالطهور ان لم يجد الماء .

(٤) في المصرية « أبو يوسف ■

(٥) في المصرية « فيها » وهو خطأ (٦) كلمة ■ يجزئ « سقطت من المصرية

وأما كون (١) عمل التيمم للجنابة وللحيض وللنفاس وللسائر ما ذكرنا — كصفتها لرفع الحدث — : فاجماع لاخلاف فيه من كل من يقول بشيء من هذه الأغسال وبالتيمم لها *

وأما سقوط مسح الرأس والرجلين وسائر الجسد في التيمم فاجماع (٢) متيقن ، الا شيئا فعله عمار بن ياسر رضي الله عنه في حياة رسول الله ﷺ نهاه عنه عليه السلام *

وفي سائر ذلك (٣) اختلاف ■ وهو أن قوما قالوا بأن التيمم ضربتان ولا بد ■ وقالت طائفة عليه استيعاب الوجه والكفين ، وقالت طائفة عليه استيعاب ذراعيه الى الآباط ■ وقال آخرون الى المرافق *

فأما الذين قالوا: ان التيمم ضربتان واحدة للوجه والاخرى لليدين والذراعين (٤) الى المرافق : فانهم احتجوا بحديث من طريق أبي أمامة الباهلي عن رسول الله ﷺ قال في التيمم : « ضربتان (٥) ، ضربة للوجه وأخرى (٦) للذراعين ■ وبحديث من طريق عمار أن رسول الله ﷺ قال : « الى المرفقين » ، وبحديث من طريق ابن عمر قال : « سلم رجل على رسول الله ﷺ في سكة من السكك فلم يرد عليه ثم ضرب يديه عليه السلام على الخائط ومسح بهما وجهه ، ثم ضرب ضربة أخرى فمسح ذراعيه ثم رد على الرجل ، وقال عليه السلام (٧) : « انه لم يمنعني أن أرد عليك السلام الا أني لم أكن على طهر » ، ثم بحديث الاسلع رجل من بني الأعرج بن كعب قال : ■ قلت يا رسول الله أصابتني جنابة ؟ فسكت عليه السلام حتى جاءه جبريل بالصعيد ، فقال قم

(١) كلمة « كون » سقطت من النسخة

(٢) في المصرية « باجماع » وهو خطأ

(٣) في النسخة « وفي ذلك سائر ذلك » فـ « ذلك » الأولى ■ زائدة « لاموقع لها

(٤) في المصرية « للذراعين واليدين ■ وما هنا أحسن

(٥) في النسخة « ضربتين » وهو لحن (٦) في المصرية ■ والاخرى ■

(٧) في المصرية « وقال انه السلام » وهو خطأ

يا أسلع فارحل (١)، قال ثم علمني رسول الله ﷺ التيمم، فضرب بكفيه الأرض ثم نفضهما ثم مسح بهما وجهه حتى أمر على لحيته ثم أعادها إلى الأرض فمسح بكفيه الأرض فذلك إحداها بالأخرى ثم نفضهما ثم مسح ذراعيه ظاهرهما وباطنهما . » وبحديث عن أبي ذر (٢) قال : « وضع رسول الله ﷺ يديه على الأرض ثم نفضهما، ثم مسح وجهه ويديه إلى المرفقين . » ليس في هذا الخبر الاضربة واحدة، وبحديث عن ابن عمر عن النبي ﷺ في التيمم : « ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين » وبحديث عن الواقدي أن رسول الله ﷺ قال : « التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين » *

وقالوا : قد صح عن عمر بن الخطاب وعن جابر بن عبد الله وعن ابن عمر، من فتياهم وفعلهم أن التيمم ضربتان « ضربة للوجه وضربة للذراعين واليدين » قالوا : والتيمم بدل من الوضوء ، فلما كان يجدد الماء للوجه وماء آخر للذراعين وجب كذلك في التيمم، ولما كان الوضوء إلى المرفقين وجب أن يكون التيمم الذي هو بدله كذلك * هذا كل ما شغبوا به « وكله لاحجة لهم فيه » *

أما الاخبار فكأها ساقطة « لا يجوز الاحتجاج بشيء منها » *

أما حديث أبي أمامة فأنارويناه من طريق ابن وهب عن محمد بن عمرو اليافي عن رجل حدثه عن جعفر بن الزبير عن القاسم بن عبد الرحمن (٣) عن أبي أمامة ، فقيه علتان : أحداها القاسم وهو ضعيف، والثانية أن محمد بن عمرو لم يسم من أخبره به عن جعفر بن الزبير وقد دلّسه بعض الناس فقال : عن محمد بن عمرو عن جعفر »

(١) في الأصلين قم يأسلع فاغتسل « وهو خطأ في موضعين » لأن اسمه « أسلع » ولأن الأسلع — كما جاء في هذه القصة — كان يخدم رسول الله ﷺ ويرحل له راحلته ، وأنظر لفظ الحديث مطولا في الإصابة لابن حجر (ج ١ ص ٣٤ و ٣٥) (٢) في التيمم « من طريق أبي ذر » وما هنا أصح

(٣) في المصرية « القاسم بن عبد الله » وهو خطأ « بل هو القاسم بن عبد الرحمن الشامي الدمشقي » وهو ثقة وإنما أنكروا عليه أحاديث رواها عنه الضعفاء كجعفر ابن الزبير ، فاطلاق ابن حزم تضعيفه ليس بجيد

ومحمد لم يدرك جعفر بن الزبير (١) فسقط هذا الخبر *

وأما حديث عمار قاننا رويناه من طريق أبان بن يزيد العطار عن قتادة قال :
حدثني محدث (٢) عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبيزي عن عمار ، فلم يسم قتادة من
حدثه ، والاخبار الثابتة كلها عن عمار بخلاف هذا ، فسقط هذا الخبر أيضا *

وأما حديث ابن عمر قاننا رويناه من طريق محمد بن ابراهيم الموصلي عن محمد بن
ثابت العبدي عن نافع عن ابن (٣) عمر ، ومحمد بن ثابت العبدي ضعيف لا يحتاج
بحديثه . ثم لو صح لكان حجة عليهم ، لأن فيه التيمم في الحضرة للصحيح ، والتيمم
لرد السلام ، وترك رد السلام على غير طهارة ، وهم لا يقولون بشيء من هذا كله . ومن
الملت احتجاج أمري بما لا يراه لاهو ولا خصه حجة ، واحتجاجه بشيء هو أول مخالف
له ، فان كان هذا الخبر حجة في التيمم (٤) الى المرفقين . فهو حجة في ترك رد السلام
الا على طهر ، وفي التيمم بين الحيطان في المدينة (٥) لرد السلام . وان لم يكن حجة
في هذا (٦) فليس حجة فيما احتجوا به . فان قالوا : هو على النذب ، قلنا : وكذلك
قولوا في صفة التيمم فيه مرتين والى المرفقين (٧) أنه على النذب ولا فرق ، فسقط
هذا الخبر أيضا .

وأما حديث الأسلم ففي غاية السقوط ، لأننا رويناه من طريق يحيى بن
عبد الحميد الحماني عن عليلة (٨) — هو الربيع — عن أبيه عن جده عن

- (١) بل ضعف الحديث إنما جاء من جعفر بن الزبير الدمشقي هذا . قال ابن
حبان : « يروى عن القاسم وغيره أشياء موضوعة وروى عن القاسم عن أبي أمامة
نسخة موضوعة » وقال شعبة : « وضع على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعائة
حديث كذب » (٢) في المصرية « محمد » بدل « محدث » وهو خطأ ظاهر
(٣) رواية محمد بن ثابت العبدي رواها أبو داود (ج ١ ص ١٢٩) والبيهقي (ج ١ ص ٢٠٦)
وانظر الكلام عليها فيهما وفي نصب الراية (ج ١ ص ٧٩) وقد ورد عن ابن عمر مرفوعا
من طرق أصح منها (٤) في المصرية . فان كان في هذا الخبر في التيمم « الخ وهو
خطأ » (٥) كلمة « في المدينة » سقطت من النسخة (٦) قوله « وان لم يكن حجة
في هذا » سقطت من النسخة (٧) كلمة « أنه » سقطت من النسخة
(٨) بضم العين المهملة وفتح اللامين وبينهما ياء وهو لقب الربيع وهو ضعيف ليس بثقة

الاسلع (١)، وكل من ذكرنا فليسوا بشيء ولا يحتاج بهم ■

وأما حديث أبي ذر فأنارويناه من طريق ابن جريج عن عطاء: حدثني رجل أن أبا ذر، وهذا كما ترى ■ لا ندري من ذلك الرجل، فسقط هذا الخبر أيضاً *
وأما حديث ابن عمر الثاني فرويناه من طريق شبابة بن سوار عن سليمان بن داود الحراني (٢) عن سالم ونافع عن ابن عمر ■ وسليمان بن داود الحراني ضعيف لا يحتاج به *

وأما حديث الواقدي فأسقط من أن يشتغل به، لانه عن الواقدي وهو مذکور بالكذب ثم مرسل من عنده، فسقط كل ما موهوا به من الآثار ■

وأما احتجاجهم بما صح من ذلك عن عمر وابن عمر وجابر فقد صح عن عمر وابن مسعود: لا يتيمم الجنب وإن لم يجد الماء شهراً، وقد صح عن أبي بكر وعمر وابن مسعود وأم سلمة وغيرهم المسح على العمامة، فلم يلتفتوا إلى ذلك، فما الذي جعلهم حجة حيث يشئهم هؤلاء ولم يجعلهم حجة حيث لا يشتهون؟! هذا موجب للنار في الآخرة وللعار في الدنيا، فكيف وقد خالف في هذه المسألة عمر وابنه وجابراً على ابن أبي طالب (٣) وابن مسعود وعمار وابن عباس ■ على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى، فسقط تعلقهم بالصحابة رضي الله عنهم ■

وأما قولهم: إن التيمم بدل من الوضوء ■ فيقال لهم: فكان ما ذا؟! ومن أين

(١) الاسلع هذا في اثبات شخصه وصحته نظر، لانه لم يرو عنه الا من هذا الطريق الواهي. وحديثه رواه البيهقي (ج ١: ص ٢٠٨) والطبراني، ونسبه اليه ابن حجر في الاصابة (ج ١: ص ٣٤ و ٣٥) وانظر الكلام عليه فيهما

(٢) الحراني بالراء، وفي المصرية — في الموضعين — الحداني بالدال وهو خطأ صححناه من المستدرک ولسان الميزان (ج ٣: ص ٩٠) والمشتبه (ص ٦١) وهذا الحديث رواه الحاكم (ج ١: ص ١٨٠) وقال انه ذكره في الشواهد يعني لم يحتاج به، وفيه «سليمان بن ابي داود الحراني» وكذلك في نصب الراية (ج ١: ص ٧٩) وما هنا هو الصواب (٣) عمر ومن عطفوا عليه بالنصب، وعلى ومن عطفوا عليه بالرفع وفي التيممة ■ وجابر وعلى بن ابي طالب ■ الخ يعطف الجميع وهو خطأ

وجب أن يكون البديل على صفة المبدل منه ؟ ١ وإن كان هذا فأنتم أول مخالف لهذا الحكم الذي قضيت أنه حق ، فأسقطتم في التيمم الرأس والرجلين ، وهما فرضان في الوضوء ، وأسقطتم جميع الجسد في التيمم للجنباء ، وهو فرض في الغسل ، وأوجبتم أن يحمل الماء الى الأعضاء في الوضوء ، ولم توجبوا (١) حمل شيء من التراب الى الوجه والذراعين في التيمم ، وأسقط أبو حنيفة منهم النية في الوضوء والغسل وأوجبها في التيمم ، ثم أين وجدتم في القرآن أو السنة أو الاجماع أن البديل لا يكون إلا على صفة المبدل منه ؟ وهل هذا إلا دعوى فاسدة كاذبة ؟ ١ وقد وجدنا الرقبة واجبة في الظهار وفي كفارة اليمين (٢) وكفارة قتل الخطأ وكفارة المجامع عدماً نهائياً في رمضان وهو صائم — : ثم عوضها تعالى وأبدل من رقبة الكفارة صيام ثلاثة أيام ، ومن رقاب القتل والجماع والظهار صيام شهرين متتابعين ، وعوض من ذلك إطعاماً في الظهار والجماع ، ولم يعوضه في القتل ، وهكذا في كل شيء . *

فان قالوا : قسنا التيمم على الوضوء ، قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، وهلا قسم ما يتيمم (٣) من اليدين على ما يقطع من اليدين في السرقة ١ كما تركتم أن تقيسوا ما يستباح به فرج الحرة في النكاح على ما يستباح به فرج الأمة في البيع ، وقستموه على ما يقطع فيه يد السارق ١ لا سيما وقد فرقم بالنص والاجماع بين حكم التيمم وبين الوضوء في سقوط الرأس والرجلين في التيمم دون الوضوء ، وسقوط الجسد كله في التيمم دون الغسل *

ويقال لهم كما جعلتم سكوت الله تعالى عن ذكر الرأس والرجلين في التيمم دليلاً على سقوط ذلك فيه ولم تقيسوه على الوضوء — : فهلا جعلتم سكوته تعالى عن ذكر التحديد الى المرافق في التيمم دليلاً على سقوط ذلك ، ولا تقيسوه على الوضوء ١ كما فعل أبو حنيفة وأصحابه في سكوت الله تعالى عن دين الرقبة (٤) في الظهار ، ولم

(١) هو في اليمينية فلم يوجبوا « وهو خطأ » (٢) في اليمينية « وفي الطهارة وفي هذه اليمين » وهو خطأ (٣) في اليمينية « ما تيمموا » وهو خطأ (٤) في المصرية « عن عتق الرقبة » وهو خطأ ، لان الشاهد في مسألة اشتراط الاسلام في المعتق كما هو ظاهر

يقتدسوها على المنصوص عاينها في رقبة القتل ، وإذا قسم التيمم للوضوء على الوضوء فقيسوا التيمم للجنابة على الجنابة « فعموا به الجسد » وهذا ما لا مخلص منه (١) .
وبالله تعالى التوفيق ■

قال أبو محمد : وقد رأى قوم أن التيمم ضربتان ، ضربة للوجه وضربة للكفين فقط ■ واحتجوا بحديث رويناه من طريق حرمي بن عمار ثنا الحريش بن الخريت (٢) أخو الزبير بن الخريت ثنا عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة أم المؤمنين : « نزلت آية التيمم فضرب رسول الله ﷺ ضربة ومسح بها وجهه » ثم ضرب على الأرض أخرى فمسح بها كفيه « (٣) وبحديث رويناه من طريق شعبة بن سوار عن سليمان بن داود الحارثي عن سالم ونافع عن ابن عمر (٤) عن رسول الله ﷺ قال في التيمم : « ضربة للوجه وضربة للكفين » ■

قال علي : وهذا لا شيء ، لأن أحدهما من طريق الحريش بن الخريت وهو ضعيف ، والثاني من طريق سليمان بن داود الحارثي وهو ضعيف *

ومن رأى أن التيمم ضربتان ضربة للوجه والأخرى لليدين والذراعين إلى المرفقين : الحسن البصري وأبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري وابن أبي ليلى والحسن ابن حي والشافعي وأبو ثور ، قالوا (٥) : إلا أن يصح عن رسول الله ﷺ غير ذلك

(١) في التيممة « وهذا مما لا تخلص منه » (٢) الحريش — بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وآخره شين معجمة — والخريت بكسر الحاء المعجمة وتشديد الراء وكسر هاء وآخره ناء مثناة (٣) نسبه الزيلعي في نصب الراية (ج ١ : ص ٧٩) إلى البزار في مسنده بلفظ غير هذا بمعناه وقال : « قال البزار : لا نعلمه يروي عن عائشة إلا من هذا الوجه ، والحريش رجل من أهل البصرة أخو الزبير بن الخريت انتهى : ورواه ابن عدي في الكامل وأسند عن البخاري أنه قال : حريش بن الخريت فيه نظر » قال : وأنا لا أعرف حاله فاني لم أعتبر حديثه » ونقل في التهذيب عن البخاري أنه قال : أرجو أن يكون صالحا ، وعن يحيى بن معين : ليس به بأس .

(٤) في المصربة « ونافع وابن عمر » وهو خطأ (٥) في التيممة « قالا » وهو الاظهر عندي أن يكون القائل بهذا القيد الشافعي وأبو ثور

فنعول به ■ واختلف في ذلك عن الشعبي *

وقال ابراهيم : أحب الى أن يكون الى المرفقين ، ولهذا قال مالك ، ولم ير علي من تيمم الى الكوعين أن يعيد الصلاة إلا في الوقت ■

وقد ذهب قوم الى أن التيمم الى المناكب ، واحتجوا بما رويناه من طريق العباس بن عبد العظيم عن عبد الله بن محمد بن أسماء بن عبيد عن عمه جويرية بن أسماء عن مالك بن أنس عن الزهري : أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن عمار بن عمار بن ياسر قال : « تيممنا مع رسول الله ﷺ فمسحنا بوجوهنا وأيدينا الى المناكب . ■ ورويناه أيضاً من طريق يعقوب بن ابراهيم بن سعد : ثنا أبي عن صالح بن كيسان عن الزهري : أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن عمار بن ياسر - فذكر نزول آية التيمم قال - : « فقام المسلمون مع رسول الله ﷺ فضربوا أيديهم الى الأرض ثم رفعوا أيديهم ولم يقبضوا من التراب شيئاً ■ فمسحوا وجوههم وأيديهم الى المناكب ، ومن بطون أيديهم الى الآباط ■ وروينا من طريق سفیان بن عيينة عن الزهري : حدثني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن عمار ■ وبه كان يقول عمار والزهري ، وروينا من طريق سليمان ابن حرب الواسطي (١) : ثنا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني قال : سمعت الزهري يقول : التيمم الى المنكبين *

قال علي : هذا أثر صحيح (٢) الا أنه ليس فيه نص ببيان أن رسول الله ﷺ أمر بذلك ، فيكون ذلك حكم التيمم وفرضه ، ولانص ببيان (٣) بأنه عليه السلام علم بذلك فأقره ■ فيكون ذلك ندباً مستحباً ، ولا حجة في فعل أحد دون رسول الله ﷺ ، وان المعجب ليطول ممن يرى انكار عمر على عثمان أن لم يصل الغسل بالرواح الى الجمعة بمحضرة الصحابة رضي الله عنهم - : حجة في ابطال وجوب الغسل ، وهذا الخبر مؤكد لوجوبه منكر لتركه ■ ثم لا يرى عمل المسلمين في التيمم الى المناكب مع

(١) بالشين المعجمة والحاء المهملة ■ وواشح بطن من الازد

(٢) في التيمم « هذا أصح » الخ (٣) كيلة ■ بيان « حذفت من التيمم

(٢٠٠-ج ٢ المحلى)

رسول الله ﷺ حجة في وجوب ذلك ! !

قال علي : فاذا لاحجة في شيء من هذه الآثار - وقد اختلف الناس كما ذكرنا - فالواجب الرجوع إلى ما افترض الله الرجوع اليه من القرآن والسنة عند التنازع ■ ففعلنا فوجدنا الله تعالى يقول : (فتيّموا صعيدا طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) فلم نجد الله تعالى ذكر غير اليدين (١) ونحن على يقين من أن الله تعالى لو أراد إلى المرافق (٢) والرأس والرجلين لبينه ونص عليه كما فعل في الوضوء ، ولو أراد جميع الجسد لبينه كما فعل في الغسل ، فاذ لم يزد عز وجل على ذكر الوجه واليدين فلا يجوز لأحد أن يزيد في ذلك ما لم يذكره الله تعالى ■ من الذراعين والرأس والرجلين ■ سائر الجسد ، ولم يلزم في التيمم إلا الوجه والكفان ، وهما أقل ما يقع عليه اسم يدين ، ووجدنا السنة الثابتة قد جاءت بذلك لا إلا كاذب (٣) الملققة *

كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد (٤) بن كثير أخبرنا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ذر - هو ابن عبد الله المرهبي - عن ابن عبد الرحمن بن أبزي - هو سعيد - عن أبيه قال قال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب : « تمكث فأتيت رسول الله ﷺ فقال : يكفيك الوجه والكفان (٥) » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير كلهم عن أبي معاوية عن الأعشى عن شقيق ابن سلمة قال : كنت جالسا مع عبد الله بن مسعود وأبي موسى الأشعري - فذكر الحديث وفيه - فقال أبو موسى لابن مسعود : « ألم تسمع قول عمار : بعثني رسول

(١) في الاصلين « فلم يجد الله تعالى غير اليدين » ونحن نوقن أنه سقط منهما كلمة ذكر ■ كما هو ظاهر من سياق الكلام فلذلك زدناها

(٢) في النسخة « إلى المرفقين » (٣) في النسخة « المكاذيب »

(٤) في النسخة « أحمد بن كثير » وهو خطأ

(٥) في الاصلين « والكفين » وهو لحن ■ صححه من البخاري (ج ١ : ص ٥٢).

الله ﷺ في حاجة فأجنبيت فلم أجد الماء ، فتمرغت في الصعيد كما تتمرغ الدابة ، ثم أتيت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال : « إنما كان يكفيك أن تقول بيديك هكذا » ثم ضرب بيديه (١) الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه ؟

وبه الى مسلم ثنا عبد الله بن هاشم العبدى ثنا يحيى بن سعيد القطان عن شعبة ثنا الحكم عن زر — هو ابن عبد الله — عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه أن رجلاً أتى عمر بن الخطاب فقال : « أنى أجنبيت فلم أجد ماء » (٢) ، قال عمر لا تصل . فقال عمار : « أما تذكر يا أمير المؤمنين إذا أنا وأنت في سرية فأجنبنا فلم نجد ماء ، فأما أنت فلم تصل وأما أنا فتمعكت في التراب وعليت » (٣) فقال رسول الله ﷺ « إنما يكفيك » (٤) أن تضرب الأرض بيديك (٥) ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفك . وذكر باقي الحديث *

قال علي : في هذا الحديث إبطال القياس . لأن عماراً قدر أن المسكوت عنه من التيمم للجنازة حكمه حكم الغسل للجنازة . إذ هو بدل منه ، فأبطل رسول الله ﷺ (٦) ذلك ، وأعلمه أن لكل شيء حكمه المنصوص عليه فقط ، وفيه أن صاحب قديمهم ويفسئ ، وفيه نص حكم التيمم .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا يحيى بن بكير ثنا الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن الأعرج قال سمعت عميراً مولى ابن عباس قال : « أقبلت أنا عبد الله ابن يسار مولى ميمونة زوج النبي ﷺ حتى دخلنا على أبي جهيم » (٧) بن الحارث بن

(١) في الاصلين « بيده » وصححناه من مسلم (ج ١ : ص ١١٠)

(٢) في النسخة « فقال عمر » وفي مسلم (ج ١ : ص ١١٠) « فقال » فقط

(٣) في مسلم « فصليت » (٤) في مسلم « إنما كان يكفيك »

(٥) في مسلم « بيديك الأرض » (٦) من قوله « حكم الغسل » الى هنا

سقط من النسخة

(٧) بالتصغير ، وفي النسخة في الموضعين « جهيم » وهو خطأ

الصمة الانصارى فقال أبو جهيم : « أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل »
فلقيه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه السلام (١) حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه
ويديه ثم رد السلام (٢) *

قال أبو محمد: هذا هو الثابت لاحديث محمد بن ثابت (٣). وهذا فعل مستحب
يعنى التيمم لرد السلام فى الحضر ، *

وبهذا يقول جماعة من السلف، كما روينا عن عطاء بن السائب عن أبى البختري
عن على بن أبى طالب قال التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين الى الرسغين (٤) ،
ورويانا عن أحمد بن حنبل ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا شعبة ثنا حصين بن
عبد الرحمن عن أبى مالك الأشجعى قال سمعت عمار بن ياسر يقول : التيمم ضربة
للوجه والكفين ، ورويانا عن محمد بن أبى عدي حدثنا شعبة عن حصين بن
عبد الرحمن عن أبى مالك أنه سمع عمار بن ياسر يقول فى خطبته التيمم هكذا
وضرب ضربة للوجه والكفين *

قال أبو محمد: هذا بحضرة الصحابة فى الخطبة، فلم يخالفه من حضر أحد ،
وعن أحمد بن حنبل حدثني مسكين بن بكير ثنا الأوزاعى عن عطاء أن ابن عباس
وابن مسعود كانا يقولان : التيمم للكفين والوجه * قال الاوزاعى وبهذا كان يقول
عطاء ومكحول، وهو الثابت عن الشعبي وقتادة وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير
وبه يقول الاوزاعى وأحمد بن حنبل واسحاق وداود *
قال على : وأما استيعاب الوجه والكفين فما نعلم فى ذلك لمن أوجبه حجة الاقياس
ذلك على استيعابهما بالماء *

قال أبو محمد : والقياس باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه باطلا ، لأن حكم
الرجلين عندنا وعندهم فى الوضوء الغسل ، فلما عوض منه المسح على الخفين سقط

(١) فى البخارى (ج ١ : ص ٥٢) « فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم »

(٢) فى البخارى « ثم رد عليه السلام » (٣) يعنى حديث ابن عمر الذي

مضى من رواية محمد بن ثابت العبدى (٤) فى التيمم « الرصغين » بالصاد *

والرصغ لغة فى الرسغ *

الاستيعاب عندهم، فيلزمهم - أن كانوا يدرون ما القياس - أن كذلك لما كان حكم الوجه واليدين في الوضوء الغسل ثم عوض منه المسح في التيمم - : أن يسقط الاستيعاب كما سقط في المسح على الخفين، لاسيما ومن أصول أصحاب القياس أن المشبه بالشيء لا يقوى قوة الشيء بعينه ■

قال أبو محمد: هذا كله لا شيء، وإنما نوره لنورهم (١) تناقضهم وفساد أصولهم، وهدم بعضها لبعض ■ كما نحتاج على كل ملة وكل نخلة وكل قولة بأقوالها الهادم بعضها لبعض، لأنهم (٢) يصححونها كلها، لا على أننا نصحح منها شيئا، وإنما عمدتنا ههنا أن الله تعالى قال: (بلسان عربي مبين) وقال تعالى (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم) والمسح في اللغة لا يقتضي الاستيعاب ■ فوجب الوقوف عند ذلك (٣) ولم يأت بالاستيعاب في التيمم قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ■ نعم ولا قياس، فبطل القول به، ومن قال بقولنا في هذا وأنه إنما هو ما وقع عليه اسم مسح فقط: - أبو أيوب سليمان بن داود الهاشمي (٤) وغيره *

قال أبو محمد: والعجب أن لفظة المسح لم تأت في الشريعة إلا في أربعة مواضع ولا مزيد: مسح الرأس، ومسح الوجه واليدين في التيمم ومسح على الخفين والعمامة والخمار، ومسح الحجر الأسود في الطواف ■ ولم يختلف (٥) أحد من خصوصنا المخالفين لنا في أن مسح الخفين ومسح الحجر الأسود لا يقتضي الاستيعاب ■ وكذلك من قال منهم بالمسح على العمامة والخمار ■ ثم نقضوا ذلك في التيمم، فأوجبوا فيه الاستيعاب تحكما بلا برهان ■ واضطربوا في الرأس، فلم يوجب أبو حنيفة ولا الشافعي فيه

(١) في المصرية « لنورهم » وهو خطأ من الناسخ قبيح

(٢) في المصرية « لأنها » وهو خطأ (٣) في الجنية « عنده »

(٤) سليمان هذا هو ابن داود بن علي بن عبد الله بن عباس، تلميذ الشافعي وشيخ البخاري وأحمد بن حنبل، قال الشافعي: ما رأيت أعقل من رجائي أحمد بن حنبل وسليمان بن داود الهاشمي ■ وقال أحمد: ■ لو قيل لي: اختر للأمة رجلا استخلف عليهم، استخلفت عليهم سليمان بن داود ■

(٥) في الجنية « فلم يختلف »

الاستيعاب ■ وهم مالك بأن يوجبه ، وكاد فلم يفعل ■ فمن أين وقع (١) لهم تخصيص المسح في التيمم بالاستيعاب بلا حجة ، لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا من لغة ولا من إجماع ■ ولا من قول صاحب ولا من قياس ؟ ! وبالله تعالى التوفيق (٢) ■

٢٥١ - مسألة - وإن عدم الميت الماء يعم كما يتيمم الحى ، لأن غسله فرض ، وقد ذكرنا عن النبي ﷺ أن التراب طهور إذا لم نجد الماء ، فهذا عموم لكل طهور واجب ■ ولا خلاف في أن كل غسل طهور *

٢٥٢ - مسألة - ولا يجوز التيمم إلا بالارض ، ثم تنقسم الارض الى قسمين : تراب وغير تراب ، فأما التراب فالتيمم به جائز ، كان في موضعه من الارض ، أو منزوعاً مجموعاً في إناء أو في ثوب أو على يد انسان أو حيوان ، أو نفث غبار من كل ذلك فاجتمع منه ما يوضع عليه الكف ، أو كان في بناء ابن أو طائفة (٣) أو غير ذلك ■ وأما ما عدا التراب من الحصى أو الحصباء أو الصحراء (٤) أو الرضراض (٥) أو الهضاب أو الصفا أو الرخام أو الرمل أو معدن كحل أو معدن زرنين أو جيار (٦) أو حص أو معدن ذهب أو توتيا أو كبريت (٧) أو لا زورد أو معدن ملح أو غير

(١) في اليمنية « يقع »

(٢) هنا بهامش اليمنية ما نصه « قال الشيخ شمس الدين الذهبي : يلزمه على هذا التقدير أن يقول في مسح التيمم بجواز بعض الوجه وبعض اليدين كما قال في مسح اليسير من الرأس والحقين ، وما أمكن يقول بهذا أحد » !! وكذا بالأصل « وما أمكن » ولعل صوابها : « وما أظن » فتصحفت على الناسخ

(٣) كذا في الاصلين . (٤) كذا فيهما . (٥) كذا في المصرية والرضراض الحصى ، والصفى ■ وفي اليمنية « الرصاص » (٦) بفتح الجيم وتشديد الياء وهو النورة ، وقيل الجير إذا خلط بالنورة ■ وفي المصرية « جيار » وفي اليمنية « حيار » وكلاهما خطأ (٧) في اليمنية « كبريتا » وهو خطأ

ذلك : — فان كان في الارض غير مزال عنها (١) الى شيء آخر فالتيمم بكل ذلك جائز ، وان كان شيء من ذلك مزال الى إناه أو الى ثوب أو نحو ذلك لم يجز التيمم بشيء منه ، ولا يجوز التيمم بالآجر فان رض حتى يقع عليه اسم تراب جاز التيمم به ، وكذلك الطين (٢) لا يجوز التيمم به ، فان جف حتى يسمي تراباً جاز التيمم به ، ولا يجوز التيمم بملح انقعد من الماء كأن في موضعه أو لم يكن ، ولا بثلج ولا بورق ولا بحشيش ولا بخشب ولا بغير ذلك مما يحول بين التيمم وبين الارض *

برهان ذلك قول الله تعالى (فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) وقال رسول الله ﷺ ، « وجعلت تربتها لنا طهوراً اذا لم نجد الماء » وقال عليه السلام « جعلت لى الارض مسجداً وطهوراً » وقد ذكرنا كل ذلك باسناده قبل فأغنى عن اعادته ، فصح أنه لا يجوز (٣) التيمم إلا بما نص عليه الله تعالى ورسوله ﷺ ، ولم يأت النص إلا بما ذكرنا من الصعيد ، وهو وجه الارض في اللغة التي بها نزل القرآن وبالارض — وهي معروفة (٤) — وبالتراب فقط فوجدنا التراب سواء كان منزوعاً عن الارض محمولاً في ثوب أو في إناه أو على وجه انسان أو عرق فرس أو لبد أو كان لبناً أو طابية أو رضاض آجر أو غير ذلك (٥) فإنه تراب لا يسقط عنه هذا الاسم ، فكان التيمم به على كل حال جائزاً ، ووجدنا الآجر والطين قد سقط عنهما اسم تراب واسم أرض واسم صعيد فلم يجز التيمم به ، فاذا رض أو جفف عاد عليه اسم تراب فجاز التيمم به ، ووجدنا سائر ما ذكرنا من الصخر ومن الرمل ومن المعادن ما دامت في الارض فإن اسم الصعيد واسم الارض يقع على كل ذلك ، فكان التيمم بكل ذلك جائزاً ، ووجدنا كل ذلك اذا أزيل عن الارض سقط عنه اسم الارض واسم

(١) في اليمنية أو معدن ملح أو غير ذلك فان كان في الأرض غير ذلك فان في الأرض مزال عنها « وهو خلط

(٢) في المصرية « وكذلك التيمم بالطين »

(٣) في المصرية « لا يحل »

(٤) في المصرية « التي هي معروفة »

(٥) في اليمنية « أو رصاص لم يجز غير ذلك » وهو كلام لامعنى له

الصعيد ولم يسم تراباً ، فلم يجز التيمم بشيء من ذلك ، ووجدنا الملح المنعقد من الماء والتلج والحشيش والورق لا يسمى شيئاً من ذلك صعيداً ولا أرضاً ولا تراباً ، فلم يجز التيمم به ، وهذا هو الذى لا يجوز غيره *

وفى هذا خلاف من ذلك ان الحسن بن زياد قال ان وضع التراب فى ثوب لم يجز التيمم به ، وهذا تفريق لا دليل عليه وقال مالك يتيمم على التلج وروى أيضا ذلك عن أبى حنيفة ، وهذا خطأ ، لأنه لم يأت به نص ولا اجماع فان قيل : ما حال بينك وبين الارض فهو أرض ، قيل لهم فان حال بينه وبين الارض قتلى (١) أو غنم أو ثياب أو خشب أكون ذلك من الارض (٢) فيتيمم عليه ؟ وهم لا يقولون بذلك ، وقولهم : ان ما حال بينك وبين الارض فهو أرض أو من الارض - فقول فاسد لم يوجبه قرآن ولا سنة ولا لغة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا قياس *

قال على : والتلج والطين والملح لا يتوضأ بشيء منها ولا يتيمم ، لأنه ليس شيء من ذلك يسمى ماء ولا تراباً ولا أرضاً ولا صعيداً ، فاذا ذاب الملح والتلج فصارا ماء جاز (١) الوضوء بهما ، لانهما ماء ، واذا جف الطين جاز التيمم به لأنه تراب . وقال الشافعى وابو يوسف : لا يتيمم الا بالتراب خاصة ، لا بشيء غير ذلك . فادعوا أن قول رسول الله ﷺ : « جعلت تربتها لنا طهورا » بيان لمعاد الله تعالى بالصعيد ، ولمراده عليه السلام بقوله : « جعلت لى الارض مسجدا وطهورا » *

قال على : وهذا خطأ ، لأنه دعوى بلا برهان ، وما كان هكذا فهو باطل قال عز وجل : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) ، بل كل ما قال عز وجل ورسوله عليه السلام فهو حق ، فقال الله عز وجل : (صعيداً طيباً) وقال رسول الله ﷺ : « الارض مسجد وطهور » وقال عليه السلام : « الارض مسجد وتربتها طهور »

(١) فى المصرية ■ قتلاء ، وهو خطأ ، ولم يذكر فى النية

(٢) من قوله « فهو أرض قيل لهم ■ حذف من النية ، وهو سقط من الناسخ

(٣) فى المصرية « فاذا أذيب الملح والتلج فصار ماء ■ وما هنا أحسن

فكل ذلك حق ، وكل ذلك مأخوذ به ، وكل ذلك لا يحل ترك شىء منه لشيء آخر
فالتراب كله طهور والارض كلها طهور والصعيد كله طهور ، والآية وحديث جابر فى
عموم الارض زائد حكما على حديث حذيفة فى الاقتصار على التربة ، فالأخذ بالزائد
واجب ، ولا يمنع ذلك من الأخذ بحديث حذيفة . وفى الاقتصار على ما فى حديث
حذيفة مخالفة للقرآن ولما فى حديث جابر ، وهذا لا يحل . والله تعالى التوفيق *

وقال أبو حنيفة : الصعيد كله يقيم به ، كالتراب والطين والزرنيخ والجبر
والكحل والمرداسنج (١) وكل تراب نفى من وسادة أو فراش أو من حنطة أو
شمير : — فالتيمم به جائز وكذلك قال سفيان الثوري : ان كان فى ثوبك أو سرجك
أو بردعتك تراب أو على شجر فتيمم به . وهذا قولنا . والله تعالى التوفيق *

٢٥٣ — مسألة — قال الاعشى : يقدم فى التيمم اليدان قبل الوجه . وقال
الشافعي يقدم الوجه على الكفين ولا بد . وأباح أبو حنيفة تقديم كل منهما
على الآخر *

قال على : وبهذا نقول ، لأننا روينا من طريق البخارى عن محمد بن سلام
عن أبي معاوية عن الاعشى عن شقيق عن أبي موسى الاشعري عن عمار بن ياسر :
« أن رسول الله ﷺ علمه التيمم فضرب ضربة بكفه على الارض ثم نفى بها ثم مسح
بها (٢) ظهر كفه بشماله أو ظهر شماله بكفه ثم مسح بها وجهه . فكان هذا حكما
زائدا . وبيانا أن كل ذلك جائز . بخلاف الضوء . والله تعالى التوفيق *

فمن أخذ بظاهر القرآن فبدأ بالوجه فحسن ، ومن أخذ بحديث عمار فبدأ
باليدين قبل الوجه فحسن ، ثم استدركننا قوله عليه السلام : « ابدأوا بما بدأ الله به »
فوجب أن لا يجزىء الا الابتداء بالوجه ثم اليدين *

(١) كذا فى المصرية ، وفى اليمنية « والمراد امسح » والله اعلم
(٢) فى المصرية « بها » وهو خطأ . انظر البخارى (ج ١ ص ٥٤)

﴿كتاب (١) الحيض والاستحاضة (٢)﴾

٢٥٤ - مسألة (٣) - الحيض هو الدم الاسود الخارج الكريه الرائحة خاصة ، ففى ظهر من فرج المرأة لم يحل لها أن تصلى ولا أن تصوم ولا أن تطوف بالبيت ولا أن يطأها زوجها ولا سيدها فى الفرج . الا حتى ترى الطهر ، فاذا رأت أحمر أو كفسالة اللحم أو صفرة أو كدرة أو بياضا أو جفوا (٤) فقد طهرت وفرض عليها أن تغسل (٥) جميع رأسها وجسدها بالماء . فان لم تجد الماء فلتتيمم ثم تصلى وتصوم وتطوف بالبيت ويأتيها زوجها أو سيدها ، وكل ما ذكرنا فهو قبل الحيض وبعده طهر ليس شيء منه حيضا أصلا *

أما امتناع الصلاة والصوم والطواف والوطء فى الفرج فى حال (٦) الحيض فاجماع متيقن مقطوع به ، لا خلاف بين أحد (٧) من أهل الاسلام فيه . وقد خالف فى ذلك قوم من الازارقة حقهم ألا يمدوا فى أهل الاسلام (٨) *

وأما ما هو الحيض ؟ فان يونس بن عبد الله بن مغيث حدثنا قال ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد ابن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا هشام بن عروة حدثني أبى عن عائشة : « ان فاطمة ابنة أبى حبيش أتت رسول الله ﷺ فقالت : إني أستحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ قال : ليس ذلك بالحيض . إنما ذلك عرق . فاذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة ، وإذا أدبرت (٩) فاغتسلي وصلى . » وهكذا رويناه من طريق حماد بن زيد وسفيان الثورى وسفيان بن عيينة وابن جريج ومعمرو وزهير بن معاوية

(١) كلمة كتاب زدناها من اليمين (٢) فى اليمين زيادة « من المحلى شرح المحلى »

(٣) فى اليمين « مسألة قال ابو محمد على بن احمد بن سعيد بن حزم الفقيه رضى الله عنه »

(٤) يقال : جف الشيء جفواً وجفافاً (٥) فى المصرية « ان تغتسل » وهو خطأ

(٦) كلمة « حال » سقطت من اليمين (٧) فى اليمين « من أحد »

(٨) فى اليمين « من أهل الاسلام ، وأما ما هو الحيض » الخ وسقط ما فى اثناء ذلك

(٩) فى اليمين « فاذا أدبرت »

وأبى معاوية وعبد الله بن نعيم ووكيع بن الجراح وجريز وعبيد العزيز بن محمد
الذراوردى وأبى يوسف كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة. ورويناه من
طريق مالك والليث وحماد بن سلمة وعمرو بن الحارث وسعيد بن عبد الرحمن
الجمحي كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن رسول الله ﷺ : « إذا
أقبلت الحيضة فدعى الصلاة » وإذا ذهبت فاغسلي عنك الدم ثم صلي » وفي بعضها
« فتوضي » *

وحدثنا يونس بن عبد الله ثنا أبو بكر بن أحمد بن خالد ثنا أبي ثنا علي بن
عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام حدثني محمد بن كثير عن الاوزاعي عن
الزهري عن عروة عن عائشة قالت : « استحيضت أم حبيبة بنت جحش فذكرت
ذلك لرسول الله ﷺ » فقال عليه السلام : انها ليست بالحيضة ولكنه عرق ، فاذا
أقبلت الحيضة فدعى الصلاة ، وإذا أدبرت (١) فاغتسلي وصلي »

حدثنا أبو سعيد الجعفي ثنا أبو بكر الأذفوني (٢) المقرئ ثنا أحمد بن محمد بن
اسماعيل ثنا الحسن بن غليب (٣) ثنا يحيى بن عبد الله ثنا الليث عن يزيد بن
أبي حبيب عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن النذر بن المغيرة عن عروة بن
الزبير أن فاطمة بنت أبي حبيش أخبرته : « انها أتت الى رسول الله ﷺ فشكت
اليه الدم ، فقال : انما ذلك عرق ، فانظري اذا أتاك قرؤك فلا تصلي » فاذا مر القرء
فتطهري ثم صلي من القرء الى القرء » *

فأمر عليه السلام باجتناب الصلاة لاقبال الحيضة ، وبالغسل لادبارها »
وخاطب (٤) بذلك نساء قريش والعرب العارقات بما يقع عليه اسم الحيضة ، فوجب
أن يطلب بيان ذلك وما هي الحيضة في الشريعة واللغة » فوجدنا ما حدثناه حمام
ابن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن

(١) في اليمنية « فاذا أدبرت »

(٢) كذا في المصرية ، وفي اليمنية « أبو بكر بن الادلولي » بدون اعجام ولم اعرف
من هو ولا ماصحة هذه النسبة (٣) بالغين المعجمة مصغر وفي اليمنية بالمهملة وهو تصحيف

(٤) في المصرية « وحاضت » وهو تصحيف

حنبل ثنا أبي ثنا محمد بن أبي عدي ثنا محمد بن عمرو - هو ابن علقمة بن وقاص - عن الزهري عن عروة عن فاطمة بنت أبي حبيش : « كانت استحيضت فقال لها رسول الله ﷺ : ان دم الحيض اسود (١) يعرف ، فاذا كان ذلك فامسكي عن الصلاة » واذا كان الآخر فتوضي وصلي ، فاما هو عرق (٢) ■

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا قتيبة ثنا يزيد بن زريع (٣) عن خالد الخذاء عن عكرمة عن عائشة قالت « اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة من أزواجه ، فكانت ترى الصفرة والدم والطست تحتها (٤) » وهي تصلي ■ ■

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن سلمة المرادي ثنا عبد الله ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير وعمره بنت عبد الرحمن كلاهما (٥) عن عائشة زوج النبي ﷺ : « ان أم حبيبة بنت حبيش كانت تحت عبد الرحمن بن عوف (٦) استحيضت سبع سنين ، فاستفتت رسول الله ﷺ في ذلك ■ فقال رسول الله ﷺ ان هذه ليست بالحيضة ، ولكن هذا عرق فاغتسلي وصلي ، قالت عائشة فكانت تغتسل في مكن في حجرة أختها زينب بنت جحش حتى تملأ حجرة الدم الماء » ■

(١) في النونية « الحيضة » (٢) الحديث بهذا الاسناد ليس في مسند احمد بن حنبل ، وانما هو فيه من حديث فاطمة باسنادين آخرين انظر المسند (ج ٦ ص ٤٢٠ و ٤٦٣ و ٤٦٤) (٣) في النونية « ثنا قتيبة بن يزيد بن زريع » وهو خطأ (٤) في البخاري (ج ١ ص ٢٨٤) : « اعتكفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه مستحاضة فكانت ترى الحمرة والصفرة ، فربما وضعنا الطست تحتها وهي تصلي » وفي النونية « الطست » (٥) كلمة « كلاهما » ليست في صحيح مسلم (٦) في مسلم (ج ١ ص ١٠٣) « بنت حبيش حثنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحت عبد الرحمن بن عوف »

فصح بما ذكرنا أن الحيض إنما هو الدم الأسود وحده وأن الحمرة والصفرة والكدره عرق وليس حيضاً ، ولا يمنع شيء من ذلك الصلاة *

فإن قيل : إنما هذا الذي يتصل بها الدم أبداً ، قلنا فإن اتصل بها الدم ببعض دهرها وانقطع بعضه فما قولكم ؟ ألها هذا الحكم أم لا ؟ فكلهم مجمع على أن هذا الحكم لها . فقلنا لهم : حدوا لنا المدة التي إذا اتصل (١) بها الدم والصفرة والكدره كان لها هذا الحكم الذي أمر به رسول الله ﷺ والمدة التي إذا اتصل بها هذا كله لم يكن لها ذلك الحكم . فكان الذي وقفوا عليه من ذلك أن قالت طائفة تلك المدة هي أيامها المعتادة لها ، وقالت طائفة أخرى : بل تلك المدة هي أكثر من أيامها المعتادة (٢) لها ، فإذا كان ذلك (٣) راعوا في أيام عاداتها تكون الدم والا فلا ، فقلت لهم : هاتان دعويان (٤) قد سمعناهما . والدعوى مردودة ساقطة الا برهان . فهاتوا برهانكم ان كنتم صادقين . فقال بعضهم قد صح عن النبي ﷺ أنه قال : « أقمدي أيام أقرائك ودعي الصلاة » (٥) قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها . قلنا : نعم هذا صحيح . وإنما أمر عليه السلام بهذا التي لا يتميز دمها والذي هو كله (٦) أسود متصل ، برهان ذلك قوله للتي يتميز دمها : « ان دم الحيض أسود يعرف فإذا جاء الآخر فصلي وإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغتسلي وصلي واغسلي عنك الدم وصلي » على ما نبين في باب المستحاضة ان شاء الله تعالى *

قال أبو محمد : وهذا لا مخلص لهم منه . فإن تعلقوا بمن روى عنه مثل قولهم ،

(١) في المصرية « اتصلت » وهو خطأ

(٢) في اليمنية « فكان الذي وقفوا عليه من ذلك قالت طائفة تلك المدة هي

أكثر » الخ وهذا خطأ (٣) في المصرية « كذلك »

(٤) في المصرية « فقلت لهم هذا دعويان » وفي اليمنية « فقلنا لهم هذه دعويان »

وكلاهما خطأ (٥) في المصرية « وقدر » وهو خطأ

(٦) في اليمنية « التي لا يتميز دمها والتي هو كله »

مثل مارويناه من طريق علقمة بن أبي علقمة (١) عن أمه كنت أري النساء يرسلن الى عائشة بالدرحة فيها الكرسف (٢) فيها الصفرة يسألنها عن الصلاة فسمعت عائشة تقول : لا تصلين حتى ترين القصة البيضاء *

قال أبو محمد: ما نعلم لهم عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم متعلقا الا هذه الرواية وحدها ، وقد خولف أم علقمة في ذلك عن عائشة ، وخالف هذه الرواية عن أم علقمة غير أم المؤمنين من الصحابة *

فأما الرواية عن عائشة رضى الله عنها فان احمد بن احمد بن عمر بن أنس (٣) قال ثنا عبد بن احمد الهروي أبو ذر ثنا أحمد بن عبدان الحافظ بنيسابور ثنا محمد بن سهل ابن عبد الله المقرئ البصري ثنا محمد بن اسماعيل البخاري — هو جامع الصحيح — قال : قال لنا علي بن ابراهيم ثنا محمد بن أبي الشمال (٤) العطاردي البصري حدثني أم طلحة قالت : سألت عائشة أم المؤمنين فقالت : دم الحيض بحراني أسود *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن أبي بكر الهذلي عن معاذة العدوية عن عائشة قالت . ما كنا نعد الصفرة والكدره حيضاً ■

ورويانا من طريق أحمد بن حنبل ثنا اسماعيل بن علية ثنا خالد الخذاء عن

(١) في اليمنية « علقمة بن علقمة » وهو خطأ

(٢) في المصرية « الكرسف » وهو خطأ . والكرسف بضم الكاف والسين

المهمله وبينهما راء ساكنة هو القطن

(٣) في المصرية « احمد بن عفراء بن أنس » وهو خطأ

(٤) في اليمنية « السباك » وهو خطأ . وابن أبي الشمال هذا ذكره ابن حبان في

الثقات فقال وقال البخاري : لا يتابع على حديثه ■ وأثره هذا رواه العقيلي في الضعفاء من طريق محمد بن المنى عنه ، نقله في لسان الميزان (ج ٥ ص ١٩٩ و ٢٠٠) وفيه « ان دم الحيض احمر بحراني » قال في المصباح « يقال للدم الخالص شديد الحمرة باحر وبحراني ■ وقيل الدم البحراني منسوب الى بحر الرحم وهو عمقها » .

أنس بن سيرين قال : استحيضت امرأة من آل أنس فأمروني فسألت ابن عباس فقال : أما مارأت الدم البحراني فلا تصلي . فإذا رأت الطهر ولو ساعة من نهار فلتغتسل وتصلي . فلم يلتفت ابن عباس الى اتصال الدم . بل رأي وأقي أن ما عدا الدم البحراني فهو طهر ، تصلي مع وجوده . ولو لم تر إلا ساعة من النهار ، وأنه لا يمنع الصلاة الا الدم البحراني ، وهذا اسناد في غاية الجلالة *

ومن طريق البخاري : حدثنا قتيبة ثنا اسماعيل - هو ابن علي - عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أم عطية قالت : كنا لا نعد الصفرة والكدرية شيئاً . وأم عطية من المبايعات من نساء الأنصار (١) قديمة الصحبة مع رسول الله ﷺ وقد ذكرنا عن نساء النبي ﷺ (٢) وفاطمة بنت أبي حبيش (٣) وأم حبيبة بنت جحش هذا نفسه ، وكل هذا هو الثابت الصحيح بالأسانيد (٤) العالية الصحيحة * وروينا عن علي بن أبي طالب : إذا رأت بعد الطهر (٥) مثل غسالة اللحم أو مثل قطرة الدم من الرعاف فأنما تلك ركضة من ركضات الشيطان فلتنضح بالماء ولتتوضأ وتصل . فإن كان غبيطاً لا خفاء به فلتدع الصلاة . وعن ثوبان في المرأة ترى البرية (٦) قال : تتوضأ وتصل . قيل : أشيء تقول أم سمعته . قال : ففاضت عيناه وقال : بل سمعته *

قال أبو محمد : فهذا أقوى من رواية أم علقمة وأولى ، وقد روى ما يوافق رواية

- (١) قوله « من نساء الأنصار » ليس في اليمينية
- (٢) قوله « وقد ذكرنا عن نساء النبي صلى الله عليه وسلم » سقط من المصرية فاختل الكلام حتى لم يفهم ، وزدناه من اليمينية
- (٣) في اليمينية « وفاطمة بنت أبي جحش وهو خطأ
- (٤) في اليمينية « والاسانيد » وهو خطأ
- (٥) في اليمينية « إذا رأت الطهر » بحذف « بعد » وهو خطأ
- (٦) كذا في المصرية وفي اليمينية « الثربة » وكلاهما غير مفهوم ، ولم أجد هذا الحديث في مسند أحمد ولا في غيره من كتب السنة

أم علقمة عن عمرة من رأيها ، وعن ربيعة ويحيى بن سعيد مثل ذلك ■ وقد خالف هؤلاء من التابعين من هو أجل منهم ، كسعيد بن المسيب ، وروينا من طريق قتادة عنه في المرأة ترى الصفرة والكندرة : أنها تقتسل وتصلى ■ وروينا عن سفيان الثوري عن القعقاع : سألتنا إبراهيم النخعي عن المرأة ترى الصفرة ؟ قال : تتوضأ وتصلى ، وعن مكحول مثل ذلك ■

فان ذكروا حديث ابن عباس عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض قال : ■ ان كان الدم عبيطاً فدينار ■ وان كان فيه صفرة فنصف دينار ■ قلنا : هذا حديث لو صح لكانوا قد خالفوا ما فيه ، ومن الباطل أن يكون بعض الخبر حجة وبعضه ليس حجة ، فكيف وهو باطل لا يصح ! لأن راويه عبد الكريم بن أبي المخارق وليس بثقة جرحه (١) أيوب السخيتاني وأحمد بن حنبل وغيرهما ■

فان قالوا : ان حديث ابن أبي عدي اضطرب فيه ■ فرة حدث به من حفظه (٢) ، فقال : عن الزهري عن عروة عن عائشة ، ومرة حدث به من كتابه فقال : عن الزهري عن عروة عن فاطمة بنت أبي حبيش ، ولم يذكر هذا الكلام أحد غير محمد بن أبي عدي ■ قلنا : هذا كله قوة للخبر ، وليس هذا اضطراباً ، لان عروة رواه عن فاطمة وعائشة معاً ، وأدركهما (٣) معاً ■ فعائشة خالته أخت أمه (٤) ، وفاطمة بنت أبي حبيش ابن المطالب بن أسد (٥) ابنة عمه ، وهو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد ابن أسد (٦) ، ومحمد بن أبي عدي الثقة الحافظ المأمون ، ولا يمتنع بهذا الا المعتزلة الذين لا يقولون بخبر الواحد ، تعللاً على إبطال السنن فسقط كل ما تعلقوا به . والحمد لله رب العالمين ■

وقولنا هذا هو قول جمهور أصحابنا ■

وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق وعبد الرحمن

- (١) في النجاسة ■ خرجة ■ وهو تصحيف (٢) في النجاسة « من لفظه » وهو خطأ
(٣) في النجاسة « فادر كهما » وما هنا أصح (٤) لان أمه اسماء بنت أبي بكر الصديق
(٥) في المصرية « أسيد » بالتصغير وهو خطأ (٦) في النجاسة بجذف ابن « أسد »

ابن مهدي: الصفرة والكدرة في أيام الحيض حيض ■ وليست في غير أيام الحيض
حيضاً ■ وقال الليث بن سعد: الدم والصفرة والكدرة في غير أيام الحيض ليس شيء
من ذلك حيضاً، وكل ذلك في أيام الحيض حيض (١) وقال مالك وعبيد الله بن الحسن (٢) ■
الصفرة والكدرة حيض، سواء كان في أيام الحيض أو في غير أيام الحيض، وقال أبو
يوسف ومحمد: الصفرة والدم فكل ذلك في أيام الحيض حيض (٣) وأما الكدرة فهي
في أيام الحيض قبل الحيض ليست حيضاً، وأما بعد الحيض فهي حيض، وكل ذلك
ليس في غير أيام الحيض حيضاً (٤)، على عظيم اضطرابهم في الدم في غير أيام
الحيض، فإن أبا حنيفة قال: إذا رأت المرأة الدم قبل أيام حيضها ثلاثة أيام فأكثر
وانقطع في أيام حيضها أو اتصل أقل من ثلاثة أيام منها فليس شيء من ذلك حيضاً
ولا تمتنع بذلك من الصلاة والصوم والوطء إلا أن يتكرر ذلك عليها مرتين ويتصل
كذلك فهو حيض متصل (٥)، قال: فإن رأت الدم قبل أيام حيضها بيومين فأقل
واتصل بها في أيامها ثلاثة أيام فأكثر فهو كله حيض، ما لم تجاوز عشرة أيام، قال: فإن
رأت الدم قبل أيام حيضها ثلاثة أيام فصاعداً وفي أيام الحيض متصلاً بذلك ثلاثة
أيام فصاعداً، مرة قال: كل ذلك حيض، ومرة قال: أما مارأت قبل أيامها فليس
حيضاً، وأما ما رأت في أيامها فهو حيض، وهذه تخاليف ناهيك بها ١ وقال أبو ثور
وبعض اصحابنا: الصفرة والكدرة في غير أيام الحيض ليستا حيضاً، وفي أيام الحيض
قبل الدم ليستا حيضاً، وأما بعد الدم متصلاً به فهما حيض ■
قال علي: واحتج هؤلاء بأن قالوا: ما لم يتيقن الحيض فلا يجوز أن تترك الصلاة

- (١) في الاصلين ■ حيضاً « وهو لحن (٢) هو عبيد الله بن الحسن النخعي قاضي
البصرة فقيه ثقة . وهو الذي قال ان كل مجتهد مصيب ، وأخذت عليه هذه الغلطة وقيل
انه رجع عنها . ولد سنة ١٠٥ ومات سنة ١٦٨ . وفي المصرية ■ عبدالله « بالتكبير وهو خطأ
(٣) في النونية ■ حيضاً « وهو لحن (٤) في النونية ■ حيض « وهو لحن
(٥) في النونية « فهو حيض ومتصل ■ وهو خطأ

والصوم المتيقن وجوبهما، ولا أن تمتنع من الوطء المتيقن تحليله حتى إذا تيقن (١)
 الحيض وحرمت الصلاة والصوم والوطء بيقين لم يسقط تحريم ذلك الا بيقين آخر*
 قال على وهذا عمل غير صحيح البيان، بل هو موه، وذلك أن هاتين المقدمتين
 حق، الا أن اليقين الذى ذكروا هو النص* وقد صح النص بأن ماعدا الدم (٢)
 الاسود ليس حيضا* ولا يمنع من صلاة ولا من صوم ولا من وطء* فصارت حجبتهم
 حجة عليهم، وأيضا فلو لم يكن ههنا هذا النص لما وجب ماقلوه، لان الصلاة والصوم
 فرضان قد تيقن وجوبهما والوطء حق قد تيقنت اباحته في الزوجة والامة المباحة
 والحيض قد تيقن أنه محرم به كل ذلك، فلا يجوز أن يقطع على شىء بأنه حيض محرم
 للصلاة والصوم والوطء الا بنص وارد أو بإجماع متيقن* وأما بدعوى مختلف فيها
 فلا، فهذا هو الحق، ولا نص ولا إجماع ولا لغة في أن ماعدا الدم الاسود حيض
 أصلا، وقد صح النص والاجماع واللغة على أن الدم الاسود حيض، فلا يجوز أن
 يسمى حيضا الاما صح النص والاجماع بأنه حيض، لا مالا نص فيه ولا إجماع*
 واحتج بعض أهل المقالة الاولى بأن قل لما كان السواد حيضا وكانت الحمرة جزءا
 من أجزاء السواد وجب أن تكون حيضا، ولما كانت الصفرة جزءا من أجزاء الحمرة
 وجب أن تكون حيضا (٣)، ولما كانت الكدرة جزءا من أجزاء الصفرة وجب أن
 تكون حيضا* ولما كان كل ذلك في بعض الاحوال حيضا وجب أن يكون في كل
 الاحوال حيضا*

قال أبو محمد: وهذا قياس والقياس كله باطل ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه
 عين الباطل، لأنه يعارض بأن يقال له: لما كانت القصة البيضاء طهرا وليست حيضا
 بإجماع ثم كانت الكدرة بياضا غير ناصع —: وجب أن لا تكون حيضا، ثم لما كانت

(١) في المصرية « إذا لم يتيقن » وهو خطأ

(٢) في المصرية « وقد صح النص فان ما عدا الدم » وفي اليمنية « بل ماعدا الدم »

(٣) في اليمنية « وجب أن تكون في بعض الاحوال حيضا » وهذه الزيادة

لا لزوم لها هنا الا ن.

الصفرة كسرة مشبعة وجب ان لا تكون حيضاً نعم لما كانت الحمرة صفرة مشبعة وجب ان لا تكون حيضاً ولما كان ذلك في بعض الاحوال — وهو ما كان بعد أكثر أيام الحيض — ليس حيضاً وجب أن يكون في جميع الأحوال ليس حيضاً فهذا أصح من قياسهم ، لاننا لم نساعدكم قط على ان الحمرة والصفرة والكدرية حيض في حل من الاحوال، ولا في وقت من الأوقات، ولا جاء بذلك قط نص ولا اجماع ولا قياس غير معارض ولا قول صاحب لم يعارض، وهم كلهم قد وافقونا على أن كل ذلك ليس حيضاً اذا روى فيما زاد في أيام الحيض، فبطل قياسهم، وكان ما جئناهم به — لوصح القياس لا يصح غيره، وكذلك لا يوافقون على أن الحمرة جزء من السواد، ولأن الصفرة جزء من الحمرة، ولا أن الكدرية جزء من الصفرة — بل هي دعوى عارضناهم بدعوى مثلها فسقط كل ما قالوه، والحمد لله رب العالمين وثبت قولنا بشهادة النص والاجماع له ■

٢٥٥ — مسألة — فاذا رأت الطهر (١) كما ذكرنا لم تحل لها الصلاة ولا الطواف بالكعبة حتى تغسل جميع رأسها وجسدها بالماء، أو تقيم ان عدت الماء أو كانت مريضة عليها في الغسل خرج، وإن أصبحت صائمة ولم تغتسل فاغتسلت أو تيممت — ان كانت من أهل التيمم — بمقدار ما تدخل في صلاة الصبح صح صيامها، وهذا كله إجماع متيقن، ولقول رسول الله ﷺ: «واذا أدبرت الحيضة فتطهري» ولقول الله تعالى: (فاذا تطهرن فاتوهن) وقد أخبر عليه السلام أن الأرض طهور (٢) اذا لم نجد الماء، فوجب التيمم للحائض عند عدم الماء وفي تأخيرها الغسل والتيمم عن هذا المقدار خلاف نذكره في كتاب الصيام إن شاء الله *

٢٥٦ — مسألة — وأما وطء زوجها أو سيدها لها اذا رأت الطهر فلا يحل إلا بأن تغسل جميع رأسها وجسدها بالماء أو بأن تقيم (٣) ان كانت من أهل التيمم فان لم تفعل فبأن تتوضأ وضوء الصلاة أو تقيم ان كانت من أهل التيمم، فان لم تفعل فبأن تغسل فرجها بالماء ولا بد أي هذه الوجوه الاربعة فعلت حل له وطؤها *

(١) في المصرية « الكدرية » وهو خطأ (٢) في المصرية « طهوراً » وهو لحن (٣) في المصرية « وأن تقيم » وما هنا أحسن

برهان ذلك قول الله تعالى (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتي يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله)
 فقوله : (حتي يطهرن) معناه حتي يحصل لمن الطهر الذي هو عدم الحيض ، وقوله
 تعالى : (فاذا تطهرن) هو صفة فملمن وكل ما ذكرنا يسمى في الشريعة وفي اللغة
 تطهراً وطهوراً وطهراً ■ فأي ذلك فعلت فقد تطهرت : قال الله تعالى : (فيه رجال
 يحبون أن يتطهروا) فجاء النص والاجماع بأنه غسل الفرج والدبر بالماء . وقال عليه
 السلام : ■ جعلت لى الارض مسجداً وطهوراً ■ فصح أن التيمم للجنازة وللحدث
 طهور . وقال تعالى : (وان كنتم جنباً فاطهروا) وقال عليه السلام : ■ لا يقبل الله
 صلاة بغير طهور) يعنى الوضوء *

ومن اقتصر بقوله تعالى : (فاذا تطهرن) على غسل الرأس والجسد كله دون
 الوضوء ودون التيمم ودون غسل الفرج بالماء فقد قفأ ما لا علم له به ، وادعى أن الله
 تعالى أراد بعض ما يقع عليه كلامه بلا برهان من الله تعالى ■

ويقال لهم : هلا فعلتم هذا في الشفق (١) ؟ اذ قلتم أي شيء توقع عليه اسم
 الشفق فبغرو به تدخل صلاة العتمة ، فمرة يحملون اللفظ على كل ما يقتضيه ■ ومرة على
 بعض ما يقتضيه بالدعوي والهوس *

فان قال اذا حاضت حرمت باجماع فلا تحل الا باجماع آخر ، قلنا هذا باطل ،
 ودعوي كاذبة ■ لم يوجبها لا نص ولا اجماع ، بل اذا حرم الشيء باجماع ثم جاء
 نص يبيحه فهو مباح ، مانبألى أجمع على اباحته أم اختلف فيها ■ ولو كانت قضيتكم
 هذه صحيحة لبطل بها عليكم أكثر أقوالكم ، فيقال لكم : قد حرمت الصلاة على
 المحدث والمجنب باجماع ■ فلا تحل لهما الا باجماع ولا تجوزوا للمجنب (٢) أن يصلى
 بالتيمم ولو عدم الماء شهراً فلا اجماع في ذلك ، بل عمر بن الخطاب وابن مسعود
 وابراهيم والاسود لا يجوزون له الصلاة بالتيمم ، وأبطلوا صلاة من توضأ ولم يستنشق ،

(١) في اليمنية ■ في السقف « وهو خطأ يفسد المعنى

(٢) من قوله ■ فيقال لكم « الى هنا سقط من اليمنية

لأنه لا اجماع في صحتها (١) وأبطلوا صلاة من توضأ بفضل امرأة (٢) ومن لم يتوضأ مما مست النار ، وهذا كثير جداً ، وكذلك القول في الصيام والزكاة والحج وجميع الشرائع ، فصح أن قضيتهم (٣) هذه في غاية الفساد في ذاتها ، وفي غاية الفساد لقولهم ■

قال علي : ومن قال بقولنا في هذه المسألة عطاء وطاوس ومجاهد ■ وهو قول أصحابنا ■

وقال أبو حنيفة وأصحابه : ان كانت أيامها عشرة أيام فبانقطاع العشرة الايام يحل له وطؤها ، اغتسلت أو لم تغتسل ، مضى لها وقت صلاة (٤) أو لم يمض توضأت أو لم تتوضأ ، تيممت أو لم تقيم ■ غسلت فرجها أو لم تغسله ، فان كانت أيام حيضها أقل من عشرة أيام لم يحل له أن يطأها إلا بأن تغتسل أو يمضى لها وقت ادنى صلاة من طهرها فان مضى لها وقت صلاة واحدة طهرت فيه أو قبله ولم تغتسل فيه فله وطؤها ■ وان لم تغتسل ولا تيممت ولا توضأت ولا غسلت فرجها فان كانت كتابية حل له وطؤها اذا رأت الطهر على كل حال ■

وهذه أقوال نحمد الله على السلامة منها ■ ولم يرو عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم في هذه المسألة شيء ، ولا نعلم أيضاً (٥) عن أحد من التابعين إلا عن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار والزهرى وربيعة المنع من وطئها حتى تغتسل ولا حجة في قولهم لو انفردوا ■ فكيف وقد عارضهم من هو مثلهم . وبالله تعالى التوفيق ■

-
- (١) قوله « وأبطلوا صلاة من توضأ ولم يستنشق لأنه لا اجماع في صحتها » سقط من البنية ■
 (٢) في المصرية « بفضل امرأته » وما هنا أصح
 (٣) في المصرية « قضيتكم » وما هنا أنسب لسياق الكلام
 (٤) في المصرية « وقت الصلاة » وما هنا أحسن
 (٥) في المصرية « ولا يعلمه أحد أيضاً » وما هنا أقرب الى الصواب ، فليس من عادة ابن حزم أن يجزم بمثل هذه الدعوى العريضة : أنه لا يوجد أحد من الناس يعلم قولاً عن واحد من التابعين في هذه المسألة الا ما علمه هو فقط

وكم من مسألة خالفوا فيها أكثر عدداً (١) من هؤلاء من الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف لهم فيها مخالف . وقد ذكرنا منها كثيراً قبل ، ونذكر ان شاء الله عز وجل من ذلك الرواية عن عمرو بن عبد الله بن عباس وأنس وأبي هريرة وعبد الله بن عمر ونافع بن جبير : لا تجوز الصلاة في مقبرة ولا الى قبر (٢) ، ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة ، نخلقوم بأرائهم ، وعن أبي بكر وثابت بن قيس وأنس : الفخذ ليست عورة (٣) ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة ، نخلقوم . ومثل ذلك كثير جداً *

ولو أن الله تعالى أراد بقوله : (تطهرون) بعض ما يقع عليه اللفظ دون بعض لما أغفل رسول الله ﷺ بيان ذلك ، فلما لم يخص (٤) عليه السلام ذلك وأحاطنا على القرآن أيقنا قطعاً بأن الله عز وجل لم يرد بعد ما يقتضيه اللفظ دون بعض فان قالوا قولنا أحوط ، قلنا حاشا لله ، بل الاحوط أن لا يحرم عليه ما أحله الله عز وجل من الوطء بغير يقين فان قالوا : لا يحل له وطؤها إلا بما يحل لها الصلاة . قلنا هذه دعوى باطل منتقضة ، أول ذلك أنها لا برهان على صحتها ، والثاني أنه قد يحل له وطؤها حيث لا تحل لها الصلاة ، وهو كونها مجنبة ومحدثه ، والثالث أن يقال لهم : هلا قلتم لا يحل له وطؤها إلا بما يحل لها به الصوم وهو يحل لها عندهم رؤية الطهر فقط فهذه دعوى بدعوى !! فان قال بعضهم : وجدنا التحريم يدخل بأدق الأشياء (٥) ، ولا يدخل التحليل الا بأعظم الأشياء . كنكاح مانكح الآباء ، يحرم بالعقد ، وتحليل المطلقة ثلاثاً لا يحل لها الا بالعقد والوطء . قلنا ليس كما قلتم ، بل قد خالفتم قضيتكم هذه على فسادها وبطلانها فتركتكم أغلظ الأشياء مما قاله غيركم وهو الاجتناب . فان الحسن البصرى لا يرى المطلقة ثلاثاً تحل الا بالعقد والوطء والازال ولا بد . وسعيد بن

(١) في النية . الأكثر عدداً . (٢) في النية « في حفرة ولا الى قبر »

(٣) في المصرية « الفخذ ليس عورة » وهو خطأ لأن الفخذ مؤتة

(٤) في النية . فلم يخص « بجذف » لما . وهو خطأ

(٥) في النية « بأدق الاشياء » وهو تصحيف

المسيب يرى أنها فحل بالعقد فقط وان لم يكن وطء ولا دخول ، ثم يقال لهم : قد وجدنا التحليل يدخل بأذن الاشياء (١) وهو فرج الاجنبية الذي في وطنه دخول النار ، واباحة الدم بالرجم والشهرة بالسياط ، فانه يحل بثلاث كلمات أو كلمتين : انكحني ابتذك ، قال : قد انكحتها أو تلفظ هي بالرضا والولى بالاذن (٢) وبأن يقول سيد الأمة : هي لك هبة ، ووجدنا التحريم لا يدخل الا باغلاظ الاشياء وهو طلاق الثلاث أو انقضاء أمد العدة ، ووجدنا تحريم الريبة (٣) لا يدخل الا بالعقد والدخول والا فلا فظهر أن الذى قالوه تخليط • وقول بالباطل في الدين ، والحق من هذا هو أن التحريم لا يدخل الا بما يدخل به التحليل • وهو القرآن أو السنة ولا مزيد . وبالله تعالى التوفيق *

٢٥٧ مسألة — وقد تقضى الحائض اذا ظهرت شيئاً من الصلاة التي مرت في أيام حيضها • وتقضى صوم الايام التي مرت لها في أيام حيضها ، وهذا نص بجمع لا يختلف فيه أحد *

٢٥٨ مسألة — وان حاضت امرأة في أول وقت الصلاة أو في آخر الوقت ولم تكن صلت تلك الصلاة سقطت عنها (٤) ولا اعادة عليها فيها ، وهو قول أبي حنيفة والأوزاعي وأصحابنا • و به قال محمد بن سيرين وحماد بن أبي سليمان • وقال النخعي والشعبي وقتادة واسحاق : عليها القضاء • وقال الشافعي إن أمكنها أن تصلحها فعليها القضاء •

قال على : برهان قولنا هو أن الله تعالى جعل للصلاة وقتاً محدوداً أوله وآخره وصح أن رسول الله ﷺ صلى الصلاة في أول وقتها وفي آخر وقتها ، فصح أن المؤخر لها

(١) في النية « قد وجدنا التحليل بأزف الاشياء »

(٢) كلمة « بالأذن » محذوفة في النية (٣) في النية « الزنيه » وهو خطأ

(٤) في النية « وان حاضت امرأة في أول الوقت ولم تكن صلاة سقطت عنها »

الح وهو سقط ضاع به كثير من معنى الكلام ، وما هنا هو الصواب

الى آخر وقتها ليس عاصياً ، لأنه عليه السلام لا يفعل المعصية ، فاذ ليست عاصية فلم تتمين الصلاة عليها بعد ولها تأخيرها ■ فذا لم تتمين عليها حتى حاضت فقد سقطت عنها ، ولو كانت الصلاة تجب بأول الوقت لكان من صلاحها بعد مضي مقدار تأديتها من أول وقتها قاضياً لها لا مصلية ، وفاسقاً بتأخيرها عن وقتها ، ومؤخراً لها عن وقتها ، وهذا باطل لا اختلاف فيه من أحد . *

٢٥٩ — مسألة فان طهرت في آخر وقت الصلاة بمقدار ما لا يمكنها الغسل والوضوء حتى يخرج الوقت ، فلا تلزمها تلك الصلاة ولا قضاؤها ■ وهو قول الأوزاعي وأصحابنا ■ وقال الشافعي وأحمد : عليها أن تصلى . قال أبو محمد : برهان صحة قولنا أن الله عز وجل لم يبيح^(١) الصلاة إلا بطهور ، وقد حمد الله تعالى للصلوات أوقاتها ، فاذا لم يمكنها الطهور وفي الوقت بقية فنحن على يقين من أنها لم تكاف تلك الصلاة التي لم يحل لها أن تؤديها في وقتها ■

٢٦٠ — مسألة — وللرجل أن يتلذذ من امرأته الحائض بكل شيء ، حاشا الايلاج في الفرج ، وله أن يشفر ولا يوج وأما الدبر فحرام في كل وقت *
وفي هذا خلاف فروينا عن ابن عباس أنه كان يعتزل فراش امرأته إذا حاضت وقال عمر بن الخطاب وسعيد بن المسيب وعطاء — إلا أنه لا يصح عن عمر — وأبو حنيفة^(٢) ومالك والشافعي : له ما فوق الإزار من السرة فصاعداً الى أعلاها ، وليس له ما دون ذلك *

فأما من ذهب مذهب ابن عباس فانه احتج بقول الله تعالى . (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن)

(١) في المصرية « لم يحتج » وبحذف « الصلاة » وهو خطأ غريب

(٢) في المصرية « وقال أبو حنيفة » وهو خطأ ، لانه يكون قول عمر وسعيد وعطاء محذوفاً ■ مع أن المراد أنهم هم وأبو حنيفة ومالك والشافعي قالوا : له ما فوق الإزار الخ الا ان هذا لم يصح عن عمر ، وهذا ظاهر من سياق كلام المؤلف

ومحدث روينا من طريق أبي داود عن سعيد بن عبد الجبار (١) عن عبد العزيز الدراوردي (٢) عن أبي اليمان عن أم ذرة (٣) عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كنت اذا حضت نزلت عن المثال (٤) على الحصير فلم يقرب رسول الله ﷺ ولم ندن منه حتي نظهر (٥) » ■

قال أبو محمد : وأما هذا الخبر فانه من طريق أبي اليمان كثير بن اليمان الرحال وليس بالمشهور ، عن أم ذرة وهي مجهولة فسقط (٦) وأما الآية فهي (٧) موجبة لفعل بن عباس ، الا أن يأتي بيان صحيح عن رسول الله ﷺ فيوقف عنده ، فأرجأنا أمر الآية ، *

ثم نظرنا فيما احتج به من ذهب الى ما قال به أبو حنيفة ومالك ، فوجدناهم يحتجون بخبر روينا من طريق ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن كريب مولى ابن عباس سمعت ميمونة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ يضطجع معي وأنا حائض ويبنى وبينه ثوب » ، *

ومحدث آخر روينا من طريق الليث بن سعد عن الزهري عن حبيب مولى

- (١) في النية « سعيد بن الجاب » وهو خطأ
 (٢) براء بن بينهما ألف وواو ، وفي المصرية « الداوردي بحذف الراء الاولى وهو خطأ (٣) بفتح الذال المعجمة وفي الاصلين بالذال المهملة وهو تصحيف
 (٤) في المصرية « على المثال » وفي النية « عن المثال » وكلاهما خطأ صححناه من أبي داود (ج ١ ص ١١٠) والمثال بالهاء المثناة الفراس .
 (٥) في المصرية ■ فلم يقرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدن مئنة حتي يطهر » وفي النية « ولم يدن مني حتي يطهر » وكلاهما خطأ صححناه من أبي داود
 (٦) ان جهلها ابن حزم فقد عرفهما غيره فأبو اليمان ذكره ابن حبان في الثقات وام ذرة هي مولاة عائشة روى عنها ابن المنكدر وأبو اليمان هذا وعائشة بنت سعد فارتفعت جهالة عنها وذكرها ابن حبان في الثقات وقال العجلي « تابعة ثقة » فارتفعت جهالة وصفها . (٨) في المصرية « فهو » وهو خطأ

(م ٢٣ - ج ٢ المحلى)

عروة عن نديبة مولاة ميمونة : « ان رسول الله ﷺ كان يباشر المرأة من نساءه وهي حائض اذا كان عليها إزار يبلغ انصاف الفخذين (١) أو الركبتين وهي محتجزة (٢) *
وبحديث رويناه من طريق أبي خليفة عن مسدد عن أبي عوانة عن عمر بن
أبي سلمة عن أبيه عن عائشة : « انها كانت تنام مع رسول الله ﷺ وهي حائض
ويبينها ثوب ■ ■

وبخبر رويناه عن أبي اسحاق عن عاصم بن عمرو العجلي أن نفراً سألوا عمر فقال
« سألت رسول الله ﷺ ما يحل للرجل من امرأته حائضاً ؟ قال رسول الله ﷺ :
لك ما فوق الأزار ، لا تطلعن الى ما تحته حتى تطهر » ، وروى أيضاً عن أبي
اسحاق عن عمير مولى عمر مثله ، وعن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك بن مغول
عن عاصم بن عمرو : ان عمر مثله (٣) وريناه أيضاً عن مسدد عن أبي الاحوص
عن طارق بن عبد الرحمن عن عاصم بن عمرو ، *

وبحديث رويناه من طريق هرون بن محمد بن بكارتنا مروان — يعني ابن محمد —
ثنا الهيثم بن حميد ثنا العلاء بن الحارث (٤) عن حرام بن حكيم (٥) عن عمه :
« أنه سأل رسول الله ﷺ : ما يحل لى من امرأتى وهي حائض ؟ قال : لك
ما فوق الأزار » *

وبخبر رويناه من طريق هشام بن عبد الملك البزنى (٦) عن ببيعة بن الوليد

(١) في اليمية « الفخذ » وهو خطأ (٢) في الأصل بالراء وفي اليمية
« محتجزة » وكل خطأ ، والحجز المنع والحاجز الحائل أى تشد الأزار على وسطها
وفي أبي داود (ج ١ ص ١٠٩) « أو الركبتين تحتجزة به » .

(٣) في المصرية « عن عاصم بن عمرو ان مثله » وهو خطأ

(٤) العلاء بالعين المهملة . وفي اليمية « الجلاء » بالجيم وهو خطأ

(٥) حرام بفتح الحاء والراء المهملتين ، وعمه هو عبد الله بن سعد بن الحكم
الانصارى وقد روى أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم . انظر مسند احمد (ج ٤
ص ٣٤٢ وج ٥ ص ٢٩٣) وطبقات ابن سعد (ج ٧ ص ٢٩٣) وليس فيها هذا الحديث

(٦) بفتح الياء والزاي وآخره نون ثم ياء النسبة

عن سعيد بن عبد الله الاغطش (١) عن عبد الرحمن بن عائذ الازدي — هو ابن قرط أمير حمص — عن معاذ بن جبل : « سألت رسول الله ﷺ عما يحمل للرجل من امرأته وهي حائض ؟ قال : ما فوق الازار ، والتعفف عن ذلك أفضل » *

وبحديث رويناه من طريق عبد الرحيم بن سليمان ثنا محمد بن كريب عن كريب عن ابن عباس انه سئل عما يحمل من المرأة وهي حائض لزوجها ؟ . قال : سمعنا والله أعلم ان كان قاله رسول الله ﷺ فهو كذلك : يحمل ما فوق الازار ، *

وبخبر رويناه من طريق محمد بن الجهم عن محمد بن الفرج (٢) عن يونس بن محمد ثنا عبد الله بن عمر عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة : « ان رسول الله ﷺ سئل ما يحمل للرجل من امرأته قال : ما فوق الازار » *

فنظرنا في هذه الآثار فوجدناها لا يصح منها شيء ، أما حديثا ميمونة فأحدهما عن مخزومة بن بكير عن أبيه ولم يسمع من أبيه ، وأيضاً فقد قال فيه ابن معين : مخزومة هو ضعيف ليس حديثه (٣) بشيء والآخر من طريق ندبة وهي بمجولة لا تعرف ، وأبو داود يروي هذا الحديث عن الليث فقال : قال ندبة بفتح النون والدال ومعه يرويه ويقول : ندبة بضم النون واسكان الدال ، ويونس يقول بدي ، بالباء المضمومة والدال المفتوحة والياء المشددة ، كلهم يرويه عن الزهري كذلك فسطخ خبراً ميمونة » *

وأما حديثا عائشة فأحدهما من طريق عمر بن أبي سلمة ، وقد ضعفه شعبة ولم

(١) الاغطش بالعين المعجمة والطاء المهملة والشين المعجمة . وفي التيمية بالعين المهملة وهو تصحيف ، وسعيد هذا اختلف في اسمه فقيل سعد وقيل سعيد .

(٢) بالجيم وفي الاصلين بالحاء المهملة وهو تصحيف

(٣) أما أنه لم يسمع من أبيه فنعلم ، وقيل أنه سمع منه حديثاً واحداً هو حديث الوتر ، وأما أنه ضعيف فلا ، فقد وثقه مالك واحمد وابن المديني وابن سعد وغيرهم *

يوثقه أحد (١) فسقط ، وأما الثانى : فمن طريق عبد الله بن عمر وهو العمري الصغير ، وهو متفق على ضعفه ، إنما الثقة أخوه عبيد الله ، فسقط حديثاً عائشة*
وأما حديث عمر فان أبا اسحاق لم يسمعه من عمير مولى عمر ، هكذا رويناه من طريق زهير بن حرب : ثنا عبد الله بن جعفر الخرمي (٢) ثنا عبيد الله بن عمرو الجزري (٣) عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي اسحاق عن عاصم بن عمرو عن عمير مولى عمر عن النبي ﷺ فذكر هذا الحديث نصاً ، فسقط اسناده لان عاصم بن عمرو لم يسمعه من عمر بل رواه كما ذكرنا منقطعاً عن عمير ، ورويناه أيضاً عن زهير بن معاوية عن أبي اسحاق عن عاصم بن عمرو الشامي عن أحد النفر الذين أتوا عمر فذكر هذا الحديث بنصه ، ورويناه أيضاً من طريق شعبة قال : سمعت عاصم بن عمرو (٤) البجلي يحدث عن رجل عن القوم (٥) الذين سألو عمر فذكر الحديث نفسه قائماً رواه عاصم عن رجل مجهول عن مجهولين ، فسقط جملة*
ثم نظرنا في حديث حرام بن حكيم عن عمه فوجدناه لا يصح ، لأن حرام بن

(١) كيف هذا وقد روى عن ابن معين انه صحيح له حديثاً ، وقال ابن حنبل صالح ثقة ان شاء الله ، وقال ابن عدى : حسن الحديث لأبأس به !! ولعل قول ابن عدي هو اعدل ما قيل فيه

(٢) بفتح الميم واسكان الخاء المعجمة وتخفيف الراء المفتوحة وأظن ان ذكر « الخرمي » هنا خطأ من ابن حزم لأن الخرمي هذا مات سنة ١٧٠ وعبيد الله بن عمرو الجزري مات سنة ١٨٠ فبيد أن يروى الخرمي عنه ولم يذكر أحد أنه روى عنه ، والظاهر ان صوابه « عبد الله بن جعفر الرقي » وهو المعروف بالرواية عن عبيد الله بن عمرو ، ومات الرقي سنة ٢٢٠

(٣) هو عبيد الله بن عمرو ابو وهب الجزري الرقي . وفي المصرية « الجوزى » وهو خطأ

(٤) في المصرية « البلخي » وهو خطأ

(٥) في اليمنية « عن العوام » وما هنا أصح

حكيم ضعيف ■ وهو الذي روى غسل الأثمين من المذنب (١) ، وأيضاً فإن هذا الخبر رواه عن حرام مروان بن محمد وهو ضعيف (٢) *

ثم نظرنا في حديث معاذ فوجدناه لا يصح ، لأنه عن بقية وليس بالقوى ، عن سعيد الأغطش (٣) وهو مجهول ■ مع ما فيه من ان التعفف عن ذلك أفضل ■ وهم لا يقولون بهذا *

ثم نظرنا في حديث ابن عباس فوجدناه لم يحقق اسناده ■ فسقطت هذه الأخبار كلها ولم يجز التعلق بشيء منها (٤) *

ثم نظرنا فيما قلناه فوجدنا الصحيح عن ميمونة وعائشة أمى المؤمنين رضى الله عنهما هو ما روينا من طريق عبد الله بن شداد عن ميمونة : « كان رسول الله ﷺ يباشر نساءه فوق الإزار وهن حيض » وما روينا من طريق عبد الرحمن بن الأسود وإبراهيم النخعي كلاهما عن الأسود عن عائشة : « أنه عليه السلام كان يأمرها أن تنزل في فور حيضتها ثم يباشرها ، وأيكم يملك إربه (٥) كما كان رسول الله ﷺ يملك إربه » *

(١) في اليمنية هنا في الموضعين « حزام » بالزاي وكذلك في طبقات ابن سعد (ج ٧ ق ٢ ص ١٩٣) وهو تصحيف . وفي ابن سعد أيضاً « حزام » بن معاوية وقد فرق البخاري بين حرام بن حكيم وحرام بن معاوية ، قال الخطيب . وهم البخاري في ذلك لأنه رجل واحد اختلف على معاوية بن صالح في اسم أبيه . وحرام هذا وثقه العجلي ودحيم وابن حبان ، قال ابن حجر في التهذيب : « وقد ضعفه ابن حزم في المحلى بغير مستند » (٢) مروان بن محمد هو الاسدي الطاطري — بفتح الطاءين المهملتين — وهو ثقة . قال ابن حجر ■ ضعفه أبو محمد بن حزم فأخطأ لأننا لانعلم له سلفاً في تضعيفه الا ابن قانع وقول ابن قانع غير مقنع *

(٣) في اليمنية « الأغطش » باهمال العين وهو تصحيف

(٤) ثم هو ضعيف لان في اسناده محمد بن كريب ، قال احمد والبخاري « منكر الحديث

(٥) في اليمنية « إربه » بالياء المثناة وهو تصحيف ، والارب بكسر الهمزة وبالياء

الموحدة هو العضو والمعنى انه يملك نفسه عن الوقوع في محذور تدعوه اليه شهوته فهو يقمعها

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا عمرو بن منصور ثنا هشام بن عبد الملك - هو الطيالسي - ثنا يحيى بن سعيد - هو القطان - حدثني جابر بن صبح قال سمعت خلاص بن عمرو يقول سمعت عائشة أم المؤمنين تقول: «كنت أنا ورسول الله ﷺ في الشمار الواحد وأنا حائض فإن أصابه منى شيء غسله لم يعمده إلى غيره وصلى فيه ثم يعود معي» (١) * *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد - هو ابن سلمة - عن أيوب عن عكرمة عن بعض أزواج رسول الله ﷺ: «أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد من الحائض شيئاً ألقى على فرجها ثوباً» (٢) * *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا حماد بن سلمة (٣)، ثنا ثابت - هو البناني - عن أنس بن مالك: «أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة لم يواكلوها ولم يجامعوهن في البيوت، فسأل أصحاب النبي ﷺ عن ذلك، فأنزل الله تعالى (ويسألونك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض) إلى آخر الآية فقال رسول الله ﷺ: اصنعوا كل شيء إلا النكاح» * *

فكان هذا الخبر بصحته وبيان أنه كان أنزل الآية هو البيان عن حكم الله تعالى في الآية وهو الذي لا يجوز تعديه، وأيضاً فقد يكون الحيض في اللغة موضع الحيض وهو الفرج، وهذا فصيح معروف، فتكون الآية حينئذ موافقة للخبر

(١) هذا الحديث في النسائي (ج ١ ص ٥٤) عن محمد بن المثنى عن يحيى بن سعيد ولم أجده فيه بالاسناد الذي هنا ورواه أبو داود عن مسدد عن يحيى (ج ١ ص ١٧٠).
 (٢) رواه أبو داود (ج ١ ص ١١١) ونقل شارحه عن الفتح انه قال «استاده قوى»
 (٣) من أول قول «ثنا عمرو بن منصور ثنا هشام بن عبد الملك» في حديث أحمد بن شعيب النسائي الذي قبل هذا بحديث الى هنا سقط من النسخة اليمنية وهو خطأ

المذكور ، ويكون معناها : فاعتزلوا النساء في موضع الحيض ، وهذا هو الذي صح عن جاء عنه في ذلك شيء من الصحابة رضي الله عنهم ، كما روينا عن أيوب السخيتي عن أبي معشر عن إبراهيم النخعي عن مسروق قال : سألت عائشة : ما يحل لي من امرأتي وهي حائض ؟ قالت كل شيء إلا الفرج ، وعن علي بن أبي طلحة (١) عن ابن عباس (فاعتزلوا النساء في الحيض) (٢) قال : اعتزلوا نكاح فروجهن ، وهو قول أم سلمة أم المؤمنين ومسروق والحسن وعطاء وإبراهيم النخعي والشعبي ، وهو قول سفيان الثوري ومحمد بن الحسن والصحيح من قول الشافعي ، وهو قول داود وغيره من أصحاب الحديث *

قال أبو محمد : وقال من لا يبالى بما أطلق به لسانه : إن حديث عمر - الذي لا يصح - ناسخ لحديث أنس - الذي لا يشبث غيره في معناه - قال : لأن حديث أنس كان متصلاً بنزول الآية *

قال علي : وهذا هو الكذب بعينه وقفوا ما لا علم له به ، ولو صح حديث عمر فمن له أنه كان بعد نزول الآية ؟ ولعله كان قبل نزولها ! فاذ ذلك ممكن هكذا فلا يجوز القطع بأحدهما ، ولا يجوز ترك يقين ما جاء به القرآن وبينه رسول الله ﷺ ان نزول الآية لظن كاذب في حديث لا يصح ، مع أن الحديثين الثابتين اللذين رويناها : أحدهما عن الأعمش عن ثابت بن عبيد (٣) عن القاسم بن محمد عن عائشة : « أن رسول الله ﷺ قال لها : ناوليني الخمرة من المسجد ، قالت فقلت : اني حائض »

(١) في التهذيب في ترجمة علي بن طلحة أنه روى عن ابن عباس ولم يسمع منه
(٢) في البنية « وعن علي بن أبي طالب قال » (اعتزلوا النساء في الحيض) الخ
فجعله من كلام علي بن أبي طالب بدلاً من ابن عباس وحذف علي بن أبي طلحة وأسقط الفاء من لفظ الآية ، ونحن نرجح ما هنا لأن هذا الأثر رواه الطبري في تفسيره (ج ٢ : ٢٢٥) عن علي عن ابن عباس .

(٣) هو ثابت بن عبيد الانصاري مولى زيد بن ثابت . وفي المصرية « ثابت عن عبيد » وهو خطأ

فقال رسول الله ﷺ : ان حيضتك ليست في يدك « (١) وروينا الآخر من طريق يحيى بن سعيد القطان عن يزيد بن كيسان وأبي حازم عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ كان في المسجد فقال : يا عائشة ناوليني الثوب فقالت : اني حائض ، فقال : إن حيضتك ليست في يدك فهما دليل أن لا يجتنب إلا الموضع الذي فيه الحيضة وحده . والله تعالى التوفيق *

٢٦١ - مسألة - ودم النفاس يمنع ما يمنع منه دم الحيض ، هذا لا خلاف فيه من أحد . حاشا الطواف بالبيت ، فإن النفساء تطوف به ، لان النهى ورد في الحائض ولم يرد في النفساء (وما كان ربك نسياً) ثم استدركنا فرأينا أن النفاس حيض صحيح . وحكمه حكم الحيض في كل شيء . نقول رسول الله ﷺ لعائشة : « أنفست ؟ قالت : نعم » فسمى الحيض نفاساً ، وكذلك الغسل منه واجب باجماع *

٢٦٢ - مسألة - وجائز للحائض والنفساء أن يتزوجا وأن يدخل (٢) المسجد وكذلك الجنب ، لانه لم يأت نهى عن شيء من ذلك ، وقد قال رسول الله ﷺ : « المؤمن لا ينجس » وقد كان أهل الصفة يبيتون في المسجد بحضرة رسول الله ﷺ . وهم جماعة كثيرة ولا شك (٣) في أن فيهم من يحتلم ، فانهوا قط عن ذلك ■

وقال قوم : لا يدخل المسجد (٤) الجنب والحائض إلا بمحترز . هذا قول الشافعي ، وذكرنا قول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقر بوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا) فادعوا أن زيد بن أسلم أو غيره قال (٥) . معناه لا تقر بوا مواضع الصلاة *

قال علي : ولا حجة في قول زيد ولو صح أنه قاله لكان خطأ منه لانه لا يجوز

(١) رواه أبو داود (ج ١ ص ١٠٨) ورواه مسلم والترمذي والنسائي

(٢) في التيمية « والنفساء يروحا بأن يدخلن » وهو خطأ .

(٣) كلمة « ولا شك » حذفت من المصرية

(٤) في التيمية « المساجد »

(٥) من أول قوله « وأنتم سكارى » الى هنا حذفت من المصرية وهو خطأ

أن يظن أن الله تعالى أراد أن يقول لا تقربوا مواضع الصلاة (١) فيلبس علينا فيقول : (لا تقربوا الصلاة) وروى أن الآية في الصلاة نفسها عن علي بن أبي طالب وابن عباس وجماعة *

وقال مالك : لا يمر فيه أصلاً ، وقال أبو حنيفة وسفيان لا يمر فيه ، فإن اضطررا إلى ذلك تيمناً مرا فيه ، *

واحتج من منع من ذلك بحديث رويناه من طريق أفلت بن خليفة عن جسر بنت دجاجة (٢) عن عائشة : « أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه : وجهوا هذه البيوت عن المسجد فإني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب (٣) » وآخر رويناه من طريق ابن أبي غنية (٤) عن أبي الخطاب الهجري عن محذوج (٥) الهذلي عن جسر بنت دجاجة حدثتني أم سلمة : « أن رسول الله ﷺ نادى بأعلى صوته : ألا إن هذا المسجد لا يحل للجنب ولا حائض إلا للنبي وأزواجه وعلي وفاطمة » وخبر آخر رويناه عن عبد الوهاب عن عطاء الخفاف (٦) عن ابن أبي غنية عن اسماعيل عن جسر بنت دجاجة عن أم سلمة قال رسول الله ﷺ : « هذا المسجد حرام على كل جنب من الرجال وحائض من النساء إلا محمداً وأزواجه وعلياً وفاطمة » وخبر آخر رويناه من طريق محمد بن الحسن بن زبالة (٧) عن سفيان بن حمزة عن كثير بن

(١) في التيمية « أراد بقوله لنا لا تقربوا مواضع الصلاة » وهو خطأ

(٢) أفلت باسكان الفاء وفتح اللام وآخره تاء مثناة وجسرة بفتح الجيم واسكان السين المهملة ودجاجة بكسر الدال لا غير (٣) رواه أبو داود بهذا الاسناد (ج ١ ص ٩٢ — ٩٣) ونسبه ابن حجر في التهذيب إلى صحيح ابن خزيمة (ج ١ ص ٣٦٦) (٤) بفتح الغين المعجمة وكسر النون وتشديد الياء ، وهو عبد الملك بن حميد بن أبي غنية (٥) بفتح الميم واسكان الحاء المهملة وضم الدال وآخره جيم ، وفي المصرية « محروج » بالراء ، وفي التيمية « مخدوج » بالحاء وكلاهما خطأ

(٦) في التيمية « عبد الوهاب بن عطاء الخفاف » وهو خطأ (٧) بفتح الباء والزاى

زيد عن المطلب بن عبد الله . ■ ان رسول الله ﷺ لم يكن أذن لأحد أن يجلس في المسجد ولا يمر فيه وهو جنب الا على بن أبي طالب *

قال على : وهذا كله باطل أما أفلت فغير مشهور ولا معروف بالثقة ، وأما محدوج (١) فساقط بروى المضلات عن جصرة ، وأبو الخطاب (٢) الهجري مجهول وأما عطاء الخفاف فهو عطائه بن مسلم منكر الحديث ، واسماعيل مجهول ، ومحمد بن الحسن المذكور بالكذب ، وكثير بن زيد (٣) مثله ، فسقط كل ما في هذا الخبر جملة *
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبيد بن اسماعيل ثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه (٤) عن عائشة أم المؤمنين : « أن وليدة سوداء كانت لحلي من العرب فأعتقوها فجاءت الى رسول الله ﷺ فأسلمت فكان لها خباء في المسجد أو حفش (٥) » ■

قال على : فهذه امرأة ساكنة في مسجد النبي ﷺ ، والمعهود من النساء الحيض فما منعهما عليه السلام من ذلك ولا نهى عنه ، وكل ما لم ينه عليه السلام عنه فمباح

(١) في المصرية « محروج » وفي اليمنية « محدوج » وكلاهما خطأ كما سبق

(٢) في اليمنية « ابن الخطاب » وهو خطأ

(٣) كثير بن زيد هو الاسمي السهمي ■ ولم يجرحه أحد بالكذب ، وهو مختلف فيه وثقه بعضهم وضعفه آخرون . قال ابن حجر في التهذيب وخطه ابن حزم بكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف فقال في الصلح : رويناه من طريق كثير بن عبد الله وهو كثير بن زيد عن أبيه عن جده حديث الصلح جائز بين المسلمين ■ الحديث . ثم : قال كثير بن عبد الله بن زيد بن عمرو ساقط متفق على اطراحه وان الرواية لا تحل عنه ، وتعقبه الخطيب ثم قال ابن حجر « فظنهما ابن حزم واحدا وكثير بن زيد لم يوصف بشيء مما قال بخلاف كثير بن عبد الله »
(٤) كلمة ■ عن أبيه « سقطت من المصرية .

(٥) بكسر الحاء واسكان الفاء : البيت الصغير أو من الشعر والحديث مطول في

البخاري (ج ١ ص ٦٧)

وقد ذكرنا عن رسول الله ﷺ قوله : « جعلت لى الارض مسجدا » ولا خلاف فى أن الحائض والجنب مباح لهما جميع الارض ، وهى مسجد ، فلا يجوز أن ينخص بالمنع من بعض المساجد دون بعض ، ولو كان دخول المسجد لا يجوز للحائض لأخبر بذلك عليه السلام عائشة إذ حاضت فلم ينهها الا عن الطواف بالمبيت فقط ، ومن الباطل المتيقن أن يكون لا يحل لها دخول المسجد فلا ينهها عليه السلام عن ذلك ويقتصر على منعها من الطواف . وهذا قول المزني وداود وغيرهما . وبالله تعالى التوفيق *

٢٦٣ - مسألة - ومن وطئ حائضا فقد عصى الله تعالى ، وفرض عليه التوبة والاستغفار ، ولا كفارة عليه فى ذلك ■

وقال ابن عباس : ان أصابها فى الدم فيصدق بدينار ، وان كان فى انقطاع الدم فنصف دينار ، وروينا عنه أيضا قال : من وطئ حائضا فعليه عتق رقبة ، وروينا عن عطاء بن أبي رباح أنه قال فى الذى يطأ امرأته وهى حائض : يتصدق بدينار ، وروينا عن قتادة : ان كان واحدا فدينار وان لم يجد فنصف دينار ، وقال الاوزاعي ومحمد بن الحسن : يتصدق بدينار ، وقال أحمد بن حنبل : يتصدق بدينار وان شاء بنصف دينار ، وقال الحسن البصرى : يعتق رقبة ، فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ■ فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا *

فأما من قال : يتصدق بدينار أو نصف دينار فاحتمجوا بحديث رويناه من طريق مقسم عن ابن عباس : « ان رسول الله ﷺ قال : يتصدق بدينار أو بنصف دينار ■ وفى بعض ألفاظ هذا الخبر : « ان كان الدم عبيطا (١) فدينار ، وان كان فيه صفرة فنصف دينار » وبحديث رويناه من طريق شريك عن خصيف (٢) عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ فى الذى يأتى أهله حائضا : « يتصدق (٣) »

(١) الدم العبيط : الطرى الخالص (٢) بالحاء المعجمة والصاد المهملة مصغر ، وفى المصرية « خفض » وهو خطأ فاحش (٣) فى اليمنية « فيتصدق » والفاء لا موقع لها هنا

بنصف دينار ■ وبحديث روى من طريق الاوزاعي عن يزيد بن أبي مالك (١)
 عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب : « ان رسول الله ﷺ أمره (٢)
 — يعنى الذى يعمد وطء حائض — أن يتصدق بخمسة (٣) دينار » وبحديث رويناه من
 طريق عبد الملك بن حبيب ثنا أصبغ بن الفرّج عن السبيعي عن زيد بن عبد الحميد
 عن أبيه : ■ ان عمر بن الخطاب وطء جاريته فاذا بها حائض (٤) ، فأتى رسول الله
 ﷺ فأخبره ، فقال له رسول الله ﷺ : تصدق بنصف دينار » وآخر رويناه من
 طريق عبد الملك بن حبيب عن المكفوف عن أيوب بن خوط عن قتادة عن ابن عباس
 عن النبي ﷺ « فليتصدق بدينار أو بنصف دينار (٥) » وبحديث آخر رويناه من
 طريق موسى بن أيوب عن الوليد بن مسلم عن ابن جابر (٦) عن علي بن بذيمة (٧)
 عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : « ان رسول الله ﷺ أمر رجلا أصاب حائضا
 بعق نعمة » ورويناه أيضا من طريق محمود بن خالد عن الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن
 ابن يزيد السلمي (٨) عن علي بن بذيمة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي

(١) في الاصلين « زيد بن مالك وهو خطأ صححناه من أبي داود والبيهقي والتهذيب

(٢) في المصرية « أمر » بدون الضمير وهو خطأ

(٣) في المصرية « بخمس » وفي اليمنية « بخمسين » وكلاهما خطأ والصواب

« بخمسة » كما في أبي داود (ج ١ ص ١٠٩) وقد رواه معلقاً عن الاوزاعي ورواه

البيهقي كذلك من طريق أبي داود (ج ١ ص ٣١٦) وفيهما « عن عبد الحميد بن

عبد الرحمن أظنه عن عمر بن الخطاب »

(٤) في اليمنية « حائضاً » وهو لحن

(٥) في المصرية ■ بدينار وبنصف دينار » وهو خطأ

(٦) في المصرية ■ عن جابر ■ ورجحنا ما في اليمنية لانا نرجح أنه عبد الرحمن

ابن يزيد بن جابر الازدي

(٧) بفتح الباء وكسر الذال المعجمة وفي اليمنية « قديمة » وهو خطأ

(٨) هذا غير ابن جابر فان هذا هو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم السلمي وكلاهما

يروى عن علي بن بذيمة

عليه السلام بمثله نصا (١) : واحتج من أوجب عليه العتق أو الصيام أو الاطعام بقياسه على الوطء نهارا في رمضان *

قال أبو محمد . كل لا يصح منه شيء . أما حديث مقدم فقسم ليس بالقوي . فسقط الاحتجاج به ، وأما حديث عكرمة فرواه شريك عن خصيف وكلاهما ضعيف وأما حديث الاوزاعي فمرسل ، وأما حديثا عبد الملك بن حبيب فلم يكن غيره لكفى به سقوطا (٢) فكيف وأحدهما عن السبيعي ، ولا يدري من هو ؟ ومرسل مع ذلك ، والآ خر مع المكفوف ، ولا يدري من هو ؟ عن أيوب بن خوط وهو ساقط وأما حديثا الوليد بن مسلم فمن طريق موسى بن أيوب وعبد الرحمن بن يزيد وهما ضعيفان . فسقط جميع الآثار في هذا الباب ، وأما قياس الواطء حائضا على الواطء في رمضان فالقياس باطل *

ولقد كان يلزم الآخذين بالآثار الواهية كحديث حزام في الاستظهار وأحاديث الوضوء بالنبيذ، وأحاديث الجعل في الأنف وحديث الوضوء من الفهقة ، وأحاديث جسرة بنت دجاجة وغيرها في أن لا يدخل المسجد حائض ولا جنب وبالاخبار الواهية في أن لا يقرأ القرآن الجنب — : أن يقولوا بهذه الآثار فهي أحسن على علانها من تلك الصلح الدبرة التي أخذوا بها ههنا (٣) . ولكن هذا يليح اضطرابهم وأنهم لا يتعلقون بمرسل ولا مسند ولا قوي ولا ضعيف الا ما وافق تقليدهم (٤) ، ولقد كان

(١) في الغنية « أيضاً »

(٢) عبد الملك بن حبيب الاندلسي تحامل عليه ابن حزم كثيرا ونسبه الى الكذب ، وتعقبه جماعة بأنه لم يسبقه أحد الى رميه بالكذب ، واعدل ما قيل فيه انه كان يروى الحديث من كتب غيره فيغلط ، وما اكثر من يفعل هذا ولم يكن سبباً لجرحه ، الا ان ابن حبيب ليست له معرفة بالحديث بل كان فقها

(٣) في المصرية . من ذلك الصلح الدبرة الذي أخذوا بها هنالك « وفي الغنية من تلك الصلح الدبرة الذي أخذوا بها ههنا فاختارنا الغنية ، وصححنا « الذي » الى « التي » ولم نعرف مراده تماماً من هذه الجملة (٤) في المصرية « مقلد بهم »

يلزم من قلّس الأكل في رمضان على الواطئ فيه في إيجاب الكفارة أن يقيس واطئ الحائض على الواطئ في رمضان، لأن كليهما وطيء فرجا حلالا في الأصل حراما بصفة تدور، وهذا أصح من قياساتهم الفاسدة، فإن الواطئ أشبه بالواطئ من الاكل بالواطئ نعم ومن الزيت بالسمن ومن المتغوط بالبائل، ومن الخنزير بالكلب ومن فرج الزوجة المسلمة بيد السارق الملعون ■ وسائر تلك المقاييس الفاسدة ■ وبهذا يتبين كل ذي فهم أنهم لا النصوص يلتزمون ■ ولا القياس يتبعون، وإنما هم مقلدون أو مستحسنون وبالله تعالى التوفيق ■

قال أبو محمد : وأما نحن فلو صح شيء من هذه الآثار لأخذنا به فاذ لم يصح في إيجاب شيء على واطئ الحائض فماله حرام، فلا يجوز أن يلزم حكما أكثر مما أزمه الله من التوبة من المعصية التي عمل، والاستغفار والتعزير، لقول رسول الله ﷺ : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده » وقد ذكرناه بأسناده، وسنذكر مقدار التعزير في موضعه إن شاء الله عز وجل وبه تنأيد ■

٢٦٤ — مسألة — وكل دم رآته الحامل مالم تضع آخر ولد في بطنها فليس حيضا (١) ولا نفاسا، ولا يمنع من شيء، وقد ذكرنا أنه ليس حيضا قبل وبرهانه ■ وليس أيضا نفاسا لأنها لم تنفس ولا وضعت حملها بعد (٢) ولا حائض، ولا إجماع بأنه حيض أو نفاس، وبالله تعالى التوفيق، فلا يسقط عنها ما قد صح وجوبه من الصلاة والصوم وإباحة الجماع إلا بنص ثابت لا بالدعوى الكاذبة ■

٢٦٥ — مسألة — وإن رأت العجوز المسنة دما أسود فهو حيض مانع من الصلاة والصوم والطواف والوطء ■

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ الذي ذكرناه قبل بأسناده : ■ إن دم الحيض أسود يعرف ■ وأمر رسول الله ﷺ إذا رآته بترك الصلاة، وقوله عليه السلام

(١) قوله « فليس حيضا » سقط من النسخة

(٢) كلمة « بعد » محذوفة من النسخة

في الحيض: « هذا شيء كتبه الله على بنات آدم » فهذا دم أسود وهي من بنات آدم، ولم يأت نص ولا إجماع بأنه ليس حيضاً كجاء به النص في الحامل، فإن ذكروا قول الله عز وجل: (واللأني يؤسن من الحيض من نسائك أن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر) قلنا: إنما أخبر الله تعالى عنهن بيأسهن، ولم يخبر تعالى أن يأسهن (١) حق قاطع لحيضهن، ولم ننكر (٢) يأسهن من الحيض، لكن قلنا: إن يأسهن من الحيض ليس مانعاً من أن يحدث الله تعالى لهن حيضاً. ولا أخبر تعالى بأن ذلك لا يكون، ولا رسوله ﷺ، وقد قال تعالى: (والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً) فأنهى تعالى أنهن يأنسات من النكاح، ولم يكن ذلك مانعاً من أن ينكحن بلا خلاف من أحد، ولا فرق بين ورود الكلامين من الله تعالى في اللاتي يؤسن من الحيض واللاتي لا يرجون نكاحاً وكلاهما حكم وارد في اللواتي يظنن هذين الظنين وكلاهما لا يمنع مما يؤسن منه، من الحيض والنكاح، وبقولنا في المعجوز يقول الشافعي وبالله تعالى التوفيق *

٢٦٦ — مسألة — وأقل الحيض دفعة، فإذا رأت المرأة الدم الأسود من فرجها أمسكت عن الصلاة والصوم وحرم وطؤها على بعلمها وسيدها، فإن رأت أثره الدم الأحمر أو كغسالة اللحم أو الصفرة أو الكدرة أو البياض أو الجفوف التام — فقد طهرت وتغتسل أو تتيمم إن كانت من أهل التيمم، وتضلي وتصوم ويأتيها بعلمها أو سيدها. وهكذا أبداً متى رأت الدم الأسود فهو حيض، ومتى رأت غيره فهو طهر، وتعتقد بذلك من الطلاق، فإن تمادى الأسود فهو حيض إلى تمام سبعة عشر يوماً، فإن زاد ما قل أو كثر فليس حيضاً (٣)، ونذكر حكم ذلك بعد هذا إن شاء الله عز وجل *

(١) في الغنية « أنه حق »

(٢) في الغنية « ولم نذكر » وهو خطأ

(٣) في الغنية « فليس حيض » وهو لحن

برهان ذلك ما ذكرناه من ورود النص بأن دم الحيض أسود يعرف . وماعداه ليس حيضاً ، ولم يخص عليه السلام لذلك عدد أوقات من عدد ، بل أوجب برؤيته أن لا تصلي ولا تصوم ، وحرم تعالى نكاحهن فيه ، وأمر عليه السلام بالصلاة عند إداره والصوم ، وأباح تعالى الوطء عند الطهر منه . فلا يجوز تخصيص وقت دون وقت بذلك . ومادام يوجد الحيض فله حكمه الذي جعله الله تعالى له ، حتى يأتي نص أو إجماع على أنه ليس حيضاً . ولا نص ولا إجماع في أقل من سبعة عشر يوماً ، فاصح الإجماع فيه أنه ليس حيضاً وقف عنده . وانتقلت عن حكم الحائض (١) وما اختلف فيه فردود إلى النبي ﷺ ، وهو عليه السلام جعل للدم الأسود حكم الحيض ، فهو حيض مانع مما ذكرناه ، ولم يأت نص ولا إجماع على أن بعض الطهر المباح للصلاة والصوم لا يكون قرأاً في العدة ، فالفرق بين ذلك مخطئ متيقن الخطأ ، قائل ما لا قرآن جاء به ولا سنة ، لا صحيحة ولا سقيمة ، ولا قياس ولا إجماع . بل القرآن والسنة كلاهما يوجب ما قلنا : من امتناع الصلاة والصوم بالحيض ، ووجودهما بعدم الحيض . ووجود الطهر وكون الطهر بين الحيضتين قرأاً يحسب به في العدة (٢) قال الله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) فمن حد في أيام القرء حداً فهو مبطل ، وقاف ما لا علم له به ، وما لم يأت به نص ولا إجماع *

وفي هذا خلاف في ثلاثة «واضع : أحدها أقل مدة الحيض ، والثاني أكثر مدة الحيض . والثالث الفرق بين العدة في ذلك وبين الصلاة والصوم ، فأما أقل مدة الحيض فان طائفة (٣) قالت : أقل الحيض دفعة تترك لها الصلاة والصوم ويحرم الوطء . وأما في العدة فأقله ثلاثة أيام ، وهو قول مالك ، وقد روى عن مالك : أقله في العدة خمسة

(١) في المصرية « وانتقلت إلى حكم الحائض » وهو خطأ
 (٢) في اليمنية « وكون الطهر بين الطهر قد يحسب به في العدة » وهو خطأ
 (٣) في المصرية « فاطمة » بدل « طائفة » وهو خطأ سخي

أيام وقالت طائفة : أقل الحيض دفعة واحدة في الصلاة والصوم والوطء والمدة ■ وهو قول الاوزاعي وأحد قولي الشافعي وداود وأصحابه ، وقالت طائفة : أقل الحيض يوم وليلة ■ وهو الأشهر من قولي (١) الشافعي وأحمد بن حنبل وهو قول عطاء ، وقالت طائفة : أقل الحيض ثلاثة أيام ، فإن انقطع قبل الثلاثة الأيام فهو استحاضة وليس حيضاً ، ولا تترك له صلاة ولا صوم ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وسفيان ، وقالت طائفة : حيض النساء ست أو سبع ، وهو قول لأحمد بن حنبل ■

قال علي : أما من فرق بين الصلاة والصوم وتحريم الوطء وبين المدة فقول (٢) ظاهر الخطأ ■ ولا نعلم له حجة أصلاً ، لأن قرآن ولأن سنة صحيحة ولاسقيمة ولا من اجماع ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا من احتياط ولا من رأى له وجه ■ فوجب تركه ، *

ثم نظرنا في قول من قال : حيض النساء يدور على ست أو سبع فلم نجد لهم حجة إلا أن قالوا : هذا هو المهود في النساء ، وذكروا حديثاً رويناه من طريق ابن جريج عن عبد الله بن محمد عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة (٣) عن أم حبيبة : ■ انها استحيضت (٤) فجعل رسول الله ﷺ أجل حيضتها ستة أيام أو سبعة ■ ورويناه أيضاً من طريق الحارث بن أبي أسامة عن زكريا بن عدي عن عبيد الله بن (٥) عمرو الرقي عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن إبراهيم بن

(١) في الاصلين « قول » بالافراد وهو خطأ (٢) في التنية ■ فهو قول

(٣) في المصرية « عن عبد الله بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة » وفي التنية

« عن عبد الله بن محمد عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة » وهو خطأ فيهما في اسم « عمران بن طلحة » وفي المصرية في الاسناد كله . وعبد الله بن

محمد هو ابن عقيل بن أبي طالب (٤) في التنية ■ استحاضت وهو لحن

(٥) في التنية ■ عبيد الله بن عمر وهو خطأ

(٢٥م - ج ٢ المحلى)

محمد بن طلحة عن عمه عمران^(١) بن طلحة عن أمه حنة بنت جحش : « ان رسول الله ﷺ قال لها : تحيض ستة أيام أو سبعة في علم الله عز وجل ثم اغتسلي ، فاذا^(٢) استنقأت فصلى أربعاً وعشرين أو ثلاثاً وعشرين وأيامها وصومى كذلك ، وافعلي في كل شهر كما تحيض النساء وكما يطهرن لميقات حيضهن وطهرهن ■^(٣) وقد أخذ بهذا الحديث أبو عبيد فجعل هذا حكم المبتدأة ■

قال على أما هذان الخبران فلا يصحان ، أما أحدهما فإن ابن جريج لم يسمعه من عبد الله بن محمد بن عقييل ، كذلك حدثناه حمام عن عباس بن أصبغ^(٤) عن ابن أيمن عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه — وذكر هذا الحديث فقال — قال ابن جريج : حدثت عن ابن عتييل ، ولم يسمعه ، قال أحمد : وقد رواه ابن جريج عن النعمان بن راشد قال أحمد : والنعمان يعرف فيه الضعف ■ وقد رواه أيضاً شريك وزهير بن محمد وكلاهما ضعيف ، وعن عمرو بن ثابت^(٥) وهو ضعيف ، وأيضاً فعمرو

(١) في المصرية « عمر » وهو خطأ

(٢) استنقأت بالهمزة وأصله استنقيت وقديهمز العرب مالايمز زيادة في الفصاحة

(٣) الحديث رواه أبو داود (ج ١ : ص ١١٦) والترمذي (ج ١ : ص ٢٧)

كلاهما من طريق زهير بن محمد عن ابن عقييل ورواه ابن ماجه (ج ١ : ص ١١٢) من طريق شريك عن ابن عقييل . قال الترمذي : « حديث حسن صحيح ، ورواه عبيد الله بن عمرو الرقي وابن جريج وشريك عن عبد الله بن محمد بن عقييل عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران عن أمه حنة ، إلا أن ابن جريج يقول عمر ابن طلحة والصحيح عمران بن طلحة ، وسألت محمداً — يعنى البخاري — عن هذا الحديث فقال هو حديث حسن صحيح وهكذا قال أحمد بن حنبل هو حديث حسن صحيح »

(٤) في المصرية ■ حمام بن عباس بن أصبغ « وهو خطأ

(٥) في المصرية « عمرو بن ثابت » وفي النجيلة « عمر بن ثابت » ورجحنا أنه

■ عمرو بن ثابت « لأنه يروى عن عبد الله بن محمد بن عقييل

ابن طلحة غير مخلوق، لا يعرف اطلحة ابن اسمه عمر*
وأما الآخر فن طريق الحارث بن أبي أسامة وقد ترك حديثه فسقط
الخبر جملة (١)*

وأما أولهم: ان هذا هو المعبود من حيض النساء فلا حجة في هذا، لانه لم يوجب
مراعاة ذلك قرآن ولا سنة ولا اجماع، وقد يوجد في النساء من لا تحيض أصلاً فلا يجعل
لها حكم الحيض، فبطل حملهن على المعبود، وقد يوجد من تحيض أقل وأكثر، فسقط
هذا القول *

ثم نظرنا في قول من قال: أقل الحيض خمس، فوجدناه قولاً بلا دليل، وما كان
هكذا فهو ساقط *

ثم نظرنا في قول من جعل أقل الحيض ثلاثة أيام فوجدناه يحتجون بقول رسول الله
ﷺ: «دعي الصلاة قصر الأيام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصلي» رويناه
من طريق أبي أسامة: سمعت هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة أن رسول الله ﷺ
قال ذلك لفاطمة بنت أبي حبيش، ورويناه أيضاً من طريق سهيل بن أبي صالح
عن الزهري عن عروة بن الزبير: حدثني فاطمة بنت أبي حبيش: «أنها أمرت
أسماء، أو أسماء حدثني (٢) أنها أمرتها فاطمة بنت أبي حبيش أن تسأل رسول الله
ﷺ فأمرها أن تقعد (٣) الأيام التي كانت تقعد (٣) ثم تغتسل» *

قال أبو محمد: وقالوا: أقل ما يقع عليه اسم أيام فتلاثة، (٤) وبحديث رويناه

(١) في المصرية «كله». وهنا بهامش التمنية ما نصه: «قال الشيخ شمس الدين
الذهبي: هذا يدل على قلة معرفة المؤلف، إذ يسقط هذا الحديث برواية الحارث له،
كانه لم يروه إلا الحارث، وقد رواه جماعة غيره» وقد صححه الترمذي وأخرجه
هو وأبو داود «وقد بينا هذا فيما سبق

(٢) في المصرية «أنها أمرت أسماء حدثني» وهو خطأ

(٣) في المصرية في الموضعين «تقعد» وهو تصحيف.

(٤) في المصرية «ثلاثة» بجذف الفاء، وفي التمنية «اسم فتلاثة» بجذف «أيام»
فجمعنا بينهما ليكون التركيب أصح والمعنى أوضح

من طريق جعفر بن محمد بن بريق عن عبد الرحمن بن نافع درخت ثنا أسد بن سعيد الباهلي عن محمد بن الحسن الصدقي عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ: « لا حيض أقل من ثلاث ولا فوق عشر » قالوا : وهو قول أنس بن مالك، ورويناه من طريق الجلد بن أيوب عن معاوية بن قرة عن أنس بن مالك، (١) وروينا أيضا عن عائشة أفقت بذلك بعد سوت رسول الله ﷺ من طريق ابن عقيل عن نهمية (٢) وهو قول الحسن ■

قال علي : أما الخبر الصحيح في هذا من طريق عائشة وفاطمة وأسماء فلا حجة لهم فيه، لأن رسول الله ﷺ أمر بذلك من كانت لها أيام معهودة ، هذا نص ذلك الخبر الذي لا يحل أن يحال عنه ولم يأمر عليه السلام بذلك من لا أيام لها ■

برهان ذلك أن الناس والجم (٣) الغفير يحيي بن سعيد القطان وزهير بن معاوية وحماد بن زيد وسفيان (٤) وأبو معاوية وجري (٥) وعبد الله بن نمير وابن جريج والداوردي (٦) ووكيم بن الجراح ، كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن رسول الله ﷺ : « اذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة ، فاذا أدبرت الحيضة فاغتسلى وصلى » ورواه مالك والليث بن سعد وسعيد بن عبد الرحمن وحماد بن سلمة وعمرو بن الحارث كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ ■ اذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة فاذا ذهب قدرها فاغسلى عنك الدم وصلى ■ ورواه الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة ، والمنذر بن المغيرة عن عروة كلهم : « اذا جاءت الحيضة » و « اذا جاء قروك » و « اذا جاء الدم الأسود » دون ذكر أيام ■

(١) أنظر طرق أثر أنس هذا والكلام عليها في البهق ، (ج ١ : ص ٣٢٢ - ٣٢٣)

(٢) هكذا في الأصلين ولا أعرفها ، وفي اليمنية « أبى عقيل » بدلا من « ابن

عقيل » ولم أجد هذا الاثر بهذا الاسناد .

(٣) في اليمنية « والجماء » (٤) يعنى الثورى وابن عينة ، وحذف أحدهما في المصرية

(٥) في المصرية « وجريج » وهو خطأ (٦) في المصرية « والداوردي » وهو خطأ

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى (١) ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن ربح وقتيبة كلاهما عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن جعفر بن ربيعة عن عراك ابن مالك عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت : « إن أم حبيبة سألت رسول الله ﷺ عن الدم ، قالت عائشة : رأيت مراكنها ملآن (٢) فقال لها رسول الله ﷺ : امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي وصلي » فهذا أمران كانت حيضتها أقل من ثلاثة أيام ، ومن يوم وأكثر من عشرة أيام أيضاً ، وهذه كلها فتاوى حق لا يحل تركها ، ولا إحالة شيء منها عن ظاهرها ، ولا يحل لأحد أن يقول إن مراده عليه السلام بقوله كل ما (٣) ذكرنا - : إنما أراد ثلاثة أيام ، فإن أقدم على ذلك مقدم كان كاذباً على رسول الله ﷺ ، فسقط تعلقهم بالحديث *

وأما خبر معاذ ففي غاية السقوط ، لأنه من طريق محمد بن الحسن الصدفي (٤) وهو مجهول ، فهو موضوع بلا شك ، والمعجب من انتصارهم (٥) ههنا على أنه لا يقع اسم الأيام إلا على ثلاث لا أقل ، وهم يقولون : إن قول الله تعالى : (فإن كان له إخوة فلأمه السدس) - : أنه يقع على أخوين فقط ! فهلا جعلوا لفظة الأيام تقع ههنا على يومين ؟ ! *

وأما احتجاجهم بقول أنس وعائشة فلا يصح عنهما ، لأنه من طريق الجلد بن أيوب (٦) وهو ضعيف ، ومن طريق ابن عقيل (٧) وليس بالقوى ، ثم لوصح عنه

(١) في المصرية « عبد الواحد بن عيسى » وهو خطأ

(٢) في الأصلين ملآن وصحناه من مسلم (ج ١ : ص ١٠٣ - ١٠٤)

(٣) في المصرية « بقوله كما ذكرنا » وهو غير صواب

(٤) بالفاء وفي اليمنية « الصدي » وهو تصحيف وحديثه هذا لا أصل له

(٥) في المصرية « اقتصارهم » وفي اليمنية « انتصارهم » وكلاهما خطأ

(٦) في المصرية « الجلد بن أيوب » وهو خطأ

(٧) في اليمنية « أبي عقيل » وينظر

وعن أم المؤمنين لما كان في ذلك حجة ، لأنه قد خالفهما غيرهما من الصحابة على ما ذكر
بعد هذا إن شاء الله تعالى . فكيف وإنما أفنت أم المؤمنين بذلك من لها أيام
معهودة ، وبالله تعالى التوفيق ، فسقط هذا القول . وبالله تعالى التوفيق .

ثم نظرنا في قول من قال : أقل الحيض يوم وليلة . فوجدناه أيضاً لا حجة لهم
من شيء من النصوص ، فإن ادعى مدع إجماعاً في ذلك فهذا خطأ ، لأن الأوزاعي
يقول : إنه يعرف امرأة تطهر عشية ونحيض غدوة . وأيضاً فإن مالكا والشافعي قد
أوجباً برؤية دفعة من الدم ترك الصلاة وفطر الصائمة وتحريم الوطء ، وهذه أحكام الحيض ،
فسقط أيضاً هذا القول . وبالله تعالى التوفيق .

قال علي : ثم نسألهم عن رأت الدم في أيام حيضتها : بما ذا تفتمونها ؟ فلا يختلف
منهم أحد في أنها حائض ولا تصلي ولا تصوم ^(١) ، فنسألهم : إن رأت الطهر إثرها .
فكأنهم يقول : تمتصل وتصلي ، فظهر فساد قولهم . وكان يلزمهم إذا رأت الدم في أيام
حيضتها ألا تفطر ولا تدع الصلاة ولا يحرم وطؤها إلا حتى تتم يوماً وليلة ، في قول
من يرى ذلك أقل الحيض . أو ثلاثة أيام بلياليها في قول من رأى ذلك أقل الحيض ،
فأذا لا يقولون بهذا ولا يقوله أحد من أهل الاسلام فقد ظهر فساد قولهم ، وصح
الإجماع على صحة قولنا . والحمد لله .

وأيضاً فإن الآثار الصحاح كما ذكرنا عن رسول الله ﷺ : « إذا جاءت
الحيضة فدعي الصلاة فإذا أدبرت فاغتسلي وصلي » دون تحديد وقت ، وهذا هو
قولنا . وقد ذكرنا قبل — بأصح إسناد يكون — عن ابن عباس أنه أفق إذا رأت
الدم البحراني أن تدع الصلاة فإذا رأت الطهر ولو ساعة من نهار فلتغتسل وتصلي .
وأما أكثر مدة الحيض فإن مالكا والشافعي قالا : أكثره خمسة عشر يوماً
لا يكون أكثر . وقال سعيد بن جبير : أكثر الحيض ثلاثة عشر يوماً . وقال
أبو حنيفة وسفيان : أكثره عشرة أيام .

(١) في النونية « حائض لا تصوم ولا تصلي »

فاختج أبو حنيفة بالأخبار التي ذكرنا * وقال : لا يقع اسم أيام (١) إلا على عشرة ، وادعى بعضهم أنه لم يقل أحد إن الحيض أقل من ذلك *
قال على أما قولهم : إن اسم أيام لا يقع على أكثر من عشرة (٢) فكذب لا توجيه لغة ولا شريعة ، وقد قال عز وجل : (فعدة من أيام أخر) وهذا يقع على ثلاثين يوماً بلا خلاف ، وحديث معاذ قد ذكرنا بطلانه ، وأما قولهم : أنه لم يقل أحد إن أيام الحيض أقل من عشرة فهو كذب ، وقد ذكرنا قول من قل : إن أيام الحيض ستة أو سبعة ، وقول مالك أقل الحيض خمسة أيام ، فحصل (٣) قولهم دعوى بلا برهان ، وهذا باطل . وأما من حد ثلاثة عشر يوماً فكذلك أيضاً * وأما من قال خمسة عشر يوماً فأنهم ادعوا الاجماع على أنه لا يكون حيض أكثر من ذلك *
قال على : وهذا باطل ، قد روى من طريق عبد الرحمن بن مهدي : أن الثقة أخبره أن امرأة كانت تحيض سبعة عشر يوماً ، ورويناه عن أحمد بن حنبل قال : أكثر ما سمعنا سبعة عشر يوماً ، وعن نساء آل الماجشون أنهم كن يحضن سبعة عشر يوماً *

قال على : قد صح عن رسول الله ﷺ أن دم الحيض أسود فإذا رآته المرأة لم تصل ، فوجب الاقياد لذلك ، وصح أنها ما دامت تراه فهي حائض لها حكم الحيض ما لم يأت نص أو اجماع في دم أسود أنه ليس حيضاً * وقد صح النص بأنه قد يكون دم أسود وليس حيضاً ، ولم يوقت لنا في أكثر عدة الحيض من شيء * فوجب أن نزاعي أكثر ما قيل ، فلم نجد إلا سبعة عشر يوماً * فقلنا بذلك ، وأوجبنا ترك الصلاة برؤية الدم الأسود هذه المدة — لا مزيد — فأقل ، وكان ما زاد على ذلك اجماعاً متيقناً أنه ليس حيضاً *

وقالوا : إن كان الحيض أكثر من خمسة عشر يوماً فانه يجب من ذلك أن يكون

(١) في المصرية لا يقع عليه اسم أيام « وزيادة » عليه « خطأ »
(٢) في الأصولين « لا يقع إلا على أكثر من عشرة » زيادة « الا » وهو خطأ واضح
(٣) في المصرية « فجعل » وهو خطأ

الحيض أكثر من الطهر وهذا محال ، فقلنا لهم : من أين اسكن أنه محال ؟ وما المانع إن وجدنا ذلك (١) ألا يوقف عنده ؟ فما نعلم منع من هذا قرآن ولا سنة أصلاً ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ! وبالله تعالى التوفيق *

٢٦٧ — مسألة — ولا حد لأقل الطهر ولا لأكثره (٢) ، فقد يتصل الطهر باقي عمر المرأة فلا تحيض بلا خلاف من أحد مع المشاهدة لذلك ، وقد ترى الطهر ساعة وأكثر بالمشاهدة ■

وقال أبو حنيفة : لا يكون طهر أقل من خمسة عشر يوماً ، وقال بعض المتأخرين : لا يكون طهر أقل من تسعة عشر يوماً ، وقال مالك : الأيام الثلاثة والأربعة والخمسة بين الحيضتين ليس طهرًا وكل ذلك حيض واحد ، وقال الشافعي في أحد أقواله كقول أبي حنيفة ، والثاني أنه لا حد (٣) لأقل الطهر ، وهو قول أصحابنا ، وهو قول ابن عباس كما أوردنا قبل ، ولا يخالف له في ذلك من الصحابة رضي الله عنهم *

فأما من قال لا يكون طهر أقل من خمسة عشر يوماً فما نعلم لهم حجة يشغل بها أصلاً ، وأما من قال : لا يكون طهر أقل من تسعة عشر يوماً فاتهم احتجوا فقالوا : إن الله تعالى جعل العدة ثلاثة قروء لتي تحيض وجعل لتي لا تحيض ثلاثة أشهر ، قالوا : فصيح أن بأزاء كل حيض وطهر شهراً (٤) ، فلا يكون حيض وطهر في أقل من شهر *

قال أبو محمد : وهذا لا حجة فيه ، لأنه قول لم يقله الله تعالى فناسبه إلى الله تعالى كاذب ، نعى أن الله تعالى لم يقل قط أني جعلت بأزاء كل حيضة وطهر شهراً ، بل لا يختلف اثنان من المسلمين في أن هذا باطل ، لأننا وهم لا نختلف في امرأة تحيض في كل شهرين مرة أو في كل ثلاثة أشهر مرة — : فإنها تتر بص حتى تتم لها ثلاثة قروء وبلا بد ، فظهر كذب من قال : إن الله تعالى جعل بدل كل حيضة وطهر شهراً ■ بل قد وجدنا

(١) في المصرية « إن وجد ذلك ■

(٢) في المصرية « ولا أكثره » (٣) في المصرية « والثاني لا حد ■

بجذف « أنه ■ (٤) في اليمنية « فصيح أن كل حيض وطهر شهراً » بجذف

« بأزاء » وبنصب « شهراً » وهو خطأ

العدة تنقضى في ساعة يوضع الحمل ، فبطل كل هذر أتوا به وكل ظن كاذب شرعوا به الدين *

وأما قول مالك فظاهر الخطأ أيضاً ، لانه لم يحمل خمسة أيام بين الحيضتين طهراً وهو يأمرها فيه بالصلاة والصوم ويبسح وطأها لزوجها ، فكيف لا يكون طهراً ماهذه صفته ؟ وكيف لا يعد اليوم وأقل منه حيضاً وهو يأمرها فيه بالفطر في رمضان وبترك الصلاة ؟ وهذه أقوال يغني ذكرها عن تكلف فسادها ، ولا يعرف لشيء منها قائل من الصحابة رضى الله عنهم *

فان قالوا فانكم ترون العدة تنقضى في يوم أوفى يومين على قولكم ؟ قلنا نعم ، فكل ماذا ؟ وأين منع الله تعالى ونبيه ﷺ من هذا ؟ وأنتم أصحاب قياس برزعمكم ، وقد أريناكم العدة تنقضى في أقل من ساعة فما أنكرتم من ذلك ! ؟ *

فان قالوا : ان هذا لا يؤمن معه أن تكون حاملاً ، قلنا لهم : ليست العدة للبراءة من الحمل (١) ، لبراهين : أول ذلك : أنه منكم دعوى كاذبة لم يأت بها نص ولا إجماع ، والثاني : أن العدة عندنا وعندكم تلزم العجوز ابنة المائة عام ، ونحن على يقين من أنها لا حمل بها . والثالث : أن العدة تلزم الصغيرة التي لا تحمل ، والرابع : أنها تلزم من العقيم ، والخامس : أنها تلزم من انحصى مابق له ما يولج . والسادس : أنها تلزم العقر (٢) ، والسابع : أنها تلزم من وطئ مرة ثم غاب الى الهند وأقام هنالك عشرين سنة ثم طلقها ، وكل هؤلاء نحن على يقين من أنها لا حمل بها ، والثامن : أنه لو كانت من أجل الحمل لكانت حيضة واحدة تبرئ (٣) من ذلك ، والتاسع : أنها تلزم المطلقة أثر نفاسها ولا حمل بها ، والعاشر : أن المكيين بالصد منهم . قالوا : لا تصدق

(١) في المصرية « ليست العدة للمرأة من الحمل » وهو خطأ

(٢) في المصرية « أنها تلزم من العاقر » وهو خطأ ، لأن المراد هنا المرأة التي لا تحمل وانها تجب عليها العدة ، والأصل في العقر انه استعقام الرحم فلا تحمل المرأة ، وقد يقال للرجل « عاقر » و « عقير » بمعنى أنه لا يولد له ، ولكنه غير مراد هنا

(٣) في المصرية « تبرأ » وهو خطأ

المرأة في أن عدتها انقضت في أقل من ثلاثة أشهر ، وتصديق في ثلاثة أشهر ،
وقال أبو حنيفة : لا تصدق المرأة في أن عدتها انقضت في أقل من ستين يوماً ،
وتصدق في الستين ، وقال محمد بن الحسن : تصدق في أربعة وخمسين يوماً لافي أقل ،
وقال مالك : تصدق في أربعين يوماً لافي أقل ، وقال أبو يوسف : تصدق في تسعة
وثلاثين يوماً لا أقل . وقال الشافعي : تصدق في ثلاثة وثلاثين يوماً لا أقل ■

قال علي : وكل هذه المدد التي بنوها على أصولهم لا يؤمن مع انقضاء وجود الحمل ،
فهم أول من أبطل علمهم . وكذب دليلهم ، ولا يجوز البتة أن يؤمن الحمل إلا بعد
انقضاء أزيد من أربعة أشهر ، فكيف وهم المختاطون بزعمهم للحمل وهم يصدقون قولها ،
ولو أنها أفسق البرية وأكذبهم في هذه المدد ، أمانحن فلا نصدقها الابينة من أربع
قوابل عدول عالمت ، فظهر من المختاط للحمل ، لا سيما مع قول أكثرهم : أن الحامل
نحيض . فهذا يبطل قول من قال منهم : أن العدة وضعت لإبراء الرحم من الحمل ،
وقد روينا عن هشيم عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي : أن علي بن أبي طالب
أتى برجل طلق امرأته فحاضت ثلاث حيض في شهر أو خمس وثلاثين ليلة . فقال علي
أشريح : اقض فيها ، قال : إن جاءت بالبينة من النساء المدبول من بطانة أهلها ممن
يرضى صدقه وعدله . : أنها رأت ما يحرم عليها الصلاة من الطمث الذي هو الطمث
وتغتسل عند كل قرء وتصلى فقد انقضت عدتها والا فهي كاذبة ، قال علي بن أبي
طالب : قالون ، معناها أصبت (١) ■

(١) هذا الاثر ذكره البخاري في الصحيح تعليقاً بلفظ « ويذكر عن علي
وشريح أن جاءت » الخ قال ابن حجر (ج ١ : ص ٣٦٠) « وصله الدارمي ورجاله
ثقات ، وإنما لم يجزم به للتردد في سماع الشعبي من علي ، ولم يقل أنه سمع من شريح
فيكون موصولاً » ثم رواه من طريق الدارمي وكذلك فعل العيني (ج ٣ : ص ٣٠٦)
ثم نقله أيضاً من الحلى كما هنا ، والاثري في مسند الدارمي (ص ٨٠) : أخبرنا يعلى
— هو ابن عبيد — ثنا اسماعيل — هو ابن أبي خالد — عن عامر — هو الشعبي —
قال : جاءت امرأة الى علي تخاصم زوجها طلقها فقالت : قد حضت في شهر ثلاث
حيض ، فقال علي لشريح : اقض بينهما ، قال : يا أمير المؤمنين وأنت ههنا ! قال اقض

قال علي بن أحمد : وهذا نص قولنا ، وروي عنه محمد بن سيرين أنه سئل :
أيكون طهراً خمسة أيام ؟ قال : النساء أعلم بذلك *
قال علي : لا يصح عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف قول علي بن أبي
طالب وابن عباس ، وهو قولنا . وبالله تعالى التوفيق . والنفاس والحيض سواء في
كل شيء . وبالله تعالى التوفيق (١) *

٢٦٨ - مسألة - ولاحد لأقل النفاس ، وأما أكثره فسبعة أيام لا مزيد
قال أبو محمد : ولم يختلف أحد في أن دم النفاس (٢) ان كان دفعة ثم انقطع
الدم ولم يعاودها فأنها تصوم وتصلي ويأتبها زوجها ، وقال أبو يوسف : ان عاودها دم
في الاربعين يوماً فهو دم نفاس ، وقال محمد بن الحسن . ان عاودها بعد الخمسة عشر
يوماً فليس دم نفاس *

قال أبو محمد : وهذه حدود لم يأذن الله تعالى بها ولا رسوله ﷺ فهي باطل ■
وأما أكثر النفاس فن مالكا قال مرة : ستون يوماً ، ثم رجع عن ذلك ، وهو
قول الشافعي وقال مالك : النساء أعلم ، وقال أبو حنيفة : أكثر النفاس اربعون يوماً ،
فأما من حد ستين يوماً فما نعلم لهم حجة ، وأما من قال : اربعون يوماً (٣) فاتهم

بينهما قال يأمر المؤمنين وأنت ههنا قال اقض بينهما قال ان جاءت من بطانة أهلها ممن رضي
دينه وأما تيزعم أنها حاضت ثلاث حيض تطهر عند كل قرء وتصلي جاز لها والا فلا ، فقال
علي : قالون ، وقالون بلسان الروم : أحسنت . ملحوظة : في العيني طبع الادارة المنيرية
في هذا الأثر عندما نقله الشارح عن المحلى — : غلطتان يجب تصحيحهما ، أولاً : أنها رأت
ما يحرم عليهما الصلاة من الطهر الذي هو الطمث « فقلوه « من الطهر » خطأ صحته « من
الطمث » . ثانياً . « وتغتسل عند كل قرء وتصلي فيه فقد انقضت عدتها فكلمة « فيه »
زائدة لا موقع لها في المعنى وليست في المحلى وهو الذي نقل عنه العيني .

(١) قوله « والنفاس والحيض » الخ سقط من النسخة

(٢) في النسخة « مسألة ولم يختلف في أن دم النفاس » الخ وما هنا أصح وأحسن

(٣) من قوله « فأما من حد ستين » الى هنا سقط من النسخة وهو خطأ

ذكروا روايات عن أم سلمة من طريق مسة الازدية (١) وهي مجهولة، ورواية عن عمر من طريق جابر الجعفي، وهو كذاب، ورواية عن عائذ بن عمرو (٢) : أن امرأته رأت الطهر بعد عشرين يوماً فاغتسلت ودخلت معه في لحافه فضربها برجله وقال : لا تغضى من ديني (٣) حتى تمضي الأربعون، وهم لا يقولون بهذا ولا أسوأ حالاً ممن يحتج بما لا يراه حجة وهو أيضاً عن الجلد بن أيوب وليس بالقوي (٤)، وعن الحسن بن عثمان بن أبي العاصي مثله (٥)، وعن جابر عن خيشمة عن أنس بن مالك، وعن وكيع (٦)

(١) بضم الميم وفتح السين المهملة المشددة، والأزدية بالزاي. وفي المصرية «الاسدية» وفي اليمنية «سد» بدون نقط ومن غيرميم وكلاهما خطأ. وحديث مسة هذا عن أم سلمة رواه أبو داود (ج ١ ص ١٢٣) والترمذي (ج ١ ص ٣٠) وابن ماجه (ج ١ ص ١١٥) والبيهقي (ج ١ ص ٣٤١) ولفظ الحديث في الترمذي «عن علي بن عبد الأعلى عن أبي سهل عن مسة الازدية عن أم سلمة قالت. كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعين يوماً» قال الترمذي. «هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي سهل عن مسة عن أم سلمة، واسم أبي سهل كثير بن زياد، قال محمد بن اسمعيل. على ابن عبد الأعلى ثقة وأبو سهل ثقة ولم يعرف محمد هذا الحديث إلا من حديث أبي سهل». ورواه الحاكم أيضاً في المستدرک (ج ١ ص ١٧٥) وصححه هروالذهبي، ولكن قال ابن حجر في التلخيص ان مسة مجهولة الحالة مع أنهم يتكلم عليها في التهذيب ونقل عن الدارقطني انها لا يقوم بها حجة، وعن ابن القطان : لا تعرف (٢) في اليمنية عائذ بن عمر «وهو خطأ

(٣) في اليمنية «لا تعريني من ديني» وفي الدارقطني (ص ٨٧) : اليك عني فلست بالذي تعريني عن ديني حتي تمضي لك أربعون ليلة « قال الدارقطني : لم يروه عن معاوية بن قرة غير الجلد بن أيوب وهو ضعيف اه (٤) بل هو ضعيف جداً

(٥) رواه الحاكم في المستدرک مرفوعاً (ج ١ ص ١٧٦) والبيهقي موقوفاً (ج ١ ص ٣٤١) قال الحاكم : «مرسل صحيح فان الحسن لم يسمع من عثمان بن أبي العاص» ووافقه الذهبي، والمرسل لا يكون صحيحاً ولا حجة، ومراسيل الحسن أضعف من مراسيل غيره (٦) في اليمنية «عن وكيع» بحذف الواو وهو خطأ ظاهر

عن أبي عوانة عن جعفر بن إياس عن يوسف بن ماهك عن ابن عباس : تنتظر
النساء نحواً من أربعين يوماً (١) *

قال أبو محمد : لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد ذكرنا ونذكر
ما خالفوا فيه الصحاب والصحابة لا يُعرف لهم منهم مخالفون (٢) . وأقرب ذلك
ما ذكرناه في المسئلة المتصلة بهذه من حد أقل الطهر ، فإنهم خالفوا فيه ابن عباس ولا
مخالف له من الصحابة أصلاً ، ولقد يلزم المالكيين والشافعيين المشنعين بخلاف
الصاحب الذي لا يعرف له من الصحابة مخالف : — أن يقولوا بما روي ههنا عن
ذكرنا من الصحابة رضي الله عنهم *

قال علي : فلما لم يأت في أكثر مدة النفاس (٣) نص قرآن ولا سنة وكان الله
تعالى قد فرض عليها الصلاة والصيام بيقين وأباح وطأها لزوجها لم يحز لها أن تمتنع (٤)
من ذلك إلا حيث تمتنع بدم الحيض لأنه دم حيض ■

وقد حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق
عن معمر عن جابر عن الضحاك بن مزاحم (٥) قال تنتظر إذا ولدت سبع ليال أو
أربع عشرة ليلة ثم تغتسل (٦) وتصلّي قال جابر ، وقال الشعبي تنتظر أقصى ما تنتظر
امراً ، وبه إلى عبد الرزاق عن معمر وابن جريج ، قال معمر عن قتادة ، وقال ابن
جريج عن عطاء ثم اتفق قتادة وعطاء : تنتظر البكر إذا ولدت كامراً من نسائها ،
قال عبد الرزاق : وبهذا يقول سفيان الثوري *

(١) رواه البيهقي (ج ١ : ص ٣٤١) من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن أبي عوانة
وهذا أثر موقوف صحيح الاسناد (٢) في الغنية « مخالف »

(٣) في الغنية « أكثر أمر النفاس » وهو خطأ (٤) في الغنية « لم يحز أن تمتنع »

(٥) في الغنية « عن جابر الصحابي عن مزاحم » وهو خطأ لا معنى له

(٦) في الغنية « تنتظر إذا ولدت » سبع عشرة ليلة ثم تغتسل وتصلّي وما هنا هو

الصحيح الموافق للمصرية

قال علي : قال الأوزاعي عن أهل دمشق : تنظر أنفساء من الغلام ثلاثين ليلة ومن الجارية أربعين ليلة ■

قال علي : إن كان خلاف الطائفة من الصحابة رضى الله عنهم — لا يعرف لهم مخالف — خلافاً للاجماع فقد حصل في هذه المسألة في خلاف الاجماع الشعبي وعطاء وقتادة ومالك وسفيان الثوري والشافعي ، إلا أنهم حدوا حدوداً (١) لا يدل على شيء منها قرآن ولا سنة ولا اجماع ، وأما نحن فلا نقول إلا بما اجمع عليه : من انه دم يمنع مما يمنع منه الحيض ، فهو حيض *

وقد حدثنا حماد ثنا يحيى بن مالك بن عائد (٢) ثنا ابو الحسن عبيد الله بن ابي غسان ثنا ابو يحيى زكريا بن يحيى الساجي (٣) ثنا ابو سعيد الاشج ثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي (٤) عن سلام بن سليمان المدائني عن حميد عن انس عن رسول الله ﷺ : « أكثر النفاس أربعين يوماً » ■ ■ ■
قال ابو محمد : سلام بن سليمان ضعيف منكر الحديث (٥)

(١) في البنية « حدوا حداً » بالافراد وهو خطأ

(٢) بالهمزة والذال المعجمة وله ترجمة في تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ١٩٧)

(٣) في البنية « أبو يحيى وزكريا بن الساجي » وهو خطأ ، والساجي هذا هو

الامام الحافظ محدث البصرة له ترجمة في التذكرة (ج ٢ ص ٢٥٠)

(٤) في الأصلين « محمد بن عبد الرحمن المحاربي » وهو خطأ بل صوابه

« عبد الرحمن بن محمد »

(٥) هذا الحديث رواه ابن ماجه (ج ١ ص ١١٦ و ١١٧) من طريق المحاربي « عن سلام بن سليم أو سلم شك أبو الحسن وأظنه هو أبو الاحوص عن حميد عن أنس » هذا لفظ ابن ماجه ، وأخطأ الحافظ الهينمي في الزوائد اعتماداً على هذا الظن فقال : ■ اسناد حديث أنس صحيح ورجاله ثقات ■ والحق انه حديث ضعيف جداً. أما أبو الاحوص سلام بن سليم الحنفي فانه ثقة حافظ، ولكنه لم يرو هذا الحديث ، وإنما هو من رواية سلام بن سليمان المدائني الطويل ويقال ابن سليم أو ابن سلم ، وهو كما قال المؤلف منكر الحديث ، وقال ابن خراش : كذاب ، وقال ابن حبان : « روي الموضوعات عن الثقات كأنه كان المتعمد لها » والذي يؤكد أنه هو لا أبو الاحوص

وقال ابو حنيفة : اقل امد النفاس (١) خمسة وعشرون يوماً ، وقال ابو يوسف
اقل امد النفاس (٢) أحد عشر يوماً * (٣)

وقال أبو محمد : هذان حدان لم يأذن الله تعالى بهما ، والعجب ممن يحد مثل
هذا برأيه ولا يفكره على نفسه ، ثم ينكر على من وقف عندما أوجبه الله تعالى في
انقرآن ورسوله ﷺ ، وأجمع عليه المسلمون اجماعاً متيقناً ، والحمد لله رب العالمين *
قال أبو محمد : ثم رجعنا الى ما ذكرنا قبل من أن دم النفاس هو حيض صحيح *
وأمدّه (٤) امد الحيض وحكمه في كل شيء حكم الحيض ، لقول النبي ﷺ لعائشة
رضي الله عنها « أنفست » بمعنى حضت فهما شيء واحد ، وقوله عليه السلام في
الدم الاسود ما قل من اجتناب الصلاة اذا جاء ، وهم يقولون بالقياس ، وقد حكموا
لها بحكم واحد في تحريم الوطاء والصلاة والصوم وغير ذلك ، فيلزمهم أن يجعلوا
أمدّهما واحداً والله تعالى التوفيق *

٢٦٩ مسألة — فان رأت الجارية الدم أول ما تراه أسود فهو دم حيض كما

الثقة التصريح باسمه في اسناد المؤلف هنا ، وقول البيهقي في السنن : « وكذلك رواه
سلام الطويل عن حميد عن أنس » وقول الحافظ في التهذيب « روى له ابن عدي
احاديث وقال لا يتابع عليها وأخرج له الحديث الذي أخرجه ابن ماجه وليس له
عنده غيره وهو حديث أنس . وقت للنفساء » ونقل عن ابن حبان أنه قال . « هو
الذي روى عن حميد عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم وقت للنفساء أربعين يوماً »
وكذلك أعله به الحافظ الزباعي في نصب الراية (ج ١ ص ١٠٧) . ورواه البيهقي
(ج ١ ص ٣٤٣) من طريق زيد العمي عن أبي أياس عن أنس وزيد العمي ضعيف
جداً ، قال ابن حبان : « يروى عن أنس أشياء موضوعة لأصول لها حتى يسبق الى
القلب انه المتعبد لها »

(١) في المصرية « أقل امر النفاس » وهو خطأ

(٢) في المصرية « أقل أمر النفاس » وهو خطأ

(٣) في اليمنية « وقال أبو حنيفة أقل مدة النفاس إحدى عشر يوماً » وهو خطأ لأنها
نسبت قول أبي يوسف لأبي حنيفة وحذفت قول أبي حنيفة ولتأنيث « احدى »
بدون وجه (٤) في اليمنية « فأمدّه » وما هنا أحسن

قدمنا ، تدع الصلاة والصوم ولا يطؤها بملها أو سيدها ، فان تلون أو انقطع الى سبعة عشر يوماً فأقل فهو طهر صحيح تغتسل وتصلى وتصوم ويأتيها زوجها (١) وإن تمادى أسود تمادت على أنها حائض الى سبع عشرة (٢) ليلة ، فان تمادى بعد ذلك أسود فانها تغتسل ثم تصلى وتصوم (٣) ويأتيها زوجها (٤) ، وهي طاهر أبداً لا ترجع الى حكم (٥) الحائضة إلا ان ينقطع أو يتلون كما ذكرنا ، فيكون حكمها اذا كان أسود حكم الحيض واذا تلون أو انقطع أو زاد على السبع عشرة (٦) حكم الطهر ، فاما التي قد حاضت وطهرت فتمادى بها الدم فكذلك (٧) أيضاً في كل شيء ، إلا في تمادى الدم الاسود متصلاً فانها (٨) اذ جاءت الايام التي كانت تحيضها أو الوقت الذي كانت تحيضه إما مراراً في الشهر أو مرة في الشهر أو مرة في شهر أو في عام — : فاذا جاء ذلك الأمد أمسكت عما تمسك به الحائض ، فاذا انقضى ذلك الوقت اغتسلت وصارت في حكم الطاهر في كل شيء ، وهكذا أبداً ما لم يتلون الدم أو ينقطع ، فان كانت مخنقة الايام بنت على آخر ايامها قبل ان يتمادى بها الدم ، فان لم تعرف وقت حيضها لزمها فرضا ان تغتسل لكل صلاة وتتوضأ لكل صلاة ، أو تغتسل وتتوضأ وتصلى الظهر في آخر وقتها ، ثم تتوضأ وتصلى العصر في أول وقتها ، ثم تغتسل وتتوضأ وتصلى المغرب في آخر وقتها ، ثم تتوضأ وتصلى العتمة في أول وقتها (٩) ثم تغتسل وتتوضأ لصلاة الفجر ، وأن شئت أن تغتسل في أول وقت الظهر للظهر والعصر فذلك لها ، وفي أول وقت المغرب

(١) في الجنية « ويأتيها زوجها » (٢) في الجنية « سبعة عشرة » وهو خطأ

(٣) في المصرية « ثم تصوم وتصلى » (٤) في الجنية « ويأتيها زوجها »

(٥) لفظ « الى حكم » سقط من الجنية (٦) في الجنية « السبعة عشرة »

(٧) في الجنية « وكذلك » وهو خطأ (٨) في المصرية « فانه »

(٩) في الجنية « لزمها فرضا أن تغتسل لكل صلاة وتتوضأ لكل صلاة أو

تغتسل وتصلى الظهر في آخر وقتها ثم تتوضأ وتصلى العتمة في أول وقتها » وهذا

خطأ وما هنا أصح

المغرب والعتمة فذلك لها ، وتصلى كل صلاة لوقتها ولا بد وتوضأ لكل صلاة فرض ونافلة في يومها وليأتها (١) ، فإن عجزت عن ذلك وكان عليها فيه حرج تيممت كما ذكرنا *

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ — الذى قد ذكرنا بإسناده في أول مسألة من الحيض من كتابنا هذا — : « إن دم الحيض أسود يعرف فإذا كان ذلك فأمسكى عن الصلاة وإن كان الآخر فتوضئ وصلى » وقوله ﷺ : « إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة فإذا أدبرت فاغتسلى وصلى » وفي بعضها : « فإذا أدبرت فاغتسلى عنك الدم وتوضئ » وفي بعضها : « فإذا ذهب قدرها فاغتسلى عنك الدم وتوضئ وصلى » وهكذا روينا من طريق حماد بن زيد وحماد بن سلمة كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها عن رسول الله ﷺ ، وفي هذه الأخبار إيجاب مراعاة تلون الدم *

وما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا أحمد بن أبي رجاء ثنا أبو أسامة سمعت هشام بن عروة بن الزبير قال أخبرنى أبى عن عائشة أن فاطمة بنت أبى حبيش سألت النبى ﷺ قالت إني أستحاض فلا أطهر أفادع الصلاة ؟ قل : لا : إن ذلك عرق ، ولكن دعى الصلاة قدر الأيام التى كنت تحيضين فيها ثم اغتسلى وصلى (٢) » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن ربح وقتيبة كلاهما عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبى حبيب عن جعفر بن ربيعة عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة قالت : « إن أم حبيبة سألت رسول الله ﷺ عن الدم ، قالت عائشة : رأيت مركنهما ملآن دماً (٣) ، فقال لها رسول الله ﷺ

(١) من أول قوله « فإن عجزت عن ذلك » الى قوله فيما يأتى » وقال الشافعى تقعد يوماً وليلة « الخ سقط من العينية (٢) فى البخارى (ج ١ ص ٥٠) (٣) فى الأصل « ملأ دماً » وهو خطأ وصححناه من صحيح مسلم (ج ١ ص ١٠٣ و ١٠٤) (م ٢٧ — ج ٢ المحلى)

ﷺ : أمكنى قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلى وصلى * »

قال أبو محمد : ففي هذين الخبرين الإيجاب مراعاة القدر الذى كانت تحبسه قبل ان يمتد بها الدم *

وأما المبتدأة التى لا يتلون دمها عن السواد ولا مقدار عندها لحيض متقدم — فنحن على يقين من وجوب الصلاة والصيام عليها ، ونحن على يقين من أن الدم الأسود منه حيض ومنه ما ليس بحيض ، فاذ ذلك كذلك فلا يجوز لأحد أن يجعل برأيه بعض ذلك الدم حيضا و بعضه غير حيض ، لأنه يكون شارعا في الدين ما لم يأذن به الله ، أو قائلًا على الله تعالى ما لا علم لديه ، فاذ ذلك كذلك فلا يحل لها ترك يقين ما افترض الله عليها من الصوم والصلاة لظن في بعض دمها أنه حيض * ولعله ليس حيضا * والظن كذب الحديث *

وهذا الذى قلناه هو قول مالك وداود * وقال الاوزاعي : تجعل لنفسها مقدار حيض أمها وخالتها وعمتها وتكون فيما زاد في حكم المستحاضة ، فان لم تعرف جعلت حيضها سبعة أيام من كل شهر ، وتكون في باقى الشهر مستحاضة تصوم ، وقال (١) سفيان الثوري وعطاء : تجعل لنفسها قدر حيض نسائها (٢) * وقال الشافعى : تقعد يوما وليلة من كل شهر تكون فيه حائضا ، وباقى الشهر مستحاضة تصلى وتصوم ، والى هذا مال أحمد بن حنبل ، وقال أبو حنيفة : تقعد عشرة أيام من كل شهر حائضا وباقى الشهر مستحاضة تصلى وتصوم *

قال علي : يقال لجميعهم : من أين قطعتم بأنها تحيض كل شهر ولا بد ؟ وفي الممكن أن تكون ضحايا (٣) لا تحيض فتركتم بالظن فرض ما أوجبه الله تعالى عليها (٤) من الصلاة والصيام * ثم ليس لأحد منهم أن يقول : أقصر بها على أقل

(١) في الاصل « قال » بحذف الواو والسياق يقضى بزيادتها

(٢) من أول قوله « فان عجزت عن ذلك وكان عليها فيه حرج » الى هنا سقط من النسخة (٣) الضحايا بوزن فاعيل والضحايا بوزن فعلاء هى التى لا تحيض أو التى لا ينبت ثدياها ، وكذلك الضحايا بوزن فعلاء . (٤) كلمة « عليها » محذوفة في النسخة

ما يكون من الحيض لثلاث ترك الصلاة الا ييقين : — إلا كان الآخر (١) أن يقول :
بل أقتصر بها على أكثر الحيض لثلاث تصلى وتصوم ويطؤها زوجها وهي حائض ،
وكل هذين القولين يفسد صاحبه ، وهما جميعا فاسدان (٢) لانهما قول بالظن ،
والحكم بالظن في دين الله عز وجل لا يجوز ، ونحن على يقين لاشك فيه أن هذه
المبتدأة لم تحض قط ، وأن الصوم والصلاة فرضان عليها ، وأن زوجها مأثور ومندوب
الى وطئها ، ثم لا ندرى ولا نقطع أن شيئاً من هذا الدم الظاهر عليها دم حيض ■
فلا يحل ترك اليقين والفرائض اللازمة بظن كاذب ، وبالله تعالى التوفيق ■
وأما وضوؤها لكل صلاة فقد ذكرنا برهان ذلك في كتابنا هذا في الوضوء
وما يوجبه *

وأما غسلها لكل صلاتين أو لكل صلاة فلما حدثناه حمام بن احمد ثنا عباس
ابن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا علان (٣) ثنا محمد بن بشار ثنا وهب
ابن جرير بن حازم ثنا هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة - هو
ابن عبد الرحمن بن عوف - عن أم حبيبة بنت جحش : ■ أنها كانت تهراق الدم
وأنها سألت رسول الله ﷺ فأمرها أن تغتسل لكل صلاة *

وبه الى ابن أيمن : ثنا احمد بن محمد البرقي (٤) القاضي ثنا أبو معمر ثنا عبد
الوارث بن سعيد التنويري (٥) عن الحسين (٦) المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن
أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : أخبرني زينب بنت أبي سلمة الخزومي :

(١) في النسخة «آخر» (٢) في المصرية «وكلاهما فاسدان»

(٣) بفتح العين وتشديد اللام وهو لقب جماعة من محدثين والذي في هذه
الطبعة هو علي بن عبد الرحمن بن المغيرة الخزومي المصري شيخ الطحاوي مات
بمصر في ١٠ شعبان سنة ٢٧٢ قال غالب أنه هو

(٤) في النسخة «البرقي» وهو خطأ وانظر حاشية المسئلة رقم ٢١٠

(٥) بفتح التاء المثناة وضم النون وهما مشددتان

(٦) في المصرية «الحسن» وهو خطأ

« أن امرأة كانت تهراق الدم » وكانت (١) تحت عبد الرحمن بن عوف ، وإن رسول الله ﷺ أمرها أن تغتسل عند كل صلاة وتصلى * * قال علي : زينب هذه ربيبة رسول الله ﷺ * نشأت في حجره عليه السلام * ولها صحبة به عليه السلام (٢) *

وبه الى ابن أبين : أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي حدثني محمد ابن سلمة عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أم حبيبة بنت جحش * أنها استحيضت فأمرها رسول الله ﷺ بالغسل عند كل صلاة * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا هناد ابن السري عن عبدة بن سليمان عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن عروة عن عائشة : * أن أم حبيبة بنت جحش استحيضت في عهد رسول الله ﷺ فأمرها بالغسل لكل صلاة (٣) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك الخولاني ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا وهب بن بقية ثنا خالد بن اسماعيل (٤) عن سهيل بن أبي صالح عن

(١) في التمنية « كانت » بحذف الواو

(٢) حديث زينب هذا رواه أبو داود (ج ١ ص ١١٨) والبيهقي (ج ١ ص ٣٥١) من طريق أبي معمر عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج عن عبد الوارث باسناده ولفظه، ورواه البيهقي أيضا من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال « حدثني أبو سلمة وعكرمة مولى ابن عباس أن زينب بنت أم سلمة كانت تغتسل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تهريق الدم فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل لكل صلاة » وهو أسناد صحيح ولكن لعل الأوزاعي — أو من روى عنه — أخطأ، فيه لأن زينب كانت صغيرة دون البلوغ عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذلك اختلفوا في سماعها منه ، وقيل أنها ولدت بالحبشة وقيل ولدت بالمدينة * وعلى كل فهذه الرواية فيها شيء من الخطأ .

(٣) رواه أبو داود (ج ١ ص ١١٨) (٤) في التمنية * خالد » وحذف اسم أبيه وهو الموافق لابي داود (ج ١ ص ١١٩)

الزهري عن عروة بن الزبير عن أسماء بنت عميس قالت : ■ يارسول الله (١) ان فاطمة بنت أبي حبيش استحيضت ، فقال رسول الله ﷺ : لتغتسل للظهر والعصر غسلًا واحدًا ، وتغتسل للمغرب والعشاء غسلًا واحدًا ، وتغتسل للفجر غسلًا (٢) وتوضأ (٣) فيما بين ذلك ■ ■

فهذه آثار في غاية الصحة رواها عن رسول الله ﷺ أربع صواحب : عائشة أم المؤمنين ، وزينب بنت أم سلمة ، وأسماء بنت عميس ، وأم حبيبة بنت جحش ، ورواها عن كل واحدة من عائشة وأم حبيبة عروة وأبو سلمة ورواه أبو سلمة عن زينب بنت أم سلمة ، ورواه عروة عن أسماء ، وهذا نقل تواتر يوجب العلم ■

وقال بهذا جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ، كما روينا من طريق الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة : ان أم حبيبة استحيضت فكانت تغتسل لكل صلاة ، فهذه أم حبيبة ترى ذلك وعائشة تذكر ذلك لا تنكره (٤) ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السختماني عن سعيد بن جبير : أنه كان عند ابن عباس فأتاه كتاب امرأة ، قال سعيد : فدفعه ابن عباس الى ، فقرأته فإذا فيه : إني امرأة مستحاضة أصابني بلاء وضر ■ وإني ادع الصلاة الزمان الطويل ، وإن ابن أبي طالب سئل عن ذلك فأفتاني أن أغتسل عند كل صلاة . فقال ابن عباس : اللهم لا أجدها إلا ما قال علي ■ غير أنها تجمع بين الظهر والعصر بغسل واحد والمغرب والعشاء بغسل واحد وتغتسل للفجر غسلًا واحدًا ، فقيل لابن عباس : أن الكوفة أرض باردة وأنها يشق عليها ، قل : لو شاء الله لا ابتلاها بأشد من ذلك . وروينا أيضاً من طريق سفيان الثوري عن أشعث بن أبي الشعثاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، ومن طريق ابن جريج أن عمرو بن دينار أخبره أنه سمع سعيد بن جبير يذكر هذا عن ابن عباس ومن طريق شعبة وحامد بن سلمة كلاهما عن حماد بن أبي

(١) في سنن أبي داود « قالت : قلت يارسول الله »

(٢) في سنن أبي داود « غسلًا واحدًا » والحديث هناك أطول فاخصره المؤلف

(٣) في سنن أبي داود « وتوضأ ■ » بحذف إحدى التاءين

(٤) في البيهقي « وعائشة تذكر ذلك لا تنكره » وهو خطأ واضح

سليمان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس *

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أبو بكر بن أحمد بن خالد ثنا أبي ثنا علي بن عبد العزيز ثنا حجاج بن المنهال عن ابن جريج (١) قال : أخبرني أبو الزبير قال أخبرني سعيد بن جبير قال : أرسلت امرأة مستحاضة إلى ابن الزبير : اني أفتيت أن أغتسل لكل صلاة ، فقال ابن الزبير : ما أجدها الا ذلك ، ثم أرسلت إلى ابن عباس وابن عمر فقالا جميعاً : ما نجد لها الا ذلك . ومن طريق أبي مجلز عن ابن عمر في المستحاضة قال : تغتسل لكل صلاة ، وقد رواه أيضاً عكرمة ومجاهد عن ابن عباس . قال مجاهد عنه : تؤخر الظهر وتعجل العصر وتغتسل لها غسلاً واحداً . وتؤخر المغرب وتعجل العشاء وتغتسل لها غسلاً واحداً ، وتغتسل للفجر غسلاً *

ورويانا عن ابن جريج (٢) عن عطاء : تنتظر المستحاضة أيام أقرائها ثم تغتسل غسلاً واحداً للظهر والعصر تؤخر الظهر (٣) قليلاً وتعجل العصر قليلاً وكذلك المغرب والعشاء وتغتسل للصبح غسلاً . ورويانا من طريق سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي مثل قول عطاء سواء سواء . ورويانا من طريق معاذ بن هشام الدستوائي عن أبيه عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : المستحاضة تغتسل لكل صلاة وتصلي *

فهؤلاء من الصحابة أم حبيبة وعلى بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر وابن الزبير لا يخالف لهم يعرف من الصحابة رضي الله عنهم . إلا رواية عن عائشة : أنها تغتسل كل يوم عند صلاة الظهر (٤) ورويناه هكذا من طريق معمر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة هكذا مبيناً : كل يوم عند صلاة الظهر . ومن التابعين عطاء وسعيد بن المسيب والنخعي وغيرهم كل ذلك بأسانيد في غاية الصحة

(١) هنا بهامش المنيمة « قال الذهبي : لم يسمع حجاج بن منهال من ابن جريج ولا أدركه » (٢) في المنيمة « ورويناه من طريق ابن جريج » وما هنا أحسن كما هو واضح (٣) في المنيمة « وتؤخر الظهر » بزيادة الواو (٤) في المنيمة « كل يوم عند وقت صلاة الصلاة » وهو خطأ

فأين المشنعون بمخالفة صاحب (١) اذا وافق (٢) أهواءهم وتقليدكم من الخفيفين والمالكين والشافعيين عن هذا ومنهم (٣) السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ ؟* قال على : فجاءت السنة في التي تميز دمها أن الأسود حيض ، وأن ماعداه طهر ، فوضح أمر هذه ، وجاءت السنة في التي لا تميز دمها — وهو كله أسود لأن ما عده طهر لا حيض ولها وقت محدود ميمز كانت تحيض فيه — : أن تراعى أمد حيضها (٤) فتكون فيه حائضاً ، ويكون ماعداه طهراً ، فوجب الوقوف عند ذلك ، وكان (٥) حكم التي كانت أيامها مختلفة منقلة أن تبني على آخر حيض حاضته قبل اتصال دمها ، لانه هو الذي استقر عليه حكمها وبطل (٦) ما قبله باليقين (٧) والمشاهدة ، فخرجت هاتان بحكمهما ، ولم يبق إلا التي لا تميز دمها ولا لها أيام معبودة ، ولم يبق إلا المأمورة بالفصل لكل صلاة أو لكل صلاتين ، فوجب ضرورة أن تكون هي ، إذ ليست إلا ثلاث صفات وثلاثة أحكام فلاصفتين (٨) — حكمان منصوكان عليهما — فوجب أن يكون الحكم الثالث للصفة الثالثة ضرورة ولا بد *

قال على : وأما مالك فانه غلب حكم تلون الدم (٩) ولم يراع (١٠) الايام وأما أبو حنيفة فغلب الايام ولم يراع حكم تلون الدم ، وكلاهماين (١١) خطأ ، لانه ترك اسنة لا يحل تركها ، وأما الشافعي وابن حنبل وأبو عبيد وداود فأخذوا بالحكمين معاً ، إلا أن احمد بن حنبل وأبا عبيد (١٢) غلبا الايام ولم يجعلا لتلون الدم حكماً

(١) في النية «فأين المشنعون مخالفة صاحب» بحذف الباء .

(٢) في المصرية «اذا خالف» وهو خطأ ظاهر والتصحيح من النية

(٣) في النية «ومعهم» والصواب ما هنا

(٤) في النية «أمر حيضها» وهو خطأ (٥) في النية «أو كان»

(٦) في النية «أو بطل» وهو خطأ (٧) في المصرية «بالنفي» وهو خطأ

(٨) في النية «وللصفتين» وهو خطأ (٩) في النية «تغير الدم»

(١٠) في المصرية «ولم يراعى» وهو لحن (١١) في النية «وكلي العملين»

وهو لحن (١٢) في المصرية «وأبو عبيد» وهو خطأ

إلا في التي لا تعرف (١) أيامها ، وجعلنا التي تعرف أيامها حكم الأيام وإن تلون دمها ،
وأما الشافعي وداود فغلبا حكم تلون الدم ، سواء عرفت أيامها أو لم تعرفها ، ولم يجعل
حكم مراعاة وقت الحيض إلا للتي لا يتلون دمها (٢) *

قال علي : فبقى النظر في أي العاملين هو الحق ؟ ففعلنا ، فوجدنا النص قد
ثبت وصح بأنه لا حيض إلا الدم الأسود ، وما عداه ليس حيضاً ، لقوله
عليه السلام : « إن دم الحيض أسود يعرف » فصح أن المتلونة الدم طاهرة تامة
الطهارة لا مدخل لها في حكم الاستحاضة (٣) ، وأنه لا فرق بين الدم الأحمر وبين
القصة البيضاء ، ووجب أن الدم إذا تلون قبل انقضاء أيامها المعهودة أنه طهر صحيح ،
فبقى الاشكال في الدم الأسود المتصل فقط ، فجاء النص بمراعاة الوقت لمن تعرف
وقتها ، وبالفعل المردد لكل صلاة أو أصلاتين (٤) في التي نسيت وقتها . وبالله
تعالى التوفيق *

وما نعلم لمن ترك شيئاً من هذه الاخبار (٥) سبباً (٦) يتعاق به ، لامن قياس
ولا من قول صاحب ولا من قرآن ولا سنة *

وقال مالك في بعض أقواله : إن (٧) التي يتصل بها الدم تستظهر بثلاثة أيام
إن كانت حيضتها اثني عشر يوماً فأقل ، أو بيومين (٨) إن كانت حيضتها ثلاثة
عشر يوماً ، أو بيوم إن كانت حيضتها أربعة عشر يوماً ، ولا تستظهر بشيء إن كانت

(١) في اليمنية « تفرق » وهو تصحيف

(٢) في المصرية « إلا التي يتلون دمها » بحذف « لا » وهو خطأ

(٣) في المصرية « إن دم الحيض أسود يعرف ، فصح أن المتلونة الدم طاهرة
تامة الطهر لا مدخل لها فيه لأن دم الحيض أسود يعرف فصح أن المتلونة الدم حكم
المستحاضة » وهو خطأ وغلط من الناسخين ، وما هنا هو الصحيح الذي في اليمنية .

(٤) في اليمنية « وبالفعل المردود بكل صلاة أو الصلاتين » وهو خطأ

(٥) في اليمنية « ترك هذه الاخبار » (٦) في المصرية « شيئاً »

(٧) في المصرية « بأن » وهو خطأ (٨) في المصرية « أو يومين »

حيضها خمسة عشر يوما ، وهذا قول لا يعضده قرآن ولا سنة ، لا صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأي له وجه ولا احتياط ■ بل فيه إيجاب ترك الصلاة المفروضة والصوم اللازم بلا معنى ■

واحتج له بعض مقلديه بحديث سوء رويناه من طريق إبراهيم بن حمزة عن الدراوردي عن حرام بن عثمان (١) عن عبد الرحمن ومحمد ابني جابر عن أبيهما قال : ■ جاءت أسماء بنت مرشد الحارثية (٢) الى رسول الله ﷺ وأنا جالس عنده فقالت : يا رسول الله حدثت لي حيضة أنكرها ، أمكت بعد الطهر ثلاثا أو أربعاً (٣) ثم تراجعني فتحرم علي الصلاة ، فقال : اذا رأيت ذلك فامكني ثلاثا ثم تطهري اليوم الرابع فصلي الا أن تري دفعة من دم قائمة (٤) *

قال أبو محمد : فكان هذا الاحتجاج أقبح من القول المحتج له به ، لان هذا الخطير باطل إذ هو مما انفرد به حرام بن عثمان ، ومالك نفسه يقول : هو غير ثقة ،

(١) حرام : بفتح الحاء والراء المهملتين ، وفي اليمنية « حرام » بالزاي وهو تصحيف (٢) مرشد بالشين ووقع في الاصابة « مرشد » بالثاء وهو خطأ مطبعي ، وليس لأسماء هذه الا هذا الحديث الواحد وهو لا يصح كما قال ابن عبد البر في الاستيعاب (ص ٧٢٦) وابن الاثير في اسد الغابة (ج ٥ ص ٣٩٦) وابن حجر في الاصابة (ج ٨ ص ١١) وفي طبقات ابن سعد (ج ٨ ص ٢٤٥) أن اسم ابها « مرشدة » وأنها تزوجها الضحاك بن خليفة فولدت له ثابثا وأبا جبرة وغيرها وأنها أسلمت وبايعت النبي صلى الله عليه وسلم (٣) في اليمنية « أم أربعاً »

(٤) رواه البيهقي مختصراً وذكره ابن الاثير معلقاً بطوله ونسبه ابن حجر في الاصابة الى السمعيل بن اسحق القاضي في احكامه والى ابن منده ، وهو حديث ضعيف انفرد به حرام بن عثمان : قال الشافعي وابن معين وغيرهما « الرواية عن حرام حرام » وقال ابن المديني : سمعت « يحيى بن سعيد يقول قلت لحرام بن عثمان : عبد الرحمن بن جابر ومحمد بن جابر وأبو عتيق هم واحد ؟ قال : « ان شئت جعلتهم عشرة ! » وهذا يدل على انه كذاب صفيق الوجه لا يستحي من افتعال اسماء لا تعرف *

فالمعجب لهؤلاء القوم والحنيفيين - وقد جرح أبو حنيفة جابر الجعفي وقال: ما رأيت أ كذب من جابر، ومالك جرح حرام بن عثمان وصالحاً مولى التوأمة - ثم لا مؤنة على المالكيين والحنيفيين إذا جاء هؤلاء خبر من رواية حرام وصالح يمكن (١) أن يوهموا به أنه حجة لتقليدهم إلا احتجوا به واكذبوا بتجريح مالك لهم ولا مؤنة على الحنيفيين إذا جاءهم خبر يمكن أن يوهموا به أنه حجة لتقليدهم من رواية جابر إلا احتجوا به ويكذبوا بتجريح (٢) أبي حنيفة له، ونحن - والله الحمد - أحسن بمجاهلة لشيوخهم منهم فلا نرد تجريح مالك فيمن لم تشتهر امامته *

قال أبو محمد: ثم لو صح هذا الخبر لما كان لهم به متعلق لأنه ليس فيه شيء من قول مالك، ولا من تلك التقاسيم، بل هو مخالف لقوله، وموجب للصلاة إلا أن ترى دماً، فظهور فساد احتجاجهم به (٣) *

وقال بعضهم: قسناه على حديث المصراة، وعلى أجل الله تعالى لنود، فكان هذا إلى الهزل والاستخفاف بالدين أقرب منه إلى العلم. ونعوذ بالله من الخذلان *
قال علي: وروينا عن إبراهيم النخعي: أن المستحاضة تصوم وتصلى ولا يطؤها زوجها. قال علي: وهذا خطأ لأنها إما حائض وأما طاهر غير حائض ولا سبيل إلى قسم ثالث في غير النفساء. فإن كانت حائضاً فلا تحل لها الصلاة (٤) ولا الصوم. وإن كانت غير نفساء ولا حائض فوطئ زوجها لها حلال ما لم يكن أحدهما صائماً أو محرماً أو معتكفاً أو كان مظاهراً منها، فيبطل هذا القول. وبالله تعالى التوفيق *

﴿ الفطرة ﴾

٢٧٠ - مسألة - السواك مستحب، ولو أمكن لكل صلاة لكان أفضل، وتنف الأبط والختان وحلق العانة وقص الاظفار. وأما قص الشارب فنقض ولا يحل للمرأة (٥) تنف الشعر من وجهها، ويستحب للجنب إن أراد الأكل أو النوم أو الشرب أن يتوضأ، وليس فرضاً عليه. وإن أراد المعاودة فيجب عليه

(١) في المصرية بحذف « يمكن » وهو خطأ (٢) في النية « وتركوا تجريح »

(٣) كلمة « به » حذفت من النية (٤) في النية « فلا تحل لها بالصلاة »

وهو خطأ (٥) في النية « لا يحل لامرأة »

أن يتوضأ أيضاً^(١) ، وإن وطئ زوجتين له أو زوجات أو إماء وزوجات^(٢) فيغتسل بين كل اثنتين فحسن ، وإن لم يغتسل إلا في آخر ذلك فحسن ■

برهان ذلك ما حدّثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سميعة بن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « الفطره خمس أو خمس من الفطرة : الختان والا ستحداد وتقليم الاظفار وتنف الابط وقص الشارب^(٣) » ■

وبه الى مسلم : ثنا قتيبة بن سعيد وعمرو الناقد ثنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : ■ لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ■^(٤) قال علي : فإذا لم يأمرهم فليس فرضاً *

وبه الى مسلم بن الحجاج : ثنا يحيى بن يحيى وقتيبة كلاهما عن جعفر بن سليمان الضبعي عن أبي عمران الجوني^(٥) عن أنس بن مالك قال : ■ وقت لنا في قص الشارب وتقليم الاظفار وتنف الابط وحلق العانة ألا تترك أكثر من أربعين ليلة^(٦) * ■

(١) في التيمية « وإن أراد المعاودة فمستحب له أن يتوضأ » وهو خطأ لأن المعروف عن الظاهرية القول بوجوب الوضوء إذا أراد العود قال ابن حجر في الفتح « ج ١ ص ٣٢٣ » واختلفوا في الوضوء بينهما — أي بين الجماعين — فقال أبو يوسف : لا يستحب ، وقال الجمهور : يستحب ، وقال ابن حبيب المالكي وأهل الظاهر يجب « وكذلك نقل عنهم العيني في عمدة القاري (ج ٣ ص ٢١٣) ، ولذلك استغرب كاتب التيمية ما فيها فكتب على حاشيتها « تقدم في أوائل كتاب الطهارة انه يجب الوضوء بين الجماعين ، وقد خالفه هنا فليُنظر »

(٢) في الاصلين هنا زيادة « وإماء » مرة أخرى ولا معنى لها

(٣) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٨٧) (٤) في مسلم (ج ١ ص ٨٦)

(٥) في التيمية « الخولاني » وهو خطأ

(٦) « ترك » بالنون في أوله . والحديث في مسلم (ج ١ ص ٨٧)

وأما فرض قص الشارب (١) واعفاء (٢) اللحية فإن عبد الله بن يوسف ثنا قال ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم ابن الحجاج ثنا سهل بن عثمان ثنا يزيد بن زريع عن عمر بن محمد (٣) ثنا نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : خالفوا المشركين ، احفوا الشوارب واعفوا اللحى (٤) * حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أحمد بن عبد الله (٥) بن عبد الرحيم ثنا أحمد ابن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا محمد ابن عجلان قال : قال لى عثمان بن عبيد الله بن رافع (٦) : رأيت أصحاب رسول الله ﷺ يبيضون شواربهم شبه الحلق ، قلت : من ؟ قال جابر بن عبد الله وأبا سعيد الخدري وأبا أسيد وسلمة بن الأكوع وأنس بن مالك ورافع بن خديج * حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن ينسام أو يأكل أو يشرب وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة » *

(١) في التنية « وأما قص الشارب » بحذف فرض
(٢) بالعين المهملة وفي التنية بالمعجمة وهو خطأ (٣) في التنية « عن عمرو ابن عثمان » وهو خطأ غريب (٤) « أحفوا » و « أعفوا » بالحاء والعين المهملتين * وفي التنية بالمعجمتين وهو خطأ والذي في صحيح مسلم (ج ١ ص ٨٧) في هذا الاسناد « وأوفوا اللحى » وأما رواية « واعفوا » فلها فيه من طريق عبيد الله عن نافع (٥) كذا في الاصلين ، وقد مضى مرارا « أحمد بن عون الله » وكذلك تكرر في الاحكام للمؤلف فلا أدري هل هو هو ؟ أو هذا رجل آخر ؟

(٦) في المصرية « عثمان بن عبد الله بن رافع » ولم أجده ترجمة وهذا الاثر رواه البيهقي (ج ١ ص ١٥١) من طريق القرطبي عن سفيان عن محمد بن عجلان عن عبيد الله بن أنى رافع قال : « رأيت أبا سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وابن عمر ورافع بن خديج وأبا أسيد الانصاري وابن الاكوع وأبا رافع ينهكون شواربهم حتى الحلق » ثم قال البيهقي : « كذا وجدته وقال غيره عن عثمان بن عبيد الله بن ابي رافع وقيل ابن رافع » فالخلاف في اسم الراوي موجود ، وعبيد الله ثقة * وأما عثمان هذا فلا ندري من هو .

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا سويد بن نصر أرونا عبد الله — هو ابن المبارك — عن يونس هو ابن يزيد — عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن عائشة (١) قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ ، وإن أراد (٢) أن يأكل أو يشرب غسل يديه ثم يأكل أو يشرب » *

فإن قيل : فقد صح أن عمر ذكروا رسول الله ﷺ أنه تصيبه الجنابة من الليل فقال له رسول الله ﷺ : « توضأ واغسل ذكرك ثم نم » *

قلنا فحدثنا محمد بن سعيد بن نبات قال ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن الأسود بن يزيد عن عائشة : « أن رسول الله ﷺ كان ينام وهو جنب كهيئته ولا يمس ماء » *

وحدثنا يونس بن عبد الله ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو الأحوص — هو سلام بن سليم الحنفي عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا رجع من المسجد صلى ما قضى الله له ، ثم ملأ إلى فراشه أو إلى أهله ، فإن كانت له حاجة إلى أهله قضاها ثم نام كهيئته لا يمس ماء ، فإذا سمع النداء وثب ، فإن كان جنباً أقاض عليه الماء ، وإن لم يكن جنباً توضأ وصلى ركعتين ثم خرج إلى المسجد » *

فهذا عموم يدخل فيه الوضوء والغسل معاً وغير ذلك ، ومن ادعى أن سفيان أخطأ في هذا الحديث فهو المخطئ ، بدعواه (٣) ما لا دليل له عليه *

فإن قيل : قد خالفه زهير بن معاوية . قلنا : سفيان أحفظ من زهير ، ولو لم يكن لما كان في خلاف بعض الرواة لبعض دليل على خطأ أحدهم ، بل الثقة مصدق في كل ما يروى . والله تعالى التوفيق *

(١) كلمة « عن عائشة » سقطت من النسخة وهو خطأ (٢) في النسخة « فإن أراد ».

(٣) في النسخة « لدعواه ».

وقول عائشة هذا أخبار عن مداومته عليه السلام على ذلك ، ومن روينا عنه
إباحة النوم للمجامع قبل أن يتوضأ : — سعيد بن المسيب وربيعة ويزيد بن هارون
والشافعي وأبو ثور *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر
ابن أبي شيبة عن يزيد بن هارون وهشيم وحفص بن غياث ، قال يزيد : عن حماد
ابن سلمة عن عبد الرحمن بن أبي رافع عن عمته سلمى عن أبي رافع : « ان رسول الله
ﷺ طاف على نسائه في ليلة واحدة فاغتسل عند كل امرأة منهن غسلا » (١) وقال
هشيم : ثنا حميد الطويل عن أنس بن مالك : « ان رسول الله ﷺ كان يطوف
على جميع نسائه (٢) في ليلة بفعل واحد (٣) » وقال حفص بن غياث : عن عاصم
عن أبي المنوكل عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ : « إذا أتى أحدكم
أهله ثم أراد أن يعاود فليمتوضأ بيدها وضوءاً » (٤)

(١) حديث أبي رافع رواه أحمد في مسنده عن عفان (ج ٦ ص ٨) وعبد الرحمن
وأبي كامل (ج ٦ ص ١٠٩ و ١٠) ويزيد بن هرون (ج ٦ ص ٣٩١) كلهم عن حماد بن سلمة
ورواه أبو داود (ج ١ : ص ٨٨) عن موسى بن اسمعيل عن حماد ، وابن ماجه
ج ١ : ص ١٠٧ من طريق عبد الصمد عن حماد ونسبه المنذرى للنسائي والشوكاني للترمذى
والنسائي ولم أجده فيهما ورواه البيهقي (ج ١ ص ٢٠٣ و ٢٠٤)

(٢) في البيهقي « على نسائه » (٣) حديث أنس رواه مسلم (ج ١ ص ٩٨) وأبو داود
(ج ١ ص ٨٧) والترمذى ج ١ ص ٣٠ والنسائي (ج ١ ص ٥١ و ٥٢) وابن ماجه (ج ١ ص ١٠٦)
والبيهقي (ج ١ ص ٢٠٤) بأسانيد مختلفة ورواه البخاري (ج ١ ص ٤٣) باللفظ « كان النبي
صلى الله عليه وسلم يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهن إحدى عشرة
قال. قات لأنس أو كان يطيقه ؟ قال. كننا نتحدث أنه أعطي قوة ثلاثين » وليس فيه التصريح
بفعل واحد ولكنه مفهوم من سياقه (٤) حديث أبي سعيد رواه أبو داود (ج ١ ص ٨٨)
عن عمرو بن عمرو عن حفص بن غياث ، ورواه مسلم (ج ١ ص ٩٨) والترمذى (ج ١ ص ٣٠)
والنسائي (ج ١ ص ٥١) وابن ماجه (ج ١ ص ١٠٦) ونسبه في المتن لأحمد ، ونسبه الشوكاني
لابن خزيمة وابن حبان والحاكم وأنهم رووا فيه زيادة « فانه انشط للعود » ونسب

❦ الآنية ❦

٢٧١ مسألة - لا يجل الوضوء ولا الغسل ولا الشرب ولا الأكل لا لرجل ولا لامرأة في أناء عمل من عظم ابن آدم . لما ذكرنا في كتابنا هذا في جلود الميتة من وجوب دفن المؤمن والكافر ، وتحريم المثلة . ولا في أناء عمل من عظم خنزير . لما ذكرنا من أنه كله رجس . ولا في أناء من جلد ميتة قبل أن يدبغ . ولا في أناء فضة أو أناء ذهب ■

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة والوليد بن شجاع قالا : ثنا علي بن مسهر ^(١) عن عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر عن زيد بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ ^(٢) قال : « ان الذي يأكل ويشرب في آنية الذهب والفضة ^(٣) إنما يجر جر في بطنه نار جهنم » ■

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع ثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن حذيفة قال : « نهانا رسول الله ﷺ عن لبس الحرير والديماج وعن آنية الذهب والفضة ■ وقال : هو لهم في الدنيا وهو لنا في الآخرة ^(٤) » ■

الشوكاني للبيهقي وابن خزيمة أن في روايتهما « فليتوضأ وضوءه للصلاة » وليست هذه اللفظة في البيهقي انظره (ج ١ ص ٢٠٤) وإنما هي فيه في حديث عائشة « كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة » وهذا غير ذلك

(١) في المنية « على بن زهير » وهو خطأ

(٢) قوله أن « رسول الله صلى الله عليه وسلم » زدناه من صحيح مسلم (ج ٢ :

ص ١٤٩) لأنه ليس في الأصلين

(٣) في مسلم يأكل أو يشرب في آنية الفضة والذهب

(٤) رواه الجماعة بألفاظ مختلفة والمعنى واحد ، قال ابن منده ، يجمع على صحته

ولا فى اناء مأخوذ بغير حق . اقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم

عليكم حرام » *

٢٧٢ - مسألة - ثم كل اناء بعد هذا من صفر أو نحاس أو رصاص أو قزدير (١) أو بللور أو زمرد (٢) أو ياقوت أو غير ذلك فباح الأكل فيه والشرب والوضوء والغسل فيه للرجال والنساء ، لقول الله تعالى : (هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا) وقوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) وقول رسول الله ﷺ : « دعونى ما تركتكم » فانما هلك من كان من قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم . فاذا أمرتكم بشىء فأتوا منه ما استطعتم . واذا نهيتكم عن شىء فاجتنبوه » *

فصح ان كل مسكوت عن ذكره بتحريم أو أمر فباح *

والمذهب والمضيب بالذهب حلال للنساء دون الرجال لانه ليس اناء . وقد صح عن النبي ﷺ « الحرير والذهب حلال لاناث أمتي حرام على ذكورها » أو كما قال عليه السلام ، وليس المذهب (٤) اناء ذهب والمفضض والمضيب بالفضة حلال للرجال والنساء . لانه ليس اناء والله تعالى نتايد . وهو حسبنا ونعم الوكيل *

٢٧٣ - مسألة - من عجز عن بعض أعضائه فى الطهارة :

من قطعت يده أو رجلاه أو بعض ذلك سقط عنه حكمه ، وبقي عليه غسل مابقى لقوله عليه السلام « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فان كان فى الجسد جرح سقط حكمه (٥) وبقي فرض غسل سائر الجسد أو الاعضاء لما ذكرناه ، فان عمت القروح يديه أو يده (٦) أو رجله أو وجهه أو بعض جسده فان أخرجه ذلك الى اسم المرض وكان عليه من إمساكه الماء حرج « تيمم فقط » ، لان هذا حكم المريض ، وان

(١) المعروف القصدير بالصاد وأما بالزاي فلم أجدها ، والكلمة غير عربية على كل حال (٢) الزمرد بالذال المهملة وبالذال المعجمة

(٣) فى اليمنية « وليس للمذهب » وهو خطأ

(٤) فى اليمنية « سقط جملة » وهو خطأ

(٥) كلمة « أو يده » حذفت من اليمنية

كان لا مشقة عليه في الماء غمسه (١) فقط وأجزأه ، أو صب عليه الماء وأجزأه وإن كان لم يخرج به إلى اسم المرض غسل ما أمكنه وسقط عنه ما عليه فيه خرج فقط كثر أو قل لما ذكرناه ، ولا يجوز أن يجمع في وضوء (٢) تيمم وغسل ، ولا في طهر واحد أيضاً إذ لم يأت بذلك نص ولا إجماع ، إلا في موضع واحد ، وقد ذكرناه قبل ، وهو : من معه ماء لا يعم به جميع أعضائه وضوئه أو جميع جسده فقط . وبالله تعالى التوفيق *

﴿من شك في الماء﴾ (٣)

مسئلة ٢٧٤ — من كان بحضرة ماء وشك أولغ فيه الكلب أم لا ؟ أم هو فضل امرأة أم لا ، فله ان يتوضأ به لغير ضرورة وأن يقتسل به كذلك لأنه على يقين من طهارته في أصله . وجواز التطهير به . ثم شك هل حرم ذلك فيه أم لا ، والحق اليقين لا يستقطه الظن ، قال الله تعالى : (ان الظن لا يغنى من الحق شيئاً) . فان شك أهوماء أم هو معتصر من بعض النبات لم يحل له الوضوء به ولا الغسل ، لانه ليس على يقين من انه جاز به التطهر يوماً ما . والوضوء والغسل فرضان ، فلا يرفع الفرض بالشك ، فان كان بين يديه إناءان (٤) فصاعداً في أحدهما ماء طاهر ييقن ، وسارها مما ولغ فيه الكلب ، أو فيها واحد ولغ فيه كلب وسائرهما طاهر . ولا يميز من ذلك شيئاً (٥) . فله أن يتوضأ بأيهما (٦) شاء . ما لم يكن على يقين من أنه قد تجاوز عدد الطاهرات وتوضأ بما لا يحل (٧) الوضوء به ، لأن كل ماء منها فعلى أصل طهارته على انفراده . فاذا حصل على يقين التطهر فيما لا يحل التطهر به فقد حصل على يقين الحرام . فعليه أن يطهر أعضائه ان كان ذلك الماء حراماً استعماله ، جملة فان

(١) في الجنبة « عمه »

(٢) في المصرية « ولا يجوز أن يجمع وضوء » بحذف « في » وهو خطأ ظاهر

(٣) في الجنبة « من الشك في الماء » (٤) في الجنبة اثنتان (٥) في الجنبة

« شيء » (٦) في المصرية « بأيهما » (٧) في الجنبة « وتوضأ بما لا يحل » الخ وهو خطأ

(م ٢٩ — ج ٢ المحلى)

كان فيها واحد معتمر لا يدري (١) ، لم يحل له الوضوء بشيء منها ، لأنه ليس على يقين من أنه توضأ بماء ، واليقين لا يرتفع بانظن . وبالله تعالى التوفيق وهو حسبنا (٢) ونعم الوكيل *

ابتداء كتاب الصلاة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وسلم

❦ الصلاة ❦

٢٧٥ — مسألة — الصلاة قسمان : فرض وتطوع . فالفرض هو الذى من تركه عامداً كان عاصياً لله عز وجل . وهو الصلوات الخمس : الظهر والعصر والمغرب والعشاء الأخيرة (٣) والفجر . والقضاء لما نسى منها أو ينم عنها هو هى نفسها (٤) * والفرض قسمان : فرض متعين على كل مسلم عاقل بالغ ، ذكر أو أنثى ، حر أو عبد ، وهو ما ذكرناه . وفرض على الكفاية . يلزم كل من حضر ، فإذا قام به بعضهم سقط عن سائرهم ، وهو الصلاة على جناز المسلمين * والتطوع هو ما إن تركه (٥) المرء عامداً لم يكن عاصياً لله عز وجل بذلك . وهو التوروركعتا الفجر وصلاة العيدين والاستسقاء والكسوف والضحى وما يتنفل المرء قبل صلاة الفرض وبعدها ، والاشفاعة فى رمضان . وتهجد الليل ، وكل ما يتطوع به المرء . ويكره ترك كل ذلك (٦) *

(١) فى اليمينية . لم يدري « وهو خطأ (٢) هنا فى المصرية ما نصه « تم كتاب الطهارة من المحلى الذى هو شرح المحلى بحمد الله تعالى وحسن عونه وصلواته على محمد وآله . وعدد مسائل الطهارة مائة واحدى وستون مسألة . يتلوه ان شاء الله تعالى ابتداء كتاب الصلاة »

(٣) فى اليمينية « والعشاء الأخير وهو خطأ

(٤) فى اليمينية « هو ففى نفسها » وهو خطأ

(٥) فى المصرية « يتركه » وهو خطأ (٦) فى المصرية « ويكره ترك ذلك »

برهان ذلك (١) أنه ليس في ضرورة العقل الا القسمان المذكوران : إما شيء يعصى الله تعالى تاركه ، وإما شيء لا يعصى الله تعالى تاركه ، ولا واسطة بينهما *
وقولنا : الفرض والواجب والحتم (٢) واللازم والمكتوب : — ألفاظ معناها واحد وهو ما ذكرنا . وقولنا : التطوع والنافلة بمعنى واحد ، وهو ما ذكرنا *
وقال قوم : ههنا قسم ثالث وهو الواجب ■

قال أبو محمد : هذا خطأ ، لانه دعوى بلا برهان ، وقول لا يفهم ولا يقدر قائله على أن يبين مراده فيه *

فان قالوا : ان بعض ذلك أوكد من بعض . قلنا : نعم ، بعض التطوع (٣) أوكد من بعض ، وليس ذلك بمخرج شيء منه عن أن يكون تطوعاً ، لكن أخبرونا عن هذا الذي قلتم : هو واجب لا فرض ولا تطوع : — أيكون تاركه عاصياً لله عز وجل ؟ أم لا يكون عاصياً ؟ ولا بد من أحد هذين القسمين ، ولا سبيل الى قسم ثالث ، فان كان تاركه عاصياً فهو فرض ، وان كان تاركه ليس عاصياً فليس فرضاً (٤) *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد عن مالك

(١) كلمة « ذلك » سقطت من النسخة خطأ

(٢) في الأصلين « والحكم » وهو خطأ فانه ظاهر هنا أن المقصود « الحتم »

(٣) في الأصلين « بعض الفرض أوكد من بعض » وهو خطأ ظاهر ،

لقوله بعده « وليس ذلك بمخرج شيء منه عن أن يكون تطوعاً » فهو يريد أن بعض التطوع أوكد من بعضه ، ولكن هذا المؤكد لا يكون - مع توكيده - الا تطوعاً .

(٤) في المصرية « وان تاركه ليس عاصياً » الخ بحذف « كان » وهو خطأ ،

وأما النسخة فان الجملة كلها مضطربة فيها وسقط منها أكثرها حتى اختل المعنى ونصها ■ فان كان تاركه عاصياً فليس فرضاً .

ابن أنس عن أبي سهيل بن مالك (١) عن أبيه انه سمع طلحة بن عبيد الله (٢) يقول : « جاء رجل الى رسول الله ﷺ فاذا هو يسأل عن الاسلام » فقال رسول الله ﷺ : خمس صلوات في اليوم والليلة ، قل : هل على غيرهن ؟ قال : لا ، إلا أن تنطوع ■ وذكر باقي الحديث « فأدبر الرجل وهو يقول : والله لا أزيد على هذا ولا أنقص منه (٣) » فقال رسول الله ﷺ : أفلح إن صدق ■ *

وهذا نص من رسول الله ﷺ على قولنا ■ وأنه ليس الا واجب أو تطوع ■ فان ما عدا الخمس فهو تطوع ■ وهذا لا يسمع أحدا خلافة ■
وأما وجوب النذر فلقول الله تعالى : (أوفوا بالعقود) ولقول رسول الله ﷺ :
« من نذر أن يطيع الله فليطعه ■ ■ »

ولا خلاف من أحد من الامة في أن الصلوات الخمس فرض ، ومن خالف ذلك فكافر ■

وأما كون صلاة الجنازة فرضا على الكفاية فلقول رسول الله ﷺ ■ صلوا على صاحبكم ■ ولا خلاف في أنه اذا قام بالصلاة عليها (٤) قوم فقد سقط الفرض عن الباقيين ■

وأما كون ما عدا ذلك تطوعا فاجماع من الحاضرين من المخالفين الا في الوتر ، فان أبا حنيفة قال : انه واجب ، وقد روى عن بعض المتقدمين : انه فرض ■
فالبرهان على من قال : انه فرض ما روينا بالسند المذكور الى مسلم : حدثنا حرملة بن يحيى ثنا ابن وهب (٥) ثنا يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب عن

(١) أبو سهيل اسمه نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ، وهو عم الامام مالك بن أنس وفي التيمية ■ عن سهيل بن مالك ■ وهو خطأ
(٢) في المصرية ■ طلحة بن عبد الله وهو خطأ

(٣) كلمة ■ منه ■ زيادة من التيمية وصحيح مسلم (ج ١ : ص ١٨ - و ١٩)

(٤) في المصرية ■ اذا قام الى الصلاة عليها ■

(٥) في التيمية ■ حرملة بن يحيى بن وهب ■

أنس بن مالك - فذكر حديث الامراء - وفيه أن رسول الله ﷺ قال : « ففرض الله عز وجل على أمتي خمسين صلاة » ثم ذكر عليه السلام مراجعته لربه عز وجل في ذلك الى أن قال : « فراجعت ربي فقال : هي خمس وهي خمسون (لا يبدل القول لدى) (١) فهذا خبر من الله عز وجل مأمون تبدله ، فصح أن الصلوات لا تبدل أبداً عن خمس » وأرمنّا النسخ في ذلك أبداً بهذا النص » فبطل بهذا قول من قال : ان الوتر فرض » وان تهجد الليل فرض ، وهو قول رويناه عن الحسن * وأيضاً فان يونس بن عبد الله حدثنا قال : ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حسين بن علي - هو الجمعي - عن زائدة عن عبد الملك بن عمير عن محمد بن المنكدر عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : « جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله (٢) أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة ؟ قال : الصلاة من جوف الليل ، قال : أي الصيام أفضل بعد رمضان » قال شهر الله الذي يدعونه المحرم » * (٣)

قال أبو محمد : فصح أن تهجد الليل ليس من المكتوبة ، والوتر من تهجد الليل ، فهذه الخبرين صح أن قول رسول الله ﷺ لعبد الله بن عمرو : « يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم من الليل فترك قيام الليل » وقوله عليه السلام لحفصة عن أخيها عبد الله ابن عمر رضي الله عن جميعهم : « نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل » وقوله عليه السلام الذي رويناه من طريق أحمد بن حنبل عن يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر حدثني نافع عن بن عمر عن النبي ﷺ قال : « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا » وقوله عليه السلام : « بادروا الصبح بالوتر » و : « يا أهل القرآن أوتروا » - أن هذه الأوامر كلها ندب ، لا يجوز غير ذلك *

(١) انظر الحديث بطوله في صحيح مسلم (ج ١ ص : ٥٩)

(٢) في التيمية « فقال : رسول الله » بحذف حرف النداء

(٣) رواه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة بهذا الاسناد ولم يذكر لفظه (ج ١ ص ٣٢٣)

ورواه هو (ج ١ ص ٣٢٢) من طريق جرير عن عبد الملك بن عمير بهذا الاسناد أيضاً .

وأما الحديث: «ان الشيطان (١) يعقد على مافيه رأس أحدكم إذا هو نام ثلاث عقد يضرب كل عقدة عليك ليل طويل فارقد» وفي آخره: «فان صلى انحلت عقدة فأصبح نشيطاً طيب النفس، وإلا أصبح خبيث النفس كسلان» وقوله عليه السلام إذ ذكر له رجل لم يزل نائماً حتى أصبح ما قام الى الصلاة فقال عليه السلام: «بال الشيطان في أذنه» — إنما هو على الفرض ونومه عنه لما ذكرنا والبرهان لا يعارض برهان، وما كان من عند الله فلا يختلف ولا يشكاذب ■

ورويانا عن شعبة عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال: الوتر ليس بحتم ولكنه سنة. وروينا عن سفیان الثوري عن أبي اسحاق عن عاصم عن علي قال: الوتر ليس فريضة ولكنه سنة سنّها رسول الله ﷺ وعن عبادة بن الصامت تكذيب من قال ان الوتر واجب (٢). وروينا عن الحجاج ابن المنهال ثنا جرير بن حازم قال: سألت نافعا مولى ابن عمر: أكان (٣) ابن عمر يوتر على راحلته؟ قال: نعم، وهل للوتر فضيلة على سائر التطوع؟! وروينا عن أيوب السخيتياني عن سعيد بن جبير. أنه سئل عن من لم يوتر حتى أصبح ■ قال: سيوتر يوماً آخر (٤) وروينا عن قتادة عن سعيد بن المسيب: أنه سأله رجل عن الوتر ■ فقال سعيد: أو تر النبي ﷺ، وان تركت فليس عليك ■ وصلى الضحى، وإن تركت فليس عليك، وصلى ركعتين (٥) قبل الظهر وركعتين بعدها، وان تركت فليس عليك

ورواه هو وأبو داود (ج ١ ص ٢٩٨) والترمذي (ج ١ ص ١٤٣) والنسائي (ج ١ ص ٢٤٠) كاهم عن قتيبة عن أبي عوانة عن أبي بشر عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة. وروى منه فضل صيام الحرم ابن ماجه (ج ١ ص ٢٧٣) عن أبي بكر بن أبي شيبة بالاسناد الذي ذكره المؤلف. وبمثل لفظه. ونسبه المنذرى في الترغيب لابن خزيمة

- (١) في اليمينية «وأما الحديث في أن الشيطان ■ الخ
- (٢) في اليمينية «ان الوتر واحدة ■ وهو خطأ (٣) في اليمينية «كان» بحذف همزة الاستفهام (٤) في اليمينية «سيوتر اليوم الآخر»
- (٥) في الاصلين «وصل» على الامر والسياق يقضي أن يكون إخباراً كما هو ظاهر فلذلك أصلحناه الى الفعل الماضي

وعن ابن جريج : قلت لعطاء : أوجب الوتر وركعتان أمام الصبح أو شيء من الصلاة قبل المكتوبة أو بعدها ؟ قال : لا . وهو قول الشافعي وداود وجهه المتقدمين والمتأخرين *

وأما أبو حنيفة فإن كان ذهب إلى أن الوتر فرض فقد ذكرنا بطلان هذا القول ، وإن كان ذهب إلى أن الوتر واجب لا فرض ولا تطوع ، فهو قول فاسد ، وقد ذكرنا إبطاله في صدر هذه المسألة ■

وقال مالك : ليس فرضاً ، ولكن من تركه أدب وكانت جرحة (١) في شهادته ■ قال أبو محمد : وهذا خطأ بين ، لأنه لا يخلو تاركه أن يكون عاصياً لله عز وجل أو غير عاص ، فإن كان عاصياً لله تعالى فلا يعصى أحد بترك ما لا يلزمه وليس فرضاً فالوتر إذن فرض وهو لا يقول بهذا ، وإن قال : بل هو غير عاص لله تعالى ■ قيل : فمن الباطل أن يؤدب من لم يعص الله تعالى ، أو أن تجرح شهادة (٢) من ليس عاصياً لله عز وجل ■ لأن من لم يعص الله عز وجل فقد أحسن والله تعالى يقول : (ماعلى المحسنين من سبيل) . *

قال أبو محمد : إلا أن الوتر أوكد التطوع ، للاحاديث التي ذكرنا من أمر رسول الله ﷺ ، ثم أوكدتها بعد الوتر صلاة الضحى وركعتان عند دخول المسجد ■ وصلاة من صلى في جماعة ثم وجد جماعة يصلون تلك الصلاة ، وصلاة الكسوف ، وأربع بعد الجمعة ، لأن رسول الله ﷺ أمر بهذه (٣) ، وما أمر به عليه السلام فهو أوكد مما لم يأمر به * رويناه من طريق مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقى عن أبي قتادة السلمي (٤) أن رسول الله ﷺ : « قال إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس » *

ورويناه عن عبد الوارث بن سعيد التنوري ثنا أبو التياح حدثني أبو عثمان

(١) في النية « حركة » وهو خطأ

(٢) كلمة « شهادة » زيادة من النية (٣) في المصرية « لأن رسول الله صلى

الله عليه وسلم أمر به » (٤) في الموطأ (ص ٥٧) « عن أبي قتادة الأنصاري ■

وكلاهما صواب فإنه أنصاري سلمى — بفتح السين واللام —

النهدى (١) عن أبي هريرة قال : « أوصانى خليلي ﷺ بصيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أوتر قبل أن أرقد » (٢) *

ورويانا عن شعبة (٣) عن أبي نعام عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال قال رسول الله ﷺ : « فصل الصلاة لوقتها، ثم إن أقيمت الصلاة فصل معهم قاتها زيادة خير » *

ورويانا عن سفيان بن عيينة حدثنا سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال (٤) : « أمرنا رسول الله ﷺ أن نصلى أربعاً بعد الجمعة » *

ورويانا عن الحسن بن أبي بكرة : « ان الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد، فإذا رأيتهما (٥) فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم » (٦) *

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا ابن أيمن نا ابن وضاح ثنا حامد بن يحيى البلخي ثنا سفيان بن عيينة ثنا سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : « أمرنا رسول الله ﷺ أن نصلى بعد الجمعة أربعاً »

ثم بعد هذه سائر التي ذكرنا لأنه لم يأت بها أمر، لكن جاء بها عمل من عليه السلام وترغيب، وأما كراهتنا ترك ذلك فلا نه فعل خير، قال الله تعالى : (وافعلوا الخير) *

٢٧٦ - مسألة - ولا صلاة على من لم يبلغ من الرجال والنساء، ويستحب لوعلموها إذا عقلوها (٧) لقول رسول الله ﷺ الذي قد ذكرناه قبل « رفع القلم عن ثلاثة » فذكر فيه الصبي حتى يبلغ وقد علم رسول الله ﷺ ابن عباس قبل بلوغه بعض حكم الصلاة وأمه فيها * ويستحب إذا بلغ سبع سنين أن يدرّب عليها فإذا بلغ عشر سنين أدب عليها *

(١) أبو التياح — بفتح التاء والياء المشددين — هو يزيد بن حميد * وأبو عثمان النهدي اسمه عبد الرحمن بن مل، وفي اليمينه « ثنا أبو التياح وأبو عثمان الهزلي * وهو خطأ صرف (٢) رواه البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم، انظر شرح أبي داود (ج ١ ص ٥٣٩) والترغيب (ج ١ ص ٢٣٤) (٣) في اليمينه « سعيد » وهو تصحيف (٤) كلمة « قال » سقطت من المصرية (٥) في اليمينه « رأيتوها » وهو خطأ وما هنا هو الصواب الموافق لما في البخاري (٦) رواه البخاري بهذا اللفظ (ج ١ ص ١٤٦) ورواه النسائي بمعناه (ج ١ ص ٢١٣ و ٢١٤) (٧) في اليمينه « وادركوا »

لما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم (١) ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن عيسى ثنا ابراهيم بن سعد عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده قال قال رسول الله ﷺ « مروا الصبي بالصلاة اذا بلغ سبع سنين فاذا بلغ عشر سنين فاضر به عليها » (٢) *

٢٧٧ — مسألة — ولا على مجنون ولا مغمى عليه ولا حائض ولا نفساء ، ولا قضاء على واحد منهم الا ما أفاق المجنون والمغمى عليه ، أو طهرت الحائض والنفساء في وقت أدركوا (٣) فيه بعد الطهارة الدخول في الصلاة *

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاثة » فذكر المجنون حتى يفيق . وأما الحائض والنفساء واسقاط القضاء عنها فاجماع متيقن *

وأما المغمى عليه فأننا روينا عن عمار بن ياسر وعطاء ومجاهد وابراهيم وحامد ابن أبي سليمان وقتادة ان المغمى عليه يقضى ، وقال سفيان : يقضى إن أفاق عند غروب الشمس الظهر والعصر فقط . وقال أبو حنيفة : ان أغمى عليه خمس صلوات قضاهن . فان أغمى عليه أكثر لم يقض شيئاً *

قال علي : أما قول أبي حنيفة فني غاية الفساد ، لانه لا نص أتى بما قال ، ولا قياس ، لانه أسقط عن المغمى عليه ست صلوات ولم يرد عليه (٤) قضاء شيء منهم وأوجب عليه أن أغمى عليه خمس صلوات أن يقضيهن ، فلم يقس المغمى عليه على المغمى عليه في اسقاط القضاء ، ولا قاس المغمى عليه على النائم في وجوب القضاء عليه في كل ما نام عنه *

(١) سقط من المصرية « ثنا ابن السليم » وهو خطأ

(٢) رواه أبو داود (ج ١ ص ١٨٥) والترمذي (ج ١ ص ٨٣) وقال : حسن

صحيح ، وروى أبو داود معناه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وسبرة بفتح السين المهملة واسكان الباء الموحدة هو ابن معبد الجهني ويقال ابن عوسجة ، صحابي شهد الخندق ومات في خلافة معاوية *

(٣) قوله « ولم ير عليه » سقط من المصرية فاضاع معنى الكلام . وزدناه من اليمنية (٤) في اليمنية « وعن معمر »

(م ٣٠ — ج ٢ المحلى)

وقد صح عن ابن عمر خلاف قول عمار ■ على ان الذى رويانا عن عمار انما هو: انه اغشى عليه أربع صلوات فقصاهن ، كما رويانا عن عبد الرزاق بن جريج عن نافع ان ابن عمر اشتكى مرة غلب فيها على عقله حتى ترك الصلاة ثم أفاق ، فلم يصل ما ترك من الصلاة وعن عبد الله بن عمر عن نافع : أغشى على ابن عمر يوماً وليلة فلم يقض ما فاتته . وعن ابن جريج عن ابن طاووس عن أبيه : اذا أغشى على المريض ثم عقل لم يعيد الصلاة . قال معمر (١) : سألت الزهري عن المغشى عليه فقل لا يقضى وعن حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصرى ومحمد بن سيرين (٢) أنهما قالاً فى المغشى عليه : لا يعيد الصلاة التى أفاق عندها . قال حماد قلت لعاصم ابن بهدلة (٣) : أعدت ما كان مغشى عليك ■ قال أما ذاك (٤) فلا *

قال على : المغشى عليه لا يعقل ولا يفهم ، فانطاب عنه مرتفع ، واذا كان كل من ذكرنا غير مخاطب بها فى وقتها الذى ألزم الناس أن يؤدوها فيه — فلا يجوز أدائها فى غير وقتها ، لأنه لم يأمر الله تعالى بذلك . وصلاة لم يأمر الله تعالى بها لا تجب . والله تعالى التوفيق *

٢٧٨ - مسألة : وأما من سكر حتى خرج وقت الصلاة أو نام عنها (٥) حتى خرج وقتها أو نسيها حتى خرج وقتها : — ففرض على هؤلاء خاصة أن يصلوها أبداً . قال الله تعالى : (لا تقر بوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فلم يباح الله تعالى للسكار أن يصلى حتى يعلم ما يقول *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب (٥) ثنا قتيبة ابن سعيد ثنا حماد بن زيد عن ثابت — هو البنائى — عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة أن رسول الله ﷺ قال : « انه ليس فى النوم تفريط ، إنما التفريط فى اليقظة

(١) فى الخينة « عن الحسن البصرى عن معمر ومحمد بن سيرين » وهو خطأ

(٢) بهدلة — بفتح الباء واسكان الهاء وفتح الدال المهملة — وفى المصرية بالذال

المعجمة ، وفى الخينة « مدلة ■ وكلاهما خطأ (٣) فى الخينة « ذلك ■

(٤) كلمة « عنها ■ زيادة من الخينة (٥) فى الخينة « أحمد بن سعيد » وهو خطأ

فاذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها ■ . ورويناه أيضا (١) من طريق أنس مسندا : وهذا كله اجماع متيقن *

٢٧٩ - مسألة : وأما من تعمد ترك الصلاة حتى خرج وقتها فهذا لا يقدر على قضائها أبداً ، فليكثر من فعل الخير وصلاة التطوع ، ليثقل ميزانه يوم القيامة ، وليتوب وليستغفر الله عز وجل *

وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : يقضيها بعد خروج الوقت ، حتى ان مالكا وأبا حنيفة قالا : من تعمد ترك صلاة أو صلوات فانه يصلها قبل التي حضر وقتها - ان كانت التي تعمد تركها خمس صلوات فأقل - سواء خرج وقت الحاضرة أو لم يخرج ، فان كانت أكثر من خمس صلوات بدأ بالحاضرة ■

برهان صحة قولنا قول الله تعالى : (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون) وقوله تعالى (تخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا) فلو كان العامد لترك الصلاة مدركا لها بعد خروج وقتها لما كان له الويل ، ولا لقي الغي (٢) ، كما لا ويل ولا غي لمن أخرها الى آخر وقتها الذي يكون مدركا لها (٣) * وأيضا فان الله تعالى جعل لكل صلاة فرض وقتا محدود الطرفين ، يدخل في حين محدود ، ويبطل في وقت محدود ■ فلا فرق بين من صلاها قبل وقتها وبين من صلاها بعد وقتها ، لأن كليهما صلى في غير الوقت ■ وليس هذا قياسا لأحدهما على الآخر ، بل هما سواء في تعدى حدود الله تعالى ، وقد قال الله تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) *

وأيضا فان القضاء ايجاب شرع ، والشرع لا يجوز اغيابه الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم *

فنسأل من أوجب على العامد قضاء ما تعمد تركه من الصلاة : أخبرنا عن هذه الصلاة التي تأمره بفعلها ■ أهى التي أمره الله تعالى بها ؟ أم هي غيرها ■ فان قالوا : هي هي ، قلنا لهم : فالعامد اتركها ليس عاصيا ■ لانه قد فعل ما أمره الله تعالى ■ ولا اثم

(١) في المصرية « وروينا أيضاً »

(٢) في الحنية ■ ولالقي غيا « (٣) في المصرية « الذي يكون فيها مدركا لها ■

على قولكم ولا ملامة على من تعمد ترك الصلاة حتى يخرج وقتها . وهذا لا يقوله مسلم . وان قالوا : ليست هي التي أمره الله تعالى بها ، قلنا : صدقتم ، وفي هذا كفاية اذ (١) أقرروا بأنهم (٢) أمروه بما لم يأمره به الله تعالى ■

ثم نسألهم عن تعمد ترك الصلاة بعد الوقت : أطاعة هي أم معصية ؟ فان قالوا : طاعة ، خالفوا اجماع أهل الاسلام كلهم المتيقن ■ وخالفوا القرآن والسنة الثابتة . وان قالوا (٣) : هو معصية ، صدقوا ، ومن الباطل أن تنوب المعصية عن الطاعة ■

وأيضاً فان الله تعالى قد حدد أوقات الصلاة على لسان رسوله ﷺ ، وجعل لكل وقت صلاة منها أولاً ليس ما قبله وقتاً لتأديتها ، وآخر ليس ما بعده وقتاً لتأديتها ، هذا ما لا خلاف فيه من أحد من الامة ، فلو جاز أداؤها بعد الوقت لما كان لتحديد عليه السلام آخر وقتها معنى ، ولما كان لغواً من الكلام وحاش لله من هذا * وأيضاً فان كل عمل علق بوقت محدود فانه لا يصح في غير وقته ، ولو صح في غير ذلك الوقت لما كان ذلك الوقت وقتاً له . وهذا بين . والله تعالى التوفيق ■

ونسألهم : لم أجزتم (٤) الصلاة ، بعد الوقت ، ولم تجزوها قبل الوقت ؟ فان ادعوا الاجماع كذبوا ، لأن ابن عباس والحسن البصري يجيزان الصلاة قبل الوقت لاسيما ■ والحنفيون والشافعيون والمالكيون يجيزون الزكاة قبل الوقت ، ويدعون أن قتال أبي بكر لأهل الردة ، إنما كان قياساً للزكاة على الصلاة ، وأنه قال : لا قاتل من فرق بين الصلاة والزكاة ، فان الزكاة حق المال وهم قد فرقوا (٥) ههنا بين حكم الزكاة والصلاة . فليعجب المتعجبون ! وان ادعوا فرقا من جهة نص أو نظر لم يجدهم * فان قالوا : فانكم (١) تجيزون (٣) الناسم والنائم والسكران على قضائها أبداً ،

(١) في اليمين « اذا » وهو خطأ (٢) في المصربة « انهم »

(٣) في اليمين « فان قالوا » وهو خطأ (٤) في اليمين « لو أجزتم » وهو خطأ

(٥) في اليمين « وقد فرقوا » (٦) في اليمين « أنكم »

(٧) كذا في الاصلين « تجيزون » وله وجه ، ولعل الاحسن منه أن يكون

« تجيزون »

وهذا خلاف قولكم بالوقت ■ قلنا لا ■ بل وقت الصلاة للناسي والنائم والسكران ممتد أبداً غير منقضى *

وبرهان ذلك أنهم ليسوا عصاة في تأخيرها الى أي وقت صلوها فيه *

وكل أمر الله عز وجل فانه منقسم على ثلاثة أوجه لا رابع لها : إما أمر غير معلق بوقت ■ فهذا يجزىء أبداً متى أدى ■ كالجهاد والعمرة وصدقة التطوع والدعاء وغير ذلك (١) ، فهذا يجزىء متى أدى ■ والمسايرة اليه أفضل ، تقول الله عز وجل : (وسارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها ، وإما أمر معلق بوقت محدود الأول غير محدود الآخر كالزكاة ونحوها ، فهذا لا يجزىء قبل وقته ■ ولا يسقط بعد وجوبه أبداً ■ لانه لا آخر لوقته (٢) ، والمبادرة اليه أفضل لما ذكرنا . وإما أمر معلق بوقت محدود أوله وآخره فهذا لا يجزىء قبل وقته ولا بعد وقته ■ ويجزىء في جميع وقته ■ في أوله وآخره ووسطه ، كالصلاة والحج وصوم رمضان ونحو ذلك ■

ونقول لمن خالفنا : قد وافقتمونا على أن الحج لا يجزىء في غير وقته ■ وأن الصوم لا يجزىء في غير النهار ، فمن أين أجزتم ذلك في الصلاة ؟ وكل ذلك ذو وقت محدود أوله وآخره ؟ ! وهذا مالا انفكك منه . فان قالوا : قسنا العامد على النامى . قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو كان القياس حقاً (٣) لكان هذا منه عين الباطل ، لأن القياس عند القائلين به إنما هو قياس الشيء على نظيره ، لا على ضده ، وهذا مالا خلاف فيه بين أحد من أهل القياس ، وقد وافقهم من لا يقول بالقياس ، على أنه لا يجوز قياس الشيء على ضده ، فصار اجماعاً متيقناً وباطلاً لا شك فيه . والعمد ضد النسيان ■ والمعصية ضد الطاعة . بل قياس ذلك على ما ذكرنا من الحج أولى ، لو كان القياس حقاً ، لاسيما والخنفزيون والمالكيون لا يقيسون الخالف عامداً للكذب

(١) في البنية « لغير ذلك » وهو خطأ

(٢) في البنية « لانه آخر لوقته » وفي المصرية ■ لانه لا آخر لوقتها ■ وكلامهما

خطأ ، الا ان الخطأ في المصرية محتمل ، لانه أعاد الضمير مؤثرا

(٣) في البنية « ثم لو كان حقاً ■

على الخالف فيحنت غير عائد للكذب في وجوب الكفارة ■ بل يسقطون الكفارة عن العامد ، ويوجبونها على غير العامد ، ولا يقيسون قاتل العمد على قاتل الخطأ في وجوب الكفارة عليه ■ بل يسقطونها عن قاتل العمد ، ولا يرون قضاء الصلاة على المرتد فهذا تناقض لا خفاء به وتحكم بالدعوى وبالله تعالى التوفيق *

ولو كان القضاء واجبا على العامد لترك الصلاة حتى يخرج وقتها لما أغفل الله تعالى ولا رسوله ﷺ ذلك ، ولا نسياء ، ولا تعمدا اعتاننا بترك بيانه (وما كان ربك نسيا) . وكل شريعة لم يأت بها القرآن ولا السنة فهي باطل *

وقد صح عن رسول الله ﷺ من فاتته (٢) صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله ■ . فصح ان ما فات فلا سبيل الى ادراكه ، ولو أدرك أو أمكن أن يدرك لما فات ، كما لا تفوت المنسية أبداً ■ وهذا لا إشكال فيه . والأمة أيضا كلها مجمعة على القول والحكم بأن الصلاة قد فاتت إذا خرج وقتها ، فصح فوتها باجماع متيقن ، ولو أمكن قضاؤها وتأديتها لكان القول بأنها فاتت كذبا وباطلا . فثبت يقينا أنه لا يمكن القضاء فيها أبداً . *

ومن قال بقولنا في هذا عمر بن الخطاب وابنه عبد الله ■ وسعد بن أبي وقاص وسليمان ■ وابن مسعود ■ والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، وبديل (٣) العقبلي ■ ومحمد ابن سيرين ، ومطرف بن عبد الله ، وعمر بن عبد العزيز ، وغيرهم *

فروينا من طريق شعبة عن يعلى بن عطاء عن عبد الله بن خراش (٤) قال

(١) في المصرية « وهذا ■ (٢) في اليمنية « ان من فاتته »

(٣) بالباء الموحدة والdal المهملة مصغر — وفي اليمنية « يزيد » وهو خطأ

(٤) كذا في الاصلين ولم أعرف من هو ولا صحة اسمه ولم أجده ترجمة ■ فليس يوجد في كتب الرجال الا عبد الله بن خراش — بكسر الحاء المعجمة — وليس من هذه الطبقة بل هو متأخر من طبقة شعبة ، مات بين سنة ١٦٠ و ١٧٠ وهو كذاب منكر الحديث ، وليس من المعقول أبداً أن يكون هو .

رأى ابن عمر (١) رجلاً يقرأ صحيفة ، فقال له : يا هذا القارئ ، إنه لا صلاة لمن لم يصل الصلاة لوقتها ■ فصل ثم اقرأ ما بدالك ■

ورويناه (٢) من طريق ابراهيم بن المنذر الحزامي (٣) عن عمه الضحاك بن عثمان (٤) أن عمر بن الخطاب (٥) قال في خطبته بالجابية : ألا وإن الصلاة لها وقت شرطه الله لا تصلح الا به ■

ومن طريق محمد بن المثنى عن عبد الرحمن بن مهدى ■ عن سفيان الثوري عن أبي نضرة عن سالم بن الجعد قال قال سليمان - هو صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم : الصلاة مكيال ، فمن وفى وفى له ، ومن طفف فقد علمتم ما قيل في المطففين ■ قال علي : من أخر الصلاة عن وقتها فقد طفف *

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود عن مصعب ابن سعد بن أبي وقاص عن أبيه سعد أنه قال في قول الله تعالى : (والذين هم عن

(١) في اليمنية ■ رأى عمر « ولا أعرف أيهما الصواب فاني لم أجدها هذا الاثر الا هنا (٢) في اليمنية « ورويناه » وهو خطأ (٣) في اليمنية بكسر الحاء المهملة وفتح الزاي نسبة الى أحد أجداده ■ حزام بن خويلد بن أسد ■

(٤) الضحاك بن عثمان اثنان : أحدهما « الضحاك بن عثمان بن عبد الله بن خالد ابن حزام بن خويلد بن الاسد » وهذا ليس مرادها هنا فانه قديم وليس عما لابراهيم بل هو عم جده ، وإنما المراد هنا حفيد الاول وهو « الضحاك بن عثمان بن الضحاك » وهو من أصحاب مالك ، وليس عم ابراهيم بن المنذر لحا وإنما هو عمه كلاله ، لان ابراهيم هو ابن المنذر بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام بن خويلد ■ وهو معروف بالرواية عن الضحاك الثاني الحفيد وعلى كل فهذا الاثر منقطع لان الضحاك الاول مات سنة ١٥٣ والثاني مات سنة ١٨٠ فلم يدرك واحد منهما عمر (٥) في اليمنية ■ الضحاك بن عثمان بن عمر بن الخطاب « وهو خطأ ظاهر

صلاتهم ساهون) قال : السهو الترك عن الوقت (١) *

قال على : لو أجزأت عنده بعد الوقت لما كان له الويل عن شيء قد أداه

وبه الى وكيع (٢) عن المسعودى عن القاسم (٣) — هو ابن عبد الرحمن —

والحسن — هو ابن سعد (٤) : قيل لعبد الله بن مسعود (٥) (الذين هم على صلاتهم

دائمون) (والذين هم على صلاتهم يحافظون) فقال : ذلك على مواقيتها ، قالوا :

ما كنا نرى ذلك الا على تركها ، قال : تركها هو الكفر *

وعن محمد بن المثني : حدثنا عبد الاعلى ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة

قال : ذكر لنا ان عبد الله بن مسعود كان يقول : ان للصلاة وقتا وكوقت الحج ■

فصلوا الصلاة لميقاتها ■

وعن محمد بن المثني حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا حماد بن زيد عن يحيى

ابن عتيق قال : سمعت محمد بن سيرين يقول : ان للصلاة وقتا وحدا فان (٦)

الذى يصلى قبل الوقت مثل الذى يصلى بعد الوقت *

(١) رواه الطبرى (ج ٣ ص ٢٠١) من طريق وكيع وجعله من كلام مصعب

ابن سعد ورواه من طرق أخرى عن مصعب عن أبيه

(٢) كذا في الاصلين ولم يتقدم اسناد الى وكيع حتى يصحح أن يقول «وبه الى وكيع» ■

(٣) القاسم هو بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعودى ، والراوى

عن المسعودى — شيخ وكيع — هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله

ابن مسعود ، فاشتبه الامر على ناسخ النسخة المصرية — أو صاحبها — فكتب

بجاشيتها ■ لعله أى يريد لعل الصواب عن المسعودى أى القاسم الح ، وهذا فهم خطأ

والصواب ما أوضحناه وأن المسعودى شيخ وكيع روى عن المسعودى الكبير القاسم

ابن عبد الرحمن ، وبذلك يستقيم الاسناد

(٤) «سعد» باسكان العين وهو الذى في الجنية ، وفي المصرية «سعيد» وهو خطأ

(٥) رواية القاسم والحسن بن سعد عن ابن مسعود رسالة ، فانهما لم يدركاه ■

وهذا الاثر رواه الطبرى في التفسير (ج ١٦ ص ٧٤ عن ابن وكيع عن أبيه ■ وفيه

الحسن بن مسعود ■ وهو خطأ وصوابه «الحسن بن سعد» (٦) في المصرية وان

ومن طريق سحنون عن ابن القاسم أخبرني مالك أن القاسم (١) بن محمد بن أبي بكر الصديق حين كانت بنو أمية يؤخرون الصلاة : أنه كان يصلي في بيته ، ثم يأتي المسجد يصلي معهم ، فكلم في ذلك . فقال : أصلي «رتين أحب إلى من أن لا أصلي شيئاً» *

قال علي : فهذا يوضح أن الصلاة الأولى كانت فرضه (٢) والآخرى تطوع .
فهما صلاتان صحيحتان ، وإن الصلاة بعد الوقت ليست صلاة أصلاً ، ولا هي شيء (٣) *
وعن أسد بن موسى عن مروان بن معاوية الفزاري : أن عمر بن عبد العزيز قال : سمعت الله تعالى ذكر أقواما فعابهم فقال (أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غياً) ولم تكن أضاعتهم إياها ، أن تركوها ، ولو تركوها لكانوا بتركها كفاراً ، ولكن أخروها عن وقتها (٤) *

وعن عبد الرزاق عن معمر عن بديل العقيلي (٥) قال : بلغني أن العبد إذا صلى الصلاة لوقتها صعدت ولها نور ساطع في السماء . وقالت : حفظني حفظك الله . وإذا صلاها غير وقتها طويت كما يطوى الثوب الخلق فضرب بها وجهه *
ومن العجب أن بعضهم قال : معنى قول ابن عمر : لا صلاة لمن لم يصل الصلاة لوقتها أي لا صلاة كاملة ، وكذلك قال آخرون في قوله عليه السلام : « لا صلاة لمن

(١) في المدونة (ج ١ : ص ٨٧) « وأخبرني مالك عن القاسم » الخ

(٢) في النونية « فريضة »

(٣) في المصرية « ولا هي شيئاً »

(٤) بهذا المعنى تقريباً كلمة أخرى لعمر بن عبد العزيز في سيرته لابن الجوزي (ص ٨٦) وفي تفسير الطبري (ج ١٦ ص ٧٤)

(٥) بديل — مصغر — هو ابن ميسرة العقيلي ، ومعمر هو ابن راشد الأزدي ، وفي المصرية « عن معمر بن بديل العقيلي » وفي النونية « عن معمر بن زيد العقيلي » وكلاهما خطأ فاحش

لا يقيم (١) صلبه في الركوع والسجود ■ وفي قوله عليه السلام : « لا صلاة لمن لم يقرأ
بأم القرآن » *

قال على : فيقال لهؤلاء : « حملكم على ما ادعيتهم ؟ فان قالوا : هو معهود كلام
العرب ■ قلنا : ما هو كذلك ، بل معهود كلام العرب الذي لا يجوز غيره — أن « لا »
للنفي والتبرئة جملة إلا أن يأتي دليل من نص آخر أو ضرورة حس على خلاف ذلك
ثم هبكم أنه كما قلتم ، فان ذلك حجة لنا ، وهو قولنا ■ لان كل صلاة لم تكمل ولم تتم
فهي باطل كلها ، بلا خلاف منا ومنكم . فان قالوا . انما هذا فيما نقص من فرائضها
قلنا : نعم ■ والوقت من فرائض الصلاة بأجماع منا ومنكم ومن كل مسلم ، فهي صلاة
تعمد ترك فريضة من فرائضها ■

قال على : ما نعلم لمن ذكرنا من الصحابة رضى الله عنهم مخالفاً منهم ■ وهم
يشنعون بخلاف صاحب إذا وافق أهواءهم ، وقد جاء عن عمر ومعاذ وعبد الرحمن
ابن عوف ومعاذ بن جبل (٢) وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم أن من
ترك صلاة فرض واحدة متعمداً حتى يخرج وقتها فهو كافر مرتد . وهؤلاء الخنفيون
والمالكيون لا يرون على المرتد قضاء ما خرج وقته . فهؤلاء من الصحابة رضى الله
عنهم أيضاً لا يرون على من تعمد ترك الصلاة حتى خرج وقتها قضاء (٣) *

قال على : وما جعل الله تعالى عذراً لمن خوطب بالصلاة في تأخيرها عن وقتها
بوجه من الوجوه ، لافي حال المطاعنة والقتال والخوف وشدة المرض والسفر . وقال

(١) في المصرية « لمن لا يقيم » وفي اليمنية « لمن لم يقيم » وكلاهما خطأ والصواب
« لمن لا يقيم » فقد رواه بهذا اللفظ احمد في مسنده (ج ٤ ص ٢٣) وابن ماجه
(ج ١ ص ١٤٧) ونسبه اليهما ابن تيمية في المنتقى (انظر الشوكاني ج ٢ ص ٢٨٠) طبع
ادارة الطباعة المنيرية بلفظ « لمن لم يقيم » والصواب ما قلنا . وهذا الحديث قال الهيثمي
في زوائد ابن ماجه : « استاده صحيح ورجاله ثقات ورواه ابن خزيمة وابن حبان
في صحيحهما ■ (٢) كذا في الاصلين بتكرار اسم معاذ مرتين
(٣) في اليمنية « حتى خرج وقتها أيضا » وما هنا أصح وأحسن

الله تعالى : (واذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك) الآية . وقال تعالى : (فان ختمتم فرجالا أو ركبانا) . ولم يفسح الله تعالى ولا رسوله ﷺ في تركها عن وقتها حتى صلاها بطائفتين من احدهما وجوه (١) احدى الطائفتين الى غير القبلة ، على ما نذكر في صلاة الخوف ان شاء الله عز وجل . ولم يفسح تعالى في تأخيرها عن وقتها للمريض المدينف ، بل أمر ان عجز عن الصلاة قائماً أنه يصلى قاعداً (٢) ، فان عجز عن القعود فعلى جنب ، وبالتيمم ان عجز عن الماء ، وبغير تيمم ان عجز عن التراب ، فمن أين أجاز من أجاز تعمد تركها حتى يخرج وقتها ؟ ثم أمره بأن يصليها بعد الوقت ، وأخبره بأنها تجزئه كذلك (٣) ، من غير قرآن ولا سنة ، لاصححية ولا سقيمة ، ولا قول لصاحب ولا قياس *

وقد أقدم بعضهم فذكر صلاة رسول الله ﷺ يوم الخندق الظهر والمصر بعد غروب الشمس ، ثم أشار الى أنه عليه السلام تركها متعمداً ذا كراً لها ■

قال على : وهذا كفر مجرد ممن أجاز ذلك من رسول الله ﷺ ، لأنهم مقرون معنا بلا خلاف من أحدهم (٤) . ولان أحد من الأمة - في أن من تعمد ترك صلاة فرض ذا كراً لها حتى يخرج وقتها ، فانه فاسق مجرح الشهادة ■ مستحق للضرب والنكال ، ومن أوجب شيئاً من النكال على رسول الله ﷺ أو وصفه وقطع عليه بالفسق أو يجرحه في شهادته - فهو كافر مشرك مرتد كاليهود والنصارى ، حلال الدم والمال ، بلا خلاف من أحد من المسلمين *

وذكر بعضهم قول الله تعالى : (أقم الصلاة لذكري) وقوله عليه السلام : « خمس صلوات كتبهن الله تعالى ■ : وقال قد صح وجوب الصلاة ، فلا يجوز سقوطها إلا برهان نص أو إجماع ■

(١) كذا في الاصلين والمراد ظاهر والتركيب فيه شيء .

(٢) في البيهية « ان عجز عن الصلاة قائماً أن يصلى قائماً ■ وهو خطأ ظاهر

(٣) في البيهية « وأخبره بأنه يجزئه لذلك ■ وهو خطأ

(٤) في البيهية « بلا خلاف منهم ■

قال على : وهذا قول صحيح . وقد صح البرهان بأن رسول الله ﷺ أوجب كل صلاة في وقت محدود أوله وآخره ، ولم يوجبها عليه السلام لأقبل ذلك الوقت ولا بعده ، فمن أخذ بعموم هذه الآية وهذا الخبر لزمه إقامة الصلاة قبل الوقت وبعده ، وهذا خلاف لتوقيت النبي ﷺ الصلاة بوقتها (١) .

وموه بعضهم بحديث رويناه من طريق أنس : أنهم اشتدت الحرب غداة فتح تستر (٢) فلم يصلوا إلا بعد طلوع الشمس ، وهذا خبر لا يصح ، لأنه إنما رواه مكحول : أن أنس بن مالك قال ، ومكحول لم يدرك أنساً (٣) ثم لو صح فإنه ليس فيه أنهم تركوها عارفين بخروج وقتها ، بل كانوا ناسين لها بلا شك ، لا يجوز أن يظن بفاضل من عرض المسلمين غير هذا . فكيف بصاحب من الصحابة رضي الله عنهم ، ولو كانوا ذا كرين لها لصلوها صلاة الخوف كما أمروا ، أوجالاً وركباناً كما ألزمهم الله تعالى ، لا يجوز غير هذا . فلاح يقيناً كذب من ظن غير هذا . وبالله تعالى التوفيق *

٢٨٠ - مسألة - وأما قولنا : أن يتوب من تعمد ترك الصلاة حتى خرج وقتها ويستغفر الله تعالى ويكثر من التطوع - : فلقول الله تعالى : (تخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا إلا من تاب وآمن وعمل صالحاً فأولئك يدخلون الجنة) وقول الله تعالى : (والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا

(١) في البنية « لوقتها » (٢) تستر بضم التاء الاولى وفتح الثانية بينهما سين مهملة ساكنة : أعظم مدينة بخوزستان : تعريب « شوشتر » بالشينين المعجمتين اولاهما مضمومة ، ومعناها الاتزهم والاطيب والاحسن قاله ياقوت وفتحت سنة ١٧ - وقيل سنة ١٦ . وأثر أنس هذا لم أجده (٣) هكذا يقول ابن حزم . وما أظنه صحيحاً فقد قال ابن أبي حاتم في المراسيل (ص ٧٧) « حدثنا أبي قال : سألت أبا مسهر : هل سمع مكحول من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : ما صح عندنا إلا أنس بن مالك . ونقل ابن حجر في التهذيب (ج ١٠ ص ٢٩٠) عن الترمذي قال : « سمع مكحول من وائلة وأنس وأبي هند الداري » ثم قال : ويقال أنه لم يسمع من واحد من الصحابة الا منهم *

أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم) وقال تعالى : (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) وقال تعالى : (ونضع الموازين القسط ليوم القيمة فلا تظلم نفس شيئاً) وأجمعت الأمة - وبه وردت النصوص كلها - على أن التطوع جزءاً من الخير، الله أعلم بقدره. وللغريضة أيضاً جزء من الخير، الله أعلم بقدره (١)، فلا بد ضرورة من أن يجتمع من جزء التطوع إذا كثر ما يوازي جزء الغريضة ويزيد عليه. وقد أخبر الله تعالى أنه لا يضيع عمل عامل. وأن الحسنات يذهبن السيئات، وأن من ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية. ومن خفت موازينه فأمه هاوية *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا أبو داود ثنا يعقوب بن إبراهيم (٢) ثنا اسماعيل - هو ابن عليّة - ثنا يونس عن الحسن عن أنس بن حكيم الضبي أنه لقي أبا هريرة فقال له أبو هريرة : « أول ما يحاسب الناس به (٣) يوم القيامة من أعمالهم الصلاة ، يقول ربنا تبارك وتعالى للملائكة (٤) وهو أعلم : انظروا في صلاة عبدي أتمها أم نقصها » فان كانت تامة كتبت له تامة. وان كان انتقص منها شيئاً قال (٥) : انظروا هل لعبدي من تطوع ؟ فان كان له تطوع قال : أتموا لعبدي فريضته من تطوعه » ثم تؤخذ الاعمال على ذلكم (٦) * *

قال أبو داود : وحدثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد - هو ابن سلمة - عن داود ابن أبي هند (٧) عن زرارة بن أوفى عن تميم الداري عن النبي ﷺ بهذا المعنى *

(١) قوله « وللغريضة أيضاً » الى هنا سقط من النسخة وهو خطأ

(٢) في النسخة « ثنا يعقوب ثنا ابراهيم » وهو خطأ

(٣) في المصرية « يحاسب به الناس » وما هنا أصح وهو الذي في النسخة لموافقة

لأبي داود (ج ١ ص ٣٢٢) (٤) في أبي داود « لملائكته »

(٥) في النسخة « انتقص قال » الخ وفي المصرية « انتقص منها شيء قال » الخ وكلاهما

خطأ صححناه من أبي داود (٦) في أبي داود نسختان : « على ذاك » و « على

ذاكم » (٧) في النسخة « داود بن هند » وهو خطأ

قال : « ثم الزكاة مثل ذلك ، ثم تؤخذ الاعمال على حسب ذلك (١) » * .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح بن عبيد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني زهير بن حرب ومحمد بن المثنى قالوا جميعا ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله - هو ابن عمر - عن نافع (٢) عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « صلاة الرجل في الجماعة تزيد على صلاته وحده سبعا وعشرين درجة (٣) » * .

وبه الى مسلم : حدثنا اسحاق بن ابراهيم أخبرنا المغيرة بن سلمة الخزومي ثنا عبد الواحد - هو ابن زياد - ثنا عثمان بن حكيم أخبرنا عبد الرحمن بن أبي عمرة قال : دخل عثمان بن عفان رضى الله عنه المسجد بعد صلاة المغرب فقعده وحده (٤) فقعدت اليه ، فقال : يا ابن أخي سمعت رسول الله ﷺ يقول : من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ، ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله (٥) » * .

فهذا بيان مقدار (٦) أجر التطوع وأجر الفريضة ، وإنما هذا لمن تاب وندم وأقلع واستدرك ما فرط * .

(١) حديث أبي هريرة نسبة المنذرى لابن ماجه ونسبه ابن تيمية في المنتقى لاحد والترمذي والنسائى أيضا ، وهو في النسائى بأسانيد مختلفة (ج ١ ص ٨١ و ٨٢) ، ورواه الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ٢٦٢) وصححه هو والذهبي ، وأنس بن حكيم الضبي ذكره ابن حبان في الثقات وجهله ابن القطان وابن المديني ، وحديث يميم الدارى نسبة المنذرى لابن ماجه * ورواه أيضا الحاكم (ج ١ ص ٢٦٢ و ٢٦٣) وصححه على شرط مسلم

(٢) في مسلم (ج ١ ص ١٨٠) * أخبرني نافع «

(٣) في الأصلين « سبعا وعشرين جزءاً » وهو خطأ في الرواية وفي تذكير

العدد ، وصححه من صحيح مسلم (٤) الزيادة من صحيح مسلم (ج ١ ص ١٨٢)

(٥) في مسلم * صلى الليل كله «

(٦) في الحينة * بيان بمقدار * .

وأما من تعمد ترك المفروضات واقتصر على التطوع ليجبر بذلك ما عصى في تركه مصرا على ذلك ، فهذا عاص في تطوعه ، لانه وضعه في غير موضعه ، لأن الله تعالى لم يضعه لتترك الفريضة ، بل ليكون زيادة خير ونافلة ، فهذا هو الذي يجبر به الفرض المضيق . وإذا عصى في تطوعه فهو غير مقبول منه ، قال رسول الله ﷺ :
 ■ من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد ■ ■

فان ذكر ذاكر ما روى من أن التطوع لا يقبل ممن لا يؤدي الفريضة كالتاجر لا يصح له ربح حتى يخلص رأس ماله : — فباطل لا يصح ، لانه انما رواه موسى ابن عبيدة الرزدي (١) وهو ضعيف ■ وعبد الملك بن حبيب الاندلسي عن المكفوف (٢) عن أيوب بن خوط (٣) وهذه ثلاث بلايا في نسق (٤) ، أحداها (٥) يكنى ■ ومرسل أيضا ، وعبد الملك بن حبيب عن مطرف عن مالك أن أبا بكر الصديق ، وعبد الملك ساقط (٦) ، وهذا أيضا منقطع ، ولو صح ذلك لكان (٧) المراد به من قصد التطوع ليعوضه عن الفريضة ، مصرا على ذلك غير نادم ولا قائب . وبالله تعالى التوفيق *

(١) الرزدي بفتح الراء والباء ثم ذال معجمة ، نسبة الى الربهة ، وفي اليمنية « الزيدى ■ وهو تصحيف ، وموسى ثقة اما ضعف من قبل حفظه حتى قيل : لاشيء » (٢) ذكره ابن حجر في اللسان (ج ٦ ص ٤٧١) ونقل كلام المؤلف فيه في وطء الحائض وانه قال « لا يعرف هذا المكفوف » ثم قال « تقدم في اصل الميزان قاسم ابن عبد الله المكفوف والذي قبله وهو من طبقة من يروي عن أيوب بن خوط فالله أعلم ■

(٣) خوط بفتح الخاء المعجمة واسكان الواو وآخره طاء مهملة ، وفي المصرية بالحاء المهملة ، وهو تصحيف وفي اليمنية « حوق ■ بالمهمل والقاف ■ وهو خطأ (٤) في اليمنية ■ فسق ■ وهو خطأ لامعنى له

(٥) في المصرية « أحداها » وهو خطأ (٦) سبق ان قلنا مرارا ان المؤلف يحمل على عبد الملك بن حبيب بغير وجه فهو عالم جليل الا انه يخطئ في الحديث ولم يكن صناعته . (٧) في اليمنية بحذف « لكان » وهو خطأ

الصلوات المفروضة الخمس

٢٨١ - مسألة - المفروض من الصلاة على كل بالغ عاقل حر أو عبد ذكر أو أنثى خمس * وهي: الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة - وهي العتمة - وصلاة الفجر * فالصبح ركعتان أبداً * على كل أحد من صحيح أو مريض أو مسافر أو مقيم * خائف أو آمن . والمغرب ثلاث ركعات أبداً * كما قلنا في الصبح سواء سواء . وأما الظهر والعصر والعشاء الآخرة فكل واحدة منهن على المقيم - مريضاً كان أو صحيحاً خائفاً أو آمناً - أربع ركعات أربع ركعات، وكل هذا إجماع متيقن مقطوع به ، لا خلاف فيه بين أحد من الأمة قديماً ولا حديثاً، ولا في شيء منه، وكل واحدة منهن على المسافر الآمن ركعتان ركعتان . وأما المسافر الخائف فإن شاء صلى كل واحدة منهن ركعتين وإن شاء صلى كل واحدة منهن ركعة واحدة * والخلاف موجود في كل هذا فيما ذلك السفر ، وفي مقدار ذلك السفر من الزمان ومن المسافة ، وفي هل ذلك القصر عليه فرض أم هو فيه مخير ، وفي هل تجزئ ركعة واحدة في الخوف في السفر أم لا . وسند ذكر البرهان على الحق من ذلك ، وبطلان الخطأ فيه ، في أبوابه إن شاء الله عز وجل . ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم . وبه تعالى نستعين وبه نتأيد *

(أقسام التطوع)

٢٨٢ - مسألة - أؤكد التطوع ما قد ذكرناه في أول مسألة من كتاب الصلاة من ديواننا هذا * من الأقسام التي أمر بها رسول الله ﷺ مخصوصة بأسمائها ، وبعد ذلك ما لم يرد به أمر ، ولكن جاء النذب إليه *

أؤكد ذلك ركعتان بعد الفجر الثاني وقبل صلاة الصبح ، ثم صلاة العيدين ، ثم صلاة الاستسقاء ، وقيام رمضان ، وأربع ركعات قبل الظهر بعد الزوال ، وأربع ركعات بعد الظهر وأربع ركعات قبل العصر - إن شاء لم يسلم الا في آخرهن (١) ، وإن شاء سلم من كل ركعتين ، وركعتان (٢) بعد صلاة العصر ، وركعتان بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب ،

(١) في المصرية « آخرها » وفي اليمنية « ان شاء ما لم يسلم الا في آخرهن » فضمير المنى في المصرية خطأ ، وزيادة « ما » في اليمنية خطأ أيضاً والصواب ما اخترناه هنا من مجموعهما كما هو واضح (٢) في اليمنية « وركعتين » وهو خطأ

وركعتان بعد صلاة المغرب ، وركعتان قبل صلاة العتمة ، وركعتان عند القدوم من السفر في المسجد ، وما تطوع به المرء إذا توطأ (١) ، ثم ما تطوع به المرء في نهاره وليله *

حدثنا عبد الله بن يوسف (٢) ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج : حدثني (٣) زهير بن حرب ثنا يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج (أخبرني عطاء (٤) عن عبيد بن عمير عن عائشة أم المؤمنين : « أن النبي ﷺ لم يكن على شيء من النوافل أشد تعاهداً (٥) منه على ركعتين قبل الصبح » *

وبه إلى مسلم : حدثنا محمد بن عبيد الغبري ثنا أبو عوانة (٦) عن قتادة عن زرارة بن أوفى (٧) عن سعد بن هشام بن عامر (٨) عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ قال : « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » *

وقد صلى رسول الله ﷺ صلاة الاستسقاء على ما سئذ كره في بابها إن شاء الله عز وجل (٩) وحض عليه السلام (١٠) أيضاً على قيام رمضان على ما نذ كره في بابها إن شاء الله عز وجل *

(١) في النية « وما تطوع به المراد اتطوع » وهو خطأ لافعى له

(٢) في النية « عبيد الله بن يوسف » وهو خطأ

(٣) في النية « ثنا » وما هنا هو الموافق لصحيح مسلم (ج ١ ص ٢٠١)

(٤) قوله « أخبرني عطاء » سقط من الاصلين وزدناه من مسلم .

(٥) في مسلم « أشد معاهدة » (٦) في المصرية « محمد بن عبيد الغبرانا

أبو عوانة » وفي النية « محمد بن عبيد الغبري أبو عوانة » وكلاهما خطأ وصححناه من مسلم (ج ١ ص ٢٠١) (٧) في الاصلين « عن زرارة بن أبي أوفى » وهو خطأ

(٨) في المصرية « سعيد بن هشام بن عامر وفي النية سعد بن زرارة بن هشام بن عامر »

وكلاهما خطأ (٩) في النية « وقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم الاستسقاء على ما نذ كره بعد هذا إن شاء الله عز وجل » وهو خطأ في قوله « سمي » غير مفهوم

(١٠) في النية « وخط عليه السلام » وهو خلط

(م ٣٢ — ج ٢ المحلى)

وبه إلى مسلم : حدثنا يحيى بن يحيى النيسابورى ثنا هشيم عن خالد (١) - هو الخذاء - عن عبد الله بن شقيق قال سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ عن تطوعه ؟ فقالت : « كان يصلى فى بيته (٢) قبل الظهر أربعاً » ثم يخرج فيصلى بالناس » ثم يدخل فيصلى ركعتين ، ويصلى (٣) بالناس المغرب ، ثم يدخل فيصلى ركعتين » ويصلى بالناس العشاء (٤) ، ويدخل يبقى فيصلى ركعتين * »

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا حفص بن عمر - هو الخوضى - ثنا شعبة عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي ابن أبي طالب رضى الله عنه : « أن رسول الله ﷺ كان يصلى قبل العصر ركعتين (٥) * » حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا اسماعيل ابن مسعود ثنا يزيد بن زريع ثنا شعبة عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة : سألنا علياً عن صلاة رسول الله ﷺ ، فوصف قال : « كان يصلى قبل الظهر أربعاً ، وبعدها ثنتين ، ويصلى قبل العصر أربعاً ، يفصل بين كل ركعتين بتسليم على الملائكة المقربين والنبیین ومن تبعهم من المؤمنين والمسلمين (٦) * »

وبه إلى أحمد بن شعيب : أنا محمد بن المثنى حدثنا محمد بن عبد الرحمن ثنا حصين بن عبد الرحمن عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة قال : سألنا (٧) علياً عن صلاة رسول الله ﷺ فوصف قال : كان يصلى قبل الظهر أربع ركعات ، يجعل التسليم فى آخر ركعة (٨) ، وبعدها أربع ركعات يجعل التسليم فى آخر ركعة (٩)

- (١) فى البنية « هشيم بن خالد » وهو خطأ (٢) فى الاصلين « فى بيتي » وصححه من مسلم (ج ١ ص ٢٠٢) (٣) فى مسلم « وكان يصلى »
 (٤) كلمة « العشاء » حذفت من البنية (٥) فى أبوداود (ج ١ ص ٤٩٠ - ٤٩١)
 (٦) الحديث فى النسائي (ج ١ ص ١٣٩ - و ١٤٠) مطول واختصره المؤلف -
 (٧) فى النسائي « سألت » (٨) فى البنية « فى آخر ركعتين »
 (٩) الحديث بهذا الاسناد فى النسائي (ج ١ ص ١٤٠) ولكن لفظه « سألت على ابن أبي طالب عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى النهار قبل المكتوبة ؟ قال : من يطيق ذلك ! ثم أخبرنا قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى حين ترغى

قال أبو محمد : لا تعارض بين شيء مما ذكرنا ، بل كل ذلك حسن مباح ، من رواية الثقات الاثبات *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا ابن علية — هو اسماعيل — عن الجريري (١) عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل (٢) قال : قال رسول الله ﷺ : « بين كل أذانين صلاة لمن شاء » (٣) *

قال علي : دخل في هذا العموم ما بين (٤) اذان العتمة واقامتها ، وما بين اذان المغرب واقامتها ، وما بين اذان صلاة الصبح واقامتها ■

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المثنى ثنا الضحاك — يعني أبا عاصم — ثنا ابن جريج أنا ابن شهاب أن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك أخبره عن أبيه وعمه عبد الله وعبيد الله ابني كعب بن مالك عن أبيهما : « ان رسول الله ﷺ كان لا يقدم من سفر إلا نهراً في الضحى ■ فاذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه (٥) ركعتين ثم جلس فيه » ■

وبه الى مسلم : ثنا عبد بن حميد أنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال : « كان رسول الله ﷺ

الشمس ركعتين وقبل نصف النهار أربع ركعات يجعل التسليم في آخره ■ » والحديث عند المؤلف هنا أطول ، فما أدري من أين جاءت هذه الزيادة ؟ ! ولعلها رواية أخرى ليست بين أيدينا (١) في النية « اسمعيل بن الجريري » وهو خطأ

(٢) في النية « مغفل » وهو تصحيف

(٣) في أبي داود (ج ١ ص ٤٩٥) « بين كل أذانين صلاة ، بين كل أذانين صلاة لمن شاء » . وهذا الحديث رواه الجماعة وعند بعضهم أنه قال « لمن شاء » في المرة الثالثة (٤) في النية « يكن » بدل « بين » وهو خطأ

(٥) في النية « فركع فيه » وما هنا هو الصواب الذي في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٩٩) وفي المصرية أيضاً

يرغب (١) في قيام رمضان من غير أن يأمر فيه بعزيمة *
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الحمدي ثنا إبراهيم بن أحمد الباقلي (٢) ثنا
 الفربري ثنا البخاري ثنا اسحاق بن نصر ثنا أبو أسامة عن أبي حيان التميمي عن
 أبي زرعة عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال لبلال عند صلاة الفجر : يا بلال ،
 حدثني بأرجى عمل عملته في الإسلام ؟ فاني سمعت دف (٣) نعليك بين يدي في الجنة
 قال بلال : ما عملت عملاً أرحى عندي أني لم أظهر طهوراً في ساعة ليل أو نهار ، إلا
 صليت بذلك الطهور (٤) ما كتب لي أن أصلي *»

﴿ فصل في الركعتين قبل المغرب ﴾

٢٨٣ — مسألة — قال أبو محمد : « منع قوم من التطوع بعد غروب الشمس
 وقبل صلاة المغرب ، منهم مالك وأبو حنيفة ، وما نعلم لهم حجة إلا أن أحمد بن محمد
 ابن عبد الله الطلمنكي قال ثنا محمد بن أحمد بن مفرج (٥) ثنا الصموت ثنا البزار ثنا
 عبد الواحد بن غياث (٦) ثنا حيان بن عبيد الله عن عبد الله بن بريدة (٧) عن

(١) في المصرية ■ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرغب ■ وما هنا هو
 الذي في اليمنية والموافق لمسلم (ج ١ : ص ٢١٠)
 (٢) في اليمنية « إبراهيم البجلي ■ وهو خطأ
 (٣) بفتح الدال المهملة وتشديد الفاء أي صوت ■ وقال البخاري ■ يعني تحريك
 والمعنى واحد (٤) في اليمنية ■ الطهر ■ وهو خطأ وما هنا هو الصواب الموافق
 للبخاري (ج ١ ص ١٦٠ — و ١٦١)
 (٥) في الاصلين « أحمد بن محمد بن مفرج » وهو خطأ انظر ما سبق في
 المسئلتين (١١٦ — و ١١٨) في تحقيقنا اسمه

(٦) غياث بكسر الغين المعجمة وآخره ثاء مثلثة ■ وفي المصرية « عبد الواحد
 ابن عمار » وهو خطأ (٧) « حيان » بالحاء المهملة والياء المثناة وفي الاصلين « حبان »
 بالموحدة وهو خطأ وأبوه « عبيد الله » بالتصغير وفي اليمنية « عبد الله ■ بالتكثير
 وهو خطأ . وفي المصرية « حبان بن عبيد الله بن عبد الله بن بريدة » وهو خطأ فاحش

أبيه عن النبي ﷺ : « بين كل أذانين صلاة إلا المغرب » (١)

قال أبو محمد : هذه اللفظة انفرد بها حيان بن عبيد الله وهو مجهول (٢) ،
والصحيح هو ما رواه الجريري عن عبد الله بن بريدة ، وقد ذكرناه آنفاً ،
وذكروا عن إبراهيم النخعي : أن أبا بكر وعمر وعثمان لم يكونوا (٣) يصلونها

(١) في النونية « الا صلاة المغرب » وهذا الحديث رواه البزار كما ترى واليه
نسبه الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٢٨٧) ورواه الدارقطني من طريق
عبد الغفار بن داود وعبد الواحد بن غياث كلاهما عن حيان (ص ٩٨ - ٩٩)
ورواه البيهقي من طريق عبد الله بن صالح عن حيان (ج ١ ص ٤٧٤)

(٢) أما إن حيان مجهول فلا ، بل هو معروف وذكره ابن حبان في الثقات ،
وهو حيان بن عبيد الله بن حيان أبو زهير ، قال روح بن عبادة « كان رجل صدق »
وقال البزار بعد رواية هذا الحديث — كما نقل عنه الزيلعي — « لا نعلم رواه عن
ابن بريدة الا حيان بن عبيد الله وهو رجل مشهور من أهل البصرة لا بأس به » .
وقال ابن حجر في اللسان : « قال ابن حزم مجهول فلم يصب » وقال أبو حاتم
« صدوق » . وأما أن هذا الحديث ضعيف فنعم ، لأن حيان أخطأ فيه جداً ، ولذلك
قال الدارقطني « ليس بقوى » يعني حيان لحظه في هذا الحديث وفي غيره . قال
البيهقي في السنن (ج ١ ص ٤٧٤) « أنبأنا أبو عبد الله الحافظ اخبرني محمد بن
اسماعيل حدثنا أبو بكر محمد بن اسحق — يعني ابن خزيمة — على أثر هذا الحديث
قال : حيان بن عبيد الله هذا قد أخطأ في الاسناد ، لأن كهمس بن الحسن وسعيد
ابن أبياس الجريري وعبد المؤمن العنكي رووا الخبر عن ابن بريدة عن عبد الله بن مغفل
لا عن أبيه » هذا علمي من الجنس الذي كان الشافعي رحمه الله يقول : أخذ طريق
الحجرة . فهذا الشيخ لما رأى أخبار ابن بريدة عن أبيه توهم أن هذا الخبر هو أيضاً عن
أبيه « ولعله لما رأى العامة لا تصلي قبل المغرب توهم أنه لا يصلي قبل المغرب ، فزاد
هذه الكلمة في الخبر وزاد علماً بأن هذه الرواية خطأ أن ابن المبارك قال في حديثه
عن كهمس : فكان ابن بريدة يصلي قبل المغرب ركعتين ، فلو كان ابن بريدة قد سمع
من أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الاستثناء الذي زاد حيان بن عبيد الله
في الخبر : « ما خلا صلاة المغرب » : لم يكن يخالف خبر النبي صلى الله عليه وسلم اه
(٣) في المصرية « لم يكونوا » وهو خطأ

وهذا لا شيء ، أول ذلك أنه منقطع ، لأن إبراهيم لم يدرك أحداً ممن ذكرناه ، (١)
ولا ولد إلا بعد قتل عثمان بسنين ، (٢) ثم لو صح لما كانت فيه حجة ، لأنه ليس
فيه أنهم رضى الله عنهم نهوا عنهما ، ولا أنهم كرهوها ، ونحن لا نخالفهم في أن ترك
جميع التطوع مباح ، ما لم يتركه المرء رغبة عن سنة رسول الله ﷺ ، فهذا هو المالك ،
ثم لو صح نهيمهم عنهما — ومعاذ الله أن يصح — لما كانت في أحد منهم حجة على
رسول الله ﷺ ولا على من صلاهما من الصحابة رضى الله عنهم ، وقد خالفوا أبا بكر وعمر
وجماعة من الصحابة في المسح على العمامة ومعهم سنة رسول الله ﷺ ، فلا عجب
أعجب من إقدامهم على مخالفة الصحابة إذا اشتبهوا وتعظيمهم مخالفتهم إذا اشتبهوا !
وهذا تلاعب بالدين لا خفاء به ! — نعى هؤلاء المقلدين المتأخرين *

وذكروا عن ابن عمر أنه قال : ما رأيت (٣) أحداً يصليهما . وهذا لا شيء . أول
ذلك أنه لا يصح ، لأنه عن أبي شعيب أو شعيب ، ولا ندرى من هو ؟ وأيضاً
فليس في هذا لو صح نهى عنهما ، ونحن لا ننكر التطوع (٤) ما لم ينه عنه (٥) بغير
حق ، ثم لو صح عنه النهى عنهما — وهو لا يصح أبداً ، بل قد روى عنه جواز صلاتهما —
لما كان فيه حجة على رسول الله ﷺ ، ولا على سائر الصحابة الناذبين اليهما ، ومن
العجائب أنهم لا يرون حجة قول ابن عمر : « صليت خلف رسول الله ﷺ وخلف
أبي بكر وعمر وعثمان فلم يقنت أحد منهم » إذ لم يوافق تقليدهم ، وقد صح هذا عنه ،
ثم يجملون ما لم يصح عنه ، حجة إذ وافق أهواءهم ، وهذا عجب جداً !! *

(١) قوله « ممن ذكرنا » سقط من النسخة وما هنا هو الصواب (٢) في النسخة
« بستين » وهو خطأ ، لأن إبراهيم ولد فيما ذكره ابن حبان سنة ٥٠ وأثره هذا
رواه محمد بن الحسن في الآثار عن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم .
(٣) في النسخة « ما رأينا » (٤) كذا في المصرية وهو خطأ ، ولعل صوابه
« ونحن لا ننكر ترك التطوع » كما هو ظاهر

(٥) من أول قوله « ولا ندرى من هو » إلى هنا سقط من النسخة

قال على : والحجة فيها هو (١) ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا
ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري (٢) ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يزيد — هو المقرئ —
— ثنا سعيد بن أبي أيوب ثنا يزيد بن أبي حبيب سمعت مرثد بن عبد الله (٣)
اليزني — هو أبو الخير — قال أتيت عقبة بن عامر الجهني فقلت : ألا أعجبك (٤)
من أبي تميم ، يركع ركعتين قبل صلاة المغرب ! فقال عقبة : « إنا كنا نفعله على
عهد رسول الله ﷺ » (٥) فسألت فما يمنعك الآن ؟ قال : الشغل *

وبه الى البخاري : ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة قال سمعت
عمرو بن عامر الانصاري (٦) عن أنس بن مالك قال : « كان المؤذن اذا أذن قام
ناس من أصحاب رسول الله ﷺ يتدرون السواري ، حتى يخرج النبي ﷺ وهم
كذلك ، يصلون الركعتين قبل المغرب » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب وأبو بكر بن أبي
شيبه كلاهما عن ابن فضيل عن المختار بن فلفل عن أنس بن مالك قال : « كنا على
عهد رسول الله ﷺ نصلي ركعتين بعد غروب الشمس (٧) فسألت (٨) : أكان
رسول الله ﷺ يصليهما ؟ (٩) فقال : كان يرانا نصليهما فلم يأمرنا ولم ينهنا » *

(١) في اليمنية بحذف « هو » (٢) في اليمنية « ابراهيم بن احمد الفربري » وهو خطأ

(٣) في اليمنية « سعيد بن أبي أيوب الجهني سمعت مرثد بن عبد الله » وهو خطأ

(٤) « أعجبك » بضم الهمزة وإسكان العين ، وضبط ايضا بفتح العين وتشديد الجيم .

(٥) في اليمنية فقلت وفي البخاري (ج ١ ص ١٦٤) « قلت »

(٦) عمرو بفتح العين ، وفي الاصلين « عمر » بضمها وهو خطأ صحيحناه من

البخاري (ج ١ ص ٩١)

(٧) في اليمنية « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتين بعد غروب

الشمس » وبحاشيتها ■ كذا وينظر في خطئه ■ وهو خطأ تماما لان باقى الحديث

يدل على انهم هم الذين كانوا يصلون (٨) في اليمنية « قات » وفي مسلم (ج ١ ص ٢٣٠)

« فقلت له » (٩) في مسلم « صلاهما ■

قال علي . ان رسول الله ﷺ لا يقر الا على الحق الحسن . ولا يرى مكروها الا كرهه ولا خطأ الا نهى عنه . قال الله تعالى : (لتبين للناس ما نزل اليهم) ■
قال علي : وقال بهذا جمهور الناس ، وروينا عن عبد الوارث بن سعيد عن عبد العزيز بن صهيب (١) عن أنس بن مالك قال : « كنا بالمدينة فإذا أذن المؤذن لصلاة المغرب ابتدروا السواري فركعوا ركعتين ، حتى ان الرجل الغريب لا يدخل المسجد فيحسب ان الصلاة قد صليت ، لكثرة من يصليهما (٢) ■ فهذا عموم للصحابة رضي الله عنهم ■

وروينا عن عبد الرحمن بن مهدي وعبد الرزاق كلاهما عن سفيان الثوري عن عاصم بن بهدلة (٣) عن زر بن حبیش : أنه رأى عبد الرحمن بن عوف وأبي بن كعب يصليان الركعتين قبل صلاة المغرب . وقال حماد بن زيد عن عاصم عن زر عن عبد الرحمن وأبي مثل ذلك ، وزاد : لا يدعاهما *

وعن معمر عن الزهري عن أنس : أنه كان يصلي ركعتين قبل صلاة المغرب *
وعن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن يزيد بن خمير (٤) عن خالد بن معدان عن رغبان (٥) مولى حبيب بن مسلمة : رأيت أصحاب رسول الله ﷺ يهتفون الى

(١) صهيب بضم الصاد المهملة وفتح الهاء وآخره باء موحدة ، وفي اليمينية صميت ■ وهو تحريف

(٢) رواه بهذا اللفظ مسلم عن شيبان بن فروخ عن عبد الوارث (ج ١ ص ٢٣٠)
ورواه البيهقي في سننه من طريق الحسن بن سفيان عن شيبان بن فروخ به (ج ٢ ص ٤٧٥) وانظر الاحاديث والآثار الواردة في هاتين الركعتين في كتاب قيام الليل للمروزي الذي اختصره الحافظ احمد بن علي المقرئ - صاحب الخطط - (ص ٢٥ - ٢٨)

(٣) في اليمينية ■ عاصم بن ربدله « من غير نقط وهو خطأ

(٤) خمير بالخاء المعجمة مصغر

(٥) في سنن البيهقي « زغبان » بالزاي والفتحة المعجمة وفي المشتبه للذهبي (ص ٢٢٧ و ٢٢٨) ذكر « رغبان » بالراء والمعجمة جماعة ■ و « زغبان » بالزاي

الركعتين قبل صلاة المغرب كما يهبون الى الفريضة (١) *

وروي ناعن وكيع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب :
ما رأيت فقيها يصلي الركعتين قبل المغرب الا سعد بن مالك . يعني سعد بن
أبي وقاص *

وروي ناعن طريق حماد بن المنهال عن حماد بن سلمة عن داود الوراق عن
جعفر بن أبي وحشية : أن جابر بن عبد الله كان يصلي قبل المغرب ركعتين ■
وعن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن سليمان بن عبد الرحمن (٢) عن راشد
ابن يسار قال : أشهد على خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ من أصحاب الشجرة
أنهم كانوا يصلون ركعتين قبل المغرب *

وعن محمد بن جعفر عن شعبة عن الحكم بن عتيبة : أنه صلى مع عبد الرحمن
ابن أبي ليلى فكان يصلي الركعتين قبل المغرب *

وعن وكيع عن يزيد بن ابراهيم (٣) : سمعت الحسن البصري يسأل عن الركعتين
قبل المغرب ؟ فقال : حسنتين جميلتين لمن أراد بهما (٤) وجه الله تعالى . وبه يقول
الشافعي وأصحابنا *

والمهمة فردا واحدا ، وذكر السيد مرتضي الزبيدي في شرح القاموس (ج ١ ص ٢٧٤)
« ابن رعبان مولى حبيب بن مسلمة الفهري من أهل الشام صاحب المسجد ببغداد »
في باب الرأ المهمة والفين المعجمة فهو هو . ولكني لم أجده له ترجمة ولا أرجح ان
كان « رعبان » أو « ابن رعبان » (١) هذا الاثر رواه البيهقي (ج ٢ ص ٤٧٦)
من طريق النضر بن شميل عن شعبة ■ فان عرف رعبان أو ابن رعبان هذا ولم يكن
فيه مطعن كان الاسناد حسنا أو صحيحا

(٢) لم أعرف من هو ؟ وأظنه سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى المترجم في التهذيب
(ج ٤ : ص ٢٠٨) ، وأما شيخه راشد بن يسار فلا أعرفه ولم أجده له ترجمة ؟

(٣) في الغنية « زيد بن ابراهيم » وهو خطأ ، بل هو يزيد بن ابراهيم التستري
أبو سعيد البصري (٤) في المصرية « ثم أراد بهما » ولا معنى لحرف « ثم » ههنا أصلا
(م ٣٣ - ج ٢ المحلى)

٢٨٤ - مسألة - وأما إعادة من صلى إذا وجد جماعة تصلى تلك الصلاة :-
فإن ذلك مستحب - مكروه تركه - في كل صلاة ، سواء كان صلى (١) منفرداً لعذر
أو في جماعة ، ولا يصلها ولو مرات كلما وجد جماعة تصليها *
وقد قال قوم : لا يصلها ثانية أصلاً . وقال أبو حنيفة : لا يصلى ثانية إلا الظهر
والعتمة فقط . سواء كان صلاحها في جماعة أو منفرداً ، والأولى هي صلاته ، حاشا
صلاة الجمعة ، فإنه إن صلاحها في بيته منفرداً أجزأته ، ولم يكن عليه أن ينهض إلى
الجامع . فإن خرج إلى المسجد والامام لم يسلم بعد من صلاة الجمعة ، فحين خروجه
لذلك تبطل صلاته التي كان (٢) صلى في بيته ، وكانت التي تصلى مع الامام فرضه .
وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن : لا تبطل صلاته التي صلى في بيته بخروجه إلى الجامع ،
لكن بدخوله مع الامام (٣) في صلاة الجمعة تبطل التي صلى في منزله . وقال مالك :
يعيد من صلى في منزله صلاة فرض مع الجماعة إذا وجدها تصلى تلك الصلاة ، جميع
الصلوات ، حاشا المغرب فلا يعيدها ، قال : والأمر في أى الصلاتين فرضه إلى الله (٤)
تعالى ، قال (٥) : فإن صلى في جماعة لم يعد في أخرى *

قال أبو محمد : أما من منع من الاعادة جملة فإنه احتج بما روينا من طريق
أبي داود : ثنا أبو كامل يزيد بن زريع (٦) ثنا حسين - هو المعلم - عن عمرو بن
شعيب عن سليمان بن يسار قال : أتيت ابن عمر على البلاط (٧) وهم يصلون ، فقلت :

-
- (١) في المصرية « يصلى » وما هنا أحسن .
(٢) في اليمنية بحذف « كان » (٣) في اليمنية « بخروجه إلى الجامع بخروجه مع
الامام » وهو خلط لامعنى له
(٤) في اليمنية بحذف « إلى » وهو خطأ (٥) فيها أيضاً بحذف « قال »
(٦) بالزاي والراء وآخره مهملة مصغر وفي اليمنية « ربيع » وهو خطأ
(٧) في الاصلين « في البلاط » وصححناه من أبي داود (ج ١ : ص ٢٢٦)
والبلاط موضع معروف بالمدينة

ألا تصلى معهم؟ قال: قد صليت، وسمعت رسول الله ﷺ يقول «لا تصلوا صلاة في يوم (١) مرتين» ■

قال علي: وهذا خبر صحيح لا يحل خلافه، ولا حجة لهم فيه ولم نقل قط — ومعاذ الله من هذا —: إنه يصلى على نية أنها الصلاة التي صلى، فيجعل في يوم واحد ظهريين أو عصرين أو صبحين أو مغربين أو عتمتين، هذا كفر لا يحل القول به لأحد لكنه يصلى نافلة كما نص رسول الله ﷺ على ذلك ■

وأما قول أبي حنيفة، فإنه احتج بأن التطوع بعد الصبح وبعد العصر لا يجوز، واحتج بالأخبار الواردة في ذلك، وغلبها على أحاديث الأمر، وغلبنا نحن أحاديث الأمر، وسند كره البرهان على الصحيح من العاملين إن شاء الله تعالى ■ بعد تمام كلامنا في هذه المسألة وفي التي بعدها إن شاء الله ■

وأما قول مالك فإنهم احتجوا في المنع من أن يصلى مع الجماعة التي تصلى المغرب خاصة بأن قالوا: إن المغرب وتر النهار، فلو صلاها ثانية لشفعها، فبطل كونها وترًا ■

قال علي: وهذا خطأ، لأن إحداهما نافلة ■ والأخرى فريضة، باجماع منا ومنهم، والنافلة لا تشفع الفريضة، باجماع منا ومنهم ■

وقالوا: لا تطوع (٢) بثلاث ■ لأن رسول الله ﷺ قال: «صلاة الليل والنهار مثني مثني» وهذا لا حجة لهم فيه، لأن الذي وجبت طاعته في إخباره بأن صلاة الليل والنهار مثني مثني — هو الذي أمر من صلى (٢) ووجد جماعة تصلى أن يصلى معهم ■ ولم يخص صلاة بعد صلاة، وهو الذي أمر أن يتنفل في الوتر واحدة أو بثلاث،

(١) قوله «في يوم» سقط من الأصلين وزدناه من أبي داود، والحديث نسبة المنذري للنسائي أيضا، وأعله بأن في أسنده عمرو بن شعيب. وعمرو ثقة حجة وسليمان بن يسار هو مولى ميمونة أحد الفقهاء السبعة والاسناد صحيح

(٢) في المصرية «لا تطوع» (٣) في المصرية «أمر به من صلى» وزيادة «به» لا معنى لها

والمعجب من احتجاجهم بهذا الخبر ، ونسوا أنفسهم في الوقت فقالوا : يصلى الظهر والعصر والعتمة مع الجماعة ، فأجازوا له التطوع بأربع ركعات لا يسلم بينهما (١) ، وليس ذلك مثنى مثنى ، وهذا تناقض منهم . والحق في هذا هو أن جميع أوامره ﷺ حق (٢) ، لا يضرب بعضها ببعض ، بل يؤخذ بجمعها كما هي . وقالوا : إن وقت صلاة المغرب ضيق ، وهذا خطأ ، لأن الجماعة التي وجدها تصلى ، لا شك في (٣) أنها تصلى في وقت تلك الصلاة بلا خلاف ، فما ضاق وقتها بعد ، فبطل كل ما شغبوا به في تخصيص المغرب هم والحنفيون معاً . وبالله تعالى التوفيق *

وأما تخصيص المالكين (٤) بأن يصلى من صلاتها منفرداً فخطأ لأنه لم يأت بتخصيص ذلك قرآن ولا سنة ولا إجماع ، ولا قول صاحب ولا قياس ، ولا رأى صحيح ، وإن كانت الصلاة فضلاً لمن صلى منفرداً فإنها أفضل لمن يصلى (٥) في جماعة ولا فرق ، وفضل صلاة الجماعة قائم (٦) في كل جماعة يجدها ولا فرق *

وأما قولهم : انه (٧) لا يدري أيهما صلاته خطأ ، لأنهم لا يختلفون في أنه إن لم يصل مع الجماعة التي وجدها تصلى — غير راغب عن سنة رسول الله ﷺ — فلا اثم عليه فاذ لا خلاف عندهم في أنه إن لم يصل فلا يلزمه أن يصلى ولا بد : — فلا شك في أنها نافلة (٨) أن صلاتها ، لأن هذه هي (٩) صفة النافلة ، فلا خلاف (١٠) في أن إن شاء صلاتها وإن شاء لم يصلها *

وأيضاً فإنه لا يخلو إذا صلى مع الجماعة وقد صلى تلك الصلاة (١١) قبل — :

-
- (١) في المصرية « لا يسلم منها » وما هنا أحسن (٢) في النية « حتى » بدل « حق » وهو خطأ ظاهر (٣) في النية بحذف « في »
- (٤) في النية « فبطل كل ما شغبوا به في تخصيص المالكين » فسقط من الكلام ما أفسد المعنى (٥) في النية « لمن صلاتها »
- (٦) في النية « فانهم » بدل « قائم » وهو خطأ لا معنى له
- (٧) في النية بحذف « انه » (٨) في المصرية « في أنها هي نافلة »
- (٩) في النية بحذف « هي » (١٠) في النية « بلا خلاف »
- (١١) في النية « وقد صلى مع الجماعة تلك الصلاة » وهو خطأ

من أن يكون نوى صلاته إياها أنه فرضه ونوى ذلك أيضاً في التي صلى في منزله ، فإن كان فعل هذا ، فقد عصى الله تعالى ورسوله ﷺ وخرق الاجماع ، في ان صلى صلاة واحدة في يوم مرتين ، على ان (١) كل واحدة منهما فرضه الذي أمر به ، أو يكون لم ينو (٢) شيئاً من ذلك في كليهما ، فهذا لم يصل أصلاً ، ولا تجزيه واحدة منهن ، وهو عاثر عاص لله تعالى أو يكون نوى في الأولى أنها فرضه وفي الثانية أنها نافلة ، أو في الأولى أنها نافلة وفي الثانية أنها فرضه فهو كما نوى ، ولا يمكن غير هذا أصلاً . وقال الأوزاعي : الثانية هي فرضه *

قال علي : والحق في هذا : أنه إن كان ممن له عذر في التخلف عن الجماعة فصلى وحده ، أو صلى في جماعة — : فالأولى فرضه بلا شك . لأنها هي التي أدى على أنها فرضه ، ونوى ذلك فيها . وقد قال رسول الله ﷺ : « انما الاعمال بالنيات ، وانما لكل امرئ ما نوى » ، وإن كان ممن لا عذر له في التأخر عن الجماعة ، فالأولى (٤) إن صلاها وحده باطل . والثانية فرضه . وعليه أن يصلى ولا بد ، على ما نذكر في وجوب فرض الجماعة ان شاء الله تعالى . والجمعة وغيرها في كل ذلك سواء *

وأما قول أبي حنيفة وأصحابه فيمن صلى الجمعة في منزله لغير عذر فباطل . لوجه أولها تفريقه في ذلك بين الجمعة وغيرها بلا برهان . والثاني : أنه فرق (٥) بين الجمعة وغيرها فقد أخطأ في قوله : إنها تجزئه إذا صلاها منفرداً لغير عذر في منزله . والثالث : ابطاله تلك الصلاة بعد أن جوزها ، إما بخروجه الى الجامع . وإما بدخوله مع الامام ، وكل ذلك آراء فاسدة مدخولة (٦) . وقول في الدين بغير علم *

قال علي : فاذ قد بطلت هذه الاقوال كلها فلنذكر ما صح عن رسول الله ﷺ في ذلك *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد

- (١) في اليمينية « ليس على أن » وزيادة « ليس » خطأ مفسد للمعنى
(٢) في اليمينية « لم يبق » هو خطأ (٣) في المصرية « وليس كل امرئ »
(٤) في اليمينية « والأولى » (٥) في المصرية « أنه إن فرق » وزيادة « ان »
خطأ لا معنى له (٦) في اليمينية « من حوله » وهو خطأ وتصحيح

ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج : حدثني أبو الربيع الزهراني وأبو كامل الجحدري قالا (١) ثنا حماد بن زيد عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال قال (لى) (٢) رسول الله ﷺ : « وكيف أنت اذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها » أو يمتنون الصلاة (٣) عن وقتها ؟ قلت : فما تأمرنى ؟ قال : صل الصلاة (٤) لوقتها ، فان (٥) أدركتها فيهم فصل فانها لك نافلة * »

وبه الى مسلم : حدثني زهير بن حرب ثنا اسماعيل — هو ابن ابراهيم بن علية — عن أيوب السختماني عن أبي العالية البراء (٦) قال : أخر ابن زياد الصلاة ، فجاء (٧) عبد الله بن الصامت فذكرت له صنيع (٨) ابن زياد فقال : سألت أبا ذر كما سألتنى فقال : « إني سألت رسول الله ﷺ كما سألتنى فغضب فغذى وقال (٩) صل الصلاة لوقتها » فان أدركتك (الصلاة معهم) (١٠) فصل ، ولا تقل إني (قد (١١)) صليت فلا أصلى * »

فهذا عموم منه ﷺ لكل صلاة ، ولمن صلاها في جماعة أو منفرداً لا يجوز تخصيص شيء من ذلك بالدعوى بلا دليل . والله تعالى التوفيق *
وأخذ بهذا جماعة من السلف كما رويناه عن أبي ذر : أنه أفق بذلك » وكأروينا

- (١) في المصرية « قال » وهو خطأ (٢) كلمة « لى » زدناها من صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٩) (٣) في المصرية « أو يمتنون الصلاة » بالسين وهو تصحيف وفي اليمنية بحذفها والتصحيح من مسلم (٤) في المصرية « الصلاة » بحذف « صل » وهو خطأ (٥) في المصرية « ان » بدون الفاء وهو خطأ (٦) البراء بفتح الباء وتشديد الراء نسبة الى يرى الاشياء كما قال السمعاني ، وأبو العالية اسمه زياد بن فيروز وقيل غير ذلك ، بصري تابعى ثقة مات في شوال سنة ٩٠ (٧) في مسلم (ج ١ : ص ١٧٩) « فجاءنى » (٨) في المصرية « صنع » وما هنا هو الموافق لمسلم (٩) في المصرية « فقال » وما هنا هو الموافق لمسلم ، وقد اختصر المؤلف الحديث (١٠ و ١١) الزيادة في الموضعين من صحيح مسلم

عن حماد بن سلمة عن حميد عن أنس بن مالك أن أبا موسى الأشعري والنعمان بن مقرن اتعدا موعداً فجاء أحدهما الى صاحبه وقد صلى ، فصلى الفجر مع صاحبه . وبه الى حماد بن سلمة عن ثابت البناني وحميد كلاهما عن أنس بن مالك قال : قدمنا مع أبي موسى الأشعري فصلى بنا الفجر في المربد (١) ، ثم جئنا الى المسجد الجامع فاذا المغيرة بن شعبه يصلي بالناس ، والرجال والنساء مختلطون ، فصلينا معهم . فهذا فعل الصحابة في صلاة الفجر بخلاف (٢) قول أبي حنيفة ، وبعد أن صلوا جماعة بخلاف قول مالك ، ولا يعرف لهم من الصحابة مخلف يخص صلاة المنفرد دون غيره *

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر (٣) عن سعد بن عبيد عن صلة بن زفر العبسي : خرجت مع حذيفة فمر بمسجد فصلى معهم (٤) الظهر وقد كان صلى ، ثم مر بمسجد فصلى معهم العصر وقد كان صلى ، ثم مر بمسجد فصلى معهم المغرب وشفع بركة وكان قد صلى *

وعن قتادة قال : يعيد العصر اذا جاء الجماعة . قال سعيد بن المسيب : صل مع القوم فان صلاتك معهم تفضل صلاتك وحدك بضعا وعشرين صلاة *

وعن سفيان عن جابر (٥) عن الشعبي : لا بأس أن تعاد الصلاة كلها * وعن ابن جريج عن عطاء : اذا صليت المكتوبة في البيت (٦) ثم أدركتها مع الناس فأتى أجعل التي صليت في بيتي نافلة ، وأجعل التي (٧) صليت مع الناس المكتوبة ، ولولم أدرك إلا ركعة واحدة منها *

قال : وسئل عطاء عن المغرب يصلها الرجل في بيته ثم يجد الناس فيها ؟ قال : أشفع التي صليت في بيتي بركة ثم أسلم ثم ألحق بالناس ، فأجعل التي هم عليها المكتوبة *

(١) في النسخة « بالمربد » (٢) في النسخة « خلاف »

(٣) جابر هو ابن يزيد الجعفي وقد ضعفه المؤلف جدا كما مضى مرارا

(٤) في النسخة « يصلي معهم » وهو خطأ

(٥) جابر هو الجعفي أيضا (٦) في النسخة « في بيتي »

(٧) في النسخة « الذي » وهو خطأ

ورويانا عن وكيع عن عمرو بن حسان عن وبرة^(١) قال : صليت أنا وإبراهيم النخعي وعبد الرحمن بن الاسود المغرب ، ثم جئنا الى الناس وهم في الصلاة ، فدخلنا معهم ، فلما سلم الامام قام إبراهيم فشفع بركة *
قال أبو محمد : لم يشفع عبد الرحمن ، وكل ذلك مباح ، لانه تطوع ، لم يأت نهي عن شيء منه *

وعن حماد بن سلمة أخبرنا عثمان البتي^(٢) عن أبي الضحى : أن مسروقاً صلى المغرب ، ثم رأى قوما يصلون فصلى المغرب معهم في جماعة ، ثم شفع المغرب بركة *
وعن وكيع عن الربيع بن صبيح^(٣) قال : تعاد الصلاة إلا الفجر والعصر ، ولكن اذا أذن في المسجد فالفرار^(٤) أقبح من الصلاة ■

قال أبو محمد : فان ذكروا ما رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن نافع : أن ابن عمر قال : إن كنت قد صليت في أهلك ثم أدركت الصلاة في المسجد مع الامام فصل معه ، غير صلاة الصبح والمغرب ، فانهما لا يصليان في يوم مرتين : — فلا حجة لهم في هذا ، لانهم قد خالفوه ، فخالفه أبو حنيفة في زيادته العصر فيما لا يعاد وخالفه مالك في اعادة صلاة الصبح ، ومن أقر على نفسه بخلاف الحق والحجة ، فقد كفى خصمه مؤنته . والله تعالى التوفيق *

٢٥٨ - مسألة - وأما الركعتان بعد العصر فان أبا حنيفة ومالكاً نهيما عنهما وأما الشافعي فانه قال : من فاتته ركعتان قبل الظهر أو بعده^(٥) فله أن يصليهما بعد

(١) أما عمرو بن حسان فلم أعرف من هو ؟ : وأما وبرة فانه بفتح الواو والباء الموحدة والراء ، وأظنه وبرة بن عبد الرحمن فانه من هذه الطبقة يروى عن ابن عباس وابن عمرو الشعبي وسعيد بن جبير وغيرهم ، وسقط هذا الاسم من اليمين

(٢) البتي بفتح الباء الموحدة وكسر التاء المشنة المشددة

(٣) الربيع بفتح الراء وكسر الباء وصبيح بفتح الصاد المهملة وكسر الباء وآخره

حاء مهملة (٤) في اليمين « والفرار » وهو غير الصواب (٥) قوله « أو بعده » سقط من المصرية

العصر، فإن (١) صلاحها بعد العصر فله أن يثبتهما في ذلك الوقت فلا يدعيهما أبداً. وقال أحمد بن حنبل: لا أصليهما، ولا أنكر على من صلاحها: وقال أبو سليمان: هما مستحسانان *

قال علي: حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة عن اسماعيل بن جعفر أخبرني محمد - هو ابن أبي حرملة (٢) - أنا أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف: أنه سأل عائشة عن السجدة التي كان رسول الله ﷺ يصليها بعد العصر؟ فقالت: «كان يصليهما قبل العصر، ثم انه شغل عنهما أو نسيهما فصلاهما بعد العصر، ثم أثبتهما» وكان رسول الله ﷺ إذا صلى صلاة (٣) أثبتها (٤)

قال علي: بهذا تعلق الشافعي، ولا حجة له فيه، لأن رسول الله ﷺ لم يقل إنهما لا تجوزان إلا لمن نسيهما أو شغل عنهما ولو لم تكن صلاتهما حينئذ جائزة حسنة ما أثبتهما في وقت لا تجوزان فيه *

وأما أبو حنيفة ومالك فاحتج لهما (٥) بما روينا من طريق أبي داود: حدثنا عبيد الله (٦) بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ثنا عيسى - هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد - ثنا أبي عن محمد بن اسحق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن ذكوان مولى عائشة أنها حدثته: «أن رسول الله ﷺ كان يصلي بعد العصر - يعني ركعتين - (٧) وينهي عنهما (٨) ويواصل وينهي عن الوصال» *

(١) في المصرية «واذا»

(٢) في اليمنية «اسماعيل بن جعفر ومحمد هو ابن أبي حرملة» وهو خطأ

(٣) في اليمنية بحذف كلمة «صلاة» (٤) في مسلم «وكان إذا صلى صلاة أثبتها»

(ج ١ ص ٢٢٩ و ٢٣٠) (٥) في اليمنية «فاحتجنا» وما هنا أحسن

(٦) عبيد الله بالتصغير، وفي المصرية بالتكثير وهو خطأ، وقد ساق المؤلف نسبه من عنده - وهو كذلك - ولكنه ليس في أبي داود، وإنما فيه «عبيد الله بن سعد» فقط (ج ١ ص ٤٩٤) (٧) قوله «يعني ركعتين» تفسير من المؤلف وليس في أبي داود، (٨) أي عن هذه الصلاة، وفي اليمنية «عنهما» وهو

(م ٣٤ - ج ٢ المحلى)

وبما رويناه من طريق البزار : ثنا يوسف بن موسى ثنا جرير بن عبد الحميد عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : ■ إنما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الركعتين بعد العصر لأنه جاءه مال فقسمه ■ شغله عن الركعتين ، بعد الظهر ، فصلاهما بعد العصر ، ولم يعد لها * .

وبما رويناه من طريق ابن أئمن : ثنا قاسم بن يونس ثنا أبو صالح عبد الله ابن صالح ثنا الليث ثنا خالد بن يزيد (١) عن سعيد بن أبي هلال عن عبد الله بن بابي (٢) مولى عائشة أم المؤمنين (٣) أن موسى بن طلحة أخبره : « أن معاوية لما حجج دخلنا عليه ، فسأل ابن الزبير عن الركعتين بعد العصر اللتين صلاهما رسول الله ﷺ ؟ فقال : أخبرتني عائشة ، فأرسل معاوية المسور بن مخرمة الى عائشة : هل صلاهما رسول الله ﷺ عندك ؟ (٤) قالت : لا ، ولكن أخبرتني أم سلمة أنه صلاهما عندها ■ فأرسل معاوية المسور الى أم سلمة يسألها (٥) ، فقالت : دخل على رسول الله ﷺ بعد العصر فصلى ركعتين ■ فقلت : يا رسول الله لقد رأيتك اليوم صليت صلاة مارأيتك تصليها فقال : شغلني خصم (٦) فكانت ركعتين (٧) وكننت (٨) أصليهما (٩) قبل العصر فأحببت أن أصليهما الآن ، قالت : لم أر رسول الله ﷺ صلاهما قبل ذلك اليوم ولا بعده * .

خطأ ويدل عليه ماسياتي المؤلف من احتجاجه بهذا للدلالة على انه لم يسه عن الركعتين . وكذلك هو في البيهقي (ج ٢ : ص ٤٥٨) (١) هو الجمحي المصري أبو عبد الرحيم ثقة مات سنة ١٣٩ وفي التمنية « خالد بن زيد ■ وهو خطأ (٢) ويقال « عبد الله بن باباه » ويقال « ابن بابيه » وقيل أنهم ثلاثة مختلفون والراجح أنه واحد اختلف في اسم أبيه ، وهو الذي قاله ابن المديني والبخاري (٣) هكذا هنا أنه مولى عائشة ، والذي في التهذيب « مولى آل حجير بن أبي آهاب ويقال مولى يعان بن أمية » فالله أعلم (٤) كلمة « عندك » محذوفة من التمنية (٥) في التمنية فسألها (٦) في المصرية « شغلتنى خصم » (٧) في التمنية « ركعتي » وهو خطأ (٨) في التمنية « فكننت ■ (٩) في المصرية « أصليها ■

وبما (١) رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي : ثنا سفيان - هو الثوري - ثنا أبو اسحق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قل : « كان رسول الله ﷺ يصلي بركل صلاة مكتوبة ركعتين إلا العصر والصبح (٢) » *

وبما رواه بعض الناس عن حماد بن سلمة عن الأزرق بن تيس عن ذكوان عن أم سلمة : « صلى رسول الله ﷺ العصر ثم دخل يدي فصلتي ركعتين » فقلت : يا رسول الله ، صليت صلاة لم تصلها ؟ (٣) قال : قدم علي مال فشغلني عن ركعتين كنت أركعهما بعد الظهر فصليتهما الآن » قلت : يا رسول الله « أفنقضيهما (٤) » إذا فاتتا ؟ قال : لا » *

وبما رواه أيضا من طريق أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عبد الرحمن بن أبي سفيان (٥) : « أن معاوية أرسل إلى عائشة يسألها (٦) عن السجدين بعد العصر ؟ فقلت : ليس عندي صلاحهما لكن أم سلمة حدثتني (٧) أنه صلاحهما عندها ، فأرسل إلى أم سلمة فقالت : صلاحهما رسول الله ﷺ عندي » لم أره صلاحهما قبل ولا بعد ، قل : هما سجدتان كنت أصليهما بعد الظهر فقدم علي قلائص من الصدقة فنسيتهما حتى صليت العصر ، ثم ذكرتهما ، فكرهت أن أصليهما في المسجد والناس يروني (٨) فصليتهما عندك » *

وذكروا الأخبار التي وردت في النهي عن الصلاة بعد العصر » وسند كرها

(١) في النية « وربما » وهو خطأ سخي ف (٢) في النية « إلا الصبح والعصر » والحديث رواه أبو داود عن محمد بن كثير عن الثوري (ج ١ ص ٤٩٢) والبيهقي من طريق الحسين بن حفص عن الثوري (ج ٢ ص ٥٩) (٣) في المصرية لم « تصلها » وفي النية لم « تصليها » وكلاهما خطأ ظاهر (٤) في النية « أنقضهما » وهو خطأ (٥) في النية « عبد الرحمن بن سفيان » ونرجح ما هنا — وهو الذي في المصرية — لاتفاق النسختين فيما سيأتي على « عبد الرحمن بن أبي سفيان » . وعبد الرحمن هذا لم أجده له ترجمة ولا ذكر في كتب الرجال ؟

(٦) في النية « فسألها » وهو خطأ (٧) في النية « لكن حدثني أم سلمة » .

(٨) في النية « يروني »

ان شاء الله بعد هذه المسألة . وبه تعالى نتأيد ■

قال على : وكل هذا لا حجة لهم في شيء منه ■

أما حديث ذكران عن عائشة ، فليس فيه نهى عنهما وإنما فيه نهى عنها (١) .
يعنى عن الصلاة بعد العصر جملة ، وهذا صحيح ، وإذ ذلك كذلك فالواجب استعمال فعله ونهيه فننهى عن الصلاة بعد العصر ، ونصلى ما صلى عليه السلام ، ونخص الأقل من الأكثر ، ونستعملهما جميعاً ، ولا نخالف واحداً منهما ، ولا فرق بين من ترك الركعتين اللتين صح أنه عليه السلام صلاهما بعد العصر ونهى عنهما من أجل نهيه عن الصلاة بعد العصر : — وبين من ترك نهيه عليه السلام عن الصلاة بعد العصر من أجل صلاته الركعتين بعد العصر . ولو قالت : وكان ينهى عنهما ، لكان ذلك يدل على أنهما له خاصة . ولكن لا يحل بالكذب ولا الزيادة فى الرواية ، ومن فعل ذلك فليستوا مقعده من النار . فسقط تعلقهم بهذا الخبر جملة ■

وأما حديث ابن عباس فمما عول من وجوه : أولها أن جرير بن عبد الحميد لم يسمع من عطاء بن السائب إلا بعد اختلاط عطاء ، وتلفت عقله ، هذا معروف (٢) عند أصحاب الحديث (٣) . وثانيها أنه لو صح وسمعنا نحن ابن عباس يقول ذلك — : لما كانت فيه حجة ، لانه رضى الله عنه أخبر بما عرف ، وأخبرت عائشة بما كان عندها ، مما لم يكن عند ابن عباس : من أن رسول الله ﷺ لم يدع الركعتين بعد العصر الى أن مات . فهذا العلم الزائد الذى لا يحل تركه ■ ومن أيقن وقال : علمت (٤) ، أولى ممن قال : لا أعلم (٥) وكلاهما صادق . وثالثها أنه حتى لو صح قول

(١) فى النية « فليس فيه ينهى عنهما وإنما فيه نهى عنها » وهو خطأ واضح

(٢) فى المصرية « هذا المعروف »

(٣) فى التهذيب عن أحمد فى الكلام على عطاء ■ من سمع منه قديماً فسماعه صحيح ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء ، سمع منه قديماً سفيان وشعبة ، وسمع منه حديثاً جرير وخالد الخ وقال ابن معين « عطاء بن السائب اختلط » وما سمع منه جرير وذووه ليس من صحيح حديثه

(٤) فى النية « وقد علمت » وهو خطأ ظاهر (٥) فى النية « ولم أعلم »

ابن عباس ولم يأت عن أحد من الصحابة خلافه — لما كانت فيه حجة — لان فعل رسول الله ﷺ الشيء مرة واحدة حجة باقية ، وحق ثابت أبداً ، ما لم ينه عما فعل من ذلك . ومن قال : لا يكون فعل رسول الله ﷺ الشيء حقاً إلا حتى يكرر فعله (١) فهو كافر مشرك ، وسخيف مع ذلك (٢) ، لانه يقال له مثل ذلك فيما فعل مرتين أو ثلاثاً أو ألف مرة ولا فرق . وهذا لا يقوله مسلم ولا ذو عقل . والعجب أنهم يقولون : إن صاحب إذا روى خبراً عن رسول الله ﷺ ثم خالفه فذلك دليل عندهم على وهن الخبر ، وقد صح عن ابن عباس الصلاة بعد العصر كما تذكر بعد هذا : فهلا علوا هذا الخبر بمخالفة ابن عباس لما روى في ذلك ! ولكنهم لا مؤونة عليهم من التناقض . فسقط هذا الخبر جملة . وبالله تعالى التوفيق *

وأما خبر موسى بن طلحة فلا حجة لهم فيه ، لوجوه : أولها ضعف سنده ، لانه من طريق أبي صالح كاتب الليث وهو ضعيف (٣) ، وفيه سميد بن أبي هلال وليس بالقوى (٤) ، ولم يذكر فيه موسى بن طلحة سماعاً من أم سلمة ولا من عائشة رضى الله عنهما . والثاني أنه ليس فيه نهى عن صلاتهما . والثالث أنه لو صح لكان حجة لنا ، لان فيه : « أن رسول الله ﷺ صلى الركعتين بعد العصر » ولو كانتا لا تجوزان أو

(١) في اليمية « الا حتى يكون فعله » وهو لا معنى له

(٢) قوله « مع ذلك » زيادة من اليمية

(٣) عبد الله بن صالح أبو صالح كاتب الليث بن سعيد ثقة أخطأ في بعض أحاديث فأخذت عليه ، وانفرد عن شيخه بأشياء لم يروها غيره فأنكرها بعضهم وماهى بموضع نكارة قال يحيى بن بكير « هل جئنا الليث قط الا وأبو صالح عنده رجل كان يخرج معه الى الاسفار والى الشريف (كذا في التهذيب) وهو كاتبه ، فينكر على هذا أن يكون عنده ما ليس عند غيره !! » وقد روى البخارى في صحيحه عن أبي صالح هذا كما حققه ابن حجر (٤) سعيد ثقة وثقة ابن سعد والعجلي وابن خزيمة والدارقطنى والخطيب والبيهقي وابن عبد البر وغيرهم وقال أحمد « ما أدري أى شيء ؟ يخلط في الأحاديث ! » وما هذا بكاف في تضعيفه مع قول من وثقه ، قال ابن حجر « وقال ابن حزم : ليس بالقوى ، ولعله اعتمد على قول الامام احمد فيه »

مكروهتين ما فعلهما عليه الصلاة والسلام ، وفعله عليه السلام حق وهدى ، سواء فعله مرة أو ألف مرة ، ومن قال : إن فعله ضلال فهو كافر . والرابع أنه قد صح خلاف هذا عن أم سلمة رضى الله عنها كما نذكر بعد هذا . إن شاء الله تعالى . والخامس أنه موضوع بلا شك ، لأن فيه إنكار عائشة أنه عليه السلام صلاهما عندها ، ونقل التواتر عن عائشة من رواية الأئمة : إنه لم يزل عليه السلام يصليهما عندها ، مثل عروة بن الزبير وعبد الله بن الزبير ومسروق والأسود بن يزيد وطاوس وأبى سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف وأيمن وغيرهم *

وهذا القول سواء سواء أيضاً في حديث أم سلمة الذى ذكرنا من طريق عبد الرحمن بن أبى سفيان ، وعبد الرحمن هذا مجهول ، ولم يذكر أيضاً أنه سمعه من أم سلمة ، وهو خير موضوع لاشك فيه لأن فيه كذباً (١) ظاهراً لاشك فيه ، وهو ما نسب الى عائشة من قولها : ليس عندي صلاهما : وقد ذكرنا من روى تكذيب هذا آنفاً ، ولأن فيه أيضاً لفظاً لا يجوز البتة أن يقوله عليه السلام « وهو » فكرهت أن أصليهما في المسجد والناس ينظرون الى فصليتهما عندك ■ إذ لا يخلو فعلهما أن يكون مكروهاً أو حراماً أو مباحاً حسناً ، فإن كان حراماً أو مكروهاً ، فنسب الى رسول الله ﷺ التستر لمحرمت فهو كافر ، لتفسيره (٢) رسول الله ﷺ « وقد أمر (٣) عليه السلام أن يقرأ على الناس : وما أريد أن أخالفكم الى ما أنها كم عنه) ومن المحال الممتنع أن يتعنى عليه السلام بتكلف صلاة مكروهة لا أجر فيها فهذا هو التكلف الذى أمره تعالى أن يقول فيه : (وما أنا من المتكافين) وحاشى لله تعالى أن يفعل عليه السلام — قاصداً الى فعله — إلا ما يقر به من ربه تعالى وقد ينسبه تعالى الشيء ليس لنا فيه (٤) ما يقر بنا من ربنا عز وجل . ولا مزيد ■

(١) في اليمين « لأنه كذب » وهو خطأ أولحن .

(٢) في اليمين « لتفسيره » وهو خطأ (٣) في اليمين « وما أمر » وهو خطأ غريب

(٤) في المصرية « وينسبه » بحذف « قد » وما هنا أحسن

(٥) في المصرية « الشيء لنا فيه بحذف » ليس ■ وهو خطأ

وأما حديث علي بن أبي طالب فلا حجة فيه أصلاً ، لأنه ليس فيه إلا إخباره رضي الله عنه بما علم ، من أنه لم ير رسول الله ﷺ صلاتهما ، وهو الصادق في قوله ، وليس في هذا نهى عنهما ، ولا كراهة لهما ، فما صام (١) عليه السلام قط شهراً كاملاً غير رمضان ، وليس هذا بموجب كراهية صوم شهر كامل تطوعاً (٢) ثم قد روى غير علي أنه عليه السلام صلاتهما فكل أخبر بهله ، وكلهم صادق . ثم قد صح عن علي خلاف ذلك ، كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى . وهم يقولون : ان صاحب اذا روى حديثاً وخالفه فهذا دليل عندهم على سقوط ذلك الخبر ، فهلا قالوا هذا ههنا !

وأما حديث حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن ذكوان عن أم سلمة فحديث منكر . لأنه ليس هو في كتب حماد بن سلمة . وأيضاً فإنه منقطع . لم يسمعه ذكوان من أم سلمة . برهان ذلك : أن أبا الوليد الطيالسي روى هذا الخبر عن حماد ابن سلمة عن الأزرق بن قيس عن ذكوان عن عائشة عن أم سلمة : « ان النبي ﷺ صلى في بيتها ركعتين بعد العصر ، فقلت ما هاتان الركعتان ؟ قال : كنت أصليهما بعد الظهر ، وجاءني مال فشغلني فصاليتهما الآن » فهذه هي الرواية المتصلة ، وليس فيها « أفنقضيهما نحن ؟ قال : لا » (٣) فصيح أن هذه الزيادة لم يسمعه ذكوان من أم سلمة . ولا ندرى عن (٤) أخذها ؟ فسقطت (٥) . ثم لو صححت هذه اللفظة لما كان لهم فيها حجة أصلاً لأنه ليس فيها نهى عن صلاتهما (٦) أصلاً . وإنما فيها النهي عن قضائهما فقط ، فلا يحل توثيب كلامه عليه السلام الى ما لم يقله تلبيساً من

(١) في النية « وما صام » وما هنا أحسن (٢) في النية وليس هذا بموجب كراهية صوم رمضان وهو خطأ سخي ف (٣) في النية « فهذه هي الرواية المتصلة فيها أفنقضيهما نحن قال لا » وهو خطأ (٤) في النية « من » وهو خطأ (٥) نعم أن رواية ذكوان عن عائشة — التي ذكرها المؤلف — هي المعروفة . وأما الأولى — روايته عن أم سلمة فمذكورة . وقد روي البيهقي (ج ٢ ص ٤٥٧) حديث ذكوان عن عائشة من طريق عبد الملك بن إبراهيم عن حماد عن الأزرق عن ذكوان ، وليس فيها زيادة أفنقضيهما الخ

(٦) في المصرية « فيه » وهو خطأ (٧) في النية « أيضاً » بدل « أصلاً »

فاعل ذلك (١) في الدين . فسقط كل ما تعلقوا به . والله الحمد *

وأما أحاديث النهي عن الصلاة بعد العصر ، فسنذكرها إن شاء الله تعالى إثر هذه المسألة والكلام عليها . بحول الله تعالى وقوته *

وأما تعلق الشافعي بحديث رسول الله ﷺ الذي ذكرنا من أنه عليه السلام « كان إذا صلى صلاة أثبتها » فلا حجة له فيه ، لأنه ليس فيه نهى عن أن يصليهما من لم ينس الركعتين قبل العصر ، وليس فيه إلا الإباحة للصلاة (٢) حينئذ . إذ لو لم تكن جائزة لما صلاها عليه السلام ، قاضياً ولا مثبتاً . وفي إثباته عليه السلام إياها أصبح بيان بأنها حينئذ جائزة حسنة ، ولم يقل عليه السلام : أنه لا يصليهما إلا من نسيهما . فسقط تعلقه به *

قال على فإذا سقط كل ما شغبوا به فلمذكر إن شاء الله عز وجل — الآثار الواردة في الركعتين بعد العصر ■

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ومحمد بن عبد الله بن نمير . قال زهير ثنا جرير ، وقال ابن نمير : ثنا أبي . ثم اتفقا جميعاً : عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « ما ترك رسول الله ﷺ ركعتين بعد العصر عندي قط (٣) » *

وبه إلى مسلم : ثنا علي بن حجر أنا علي بن مسهر أنا أبو إسحق الشيباني عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد عن أبيه عن عائشة قالت صلاتان ما تركهما رسول الله ﷺ في بيتي قط سرا ولا علانية : ركعتين قبل الفجر وركعتين بعد العصر (٤) « وبه إلى مسلم : ثنا حسن (٥) الحلواني ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن ابن طاوس

(١) في الخيمية « من قائل » (٢) في الخيمية « الا إباحة الصلاة »

(٣) هو في مسلم (ج ١ ص ٢٣٠) (٤) هو في مسلم (ج ١ ص ٢٣٠)

(٥) في الخيمية « الحسن » وفي مسلم (ج ١ ص ٢٢٩) « حسن بن علي الحلواني »

عن أبيه عن عائشة قالت : « لم يدع رسول الله ﷺ الركعتين بعد العصر » :
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ثنا ابراهيم بن احمد الباخي ثنا
 الفربري ثنا البخاري ثنا ابو نعيم — هو الفضل بن دكين — ثنا عبيد الواحد
 ابن أيمن حدثني أبي انه سمع عائشة أم المؤمنين قالت : « والذي ذهب به — تعني
 رسول الله ﷺ — ما تركهما حتى لقي الله تعالى ، تعني الركعتين بعد العصر » قالت :
 وما لقي الله حتى ثقل عن الصلاة * »

فهذا غاية التأكيـد فيهما ، وقد روتهما أيضاً أم سامة وميمونة أم المؤمنين (١) ،
 وتميم الداري ، وعمر بن الخطاب ، وزيد بن خالد الجهني ، وغيرهم . فصار نقل تواتر
 بوجـب العلم .

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا ابن أيمن ثنا احمد بن محمد البرقي القاضي ثنا
 أبو معمر — هو عبد الله بن عمرو الرقي — ثنا عبد الوارث بن سعيد التنوري ثنا
 حنظلة — هو ابن أبي سفيان الجمحي — عن عبد الله بن الحارث بن نوفل قال : صلى بنا
 معاوية العصر فرأى ناسا يصلون ، فقال : ما هذه الصلاة ؟ فقالوا : هذه فتيا (٢)
 عبد الله بن الزبير ، فجاء عبد الله بن الزبير مع الناس ، فقال له معاوية : ما هذه
 الفتيا التي تفتي : أن يصلوا بعد العصر ؟ فقال ابن الزبير : حدثني زوج رسول الله
 ﷺ : « أنه عليه السلام صلى بعد العصر » فأرسل معاوية الى عائشة فقالت : هذا
 حديث ميمونة بنت الحارث فأرسل الى ميمونة رسولين فقالت : إنما حدثت : « أن رسول
 الله ﷺ كان يجز جيشاً فخبسوه حتى أرهق العصر ، فصلى العصر ثم رجع فصلى ما كان
 يصلي قبلها ، قالت : وكان رسول الله ﷺ اذا صلى (٣) صلاة أو فعل شيئاً يحب أن
 يداوم عليه » فقال ابن الزبير : أليس قد صلى ؟ والله لنصليـنه !
 قال علي : ظهرت حجة ابن الزبير ، فلم يجز عليه الاعتراض

(١) في البنية « أم المؤمنين » وما هنا أحسن (٢) في المصرية « هذا فتيا »
 وهو خطأ ، وإن كان يمكن تأويله (٣) في البنية « وكان اذا صلى »
 (م ٣٥ — ج ٢ المحلى)

قال على : وقالوا : قد كان عمر يضرب الناس عليها ، وابن عباس معه ، قلنا : لا حجة في أحد دون رسول الله (١) ﷺ ، لا في عمر ولا في غيره ، بل هو عليه السلام الحجة على عمر وغيره . وقد خالف عمر في ذلك طوائف من الصحابة *
وقد صحح عن عمر وعن ابن عباس اباحة الركوع والتطوع ، والوجه الذي من أجله ضرب عمر عليها فقد خالفوا عمر رضي الله عنه في ذلك *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا محمد بن أحمد بن مفرج ثنا عبد الله بن جعفر بن الورد (٢) ثنا يحيى بن أيوب بن بادي العلاف (٣) ثنا يحيى بن بكير حدثني الليث بن سعد عن أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل — يقيم عروة بن الزبير (٤) — عن عروة : « أخبرني تميم الداري أو أخبرت أن تيمما الداري ركع ركعتين بعد العصر ، فأتاه عمر فضربه بالدرة ، فأشار إليه تميم : أن اجلس فجلس عمر حتى فرغ تميم ، فقال لعمر : لم ضربتني ؟ فقال له عمر : لانك ركعت هاتين الركعتين وقد نهيت عنهما ، قال له تميم (٥) اني قد صليتهما مع من هو خير منك : رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له عمر اني ايمس بي إياكم أيها الرهط ، وانكني اخاف أن يأتي بعدكم قوم يصلون ما بين العصر الى المغرب ، حتى يمرون بالساعة التي نهى عنها رسول الله ﷺ أن يصلى فيها كما صلوا بين الظهر والعصر ، ثم يقولون . قد رأينا فلانا وفلانا يصلون بعد العصر *

حدثنا حماد بن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا ابن

(١) في المصرية « لا حجة في أحد على رسول الله » وفي اليمنية « لا حجة على أحد دون رسول الله » فجمعنا منهما ما كان أصح وأحسن في المعنى ، والذي هو عادة ابن حزم في كلامه ، بل هي كلمة قديمة اقتبسها بهذا اللفظ
(٢) في اليمنية « الورد » بزيادة الالف وهو خطأ ، ولعبد الله هذا ذكر في التهذيب (ج ١١ ص ١٨٥ و ٤٢٩) (٣) بادي بالباء الموحدة بوزن وادي ، والعلاف بالفاء وفي اليمنية « العلاف » وهو تصحيف
(٤) سمي يقيم عروة لان أباه كان أوصى به اليه . (٥) في اليمنية بحذف « له »

جريح سمعت أبا سعيد الأعمى (١) يحدث عن السائب مولى الفارسيين عن زيد بن خالد الجهني : « أن عمر رآه يصلي بعد العصر ركعتين — وعمر خليفة — فضربه بالدرّة وهو يصلي كما هو ، فلما انصرف قال له زيد : يا أمير المؤمنين ؑ فوالله لا أدعها أبداً بعد إذ رأيت رسول الله ﷺ يصليهما ، فنجس اليه عمر ، وقال : يا زيد بن خالد لولا أني أخشى أن يتخذها (٢) الناس سلفاً الى الصلاة حتى الليل لم أضرب فيهما ؑ »
فهذا نص جلي ثابت عن عمر بأجازته التطوع بعد العصر ما لم تصفر الشمس وتقارب الغروب *

وروينا بالسناد الثابت عن شعبة عن أبي جمرّة نصر بن عمران الضبي (٣) قال قال ابن عباس : لقد رأيت عمر بن الخطاب يضرب الناس على الصلاة بعد العصر ثم قال ابن عباس : صل إن شئت ما بينك وبين أن تغيب الشمس *
قال علي : هم يقولون في صاحب (٤) يروى الحديث ثم يخالفه : لولا أنه كان عنده علم بنسخه ما خالفه ؑ فيلزمهم أن يقولوا همنا : لولا أنه كان عند ابن عباس علم أثبت من فعل عمر ما خالف ما كان عليه مع عمر (٥) . وبمثل عن شعبة عن أبي شعيب عن طاوس : سئل ابن عمر عن الركعتين بعد العصر ؟ فرخص فيهما ؑ

(١) لم أعرف أباسعيد هذا ولا شيخه السائب ؟ (٢) في النسخة « يتخذها » وهو خطأ
(٣) أبو جمرّة بالجيم والراء ؑ والضبي بفتح الضاد المعجمة والباء الموحدة وكسر العين المهملة (٤) في النسخة « بالصاحب » وهو خطأ (٥) في النسخة « ما كان عليه عمر » بحذف « مع »

تم الجزء الثاني من كتاب المحلى للعلامة ابن حزم بحول الله وقوته
ويتلوه الجزء الثالث ان شاء الله تعالى مفتتحاً بقول المصنف
(قال على هلا قالوا ان ابن عمر لم يكن الخ)
ونسأل الله التوفيق لاتمامه

الموضوع	صحيفة
• الاشياء الموجبة غسل الجسد كله •	٢
المسألة ١٧٠ ايلاج الحشفة أو مقدارها في فرج المرأة الخ يوجب الغسل وبرهان ذلك	٢
المسألة ١٧١ فلو أجنب كل من ذكرنا وجب عليهم غسل الرأس وجميع الجسد : وبالأجنب يجب الغسل والبلوغ ودليل ذلك	٤
• المسألة ١٧٢ الجنابة هي الماء الذي يكون من نوعه الولد الخ	•
• المسألة ١٧٣ وكيف خرجت الجنابة المذكورة فالغسل واجب وبرهان ذلك ومذاهب الأئمة في ذلك	•
المسألة ١٧٤ ولو ان امرأة وطئت ثم اغتسلت ثم خرج ماء الرجل من فرجها فلا شيء عليها ودليل ذلك	٦
المسألة ١٧٥ فلو ان امرأة شفرها رجل فدخل ماؤه فرجها فلا غسل عليها اذا لم تنزل هي	٧
المسألة ١٧٦ ولو أن رجلا وامرأة أجنبيا وكان منهما وطء دون انزال فاغتسلا ثم خرج منهما أو من أحدهما بقية من الماء المذكور فالغسل واجب في ذلك وبرهان ذلك	٧
المسألة ١٧٧ ومن أوج في الفرج وأجنب فعليه التيمية في غسله ذلك لها معا وعليه أيضا الوضوء ولا بد الخ	٨
المسألة ١٧٨ وغسل يوم الجمعة فرض لازم لكل بالغ وكذلك الطيب والسواك وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار وأدلتهم والنظر فيها وتحقيق المقام وقد أطنب المؤلف في هذه المسألة بما لا تحجده في غير هذا الكتاب	٨
المسألة ١٧٩ وغسل يوم الجمعة إنما هو لليوم لا للصلاة الخ ودليل ذلك وذكر مذاهب الفقهاء المجتهدين وسرد أدلتهم والنظر فيها من وجوه	١٩
المسألة ١٨٠ وغسل كل ميت من المسلمين فرض ولا بد فان دفن بغير غسل أخرج ولا بد وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك	٢٢

صحيحة	الموضوع
٢٣	المسألة ١٨١ ومن غسل ميتا متوليا ذلك بنفسه بصب أو عرك فعليه أن يغتسل فرضا ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك
٢٥	المسألة ١٨٢ ومن صب على مغتسل ونوى ذلك المغتسل الغسل أجزاءه وبرهان ذلك
٢٥	المسألة ١٨٣ وانقطاع دم الحيض في مدة الحيض ومن جملته دم النفاس يوجب الغسل لجميع الجسد والرأس
٢٦	المسألة ١٨٤ والنفساء والحائض شيء واحد فأيتيها أرادت الحج والعمرة ففرض عليها أن تغتسل ثم تهل ودليل ذلك
٢٦	المسألة ١٨٥ والمرأة تهل بعمرة ثم تحيض ففرض عليها أن تغتسل في حجها وبرهان ذلك
٢٧	المسألة ١٨٦ والمتصلة الدم الاسود الذي لا يتميز ولا تعرف أيامها فإن الغسل فرض عليها الحج وبرهان ذلك
٢٧	المسألة ١٨٧ ولا يوجب الغسل شيء غير ما ذكرنا أصلا
٢٨	﴿صفة الغسل الواجب في كل ما ذكرنا﴾
٢٨	المسألة ١٨٨ أما غسل الجنابة فيختارون أن يجب ذلك فرضا أن يبدأ بغسل فرجه ان كان من جماع الحج ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء المجتهدين في ذلك وسرد أدلتهم والنظر فيها وتحقيق المقام
٣٠	المسألة ١٨٩ وليس عليه أن يتدلك وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وأدلتهم والنظر فيها من وجوه
٣٣	المسألة ١٩٠ ولا معنى لتخليل اللحية في الغسل ولا في الوضوء ودليل ذلك وسرد حججهم ومناقشتها
٣٧	المسألة ١٩١ وليس على المرأة أن تخلل شعر ناصيتها أو ضفائرها في غسل الجنابة فقط
٣٧	المسألة ١٩٢ ويلزم المرأة حل ضفائرها وناصيتها في غسل الحيض وغسل الجمعة والغسل من غسل الميت ومن النفاس وبرهان ذلك وبيان مذاهب

الموضوع

صحيفة

علماء الامصار في ذلك وسرد أدلتهم والنظر فيها من وجوه

المسألة ١٩٣ فلو انغمس من عليه غسل واجب في ماء جار اجزأه اذا نوى ذلك الغسل وبيان من قال بهذا من الأئمة ٤٠

المسألة ١٩٤ فلو انغمس من عليه غسل واجب في ماء راكد ونوى الغسل اجزأه من الحيض ومن النفاس ومن غسل الجنابة ومن الغسل من غسل الميت ولم يجزه من الجنابة الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب الفقهاء المجتهدين في ذلك ٤٠

المسألة ١٩٥ ومن أجنب يوم الجمعة من رجل أو امرأة فلا يجزيه الا غسلان الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد أدلتهم والنظر فيها بانصاف وتحقيق المقام في ذلك ٤٢

المسألة ١٩٦ ويكره للمغتسل أن يتمش في ثوب غير ثوبه الذي يلبس فان فعل فلا حرج ولا يكره ذلك في الوضوء ودليل ذلك وبيان من أخذ به من الأئمة ٤٧

المسألة ١٩٧ وكل غسل ذكرنا فللمرء أن يبدأ به من رجليه أو من أعضائه شاء حاشا غسل الجمعة والجنابة فلا يجزه فيها الا البداءة بغسل الرأس أولا ثم الجسد وبرهان ذلك ٤٨

المسألة ١٩٨ وصفة الوضوء أنه ان كان اتقبه من نوم فعليه أن يغسل يديه ثلاثا كما قد ذكرنا قبل ويستنشق ويستنثر ثلاثا الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر حججهم والنظر فيها وقد بسط التحقيق المصنف في ذلك فعليك به ٤٨

المسألة ١٩٩ وأما مسح الاذنين فليسافرضا ولا هما من الرأس ودليل ذلك ومن قال به ٥٥

المسألة ٢٠٠ وأما قولنا في الرجلين فان القرآن نزل بالمسح ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء المجتهدين وذكر أدلتهم مفصلة ومن قال بالمسح من علماء السلف ٥٦

صحيحة	الموضوع
٥٨	المسألة ٢٠١ وكل ما لبس على الرأس من عمامة أو خمار أو قلنسوة أو بيضة أو مفقر وغير ذلك اجزأ المسح عليها وبرهان ذلك وبينان مذاهب الأئمة المجتهدين في ذلك وذكر أدلتهم مفصلة والعود عليها بالنظر والتأمل وتحقيق المقام
٦٤	المسألة ٢٠٢ وسواء لبس ما ذكرنا على طهارة أو غير طهارة ودليل ذلك وبينان من قال بهذا من الأئمة
٦٥	المسألة ٢٠٣ ويمسح على كل ذلك أبدا بلا توقيت ولا تحديد وبينان مذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذلك
٦٥	المسألة ٢٠٤ فلو كان تحت ما لبس على الرأس خضاب أو دواء جاز المسح عليهما كما قلنا ولا فرق وبرهان ذلك
٦٦	المسألة ٢٠٥ ومن ترك ما يلزمه غسله في الوضوء أو الغسل الواجب ولو قدر شعرة عمداً أو نسياناً لم تجزه الصلاة بذلك الغسل والوضوء حتى يوعبه كاه
٦٦	المسألة ٢٠٦ ومن نكس وضوءه أو قدم عضواً على المذكور قبله في القرآن عمداً أو نسياناً لم تجزه الصلاة أصلاً الخ ودليل ذلك وبينان مذاهب الأئمة المجتهدين في ذلك
٦٨	المسألة ٢٠٧ ومن فرق وضوءه أو غسله اجزأه ذلك وإن طالت المدة في خلال ذلك أو قصرت الخ وبرهان ذلك وبينان مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر حججهم والنظر فيها
٧٢	المسألة ٢٠٨ ويكره الاكثار من الماء في الغسل والوضوء والزيادة على الثلاث في غسل اعضاء الوضوء ومسح الرأس وبرهان ذلك وذكر مذاهب الأئمة المجتهدين في ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق المقام
٧٤	المسألة ٢٠٩ ومن كان على ذراعيه أو أصابعه أو رجليه جبائر أو دواء ملصق لضرورة فليس عليه أن يمسح على شيء من ذلك ودليل ذلك وبينان مذاهب علماء الامصار وسرد أدلتهم

الموضوع	صحيفة
المسألة ٢١٠ ولا يجوز لاحد مس ذكره بيمينه جملة الا عند ضرورة لا يمكنه غير ذلك وبرهان ذلك	٧٧
المسألة ٢١١ ومن أيقن بالوضوء والغسل ثم شك هل أحدث أو كان منه ما يوجب الغسل أم لا فهو على طهارته ودليل ذلك ومن قال بهذا من الأئمة	٧٩
المسألة ٢١٢ والمسح على كل ما لبس في الرجلين مما يحل لبسه مما يبلغ فوق الكعبين سنة سواء كانا خفين من جلود أو لبود أو عود أو حلقاء أو جوربين من كتان أو صوف أو قطن الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك ومرد حججهم وتحقيق المقام . واذا نظرت فيما كتبه المصنف هنا تعلم ان كل من كتب في هذه المسألة هو عالة عليه ومتطفل لانه أشبع الكلام فيه	٨٠
مشروعية المسح على الخفين	٨١
مدة المسح على الخفين	٨٣
بيان من قال بالمسح على الجوربين	٨٤
مذهب أبي حنيفة ومالك رحمهما الله في المسح على الجوربين	٨٦
بيان من قال بالتوقيت في المسح من الصحابة رضي الله عنهم	٨٧
مذاهب أئمة علماء الامصار في مدة المسح على الخفين ودليل كل وبيان ما يرد على الادلة من التوهين والتضعيف	٨٩
المسألة ٢١٣ ويبدأ بعد اليوم واليلة المقيم وبعد الثلاثة الايام بلباها المسافر من حين يجوز له المسح أثر حدثه الخ	٩٥
بيان مذهب أبي حنيفة والشافعي وأبي ثور وأحمد بن حنبل في ذلك	٩٥
النظر في أقوال الأئمة في ابتداء وقت المسح على الخفين وردها الى ما افترض الله عز وجل علينا	٩٦
بيان ما يلزم الأمام احمد في ذلك	٩٧
المسألة ٢١٤ والرجال والنساء في أحكام المسح على الخفين وتوقيت المدة	٩٩

صفحة	الموضوع
	سواء وبرهان ذلك
١٠٠	المسألة ٢١٥ ومن توضاً فلبس أحد خفيه بعد أن غسل تلك الرجل فالمسح له جائز الخ وأدلة ذلك ومذاهب علماء الامصار فيه
١٠٠	المسألة ٢١٦ فان كان في الخفين أو فيا لبس على الرجلين خرق صغير أو كبير الخ وبيان مذاهب علماء الامصار في حكم ذلك وأدلتهم
١٠٣	المسألة ٢١٧ فان كان الخفان مقطوعين تحت الكعبين فالمسح جائز عليهما وذكر اقوال الأئمة المجتهدين في ذلك وأدلتهم
١٠٣	المسألة ٢١٨ ومن لبس خفيه أو جوربيه أو غير ذلك على طهارة ثم خلع احدها دون الآخر فان فرضه ان يخلع الآخر وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك
١٠٥	المسألة ٢١٩ ومن مسح كما ذكرنا على ما في رجله ثم خلعها لم يضره ذلك شيئاً ولا يلزمه إعادة وضوء ولا غسل رجله الخ وبيان مذهب السلف في ذلك
١٠٦	بيان مذاهب أئمة الامصار في ذلك وسرد أدلتهم والنظر فيها سنداً ومقتناً
١٠٩	المسألة ٢٢٠ ومن تعمد لباس الخفين على طهارة ليمسح عليهما أو خضب رجله أو حمل عليهما دواء ثم لبسهما ليمسح على ذلك فقد أحسن
١٠٩	المسألة ٢٢١ ومن مسح في الحضر ثم سافر قبل انقضاء اليوم والليلة أو بعد انقضائها مسح أيضاً حتى يتم لمسحه في كل ما مسح في حضره وسفره وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وأدلتهم
١١١	المسألة ٢٢٢ والمسح على الخفين وما لبس على الرجلين انما هو على ظاهرهما وما مسح من ظاهرهما بأصبع أو أكثر أجزاء الخ وبيان أقوال علماء الامة في ذلك وسرد أدلتهم والنظر فيها بانصاف
١١٤	المسألة ٢٢٣ ومن لبس على رجله شيئاً مما يجوز المسح عليه على غير طهارة

الموضوع

صحيفة

ثم أحدث فلما أراد الوضوء وتوضأ ولم يبق له غير رجلية فحمله خوف شديد فانه ينهض ولا يمسح عليهما الخ وذكر أقوال أئمة المذاهب وحججهم والنظر فيها وتحقيق الحق في ذلك

﴿ كتاب التيمم ﴾

١١٦

المسألة ٢٢٤ لا يتيمم من المرضى الا من لا يجد الماء أو من عليه مشقة وخرج في الوضوء بالماء الخ ودليل ذلك

١١٦

المسألة ٢٢٥ وسواء كان السفر قريبا أو بعيدا سفر طاعة كان أو سفر معصية أو مباحا ودليل ذلك

١١٦

المسألة ٢٢٦ المرض هو كل ما أحال الانسان عن القوة الخ

١١٧

المسألة ٢٢٧ ويتيمم من كان في الحضر صحيحا اذا كان لا يقدر على الماء الا بعد خروج وقت الصلاة الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار وسرد أدلتهم والنظر فيها وتحقيق المقام

١١٧

المسألة ٢٢٨ والسفر الذي يتيمم فيه هو الذي يسمى عند العرب سفرا سواء كان مما تقصر فيه الصلاة أو مما لا تقصر فيه الصلاة الخ والدليل على ذلك وذكر أقوال علماء السلف وأدلتهم والنظر فيها

١١٩

المسألة ٢٢٩ ومن كان الماء منه قريبا الا أن يخاف ضياع رحله أو فوت الرفقة أو غير ذلك ففرضه التيمم

١٢١

المسألة ٢٣٠ فان طلب بحق فلا عذر له في ذلك ولا يجزيه التيمم

١٢١

المسألة ٢٣١ فلو كان على بئر يراها ويعرفها في سفر وخاف فوات أصحابه أو صلاة الجماعة أو خروج الوقت تيمم وأجزأه

١٢٢

المسألة ٢٣٢ ومن كان في رحله الماء ففسيه أو كان بقر به بئر أو عين لا يدرى بها فتيمم وصلى أجزأه ودليل ذلك وأقوال العلماء في ذلك

١٢٢

المسألة ٢٣٣ وكل حدث ينقض الوضوء فانه ينقض التيمم هذا ما لا خلاف فيه من أحد

١٢٢

- ١٢٢ المسألة ٢٣٤ وينقض التيمم أيضا وجود الماء سواء وجده في الصلاة أو بعد أن صلى أو قبل أن يصلي الخ ودليل ذلك وبيان مذاهب الأئمة المجتهدين وأدلتهم والنظر فيها من وجوه وقد بسط المؤلف الكلام في هذه المسألة بما لا يتجده في غير هذا الكتاب فانظره نظر دقيق
- ١٢٨ المسألة ٢٣٥ والمريض المباح له التيمم مع وجود الماء بخلاف ما ذكرنا فإن صحته لا تنقض طهارته وبرهان ذلك
- ١٢٨ المسألة ٢٣٦ والمتيمم يصلي بتيممه ما شاء من الصلوات الفرض والنوافل ما لم يفتقض تيممه بحدث أو وجود ماء الخ وبيان أقوال العلماء المجتهدين في ذلك وذكر أدلتهم والنظر فيها من وجوه
- ١٣٣ المسألة ٢٣٧ والتيمم جائز قبل الوقت إذا أراد أن يصلي به نافلة أو فرضا كالوضوء ولا فرق ودليل ذلك
- ١٣٣ المسألة ٢٣٨ ومن كان في رحله ماء فنسيه فتييم وصلى فصلاته تامة
- ١٣٣ المسألة ٢٣٩ ومن كان في البحر والسفينة تجرى فإن كان قادرا على أخذ ماء البحر والتطهر به لم يجزه غير ذلك
- ١٣٤ المسألة ٢٤٠ وكذلك من كان في سفر أو حضر وهو صحيح أو مريض فلم يجد الا ماء يخاف على نفسه منه الموت أو المرض يتيمم ويصلي
- ١٣٤ المسألة ٢٤١ وليس على من لا ماء معه أن يشتره لالوضوء ولا للغسل لا بما قل أو كثر وبرهان ذلك وأقوال أئمة المذاهب في ذلك
- ١٣٦ المسألة ٢٤٢ ومن كان معه ماء يسير يكفيه لشربه فقط ففرضه التيمم
- ١٣٧ المسألة ٢٤٣ ومن كان معه ماء يسير يكفيه للوضوء وهو جنب تيمم للجنباة وتوضأ بالماء لا يبالي ايها قدم لا يجزيه غير ذلك
- ١٣٧ المسألة ٢٤٤ فلو فضل له من الماء يسير فلو استعمله في بعض أعضائه ذهب ولم يمكنه أن يعم به سائر أعضائه ففرضه غسل ما أمكنه والتيمم أو برهان ذلك وذكر مذاهب العلماء في ذلك

صحيفة

الموضوع

١٣٨ المسألة ٢٤٥ فمن أجنب ولا ماء معه فلا بد له من أن يتيمم تيممين ينوى بأحدهما تطهير الجنابة وبالأخر الوضوء ولا يبالي أيهما قدم

١٣٨ المسألة ٢٤٦ ومن كان محبوساً في حضر أو في سفر بحيث لا يجد تراباً ولا ماء أو كان مصلوباً وجاءت الصلاة فليصل كما هو وبرهان ذلك وأقوال أئمة المذاهب في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام

١٤١ المسألة ٢٤٧ ومن كان في سفر ولا ماء معه أو كان مريضاً يشق عليه استعمال الماء فله أن يقبل زوجته أو أن يطأها ودليل ذلك ومن قال به من علماء الصحابة والتابعين

١٤٣ — المسألة ٢٤٨ وجائز أن يؤم التيمم المتوضئين والمتوضي التيممين والماسح الغاسلين والغاسل الماسحين ودليل ذلك ومذاهب علماء الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار في ذلك

١٤٤ المسألة ٢٤٩ ويتيمم الجنب والحائض وكل من عليه غسل واجب كما يتيمم المحدث ولا فرق وذكر أقوال الأئمة المجتهدين في ذلك وما استدل به كل منهم والنظر فيها

١٤٦ المسألة ٢٥٠ وصفة التيمم للجنب والحائض ولكل غسل واجب وللوضوء صفة عمل واحد انما يجب في كل ذلك أن ينوى به الوجه الذي يتيمم له في طهارة للصلاة أو جنابة أو إيلاج في الفرج الخ ودليل ذلك وذكر مذاهب علماء الأمصار وأدلتهم والنظر فيها من وجوه

١٥٨ المسألة ٢٥١ وإن عدم الميت الماء يمّم كما يتيمم الحي

١٥٨ المسألة ٢٥٢ ولا يجوز التيمم إلا بالأرض ثم تنقسم الأرض إلى قسمين الخ وبرهان ذلك وبيان أقوال العلماء المجتهدين في ذلك

١٦١ المسألة ٢٥٣ يقدم في التيمم اليدان قبل الوجه وقيل يقدم الوجه على الكفين ولا بد وقيل جائز كل منهما ودليل ذلك وبيان الحق فيه

﴿كتاب الحيض والاستحاضة﴾

١٦٣

١٦٣ المسألة ٢٥٤ الحيض هو الدم الاسود الخاثر الكريه الرائحة خاصة وحكم ذلك

وبيان ان الصلاة والطواف والوطء في الفرج ممتنع حال الحيض وأدلة ذلك وذكر
مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم

١٧١ المسألة ٢٥٥ وأما وطء زوجها أو سيدها لها اذا رأت الطهر فلا يحل الا بان تغسل جميع
رأسها وجسدها بالماء أو بأن تقيم ان كانت من أهل الخ وبرهان ذلك وبيان
مذاهب العلماء في ذلك وحججهم والنظر فيها من وجوه

١٧٥ المسألة ٢٥٧ ولا تقضى الحائض اذا طهرت شيئاً من الصلاة التي مرت في أيام
حيضها وتقضى صوم الايام التي مرت لها من أيام حيضها وهذا مجمع عليه
١٧٥ المسألة ٢٥٨ وان حاضت امرأة في أول وقت الصلاة أو في آخر الوقت ولم تكن
صلت تلك الصلاة سقطت عنها ولا اعادة عليها فيها الخ ودليل ذلك وبيان
مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر أدلتهم والنظر فيها

١٧٦ المسألة ٢٥٩ فان طهرت في آخر وقت الصلاة بمقدار ما لا يمكنها الغسل والوضوء
حتى يخرج الوقت فلا تلزمها تلك الصلاة ولا قضاؤها وبيان أقوال العلماء
السلف في ذلك

١٧٦ المسألة ٢٦٠ وللرجل أن يتلذذ من امرأته الحائض بكل شيء حاشا الا يلاج في
الفرج الخ وبيان دليل ذلك وبيان مذاهب الأئمة المجتهدين في ذلك وحججهم
١٨٤ المسألة ٢٦١ ودم النفس يمنع ما يمنع منه دم الحيض حاشا الطواف بالبيت
١٨٤ المسألة ٢٦٢ وجائز للحائض والنفساء أن يتزوجا وأن يدخلوا المسجد وكذلك
الجنب ودليل ذلك وذكر أقوال المجتهدين في ذلك وأدلتهم

١٨٧ المسألة ٢٦٣ ومن وطئ حائضاً فقد عصى الله تعالى وفرض عليه التوبة
والاستغفار ولا كفارة عليه في ذلك ودليل ذلك وذكر أقوال علماء
السلف وأدلتهم

١٩٠ المسألة ٢٦٤ وكل دم رآته الحامل مالم تضع آخر ولد في بطنها فليس حيضاً ولا
نفاساً ولا يمنع من شيء وبرهان ذلك

١٩٠ المسألة ٢٦٥ وان رأت العجوز المسنة دماً اسود فهو حيض مانع من الصلاة

الموضوع

صحيفة

والصوم والطواف والوطء ودليل ذلك

١٩١ المسألة ٢٦٦ وأقل الحيض دفعة فإذا رأت المرأة الدم الأسود من فرجها أمسكت

عن الصلاة والصوم وحرم وطؤها على بعلمها وسيدها الخ وبرهان ذلك وبيان

مذاهب العلماء الامصار في ذلك وحججهم وبيان الحق في ذلك

٢٠٠ المسألة ٢٦٧ ولاحد لاقل الطهر ولا لاكثره فقد يتصل الطهر باقبي عمر المرأة

فلا تحيض بلا خلاف من احد مع المشاهدة لذلك الخ وبيان مذاهب علماء

الامصار في ذلك وسرد ادلتهم والنظر فيها

٢٠٣ المسألة ٢٦٨ ولاحد لاقل النفاس وأما أكثره فسبعة أيام لا مزيد ودليل ذلك

و بيان من قال بخلاف ذلك

٢٠٧ المسألة ٢٦٩ فإن رأت الجارية الدم أول ما تراه فهو دم حيض تدع الصلاة

والصوم ولا يطؤها بعلمها أو سيدها الخ وبرهان ذلك وأقوال العلماء فيه

٢١٣ أقوال علماء الصحابة في المستحاضة

﴿ الفطرة ﴾

٢١٨

٢١٨ المسألة ٢٧٠ السواك مستحب ولو أمكن لكل صلاة أفضل ونتف الأبط

والختان وحلق العانة وقص الاظفار ودليل ذلك

﴿ الآنية ﴾

٢٢٣ المسألة ٢٧١ لا يحل الوضوء ولا الغسل ولا الشرب ولا الاكل لا لرجل ولا

لامرأة في اثناء عمل من عظم ابن آدم ولا في اثناء عمل من عظم خنزير ولا من

جلد ميتة قبل أن يدبغ ولا في اثناء فضة أو اثناء ذهب وبرهان ذلك

٢٢٤ المسألة ٢٧٢ وكل اثناء بعد هذا من صفر أو نحاس أو رصاص أو قزدير أو بللور

أو زمرد أو ياقوت أو غير ذلك فباح الاكل والشرب والوضوء والغسل فيه

للرجال والنساء وبرهان ذلك وذكر مذاهب علماء الامصار في ذلك وحججهم

﴿ من شك في الماء ﴾

٢٢٥

٢٢٥ المسألة ٢٧٣ من كان بحضرته ماء وشك أولغ الكلب فيه أم لا فله أن يتوضأ

به لغير ضرورة وأن يقتسل به كذلك ودليل ذلك

﴿ابتداء كتاب الصلاة﴾

٢٢٦

٢٢٦ المسألة ٢٧٤ الصلاة قسمان فرض وتطوع وتعريف كل منهما وتقسيم الفرض الى نوعين كفاية ومتعين ودليل كل ذلك وذكر أقوال العلماء في ذلك وبيان حججهم

٢٢٩ مذهب المصنف ان تمجد الليل ليس المكتوبة والوتر من تمجد الليل

٢٣٢ المسألة ٢٧٥ ولا صلاة على من لم يبلغ من الرجال والنساء ويستحب لو علموها اذا عقلوها وبرهان ذلك

٢٣٣ المسألة ٢٧٦ ولا صلاة على مجنون ولا مغمى عليه ولا حائض ولا نفساء ولا قضاء على واحد منهم الا ما أفاق المجنون والمغمى عليه وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وأدلتهم

٢٣٤ المسألة ٢٧٧ وأما من سكر حتى خرج وقت الصلاة أو نام عنها حتى خرج وقتها أو نسيها حتى خرج وقتها ففرض على هؤلاء خاصة أن يصلوها أبدا ودليل ذلك

٢٣٥ المسألة ٢٧٨ وأما من تعمّد ترك الصلاة حتى خرج وقتها فهذا لا يقدر على قضائها أبداً فليكثر من فعل الخير وصلاة التطوع وليتوب وليستغفر الله عز وجل وذكر مذاهب علماء الامصار في ذلك وقد انفرد بهذه المسألة المصنف وأطنب في الاستدلال العقلي لذلك ولعله خرق الاجماع

٢٤٤ المسألة ٢٧٩ وأما قولنا أن يتوب من تعمّد ترك الصلاة حتى يخرج وقتها فقول الله تعالى (نخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة) الآية الخ وهي لا تدل له

﴿الصلوات المفروضة الخمس﴾

٢٤٨

٢٤٨ المسألة ٢٨٠ المفروض في الصلاة على كل بالغ عاقل حر أو عبد ذكر أو أنثى

خمس وبيانها مفصلة

الموضوع

صحيفة

﴿ أقسام التطوع ﴾

٢٤٨

المسألة ٢٨١ أوكد التطوع ما قد ذكرناه : وبعد ذلك ما لم يرد به أمر ولكن

جاء النذب اليه

﴿ فصل في الركعتين قبل صلاة المغرب ﴾

٢٥٢

المسألة ٢٨٢ منع قوم من التطوع بعد غروب الشمس وقبل صلاة المغرب منهم

مالك وابو حنيفة ودليل ذلك وقد اطنب المصنف في هذه المسألة بما لا مزيد

عليه فينبغي الاطلاع عليه

المسألة ٢٨٣ وأما الركعتان بعد العصر فإن ابا حنيفة ومالكاً نهيا عنهما وأما

الشافعي فإنه قال من فاتته ركعتان قبل الظهر وبعده فله ان يصليهما بعد

العصر الخ وذكر ادلة علماء الامصار في ذلك

المسألة ٢٨٤ وأما اعادة من صلى اذا وجد جماعة تصلى تلك الصلاة فإن ذلك

مستحب مكروه تركه ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد حججهم

المسألة ٢٨٥ وأما الركعتان بعد العصر فإن ابا حنيفة ومالكاً نهيا عنهما وبيان

مذهب الشافعي في ذلك وغيره من الأئمة وذكر أدلتهم

٢٧٢ نهى عمر رضى الله عنه عن الصلاة بعد العصر تنفلاً

٢٧٤ ضرب عمر بن الخطاب رضى الله عنه من صلا تنفلاً بعد صلاة العصر وبيان

علة ذلك منه

(تنبيه) سنذكر ان شاء الله تعالى بعد ما عايننا من تصحيح هذا الكتاب وما

وفق لنا من النسخ والاجزاء المختلفة النسخ وما لاصحابها من المنّة والثواب في هذه

الدار ولدار الآخرة اعظم ونسأل الله ان يهدينا لشكره تعالى ويوفقنا لمسكاته من

تفضل علينا بذلك

ادارة الطباعة المنيرة

افتتد هذا في شهر ذو القعدة ١٢٦١

مواضع عنه نؤيد ١٢٦٢

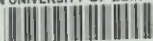
بسم الله الرحمن الرحيم

محمد بن عبد الله

ربري

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد
المحلي

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01022902

